

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة -  
كلية الآداب واللغات  
قسم اللغة العربية وآدابها

## الظواهر اللغوية في القراءات الأربعة الشاذة

- دراسة تطبيقية تحليلية -

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه العلوم في اللغة

إشراف الأستاذ الدكتور:  
عياش فرحات

إعداد الطالب:  
جمال كويحل

السنة الجامعية: 2012 - 2013

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة -  
كلية الآداب واللغات  
قسم اللغة العربية وآدابها

## الظواهر اللغوية في القراءات الأربعة الشاذة

- دراسة تطبيقية تحليلية -

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه العلوم في اللغة

إشراف الأستاذ الدكتور:  
عياش فرحات

إعداد الطالب:  
جمال كويحل

السنة الجامعية: 2012 - 2013

لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة في اللجنة
01	د/الشريف ميهوبي	أستاذ محاضر	باتنة	رئيسا
02	أ.د/عياش فرحات	أستاذ التعليم العالي	باتنة	مشرفا ومقررا
03	د/لخضر بلخير	أستاذ محاضر	باتنة	عضوا
04	د/صلاح الدين زرال	أستاذ محاضر	سطيف	عضوا
05	أ.د/عمار شلواي	أستاذ التعليم العالي	بسكرة	عضوا
06	د/محمد بن صالح	أستاذ محاضر	مسيلة	عضوا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ. خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ.  
اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ. الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ. عَلَّمَ الْإِنْسَانَ  
مَا لَمْ يَعْلَمْ.

سورة العلق: 1، 2، 3، 4، 5.

## الإهداء:

إلى من رسم لي نتائج النجاح  
ورعى هذه النبتة العلمية منذ أن كانت فكرة  
في الأذهان حتى أثمرت وأينعت وأتت أكلها  
أستاذي الفاضل أطل الله في عمره

الأستاذ الدكتور عياش فرحات

إليك أسمى معاني التقدير والاحترام.

## الإهداء:

- ❖ إلى والدي الكريمين رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنّاته.
- ❖ إلى من أحاطتني بحبها، وسهرت، لإنجاز هذه الدراسة، رفيقة الدرب زوجتي العزيزة، إخلاصاً ووفاء.
- ❖ إلى فلذات كبدي علي سيف الإسلام، وهاجر، وعبد البديع، وخولة، و الكتكوتة شهد.
- ❖ لهم جميعاً أهدي عملي هذا المتواضع.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة:

الحمد لله الذي جل ثناؤه، وتباركت صفاته، الذي خلق الإنسان، علّمه البيان. الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب وجعله قيماً لا اعوجاج فيه، هدى للناس؛ مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد، ومن أنزل عليه القرآن مفرقاً، ليقرأه على الناس بسبعة أحرف تيسيراً للعالمين، رحمة بهم من الرحمن الرحيم ذي القوة المتين، وعلى آله وصحابته الكرام، الذين تلاوا القرآن حقّ التلاوة، وحافظوا عليه في صدورهم، وأقاموا حروفه وحدوده كيفما كان يلقيه عليهم، وعملوا بمضامينه النيرة، وعلى أئمة البدر المقرئين، الذين نقلوا إلينا القرآن بوجوه القراءات المختلفة، وعلى من سلك سبيلهم إلى يوم الدين.

القرآن الكريم هو الدستور الإلهي الخالد والدائم للمسلمين فيه نبأ من قبلنا، وخبر ما بعدنا، وحكم ما بيننا، هو الفصل ليس بالهزل، هو الكتاب الذي لا يشبع منه العلماء، فلا خيار لنا إلا أن نأخذ بجميعه، وأن نفهمه ونتدبره ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ - ص 29-، فهو كتاب العربية الأكبر الحامل لشتى العلوم النظرية والتطبيقية أصلية وفرعية منها ما ظهر ومنها ما بقي خفياً يحتاج إلى التنقيب والتثبيت، والتّمين، فإليه تستند معرفة هذه العلوم، ومن أجل ذلك راح المفسّرون، واللّغويون، واللّسانيون وعلماء القراءات، والأطباء، والفلكيّون، وجميع العلماء مهما كانت انتماءاتهم العرقية والدينية، ومن أصقاع الأرض يبحثون لتوسعة مآظهم بإقامة الحجج والبراهين واستخراج ما بطن للوقوف على إعجازه، وإبراز أن ما خفي منه أكثر مما ظهر، وهذا دليل للردّ على أولئك المتتّبعين الذين يرون أن البحث في القرآن الكريم من باب تضييع الوقت. فهو كتاب العربية الأكبر ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ - الأنعام 38-، كتاب أنزله الله سبحانه وتعالى على نبيّه محمّد -صلى الله عليه وسلم- لينذر به الناس أجمعين، ليكون بينهم حبلًا متينًا، وذكرًا حكيمًا، وصراطًا مستقيمًا. حفظه الناس في صدورهم بوجوهه المختلفة التي أنزل بها على لغة العرب الذين كانوا مختلفين في لهجاتهم متنوعين في ألسنتهم، ليتمكّنوا من فهم أحكامه وتشريعاته وفق ما تقتضيه لهجاتهم، لأنّه من الصعب بمكان عليهم أن يمرنوا ألسنتهم، لكي يسهل عليهم

اعتناق ما يدعو إليه الإسلام بآياته المحكمة وعباراته المسبكة وبلاغته الرفيعة وقراءاته المختلفة ورواياته المتنوعة، من تفتح على الحياة الدنيا فيها ونيل الجزاء في الآخرة.

وعلى أساس هذا الاختلاف في الألسن نجد أنّ الصحابة -رضي الله عنهم- قد روه بأحرف متنوعة. فمنهم من رواه بحرف، ومنهم من رواه بحرفين، ومنهم من زاد، ثم تفرقوا في الأمصار وتلقّى عنهم التابعون، وعن التابعين أخذ مَنْ بعدهم، وهكذا حتّى وصل إلينا قرآء كثيرون. وهذا للتخفيف على هذه الأمة واليسر بها شرفاً لها، وتوسعة، ورحمة، وخصوصية لفضلها، وإجابة لقصد نبيّها أحسن الخلق، الذي روى عنه الإمامان البخاري ومسلم أنّه قال: ((إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ)). لذلك نجد أنّ الصحابة كانوا ملازمين، له فاستمعوا إليه، وأخذوا عنه، بما يوافق لهجة كل واحد منهم، بعد ذلك توسّعت الدّراسات القرآنية، وراحوا يفسرون هذا الحديث، حتى توصّلوا إلى أنّ القراءات القرآنية تمثل لهجات العرب المختلفة التي تجمعها العربية الفصحى في مصحف عثمان بن عفّان، هذا المصحف الذي تجرّد من كلّ ما ليس قرآناً، ليحافظ على سلامته من التحريف والتزييف ولو في كلمة واحدة. قال الله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ -فصلت- 42. وقال أيضاً: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ -الحجر- 09.

وهذه ميزة امتاز بها القرآن الكريم، لأنه دونّ وحفظ بالكتابة منذ عهد الرسول -صلى الله عليه وسلم- بإشرافه واعتناؤه الزائد، حتى وصل إلينا بما هو عليه من الدقة والضبط والإتقان مشافهة وكتابة، معنى ذلك أن المولى عز وجل هو منزل القرآن، وهو الحافظ له من التحريف والتبديل، ومن الزيادة والنقصان، معجزاً ومتحدّياً لكل متكبر لا يؤمن بآياته، أو ينكرها ويستهزئ بها. ويحقق الله تعالى هذا الوعد الإلهي بيد نخبة من هذه الأمة المحمدية حيناً بعد حين من الدهر، وجيلاً بعد جيل من الناس، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ﴿وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعَدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ -الروم- 06.

وقد أجمع أهل البحث في مجال الدّراسات القرآنية على أنّ القرآن الكريم وصل إلينا من عند النبيّ -صلى الله عليه وسلم- بروايات مختلفة. فشغلت هذه المسألة بال المهتمين بالدرس القرآني وغدت دافعا إيجابيا في نفوسهم فراحوا يؤسسون للغة العربية انطلاقاً من أوجه هذه القراءات مقارنين أياها بما سمعوا من كلام العرب، فكانت بمثابة اللبنة الأولى لدراسة اللغة العربية بجميع مستوياتها؛ الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.



كما كان لنزول القرآن الكريم وظهور علومه نقلة نوعية في تغيير الحياة الفكرية للعرب، ووضع العلماء بعد ذلك علما سموه (علم القراءات القرآنية) بينوا فيه المقصود منه وأقسام القراءات وأنواعها، وشروطها.

وعلى هذا الغرض توالت التصانيف، وطفق الناس يؤلفون في علوم القرآن، ولم يحظ علم آخر بهذا الاهتمام، خاصة في مجال القراءات القرآنية، متوا ترها وشاذها، وذلك منذ بدء عصر التدوين إلى هذا العصر الحديث، بدءً بعصر ابن مجاهد (ت: 152 هـ)، في القرن الثاني الهجري، إلى عصر العلامة ابن الجزري (ت: 833 هـ)، في القرن التاسع الهجري، الذي يعتبر المحقق الرئيس للقراءات العشر.

وقد اتفق العلماء المحققون، بعد عصر ابن الجزري إلى يومنا هذا، على تواتر القراءات العشر وفقاً لشروط القراءة الصحيحة؛ من صحة السند، وموافقة العربية، وموافقة الرسم العثماني. وما زاد على العشرة يُعتبر شاذاً لا يعتد بقرآنيته.

بيد أن هذه القراءات الشاذة رغم مخالفتها لشرط من شروط القراءة الصحيحة يجوز تعليمها وتعلمها وإبراز حقيقتها، وبيان أوجهها من حيث ظواهرها اللغوية، بالإضافة إلى كونها تحمل زادا معرفياً يعود بنا إلى ما تحمله اللهجات العربية من خصائص انفردت بها عن غيرها من اللغات الأخرى. وتدفعنا إلى الوقوف على المستويات اللغوية في لغات العرب - قد استعملت مصطلح اللغة هنا بنظرة القدامى لا بنظرة المحدثين - لإبراز أهم الظواهر اللغوية الواردة فيها، وضبطها، تحليلها، وتحليلها ثم توجيهها، مستأنسا في ذلك ببعض المصادر والمراجع الهامة سواء أكانت قديمة أم حديثة في تاريخ القرآن والقراءات، وفي التفسير، ومعاني القرآن وإعرابه، وكتب توجيه القراءات وعللها، وكتب التراجم والأخبار والطبقات والتاريخ، وغيرها مما سيظهر مرتباً في ثبت المصادر والمراجع.

ورغم كثرة آراء الباحثين في القراءات الشاذة من حيث حجية الاستدلال اللغوي، واختلاف نظرتهم في جدوى البحث في هذا الأثر، محاولين صد نظرة طالبي العلم عن هذه القضايا التي رأوا أن الانشغال بها مضيعة للوقت ليس إلا. وإن كان هذا الأمر واقعاً لا يمكن تجاهله لتوفر أسبابه حسب قائله، فإن رأي المتواضع مخالف تماماً لرأيهم، إذ أنه يمكن الاستدلال بها باعتبارها مصدراً من مصادر اللغة العربية لها خصوصيات لهجية تعبر عن الواقع اللغوي وما هذه الاختلافات إلا دلالة على تعدد لسان العرب، وأن

الاهتمام بها من باب المحافظة على تراثنا اللّهي وأهم جوانبه اللّسانية، بل إنّ الانصراف عنها أو النظر فيها دون فهم لها، فهما علميا دقيقا جمود للبحث اللّغوي، وضياح لأهمّ مخزون معرفي، ولأوسع مجال لتطبيق الدّرس اللّغوي في مستواه الصّوتي والصرفي والنحوي. كما أنّ البحث في القراءات بحث في الأساليب اللّسانية المختلفة، وبحث في أشكال تداول اللّسان العربي وأنماط تشكيله وهذا من صميم ما تدعو إليه اللّسانيات العربية الحديثة.

انطلاقا من هذا التجاذب العلمي المتأثر بالمواقف والاتجاهات المتضاربة وجدت نفسي مشدودا إلى مثل هذه الدراسة علي أسهم في إضافة بعض القضايا اللّغوية التي مازالت تحتاج إلى مزيد من البحوث والدراسات، بعيدا عن التأويل العقدي، محاولا الاطلاع على القراءات القرآنية خاصة الشاذة منها، وما لها من ظواهر لغوية مختلفة، تكشف عن الاختلافات التي كانت سائدة عند القرّاء، سواء أتعلّق بالجانب الصوتي من حيث أبعاده، وتركيبه ومنهجه، أم بالجانب الصرفي وما له من صور مختلفة تساهم في تحديد الكلمة بعدها بنية وعلاقتها بالكلمات الأخرى اشتقاقا أو تصريفا، أو تعلق بالجانب النحوي؛ من حيث سياق جملة وبناء كلماته والدور الذي تؤديه هذه الظواهر كلّها في توجيه القراءات وربطها بما يقتضيه الواقع اللّهي من جهة والقوانين اللّغوية من جهة أخرى، متوخّيا في ذلك الدقّة في البحث، والموضوعية في الاستنتاج والحيطّة في إبراز المواقف اللّغوية المختلفة، وعرض المسائل والتدقيق فيها، لأنّ هذه الدراسة تكتسي أهميتها من أهمية موضوعها لارتباطه بالقرآن الكريم الذي أتمنى من الله أن يوفّقني في الوصول إلى الهدف دون الإساءة إليه. وبعد الاستشارة مع أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عياش فرحات الذي أشار علي بمواصلة البحث في مجال القراءات القرآنية والتي سبق وأن بحثت في بعض جوانبها في الماجستير، استقر رأيي حول الموضوع الموسوم بـ:

## الظواهر اللغوية في القراءات الأربعة الشاذة

### (دراسة تطبيقية، تحليلية)

ولأنني رأيت أنّ القراءات الشاذة قد أفاضت حبر الكثير من الباحثين وأثيرت الكثير من التساؤلات حول قضاياها وجوانباتها اللغوية المختلفة، ومدى مطابقتها لمقاييس اللغة العربية من جهة والقراءة القرآنية الصحيحة من جهة أخرى. وإثارة التساؤل حول القراءات القرآنية الشاذة بصفة عامة، والأربعة الزائدة على العشرة بصفة خاصة دون غيرها من القراءات المتواترة تطرح إشكالا كبيرا حول قضية نقدنا وبالتالي رفضها وفصلها عن بقية القراءات القرآنية التي توفرت فيها شروط قبول القراءة، أو تقبلها وربطها باللسان العربي وما يحمله من أوجه يحتج بها اللغويون بمختلف مدارسهم، وآرائهم.

وحتى أميط اللثام عن هذه الإشكالية، وما تحمله من أوجه خلافية بين الباحثين القرآنيين اخترت هذه الدراسة للأسباب السابقة، امتطيت سهوة الدراسة التطبيقية وجعلت القراءات القرآنية الشاذة ميدانا لها، وحصرتها في القراءات الأربعة الزائدة على العشرة، وهي قراءات الحسن البصري (ت:110هـ)، وابن محيصن المكي (ت:123هـ)، والأعمش سليمان بن مهران (ت:128هـ)، واليزيدي (ت:202هـ) سواء ما تفرد به كل واحد منهم، أو ما انفقوا فيه جميعا أو بعضهم، وقد حصرت البحث في هذه القراءات دون غيرها لشهرتها بشذوذها من جهة، ولأنّ الكثير من علماء القراءات يدرج بعضها ضمن القراءات الصحيحة كونها احتوت على مفردات توفرت على شروط القراءة الصحيحة من جهة أخرى، أضف إلى ذلك أنّ أصحابها من القراء المشهود لهم في نزاهتهم اللغوية ومكانتهم العلمية، وهذا ما سنعرفه في الترجمة الخاصة بهم.

ومن بين الموضوعات القرائية التي خصصتها في هذه الدراسة الفروع. ويسمى في مقاصد علم القراءات الفرش ويراد به الأحكام الخاصة ببعض الكلمات القرآنية المتفق عليها أو المختلف فيها مما يتغير معناها غالبا أو الجزئيات اللائي يقع فيها الاختلاف في القراءات ولا يقاس عليها. كما يطلق كل حرف في موضعه من الحروف المختلف فيها بين القراء، دون التطرق إلى الأصول وهو الأحكام العامة التي تندرج تحتها جميع

الجزئيات المتماثلة كالمد والإمالة والإظهار والإدغام والترقيق والتفخيم وفتح ياء الإضافة وإسكانها، والروم والإشمام، وما أشبه ذلك<sup>(1)</sup>.

وأحسبني أنني حاولت من خلال هذا الموضوع أن أنهج طريقة جديدة في تناوله، دقيقة في تطبيقاته، حيث تتمثل في حصرها في القراءات الأربعة المشهورة بالشذوذ دون غيرها، لأنه كما هو معلوم لدى الدارسين أن القراءات الشاذة لا تنحصر في الأربعة فقط بل تتعداهم إلى أكثر من ذلك، بوجودها عند القراء العشرة، مما ستؤول إلى إبراز نتائج مهمة تساعد القارئ المختص الوقوف على الكثير من الظواهر اللغوية، والغوص في أسرارها. وحتى أتمكن من تحقيق هذا المسعى، وأصل إلى النتائج المرجوة، ارتأيت أن يكون تقسيم البحث إلى ما يلي:

مقدمة، وأربعة أبواب تتضمن ثمانية عشر فصلاً وخاتمة.

أما المقدمة فقد بينتُ فيها أهمية الدراسة، وسبب اختيار الموضوع، وإشكاليته، مع عرض بعض التوجهات الخاصة بالقراءة الشاذة من خلال الدراسات السابقة، ثم تحديد خطة البحث والمنهج المتبع فيها، والصعوبات التي واجهتني أثناء الدراسة.

وعالج الباب الأول - وهو باب تمهيدي - مسألة تساءل حولها الكثير من الباحثين القرآنيين والتي تمثلت في العلاقة بين القرآن والقراءات القرآنية صحيحها وشاذها، وقد توزعت هذه القضية في أربعة فصول، تناول الفصل الأول: في مبحثه الأول: تعريف القرآن لغة واصطلاحاً وانقسامهم في أصله إلى فريقين فريق يرى بجموده وآخر باشتقاقه مع ذكر أدلة كل واحد منهما ومناقشتها وترجيح الرأي المناسب. وفي مبحثه الثاني: جمع القرآن الكريم وتوثيقه. أما الفصل الثاني فقد خصص للأحرف السبعة بين المناقشة والتحليل مع إبراز آراء خصومها والمدافعين عنها، حيث عالجت في مبحثه الأول: حقيقة الأحرف السبعة. وفي مبحثه الثاني: الأحرف السبعة والمصاحف العثمانية. والفصل الثالث حول نشوء القراءات القرآنية مراحلها وفوائدها. توزعت على أربعة مباحث. تناول المبحث الأول: تعريف القراءات القرآنية. والثاني: الضابط القرآني للقراءة المقبولة

<sup>1</sup> - ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح عبد الغني القاضي، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، السعودية، ط5، 1420هـ، 1999م، ص:199. والقراءات القرآنية تاريخ وتعريف، عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت، لبنان، ط3، 1405هـ، 1985م، ص:126، ومقدمة توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية، عبد العزيز بن علي الحربي، مكتبة ودار ابن حزم للنشر والتوزيع، السعودية، ط1، 1424هـ، 2003م، ومعجم مصطلح علم القراءات القرآنية وما يتعلق به، عبد العلي المسؤول، دار السلام، القاهرة، ط1، 1428هـ، 2007م، ص:261.

والقراءة المرادفة. والثالث: القراءات الشاذة وما يتعلق بها. والرابع: أثر القراءات الشاذة. أما الفصل الرابع فقد خصص لمعالجة مسألة القراءات الأربعة الشاذة وأصحابها، في أربعة مباحث تناول كل مبحث ترجمة لأحد من القراء الأربعة.

وخصصت **الباب الثاني** لإبراز الظواهر الصوتية في القراءات الأربعة الشاذة، وقد توزعت هذه الظواهر على خمسة فصول. تتناول **الفصل الأول**: ظواهر تخص الإبدال الحركي. حيث عالجت في مبحثه الأول: ظاهرة اختيار حركة الفتحة دون غيرها من الحركات. وفي مبحثه الثاني: ظاهرة اختيار حركة الكسرة بدلا من الفتحة. وفي مبحثه الثالث: ظاهرة اختيار حركة الكسرة بدلا من الضمة. وفي مبحثه الرابع: ظاهرة اختيار حركة الضمة بدلا من الفتحة. وتتناول **الفصل الثاني**: ظواهر تخص الانحراف الحركي. وقد عالجت في مبحثه الأول: ظاهرة الإتياع. وفي مبحثه الثاني: ظاهرة إشباع الحركات القصيرة ومطلها. وفي مبحثه الثالث: ظاهرة قصر الحركات الطويلة واجتزائها. وفي مبحثه الرابع: ظاهرة كسر حروف المضارعة. وفي مبحثه الخامس: ظاهرة الإمالة. وفي مبحثه السادس: ظاهرة الأشمام. وتتناول **الفصل الثالث**: ظواهر تخص تحريك الساكن وتسكين المتحرك. وقد عالجت في مبحثه الأول: ظاهرة تسكين المتحرك. وفي مبحثه الثاني: ظاهرة تحريك الساكن. وتتناول **الفصل الرابع**: ظواهر تخص تغيّرات الهمزة. وقد عالج مبحثه الأول: تخفيف الهمزة. وعالج مبحثه الثاني: همز غير المهموز. أما **الفصل الخامس** فقد تناول: ظواهر تخص العلاقات بين الحروف. وقد عالج مبحثه الأول: ظاهرة الإدغام وفكّه. وعالج مبحثه الثاني: ظاهرة الإبدال الحرفي. وعالج مبحثه الثالث: ظاهرة القلب المكاني.

أما **الباب الثالث** فقد تناول: الظواهر الصرفية في القراءات الأربعة الشاذة في أربعة فصول. عالج **الفصل الأول**: ظواهر تخص أبنية الأسماء وما يتعلق بها. وكان ذلك في مبحثين. تناول الأول منهما: أبنية الاسم. وتتناول الثاني: أبنية المصادر. وعالج **الفصل الثاني**: صيغ الفعل وما يتعلق به، وكان ذلك في ثلاث مباحث. تناول المبحث الأول: التناوب بين أزمنة الفعل. وتتناول الثاني: التبادل بين اللواحق التصريفية. وتتناول الثالث: تغيير صورة الفعل. وعالج **الفصل الثالث**: ظواهر تخص التبادل بين صيغ الجنس والعدد. وكان ذلك في ثلاث مباحث. تناول الأول منها: ظاهرة تأنيث المذكر. وتتناول الثاني:

ظاهرة تذكير المؤنث. أما الثالث فقد تناول: ظاهرة التبادل بين المفرد والمثنى والجمع. وعالج **الفصل الرابع**: ظواهر تخص التبادل بين صيغ المشتقات وصيغ الجموع. وكان ذلك في مبحثين. تناول الأول: ظاهرة التبادل بين صيغ المشتقات. وتناول الثاني: ظاهرة التبادل بين صيغ الجموع.

وتناول **الباب الرابع**: الظواهر النحوية في القراءات الأربعة الشاذة في خمسة فصول. حيث عالج **الفصل الأول** منها: ظواهر تخص المعرب والمبني من الأسماء. وكان ذلك في أربعة مباحث. تناول الأول: ظاهرة الإعراب بالحركات والحروف. وتناول الثاني: ظواهر تخص الضمير. وتناول الثالث: ظواهر تخص اسم الموصول. أما الرابع فقد تناول: ظاهرة التعريف والتكثير. وعالج **الفصل الثاني**: ظواهر تخص المعرب والمبني من الأفعال. وكان ذلك في ثلاثة مباحث. تناول الأول منها: عامل النصب في المضارع. وتناول الثاني: عامل الجزم في المضارع. وأما الثالث فقد تناول: ظاهرة تسكين حركة المضارع والماضي. وعالج **الفصل الثالث**: ظواهر تخص الجملة الاسمية وما تعلق بها. وكان ذلك في ثلاثة مباحث. تناول المبحث الأول: ظواهر تخص المبتدأ. وتناول الثاني: ظواهر تخص الخبر. وأما الثالث فقد تناول: ظواهر تخص النواسخ. كما عالج **الفصل الرابع**: ظواهر تخص الجملة الفعلية وما تعلق بها. وكان ذلك في ستة مباحث. تناول مبحثه الأول: الحذف والزيادة في عناصر الجملة الفعلية. ومبحثه الثاني: تعدية الفعل ولزومه. ومبحثه الثالث: النداء وأحواله. ومبحثه الرابع: ظرف الزمان والمكان. ومبحثه الخامس: الاستثناء. ومبحثه السادس: الحال. وتناول **آخر فصل** من هذا الباب والبحث كله: ظواهر تخص شبه الجملة وما يتعلق بها. وكان ذلك في ثلاثة مباحث. تناول المبحث الأول: علاقات الحروف ببعضها البعض. والمبحث الثاني تناول: ظواهر تخص الخفض. وتناول المبحث الأخير: الإضافة.

وفي الخاتمة: أبرزت أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

ونظرًا إلى تعدد جوانب الدراسة، فإنني قد التجأت إلى توظيف مناهج متعددة تفتضيها مختلف مباحث الموضوع وقد اشتملت على ما يأتي:

- المنهج الاستقرائي في تتبّع تنوع القراءات الشاذة، وما انفرد بقراءته القراء الأربعة مجتمعين أو منفردين عن جمهور القراء، أو متفقين مع بعضهم.

- المنهج الوصفي التحليلي في دراسة طبيعة هذا الاختلاف؛ إذ ينقل القراءة من مظانها المتقدمة ثم يصفها ويقارن بين معاني أحرف القراء بالشاذ الأربعة مع استخدام وسائل التعليل والتحليل والتفسير من خلال كتب النحو واللغة والتفسير والمعاني وعلل القراءات، مع استنتاج ثمرات هذا الاختلاف.

- المنهج التاريخي في دراسة تاريخ القراءات والقراء.

أما الطريقة التي اتبعتها في دراسة هذه الظواهر اللغوية فتمثل فيما يأتي:

1- أذكر الظاهرة اللغوية، وأصنفها.

2- أذكر القراءة التي تمثلها.

3- أعرضها على آراء علماء اللغة والتفسير والقراءات لأبين توجيهاتهم لها.

4- أدليها بتوضيح يشمل رأي اللغة فيها، وهل هي موافقة لقواعدها أو مخالفة لها مع

استنتاج حول ما أجازته هذه القراءة من خلال الظاهرة المعينة على أن لا يتعدى حدود الظاهرة المدروسة زيادة أو نقصانا.

وقد اعتمدت في تحقيق هذه القراءات وتوجيهها وتحليلها على مجموعة من المصادر والمراجع من أهمها: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، وشواذ القراءات للكرماني، والمحتسب في شواذ القراءات لابن جنّي، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري، وجامع البيان للطبري، والمحرف الوجيز لابن عطية، والكشاف للزمخشري، والدر المصون للمسمين الحلبي، ومعاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن، للأخفش، ومعاني القرآن للكسائي، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، ومعاني القرآن للنحاس، وجامع البيان للقرطبي، فتح القدير للشوكاني وغيرها من المصادر والمراجع المثبتة في الفهرس.

لقد واجهتني صعوباتٌ جمة في كتابة هذا البحث، ولعل أهمها اختلاف المصادر حول عزو القراءات الشاذة إذ تجد أن المفردة الواحدة المُختلف فيها تنسب إلى عدة قراء مما صعب عليّ الاستقرار في توثيقها والتعليق عليها فرحت أبحث عن مفردة كل قارئ ولم يكن من السهل العثور عليها لندرته، بالإضافة إلى طبيعة الدراسة نفسها التي احتضنت في طياتها جوانب متعدّدة لاتزال في حاجة إلى تنقيب الباحثين، وندرة الكثير من المصادر والمراجع المتخصصة في دراسات القراءات القرآنية الشاذة لعزوف الكثير من الدارسين

البحث فيها بعدّها ليست قرآنا وأن الخوض فيها من باب تضييع الوقت، وقضية المراد بالأحرف السبعة والتي يعتبرونها من المتشابهات في نصوص السنة النبوية، إلا أن هذه الدراسة تخالف هذا المذهب بما قدمته في ثنايا أبوابها وفصولها، إلى غير ذلك من القضايا البحثية التي تواجه كلَّ الباحثين في الدراسات المتخصصة في القراءات القرآنية.

وعلى الرغم من تعدد جوانب هذه الدراسة وسعتها، فإن تجربتي المتواضعة في مجال البحث قد حاولت أن تأتي بثمارها بمساعدة الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور عياش فرحات النيرة وآرائه القيمة وتزويده لي بأهم المراجع ، وأرجو أن يكون ذلك عوناً من الله تعالى، ولست أدعي بهذا الإنجاز إبداعاً أو ابتكاراً، وإنما هي خدمة لكتاب الله تعالى وتزويد لمكتبة القراءات القرآنية.

ومهما يكن من شأن هذه الرسالة، فإنها مثل باقي الرسائل العلمية عملٌ بشريٌّ متواضعٌ، معرضٌ للخطأ والزلل والنقص أرجو من القارئ الكريم مهما كانت درجته العلمية أن يبصرني إلى ما وقعت فيه من ذلك وأن يأخذ بيدي لإخراجه على أحسن صورة خاصة وأنه عمل متعلق بكتاب الله تعالى. فإن كنتُ قد أصبتُ فبتوفيق من الله تعالى، ثم برعاية الأستاذ المشرف، وإن أخطأتُ فذلك صادرٌ من نفسي الضعيفة ومن قلة زادي وعلمي، ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ -الإسراء- 58.

وأخيراً يسعدني أن أنسب لأهل الفضل فضلهم ، وفي مقدمتهم أستاذاً ومشرفاً الأستاذ الدكتور: عياش فرحات -أطال الله في عمره -على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما لقيت منه من حسن توجيه، وتشجيع، ورعاية صدر، وكريم خلق. كما أشكر كل الأساتذة المشاركين في إثراء هذا البحث على تفضلهم مشكورين قبول المناقشة، وما سيسدونه من نصح وتقويم وتوجيه -جزاهم الله عنا كل خير-.



# الباب الأول

دراسة تمهيدية في القرآن الكريم وقراءاته

الفصل الأول: التعريف بالقرآن الكريم.

الفصل الثاني: حقيقة الأحرف السبعة بين المناقشة والتحليل.

الفصل الثالث: نشوء القراءات القرآنية مراحلها وفوائدها.

الفصل الرابع: القراءات الأربعة الشاذة وأصحابها.

**الفصل الأول: التعريف بالقرآن الكريم:**

يعتبر موضوع القراءات القرآنية من حيث تعريفها، وأنواعها، وشروطها، وعلاقتها بالقرآن الكريم من المواضيع الهامة التي شغلت بال الدارسين اللغويين القدامى والمحدثين بجميع أصنافهم، فقد عكفوا على تناولها من وجهتها اللغوية المتعددة؛ صوتاً وبنية وتركيباً ودلالة، وذلك حسب معرفتهم وإدراكهم وفهمهم حتى أوفوها حقها في ضوء ما أتيج لهم من إمكانيات لغوية متنوعة، متناولين في ذلك جميع القراءات متواترها وشاذها بالوصف والتحليل، مجيبين على الكثير من التساؤلات التي حيّرت القراء من حيث قرآنية هذه القراءات وعدمها.

لقد أنزل الله القرآن الكريم آخر الكتب السماوية على خاتم الأنبياء والرسل بلسان عربي مبين على قوم كانوا يُعرفون بقوة فصاحتهم وصناعة خطابتهم وبلاغتهم، فكان معجزاً متميزاً في نظمه، فريداً في أسلوبه، لا يطاوله كلام البلاغ، ولا تدنو منه فصاحة الفصحاء، وهياً له من المميزات والخصائص لم تكن موجودة لسابق الكتب كالنوراة والإنجيل؛ منها حفظه من التحريف والتبديل، قال تعالى: ((إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ))<sup>(1)</sup>، وتيسيره للحفظ والتلاوة حتى تعلق به الكثير من المسلمين في أصقاع الأرض، قال تعالى: ((وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ))<sup>(2)</sup> لذلك حظي منذ بداية نزوله باهتمام المسلمين منذ نهضتهم الأولى على يد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الذي أدرك عظمة الأمانة التي كُفِّ بها والتي ستنقل كاهله، يظهر ذلك من خلال حرصه على حفظ القرآن الكريم عن طريق حامل الوحي جبريل - عليه السلام -، واهتمامه بتلقيه صحابته الكرام، وتشجيعهم على تعلمه، فوهبوا أنفسهم، وانشغلوا عن دنياهم المترفة لخدمة هذا الكتاب الذي أخرجهم من الظلمات إلى النور، وافنوا أعمارهم بتتبع كل صغيرة وكبيرة حول ما يحمله من علوم مختلفة بدء بحفظه في الصدور، ثم تلاوته وكتابته في ما توفر لهم من وسائل كالجرید، والجلود، والعظام وغيرها، وسطروا بعد سنين طويلة كل ما جادت به عقولهم وأفكارهم في مؤلفات أصبحت مفخرة لهم ومعينا للباحثين في مجال الدراسات القرآنية وقراءاته من بعدهم في الدرس والتأليف.

1 - الحجر: 9

2 - القمر: 40

والمتمصفح في الدرس اللغوي العربي يجد أنّ الدرس العربي التّراثي والحديث قد تأثرا تأثراً واضحاً بهذه المؤلفات والدراسات، إذ لا يكاد يخلو كتابٌ في مستويات اللّغة العربية من أصواتها، وصرفها ونحوها، ودلالاتها مما يتعلق بالقرآن وقراءاته، وما يتصل بهما من مسائل ثبتت القواعد والضوابط التي بنيت عليها اللّغة العربية وأصلّت مفردات علومها التي رأت النور بفضل علماء المسلمين، فلم ينل كتاب في الدنيا دراسات فيه وحوله مثلما نال القرآن الكريم، بيد أنه رغم استبحار ووفرة الدراسات القرآنية، إلا أنّ القرآن الكريم لا يزال يستنهض الباحثين لمزيد من البحث في آفاقه الممتدة التي لا تتوقف، قال تعالى: (( قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ))<sup>(1)</sup>.

وكان من بين المهتمين بتعريف القرآن وقراءاته طائفة كبيرة من العلماء والباحثين كتبوا في ذلك أسفاراً وأبحاثاً كثيرة، حتى تشابهت في عناوينها وتنوعت في تحاليلها، حتى قيل ما ترك الأول للأخر شيئاً.

وكانت دراساتهم هذه تتسم بالجدية والدقة اللامتناهية، فلم يتركوا صغيرة ولا كبيرة إلا وألّوها اهتماماً كبيراً، نتيجة ذلك تعددت آراؤهم وكثرت أفكارهم، إلا أنّ بعضها يحتاج منا إلى إعادة النظر فيها بتقويمها وإعادة بنائها. من أجل هذا كلّه حاولت أن أقف عند تعريف القرآن لغة واصطلاحاً، وكيف كانت جهود الأوائل في جمعه، وما هي حقيقة الأحرف السبعة وعلاقتها بالقرآن الكريم وبالقرآيات، ثم عرجت إلى القراءات القرآنية صحيحة وشاذها، وموقف علماء المسلمين منها وما هي حقيقة هذا الاختلاف ومقاصده، ومفهومهم له، وكيف ساهم في تعدّد معاني القراءات القرآنية واتساعها، ومن هم القراء الأربعة الزائدين على العشرة.

المبحث الأول: تعريف القرآن الكريم لغة واصطلاحاً:

أولاً لغة: اختلف أهل اللغة وتعددت آراؤهم في تحديد المعنى اللغوي لكلمة القرآن، من حيث هل هو جامد أم مشتق، مهموز أم غير مهموز، فانقسموا في هذه المسألة اللغوية إلى عدة فرق وكل له حجته<sup>(1)</sup>. إلا أن المشهور بينهم في تخريج لفظه هو: أن لفظ القرآن في الأصل مصدر مشتق من (ق،ر،أ) يقال: قرأ قراءة وقرآنًا، ثم نقل لفظ القرآن من المصدرية وجعل علماً.

قال السيوطي: "وقال قوم منهم الأشعري<sup>(2)</sup>: هو مشتق من قرنت الشيء بالشيء إذا ضمنت أحدهما إلى الآخر، وسمي به لقران السور والآيات والحروف فيه"<sup>(3)</sup>.

وقال الزرقاني: "أما لفظ القرآن فهو في اللغة مصدر مرادف للقراءة ثم نقل من هذا المعنى المصدرية وجعل اسماً للكلام المعجز المنزل على النبي -صلى الله عليه وسلم- من باب إطلاق المصدر على مفعوله"<sup>(4)</sup>. فهذان القولان هما أرجح الأقوال -في رأيي- على بقية الآراء التي ذكرت في هذا المجال لبنائهما على قواعد الاشتقاق الصحيحة وموارد اللغة العربية، وورودهما على وجه صحيح من كلام العرب بالإضافة إلى دلالة القرآن الكريم. هذا وقد استعمل لفظ القرآن لمعنيين:

المعنى الأول: الجمع والضم.

<sup>1</sup> - للاستزادة في هذه الاختلافات ينظر: لسان العرب، ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفرقي المصري ت:711هـ)، تح: عبد الرحمان محمد قاسم النجدي، دار صادر، بيروت، ط:1، 1971م، ج:1، ص:128، 129، ومختار الصحاح، حمد بن أبي بكر الرازي، تح: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، (طبعة جديدة) 1995م، ج:1، ص:220، والإتقان في علوم القرآن، السيوطي:(جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر ت:911هـ)، تح: مركز الدراسات القرآنية مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية (د-ت)، ج:2، ص:339، 340، وكتاب غريب القرآن، لأبي بكر محمد بن عزيز السجستاني، تح: محمد أديب عبد الواحد جمران، دار قتيبة، دمشق، سورية ط:1، 1416هـ، 1995 م، ص:381، وعلوم القرآن من خلال مقدمات التفاسير، محمد صفاء شيخ إبراهيم حقي، مؤسسة الرسالة، ط:1، 1435 هـ 2004 م، ج:2، ص:158-159.

<sup>2</sup> - هو عبد الله بن قيس بن سليم، أبو موسى، من بني الأشعر من قحطان، من كبار الصحابة والولاة الفاتحين، وكان من كبار قراء الصحابة وفقهائهم توفي 52هـ. - ينظر: البداية والنهاية، ابن كثير، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط:1، 1408هـ، 1998م، ج:11، ص:255، 256.

<sup>3</sup> - الإتقان في علوم القرآن ج:2، ص:340.

<sup>4</sup> - مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، تح: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ط:1، 1996م، ج:1، ص:11.

جاء في لسان العرب لابن منظور أنّ معنى القرآن: معنى الجمع وسمي قرآنا لأنه يجمع السور فيضمها، فالأصل في هذه اللفظة الجمع وكل شيء جمعته فقد قرأته وسمي: القرآن، لأنه جمع القصص والأمر والنهي والوعد والوعيد والآيات والسور بعضها<sup>(1)</sup>. وجاء في الصحاح للجوهري: "وقرأ، قرآنا بالضم أيضا جمعه وضمه ومنه سمي القرآن لأنه يجمع السور ويضمها. وقال أبو إسحق: وقرأت القرآن: لفظت به مجموعا"<sup>(2)</sup>.

ولهذا المعنى نظير في قوله تعالى: ((إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ))<sup>(3)</sup>. وقد جاء في كتب التفسير حول دلالة ألفاظ هذه الآية الكريمة ما معناه: إنّ علينا جمعه في صدرك حتى لا يذهب عليك منه شيء، وإثبات قراءته في لسانك، فإذا أتممت قراءته عليك بلسان جبريل فاتّبع قراءته<sup>(4)</sup>. وقد سمي القرآن بهذا اللفظ لأنه لقران السور والحروف فيه وتضام بعضها إلى بعض، وعلى معناه قيل للحجّ والعمرة قران<sup>(5)</sup>.

أما مثيله في الشعر فقد جاء في قول عمرو بن كلثوم في معلقته:

تُرِيكَ إِذَا دَخَلْتَ عَلَى خَلَاءٍ      وَقَدْ أَمِنْتَ عُيُونَ الكَاشِحِينَ  
زِرَاعِي عَيْطَلٍ أَدْمَاءَ بَكْرٍ      هِجَانِ اللُّونِ لَمْ تَقْرَأْ جَنِينَا

لم تقرأ جنينا معناه: لم تضم في رحمها ولدا، ويُقال: قرأت الناقة إذا حملت<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - لسان العرب، ج: 1 ص: 128، 130.

<sup>2</sup> - مختار الصحاح ج: 1، ص: 220.

<sup>3</sup> - القيامة: 17.

<sup>4</sup> - ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية: (أبو محمد عبد الحق بن غالب، ت: 546هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1422هـ، 2001م ج: 5، ص: 404، 405، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي: (عبد الله بن محمد)، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: 1، 1427 هـ، 2006م، مؤسسة الرسالة، ج: 21، ص: 425، 426، والبحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: (محمد بن يوسف ت: 745هـ)، تح: أحمد عادل عبد الوجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1413هـ، 1993م، ج: 8، ص: 378، 379.

<sup>5</sup> - ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري: (أبو جعفر محمد بن جرير ت: 310هـ) تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط: 1، 1422هـ، 2001م، ج: 1، ص: 95، والبرهان في علوم القرآن، الزركشي: (الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله ت: 794هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة التراث، القاهرة، ط: 3، 1404هـ، 1984م، ج: 1، ص: 278، ومختصر الإفتقان في علوم القرآن للسيوطي، اختصار وتعليق صلاح الدين أرفه دان، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط: 2، 1407هـ، 1987م، ص: 18.

<sup>6</sup> - ينظر: معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي ت: 170هـ، تح: عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1424هـ، 2003م، ج: 3، ص: 369، 370، وشرح المعلقات السبع الزوزني، مكتبة المعارف، بيروت لبنان، 1408هـ، 1988م، ص: 167.

وقال السيوطي: "وقال الراغب<sup>(1)</sup> لا يقال لكل جمع قرآن، ولا لجمع كل كلام قرآن. قال: وإنما سمي قرآنا لكونه جمع ثمرات الكتب السالفة المنزلة وقيل لأنه جمع أنواع العلوم كلها.

حكى قطرب<sup>(2)</sup> قولاً: إنه إنما سمّي قرآنا لأنّ القارئ يظهره ويبينه من فيه أخذاً من قول العرب ما قرأت الناقة سلىّ قط أي ما رمت بولد أي ما أسقطت ولداً أي ما حملت قط والقرآن يلفظه القارئ من فيه ويلقيه فسمي قرآناً<sup>(3)</sup>.

المعنى الثاني: القراءة والتلاوة. وهو مصدر على وزن فعلان بضم الفاء كالغفران والرجحان فتقول: قرأ الرجل بمعنى تلا، يقرأ قرآناً وقراءة، وهو مرادف للقراءة. ومنه قوله تعالى: ((فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ))<sup>(4)</sup>، أي فاتبع قراءته. وقوله أيضاً: ((وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً))<sup>(5)</sup>، أي قراءة الفجر<sup>(6)</sup>.

وهذا المعنى الذي يحمله القرآن له نظيره في قول حسان بن ثابت في رثاء عثمان بن

عفان - رضي الله عنهما -:

ضَحُوا بِأَشْمَطَ عُنْوَانِ السُّجُودِ بِهِ قَطَّعَ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقُرْآنًا<sup>(7)</sup>

وقرآنا: أي قراءة.

<sup>1</sup> - هو الحسين بن محمد بن المفضل، أبو القاسم، الأصفهاني المفسر اللغوي، كان من أُنكباء المتكلمين ، توفي 425هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي: (الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان) تح: شعيب الأرنؤوط و محمد نعيم العرقوسي ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 1، 1405هـ، 1984م، ج: 18، ص: 120، 121.

<sup>2</sup> - هو محمد بن المستنير، أبو علي البصري المعتزلي النحوي توفي 206هـ، صاحب سيبويه، وضع مصنفات كثيرة في علوم القرآن والعربية، منها المثلث في اللغة، والعلل في النحو، ومعاني القرآن، ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي: (الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط: 1، 1406هـ، 1986م، ج: 3، ص: 219، والبداية والنهاية ج: 14، ص: 160، والعبير في خبر من غير، الذهبي، تح: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: 1، 1405هـ، 1985م، ج: 1، ص: 273.

<sup>3</sup> - الإتقان في علوم القرآن ج: 2، ص: 341 .

<sup>4</sup> - القيامة: 18.

<sup>5</sup> - الإسراء: 78.

<sup>6</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج: 1، ص: 404. والجامع لأحكام القرآن ج: 13، ص: 143، وعلوم القرآن من خلال مقدمات التفسير، ج: 1، ص: 32.

<sup>7</sup> - واشمط: بياض الرأس يخالطه سواد ينظر شرح ديوان حسان بن ثابت، عبد الرحمن البرقوقي، المطبعة الرحمانية، مصر، 1347هـ، 1929م، ص: 410.

**ثانياً اصطلاحاً:** أما تعريف القرآن اصطلاحاً فقد تعددت آراء العلماء فيه كذلك وذلك بسبب تعدد الزوايا التي ينظر منها علماء الأصول والفقه واللغة العربية. فمنهم من قال: "هو كلام الله المنزل على خاتم النبيين محمد صلى الله عليه وسلم"، وهو غير مخلوق، تكلم الله به ابتداءً، وكلامه تعالى قائم بذاته، ولم يزل عز وجل متكلماً إذا شاء، والقرآن كلامه بحرف وصوت، تكلم به سبحانه نفسه وحروف نفسه، وذلك غير مخلوق"<sup>(1)</sup>، ومنهم من قال: "إنه الكلام المعجز المنزل على النبي - صلى الله عليه وسلم - المكتوب في المصاحف، المنقول عنه بالتواتر، المتعبد بتلاوته، المعجز ولو بسورة منه"<sup>(2)</sup>، والبعض منهم يزيد على هذا التعريف قيوداً أخرى مثل: المعجز أو المتحدى بأقصر سورة منه أو المتعبد بتلاوته أو المكتوب بين دفتي المصحف أو المبدوء بسورة الفاتحة والمختوم بسورة الناس، أو كلام الله منه بدأ وإليه يعود"<sup>(3)</sup>.

من خلال هذه النصوص يتبين لنا أنّ العلماء حاولوا أن يضعوا تعريفاً دقيقاً للقرآن ليميزوه عن بقية الكتب السماوية السابقة، فمن زاد عن هذه التعريفات صفات وقيوداً فلا يقصد بذلك إلا زيادة الإيضاح.

والواقع أن التعريف الذي أراه جامعا مانعا لا يحتاج إلى زيادة أو نقصان؛ أنّ القرآن هو اللفظ الدالّ على البعض وعلى الكلّ المنزل من ربّ العالمين، بتكليف الروح الأمين، ليثبتته في صدر خير المرسلين، بلغة عربية فصيحة، قال تعالى: ((وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ، بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ))<sup>(4)</sup>، مع إضافة بعض القيود التي أراها ضرورية، منها المحفوظ من قبل الله تعالى الذي قال في محكم تنزيله: ((إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ))<sup>(5)</sup>، المنقول إلينا بالتواتر المتلوّ بقراءته المختلفة بشروطها الصحيحة بما لا يفسد مبناه ولا يبعد معناه وذلك أنّ القرآن نقل إلينا لفظه ونصه كما أنزله الله تعالى على نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم - ونقلت إلينا

1 - علوم القرآن من خلال المقدمات ج: 1، ص: 39.

2 - ينظر: مباحث في علوم القرآن، للدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت ط: 22، 1999 م ص: 17.

3 - ينظر: اختصاص القرآن بعوده إلى الرحمن الرحيم، أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل السعدي، تح: عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط: 1، 1989م، ص: 27، والمدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد محمد أبو شهية، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط: 3، 1407هـ، 1987م، ص: 6.

4 - الشعراء: 192، 193، 194، 195.

5 - الحجر: 9

كيفية أدائه كما نطق بها-صلى الله عليه وسلم-، وفقاً لما علمه جبريل عليه السلام ((إنَّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرفٍ فأقرؤوا ما تيسر منه))<sup>(1)</sup>.

وحينما نتأمل المعنى اللغوي و الاصطلاحي لاسم الكلام المعجز نلاحظ تلك الصلة الوثيقة بينهما، فالقرآن سمي بهذا الاسم لكونه جامعا للسور وما تحمله من أحكام وأخبار والآيات وما تحمله من معان وبلاغة وبيان، وهو المؤثر في ذهن السامعين الحامل لدلالة الحق، والمواعظ وأخبار الأمم السالفة، الفارق بين الحق والباطل، الشاهد عليها وعلى كتبها، المرصع بآيات أحكمت بعجيب النظم وبديع المعاني، القويم لا عوج فيه، به تحيا القلوب والأنفس<sup>(2)</sup>.

### المبحث الثاني: جمع القرآن الكريم وتوثيقه:

إنَّ المتتبع للآيات والأحاديث التي تناولت حقيقة القرآن من حيث نزوله وحفظه وجمعه يدرك أنها تؤكد أنه من الأمر المهم لهذا القرآن أن الله - عز وجل - عهد بحفظ آياته؛ أمرا نبيه- صلى الله عليه وسلم - إتباع الوحي في تبليغه للناس كما سمعه، دون أي زيادة أو نقصان أو تغيير، فكان يقرأه على أصحابه "على مهل وتؤدة ليحسنوا أخذه ويحفظوا لفظه ويفهموا سره، ثم شرح الرسول لهم القرآن بقوله وبعمله وبتقريره وبخلقه أي بسنته الجامعة لأقواله وأفعاله وتقريراته وصفاته"<sup>(3)</sup>، فحفظه منهم من حفظ، وكتبه منهم من كتب، قال أبو شامة: "وحفظه في حياته جماعة من أصحابه، وكل قطعة منه كان يحفظها جماعة كثيرة، أقلهم بالغون حد التواتر"<sup>(4)</sup>.

والحديث عن جمع القرآن يرتبط أساسا بالمراحل الأولى التي تلقى فيها-النبى صلى الله عليه وسلم - آياته، ومن ثم تبليغها للصحابة، وكيف تلقى الصحابة الكرام آيات هذا الكتاب وعنايتهم في الحفاظ على نقلها للناس كافة كما تلقوها من فيه- صلى الله عليه وسلم- وجهودهم في كتابتها في وسائل بسيطة لكنّها غدت مهمة فيما بعد خاصة عندما هموا بجمع القرآن في عهد الصحابة البررة من بعد موته -صلى الله عليه وسلم- قال ابن

<sup>1</sup> - جامع الصحيح المختصر (الجزء الخاص في التفسير): البخاري (محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي) ، تح: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير اليمامة بيروت، ، ط:3، 1407 هـ، 1987 م ج:4، ص:1923.

<sup>2</sup> - للاستزادة ينظر: الإتقان في علوم القرآن ج:2، ص:342، وتفسير البيضاوي، البيضاوي، تح: عبد القادر عرفات العشا حسونة، دار الفكر، بيروت، ط:1، 1416 هـ ، 1996 م، ج:1، ص:3، والمصدر نفسه ج:5، ص:475.

<sup>3</sup> - مناهل العرفان ج:1، ص:22.

<sup>4</sup> - المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة: (شهاب الدين عبد الرحمان بن إسماعيل بن إبراهيم)، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1424 هـ، 2003 م، ص:48.



الجزري: "ومنها بيان فضل هذه الأمة وشرفها على سائر الأمم من حيث تلقيهم هذا التلقي، وإقبالهم عليه هذا الإقبال، والبحث عن لفظة لفظة، والكشف عن صيغة صيغة، وبيان صوابه، وبيان تصحيحه، وإتقان تجويده، حتى حموه من خلل التحريف، وحفظوه من الطغيان والتطفيف، فلم يهملوا تحريكا ولا تسكينا، ولا تفخيما ولا ترقيقا، حتى ضبطوا مقادير المدات وتفاوت الإمالات، وميزوا بين الحروف بالصفات، مما لم يهتد إليه فكر أمة من الأمم، ولا يوصل إليه إلا بإلهام بارئ النسم"<sup>(1)</sup>.

بهذه المنهجية السليمة والمحكمة سار عدد كبير من الصحابة يتسارعون في تلقي القرآن، ويعلمون الناس قراءته وأحكامه، والعمل بمقتضاه دون أي زيادة أو نقصان أو تغيير. من هذا يترتب علينا الحديث بشكل موجز عن مراحل نقل القرآن وجمعه قبل الحديث عن حقيقة الأحرف السبعة، لأن هذه الأخيرة نتاج لتلك المرحلة المميزة لحياة الرسول -صلى الله عليه وسلم- وصحابته الكرام، فكان أن هيا الله لهذا الأمر العظيم جماعة من الأئمة الثقات بذلوا أنفسهم في إتقانه، وما إن انتقل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلى الرفيق الأعلى حتى كان مجموعا ومكتوبا، وكان من بين هؤلاء الأئمة: معاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وسالم مولى أبي حذيفة، وأبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وأبو الدرداء وغيرهم. كما كان من الصحابيَات اللَّاتِي جَمَعْنَ الْقُرْآنَ أَمْ وَرَقَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وكان النبي -صلى الله عليه وسلم- قد أمرها أن تؤم أهل دارها. ثم أخذت قراءة القرآن تنتشر على أيدي أولئك الذين أخذوها عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إما مشافهةً أو إقراراً في جزيرة العرب وتتسع كلما اتسعت رقعة الدعوة الإسلامية حتى وصلت خارج الجزيرة العربية التي فتحت على أيدي المسلمين، فكان الصحابة الذين نزلوا في الأمصار الإسلامية حريصين على تعليم المسلمين أحكام الدين وتلاوة القرآن على ضوء ما تلقوه من رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وهكذا ذاع صيت العشرات من التابعين ممن عرفوا بالقراءة والتلقي من أفواه الصحابة، وأخذ المسلمون يتدارسون بشكل كبير في حلقات عمد فيها الصحابة السهولة واليسر مما يطيقه أهل تلك الأمصار في تعلم كيفية قراءة القرآن وحفظه، فكثر القراء وتنوعت القراءات حتى أنها بلغت أشدها في عهد عثمان بن عفان -رضي الله عنه- فكان هذا الأسلوب الهدف الذي من أجله كان هذا

<sup>1</sup> - النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: (الإمام الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي ت: 833هـ) نج: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 3، 1427هـ، 2006م، ج: 1، ص: 48.

التنوع في القراءات لكنها اتخذت مساراً خطيراً في حياة الإسلام وخرجت عن إطارها العام فاختلّف عوام الناس في القرآن في كل الأمصار التي بلغها الإسلام حتى شاع بين الناس التفاخر في القراءات فصار الواحد يقول للآخر: قراءتي خير من قراءتك أو أصح من قراءتك، أو قراءتي أولى من قراءتك، حتى كاد أن يكفر بعضهم بعضاً، فسارع الخليفة عثمان بن عفان إلى تدارك الوضع بجمع القرآن ونسخه في مصحف واحد وهكذا استطاع بحنكته الفذة وسياسته الحكيمة أن يقضي على الفتنة التي كادت تمسّ بأقدس كتاب سماوي. وحين نتحدث عن جمع القرآن وجب علينا أن نقف عند معنى الجمع لغة واصطلاحاً وتطوّره منذ زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - حتى عهد الخليفة عثمان بن عفان - رضي الله عنه-؛ لأنّ ذلك يسهّل علينا فهم هذا المصطلح ودلالته المتغيرة عبر المراحل التي مر بها.

أ- في اللّغة: الجَمْعُ: مصدر الفعل (جَمَعَ)، يقال: جمع الشيء يجمعه جمعاً.

قال الجوهري: "جمع الشيء المتفرق فاجتمع وبابه قطع. وتجمع القوم: اجتمعوا من هنا وهنا و الجمع أيضا اسم لجماعة الناس"<sup>(1)</sup>.

وجاء في لسان العرب: "جَمَعَ الشيءَ عن تفرقة يجمعه جمعاً، واستجمع السيل: اجتمع من كل موضع، وجمعت الشيء: إذا جنّت به من ههنا وههنا، وتجمّع القوم: اجتمعوا أيضاً من ههنا وههنا. وأجمعت الشيء: جعلته جميعاً. وتجمع القوم: اجتمعوا أيضاً"<sup>(2)</sup>.

وقال الراغب الأصفهاني: "الجمع: ضم الشيء بتقريب بعضه من بعض يقال: جمعته فاجتمع"<sup>(3)</sup>. وجاء في تاج العروس: "الجمع، كالمنع: تأليف المُتَفَرِّق"<sup>(4)</sup>.

يلاحظ في هذه المعاني أن اشتقاق كلمة (جَمَعَ) تدل على الجمع والاجتماع والتأليف، وضم المتفرق وتقريبه من بعضه البعض، وجمع الشيء، واستقصاؤه والإحاطة به.

ب- في الاصطلاح: عند تتبعي لموضوع مصطلح الجمع في كتب المنشغلين بعلم القرآن وجدت له عدة تفسيرات وتخريجات، فإذا أُطلق على جمع القرآن الكريم في زمن النبي -

<sup>1</sup> - مختار الصحاح ج:1، ص:46

<sup>2</sup> - لسان العرب ج:8، ص:53

<sup>3</sup> - المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، تحقيق: نزار مصطفى الباز - مكتبة نزار مصطفى الباز، مصر، (د-ت) ج:1 ص: 125، 126

<sup>4</sup> - تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي: (محمد مرتضى الحسيني)، تح: عبد الكريم العزباوي، التراث العربي، الكويت، 1403هـ، 1983م، ج:20، ص:451.

صلى الله عليه وسلم - فمعناه حفظه عن ظهر قلب وكتابته على الوسائل التي كانت متوفرة حينذاك، وفي خلافة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - معناه كتابة القرآن في مصحف واحد مرتبة آياته وسوره، وفي خلافة عثمان بن عفان - رضي الله عنه - معناه نسخ ما كتب في عهد أبي بكر - رضي الله عنه - بالمصاحف التي بُعثت إلى الأمصار العربية وأمر أهل كل مصر أن يقيموا مصاحفهم على المصحف المبعوث إليهم<sup>(1)</sup>.

فعلى هذا المعنى يطلق مصطلح جمع القرآن الكريم ويقصد به معنيان: أولهما: حفظه في الصدور عن ظهر قلب؛ وحجيته ما جاء في الحديث الذي رواه عبد الله بن عمرو - رضي الله عنه - أنه قال: "جمعت القرآن فقرأته كله في ليلة، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: إني أخشى أن يطول عليك الزمان، وأن تملّ، فاقراه في شهر، فقلت: دعني أستمع من قوتي وشبابي قال: فاقراه في عشرة، قلت: دعني أستمع من قوتي وشبابي، قال: فاقراه في سبع، قلت: دعني أستمع من قوتي وشبابي فأبى"<sup>(2)</sup>. فمعنى قوله: جمعت القرآن أي: حفظته ومنه قولهم: (جُمع القرآن) أي: حافظه عن ظهر قلب. وثانيهما: كتابته كله في مصحف صيانة له من الضياع، ويبدل له الحديث الذي رواه زيد بن ثابت في قصة جمع القرآن الكريم في عهد أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - عندما أشار عليه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في مقتل أهل اليمامة "فقال أبو بكر: إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحر بقراء القرآن، وإنني أرى أن تأمر بجمع القرآن" أي: تكتبه كله. ولعل قول زيد بن ثابت - رضي الله عنه - في الحديث نفسه "فنتبعت القرآن أجمعه من العسب واللّخاف"<sup>(3)</sup> وصدور الرجال" تؤكد هذا المعنى.

وإذا نظرنا إلى مراحل جمع القرآن الكريم نجد أنه "حدث في الصدر الأول ثلاث مرات الأولى في عهد النبي، والثانية في خلافة أبي بكر، والثالثة على عهد عثمان، وفي هذه المرة الأخيرة وحدها نسخت المصاحف وأرسلت إلى الآفاق"<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - يُنظر: رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم، دوافعها ودفعها، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط: 4، 1419 هـ، 1999 م ص: 6.

<sup>2</sup> - الحديث أخرجه ابن ماجة في كتاب إقامة الصلاة، باب في كم يستحب ختم القرآن، يُنظر: إهداء الديباجة في شرح سنن ابن ماجة، صفاء الضوي أحمد العدوي، دار اليقين، (د-ط و-د-ت) ج: 2، ص: 119.

<sup>3</sup> - العُسْب: وهو جمع عسيب، وهو جريد النخل، كانوا يكشطون الخوص ويكتبون في الطرف العريض واللّخاف: وهو جمع لَخْفَة، وهي الحجارة الدقاق. - لسان العرب ج: 1، ص: 599، والمصدر نفسه ج: 9، ص: 315، ويُنظر: الإتقان في علوم القرآن ج: 2، ص: 385، 386.

<sup>4</sup> - ينظر: لإتقان في علوم القرآن ج: 2، ص: 378، ومناهل العرفان ج: 1، ص: 167، والمدخل لدراسة القرآن الكريم ص: 264، 265.

المرحلة الأولى: قبل الحديث عن هذه المرحلة يجب أن نعرف أن القرآن الكريم قد حظي بالحفظ من الله في لوح مصون منذ أن كان في السماء كتاباً مكنوناً لا يطلع عليه إلا الملائكة البررة، قال تعالى: (( إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ، فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ، لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ))<sup>(1)</sup>، وقال أيضاً: (( بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ، فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ))<sup>(2)</sup>، كما حفظه وهو في طريقه إلى الأرض من الشياطين التي كانت تسترق السمع طلباً لخبر السماء عندما جاء به الروح الأمين، قال عز وجل: (( وَحَفِظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ، لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَذِفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ))<sup>(3)</sup>، كما أتم حفظه في الأرض على يد رسوله - صلى الله عليه وسلم - بعدما استقبله فأحسن الاستقبال ، وقام به فأحسن القيام ، وبلغه فأحسن التبليغ. وإذا تتبعنا حياته - صلى الله عليه وسلم - في التعامل مع القرآن الكريم من حيث توثيقه لوجدناه قد رسم منهاجاً علمياً في ذلك إذ أنه لم يكتف بدعوة أصحابه إلى حفظ كتاب الله في الصدور بل اتخذ كتاباً يكتبون كل ما نزل عليه من الوحي، ففي حديث عن البراء بن عازب قال: لما نزلت: (( لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ )) قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: ادع لي زيدا فجاءه ومعه الدواة واللوح أو الكتف فقال: (( اكتب: )) (( لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ))<sup>(4)</sup>. فتعهد بذلك الصحابة - رضوان الله عليهم - بالقيام بهذه المهمة التي غيرت مجرى التاريخ في حياة العرب في الكتابة والتدوين باستعمال ما توفر لهم في بيئتهم من أدوات كالجلود والعظام والألواح والحجارة ونحوها، بعدما جعلوا القرآن في المحل الأول يتنافسون في حفظ لفظه ويتسابقون في فهم معناه ، وجعلوه مسلاتهم في فراغهم ومتعبدتهم في ليلهم حتى لقد كان يسمع لهم بقراءته دوي كدوي النحل " <sup>(5)</sup>.

1 - الواقعة: 77، 78، 79.

2 - البروج: 21، 22.

3 - الصافات: 7، 8.

4 - الجامع الصحيح المختصر (الجزء الخاص في التفسير) ج: 4 ص: 1909، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تح: عبد القادر شيبية الحمد، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، ط: 1، 1421 هـ، 2001 م ج: 8، ص: 112، وينظر: الفتح الرباني لترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني، أحمد عبد الرحمان البناء، دار إحياء التراث العربي، ط: 1، (د-ت)، ج: 18، ص: 30، والمرشد الوجيز ص: 49.

5 - المدخل لدراسة القرآن ص: 263.

هذه المجهودات وغيرها تدلنا على الدور العظيم الذي قام به الصحابة - رضي الله عنهم - في كتابة القرآن، وما تحمّله من المشاق لتدوينه والحفاظ عليه، وبقي القرآن مكتوباً على تلك الوسائل البدائية محفوظاً عند النبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه، ولم يكن مجموعاً في مصحف أو مصاحف في عهده - صلى الله عليه وسلم - بل كان مفرقاً، غير مرتّب السور<sup>(1)</sup>، وكان - صلى الله عليه وسلم - إذا نزل عليه "من الوحي شيء دعا بعض من يكتب فيأمره بكتابه ما نزل وإرشاده إلى موضعه وكيفية كتابته على حسب ما كان يرشده إليه أمين الوحي جبريل"<sup>(2)</sup>. وكان من مزيد حرصه على القرآن الكريم أن نهى أصحابه عن كتابة أي شيء يتعلق بسنته حتى لا ينشغلوا عن القرآن ولا يلتبس بغيره من الكلام، فكان ذلك حصناً متيناً من الضياع والتغيير والتبديل. فقد جاء في حديث أبي سعيد الجذري - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحاه"<sup>(3)</sup>. هذه الأحاديث وغيرها تؤكد على جمع القرآن في عهد الرسول إلا أن المختلف فيه هو من جمع القرآن في عهده؟<sup>(4)</sup>.

بعد البحث عن هذه المسألة وجدت أن المتفق عليه بين الباحثين لا يخرج عن هؤلاء الستة من رهط الأنصار: معاذ بن جبل، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو الدرداء، وأبو زيد، وسعد بن عبيد<sup>(5)</sup>. لكن السؤال الذي قد يتبادر إلى أذهان القراء هو لماذا لم يأمر - صلى الله عليه وسلم - بجمع القرآن في مصحف واحد رغم الجهود المبذولة في العناية بجمعه وتدوينه في عهده؟. أقول أن ذلك يعود إلى عدّة عوامل أذكر أهمّها: أن تلك المرحلة لا تستدعي كتابة القرآن لوجود الرسول - صلى الله عليه وسلم - وكثرة القراء بعدما كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يعرضهم عليه ليحفظوه، وكانوا هم بدورهم يقرؤونه عليه، ويعلمونه أولادهم حتى شاع بين الرجال والنساء، بالإضافة إلى عدم وجود الوسائل المساعدة على الكتابة، وأن الوحي ينزل على النبي متفرقاً على حسب

<sup>1</sup> - يُنظر: المرشد الوجيز ص: 268، 269.

<sup>2</sup> - المدخل لدراسة القرآن الكريم ص: 267.

<sup>3</sup> - رواه مسلم رقم 3004 من باب التثبيت في الحديث وحكم كتابة العلم.

<sup>4</sup> - اختلفت المصادر في تعدادهم وذكرهم، حتى أوصلها بعضهم إلى أربعة وأربعين كاتباً. - يُنظر: المصباح المضي في كتاب النبي العربي، ابن حديدة الأنصاري، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط: 1396هـ - ج: 1، ص: 21.

<sup>5</sup> - يُنظر: كتاب الطبقات الكبير، ابن سعد (محمد بن منيع الزهري ت: 230هـ) تح: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 1، 1421هـ، 2001م، ج: 2، ص: 306، والبرهان في علوم القرآن ج: 1، ص: 241، وفضائل القرآن، أحمد بن شعيب النسائي، تح: فاروق حمادة، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، ط: 2، 1992م، ص: 79.

الأسباب وهو معرض للنسخ، وقد كان ذلك متوقعا من النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم يزل كذلك حتى انتقل إلى الرفيق الأعلى<sup>(1)</sup>. قال الزركشي: "فثبت أن القرآن كان على هذا التأليف والجمع في زمن النبي - صلى الله عليه وسلم -، وإنما ترك جمعه في مصحف واحد؛ لأنّ النسخ كان يرد على بعض، فلو جمعه ثم رفعت تلاوة بعض لأدى إلى الاختلاف واختلاط الدين فحفظه الله في القلوب إلى انقضاء زمن النسخ، ثم وفق لجمعه الخلفاء الراشدون"<sup>(2)</sup>.

لقد امتازت هذه المرحلة بالتدقيق والتحري في ضبط ألفاظ القرآن، وحفظ كلماته من التحريف وذلك عن طريق الحفظ والاستظهار أمام الرسول - صلى الله عليه وسلم -، ومن ثم ترتيب الآيات في سورها مع كتابة ما أمكن كتابته في الوسائل المتوفرة آنذاك.

**المرحلة الثانية:** وفي خلافة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - الذي يُعتبر أول من جمع بين اللوحين<sup>(3)</sup> جُمِع القرآن في صحف منظمة يُؤمّنُ معها ضياع شيء من القرآن بعد أن كان مفرقا في الرقاع، وقد دلت عامة الروايات على أنه أول من أمر بجمع القرآن من الصحابة عن طريق الاجتهاد السائغ الناشئ عن النصح منه لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم، وبمشورة من عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، فكان ذلك بعد حروب الردة، وموقعة اليمامة خاصة التي وقعت في اثنتي عشر للهجرة، وقام بالعبء الأكبر في ذلك العمل كاتب الوحي لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأحد الحفاظ الكبار، وشاهد العرضة الأخيرة، زيد بن ثابت، وكان مستقيم الدين، راجح العقل، إذ قال له أبو بكر: "إنك رجل شابٌّ، عاقلٌ، لا نتهمُّك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - فتتبع القرآن فاجمعه، فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ مما أمرني به من جمع القرآن، قلت: كيف تفعلون شيئا لم يفعله رسول الله - صلى الله عليه وسلم -؟. قال: هو والله خير، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - فتتبع القرآن أجمعه من العسب، واللخاف وصدور الرجال، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة

<sup>1</sup> - التبيان في آداب حملة القرآن، النووي (أبو زكريا يحيى بن شرف الدين)، الوكالة العامة للتوزيع، دمشق، سوريا، ط:1، 1403هـ، 1983م، ص:110.

<sup>2</sup> - البرهان في علوم القرآن ج:1، ص:235.

<sup>3</sup> - ينظر: كتاب المصاحف، السجستاني (أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث)، تح: محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط:2، 1423هـ، 2002م، ص:154.

الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره<sup>(1)</sup>، ففعل ذلك مستعينا ببعض آيات البحث والتدقيق وقوة التحري التي وضعها له أبو بكر الصديق، من بينها حضور الشهود في كتابة الوحي<sup>(2)</sup>، فقد قال لعمر بن الخطاب ولزيد بن ثابت: اقعدا على باب المسجد فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه<sup>(3)</sup>، والاعتماد على ما كتب بين يدي النبي -صلى الله عليه وسلم-، وما كان محفوظا في صدور الرجال، فكان الذي عمله -الصديق- وباتفاق العلماء يعتبر نفردا من حيث الفكرة والأسلوب، وحسن اختيار الرجل المناسب لهذه المهمة الصعبة والخطيرة، لأن الجهود التي قام بها الصحابة قبله كانت فردية حيث تضمنت تعليقات، وشروحا، وأدعية، ومأثورات خاصة بهم، ولا ترقى إلى ما قام به أبو بكر -رضي الله عنه- من حيث الدقة وقوة التمعن فيما يكتب ويدون.

وكما وحد الإسلام بين الناس في الدين كذلك وحد هذا العمل في القراءة رغم اختلاف أوجهها، ولعل الذي يؤكد هذه النتائج؛ احتواؤها الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وبلوغها حد التواتر، والإجماع عليها من قبل الصحابة، فنال قبولهم كافة، وجمع القرآن في عهده على أكمل وجه فكان صنيعه من أعظم الأعمال التي نال بها شرف التقدير والتتويه حتى اعتبرت صحفه النسخة الأصلية الموثوق بها التي اعتمد عليها الخلفاء بعده<sup>(4)</sup>. فكان له -رضي الله عنه- من الفضل ما رواه ابن عمر قال: "كنا نخير بين الناس في زمان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فنخير أبا بكر، ثم عمر، ثم عثمان بن عفان -رضي الله عنهم-"<sup>(5)</sup>.

**المرحلة الثالثة:** اعتبرت مرحلة عثمان بن عفان -رضي الله عنه- من بين أهم المراحل التي أزالت جذور الخلاف، وجمعت الأمة عبر كل العصور - منذ عهد الصحابة رضي الله عنهم وحتى عصرنا الحاضر - على التزام مصحف واحد، بعدما بلغت مظاهر التنوع في القراءات أوجها في زمن خلافته، حتى خرجت عن إطارها العام، وصار كل واحد يقول للآخر قراءتي خير من قراءتك أو أصح من قراءتك حتى كاد أن يكفر بعضهم بعضا، وهذا ما أدركه الصحابي الجليل حذيفة بن اليمان -رضي الله عنه- أمين السر النبوي حسب الواقعة التي رواها أصحاب كتب علوم القرآن والتي مفادها: "أن

<sup>1</sup> - فتح الباري ج8، ص:201، والفتح الرباني ج:18، ص:31،32، وكتاب المصاحف ص:158،159، والبرهان في علوم القرآن ج:1، ص:233، والمرشد الوجيز ص:59،60.

<sup>2</sup> - كتاب المصاحف ص:224.

<sup>3</sup> - المرجع السابق ج:1، ص:157.

<sup>4</sup> - يُنظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم، ص:273.

<sup>5</sup> - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج:7، ص:19.

حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلني إلينا بالمصاحف ثم نردها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام<sup>(1)</sup>،

فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ردَّ عثمان الصحف إلى حفصة، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق<sup>(2)</sup>. وكان هذا الأمر على ملاٍ من جمع الصحابة تلقوه بالرّضى والقبول والاستحسان، وأضفوا عليه صفة الشرعية. فعن سويد بن غفلة قال: "والله لا أحدثكم إلا شيئاً سمعته من علي بن أبي طالب، سمعته يقول: يا أيها الناس لا تغلوا في عثمان ولا تقولوا له إلا خيراً - أو قولوا له خيراً - في المصاحف، وإحراق المصاحف، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا من ملاٍ منا جميعاً، فقال: ما تقولون في هذه القراءة؟ فقد بلغني أن بعضهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد أن يكون كفرًا، قلنا: فما ترى؟ قال: نرى أن يجمع الناس على مصحف واحد، فلا تكون فرقة ولا يكون اختلاف، قلنا: فنعم ما رأيت، قال: فقل أي الناس أفصح، وأي الناس أقرأ؟ قالوا: أفصح الناس سعيد بن العاص، وأقرأهم زيد بن ثابت، فقال: ليكتب أحدهما ويملي الآخر، ففعلوا، وجمع الناس على مصحف، قال: قال علي والله لو وليت لفعلت مثل الذي فعل<sup>(3)</sup>. وكان الدافع الذي ارتكز عليه عثمان - رضي الله عنه - في هذه المسألة قويا، وهذا لما سمعه من حذيفة - رضي الله عنه - حول الفتنة التي وقعت بين المسلمين، فرفع

<sup>1</sup> - زيد بن ثابت (ت: 45هـ) أنصاري خزرجي - عبد الله بن الزبير (ت: 73هـ) أسدي - سعيد بن العاص (ت: 59هـ) أموي - عبد الرحمن بن الحارث بن هشام (ت: 43هـ) مخزومي. - ينظر: الإختلاف بين القراءات، أحمد البيهقي، دار الجيل بيروت، الدار السودانية للكتب، ط: 1، 1408هـ، 1988م، ص: 64، 65.

<sup>2</sup> - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج: 8، ص: 639، وينظر: الفتح الرباني ج: 18، ص: 33، 34، وكتاب المصاحف ص: 196، 195، والمرشد الوجيز ص: 60.

<sup>3</sup> - كتاب المصاحف ص: 206، وينظر: شرح السنة، البيهقي: (الحسين بن مسعود)، تح: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: 2، 1403 هـ، 1983م، ج: 4، ص: 524، 525، والإتقان في علوم القرآن ج: 2، ص: 391، 390.



الاختلاف والتنازع في القرآن الكريم، وقطع المراء فيه، وحمل النص القرآني من أي إضافة أو نقص نتيجة، وأمر بحرق المصاحف التي بأيدي الصحابة لأنها اشتملت على ما ليس بقرآن كالشروح والتفاسير<sup>(1)</sup>.

لقد اتبع عثمان بن عفان - رضي عنه - في جمع القرآن الكريم خطوات وفق منهجية علمية قلما يهتدي إليها عالم في زماننا لحساسية العملية وخطورتها لأنها تتعلق بالقرآن الكريم من جهة وخصوصية المجتمع العربي من جهة أخرى. ومن بين هذه الخطوات التي تميز بها - رضي الله عنه -:

- اختيار لجنة من خيرة الصحابة الذين باستطاعتهم تحمل هذه المسؤولية من الجمع، ومعرفة دقائقه، وكتابته على ما ثبت بالتواتر بأحرفه السبعة التي نزل بها على الرسول - صلى الله عليه وسلم - في العرضة الأخيرة، مع ترؤسه للجنة للاطلاع على أحوالها وتتبع كل صغيرة وكبيرة تكليف زيد بن ثابت - رضي الله عنه - للإشراف على هذه اللجنة. قال عثمان في إحدى خطبه: "أي الناس أفصح؟ قالوا سعيد بن العاص، ثم قال أي الناس أكتب؟ قالوا: زيد بن ثابت، قال: فليكتب زيد وليمل سعيد"<sup>(2)</sup>. لم يكن هذا التأهيل عشوائياً، بل كان مدروساً لتوفر عدة خصائص عند زيد يفقدها الكثير من الصحابة:

- 1- أنه حفظ القرآن كاملاً في حضرة النبي - صلى الله عليه وسلم -.
- 2- أنه كان كاتب الوحي للرسول - صلى الله عليه وسلم -.
- 3- له خبرة ودراية بجمع القرآن الكريم، إذ كان له هذا الشرف في المرحلتين السابقتين.
- 4- أنه حضر العرضة الأخيرة، وعرض القرآن كاملاً بعدها على الرسول - صلى الله عليه وسلم -.
- 5- أنه كان مترجم النبي - صلى الله عليه وسلم - لمعرفة بلسان العرب والروم والحبش والقبط.
- 6- تولى القضاء والإفتاء في خلافة عمر بن الخطاب ثم في خلافة عثمان - رضي الله عنهما - وتعليم الناس القرآن والفرائض، كما كان عالماً يراجع بالمدينة المنورة

<sup>1</sup> - ينظر: المدخل لدراسة القرآن ص: 278، 279.

<sup>2</sup> - كتاب المصاحف ص: 210.

المصاحف الجديدة<sup>(1)</sup>. هذه الخصال التي توفرت في زيد- رضي الله عنه- هي التي أهلت له هذه المهمة.

- اعتبره الصحف التي جمعها زيد بن ثابت - رضي الله عنه - في عهد أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - أساساً في نسخ المصاحف حيث أمر بإحضارها من حفصة أم المؤمنين بنت عمر للاعتماد عليها، وهذه العملية تدعو إلى التواصل بين الأجيال في الحفاظ على القرآن الكريم لكن بشيء من الاحترافية والواقعية نتيجة التطورات الحاصلة في المجتمع العربي؛ في جميع جوانبه السياسية، والفكرية، بعد بدء توسع نشر الإسلام وكانت هذه التطورات قد حصلت بعد نهاية السنة الرابعة والعشرين للهجرة<sup>(2)</sup>.

كتابة القرآن في مصحف واحد سُمي بالمصحف الإمام، ونسخ منه مجموعة وبعث بكل واحد إلى كل مصر من الأمصار لاستعماله في القراءة من قبل الصحابة والمعلمين. ومعه من يُقرئ المسلمين بما فيها" فأمر زيد بن ثابت أن يقرأ بالمدني، وبعث عبد الله بن السائب مع المكي، والمغيرة بن شهاب المخزومي مع الشامي، وأبا عبد الرحمان السلمي مع الكوفي، وعامر بن عبد القيس مع البصري<sup>(3)</sup>. وظل هذا القرآن موجوداً بين أيدينا إلى هذه اللحظة، محفوظاً لم تحذف منه آية، ولم تتغير فيه كلمة، ولم يتبدل فيه حرف. وكان الخليفة الراشد عثمان - رضي الله عنه- بهذا الصنيع قد أدرك الأمة من أسباب الفتن والاختلاف في قراءة القرآن. قال الزركشي: "ولقد وفق لأمر عظيم، ورفع الاختلاف، وجمع الكلمة، وأراح الأمة"<sup>(4)</sup>. واعتنت الأمة الإسلامية بعد ذلك بهذه المصاحف العثمانية فاتخذتها أصولاً يؤخذ منها، وأئمة يُقتدى بها في كتابة المصاحف جيلاً بعد جيل.

إنّ المتتبع للأحاديث الواردة في جمع القرآن في عهد عثمان بن عفان يدرك حقيقة الدور الجبار الذي قام به- رضي الله عنه- في توحيد الأمة على كلمة واحدة، كما يدرك أيضاً الخلاف الذي وقع بين الباحثين في مسألة الأحرف السبعة بعد أن أمر في بداية الأمر كتابة القرآن بلسان قريش، وأمره بعد ذلك بقراءته على سبعة أحرف تيسيراً وتسهيلاً للأمة التي دخلت الإسلام أفواجا بألسن مختلفة. وهذا الاختلاف يدور أساساً حول

<sup>1</sup> - ينظر: الطبقات الكبرى ج:2، ص:309.

<sup>2</sup> - ينظر: الجامع لأحكام القرآن ج:1، ص: 62- 64، والمدخل لدراسة القرآن ص:279.

<sup>3</sup> - ينظر: المدخل لدراسة القرآن ص:281.

<sup>4</sup> - البرهان في علوم القرآن ج:1، ص:239.

اشتمال المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة من عدمها. ولعلّ ما ذهب إليه الطبري في شرح هذه المسألة بوجهة نظر اعتمد عليها أغلب الباحثين في مجال القراءات القرآنية حيث قال: ".فكذلك الأمة أمرت بحفظ القرآن، وخيرت في قراءته بأي الأحرف السبعة شاءت: لعلّة من العلل أوجبت عليها الثبات على حرف واحد، قراءته بحرف واحد ورفض القراءة بالأحرف الستة الباقية..."

ثم قال: فحملهم يعني -عثمان رضي الله عنه- على حرف واحد، وجمعهم على مصحف واحد، وحرقت ما عدا الذي جمعهم عليه، فاستوسقت له الأمة على ذلك بالطاعة، ورأت أن فيها فعل من ذلك الرشد والهداية، فتركت القراءة بالأحرف الستة التي عزم عليها إمامها العادل في تركها طاعة منها له ونظرا لأنها لأنفسها ولمن بعدها من سائر أهل ملتها، حتى درست من الأمة معرفتها وتعفت آثارها، فلا سبيل اليوم لأحد إلى القراءة بها لدثورها وعفو آثارها، وتتابع المسلمين على رفض القراءة بها، من غير جحود، فلا القراءة اليوم لأحد من المسلمين إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح، دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية"<sup>(1)</sup>، ولكن الراجح عندي وبعد الاطلاع على ما كتبه جمهور العلماء في هذه المسألة أن المصاحف العثمانية اشتملت على الأحرف السبعة والذي يؤكد هذا الترجيح هو تشدد الخليفة عثمان عند جمع القرآن على زيد بن ثابت الذي حضر الجمع منذ عهد النبي -صلى الله عليه وسلم- على أن يكتبه على العرضة الأخيرة المجمع عليها من قبل الصحابة والتي تؤكد كل الدراسات على أنها اشتملت على الأحرف السبعة، زيادة على ذلك المنهجية التي اتبعها كل من أبي بكر وعثمان -رضي الله عنهما- في جمع القرآن والتي بينها فيما سبق. ثم إن الطريقة التي اعتمد عليها عثمان -رضي الله عنه- في نسخ المصاحف على حرف واحد في بداية الأمر للحاجة الملحة إلى توحيد الأمة على منهج واحد، ولما استقر حال المسلمين ورأى من المشقة عليهم في قراءة القرآن رخس لهم بقراءته بأوجهه المختلفة.

إن المنتبّع للمرحلتين الأخيرتين التي تم فيهما جمع القرآن الكريم يدرك الاختلاف بينهما من حيث الهدف "فأبا بكر -رضي الله عنه- قصد في جمع القرآن إلى تثبيته بين اللوحين

<sup>1</sup> - جامع البيان ج:1، ص:63،64، وينظر: المرشد الوجيز ص:112،113.

فقط، ورسم جميعه، وأن عثمان - رضي الله عليه - قصد جمع الصحابة على القراءات الثابتة عن الرسول - صلى الله عليه وسلم -<sup>(1)</sup>، كما يدرك أيضا حقيقة الأسباب والكيفيات التي ارتكزت عليها كل مرحلة من أجل الحفاظ على سلامة القرآن الكريم من التحريف والتزييف الذي يتربص به أعداء الإسلام. أما الأسباب فتتمثل في: خوف الصحابة من ضياع شيء من القرآن بعد هلاك البعض منهم في عهد أبي بكر - رضي الله عنه - بالإضافة إلى خوفهم من فتنة الاختلاف في قراءة آياته، لذلك عمدوا الجمع من أجل تحصينه، وإحرازه، وصيانته. أما الكيفيات فتكمن في: جمع ما كتب في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - في صحف مختلفة،

ومن ثم نسخه في مصحف واحد وإرساله إلى الأمصار ليكون مرجعا عند الاختلاف.

### الفصل الثاني: حقيقة الأحرف السبعة بين المناقشة والتحليل:

لقد خاض في هذه القضية الكثير من الباحثين ولم يجدوا لها تفسيراً واضحاً وبيناً. وأقول إن من بين المسائل التي ينبغي الخوض فيها قضية المصطلح لأن تحديد مفهومه وبيان حقيقته أساس يُبنى عليه البحث كله. ولما كان موضوع هذه الدراسة المتواضعة هو القراءات القرآنية سواء أكانت صحيحة أم شاذة، وهي مدرجة في الأحرف السبعة التي تردت في الكثير من الأحاديث النبوية المتواترة، كان من الضروري أن نتحدث عنها وعن حقيقتها باعتبارها أكثر الموضوعات أهمية وأبرزها شأنًا حيث أنك إذا ولجت في كنهها وجدتها بحراً دون شاطئ لكثرة بسط الروايات فيها صحيحها وسقيمها، وفي معانيها المقبولة وغير المقبولة، لكن هذا لا يمنعنا من أن ندلي بدلونا فيما نراه يوافق العقل.

### المبحث الأول: حقيقة الأحرف السبعة:

تعتبر مسألة الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن من المسائل التي كثر الجدل حول بيان حقيقة المراد منها، فقد تكلم فيها أصناف العلماء من الفقهاء والقراء وأهل الحديث والتفسير والكلام وشرح الغريب وغيرهم، و تعددت الآراء في ذلك لدرجة أن بعضهم أحصى منها عدداً وصل إلى أربعين قولاً، بل ذهب البعض إلى أن صنف فيها التصنيف المفرد، وبالمقابل امتنع البعض الخوض في بيانها مدعين أن ما ورد في ذلك من أحاديث مشكل استعصى فهمه والوصول إلى حقيقته. ولكل مذهب من المذاهب السابقة دليله

<sup>1</sup> - ينظر: الأحرف السبعة للقرآن، أبو عمرو الداني (ت: 444هـ)، تح: عبد المهيم طحان، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية ط: 1، 1418هـ، 1997، ص: 62، 63.

وحجته<sup>(1)</sup>، وتواترت الأخبار عن النبي -صلى الله عليه وسلم- بنزول القرآن الكريم على سبعة أحرف، حيث قال الزرقاني: "وروي حديث نزول القرآن على سبعة أحرف عن جمع كبير من الصحابة، منهم عمر، وعثمان، وابن مسعود، وابن عباس، وأبو هريرة، وأبو بكر، وأبو جهم، وأبو سعيد الخدري، وأبو طلحة الأنصاري، وأبي بن كعب، وزيد بن أرقم، وسمرة بن جندب، وسلمان بن صرد، وعبد الرحمن بن عوف، وعمرو بن أبي سلمة، وعمرو بن العاص، ومعاذ بن جبل، هشام بن حكيم، وأنس، وحذيفة، وأم أيوب امرأة أبي أيوب الأنصاري، رضي الله عنهم أجمعين، فهؤلاء واحد وعشرون صحابيا ما منهم إلا رواه وحكاه"<sup>(2)</sup>. وجمعت هذه الأخبار في السنن والمسانيد والمصنفات والكتب التي تعنى بالدراسات القرآنية والحديثية، وبعد الاطلاع على أهمها وجدت أن التي تناولت هذه القضية المختلف فيها لاتخرج عن ثلاثة آراء، وقبل عرض هذه الآراء وتحليلها ومناقشتها ينبغي أن نقف عند ثلاثة مفاهيم وردت في الحديث، أولها الحرف، وثانيها السبعة، وثالثها عبارة الأحرف السبعة.

أما الحرف فكلمة تطلق على معان كثيرة ومتنوعة، حددها صاحب القاموس المحيط في قوله: "الحرف من كل شيء طرفه، وشفيره وحده، ومن الجبل أعلاه المحدد. وواحد حروف التهجي. وعند النحاة ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل وما سواه من الحدود. ومن الناس من يعبد الله على حرف أي وجه واحد، وهو أن يعبد على السراء لا الضراء أو على شك أو على غير طمأنينة على أمره. ونزل القرآن على سبع لغات من لغات العرب، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، وإن جاء على سبعة أو عشرة أو أكثر، ولكن معنى هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن"<sup>(3)</sup>، هذا التعريف شمل مجموعة من المعاني المختلفة للحرف:

أولاً:- هو طرف الشيء وشفيره وحده، ووجهه، وحرف الجبل أعلاه المحدد.

<sup>1</sup> - ينظر: مختصر الإتيان في علوم القرآن للسيوطي ص92، والأحرف السبعة، عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض السعودية، ط:1، 1411هـ، 1991م، ص21 وما بعدها.

<sup>2</sup> - مناهل العرفان ج:1، ص: 99.

<sup>3</sup> - القاموس المحيط، الفيروز آبادي، دار الحديث، القاهرة، (د.ت)، ج:3، ص: 126-127، وينظر: النشر في القراءات العشر، ج:1، ص: 25، 26.

جاء في اللسان: "و حرفا الرأس: شقاه. وحرف السفينة والجبل: جانبهما. والجمع أحرف و حروف و حرفة و الحرف أيضا في أعلاه ترى له حرفا دقيقا مشفيا على سواء ظهره"<sup>(1)</sup>.

قال الزبيدي: " وحرف الشيء: ناحيته، وفلان على حرف من أمره: أي ناحية منه؛ كأنه ينتظر ويتوقع، فإن رأى من ناحية ما يحب، وإلا مال إلى غيرها"<sup>(2)</sup>.  
وقال: الزمخشري في تفسير قوله تعالى: (( وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ إِلَيْهِ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ ))<sup>(3)</sup> - على حرف - على طرف من الدين لا في وسطه وقلبه وهذا مثل لكونهم على قلق واضطراب في دينهم لا على سكون وطمأنينة كالذي يكون على طرف من العسكر فإن أحس بظفر وغنيمة قر واطمأن وإلا طار وفر على وجهه"<sup>(4)</sup>.

وجاء في لسان العرب: " وفي التنزيل العزيز ومن الناس من يعبد الله على حرف أي إذا لم ير ما يجب انقلب على وجهه قيل هو أن يعبده على السراء دون الضراء"<sup>(5)</sup>.  
ثانيا - هو حرف من حروف التهجي. فعن عبد الله بن مسعود قال: قال: رسول - صلى الله عليه وسلم -: " من قرأ القرآن كان له بكل حرف عشر حسنات لا أقول ألم حرف ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف"<sup>(6)</sup>.

ثالثا - هو ما ليس باسم ولا فعل يعمل في غيره ولا يعمل في نفسه. جاء في تاج العروس: " والحرف عند النحاة، أي في اصطلاحهم: ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، وما سواه من الحدود فاسد، ومن المحكم: الحرف: الأداة التي تسمى الرابطة، لأنها تربط الاسم بالاسم، والفعل بالفعل، كعن وعلى، ونحوهما"<sup>(7)</sup>.

رابعا - هو لغة من لغات القبائل العربية ولهجاتها، أو الكلمة ذات الأوجه القرائية المختلفة. فالحرف واللغة واللهجة مترادفات وهذا المعنى نستشفه من تعريف الفيروزبادي.

<sup>1</sup> - لسان العرب ج: 9، ص: 42.

<sup>2</sup> - تاج العروس من جواهر القاموس ج: 23، ص: 130.

<sup>3</sup> - الحج: 11.

<sup>4</sup> - تفسير الكشاف، الزمخشري، تح: محمد مرسي عامر، دار المصنف، القاهرة، ط: 2، 1397هـ، 1977م، (د-ط و د-ت) ج: 3، ص: 78.

<sup>5</sup> - لسان العرب ج: 9، ص: 42.

<sup>6</sup> - الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، (أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة)، تح: إبراهيم عطوة عوض، ج: 5، ص: 175.

<sup>7</sup> - تاج العروس من جواهر القاموس ج: 23، ص: 129.

قال الطبري في تفسيره: "وحرفه: قراءته ومن قرأ بحرف أبي أو بحرف زيد، أو بحرف بعض من قرأ من أصحاب رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ببعض الأحرف السبعة فلا يتحول منه إلى غيره رغبة عنه فإن الكفر ببعضه كفر بجميعه، والكفر بحرف من ذلك كفر بجميعه"<sup>(1)</sup>.

فالحرف حسب التعاريف السابقة يحمل دلالات متقاربة تتلخص في أنه: اللّغة أو اللّهجة أو الجانب أو حرف الهجاء والمعاني، والجملة المفيدة، والكلمة المختلف في قراءتها، وعلى مطلق الكلمة<sup>(2)</sup>. وكلها تطلق ويقصد بها الوجه القرائي للفظة القرآن الكريم لأسباب صوتية أو صرفية أو نحوية وكلها معزوة إلى القارئ .

أما السبعة فقد اختلف الدارسون حول حقيقتها أيقصد بها العدد لذاته أم يريدون بها معنى الكثرة والتوسعة؟. للوصول إلى حقيقة لفظة (سبعة) ينبغي أن نعرض ما قيل من آراء مختلفة والتي يمكن أن نحددها في النقاط الآتية:

الرأي الأول: يرى أصحابه أن المقصود بالسبعة الكثرة والتوسعة في أوجه القراءات للتخفيف والتسهيل على الأمة الأمية ويعتمدون في ذلك على القرآن والسنة وأساليب العرب في كلامهم .

فمن القرآن استدلوا بقوله تعالى: ((إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ))<sup>(3)</sup>. قال الزمخشري في تفسير هذه الآية "والسبعون جاري مجرى المثل في كلامهم للتكثير، قال علي - رضي الله تعالى عنه - :

لَأَصْبَحْنَ الْعَاصِ وَأَبْنَ الْعَاصِي سَبْعِينَ أَلْفًا عَاقِدِي النَّوَاصِي"<sup>(4)</sup>.

وجاء في البحر المحيط نقلا عن أهل اللّغة: "السبعون هنا جمع السبعة المستعملة للكثرة، لا السبعة التي فوق الستة انتهى..."<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - جامع البيان ج:1، ص:52.

<sup>2</sup> - يُنظر: تحفة الأحمدي بشرح جامع الترمذي، المباركفوري (أبو العلي محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم)، تح: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (د-ط ود-ت)، ج:8، ص:326.

<sup>3</sup> - التوبة:80.

<sup>4</sup> - الكشاف ج:2، ص:205، ويُنظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (عماد الدين أبو الفداء إسماعيل)، تح: مصطفى السيد محمد، ومحمد السيد رشاد، ومحمد فضل العجاوي، وعلي أحمد عبد الباقي، وحسن عباس قطب، مؤسسة قرطبة، ومكتبة أولاد الشيخ للتراث، الجزيرة، مصر، ط:1، 1421هـ، 2000م، ج:7، ص:251.

<sup>5</sup> - البحر المحيط ج:5، ص:79.

وقال ابن عطية: "وأما تمثيله بالسبعين دون غيرها من العداد، فلأنه عدد كثيرا ما يجيء غاية ومقنعا في الكثرة... وقد قال بعض اللغويين: إن التصريف الذي يكون من السين والباء والعين هو شديد الأمر، من ذلك السبعة فإنها عدد مقنع، هي في السموات والأرض، وفي خلق الإنسان وفي بدنه وأعضائه التي بها يطيع الله وبها يعصيه"<sup>(1)</sup>.

وقال الشوكاني: "وليس المراد من هذا أنه لو زاد على السبعين لكان ذلك مقبولا كما في سائر مفاهيم الأعداد بل المراد بهذا المبالغة في عدم القبول فقد كانت العرب تجرى ذلك مجرى المثل في كلامها عند إرادة التكثر والمعنى أنه لن يغفر الله لهم وإن استغفرت لهم استغفارا بالغيا في الكثرة غاية المبالغ"<sup>(2)</sup>.

ومن الحديث استدلووا بقوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ((إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف)) - متفق عليه - فالسبعة هنا لا يقصد بها العدد بذاته بل أرادوا الدلالة على السعة في اللغات والفسحة في القراءات التي أذن الله تعالى لعباده في الأخذ بها وقراءة القرآن بما شاءت منها بأوجه مختلفة ومتعددة للتخفيف واليسر على الأمة<sup>(3)</sup>.

أما أساليب العرب في دلالتهم على التراكيب العددية فقد ذكر أبو حيان في محيطه ما نصه: "...والعرب تستكثر في الأحاد بالسبعة، وفي العشرات بالسبعين، وفي المائة بسبعمئة"<sup>(4)</sup>.

الرأي الثاني: يرى أصحابه على أن لفظة (سبعة) مقصودة لذاتها، وأن العدد محدد دون زيادة أو نقصان، ومن الأدلة التي تدعم هذا المعنى أحاديث النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نكتفي بذكر ما رواه أبي بن كعب - رضي الله عنه - حيث قال: "قال: قال النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : يا أبيّ إني أقرئت القرآن فقل لي: على حرف أو حرفين، فقال الملك الذي معي قل على حرفين، قلت: على حرفين. فقل لي: على حرفين أو ثلاثة، فقال الملك الذي معي قل على ثلاثة، قلت: على ثلاثة حتى بلغ سبعة أحرف. ثم قال: ليس منها إلا

<sup>1</sup> - المحرر الوجيز ج:3، ص:64،65.

<sup>2</sup> - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني: (محمد بن علي بن محمد ت: 1250هـ)، تح: عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، المنصورة، ط:2، 1415هـ، 1994م، ج:2، ص:549.

<sup>3</sup> - ينظر: المحكم في نقط المصاحف، الداني: (عثمان بن سعيد أبو عمرو)، تح: عزة حسن، دار الفكر، دمشق، ط:2، 1407هـ، ج:1، ص:3 و الحجة للقراء السبعة، الفارسي: (أبو علي الحسن بن عبد الغفار ت: 377هـ)، تح: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، بيروت، ط:1، 1404هـ، 1984م، ج:1، ص:5.

<sup>4</sup> - البحر المحيط، ج:5، ص:79.



شاف كاف، إن قلت سميعا عليما عزيزا حكيما، ما لم تختتم آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب<sup>(1)</sup>.

فالمقصود بدلالة لفظة سبعة -حسب رأيي- في هذا النص الحديثي هو العدد المحدد لا غير والقربينة الدالة على ذلك قوله: (حتى انتهى)، وقد دلت أحاديث كثيرة على المعنى الذي قصدته، منها:

- ((سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله)).

- ((اجتنبوا الموبقات السبع)).

- ((بادروا بالأعمال سبعا)).

لكن إذا اجتمعت هاتان اللفظتان مع بعضهما البعض فما المقصود الذي تفيده هذه العبارة أهي سبعة معان أم سبعة ألفاظ؟. للإجابة عن هذا السؤال، أقول: إن الآراء تعددت واختلفت في هذه المسألة<sup>(2)</sup>، لكنني سأوضح أهمها بالشرح والتحليل فيما يأتي:

أولها: يفيد أن الله -تبارك وتعالى- أمر نبيه -صلى الله عليه وسلم- على لسان (جبريل) -عليه السلام- أن يُقرئ أمته القرآن على حرف، فسأل النبي -صلى الله عليه وسلم- المعافاة والمغفرة؛ لأن أمته لا تطيق ذلك، فأمره أن يقرأه على حرفين، ثم على ثلاثة أحرف، ثم أمره -في الأخير- أن يُقرئ أمته القرآن على سبعة أحرف، وأخبره أن من قرأ بأي حرف من هذه الأحرف السبعة فقد أصاب. وقد استند أصحاب هذا الرأي على ما رواه مسلم من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه -قال: إن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان عند أضاة بني غفار<sup>(3)</sup>. قال فاتاه جبريل عليه السلام فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك،

<sup>1</sup> -عون المعبود على شرح سنن أبي داود، أبو الطيب أبادي: (محمد شمس الحق العظيم)، تح: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط:2، 1388هـ، 1968م، ج:4، ص:350.

<sup>2</sup> - للاطلاع على هذه الاختلافات ينظر: فضائل القرآن، أحمد بن شعيب النسائي، تح: فاروق حمادة، دار إحياء العلوم، بيروت، ط:2، 1992م، ج:1، ص:61، 62، 63، والإنتقان في علوم القرآن ج:1، ص:129، وما بعدها.

<sup>3</sup> - أضاة بني غفار: الغدير وجمعها أضى وإضاء كأكم وإكارم. ينظر: النهاية في غريب الأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية بيروت، 1399هـ، 1979م، ج:1، ص:53.

ثم جاءه الرابعة فقال: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَعُوا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا<sup>(1)</sup>.

وثانيها: يُفِيدُ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَقِيَ (جبريل) - عليه السلام - فأخبره أنه أرسل إلى أمة أميين: منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتابا قط، فأخبره (جبريل) - عليه السلام - أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، واعتمد هؤلاء على ما أورده أحمد في مسنده عن حذيفة أن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: لقيت جبريل عليه السلام عند حجار المراء<sup>(2)</sup> ((فقال: يا جبريل: إني أرسلت إلى أمة أمية الرجل والمرأة والغلام والجارية والشيخ الفاني الذي لا يقرأ كتابا قط قال: إن القرآن نزل على سبعة أحرف))<sup>(3)</sup>.

وأما ثالثها: فيفيد أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لم يوافق الصحابة - رضي الله عنهم - الذين عارضوا بعض القراءات - التي سمعوا بعض الصحابة يقرأون بها - والتي تخالف ما لقنوه من النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نفسه، وفي هذه الروايات أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أقرّ كلاً منهم على قراءته، مخبراً إياهم أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ناهياً إياهم عن المراء في القرآن؛ لأنّ المراء فيه كفر. وقد جنح أصحاب هذا الرأي إلى ما رواه الإمامان البخاري و مسلم عن رواية عمر بن الخطاب - رضي الله - حيث قال: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة (الفرقان) على غير ما أقرؤها، وكان رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أقرّأنيها، وكدت أن أعجل عليه، ثم أمهلته حتى انصرف ثم لببته بردائه، فجئت به رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ على غير ما أقرّأنيها، فقال لي: أرسله، ثم قال له: اقرأ، فقرأ. قال: هكذا أنزلت، ثم قال لي: اقرأ، فقرأت، قال: هكذا أنزلت؛ إن القرآن أنزل على سبعة أحرف؛ فاقرعوا منه ما تيسر<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - صحيح مسلم بشرح النووي (محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف)، مكتبة الإيمان، المنصورة، القاهرة (د-ط و د-ت) ج3، ص:288.

<sup>2</sup> - أحجار المراء: المراء: قيل هي بكسر الميم قباء قال مجاهد: هي قُباء. ينظر: النهاية في غريب الأثر ج:4، ص:323.

<sup>3</sup> - الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، (أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة)، تح: إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط:2، 1395هـ، 1975م، ج:5، ص:195.

<sup>4</sup> - جامع الصحيح المختصر (الجزء الخاص في التفسير)، البخاري، (د-ت) ج:4، ص:1923. وينظر: جزء فيه قراءات النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن عدي بن صهبان، تح: حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط:1، 1988م، ص:35.

هذه الطائفة من الأخبار وغيرها تؤكد لنا حقيقة صحة سند الحديث، وتواتره وتردد روايته وإن اختلفت من حيث الزيادة والنقصان في بعض الألفاظ، إلا أن الحقيقة الأخرى التي ينبغي أن نقف عندها بالبحث والتقصي والتحليل هي أن الاضطراب والخلاف القائم بين العلماء والباحثين في هذه القضية يعود أساساً حسب رأي ورأي الكثير من الباحثين الذين سبقوني إلى مثل هذه الدراسة إلى اختلافهم في تفسير الحديث النبوي الشريف: ((إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ))<sup>(1)</sup>، وتعدد آرائهم في المعاني التي اشتملت عليها عبارة سبعة أحرف ومحاولتهم استخراج من القراءات ما يتفق والحديث من حيث وقوعها وتكرارها شاذاً وصحيحاً حيث لا تكاد تنضب من حيث التعداد إذ يرى بعضهم:

1- أن الكلام لا يخرج عن سبعة؛ الاختلاف في الأسماء من أفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتأنيت، وفي الأفعال من تغيير في دلالة الزمن، وفي التقديم والتأخير، والنقص والزيادة، والإبدال، والاختلاف اللهجي كالفتح والإمالة، والترقيق والتفخيم، والإدغام والإظهار<sup>(2)</sup>.

2- والبعض الآخر يرى أنها لغات متفرقة في القرآن كله<sup>(3)</sup>، وهي لغات قبائل من العرب الفصحاء على معنى أن بعض القرآن نزل بلغة قريش وبعضه بلغة هذيل وبعضه بلغة هوازن "فقد روى الأعمش عن أبي صالح عن ابن عباس قال: أنزل القرآن على سبعة أحرف، صار في عجز هوازن منها خمسة"<sup>(4)</sup>، وبعضه بلغة الأنصار، وبعضه بلغة اليمن وغيرها، "واحتجوا بقول عثمان رضي الله عنه: نزل القرآن بلسان مضر، وقالوا: جائز أن يكون منها لقريش، ومنها لكنانة، ومنها لأسد، ومنها لهذيل، ومنها لتميم، ومنها لضبة، ومنها لقيس، فهذه قبائل مضر تستوعب سبع لغات على هذه المراتب<sup>(5)</sup>، ذلك لأن المعنى الأصلي للحرف هو اللّغة، فأنزل الله القرآن على سبع لغات مراعيًا ما بينها من الفوارق التي لم يألّفها بعض العرب، وبما يألّف ويعرف هؤلاء من أصحاب اللغات،

<sup>1</sup> - جامع الصحيح المختصر (الجزء الخاص في التفسير) ج:4، ص:1923.

<sup>2</sup> - ينظر: الأحرف السبعة للقرآن ص:52، والأحرف القرآنية السبعة، عبد الرحمان بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر، الرياض، ط:1، 1411هـ، 1991م، ص:62-64، والكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن، المطيعي محمد بخيت، القاهرة، ط: 1323هـ، ص:20.

<sup>3</sup> - النشر في القراءات العشر ج:1، ص:31.

<sup>4</sup> - المرشد الوجيز ص:94.

<sup>5</sup> - المرجع السابق ص:92.

ويرفع عنهم الحرج والمشقة<sup>(1)</sup>، ويسهل عليهم تدارس معانيه بما يوافق الشريعة الإسلامية التي أرادها الله أن تسود في الأرض، ويلزم في ذلك أن كل شخص لا يقرأ من القرآن إلا ما نزل بلغته وكلها صواب<sup>(2)</sup>.

وقد قال بهذا الرأي الطبري<sup>(3)</sup> وابن عطية<sup>(4)</sup> والقرطبي<sup>(5)</sup>، ودليلهم عدم معرفة بعض الصحابة القرشيين لبعض ألفاظ القرآن إلا من بعض العرب كما وقع لابن عباس في كلمة (فاطر) من قوله تعالى: ((فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ الْأَرْضِ))<sup>(6)</sup>. حيث روى عنه أنه قال: لم أكن أدري ما فاطر السماوات والأرض حتى أتى أعرابيان يختصمان في بئر فقال أحدهما: أنا فطرتها أي ابتدأتها<sup>(7)</sup>. ومنهم من يرى أن الأحرف السبعة تخص ألفاظا سبعة دون غيرها هي: الأمر والنهي والحلال والحرام والمحكم والمتشابه والأمثال؛ وذلك بأن تقرأ الكلمة على وجهين أو ثلاثة، ولا يمكن أن تكون التوسعة في تحريم حلال ولا في تحليل حرام، ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة.

3- وآخرون يقولون: إن الأحرف السبعة هي القراءات السبع<sup>(8)</sup> وهذا قول غير صحيح لاعتقاد أصحاب هذا الرأي أن هناك اتحادا من حيث العدد بين الأحرف السبعة والقراءات التي سبعتها وجمعها ابن مجاهد (ت: 324هـ). والواقع أن عبارة القراءات لم تظهر إلا في عهده، بالإضافة إلى كون الأحرف السبعة أعم من القراءات السبع لأنها تشملها وتشمل غيرها. كما أن الأحرف السبعة قرآن، وهي نزلت من عند الله على محمد - صلى الله عليه وسلم - للبيان والإعجاز، منقولة إلينا بالتواتر، في حين أن القراءات السبع تعكس اختلاف اللهجات، وكيفية النطق بالأحرف السبعة أي بالقرآن، وكيفية أدائها. والأحرف السبعة وردت في السنة النبوية على سبيل الحصر، بينما القراءات السبع ورد عددها اجتهادا، فهناك القراءات العشر، وهناك القراءات الأربعة عشرة، وكل قراءة يتحقق فيها ضوابط الصحة الثلاث؛ موافقة الرسم العثماني، وموافقة العربية، وصحة السند تُعد منها.

1 - ينظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم ص: 171، 172.

2 - ينظر: الأحرف السبعة للقرآن ص: 53.

3 - ينظر: جامع البيان ج: 1، ص: 48.

4 - ينظر: المحرر الوجيز ج: 1، ص: 45.

5 - ينظر: الجامع لأحكام القرآن ج: 1، ص: 74، 75.

6 - فاطر: 1، والزمر: 46.

7 - ينظر: المحرر الوجيز ج: 1، ص: 46.

8 - ينظر: الأحرف القرآنية السبعة ص: 22.

من خلال ما سبق ذكره في مسألة الأحرف السبعة وما روي حولها من أحاديث وروايات مختلفة خلصت إلى أن العلماء قد فسروا الأحاديث النبوية السابقة من ناحيتين ولكل ناحية مذهب له رواه يدافعون عليه بما أوتوا من الحجج والبراهين<sup>(1)</sup>.

**المذهب الأول:** مذهب استقرى أوجه الخلاف في لغات العرب، وفي القراءات كلها ثم تصنيفها فبينوا أن القصد منها هي سبعة أوجه من الاختلاف في جوانبها الصوتية، والصرفية، والنحوية، وقد تعرض هذا المذهب للتفكيح على يد أنصاره الذين تتابعوا عليه<sup>(2)</sup>. يمكننا أن نجمل هذه الأوجه فيما يأتي:

أولها: اختلاف أوزان الأسماء من الواحد، والتنثية، والجمع، والتذكير، والمبالغة. ومن أمثلته: ((وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ))<sup>(3)</sup>، وقرئ: ((لَأَمَانَتِهِمْ)) بالإفراد. ثانيها: اختلاف تصريف الأفعال وما يسند إليه، نحو الماضي والمستقبل، والأمر، وأن يسند إلى المذكر والمؤنث، والمتكلم والمخاطب، والفاعل، والمفعول به. ومن أمثلته: ((فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا))<sup>(4)</sup> بصيغة الدعاء، وقرئ: ((رَبَّنَا بَاعِدْ)) فعلا ماضيا. ثالثها: وجوه الإعراب. ومن أمثلته: ((وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ))<sup>(5)</sup> قرئ بفتح الراء وضمها. وقوله: ((ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ))<sup>(6)</sup> برفع ((الْمَجِيدُ)) وجره. رابعها: الزيارة والنقص، مثل: ((وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى))<sup>(7)</sup>. قرئ: ((الذَّكَرَ وَالْأُنثَى)).

خامسها: التقديم والتأخير، مثل: ((فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ))<sup>(8)</sup>. قرئ: ((فَيُقْتَلُونَ وَيَقْتُلُونَ)). ومثل: ((وَجَاءَتْ سُكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ))<sup>(9)</sup>. قرئ: ((وَجَاءَتْ سُكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ)).

<sup>1</sup> - ينظر: علم القراءات نشأته، أطواره، أثره في العلوم الشرعية، نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل، مكتبة التوبة، الرياض السعودية، ط:1، 1421هـ، 2000م، ص:17-24.

<sup>2</sup> - ينظر: الأحرف السبعة ص:33، وما بعدها، وفي علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق، السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، السعودية، ط:1، 1405هـ، 1985م، ص:139-141.

<sup>3</sup> - المؤمنون: 8

<sup>4</sup> - سبأ: 19

<sup>5</sup> - البقرة: 282

<sup>6</sup> - البروج: 15

<sup>7</sup> - الليل: 3

<sup>8</sup> - التوبة: 111

<sup>9</sup> - ق: 19.

سادسها: القلب والإبدال في كلمة بأخرى، أو حرف بآخر، مثل: ((وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا))<sup>(1)</sup> بالزاي، وقرئ: ((ننشرها)) بالراء.

سابعها: اختلاف اللغات: مثل ((هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى))<sup>(2)</sup> بالفتح و الإمالة في: (أتى) (موسى) وغير ذلك من ترقيق وتفخيم وإدغام.

فهذا التأويل مما جمع شواذ القراءات ومشاهيرها ومناسيخها على موافقة الرسم ومخالفته، وكذلك سائر الكلام لا ينفك اختلافه من هذه الأجناس السبعة المتنوعة.

**المذهب الثاني:** يرى أنّ المراد بالأحرف السبعة الواردة في نص الحديث لغات من لغات قبائل العرب الفصيحة<sup>(3)</sup>؛ ذلك لأنّ المعنى الأصلي للحرف هو اللغة. فأنزل الله القرآن بما يألف ويعرف هؤلاء وهؤلاء من أصحاب اللغات، ونزل فيه من القراءات ما يسهل على جلّ العرب إن لم يكن كلهم، هذا هو الحق مصداقا لقوله تعالى: ((وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ))<sup>(4)</sup>. وبذلك كان القرآن نازلا بلسان قريش والعرب<sup>(5)</sup>. قال صاحب مقدمتان في علوم القرآن: "وفيه-أي حديث سبعة أحرف-من اليسر والسعة أن وجد كل قوم من ذوي اللغات المختلفة في ألفاظ القرآن ما وافق لغتهم التي نشأوا عليها فكان ذلك أقرب إلى الاستئناس به والرغبة في حفظه وقراءته، ولم يُسألوا ترك ما اعتادوا ومفارقة ما ألفوا ونشأوا عليه"<sup>(6)</sup>.

من هنا يمكن القول إنّ العلماء قد فسّروا الأحاديث النبوية التي تناولت مسألة الأحرف السبعة من ناحيتين: ناحية صوتية، وصرفية، ونحوية، وناحية لهجية - بالمصطلح الحديث-، وهذا راجع إلى أنّ اللسان العربي يحمل تشعبات متعددة متباينة في بعض مظاهر القواعد والمفردات والصوت والدلالة. ويعود ذلك إلى اختلاف وسائل النطق في بنيتها، واستعدادها، ومنهج تطورها تبعا لتنوع الخواص الطبيعية المزود بها كل شعب، والتي تنتقل عن طريق الوراثة من السلف إلى الخلف. وتعدّد الأحرف في قراءة القرآن لم تختره القبائل من عند أنفسها، وإنما تلتقته من نفس الرسول -صلى الله عليه

1 - البقرة: 259

2 - النازعات: 15

3 - ينظر: الأحرف السبعة للقرآن ص: 36 وما بعدها، والأحرف القرآنية السبعة ص: 71 وما بعدها.

4 - القمر: 17

5 - ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن، دار الجيل، بيروت، ط: 1، 1418هـ، 1998م ج: 1، ص: 43،

44.

6 - مقدمتان في القرآن: مقدمة كتاب المباني، ومقدمة ابن عطية، تصحيح ونشر آرثر جيفري، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص: 211.

وسلم<sup>(1)</sup>. فالرسول -صلى الله عليه وسلم- أراد أن يبين لنا من خلال هذه الأحاديث، أن القرآن الكريم نزل بعضه بلهجات عربية معروفة، ليتيح للعرب جميعاً أن يلجأوا إليه، ويتدبروا معانيه، وفق ما تقتضيه السياقات المختلفة<sup>(2)</sup>.

إن هذه النظرة العلمية للأحاديث، تبين مدى اهتمام العرب بالقراءات القرآنية التي تمثل نمطا لهجيا قامت عليه أسس اللغة العربية، في مهدها الأول، والتي شاعت فيما بعد وانتشرت في جميع الأصقاع العربية، وبقيت كذلك حتى وصلت إلينا.

إن الأحرف السبعة هي تلك الوجوه اللغوية بظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية من حيث اختلافها في التنوع والتغاير النطقي، لا التناقض والتضاد اللفظي، وأن الاختلاف حاصل في الألفاظ المسموعة وليس في المعاني المفهومة، وقد بين الداني ما ينبغي اعتقاده فيما ذهبت إليه إذ قال: "وجملة ما نذهب إليه ونختاره فإن القرآن منزل على سبعة أحرف كلها شافٍ كافٍ وحق وصواب وأن الله تعالى قد خير القراء في جميعها وصوبهم إذا قرؤوا بشيء منها وأن هذه الأحرف السبعة المختلف معانيها تارة وألفاظها تارة مع اتفاق المعنى ليس فيها تضاد ولا تناف للمعنى ولا إحالة ولا فساد، وأن جميع هذه السبعة أحرف، قد كانت ظهرت واستفاضت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وضبطها الأمة على اختلافها عنه، وتلقنتها منه، ولم يكن شيء منها مشكوكا فيه، ولا مرتابا به"<sup>(3)</sup>. كما أكد هذه المسألة ابن الجزري في قوله: "وأما حقيقة اختلاف هذه السبعة الأحرف المنصوص عليها وفائدته فإن الاختلاف المشار إليه من النبي - صلى الله عليه وسلم - في ذلك اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض، فإن هذا محال أن يكون في كلام الله تعالى، قال تعالى: ((أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا))<sup>(4)</sup><sup>(5)</sup>. لهذا يرى جمهور المفسرين أن الأحرف السبعة باقية في التنزيل، وقد استوعبتها المصاحف العثمانية وما هي إلا تحديد لوجهة الاختلاف في أداء الكلمة القرآنية، وفق ما أذن به النبي - صلى الله عليه وسلم -<sup>(6)</sup>، والدليل في ذلك هو أنه لما كان

1 - علم اللغة، وافي عبد الواحد، نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر، ط: 10، 2005م، ص: 293.

2 - السعيد لبيب، الجمع الصوتي الأول للقرآن، دار المعارف، ط: 2، 1978م، ص: 127.

3 - الأحرف السبعة للقرآن ص: 60.

4 - النساء: 82.

5 - النشر في القراءات العشر ج: 1، ص: 45.

6 - القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام لشرعية، محمد الحبش، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط: 1، 1419م،

ص: 38.

التلقي والرواية بين الثقافات من الأئمة هما المرجع الجامع عليهما في وصول القرآن الكريم بالصورة التي هو عليها الآن لم يكن ذلك من عند أنفسهم بل تلقوه من في رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بما احتملته الكلمة من وجوهها المختلفة ، فمنهم من أخذ القرآن عنه بحرف واحد ومنهم من أخذه بحرفين ومنهم من زاد وهكذا ثم أخذت هذه الوجوه اللغوية تنتشر بين الصحابة والتابعين وتابعي التابعين بعدما كانت تُعرض على النبي - صلى الله عليه وسلم - ويوافق عليها ويؤكد عليها حينما يحتكم إليه الصحابة بعدما ساورهم الشك في بعض قراءات أصحابهم، أثناء الصلاة، إذ لم يوافق - صلى الله عليه وسلم - الذين عارضوا هذه القراءات - التي سمعوا بعضها منهم يقرأون بها لأنها حسب زعمهم تُخالف ما لقنوه منه - صلى الله عليه وسلم - نفسه، فكان يجيبهم ناهياً إياهم عن المراء في القرآن بقوله : كذلك نزلت. حتى ثبتت هذه المسألة في أذهانهم ومكنها في أنفسهم بقوله: ((إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرؤوا ما تيسر منه)) - متفق عليه -.

إن هذه المسألة تؤكدتها الكثير من الأحاديث والروايات، كالاختلاف الذي حدث بين عمر ابن الخطاب - رضي الله عنه - وهشام بن حكيم - رضي الله عنه - في قراءة سورة الفرقان، وما حدث بين أبي بن كعب - رضي الله عنه - وبين ذينك الرجلين اللذين خالفاه في قراءة سورة النحل دليل آخر على صحة ما ذهب إليه.

كما يؤكدتها أيضاً الحديث النبوي الذي أورده الطبري في تفسيره: "حدثنا أحمد بن حازم الغفاري، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا أبو خلدة، قال: حدثني أبو العالية، قال: قرأ على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من كل خمس رجل، فاختلّفوا في اللغة، فرضي قراءتهم كلهم، فكان بنو تميم أعرب القوم" (1) وحافظ كل واحد من الحفاظ على حرفه "حتى وصل الأمر على النحو إلى الأئمة القراء المشهورين الذين تخصصوا وانقطعوا للقراءات يضبطونها ويعنون بها وينشرها" (2). فالأحرف السبعة كما أراها هي قراءة الكلمة بأوجه مختلفة، باختلاف خصائص كل لهجة عربية في كيفية النطق بالتلاوة من إدغام وإظهار، وتفخيم وترقيق، وإمالة وإشباع، ومد وقصر، وتشديد وتحقيق، وتثنية، وجموع، وتذكير وتأنيث، وتصريف الأفعال وزيادة ونقص وتقديم وتأخير وتغيير في الحركات الأعرابية؛ لأن العرب وإن جمع جميعها اسم أنهم عرب ، فهم مختلفو الألسن بالبيان ، متباينو

<sup>1</sup> - جامع البيان ج:1، ص:45.

<sup>2</sup> - البحر المحيط ج:1، ص:77.



المنطق والكلام<sup>(1)</sup>. ونتيجة لذلك نخلص إلى أنّ أمر هذه الأحرف هو تنويع لغوي أو تصوير للانحراف اللهجي عند العرب باعتبارهم أناس ينتمون إلى بيئة جغرافية معينة، فيكون حينئذ لهجة إقليمية، أو ينتمون إلى طبقة اجتماعية معينة، فيكون لهجة اجتماعية، مما يسهل عليهم أن تقرأ كل واحدة باللهجة التي تلائم إرثها اللغوي كما أمرهم الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في كثير من مواقفه مع أصحابه حين يشتد بهم النزاع في قراءة سورة أو آيات منها، بشرط أن لا يخرج هذا التلوين القرائي عن وجوه القراءات التي حددها فيما بعد علماء اللغة من نحو وصرف وصوت، وعلماء القراءات من شروط صحة القراءة.

تلکم هي الأحرف السبعة التي تجاذبت حولها آراء الباحثين من فقهاء وعلماء وفلاسفة ومفسرين، والتي ستظل الآراء فيها مجال المد والجزر، والأحكام عليها أقرب إلى الترجيح منها إلى اليقين، وفي رأيي يعود السبب إلى عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بتفسير الأحاديث الواردة في هذه المسألة من جهة وتعدد الروايات لها؛ منها المبتورة ومنها الممسوخة دون معرفة حقيقية للأسانيد المميزة للصحيحة من الباطلة من جهة أخرى والله أعلم.

### المبحث الثاني: الأحرف السبعة والمصاحف العثمانية:

إن تحديد العلاقة الموجودة بين المصاحف العثمانية والأحرف السبعة يتطلب بحثاً مستقلاً يُتناول فيه دراسة تاريخية لكل منهما، وهو لا يخلو من الصعوبة والخطورة، لتعلقها بالقرآن الكريم من جهة، وسعة الموضوع وتعدد وجهات النظر حوله من جهة أخرى. وبعد البحث بين ثنايا كتب التراث الإسلامي خاصة تلك التي تعلقت بهذه المسائل، خلصت إلى أن علماء القراءات اتفقوا على أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، وأنها استفاضت عن الرسول محمد - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وعنه أخذها الصحابة - رضي الله عنهم - وانتشرت المصاحف في الأمصار الإسلامية بانتشار الأئمة، إلا أن الاختلاف<sup>(2)</sup> الحاصل بين الباحثين هو مسألة اشتمال المصاحف العثمانية على هذه الأحرف السبعة، فانقسمت آراؤهم إلى قسمين:

<sup>1</sup> - ينظر: جامع البيان ج:1، ص: 11.

<sup>2</sup> - ينظر: المرشد الوجيز ص: 112-116.

**القسم الأول:** يرى أنها اشتملت على حرف واحد بسبب اختلاف الناس في القراءة، واستدل أصحاب هذا الرأي بوصية عثمان بن عفان -رضي الله عنه- إلى القرشيين الثلاثة كتبة القرآن إذا اختلفتم أنتم وزيد فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم. كما استدلوا بما رواه أبو داود عن سويد بن غفلة حينما رأى عثمان، أن يجمع الناس على مصحف واحد، حتى لا تكون فرقة ولا اختلاف. قال الطبري: "فكذلك الأمة أمرت بحفظ القرآن، وخيرت في قراءته بأي الأحرف السبعة شاءت: فرأت -لعلة من العلل أوجبت عليها الثبات على حرف واحد- قراءته بحرف واحد، ورفض القراءة بالأحرف الستة الباقية، ولم تحظر قراءته بجميع حروفه على قارئه بما أذن في قراءته به... فحملهم -يعني عثمان بن عفان- على حرف واحد، وجمعهم على مصحف واحد... فتركت -يعني الأمة- القراءة بالأحرف الستة التي عزم عليها إمامها العادل في تركها طاعة منها له ونظرا منها لأنفسها ولمن بعدها من سائر أهل ملتها، حتى درست من الأمة معرفتها وتعفت آثارها، فلا القراءة اليوم لأحد من المسلمين إلا بالحرف الواحد الذي اختاره إمامهم الشفيق الناصح، دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية"<sup>(1)</sup>.

ولكن هناك نظر في هذا الرأي: وهو أن عثمان بن عفان -رضي الله عنه- لما أمر الصحابة بكتابة القرآن لم يلزمهم على حرف واحد إلا في حالة الاختلاف في بعض الأحرف، وإنما أمر زيدا بتدوين ما اشتمل عليه القرآن في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم- ولم تنسخ تلاوته، وثبت في العرضة الأخيرة، فلو كان على حرف واحد لشق على الناس، وأن الله أمر نبيه بالتيسير في قراءة القرآن. قال الزركشي: "لم يقصد عثمان قصد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحين، وإنما قصد على جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وإلغاء ما ليس كذلك، وأخذهم بمصحف لا تقديم فيه ولا تأخير، ولا تأويل أثبت مع تنزيل، ومنسوخ تلاوته كتب مع مثبت رسمه، ومفروض قراءته وحفظه؛ خشية دخول الفساد والشبهة على من يأتي بعد"<sup>(2)</sup>. وقد رد ابن الجزري على التوهم بقوله: "فكتب منها عدة مصاحف فوجه بمصحف إلى البصرة، ومصحف إلى الكوفة، ومصحف إلى الشام، وترك مصحفا بالمدينة، وأمسك لنفسه مصحفا

<sup>1</sup> - جامع البيان ج:1، ص:58-64 بتصرف.

<sup>2</sup> - البرهان في علوم القرآن ص:235، 236.

الذي يقال له الإمام، ووجه بمصحف إلى مكة، وبمصحف إلى اليمن، وبمصحف إلى البحرين))<sup>(1)</sup>.

**القسم الثاني:** يرى أن المصاحف العثمانية اشتملت على جميع الأحرف السبعة، ذلك لأنها ثابتة بنص شرعي كما بينتُ في أحاديث سابقة. لذا فإنه لا يمكن أن يترك الصحابة شيئاً مما ثبت عن النبي بنص صريح، فوجب على الأمة الحفاظ على جميع الأحرف، وذلك للتيسير على الأمة في قراءة القرآن، ولا يمكن للصحابة أن يغفلوا عن هذه الحكمة من التعدد، وهذا ما يلاحظ على المصاحف العثمانية التي أمر بها عثمان بن عفان - رضي الله عنه - . قال الداني: "وأن أمير المؤمنين عثمان - رضي الله عنه - ومن بالحضرة من جميع الصحابة قد أثبتوا جميع تلك الأحرف في المصاحف وأخبروا بصحتها، وأعلموا بصوابها، وخيروا الناس فيها كما كان صنع رسول الله"<sup>(2)</sup>.

والراجح عندي بين هذه الآراء هو ما ذهب إليه جمهور العلماء من السلف والخلف من أن المصاحف العثمانية كتبت على العرضة الأخيرة التي اشتملت على ما وقع عليه الإجماع من الأحرف السبعة، والخطة التي اتبعت في ألفاظ القرآن المنقوطة عليها والمختلف فيها، وما يمكن للرسم غير المنقوطة أن يحتمله من وجوه الاختلاف، فالذي بقي في المصاحف العثمانية هو جزء في الأحرف السبعة، وهذا هول القول الصائب لدلالة الأحاديث الصحيحة عليه، والآثار المشهورة تشهد له<sup>(3)</sup>.

### **الفصل الثالث: نشوء القراءات القرآنية مراحلها وفوائدها:**

القراءات القرآنية من أشرف العلوم، وأفضلها على الإطلاق، وأنفعها، لكون موضوعها هو كتاب الله العزيز الحكيم، وغايتها الحفاظ عليه، ولهذا الأمر اهتم الصحابة ومن جاء بعدهم من التابعين، والفقهاء، والعلماء، والباحثون بهذا العلم، فأقبلوا على القراءات يقرؤونها، ويتدارسونها، ويوجهونها، ويصنفون فيها التصانيف، ويؤلفون فيها التأليف، مختصرات ومطولات، كاشفين عن حقائقها، مظهرين عن فائدتها في الكثير من

<sup>1</sup> - النشر في القراءات العشر ج:1، ص:14، وينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، البنا (شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدميطي ت:1117هـ) تح: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:3، 1427هـ، 2006م، ص:7.

<sup>2</sup> - الأحرف السبعة للقرآن ص:60، 61.

<sup>3</sup> - ينظر: النشر في القراءات العشر ج:1، ص:31، والإتقان في علوم القرآن ج:1، ص:334، ورسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة، شعبان محمد إسماعيل، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط:2، 2001م، ص:24.

القضايا اللغوية والعقدية والتشريعية، ويشير هذا إلى أن القراءات صارت علما له مسائل ومباحث تجمعها أسس وغايات واضحة. وليست الإمالة والإدغام، والإظهار والهمز، والمد والقصر، والتشديد والتخفيف، وحركات الأبنية إلا شواهد على ما تقدم<sup>(1)</sup>.

لقد وفرّ الله تعالى دعاة هذه الأمة من الصحابة -رضوان الله عليهم- ومن العلماء المشتغلين في شتى علوم القرآن على نقل القرآن إلينا، وأهدى قراءهم لحفظه في صدورهم وتلقينه للناس، حتى سخرّوا أنفسهم لينقلوا إلينا القراءات بأوجهها المختلفة وغيرها من دقائق العلوم التي تعنى بأحرف القرآن وإعجازه وبلاغته.

ورغم تأكيدي على أنّ الأحرف السبعة ليست هي القراءات المتداولة حاليا بين الناس وإنما منسجمة معها في كثير من المناحي، وأنّ القرآن والقراءات من حيث المصطلح حقيقتان متغايرتان<sup>(2)</sup>، إلا أنّ الحديث عن القراءات القرآنية باعتبارها اختلافا للأداءات القرآنية للقرآن مرتبط أساسا بتلك البذرة المباركة التي تم غرسها في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم- والممتدة جذورها في المراحل الأولى التي تلقى -صلى الله عليه وسلم- القرآن الكريم من عند الله تعالى<sup>(3)</sup>، عن طريق الروح الأمين رغم ثقله من حيث الإنزال والإلقاء والإعداد والتبليغ وبما تتطلبه الرسالة من جهد وصبر كبيرين مصداقا لقوله تعالى: ((إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا))<sup>(4)</sup>، من ثم تبليغه للصحابة الكرام، فاستقبلوه بالتلقي والعناية، وهم بدورهم لقنوه لأبنائهم وعشائرهم والناس كافة كما تلقوه من فيه -صلى الله عليه وسلم- حتى أنّ من الصحابة من حفظ من في رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مئات السور، وبهذا الاهتمام والحفظ انتشرت معانيه في أقطار المعمورة، واليقين أنّه هو عينه الذي نزل به جبريل -عليه السلام- من عند الله تعالى وهو معصوم من الزيغ والعبث والهواء. وهذا ما يؤكد الداني في قوله: "وأباح لأُمَّته القراءة بما شاءت منها، مع

1 - اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، أحمد محمد قدور، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط:1، 2001م، ص66.

2 - يرى العلماء القدامى ومنهم الزركشي في برهانه ج:1 ص:318، والبنا الديمياطي في إتحافه ص:7 أنّ القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان. أما محمد سالم محيسن وهو من المعاصرين، فيرى أنّهما حقيقتان بمعنى واحد. - ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية ج:1، ص:17. وللمزيد من التوضيح أكثر في هذه المسألة يُنظر: إعجاز القراءات القرآنية: دراسة في تاريخ القراءات واتجاه القراء، صبري الأشوح، مكتب وهبية، القاهرة، ط:1، 1419هـ، 1998م، ص:14 وما بعدها.

3 - تناولته بشكل موجز في مبحث جمع القرآن والحديث عن الأحرف السبعة.

4 - المزمّل: 5

الإيمان بجميعها، والإقرار بكلها، إذ كانت كلها من عند الله تعالى منزلة، ومنه - صَلَّى الله عليه وسلّم - مأخوذة<sup>(1)</sup>.

لذلك التّواعي وغيرها اهتمت الأمة الإسلامية في جميع أصقاعها وعلى يد عدد كبير من علمائها الأجلاء بهذا العلم اهتماما كبيرا منذ نهضتهم الأولى حتى يومنا هذا، فألفوا كتباً عديدة قديمة وحديثة منها ما وصل إلينا ومنها ما اندثر، وما ذلك إلا لإدراكهم أنّ الاهتمام بالقراءات باعتبارها واقعا بشريا إنّما هو جزء لا يتجزأ من اهتمامهم بالقرآن الكريم الذي هو حقيقة إلهية، إذ ينبغي على كل باحث أن يسطر له بكل ما جادت به قريحته وأفكاره في مسائله المختلفة في أصواتها، وصرفها، ونحوها، ومفرداتها، وضوابطها وقوانينها، وروافدها، لتكون سندا نعتمد عليه في الرد على المشككين في القرآن الكريم وقراءاته من جهة، ومواصلة خدمة القرآن ولغته من جهة أخرى، فاجتهدوا وجدوا فكانت ثمارهم يانعة وقطوفهم دانية.

لهذه الأسباب حاولت في هذا المبحث أن أركز على القراءات القرآنية من حيث تعريفها والاختلاف فيها، وموقف الباحثين منه، ونشوؤها، أسبابها، ووجوهها، لعلي أقدم شيئا يكون مرجعا يوسع الباحثون من بعدي متأسين في ذلك بما جادت به قريحة العلم الحديث من وسائل ومقاييس ونظريات.

### المبحث الأول: تعريف القراءات القرآنية:

#### أولا لغة:

القراءات جمع قراءة، بمعنى وجه مقروء به، وهي في الأصل مصدر: (قرأ) يقال: قرأ، يقرأ، قراءة، وقرآنا، والعالم بها هو القارئ. وقرأت القرآن: لفظت به مجموعاً أي ألقيته<sup>(2)</sup>.

#### ثانيا اصطلاحاً:

اختلف العلماء والباحثون في التعريف الاصطلاحي للقراءات القرآنية، فمنهم من ذهب إلى أنّها: علم بكيفية أداء كلمات القرآن وطريق أدائها اختلافاً واتفاقاً واختلافها بعزو الناقلة<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - الأحرف السبعة للقرآن ص: 46.

<sup>2</sup> - لسان العرب ج: 1، ص: 128.

وعرفها البعض بأنها: "علم يبحث فيه عن صور نظم كلام الله تعالى من حيث وجوه الاختلافات المتواترة"<sup>(2)</sup>.

أو: "هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقل"<sup>(3)</sup>.

ومنهم من يرى أنها مسلك اهتدى إليه إمام من أئمة القراء، مخالفاً به غيره في قراءة القرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها من حيث الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل والإبدال وغيره مما نُقل إلينا عن طريق السماع<sup>(4)</sup>.

وقيل: هي اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص أو تغيير حركة أو إتيان بلفظ بدل لفظ، وذلك بتواتر وآحاد<sup>(5)</sup>.

وعرفها ناس بكونها الخلاف المنسوب لإمام من الأئمة المتجردين للقراءة مما أجمعت عليه الروايات والطرق، وسميت كذلك لأنها تخالف غيرها من القراءات وذلك بالنظر إلى صنيع أصحابها الذين اختاروها من بين مروياتهم<sup>(6)</sup>.

ومهما تعددت التعاريف واختلفت الآراء حول القراءة، وحقيقة العلاقة الموجودة بين القرآن والقراءات فإن القراءات القرآنية هي ذلك المنهج الذي اتبعه القارئ في التلقي والأداء، أو طريقة نطق وتأدية ألفاظ القرآن بوجوه قرائية مختلفة؛ من حيث صوتها، وصرفها، ونحوها، وهي ليست رطانة وانحرافات لغوية بل أشكالاً تعبيرية فاشية بحسب ما تناقله الرواة والتي وصلت إلينا كما نطق بها الرسول - صلى الله عليه وسلم - أصولاً وفرشاً، أو سمعها من خيار الصحابة فأقرها وفق المنهج الذي علمه إياه جبريل - عليه

<sup>1</sup> - يُنظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1400 هـ، 1980م ص:10، والإتحاف ص:6، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرّة، عبد الفتاح قاضي، دار السلام، القاهرة، ط:1، 1424هـ، 2004م، ص:51.

<sup>2</sup> - المحرر الوجيز ج:1، ص:43، 44.

<sup>3</sup> - البرهان في علوم القرآن ج:1، ص:318.

<sup>4</sup> - مناهل العرفان في علوم القرآن ج:1 ص:284.

<sup>5</sup> - يُنظر: علوم القرآن من خلال مقدمات التفاسير ج:2، ص:251.

<sup>6</sup> - ينظر: معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به، عبد العلي المسؤول، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط:1، 1428هـ، 2007م، ص:270.

السلام-، وأباحه الله تيسيرا وتخفيفا على أمة القرآن، وهذه حقيقة انفق حولها العلماء والباحثون بجميع أصنافهم، ولم يقل بخلافها أحد.

إنّ المستند الشرعيّ للإقراء بالقرآءات هو تلك الأحاديث الشريفة التي أوردتها في الحديث عن الأحرف السبعة، والذي يعزز هذا السند هو قوة التواتر التي تؤدي به، والذي مازال جمهور الناس تتلقاه منذ عصر النبوة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. فالقرآءات القرآنية المتواترة بمجموعها تمثل أبعاض وأجزاء القرآن بوجوهه القرآنية والأدائية المختلفة كما أنزلت على سيدنا محمد- صلى الله عليه وسلم، وأن كلها منزل من عند الله ينبغي الإيمان به (1).

إن تعدد القراءات يستدعي حتما تعددا في ظواهرها اللغوية، فهي تمثل نصوصا موثقة، وكلاما عربيا فصيحاً، إذ لا مانع أن تدخل في الدرس اللغوي جنبا إلى جنب مع القرآن الكريم، والحديث الشريف، وما قالته العرب من شعر، ونثر للاستناد إليها في إثبات سلامة التعبير، وتصحيح الكثير من العبارات والاستعمالات الشائعة الآن (2).

إنّ هذا التعدد في القراءات القرآنية بجميع درجاته نشأ كغيره من العلوم عبر مراحل مختلفة ولأسباب موضوعية. أما مراحل النشأة فأرى أنها مرت بثلاث محطات أساسية: أولاًها: تمثلت في تعليم جبريل عليه السلام النبي - صلى الله عليه وسلم - كيفية قراءة الوحي بوجوهه التي رخصها الله- سبحانه وتعالى- رفقاً بالأمة الإسلامية ورغبة لطلبه- صلى الله عليه وسلم- حينما قال: ((إنّ أمّتي لا تطيق ذلك))، وغيرها من الأحاديث الصحيحة، ومن ثم نقل هذه الكيفية إلى الصحابة، وانتشارها على بقية المتعلمين في نطاق أوسع مما كانت عليه في بدايتها، وبقية حالة الإقراء على هذه الصورة حتى خلافة أبي بكر الصديق، ومن بعده عمر بن الخطاب- رضي الله عنهما -.

ثانيهما: تمثلت في وضع حد لمرحلة كانت الرخصة للقراءات موجودة لأن النبي- صلى الله عليه وسلم- مازال حيا حيث كان يفصل في كثير من الاختلافات التي كانت تقع بين الحفظ في قراءة القرآن، وكان لا مجال للخوف على سلامة القرآن الكريم من التحريف والتغيير. وبعد انتشار الصحابة في الأمصار انتشر اختلاف وجوه القراءات التي

<sup>1</sup> - يُنظر: القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية ص: 34، والقراءات القرآنية وما يتعلق بها، عباس فضل حسن، دار النفائس، الأردن، ط: 1، 1428هـ، 2008م، ص: 84.

<sup>2</sup> - يُنظر: دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءته، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط: 2، 1427هـ، 2006م ص: 142، 143.

تعددت وكثرت، وأصبح الناس يتفاضلون في قراءة القرآن، حتى أحس الغير أن هذا الأمر خطير ويجب تداركه قبل استفحاله، فتدخل عثمان بن عفان -رضي الله عنه- للقضاء على هذه الفتنة " فكتب مصاحفه التي وزعت على الأمصار وأجمع الصحابة على عدم الاعتداد بما سواها"<sup>(1)</sup>. وقد اعتمد في هذه المسألة الدقيقة على الضابط المعول عليه والمتمثل في أمرين أساسيين:

1- تحديد القراء من الصحابة الذين سيتولون مهمة كتابة القرآن الكريم، وحدد منهم خاصة الذين حضروا العرضة الأخيرة لتحديد الألفاظ النهائية وتدوينها وفق المنطوق دون زيادة أو نقص أو إبدال كلمة بأخرى مع مراعاة الابتداء به والوقف عليه، والفصل والوصل. قال ابن الجزري: "وأجمعت الأمة المعصومة من الخطأ على ما تضمنته هذه المصاحف وترك ما خالفها من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى مما كان مأذونا فيه توسعة عليهم ولم يثبت عندهم ثبوتاً مستفيضاً انه من القرآن"<sup>(2)</sup>.

2- كتابة المصحف بلغة قريش عند الاختلاف بين كتبة الوحي، ورسم حروفه في المصاحف المنسوخة التي وجهها إلى الأمصار وفق المنطوق، وهي الصورة النهائية لكتاب الله عز شأنه.

وبعد أن حسم المصحف العثماني الخلاف في قراءة القرآن الكريم ووحّد الأمة حول رسم المصحف<sup>(3)</sup> لم يلبث أن شرعت القراءات تملأ الدنيا من جديد بتعدد وجوهها المفرط وكان من الضرورة بمكان أن يقوم العلماء بتوعية الأمة بأمر قراءة كتابهم دفعا للخلاف وذلك بتوجيهها توجيهها يكشف عن وجوه القراءات متواترها وآحادها وشاذها<sup>(4)</sup>، فجاءت المرحلة الثالثة التي اتسمت بظهور القراءات القرآنية كعلم مدون تداوله العلماء، وقعدوا له قواعد وأسسوا له أصولاً وضوابط معينة يسير عليها كل من يريد التخصص فيه، وتطورت هذه المرحلة حتى بلغت النضج، والاستقرار، فكان أول من اشتغل بجمع

<sup>1</sup> - في علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق ص: 31.

<sup>2</sup> - النشر في القراءات العشر ج: 1، ص: 14، وينظر: المدخل لدراسة القرآن ص: 341.

<sup>3</sup> - الرسم: تصوير الكلمة بحروف هجائها. والمصحف: المراد به المصاحف العثمانية التي أجمع عليها الصحابة. ينظر: رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم دوافعها ودفعها، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط: 4، 1419هـ، 1999م، ص: 5.

<sup>4</sup> - يُنظر: النشر في القراءات العشر ج: 1 ص: 15، ورسم المصحف العثماني ص: 6، والتوجيه اللغوي للقراءات القرآنية، طه صالح أمين لاغا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط: 1، 1428هـ، 2007م، ص: 21.



القراءات هو أبو عبيد القاسم بن سلام<sup>(1)</sup> الذي جعل القراء خمسة وعشرين قارئاً، ثم تخصصت القراءات وأصبحت أكثر دقيقة بتسبيعها على يد أبي بكر بن مجاهد<sup>(2)</sup> الذي اتخذ خطوة عملاقة في مجال القراءات القرآنية لم يخالفه عليها أحد، بل كانت مفتاحاً لنظرات أخرى حول هذا العلم، وكان أول من أسس أول جامعة في بغداد تُعنى بدراسة القرآن الكريم وقراءاته. وقد نال من خلال هذا الصنيع الجبار الذي لم يسبقه إليه من قبله، حتى نال ثقة المشتغلين بالقراءات من بعده فساروا على نهجه. قال أبو شامة: "وأول من اقتصر على هؤلاء السبعة أبو بكر بن مجاهد، قبل سنة ثلاثمائة أو في نحوها وتابعه على ذلك من أتى بعده إلى الآن، ولم تترك القراءة برواية غيرهم واختار من أتى بعدهم إلى الآن"<sup>(3)</sup>. وانتهت بتعشيرها على يد الإمام الحافظ ابن الجزري<sup>(4)</sup> الذي ظهرت القراءات على يده في صورتها النهائية من خلال مؤلفه النشر في القراءات العشر، الذي أصبح المرجع الأساسي للعالم الإسلامي في القراءة والإقراء، وتوالى ظهور الكثير من المصنفات والمؤلفات، فبالإضافة إلى المؤلفات السابقة التي كان لها السبق في تناول القراءات والقراء، ظهرت الكثير من الكتب في الاحتجاج للقراءات، وكتب في القراءات السبع، وكتب شروح الشاطبية، وأصول النشر في القراءات العشر. هذه المؤلفات وغيرها ساعدت على حفظ هذا العلم، وكتب له الخلود، وخدم القرآن خدمة عظيمة<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - هو القاسم بن سلام، أبو عبيد، محدث، حافظ، فقيه، مقرئ، عالم بجميع علوم القرآن، ولد بهراة، أخذ عن أبي زيد الأنصاري، وأبي عبيدة بن معمر المثني، كان مؤدباً وصاحب نحو ولغة، روى له الناس الكثير من الكتب في القرآن والقراءات واللغة، ولد سنة 157هـ، توفي سنة 222هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ج:10، ص:491، 492، 493.

<sup>2</sup> - هو أحمد بن موسى بن العباس، أبو بكر البغدادي، المعروف بابن مجاهد المقرئ، التميمي البغدادي، ولد سنة 245هـ، فاق نظراءه في اتساع العلم، وبراعة الفهم، وصدق اللهجة، كان ناسكاً لطيفاً ظريفاً، وتوفي 324هـ، له عدة مصنفات في القراءات. ينظر: سير أعلام النبلاء ج:15، ص:272، 273.

<sup>3</sup> - المرشد الوجيز ص:124، وينظر بالتفصيل: الكتب التي ألفت في هذا المجال في المرجع السابق، ص:19-26.

<sup>4</sup> - هو شمس الدين، محمد بن محمد بن محمد بن محمد العمري الدمشقي، ثم الشيرازي الشافعي، كنيته أبو الخير، مقرئ، مجود، حافظ، مؤرخ، محقق، مفسر، فقيه نحوي، من أهم علماء القراءات في التاريخ الإسلامي، يرجع له الفضل في تحقيق القراءات، واعتبارها عشر قراءات، بإضافة قراءة أبو جعفر ويعقوب وخلف، توفي سنة 833هـ.

<sup>5</sup> - ينظر: القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت، لبنان، ط:3، 1405هـ، 1985م، ص:33 وما بعدها، و القراءات القرآنية تاريخها، ثبوتها وحجبتها، عبد الحلیم بن محمد قابة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط:1، 1999م، ص:60 وما بعدها، والقراءات القرآنية وما يتعلق بها ص:245، 246.

إلا أنّ الذي ينبغي أن نقف عنده هو أن أصل تعدد القراءات القرآنية ليس أمراً اجتهادياً بل سنة متبعة تنتهي إلى الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -<sup>(1)</sup>، وأنّ أسبابه تعود إلى انعكاس تعدد البيئات اللغوية عند العرب الذين دخلوا أفواجا أفواجا في رحاب الإسلام، والذين كانت لهجاتهم المختلفة منتشرة في ألسنتهم، وتعبيراتهم، وأشعارهم، وتواصلهم " وكان من الطبيعي ألا يغفل هذا التعدد اللغوي الاجتماعي في عملية التواصل، والاتصال بالنص القرآني، وإشاعته بين الناس على امتداد المكان والزمان، ومن ثم فهم دلالاته ومعانيه"<sup>(2)</sup>.

إنّ هذا التعدد له فوائده استفاد منها السلف، والخلف فيما بعد عبر السنين التي واكبت نزول الوحي، ويمكن أن نجمل هذه الفوائد مختصرة فيما يأتي:

- تنقية اللغات العربية من الانحراف التي كانت أكثرها غير مفهومة عند جميع العرب أنفسهم، لأنّ المتأمل في تاريخ الأمة العربية والإسلامية بوسعه أن يتصور أي مستقبل كان ستكون عليه اللغة العربية لولا وجود القرآن الكريم الذي نماها وحماها. فلولا هذه الهبة اللغوية التي أعقبت نزول الوحي على سيدنا محمد - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بعد انتشار قرائه وحفاظه في مشارق الأرض ومغاربها، يجمعون الناس على لغة القرآن المصفاة، لبقيت الأمة العربية في رداءة اللهجات التي كانت منتشرة بين ظهرازي الجزيرة العربية<sup>(3)</sup>، وهي لهجات منسوبة إلى قبائل بعينها، وكذلك لتعصبت كل قبيلة بلهجتها، وفضلتها ولم تقبل غيرها<sup>(4)</sup>.

إنّ هذه اللغات المنحرفة قد تكون بعضها لا تنتمي إلى أصول الكلام العربي، وتكفلت القراءات القرآنية بحفظ اللهجات العربية المحترمة، لأنك عند استقراءها تجد أنّها تحتوي على كثير من اللهجات العربية، ولكنها محكومة بضابط من القواعد يمكن ردها إليها

<sup>1</sup> - التفسير اللغوي الاجتماعي للقراءات القرآنية، هادي نهر، عالم الكتب الحديث، إربد، ودار الكتاب العالمي، عمان، الأردن، ط:1، 1429هـ، 2008م، ص:29.

<sup>2</sup> - المرجع السابق ص:39.

<sup>3</sup> - كالكشكشة: جعل شين بعد كاف الخطاب في المؤنث نحو: رأيتكش. والكسكسة: جعل سين بعد كاف في المذكر، الفحفة: جعل الحاء عينا. والشنشنة: جعل الكاف شيئا مطلقاً نحو: لبيش بمعنى لبيك. والغمغمة: أن تسمع الصوت ولا يتبين لك تقطيع الحروف. والطمطمانية: إبدال اللام ميماً نحو: أمهواء بمعنى الهواء. - ينظر: المزهر في علوم اللغة العربية، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أحمد جاد المولى بك، وعلي محمد الجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط:3(د-ت)، ج:1، ص:221، 222.

<sup>4</sup> - ينظر: القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية ص:27، 28.

والاحتكام على أساسها<sup>(1)</sup>. وهكذا جاء القرآن بقراءاته لتتأصل اللّغة الصحيحة المبيّنة محل لغات شائعة فاشية، وأصبحت الجزيرة العربية تعتمد لساناً عربياً واحداً، مهما اختلفت فيه من شيء رده إلى الكتاب الإمام<sup>(2)</sup> الذي نزل بلسان عربي مبين.

- التيسير على العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، حيث كانوا قبائل مختلفة لا تطوعهم ألسنتهم لو كان القرآن قد نزل بقراءة واحدة، وأنهم لا يطيقون ذلك. ولم يكن هذا الوضع اللغوي المعقد يخص العرب فقط بل حتى غير العرب، لأنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم لم يكن كبقية الأنبياء -عليهم السلام- الذين بُعثوا إلى أقوامهم الخاصين بهم، بل بُعث إلى جميع الخلق: أحمرها وأسودها، عربيها وعجميها، ألم يكن فيهم صهيب الرومي، وبلال الحبشي، وسلمان الفارسي، وغيرهم كثير. إنّ الرخصة التي أباحها الله لأمة الإسلام، وأقرّها الرسول - صلّى الله عليه وسلّم - من أجل قراءة القرآن بوجوهه التي اعتادوا عليها وألفوها، ونشأوا عليها ما هي إلا تخفيف، وتهوين، ورحمة، وتوسعة من الله تعالى عليهم، وخصوصية لفضلها<sup>(3)</sup>.

- توسيع آفاق تفسير القرآن الكريم لدى علماء التفسير والفقهاء، بتضمينه وجوهاً صوتية، ونحوية، وصرفية، ولغوية، وبلاغية في خلال هذه القراءات المتنوعة.

- أن في تعددها كمال الإعجاز، مع غاية الاختصار، وجمال الإيجاز، وأنها من أكبر الدلائل على صدق رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - في تبليغه القرآن كما أنزل إليه إذ أنها مع كثرة الاختلافات بينها، لم تتضاد و لم تتناقض، ولم تتعارض، بل بعضها يصدق بعضها، ويوضح مشكل بعض، وهذا الأمر لم يقدر عليه بشر، ومن أكبر الدلالة على صيانة كتاب الله، وحفظه من التبديل، والتحريف مع كونه على هذه الأوجه الكثيرة<sup>(4)</sup>.

- أن في بعض القراءات زيادة حكم على القراءة الأخرى، إذ إنّ وجهي القراءتين الآتيتين توضحان ذلك: قال تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ))<sup>(5)</sup>. قرئ بجر: (وَأَرْجُلَكُمْ) وبنصبها (وَأَرْجُلَكُمْ) قال المفسرون: إن النصب يفيد الغسل؛ لأنه معطوف

1 - ينظر: المرجع السابق ص: 28، 29.

2 - المرجع السابق، ص: 30.

3 - ينظر: النشر في القراءات العشر ج: 1، ص: 25، والتفسير اللغوي الاجتماعي للقراءات القرآنية ص: 37.

4 - ينظر: القراءات القرآنية تاريخها، ثبوتها وحجيتها ص: 68.

5 - المائدة: 6.

على الأيدي، والجر يفيد المسح حين يكون لمن لبس خفاً ونحوه؛ لأنه معطوف على الرؤوس، فهاتان القراءتان وغيرها يؤدي تعددها إلى الأحكام والإفادة.

- تحدي القرآن جميع العرب، لأنه جاء على لغاتهم في أعلى درجات الفصاحة والبلاغة وكمال الإعجاز وغاية الاختصار، وجمال الإيجاز، إذ كل قراءة بمنزلة الآية، إذ كان تنوع اللفظ بكلمة تقوم مقام آيات ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حدثها لم يخف ما كان في ذلك من التطويل، ومنها ما في ذلك من عظيم البرهان وواضح الدلالة إذ هو مع كثرة هذا الاختلاف، وتنوعه لم يتطرق إليه تضاد ولا تناقص ولا تخالف بل كله يصدق بعضه بعضاً، ويبين بعضه بعضاً، ويشد بعضه لبعض على نمط واحد وأسلوب واحد، وما ذاك إلا آية بالغة، وبرهان قاطع على صدق من جاء به صلى الله عليه وسلم فهو معجز لهم جميعاً<sup>(1)</sup>.

### المبحث الثاني: الضابط القرآني للقراءة المقبولة والقراءة المردودة:

وضع علماء القراءات ضوابط ومقاييس دقيقة تُعرف بها القراءة المقبولة من القراءة المردودة. وقد عرفت هذه الضوابط اختلافات ترجع أساساً إلى الأسماء المشهورة من علماء القراءات مثل ابن مجاهد، وابن الجزري، وغيرهما، ولعل سبب ذلك يعود إلى ما وقف عليه المدونون للقراءات من وقوع بعض القراء في التخليط والتفريط في الأسانيد. وبعد المد والجزر في هذه المسألة التي كانت ضيقة المدلول عند ابن مجاهد والتي حددها في: صحة السند ومطابقة الرسم وموافقة العربية<sup>(2)</sup> إلى أن كانت النهاية واستقر الرأي على ثلاثة أركان أساسية تبلورت وتوسعت، معانيها، وضبطت حدود المتروك منها على يد ابن الجزري، حيث قال: " كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كنت عن السبعة

<sup>1</sup> - ينظر: النشر في القراءات العشر ج:1، ص:47، وفي علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق ص:146، والأحرف القرآنية السبعة ص:97-101.

<sup>2</sup> - ينظر: كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ( أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي البغدادي ت:324هـ)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط:2، 1400هـ، ص: 19، ومنجد المقرئين ومرشد الطالبين ص:16.

أم عمن هو أكبر منهم. هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف<sup>(1)</sup>. نستكشف من قول ابن الجزري أنه إذا توفرت هذه الضوابط في قراءة أحد القراء حكم عليها بصحتها وأنها قرآن يُتلى ويصلى به، وإذا فقدت أحدا منها فهي متروكة ولا تعتبر قرآنا ويجب تركها إلا في حدود وتعلمها وتعليمها تدوينا، واستشهادا في بعض القضايا اللغوية، والفقهية، ويمكن تحديد هذه الضوابط في:

1- موافقة العربية ولو بوجه: والمقصود به أن تكون موافقة لوجه من وجوه النحو العربي، ولا يشترط أن يكون الأفصح بل أقل فصاحة. وليس القول بهذا الشرط معناه أن نخضع القرآن لقواعد العربية للحكم على صحته، ذلك أن القرآن نزل بلغات العرب ولا يمكن أن يحوي على ما يخالف قواعدها الأصلية، وهو حجة عليها.

2- موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا: ومعناه مطابقة العرضة الأخيرة التي أمر عثمان بن عفان -رضي الله عنه- الكتابة نسخ المصاحف بها. وقد أكد الباحثون أن هذا الضابط شرط ضروري لكل قراءة صحيحة لأن الرسم يسعها جميعا، وما لم يسعه فهو شاذ<sup>(2)</sup> والرسم امتاز بميزتين جعلتاه يستوعب القراءات المقبولة كلها: إحداهما خلوه من النقط والأخرى خلوه من الضبط الحركي.

3- صحة سندها: وهو القول بشيوع القراءة بالتواتر عن جماعة لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن جماعة كذلك من أول السند إلى منتهاه إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم-، وهو يفيد القطع. وصحة السند شرط مهم أيضا لكونه ملزما بموافقة الركنيين السابقين، ولا يمكن تصور ماهية القرآن إلا به.

فكل قراءة استوفت هذه الأركان الثلاثة فهي قراءة قرآنية صحيحة وجب قبولها ولا يجوز ردها، وإنكارها جحود، والإيمان بكونها من الأحرف السبعة واجب، وهي أحرف القرآن التي نزل بها، والتي عليها استقر في العرضة الأخيرة على لسان محمد -صلى الله عليه وسلم- بحضور حامل الوحي جبريل -عليه السلام- وتم نسخها من قبل الصحابة، والكتبة، والحفظة من أهل القرآن، وهذا هو قول عامة أهل العلم<sup>(3)</sup>. هذا ما ذهب إليه

<sup>1</sup> - النشر في القراءات العشر ج:1، ص15.

<sup>2</sup> - ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي- أبو عمرو بن العلاء-، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:1، 1408هـ، 1987م، ص:436.

<sup>3</sup> - ينظر: القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح قاضي، دار السلام، القاهرة، ط:1، 1424هـ، 2006م، ص:502.

المحققون من القراء والفقهاء لكونهم نظروا إلى القراءة باعتبارها وسيلة تعبد، وشرطا لصحة الصلاة، ومنطلقا لاستصدار قواعد تشريعية، أما اللغويون فقد وضعوا شرطا واحدا لصحة الاستدلال بالقراءة-مهما كانت درجتها-، وهو صحة سندها إلى الثقة، ويعود ذلك إلى أن نظرتهم للقراءة، وهدفهم منها مخالف للفئة الأولى، فالقراءة عندهم هي مجرد إثبات لحكم لغوي.

بعدما اتّضحت الرؤية حول القراءات القرآنية، وتحددت معالمها، وارتسمت أركانها، انصرف أهل العلم من المحققين، والفقهاء، والقراء، والأصوليين إلى ضبطها، وحفظ أسانيدها، ووضع الشروط الواجب توفرها في من يقرأ القرآن بوجوده المتفق عليها<sup>(1)</sup>، فأرأوا أن القراءات من حيث التواتر وعدمه تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي: قسم متفق على تواتره، ولا خلاف فيه بين العلماء، ويخص قراءات الأئمة السبعة القراءة الصحيحة. وقسم مختلف فيه، والصحيح المشهور أنه متواتر وهو قراءات الأئمة الثلاثة، أبو جعفر المدني، ويعقوب البصري، وخلف الكوفي. وقسم متفق على شذوذه، والأشهر شذوذا هي قراءات الأربعة الزائدين على العشرة، وهم: الحسن البصري، وابن محيصن، والأعمش، ويحيى اليزيدي. فهذه لا يجوز اعتقاد قرآنيتهما، ولا تصح القراءة بها لا في الصلاة ولا في غيرها باتفاق جمهر العلماء<sup>(2)</sup>، إلا أنه يجوز تعلّمها وتدوينها، وبيان وجهها من جهة اللغة والإعراب، وتدوينها في الكتب، وبيان وجهها من حيث اللغة والإعراب والمعنى، واستنباط الأحكام الشرعية منها على القول بصحة الاحتجاج بها، والاستدلال بها على وجه من وجوه اللغة العربية، وقد أكدت ذلك فتاوى العلماء قديماً وحديثاً<sup>(3)</sup>.

أما من ناحية الإسناد فأرأوا أنها ستة أقسام<sup>(4)</sup>: متواترة: وهي ما نقله جمع غفير لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهى السند، وهذا النوع يشمل القراءات العشر المتواترة. والمشهورة: وهي ما صح سنده ولم يخالف الرسم ولا اللغة واشتهر عند القراء: فلم يعدوه من الغلط ولا من الشذوذ، وهذا لا تصح القراءة به، ولا يجوز رده، ولا يحل

<sup>1</sup> - ينظر: الإتحاف ص: 8.

<sup>2</sup> - ينظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص: 17، 18.

<sup>3</sup> - هناك اختلاف بين العلماء حول حجية القراءة الشاذة. - ينظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله، السيوطي، تح: محمود يوسف فجال، دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، ط: 2، 1423هـ، 2002م، ج: 1، ص: 416، 417، والجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، عبد البديع النيرماني، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سوريا، ط: 1، 1427هـ، 2006م ص: 19-23، والقراءات القرآنية وما يتعلق بها ص: 241، 242، 243.

<sup>4</sup> - ينظر: علم القراءات نشأته وأطواره، أثره في العلوم الشرعية ص: 41-45.

إنكاره. وآحاد: وهو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، وهذا لا يجوز القراءة. وشاذة: وهو ما لم يصح سنده ولو وافق رسم المصحف والعربية. و موضوعة: وهي المخلوق المكذوب. وقراءة تشبه (المدرج) من أنواع الحديث، وهو ما زيد في القراءة على وجه التفسير. تلكم هي الأنواع الستة التي اتفق العلماء حولها، والذي يهمننا من هذه الأنواع النوع الرابع موضوع البحث والذي سأتناوله في مبحث خاص.

### المبحث الثالث: القراءات الشاذة وما يتعلق بها:

إنّ الحديث عن القراءات القرآنية الشاذة باعتبارها تمثل تراثا ثقافيا عربيا بصفة خاصة، تثبيتا أو إبطالا، تصحيحا أو تضييفا، محاولة جادة مني للتعمق في كنهها للكشف عن أغوارها ودورها في إبراز بوضوح تأثيرها على الأحكام الشرعية والأحكام الأدبية المختلفة بصفة عامة<sup>(1)</sup>، واللغوية ميدان بحثي بصفة خاصة، وبما أن هذه الأحكام تقوم على أدلة نقلية ثابتة فإن هذه القراءات الشاذة رغم الصفة التي تحملها لها الحضور القوي في إثرائها، وإفادتها، وإغنائها عن ركائز أخرى.

لا يختلف اثنان حول أنّ القراءات الشاذة ورواياتها المختلفة هي مصدر أساسي للدراسة الحديثة حول خصائص اللهجات العربية وتنوعها واختلاف أسنتها، بل هي مصدر يمثل حال اللغة الفصحى، فكل شاردة أو واردة فيها إلّا ولها ما يمثلها في القراءات الشاذة، فهي إذا أغنى مآثورات التراث بالمادة اللغوية، والتي يلمح فيها المرء صورة تاريخ خلود اللغة العربية وتحديدها للتأثيرات الخارجية والداخلية.

هذا المنحى اللغوي الذي يضع الثقة في القراءات الشاذة يؤكد ابن جني في قوله :  
"إلا أنه (الشاذ) نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه؛ ولعله أو كثيرا منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه. نعم وربما كان فيه ما تطف صناعته وتعنف بغيره فصاحته"<sup>(2)</sup>.

إنّ المتتبع للقراءات الشاذة سيجدها أنها تبين معنى من المعاني اللغوية بجميع مستوياتها قد لا تدل عليه بعض القراءات الصحيحة الأخرى، أو لا يدل عليه كلام

<sup>1</sup> - ينظر: الإتحاف ص:8، والقراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية ص:123-127.

<sup>2</sup> - المحتسب، ابن جني:(أبو الفتح عثمان بن جني: 392هـ) تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1،

1419هـ، 1998م، ج:1، ص:103.

العرب من شعر ونثر، فوجب الرجوع إليها، ومعرفة حقيقتها والاستعانة بها لتكون حجة على تثبيت الكثير من القواعد اللغوية أو نفيها، "لأننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذاً، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله وأراد منا العمل بموجبه"<sup>(1)</sup>. إلا أن "الذي لم تزل عليه الأئمة الكبار القدوة في جميع الأمصار من الفقهاء والمحدثين وأئمة العربية توقيير القرآن واجتتاب الشاذ وإتباع القراءة المشهورة ولزوم الطرق المعروفة في الصلاة وغيرها"<sup>(2)</sup>.

لهذه الدواعي سأقف بالشرح والتحليل اليسير حول القراءات الشاذة بصفة عامة، والأربعة الزائدة على العشرة الصحيحة بصفة خاصة، وهي قراءات الحسن البصري، وابن محيصة، وسليمان الأعمش، ويحيى اليزيدي، باعتبارها مصدر البحث الذي أنا بصدد إنجازه، وغايتي منها لغوية صرفة وهي الوقوف على ظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية فهي من الشواذ التي يصح الاحتجاج بها على اللغة الفصحى بجميع مستوياتها، وهي أولى من الشعر والنثر في ذلك لأنها صادرة من ثقافة في النقل والحديث واللغة والنحو، فهي موثوق بها لغوياً، داخلة في عصر الاحتجاج، موسومة بالفصاحة والرواية ولعل في هذه القراءات الأربعة الشاذة ما يرقى منها إلى المتواتر اللغوي؛ صوتياً، أو صرفياً، أو نحوياً، إذا وافقت شرطي السند والعربية حتى ولو خالفت الرسم العثماني.

وقد نهج الباحثون الأقدمون في هذا الباب منهجاً عملياً، وألفوا كتباً دعوا فيها إلى الاحتجاج بالشاذ من القراءات، والاهتمام به في المجال اللغوي الصرف، من أجل خدمة لغة القرآن بصفة خاصة وقراءاته بصفة عامة. فسيبويه، والكسائي، والفراء، والأخفش، والنحاس، والعكبري وغيرهم من علماء النحو والقراءات قد أجازوا في كثير من الأحيان قبول بعض القراءات الشاذة وفضلوها على المشهورة في بناء أصولهم اللغوية.

وهذا كتاب المحتسب لابن جني دليل على صحة ما ذهب إليه، حيث كان من بين العلماء الذين اهتموا بالقراءات الشاذة وأولوا اهتماماً خاصاً، وأشار إلى ذلك صراحة إلى ثقته بها في المجال اللغوي لكونها محفوفة بالرواية ومساوية للفصاحة<sup>(3)</sup>، كما كان يلقي اللوم فيما مضى على أصحابه من العلماء عندما تجاهلوا هذه الدراسة من جهة، ويدعوهم إلى وجوب فعل ذلك من جهة ثانية، حيث قال: "وكان من مضى من أصحابنا لم يضعوا

<sup>1</sup> - المصدر السابق نفسه.

<sup>2</sup> - المرشد الوجيز ص: 137.

<sup>3</sup> - ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني: (أبو الفتح عثمان بن جني: 396هـ)، تح: محمد عبد

القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1419هـ، 1998م، ج: 1، ص: 103.



للحجاج كتابا فيه، ولا أولوه طرفا من القول عليه، وإنما ذكروه مرويا مُسلِّما مجموعا أو متفرقا، وربما اعتزموا الحرف منه فقالوا القول المقنع فيه. فأما أن يفردوا له كتابا مقصورا عليه، أو يتجردوا للانتصار له فلا نعلمه حسن بل وجب التوجه إليه، والتشاغل بعلمه وبسط القول على غامضه ومشكله<sup>(1)</sup>.

وجاء بعده العكبري في كتابه إعراب القراءات الشواذ وهو امتداد للاحتجاج للقراءات الشاذة والدفاع عنها، ولعلّه في ذلك قد لبّى دعوة ابن جنبي، وهو محاولة جادة منه لتخريجها والاحتجاج لها وتوجيهها والكشف عن عللها، دون أن يعزوها إلى أصحابها. قال: "واقترت على حكاية ألفاظها دون مَنْ عَزَيْتُ إليه، وذكرتُ وجوهها على الاستيفاء والاختصار والله موفق لبلوغ البغية منه والانتفاع به"<sup>(2)</sup>. وقد ركزت على هذين الكتابين دون غيرهما وهي كثيرة لشهرتهما، وقوة دفاعهما عن هذه المسألة، جاء في برهان الزركشي: "وتوجيه القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة، ومن أحسن ما وضع فيه كتاب المحتسب لأبي الفتح ابن جنبي، إلا أنه لم يستوف، وأوسع منه كتاب أبي البقاء العكبري"<sup>(3)</sup>. كما ذهبت بعض الكتب - التي بين يدي الآن - منها كتب تفسير القرآن؛ كالمحرر الوجيز لابن عطية، والكشاف للزمخشري، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ومعانيه؛ كمعاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، وإعرابه؛ كإعراب القرآن للزجاج، والنحاس، وعلومه؛ كعلوم القرآن للسيوطي، والبرهان في علوم القرآن للزركشي، تورد الكثير من القراءات الشاذة وتوجهها وتحتج بها ولها.

لذلك رأيت أنه من واجبنا أن لا نغفل عن هذا النوع من القراءات، لأنها وإن كان لا يصح التعبد بها، فهي مادة لغوية لا يستهان بها في الوقوف على الكثير من مظاهر الاختلاف فيها. ولكن أقول ما قاله ابن جنبي الذي دافع عنها في كتابه المحتسب: "ولسنا نقول ذلك فسحا بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءتهم، أو تسويغا للعدول عما أقرته الثقات عنهم؛ لكن غرضنا منه أن نري وجه قوة ما يسمى الآن شاذًا، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، أخذ من سمت العربية مهلة ميدانه، لتلا يرى مرى (أي شاك) أن العدول عنه إنما هو غضُّ منه أو تهمة له. ومعاذ الله، وكيف يكون هذا،

<sup>1</sup> - المصدر السابق ج: 1، ص: 105.

<sup>2</sup> - إعراب القراءات الشواذ، العكبري: (أبو البقاء ت: 616هـ)، تح: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط: 1،

1417هـ، 1996م، ج: 1، ص: 84.

<sup>3</sup> - البرهان في علوم القرآن ج: 1، ص: 341.

والرواية تتميه إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، والله تعالى يقول: ((وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا))<sup>(1)</sup>، فكيف يسوغ مع ذلك أن نرفضه ونتجنبه، فإن قصر شيء منه عن بلوغه إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم- فلن يقصر عن وجه من الإعراب داع إلى الفسحة والإسهاب. إلا أننا وإن لم نقرأ في التلاوة به مخافة الانتشار، ونتابع من يتبع في القراءة كل جائز رواية ودراية، فإننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذاً))<sup>(2)</sup>. غير أنه ينبغي اتخاذ مزيد من الاحتياط ومن التحري في توثيق النص وفي إسناده لمن يوثق بعربيته حينما يستدل بهذه القراءات الشاذة على اختلاف اللهجات وعند تدوينها في الكتب والتكلم على ما فيها من وجوه لغوية مختلفة.

إنّ المتتبع لمصطلح الشذوذ يجد أنه لا يخرج عن كونه يحمل دلالة لغوية معينة، ثم بدأ في التطور حسب ما تمليه الحاجة الضرورية في المجالات التي يخدمها تبعاً للمواضعة الاجتماعية، فأخرج من معناه اللغوي الأعم، واستعمل بمعنى أخص في علوم شتى. ومن بين العلوم الأكثر تعلقاً بهذا المصطلح علوم العربية، وعلوم القراءات، والفقه، والتفسير.

### الشذوذ لغة:

جاء في معجم العين: شذَّ الرجل من أصحابه، أي: انفرد عنهم، وكل شيء منفرد فهو شاذ، وكلمة شاذة<sup>(3)</sup>.

وفي أساس البلاغة: "هو شاذ عن القياس: وهذا مما شذ عن الأصول"<sup>(4)</sup>.

وفي المرشد الوجيز: "قال شيخنا أبو الحسن - رحمه الله-<sup>(5)</sup>: الشاذ مأخوذ من شذَّ الرجلُ يَشذُّ ويَشذُّ شذوذاً، إذا انفرد عن القوم واعتزل عن جماعتهم، وكفى بهذه التسمية تنبيهاً على انفرد الشاذ وخروجه عما عليه الجمهور"<sup>(6)</sup>.

1 - الحشر: 7.

2 - المحتسب ج: 1، ص: 103.

3 - معجم العين ج: 2، ص: 316.

4 - أساس البلاغة، الزمخشري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط: 1، 1419هـ، 1998م ج: 1، ص: 499.

5 - هو أبو الحسن السخاوي: علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب بن غطاس، عالم الدين، المصري المقرئ الشافعي، ولد سنة 558 هـ، توفي بدمشق سنة 643 هـ، كان إماماً في العربية، بصيراً باللغة، فقيهاً، مفتياً، عالماً بالقراءات وعلماً، بارعاً في التفسير، له عدة تصانيف. - ينظر: سير أعلام النبلاء ج: 2، ص: 122، 123.

6 - المرشد الوجيز ص: 137.

أما في المحكم والمحيط الأعظم فقد جاء فيه: "وسمى أهل النحو ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا حملًا لهذا الموضع على حكم غيره"<sup>(1)</sup>.  
وفي الصحاح ولسان العرب أن: شذ عنه معناه: انفرد عن الجمهور وندر. يشذ بالضم والكسر شذوذًا فهو شاذ. وشذاذ القوم: متفرقوهم<sup>(2)</sup>.

وفي القاموس المحيط: "شذّ، يشذّ بكسر الشين وضمها في المضارع ومعناه: ندر عن الجمهور، و(شذاذ الناس) الذين لم يكونوا في حيّهم ومنازلهم وهم القلال"<sup>(3)</sup>.  
فالشذوذ من حيث اللغة كما توضحه المعاجم السابقة: هو التفرد و التفرّق والنّدرّة والخروج على القياس والأصول. ولعلّ نظير هذه المعاني ما جاء في قول امرئ القيس:

تُطَايِرُ ظِرَّانَ الْحَصَى بِمَنَاسِمٍ      صِلَابِ الْعُجَى مَلْثُومًا غَيْرُ أَمْعَرَا  
كَأَنَّ صَلِيلَ الْمَرْوَحِينَ تَشُدُّهُ      صَلِيلَ زَيْوْفٍ يُنْتَقِدْنَ بِعَبْرَا<sup>(4)</sup>

والحاصل أنّ المعاني السابقة ومدلولاتها قد تداولها النحاة والفقهاء والقراء عبر مختلف الأزمنة والأمكنة.

### الشذوذ اصطلاحاً:

اختلف مفهوم مصطلح الشذوذ بين العلماء والباحثين؛ إذ كان كل علم ينظر إليه من زاوية اختصاصه، يخضعه لمقياسه، يقبل بعضه، ويرفض بعضه الآخر. فأما علماء القرآن ولغته فقد أطلقوا لفظة الشاذ على ما يخالف القاعدة العامة في الباب الواحد. واستعاره علماء القراءات وعلماء الدراسات اللغوية المرتبطة بها، ووصفوا القراءة التي فقدت ركناً من مقياس ابن الجزري بالشذوذ. ومنهم من يقرّر أن الشذوذ يُطلق على القراءات الأربعة الزائدة على العشرة فقط. ومنهم من يرى أنه يراد به مخالفة الإجماع، أو مخالفة القارئ لما أجمع عليه القراء، وهذا المعنى هو الذي استقر عليه مصطلح الشذوذ عند علماء القراءات، وهو الذي يهمننا لارتباطه بموضوع البحث.

<sup>1</sup> - المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيدة: (أبو الحسن علي بن إسماعيل)، تح: عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1421هـ، 2000م، ج: 7، ص: 610.

<sup>2</sup> - مختار الصحاح ج: 1، ص: 140، ولسان العرب ج: 3، ص: 494.

<sup>3</sup> - القاموس المحيط، ج: 1، ص: 345.

<sup>4</sup> - الظران: قطع الحجارة. العجى: جمع عجاية وهي: مضغة موصولة بعصبة تتحدر من ركبة البعير على الفرسن. المثلوم: الخف. غير امعر: لم يذهب شعره. صليل المرو: صوت الحجارة. تشدّه: تطيره. الزيوف: الدراهم الزائفة. عقر: واد تسكنه الجن حسب زعمهم. - ينظر: ديوان امرئ القيس، تح: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 5، 1425هـ، 2004م، ص: 63.

فهذا التنوع في نظرة العلماء لهذا اللفظ دفعني إلى أن أعطي كشفاً بأبرز الآراء حول المراد بالشذوذ من حيث المصطلح عند علماء القراءات، وأعقبها بما أنس به، وأرجحه باعتبار ما اطلعت عليه فيما قيل في هذه المسألة القرآنية.

ذهب البعض إلى أنّ القراءات الشاذة: هي كلّ ما شذّ عن قراءة القرآن السبعة<sup>(1)</sup>. والبعض الآخر يرى أن القراءة الشاذة التي لا يصح الصلاة بها هي: ما عدا القراءات العشرة<sup>(2)</sup>. واتجاه ثالث يرى أن القراءة الشاذة هي: ما شذ عن القراءات السبعة أو العشرة والتي لم يصح سندها وخالفت الرسم ولا وجه لها في العربية<sup>(3)</sup>. أما جمهور العلماء فيرى أنّها ما لم تثبت بطريق التواتر<sup>(4)</sup>.

هذه بعض الآراء وهي قليل من كثير وهي الأهم في رأيي تبين اختلاف العلماء حول حقيقة القصد من القراءات الشاذة. غير أن الراجح عندي -من خلال تتبعي لما قيل في هذا الشأن والذي اعتمده الكثير من علماء القراءات<sup>(5)</sup>، هو: أنّ القراءة الشاذة هي: التي صح سندها ووافقت اللغة العربية ولو بوجه وخالفت رسم المصحف المجمع عليه، وأن القراءات التي انفرد بها الحسن البصري، أو ابن محيصة، أو الأعمش، أو اليزيدي، أو اتفقوا كلهم أو بعضهم فيها هي واحدة منها، لا يجوز القراءة بها مطلقاً، ولا يصلح بها، وذلك لأنه لم يجمع الناس عليه<sup>(6)</sup>. ولكن ما ينبغي أن نعرفه هو أن هذه القراءات: "الأربعة الزائدة على العشر لم تكن رواياتهم مقصورة على الشواذ، وإنما رويت عنهم الصحاح كما رويت الشواذ"<sup>(7)</sup>، غير أنّها اشتهرت بالشذوذ لفقدانها أحد المقاييس أو أكثر التي حددها العلماء، إلا أنها تدخل في الحكم العام للقراءات الشاذة الذي أقره الباحثون في القرآن وما تعلق به وهو جواز تعلمها وتعليمها وتدوينها في الكتب، وتوضيح الأوجه اللغوية والإعرابية والمعنوية، فهي في مستوى المشهور من حيث الفصاحة بل قد تكون أفصح منها، وهي خير ما يمثل حال اللغة الفصحى ولهجاتها القديمة بجميع ظواهرها<sup>(8)</sup>،

<sup>1</sup> - ينظر: المحتسب ج:1، ص:102.

<sup>2</sup> - ينظر: القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ص:504.

<sup>3</sup> - ينظر: النشر في القراءات العشر ج:1، ص:15، والإتقان في علوم القرآن ج:2، ص:492.

<sup>4</sup> - ينظر: القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ص:504.

<sup>5</sup> - ينظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص:17،16، والمرشد الوجيز ص:140،141.

<sup>6</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج:1، ص:48.

<sup>7</sup> - في علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق ص:62.

<sup>8</sup> - القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، شاهين عبد الصبور، مكتبة الخانجي، القاهرة (د.ت)، ص7،8.

كما أنها أقوى من كلام العرب الذي لا سند له في النظر فيها، والاستدلال بها في اشتقاق القواعد والأصول والقياس عليها، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون حيث فتحوا آفاقه ووسعوه في حين ضيقه البصريون ومن هذا حذوهم، وهي من الأخطاء التي وقعوا فيها، وبهذا الإبعاد حرّموا النحو من مصدر كبير كان بإمكانه أن تُبنى في ضوءه القواعد وتحرر الأصول<sup>(1)</sup>. وقد احتج العلماء بالقراءات الشاذة لما رأوا فيها من تأثير في الكثير من القضايا اللغوية، والتفسيرية، والفقهية، والتاريخية.

لقد كانت بداية ظهور الشذوذ في أداءات القراءة<sup>(2)</sup> في عهد الخليفة عثمان بن عفان - رضي الله عنه - لما بدأ تعدد القراءات يسير في منحى خرج عن أهدافه وهو التيسير على الأمة، حتى أصبح يثير المخاوف عند الصحابة - رضوان الله عليهم - على ضياع شيء من القرآن مما استنهض الخليفة عثمان كما سبق ذكره في الصفحات السابقة من البحث لدرء هذه الفتنة وذلك بتوحيد المصاحف على القراءات المجمع عليها، وإبعاد عن قرآن المسلمين عددًا من الروايات مع الإعلان بطلان العمل بها، أضف إلى ذلك الاختلاف الذي وقع بين العلماء في تفسير حديث نزول القرآن على سبعة أحرف، وطبيعة الخط الذي دون به القرآن والذي بدأ بدون شكل ولا تنقيط، وحال الأمة العربية الفكري والاجتماعي حيث كان أكثرها لا يعرف القراءة والكتابة، وخصوصية لهجاتها، إذ كانت القبائل تختلف فيما بينها كثرة وقلة في اللغة واللهجة، فقد تستعمل قبيلة كلمة ولا تستعملها القبيلة الأخرى، أو تستعمل غيرها<sup>(3)</sup>. كما لا ننسى مساهمة دون قصد مباشر ابن مجاهد بمنهجه ورؤيته الجديدة للقراءات الموثقة في التأريخ للشذوذ والقول به في كتابه السبعة، فقد قال: "إلا أن يستحسن رجل لنفسه حرفا شاذًا فيقرأ به من الحروف التي رويت عن بعض الأوائل منفردة، فذلك غير داخل في قراءة العوام ولا ينبغي لذي لب أن يتجاوز ما مضت عليه الأئمة والسلف"<sup>(4)</sup>. فبهذا النهج يكون قد قدّم عملاً رائعاً لأنه سد الباب أمام هذا العد الهائل من القراءات غير الموثقة (الشاذة)، وصان القرآن الكريم من كلّ تحريف بتمييزه بين القراءات الصحيحة والقراءات الشاذة.

<sup>1</sup> - ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ص: 100.

<sup>2</sup> - للتفصيل في تاريخ الشذوذ ينظر: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، محمد أحمد الصغير، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط: 1، 1419هـ، 1999م، ص: 31 وما بعدها.

<sup>3</sup> - ينظر: فجر الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط: 1، 1975م، ص: 51، 52، 53.

<sup>4</sup> - كتاب السبعة في القراءات ص: 87.

هكذا نشأت القراءات الشاذة، وهكذا ظهرت للوجود، وانحسرت دائرتها مع مرور الزمن وتحددت معالمها فيما بعد وأصبحت مادة علمية لها أهميتها ونصيبها من التحليل والنقاش مما أثرى البحث اللغوي بجميع علومه وفنونه.

ومن خلال التتبع والاستقراء في المصادر التي عنيت بشواذ بالقراءات المردودة، وكذلك بالمصادر التي اهتمت ببيان أنواع القراءات الشاذة تبين أنها تنقسم إلى أربعة أنواع. النوع الأول: القراءات الشاذة المشهورة: وهي التي وافقت العربية، والرسم العثماني، وصح سندها إلا أنها لم تبلغ درجة التواتر ومن أمثلتها قراءة ابن عباس في آخر سورة التوبة قوله تعالى: (( لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ))<sup>(1)</sup> القراءة المتواترة بضم الفاء، وهي مدح لنسب الرسول - صلى الله عليه وسلم - وقرأها ابن محيصة شاذاً بفتح الفاء: (أنفسكم) وذلك من النفاسة وهو راجع لمعنى النفس. -ورويت عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - وفاطمة وعائشة - رضي الله عنهما -<sup>(2)</sup>.

النوع الثاني: القراءات التي جاءت بطريق الأحاد وتنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: كل قراءة لم يصح سندها وإن وافقت العربية والرسم العثماني. ويمثل لها بقراءة ابن السميع في قوله تعالى: ((فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِيَدِنَا لَتَكُونَ لِمَنْ خَلَفَكَ آيَةً))<sup>(3)</sup>.

قرئت شاذة (ننحيك) بالحاء المهملة، وخلفك بفتح اللام<sup>(4)</sup>. قال ابن جني: "يقال: نحوت الشيء نحوه: إذ قصدته، ونحيت الشيء فتتحى: أي باعدته فتباعد فصار في ناحية"<sup>(5)</sup> وصفت هذه القراءة بأنها ضعيفة مردودة، وسمى السيوطي هذا النوع بالموضوع<sup>(6)</sup>.

القسم الثاني: كل قراءة صح سندها في الأحاد ولها وجه في العربية وخالفت رسم المصحف، ويمثل لها بأمثلة منها قراءة كبراء الصحابة وهم ابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب وابن عمر وابن الزبير وغيرهم لقوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ إِلَى الصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ))<sup>(7)</sup> (فامضوا إلى ذكر الله) بدلاً من (فاسعوا). يرى أبو الفتح أن هذه القراءة هي تفسير للقراءة العامة، أي: فاقصدوا،

1 - التوبة: 128.

2 - ينظر: المحرر الوجيز ج: 3، ص: 100، والبحر المحيط ج: 5، ص: 121، والإتقان في علوم القرآن ج: 2، ص: 535.

3 - يونس: 92.

4 - ينظر: الكشاف ج: 3، ص: 24، والبحر المحيط ج: 5، ص: 189.

5 - المحتسب ج: 1، ص: 437.

6 - الإتقان في علوم القرآن ج: 2، ص: 530.

7 - الجمعة: 9

وتوجهوا، وليس فيه دليل على الإسراع، وإنما الغرض المضي إليها<sup>(1)</sup>. وكقراءة ابن عباس لقوله تعالى: ((وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلَكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا))<sup>(2)</sup>. (وكان أمامهم) بدلا من (وكان وراءهم)<sup>(3)</sup>. وقد وضح ابن الجزري هذا النوع من القراءات بقوله: "فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه وإن كان إسنادها صحيحاً فلا تجوز القراءة بها لا في الصلاة ولا في غيرها"<sup>(4)</sup>.

والسبب في عدم جواز القراءة بهذا النوع من القراءات مع صحة سندها أنها لم تبلغ درجة التواتر، فكل قراءة وافقت العربية وخالفت الرسم، وسواء صح سندها أم لم يصح فهي شاذة، ومن قرأ بها ليس بجيد ولا صواب. قال مكي بن أبي طالب فيها: "تمادى بعض الناس على القراءة بما يخالف خط المصحف مما ثبت نقله، وليس ذلك بجيد ولا صواب؛ لأنّ فيه مخالفة الجماعة، وفيه أخذ القرآن بأخبار الآحاد، وذلك غير جائز عند أحد الناس"<sup>(5)</sup>.

أما القراءة التي تخالف العربية بكل لهجاتها فلا يُعتدّ بها، وهذا النوع مختلق ويجب تركه. وفيه يقول ابن الجزري: "ولا يصدر مثل هذا إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط، ويعرفه الأئمة المحققون والحفاظ الضابطون وهو قليل جداً بل لا يكاد يوجد وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع: (( وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَائِشَ ))<sup>(6)</sup> بالهمز"<sup>(7)</sup>.

**النوع الثالث: القراءات المدرجة:** وهي أن يزداد في الكلمات القرآنية على وجه التفسير<sup>(8)</sup>، فيزداد في الآية كلمة أو أكثر، ويسمى تساهلاً بأنه قراءات، ومن أمثلته: قراءة عبد الله ابن مسعود وأبي: ((فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مَّتَابِعَاتٍ))<sup>(9)</sup>. بزيادة لفظ: (متتابعات)<sup>(10)</sup>.

1 - المحتسب ج:2، ص:375، 376.

2 - الكهف:79.

3 - ينظر: النشر في القراءات العشر ج:1، ص:19، والبحر المحيط ج:6، ص:145.

4 - منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص:16-17.

5 - المرشد الوجيز ص:122.

6 - الأعراف:10.

7 - النشر في القراءات العشر ج:1، ص:20.

8 - الإتيان في علوم القرآن ج:2، ص:506.

9 - المائدة:89.

10 - البحر المحيط ج:4، ص:14.

فقد جاء بهذه الكلمة لتوضيح كيفية الصيام، هل هي: متتابعة أو منفصلة. وكقراءة سعد ابن أبي وقاص: ((وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَالَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ (مِنْ أُمِّهِ))<sup>(1)</sup> بزيادة (من أمه)<sup>(2)</sup>. فهذا ضرب من التفسير والبيان لا غير، ولا يوصف بأنه قراءة.

**النوع الرابع:** هو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل البتة، وهذا النوع رده ابن الجزري بشدة في قوله: " فهذا رده أحق، ومنعه أشد ومرتكبه مرتكب العظيم من الكبائر.. إلى أن قال: ومن ثم امتنعت القراءة بالقياس المطلق وهو الذي ليس له أصل في القراءة يرجع إليه، ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه"<sup>(3)</sup>، وهذا النوع لا يصح الرجوع إليه البتة، وممنوع الاحتجاج به في العربية رغم موافقته لها، لأنها مختلقة مكذوبة ومصطنعة لعدم وجود السند.

يتبين من خلال عرض هذه الأنواع، أنّ القراءات الشاذة منها ما هو مشهور لصحة سنده وموافقته للغة ورسم المصحف يقبل في التفسير وبيان الأحكام الشرعية، واللغوية، ولا يقرأ به قرآناً لنقصان رتبته عن درجة التواتر. ومنها ما نقل نقل آحاد لكنه صحيح السند مقبول مثل سابقه، ومنها ما هو ضعيف السند، ولا وجه له في العربية فلا يلتفت إليه، يقول ابن الجزري مبيناً هذه المعاني في أنواع شواذ القراءات: **والقسم الثاني:** ما صح نقله عن الآحاد وصح وجهه في العربية وخالف لفظ خط المصحف، فهذا يقبل ولا يقرأ به لعلتين: إحداهما أنه لم يؤخذ بإجماع، وإنما أخذ أخبار الآحاد ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر واحد، وثانيهما: أنه مخالف لما قد أجمع عليه فلا يقطع على مغيبه وصحته، وما لم يقطع على صحته لا يجوز القراءة به ولا يكفر من جده، وليبس ما صنع إذ جده، قال: **والقسم الثالث هو:** ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية فهذا لا يقبل، وإن وافق خط المصحف<sup>(4)</sup>.

عند تتبعنا لمفهوم القراءات القرآنية المتواترة والشاذة يتبادر إلى أذهاننا منذ الوهلة الأولى أن هناك تناقضاً بين القراءات المتواترة والشاذة لكن نجد وحسب رأي الكثير من الباحثين أنه في الغالب الأعم لا يوجد تناقض بين القراءات المتواترة والشاذة حيث إن مفهوم التناقض هو اختلاف القضيتين إيجاباً وسلباً، مع وحدة الزمان والمكان، يكون

<sup>1</sup> - النساء: 12.

<sup>2</sup> - جامع البيان ج: 8، ص: 60، والجامع لأحكام القرآن ج: 6، ص: 130.

<sup>3</sup> - النشر في القراءات العشر ج: 1، ص: 21.

<sup>4</sup> - المصدر السابق، ج: 1، ص: 19.



إحدهما صادقة والأخرى كاذبة، وإنما الذي يوجد بين القراءات المتواترة والشاذة هو التعدد: تارة في الصور اللفظية كقوله تعالى: ((فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)) وهي القراءة المتواترة. (فَوَلَّ وَجْهَكَ تَلْقَاءَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) وهي الشاذة. وتارة في وجوه المعاني كقوله تعالى في سورة البقرة: ((إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً)) وهي القراءة المتواترة بالفاء. ((إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً)) وهي القراءة الشاذة بالقاف. وتارة في الوقائع التاريخية كما في قوله تعالى في سورة الروم: ((غُلِبَتِ الرُّومُ)) القراءة المتواترة بضم الغين وكسر اللام. (غُلِبَتِ الرُّومُ) القراءة الشاذة بفتح الغين واللام. فليس بين القراءتين: المتواترة والشاذة تضاداً<sup>(1)</sup> وسيأتي مزيد من التوضيح المختصر عند الحديث عن أثر القراءات الشاذة في اللغة، والتفسير، وقد ركزت على هذين الجانبين لأنهما يترددان كثيراً في الدراسة التطبيقية محل البحث من جهة، ويخدمان بعضهما البعض من جهة أخرى.

### المبحث الرابع: أثر القراءات الشاذة:

سبق وأن ذكرت أن القراءات الشاذة لها تأثير في الكثير من المسائل المختلفة، لذلك سوف أبينها باختصار في الأمثلة الآتية:

#### 1- في اللغة:

رغم تباين النحاة واللغويين في وجهات نظرهم حول الأخذ بالقراءات الشاذة والاستدلال بها من عدمه إلا أننا نجد لها مادة لا تستغني عنها اللغة العربية بجميع ظواهرها الصوتية، والصرفية، والنحوية في وضع القواعد، فهي تفتح باباً للنفاذ منه لحل الكثير من المشاكل اللغوية<sup>(2)</sup> وقد أكدت الكثير من الدراسات اللغوية بصفة عامة والنحوية بصفة خاصة على أثر القراءات الشاذة في اللغة. فكم من قراءة شاذة شاركت في بناء قواعد نحوية ولغوية وصرفية. لذلك راح الكثير من النحاة واللغويين يجمعون القراءات الشاذة ويوجهونها أمثال ابن جنى، والعكبري، وغيرهما، وكل هذا يدل على الأثر الكبير للقراءات في التقعيد والتأثير والإسهام. ومن الأمثلة التي تؤيد ما ذهبت إليه سابقاً ما أجازه ابن جنى في قراءتي الحسن البصري والأعمش في قوله تعالى: ((قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى))<sup>(3)</sup> بنصب (يوم) على الظرفية. وخبر المبتدأ متعلق بمحذوف

<sup>1</sup> - الاختلاف بين القراءات ص: 101.

<sup>2</sup> - دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته ص: 149، 151.

<sup>3</sup> - طه: 59.

كما تقول العيد يوم الجمعة بنصب يوم. وعلى هذا يكون موعدكم مصدرا ميميا يراد به الحدث. قال أبو الفتح: "أما النصب - يوم الجمعة - فعلى الظرف، كقولنا: قيامك يوم الجمعة، فالموعد إذا هاهنا مصدر، والظرف بعده خبر عنه. وهو عندي على حذف المضاف، أي: إنجاز موعدنا إياكم في ذلك اليوم" (1) وقراءة الجمهور بالرفع على الخبر. وهناك مسألة أخرى أيضا تتمثل في: قاعدة تقديم الحال على عاملها إذا كان ظرفا أو جارًا ومجرورًا فهذه قاعدة غير مقبولة، لكن أجازها من النحاة الفرّاء والأخفش مستدلين بالقراءة الشاذة في قوله تعالى: ((وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ)) (2) بتقديم مطويات على عاملها الجار والمجرور، كما استدلوا على إثبات نفس القاعدة بقوله تعالى: (( وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا )) (3) بنصب خالصة وتقدمها على كلمة: (ذُكُورِنَا). ومثال آخر لقراءة شاذة أيدت بها قاعدة نحوية: قوله تعالى: ((لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا)) (4) بحذف النون من يكن، وقوله تعالى: ((وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)) (5) برفع حين على أنه اسم لات فأيدت القراءة الأولى قاعدة جواز حذف النون من مضارع كان إذا التقى بساكن بعده (6)، كما أيدت القراءة الثانية قاعدة حذف خبر لات وإبقاء اسمها وهو عكس المشهور فيها (7). هناك الكثير من الأمثلة التي ساقها النحاة والتي تدل على قاعدة نحوية أو مذهب نحوي مختلف فيه مما تؤكد قوة تأثير القراءات الشاذة في النحو العربي (8)، وسوف نقف عند بعض هذه المسائل اللغوية بالدراسة والتحليل في الدراسة التطبيقية إن شاء الله.

1 - المحتسب ج:2، ص:53.

2 - الزمر:67.

3 - الأنعام:139.

4 - البينة:1.

5 - ص:3.

6 - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:390، 391، وإعراب القرآن، النحاس(أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ت:338هـ)، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط:3، 1409هـ، 1988م، ج:5، ص:271.

7 - البحر المحيط ج:7، ص:367، 368.

8 - ينظر هذه الأمثلة المتنوعة في مؤلف: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، محمود أحمد الصغير، دار الفكر العربي، دمشق، ط:1، 1419هـ، 1999م، ص:238، 239، 240.

## 2- في التفسير:

لقد أجمع المفسرون على أهمية علم التفسير، وعظيم شرفه والحاجة الماسة إليه، وأنه من أشرف أنواع العلوم وأجلها. وقد وضح المفسرون ذلك في مقدمات تصانيفهم بإتباع كل واحد منهم منهجية وطريقة معينة<sup>(1)</sup>. وقد أدرك المفسرون قديماً وحديثاً أثر القراءات المتواترة والقراءات الشاذة في بيان بعض المعاني التي يصعب فهمها أو تحتاج إلى توضيح أكثر، بعدما كانت هذه المهمة تُسند إلى الرسول-صلى الله عليه وسلم- من قبل الصحابة - رضوان الله عليهم- في بداية التفسير، ثم انتقلت إليهم، بعد وفاته-صلى الله عليه وسلم- ثم ظهرت طبقات المفسرين واهتموا بتدبر كلام الله، واستخراج معاني ألفاظه. وقد كانت مراتب التفسير متعددة منها تفسير القرآن بالقرآن، وهذا يخص القراءات الصحيحة، ومنها تفسير ناتج عن القراءات الشاذة فهذا وإن لم يكن من باب تفسير القرآن بالقرآن لعدم الجزم بقرآنيته، فلا أقل من أن يكون من باب تفسير القرآن بقول النبي - عليه الصلاة والسلام-، أو على أدنى أحواله أن يكون من نوع تفسير القرآن بقول الصحابي، وإليه ذهب أكثر الفقهاء والمفسرين. قال أبو عبيد في فضائل القرآن: "فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن وقد كان يروى مثل هذا عن التابعين في التفسير فيستحسن فكيف إذا روي عن كبار الصحابة ثم صار في نفس القراءة فهو أكثر من التفسير وأقوى فأدنى ما يستتبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل"<sup>(2)</sup>. وفي تفسير ابن عطية لقراءة ابن عباس - رضي الله عنه- ما يبين أثر القراءة الشاذة في بيان معنى جديد للآية في قوله تعالى: ((فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْتَبِئُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِيهَا وَبَصَلِهَا))<sup>(3)</sup>. ففسر (فومها) بالحنطة، وهي قراءة الجمهور، كما فسرها بالثوم على قراءة عبد الله ابن مسعود، وهي شاذة.<sup>(4)</sup> هذه القراءة تؤكد على دور القراءات الشاذة في إثراء المعاني اللغوية واختلافها، فمنها ما يبين معنى الآية، ومنها ما يوسعه، ومنها ما يزيل الإشكال<sup>(5)</sup>. ولتوضيح ذلك يمكننا أن نمثل لكل نوع بما يأتي:

<sup>1</sup> - ينظر على سبيل التمثيل لا الحصر مقدمات: المحرر الوجيز ج:1، ص:34، والجامع لأحكام القرآن ج:1، ص:6، 7، والبحر المحيط ج:1، ص:100.

<sup>2</sup> - الإتيان في علوم القرآن ج:2، ص:533، 534.

<sup>3</sup> - البقرة:61.

<sup>4</sup> - المحرر الوجيز ج:1، ص:153.

<sup>5</sup> - المصدر السابق ج:1، ص:24، 25.

النوع الأول: يقول الله تعالى: ((وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ))<sup>(1)</sup>. قرأها جمهور القراء ((غُلف)) بإسكان اللام، وقرأها ابن عباس والأعرج وابن محيصن بضم اللام ((غُلف)) وهي قراءة شاذة. أما معنى قراءة الجمهور: هو أن قلوبهم مستورة عن الفهم والتمييز، وأما معنى القراءة الشاذة فيحتمل عدة وجوه: منها: أنها أوعية للعلم أقاموا العلم مقام شيء مجسد وجعلوا الموانع التي تمنعهم غلفاً له ليستدل بالمحسوس على المعقول، أو أنها أوعية للعلم تعي ما تخاطب به لكنها لا تفقه ما تحدث به، أو أنها أوعية مملوءة علمًا، أو أنها أوعية خالية كالغلاف الخالي لا شيء فيها. وبالتالي نجد أن القراءة الشاذة بينت ما يتذرعون به من الحجج في عدم قبولهم دعوة الرسول عليه الصلاة والسلام، وبذلك نجدها أنها بينت حال قلوبهم<sup>(2)</sup>.

النوع الثاني: يقول الله تعالى: ((وَأْتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ))<sup>(3)</sup>. قراءة الجمهور: بنصب العمرة أفادت مجرد الأمر بإتمامها بعد الشروع فيهما لله. والقراءة الشاذة: برفع العمرة أفادت الأمر بإتمام الحج ثم استأنفت بكلام جديد أن العمرة لله ليفيد مزيد الاهتمام بالعمرة وأنها لا تكون إلا لله، وفيه زيادة المحافظة عليها<sup>(4)</sup>.

النوع الثالث: يقول الله تعالى: ((قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ))<sup>(5)</sup>. قرأ جمهور القراء (أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ). وقرأ الحسن البصري (أصيب به من أساء)<sup>(6)</sup>.

أفادت قراءة الجمهور: أن الله يصيب بعذابه من يشاء ولا يملك أحد أن يرد ما أراد الله فهو تعالى عدل لا يظلم أحداً. ولغير الراسخين وغير المتأملين يقع منهم من أول وهلة أن عذاب الله يصيب به من يشاء من عباد الله أساء أم لم يسيء وهذا إذا كان بالنظر المجرد إليها دون النصوص الأخرى فتأتي القراءة الشاذة لتزيل هذا الإبهام وتدفعه وبهذا يتضح من القراءتين أن عذاب الله يصيب من يشاء من عباده من أساء منهم<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - البقرة: 88.

<sup>2</sup> - ينظر: الجامع لأحكام القرآن ج:2، ص: 246، والبحر المحيط ج:1، ص:469، 470.

<sup>3</sup> - البقرة: 196.

<sup>4</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:236، 237، والبحر المحيط ج: 2، ص:80.

<sup>5</sup> - الأعراف: 156.

<sup>6</sup> - المحتسب ج:1، ص:373.

<sup>7</sup> - البحر المحيط ج:4، ص:400.

قال ابن جني: "هذه القراءة -يعني الشاذة- أشد إفصاحا بالعدل من القراءة الفاشية؛ لأنّ العذاب في القراءة الشاذة مذكور علة الاستحقاق له، وهو الإساءة، والقراءة الفاشية لا يُتناول من ظاهرها علة إصابة العذاب له وإن ذلك ليرجع إلى الإنسان، وإن كنا قد أحطنا علما بأن الله لا يظلم عباده وأنه لا يعذب أحدا منهم إلا بما جناه واجترمه على نفسه"<sup>(1)</sup>.

### الفصل الرابع: القراءات الأربعة الشاذة، وأصحابها:

إن هذه القراءات المعروفة اليوم بشهرة شذوذها والمصنفة ضمن القراءات الأربعة الزائدة على العشرة هي لأربعة من التابعين، وتابعي التابعين كانوا من المتضلعين في شتى علوم العربية، فالحسن البصري كان بحرا في العربية، وعالما كبيرا، وابن محيصة المكي من كبار علماء القراءات، والأعمش الكوفي كان يُلقب بالمصحف، واليزيدي البصري كان عالما في اللغة والنحو والشعر، وهم من الطبقات التي قبلت خيارتهما.

فهذه القراءات الأربعة الشاذة رغم الاعتراض عليها تعتبر مقبولة وليست شاذة إذا سلمنا برأي محققي القراءات كابن الجزري، ومكي بن أبي طالب لأنهم اكتفوا بسند واحد صحيح ولذلك فقراءتهم حققت شروط القبول عندهم فيما هي عند غيرهم ممن اشترطوا التواتر غير مقبولة، واستدل بهذا أن التواتر هو شرط في قبول القرآن وإلا لم ترفض هذه القراءات<sup>(2)</sup>. وربما كانت موجودة في العصر الأول ومنتشرة بين الناس لكن منها ما ترك لعدة أسباب: إما لمخالفتها الرسم رغم تواترها، وإما بسبب ضعف الاهتمام بها رغم موافقتها الرسم ومع الوقت أصبح من الصعب الجزم بنسبتها إلى مصدرها بسبب انقطاع الأسانيد أو قتلها في إثبات أصل القراءة إلى هذا القارئ أو ذلك.

فهذه الاختيارات رغم احتوائها على ألفاظ فصيحة، وقواعد تجويدية صحيحة، وعدم تأثيرها على المعنى إلا أنها أبعدت عن القراءات السبع، ثم بعد ذلك من العشر، واعتبرت شاذة، ويظهر أن هذا الإبعاد كان بتأثير التيار الذي أحدثه كتاب (السبعة) لابن مجاهد حين جعل كل قراءة تخرج عن القراءات السبع شاذة. غير أن هذا الاتجاه كان له الأثر الإيجابي على علم القراءات إذ دفع بكثير من العلماء إلى إعادة النظر في تصنيف القراءات وفق قواعد تنوعت مشاربها، وتعددت اتجاهاتها بين علماء اللغة، والنحو، والفقه، والتفسير، فنتج عن ذلك إنتاج وفير في القراءات وتسايق العلماء في بيان قراءة

<sup>1</sup> - المحتسب ج: 1، ص: 373.

<sup>2</sup> - ينظر: القراءات الشاذة ص: 502.

هؤلاء - لما لها من فوائد عديدة في اللغة، والتفسير، والأحكام فوضعوا في ذلك كتباً كثيرة ما بين منثور ومنظوم منها: القراءات الثمانية، والعشرة، والإحدى عشرة، و الاثنتي عشرة، والأربعة عشرة، فكلما تصفحتها إلا ووجدت إقراراً بجواز القراءة والإقراء بقراءة واحد أو أكثر من هؤلاء الأربعة: الحسن البصري، وابن محيصن المكي، والأعمش الكوفي، واليزيدي البصري<sup>(1)</sup>. إلا أن الذي ينبغي الاتفاق عليه هو أن هذه القراءات رغم كونها عُرفت ممن اشتهروا بالصدق والأمانة، والعلم بالقرآن وأحرفه لا ينبغي تقبلها لأنها ليست قرآناً، ولا يصح العمل بها في الصلاة ولا في غيرها من العبادات لمخالفتها الأسس التي ارتضاها علماء الأمة لمقاييس القراءة الصحيحة. قال صاحب الإتحاف: "والحاصل: أن السبعة متواترة اتفاقاً وكذا الثلاثة أبو جعفر ويعقوب وخلف على الأصح بل الصحيح المختار وهو الذي تلقيناه عن عامة شيوخنا وأخذنا به عنهم وبه نأخذ وأن الأربعة بعدها ابن محيصن واليزيدي والحسن والأعمش شاذة اتفاقاً"<sup>(2)</sup>. لكن وجوها لها نظيرها في كلام العرب، استعملها العلماء بجميع اتجاهاتهم لدعم بعض ما ذهبوا إليه من آرائهم وتوجيهاتهم ولا خلاف بينهم في ذلك. قال السيوطي: "وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه..."<sup>(3)</sup>.

رغم تأكيد بعض أهل العلم المتخصصين من عدم الإفراط في تناول هذه القراءات لاحتوائها على أخطاء لغوية متعددة، إلا أنني أرى أنها تمثل بحق مدارس قرآنية مختلفة تعبر عن أداءات متنوعة لها ما يبررها من وجوه اللغة العربية، باتفاق جمهرة العلماء قديماً وحديثاً<sup>(4)</sup>، وينبغي الوقوف عليها لمعرفة وجوها، والإحاطة برواياتها، وأسانيدها، وطرقها.

<sup>1</sup> - ينظر: مفردة ابن محيصن المكي، أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي، تح: عمر يوسف عبد الغني حمدان، دار ابن كثير للنشر، عمان، الأردن، والمكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط: 1، 1428هـ، 2007م، ص: 121، 122، 123، وكتاب المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي، أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد البغدادي، دراسة وتحقيق: عبد العزيز بن ناصر السبر، رسالة دكتوراه، بكلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، السنة الجامعية 1404هـ، 1405هـ، ص: 65، والنشر في القراءات العشر ج: 1، ص: 36، 37، 38. ومنجد المقرئين ومرشد الطالبين ص: 72.

<sup>2</sup> - الإتحاف ص: 9.

<sup>3</sup> - الاقتراح في أصول النحو وجدله، السيوطي، تح: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط: 2، 1423هـ، 2003م، ج: 1، ص: 420، 421.

<sup>4</sup> - من أمثلتها ينظر: المحرر الوجيز ج: 1، ص: 102، وما بعدها.

إن معرفة السبب الذي جعل علماء القراءات يختار هؤلاء القراء الأربعة دون غيرهم ممن نسبت إليهم ما شذ من القراءات يحتاج إلى نظرة تمعن في سيرتهم، وتراجمهم، وسيصل الباحث والقارئ إلى أن أموراً توفرت فيهم، بل إن هذه المواضع التي ميزت كل قارئ من هؤلاء الأربعة لها ما يبررها فهي تستحق أن تُدرس في بحوث تجلو طبيعة كل ظاهرة في كل قراءة من هذه القراءات مجتمعة أو منفردة، سواء أكانت صوتية، أم صرفية، أم نحوية، أم غير ذلك.

### المبحث الأول: حياة الحسن البصري:

#### سيرته:

لم تعن المصادر التي بين يدي بالحديث عن نشأة الحسن البصري في مراحلها الأولى خاصة تلك التي أمضاها في الحجاز والتي دامت حوالي عشرين عاماً قبل نزوحه إلى العراق واستقراره فيه حتى أخريات أيامه<sup>(1)</sup>، والذي نتوصل إليه من خلال تلك المصادر هو أن الحسن بن أبي الحسن يسار السيد الإمام أبو سعيد البصري ولد في المدينة المنورة<sup>(2)</sup>، لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وهذا ما أفصح عنه بنفسه حين سأله الحجاج بقوله: ما أمذك يا حسن؟ قال: سنتان من خلافة عمر، مولى زيد بن ثابت الأنصاري، ويقال مولى أبي اليسر بن عمرو السلمي، وأمه مولاة أم سلمة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم -<sup>(3)</sup>. واسم أبيه يسار من سبي ميسان<sup>(4)</sup>. قال الحسن: كان أبي وأمي لرجل من بني النجار، فتزوج امرأة من بني سلمة فساق أبي وأمي في مهرها، فأعتقتنا السلمية. وكان الحسن ممن رأوا جمعا كبيرا من الصحابة - رضوان الله عليهم - منهم طلحة وعثمان. كما روى الحديث وقرأ القرآن عن خلق من الصحابة وخلق من التابعين، فهذا الوسط جعله يحتل مكانة مرموقة بين أتباعه في العلم والرفعة والثقة.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> - الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري، صاحب أبو جناح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط:1،

1419هـ، 1999م، ص: 11.

<sup>2</sup> - سير أعلام النبلاء ج:4، ص:564.

<sup>3</sup> - المصدر السابق ج:4، ص:564، 565.

<sup>4</sup> - ميسان بالفتح ثم السكون وسين مهملة وآخره نون اسم كورة واسعة كثيرة القرى والنخل بين البصرة وواسط قصبها ميسان وفي هذه الكورة أيضا قرية فيها قبر عزيز النبي عليه السلام وقد فتحت في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ينظر: معجم البلدان، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، تح: مركز جمعة الماجد، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت، دمشق، ط:1، 1413هـ، ج:5، ص:242.

غادر الحسن المدينة متوجهاً مع والده إلى العراق حوالي أربعين للهجرة واستقر هناك بقية حياته، يجاهد بالكلمة والسيف، فكان بحق أشجع أهل زمانه<sup>(2)</sup>.

### شخصيته، وعلمه:

عُرف الحسن البصري بهيأة جميلة، وشكل تام، وشخصية مهيبية، وشجاعة قوية. قال أيوب السجستاني: كان الرجل يجلس إلى الحسن ثلاث حجج ما يسأله عن المسألة هيبية له<sup>(3)</sup>. كان يشبه في كلامه كلام الأنبياء، وأصحاب محمد - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -<sup>(4)</sup>. وكان شديد العناية بمظهره، وكان يخضب لحيته، كما كان لنشأته الحضرية أثر في تطيب طعامه وعنايته به. قال أيوب: ما وجدت ريح مرقعة طبخت أطيب من ريح قدر الحسن. وقال غيره قلماً دخلنا على الحسن إلا وقد رأينا قدراً يفوح منها ريح طيبة<sup>(5)</sup>. وقد قيل: إن الحسن كان لا يجامل السلاطين، حيث كان يجيئهم ويعيب فيهم سوء تسييرهم لشؤون الرعية<sup>(6)</sup>.

نشأ الحسن على خلق الإسلام ومثله العليا، شديد الخوف والخشية من الله. وكان يدافع على الإسلام والمسلمين بكل ما أوتي من قوة ولا يبالي أحداً من اللذين يريدون إهانة الإسلام والمسلمين. فقد قيل: أن الحسن خرج يوماً من عند ابن هبيرة فإذا هو بالقرءاء على الباب، فغاضه موقفهم الذي هم عليه، فقال بلهجة الغاضب المستنقز لكرامة قرءاء كتاب الله: ما يجلسكم هنا؟ تريدون الدخول على هؤلاء الخبيثاء، أما والله ما مجالسهم مجالسة الأبرار، تفرقوا فرق الله بين أرواحهم وأجسادكم، فقد فرطحتم نعالكم وشمرتم ثيابكم وجززتم شعوركم، فضحتم القرءاء فضحككم الله، والله لو زهدتم فيما عندهم لرغبوا فيما عندكم ولكنكم رغبتم فيما عندهم فزهدوا فيكم<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - كتاب الطبقات الكبير ج:9، ص: 157، 158، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي: (جمال الدين أبو الحجاج يوسف، ت:742هـ-)، تح: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:2، 1405هـ، 1985م، ج:6، ص:97، 96، وسير أعلام النبلاء، ج:4، ص:572.

<sup>2</sup> - كتاب الطبقات الكبير، ج:9، ص: 158، وسير أعلام النبلاء ج:4، ص:572، و 578.

<sup>3</sup> - سير أعلام النبلاء ج:4، ص:574، وينظر: الظواهر اللغوية في قراءة الحسن ص:14.

<sup>4</sup> - كتاب الطبقات الكبير، ج:9، ص: 162، 163، وسير أعلام النبلاء ج:4، ص:585.

<sup>5</sup> - كتاب الطبقات الكبير ج:9، ص:167، وسير أعلام النبلاء ج:4، ص:584، وينظر: الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري ص:14.

<sup>6</sup> - سير أعلام النبلاء ج:4، ص:615.

<sup>7</sup> - سير أعلام النبلاء ج:4، ص:586.



الحسن البصري وإن كان من الموالي، قد كان له جهد عظيم في محاكاة البلغاء والفصحاء حتى صار واحدا منهم في قوة بيانه، وامتلاكه لناصرية اللغة مما جعل علماء اللغة يرفعونه إلى منزلة الحجاج في مجال الفصاحة والبلاغة<sup>(1)</sup>. روى الجاحظ عن فصاحة الحسن بقوله: "وزعم أصحابنا البصريين عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال لم أر قرويين أفصح من الحسن"<sup>(2)</sup>.

لقد كان إمام زمانه، وشيخ وقته علماً وعملاً، وفصاحة ونبلاً، وزهداً وتوصواً. كان من سادات التابعين، وكبرائهم المقدمين، فهو بحق شيخ أهل البصرة<sup>(3)</sup>. له ذاكرة قوية شهد لها أنس بن مالك حين قال: سلوا الحسن، فإنه حفِظَ ونَسِينا<sup>(4)</sup>. كان خطيباً في الناس، يعلمهم أمور دينهم، ويوجههم إلى ما هو أصلح<sup>(5)</sup>، وجامعاً عالماً عالياً فقيهاً فصيحاً مأموناً عابداً ناسكاً كثير العلم فصيحاً جميلاً وسيماً<sup>(6)</sup>.

ولقد قال فيه ممن عاصروه الكثير حول كثرة علمه ودرايته، وسعة أفقه، فقد قال قتادة: ما جمعت علم الحسن إلى أحد من العلماء إلا وجدت له فضلاً عليه، غير أنه إذا أشكل عليه شيء كتب فيه إلى سعيد بن المسيب يسأله، وما جالست فقيهاً قط إلا رأيت فضل الحسن<sup>(7)</sup>. كما فاق الحسن أقرانه في شرح وحل المسائل التي تشكل على الناس. قال معاذ بن معاذ: قلت للأشعث: قد لقيت عطاء وعندك مسائل، أفلا سألته؟ قال: ما لقيت أحداً بعد الحسن إلا وصغر في عيني<sup>(8)</sup>. ورؤي عن الشافعي رحمه الله أنه قال: لو أشاء أقول أن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت لفصاحته. ومناقبه جليلة وأخباره طويلة<sup>(9)</sup>. وعن

1 - القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ص: 58.

2 - البيان والتبيين الجاحظ: (أبو عثمان عمرو بن بحر) تح: فوزي عطو ط: 1968، 1، م، دار صعب، بيروت، لبنان، ج: 1، ص: 99.

3 - سير أعلام النبلاء: ج: 4، ص: 565، وأحسن الأثر في تاريخ القراء الأربعة عشر، محمود الحصري، مطابع شركة الشرمي، العباسية، مصر (د-ت) ص: 95.

4 - المصدر السابق ج: 4، ص: 573.

5 - البين والتبيين ج: 1، ص: 187، 188.

6 - كتاب الطبقات الكبير ج: 9، ص: 158.

7 - سير أعلام النبلاء ج: 4، ص: 573، وينظر: الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري ص: 17.

8 - سير أعلام النبلاء ج: 4، ص: 573.

9 - غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، تح: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1427هـ، 2006م، ج: 1، ص: 213، وأحسن الأثر في تاريخ القراء الأربعة عشر ص: 96.

الربيع بن أنس أنه قال: اختلفت إلى الحسن عشر سنين أو ما شاء الله فليس من يوم إلا أسمع منه ما لم أسمع قبل ذلك<sup>(1)</sup>.

### وفاته:

أجمعت كتب التراجم والسير على أنّ وفاة الحسن رحمه الله كانت ليلة الجمعة أول رجب سنة 110هـ، عن عمر يناهز ثمان وثمانين سنة، تاركا وراءه علما غزيرا في كل مناحي الحياة. قال حميد الطويل: توفي الحسن عشية الخميس، وأصبحنا يوم الجمعة ففرغنا من أمره وحملناه بعد صلاة الجمعة ودفناه، فتبع الناس كلهم جنازته واشتغلوا به فلم تقم صلاة العصر بالجامع، ولا أعلم أنّها تركت منذ كان الإسلام إلا يومئذ، لأنهم كلهم تبعوا الجنازة حتى لم يبق بالمسجد من يصلي العصر<sup>(2)</sup>.

### سند قراءته، وتلاميذه:

تنتهي قراءة الحسن إلى أبي موسى الأشعري إلى النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، كما قرأ أيضا على أب العالية الرياحي، عن أبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وعمر بن الخطاب<sup>(3)</sup>. روى القراءة عنه أبو عمرو بن العلاء، وسلام الطويل، وعاصم الجحدري، وعيسى الثقفي، وعيسى الثقفي، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، ويونس بن حبيب وغيرهم<sup>(4)</sup>. والحسن من قراء البصرة.

### راويه:

للحسن راويان: أولهما: شجاع: ابن أبي نصر أبو نعيم البلخي ثم البغدادي الزاهد ثقة كبير، سئل عنه الإمام أحمد فقال: يخ وبخ وأين مثله اليوم. ولد سنة عشرين ومائة ببليخ. وعرض على أبي عمرو بن العلاء وهو من جلة أصحابه، وسمع من عيسى بن عمرو

<sup>1</sup> - سير أعلام النبلاء ج:4، ص: 574، وينظر: الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري ص:17.

<sup>2</sup> - كتاب الطبقات الكبير ج:9، ص:177، 178، وسير أعلام النبلاء ج:4، ص:587، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ت: 681هـ) تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، ج:2، ص:72.

<sup>3</sup> - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ت: 748هـ)، تح: طيار آتي قولا، سلسلة عيون التراث الإسلامي، استانبول، 1416هـ، 1995م، ج:1، ص:168، وغاية النهاية في طبقات القراء ج:1، ص:213، والنشر في القراءات العشر ج:1، ص:109، والقراءات الشاذة ص:510.

<sup>4</sup> - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ج:1، ص:169، وغاية النهاية ج:1، ص:213، والقراءات الشاذة ص:510، وأحسن الأثر في تاريخ القراء الأربعة عشر ص:95.

صالح المري. روى القراءة عنه أبو عبيد القاسم بن سلام، ومحمد بن غالب، وأبو نصر القاسم بن علي، وأبو عمر الدوري. مات ببغداد سنة تسعين ومائة وله سبعون سنة<sup>(1)</sup>.

وثانيهما: **الدوري**: هو أبو عمر الدوري حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان، ويقال صهيب الأزدي المقرئ النحوي البغدادي الضرير، نزيل سامراء مقرئ الإسلام وشيخ العراق في وقته، ويقال إنه أول من جمع القراءات وألفها، وطال عمره وقصد من الآفاق وازدحم عليه الحذاق لعلو سنده وسعة علمه.

قال ابن النفاح سمعت الدوري يقول: قرأت على إسماعيل بن جعفر بقراءة أهل المدينة ختمة وأدركت حياة نافع ولو كان عندي عشرة دراهم لرحلت إليه. وقال أبو علي الأهوازي: رحل الدوري في طلب القراءات وقرأ بسائر الحروف السبعة وبالشواذ وسمع من ذلك شيئاً كثيراً وهو ثقة في جميع ما يرويه، وعاش دهراً وذهب بصره في آخر عمره وكان ذا دين وخير<sup>(2)</sup>.

قال أحمد بن فرح الضرير سألت الدوري ما تقول في القرآن قال: كلام الله غير مخلوق توفي في شوال سنة ست وأربعين ومئتين، والدور المنسوب إليها الدوري محلة معروفة بالجانب الشرقي من بغداد. توفي في شوال سنة ست وأربعين ومائتين للهجرة<sup>(3)</sup>.

### المبحث الثاني: حياة ابن محيصن المكي:

#### سيرته:

بعد الإطلاع على أهم مصادر التراجم والسير التي اهتمت بسيرة ابن محيصن وجدت نفسي أنني أمام شخصية "كان لها تجرد كبير لقراءة القرآن الكريم والقيام بها في الأوساط المكية في فترات امتدت على الربع الأخير من القرن الأول والربع الأول من القرن الثاني للهجرة"<sup>(4)</sup>. هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي مولاهم المكي مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، ثقة<sup>(5)</sup>. قيل اسمه عمر وقيل عبد الرحمن بن محمد وقيل محمد بن عبد الله. قال ابن مجاهد: وكان ممن تجرد للقراءة، وقام بها في عصر ابن كثير

<sup>1</sup> - غاية النهاية في طبقات القراء ج:1، ص:213، 294.

<sup>2</sup> - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ج:1، ص:386، وغاية النهاية في طبقات القراء ج:1، ص:231، 232.

<sup>3</sup> - سير أعلام النبلاء ج:11، ص:542.

<sup>4</sup> - المفردة ص:101.

<sup>5</sup> - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ج:2، ص:221، تاريخ الإسلام، ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، تح:عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط:1، 1408هـ، 1988م، ج:8، ص:220، 221، وغاية النهاية في طبقات القراء ج:2، ص:148، والقراءات الشاذة ص:506.

محمد بن عبد الرحمن بن محيصة، وعن ميمون بن عبد الملك سمعت أبا حاتم يقول: ابن محيصة من قريش وكان نحوياً قرأ القرآن<sup>(1)</sup>.

### شخصيته، وعلمه:

كان ابن محيصة ذا شخصية قوية. وكان من قرّاء أهل مكة في زمانه، وممّن تجرّد للقراءة والقيام بها مع جماعة من أقرانه. جاء في الإتيقان أنّ من بين قرّاء الكوفة عبد الله بن كثير وحמיד بن قيس الأعرج ومحمد بن محيصة<sup>(2)</sup>.

وكان ابن محيصة قويّ في عربيته، وسعة علمه فيها. قال مجاهد: ابن محيصة يبني ويرصّ، يعني أنّه عالم بالأثر والعربية<sup>(3)</sup>. وقال أبو عبيد: كان ابن محيصة أعلمهم بالعربية<sup>(4)</sup>. وقال أبو حاتم: ابن محيصة من قريش. وكان نحوياً<sup>(5)</sup>. كما كان ثقة في الحديث، وقد احتج به مسلم وغيره<sup>(6)</sup>.

### وفاته:

ذكرت كتب التراجم أنّ ابن محيصة مات بمكة سنة اثنتين وعشرين ومائة في أيام هشام بن عبد الملك<sup>(7)</sup>. وقال أبو القاسم الهذلي: توفي سنة ثلاث وعشرين ومائة<sup>(8)</sup>.

### سند قراءته، وتلاميذه:

قرأ ابن محيصة على سعيد بن جبير، ومجاهد، ودرباس مولى عبد الله بن عباس. وعرض عليه شبل بن عبّاد، وأبو عمرو بن العلاء، وسمع منه حروفاً إسماعيل بن مسلم المكي، وعيسى بن عمر البصري<sup>(9)</sup>.  
روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً حمزة الزيات، ومحمد بن عبد الرحمان بن أبي ليلى وزائدة بن قدامة والحكم بن عتيبة وشعبة والسفيانان وزائدة وجريير ابن عبد الحميد وأبو معاوية ووكيع وأبو أسامة، وعبيد الله بن موسى وأبو نعيم وخلق لا يحصون.

<sup>1</sup> - غاية النهاية في طبقات القراء ج:2، ص: 148.

<sup>2</sup> - الإتيقان في علوم القرآن ج:2، ص: 477.

<sup>3</sup> - تهذيب الكمال في أسماء الرجال ج:21، ص: 430.

<sup>4</sup> - تاريخ الإسلام ج:8، ص: 221.

<sup>5</sup> - غاية النهاية في طبقات القراء ج:2، ص: 148.

<sup>6</sup> - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ج:1، ص: 221، وتهذيب الكمال ج:21، ص: 430.

<sup>7</sup> - كتاب المبهج ص: 19.

<sup>8</sup> - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ج:1، ص: 223، والقراءات الشاذة ص: 506.

<sup>9</sup> - معرفة القراء الكبار ج:1، ص: 222، وتاريخ الإسلام ج:8، ص: 220، وغاية النهاية في طبقات القراء ج:2، ص: 148،

والقراءات الشاذة ص: 506.

وعرض عليه طلحة بن مصرف، وإبراهيم التيمي، والمنصور بن المعتر. وروى عنه الحروف محمد ابن عبد الله المعروف بزاهر، ومحمد ابن ميمون.

### راويه:

لابن محيصرن راويان: أولهما: البزي: مقرئ مكة ومؤذنها أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن أبي بزة المخزومي مولا هم الفارسي الأصل. ولد سنة سبعين ومائة<sup>(1)</sup>. والبزي مقرئ مكة، وكان محققاً، ضابطاً، حجة. كان البزي أشهرهم وأميزهم وأعدلهم ولذلك اشتهر بالرواية عن ابن كثير.

أذن في المسجد الحرام أربعين سنة. قال موسى بن هارون: قال لي ابن أبي بزة حدثت محمد بن إدريس الشافعي فقال لي: إن تركت التكبير فقد تركت سنة من سنن نبيك صلى الله عليه وسلم. وهو الذي روى حديث التكبير مرفوعاً من آخر الضحى إلى آخر القرآن.

وقال الحسن بن الحباب: سألت البزي كيف التكبير فقال: لا إله إلا الله والله أكبر. توفي البزي سنة خمسين ومئتين رحمه الله تعالى. توفي سنة خمسين ومائتين<sup>(2)</sup>.

ثانيهما: ابن شنبوذ: أبو الحسن بن شنبوذ هو محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت، ومنهم من يقول ابن الصلت بن أيوب بن شنبوذ البغدادي، شيخ الإقراء بالعراق مع ابن مجاهد. قرأ القرآن على عدد كثير بالأمصار منهم قنبل وإسحاق الخزاعي وغيرهم. وهو أستاذ كبير أحد من جال في البلاد في طلب القراءات مع الثقة والخير والصلاح والعلم، كان يرى جواز القراءة بالشاذ وهو ما خالف رسم المصحف، وعقد له بسبب ذلك مجلس استتیب به فاعترف.

وتهيأ له من لقاء الكبار ما لم يتهيأ لابن مجاهد وقرأ بالمشهور والشاذ. قال أبو بكر الجلاء المقرئ: كان ابن شنبوذ رجلاً صالحاً. توفي ابن شنبوذ في صفر سنة ثمان وعشرين وثلاث مئة<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - غاية النهاية في طبقات القراء ج:1، ص:109.

<sup>2</sup> - غاية النهاية في طبقات القراء ج:1، ص:110، والقراءات الشاذة ص:506، 507.

<sup>3</sup> - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ج:2، ص:546، 547، وغاية النهاية في طبقات القراء ج:2، ص:49، 50، والقراءات الشاذة ص:507، 508.

**المبحث الثالث: حياة الأعمش الكوفي:****سيرته:**

إنّ المصادر التي عثرت عليها لم تعن كثيراً بالحديث عن شخصية الأعمش وأخباره، ممّا يساعدني على تحديد المراحل البيئية اللغوية أو الطبيعية التي أثّرت في تكوين هذه الشخصية، التي برزت في مجال علم القراءات القرآنية وأسرارها وأخبارها وأغوارها، فلا نكاد نجد حديثاً يدلنا على الأئمة الذين أثروا فيه وكانوا سبباً في علمه وإلهامه. كما لا نكاد نجد من المعلومات ما يعيننا على رصد أخباره ومراحل نشأته الأولى في مجال العلم والمعرفة، خاصة وأنه من الموالي وأنه كان يجول بين الحجاز والعراق، وهذا ما يظهر في قراءته للقرآن الكريم وتأثره بأهل الحجاز في الكثير من لهجاتهم. ثم استقر بالكوفة منشئه وأخذ عن علمائها ومشايخها حتى أصبح فصيحاً لم يلحن قط. وكان شعبة إذا ذكر الأعمش قال: المصحف، المصحف سماه بذلك لصدقه وكان يسمى سيد المحدثين، وكان قد وقف نفسه للتعليم والتعلم. وكان يقصده الناس ويزورونه ليقتبسوا منه، لسعة علمه بالقرآن، ونشره للعلم دهرًا طويلاً<sup>(1)</sup>.

إنّ مكانته من الناحية الاجتماعية لم تكن محظوظة كالناحية الفكرية، فقد كان ذا حاجة وعوز يشقى من أجل كسب قوته. وعلى الرغم من هذا المستوى الاجتماعي الذي يعيشه الأعمش كان جريئاً في الحق لا يخشى لومة لائم وإن عرضه ذلك للتلطف أو الهلاك، مجانبا للسلطين والملوك والأغنياء، وكان يحتقرهم ولا يولي لهم أي اهتمام أو رعاية، ولا يجاملهم من أجل التقرب منهم لأجل المصلحة أو العطاء، بل كان يقدم لهم ما يطلبونه من علم نافع في مجال القرآن أو الحديث أو الفرائض. وقد كان عالماً بهم، ولا يزيد. وقد قيل: لم ير الناس السلطين والملوك والأغنياء في مجلس أحقر منهم في مجلس الأعمش مع شدة حاجته وفقره<sup>(2)</sup>.

لقد توصلت من خلال اطلاعي على أهم المصادر التي تناولت حياة الأعمش، إلى أنه نشأ بالكوفة، وأنه لقي من الصحابة في أيام مراحل حياته الأولى أبا بكره وأنس بن مالك وعبد الله بن أبي أوفى، ولكن لم يثبت أنه سمع من أحدهم<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ج:1، ص: 215، والقراءات الشاذة، ص: 511.

<sup>2</sup> - ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ج:1، ص: 218، ووفيات الأعيان ج:2، ص: 400.

<sup>3</sup> - طبقات الحفاظ، السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط:1، 1403هـ، 1983م، ص: 74.

وقد ولد إمام العلم أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي الملقب بالأعمش سنة إحدى وستين للهجرة<sup>(1)</sup>، الذي يوافق ستمائة وواحدا وسبعين للميلاد<sup>(2)</sup>، وكان أبوه مهران من سبي الديلم، وكان فيه تشييع يسير وأصله من بلاد الري<sup>(3)</sup>. ولم تذكر الكتب التي تناولت طبقات القراء شيئا عن تاريخ أبيه أو أمه ولم تشر إلى ظروف معيشته سوى أنه كان سبيا.

### شخصيته، وعلمه:

كان الأعمش - رغم صغره - يسعى إلى طلب العلم والمعرفة في الكوفة إحدى مراكز الثقافة العلمية آنذاك. لازم القراء حتى حفظ القرآن وأصبح أقرأهم لكتاب الله، ونهل من الحديث ما جعله أحفظهم له، حتى روي عنه ألف وثلاثمائة حديثا، وتوسع في علم الفرائض حتى أصبح أعلمهم بها<sup>(4)</sup>. ففي هذا الوسط العلمي من جيل الصحابة والتابعين والعلماء والفقهاء سمع الأعمش الكثير ووعى ما وعى من أمور السنة، ومبادئ القرآن، وعلم الفرائض، ما أهله فيما بعد ليكون حافظا، مثبتا، ثقة، حجة، عابدا، ناسكا، كثير العلم، فصيحاً، عدلاً في ما نقل محدث الكوفة في زمانه<sup>(5)</sup>. حدثنا زياد بن أيوب، سمعت هشيم يقول: ما رأيت بالكوفة أحد أقرأ لكتاب الله تعالى، ولا أجود حديثاً من الأعمش<sup>(6)</sup>. وروي عنه أنه قال: "إن الله زين بالقرآن أقواما وإنني ممن زينه الله بالقرآن"<sup>(7)</sup>. جاء في المبهج: "كان الأعمش أوحد زمانه، ووحد أهل الكوفة في القرآن والفرائض والحديث بعد وفاة أبي حصين الأسدي، وعاصم بن أبي النجود، وكان قد تقدمهما في حياتهما"<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup> - ذكرت روايتان أخريان حول مولده: الأولى: أنه ولد سنة: ستين للهجرة. والثانية سنة: ثمان وخمسين. ينظر: كتاب الطبقات الكبير ج: 8، ص: 463.

<sup>2</sup> - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ج: 1، ص: 403.

<sup>3</sup> - الري: مدينة تقع في الطريق الشمالي الشرقي من إقليم الجبال واسمها عند اليونان راكس (Raxes) وفي 400 هـ خرب أكثرها وتحول أهلها إلى طهران القريبة منها ينسب إليها الكثير من العلماء منهم الفخر الرازي.

<sup>4</sup> - سير أعلام النبلاء ج: 6، ص: 232، و معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ج: 1، ص: 217، وطبقات الحفاظ ص: 74.

<sup>5</sup> - طبقات الحفاظ ص: 74.

<sup>6</sup> - سير أعلام النبلاء ج: 6، ص: 232، وغاية النهاية ج: 1، ص: 286.

<sup>7</sup> - القراءات الشاذة ص: 511.

<sup>8</sup> - كتاب المبهج ص: 65، 66.

وكانت تعينه على ما وصل إليه سعة حفظه وقوة ذاكرته، اعترف له بها الأصمعي بكلام غير مباشر حينما كان يتحدث مع أبي عمرو بن العلاء وهو معاصر للأعمش حول الإدغام: لقد حفظت في علم القرآن أشياء لو كتبت ما قدر الأعمش على حملها<sup>(1)</sup>، فمقدرة الأعمش على حمل الأشياء في صدره أوسع مما كان يتسم به علماء عصره، رغم ذلك كان متواضعًا شديد التواضع.

كان الأعمش كما وصفته المصادر رجلاً تام الخلق والأخلاق، مشهوراً بالثقة والأمانة في النقل وحسن الدين وكمال العلم، اشتهر أمره بالعدالة في النقل والتوثيق والرواية<sup>(2)</sup>. ملتزماً في أداء واجباته الدينية، قال وكيع: كان الأعمش قريباً من سبعين سنة لم تفته التكبيرة الأولى<sup>(3)</sup>.

كان أعبد الناس وأتقاهم، محافظاً على تطبيقه سنة النبي محمد -صلى الله عليه وسلم-. قال الخريبي: ما خلف الأعمش أعبد منه، وكان صاحب سنة<sup>(4)</sup>.

وقد كان لشخصية الأعمش المتميزة بحبه لدينه، والعمل على إتقانه، والمحافظة عليه، والالتزام بتعاليمه والالتزام بأوامره، والانتهاج بنواحيه الأثر الأوفر في عز الإسلام وازدهاره. قال الثوري: منذ ولد الأعمش عز الإسلام. وكان إخلاصه لما نشأ عليه من قيم ومثل إسلامية سبباً في ازدياد بعض الانتهازيين الذين يريدون امتهان هذه المثل، وهذا العلم، ليتخذوا منها وسيلة للارتزاق الرخيص. فعلى الرغم من فقره وعوزة فقد كان يحترق السلاطين والملوك والأغنياء خاصة في مجلسه<sup>(5)</sup>. وعلى الرغم من أنه شخصية عرفت بالاتزان وحسن الخلق فقد قيل فيه بعض الملح والنوادر وإساءة الأخلاق على المحدثين، وهم مع ذلك يحتملون أخلاقه. قد رد عليهم يوماً عندما خرج إليهم فقال: لولا أن في منزلي من أبغض إلي منكم ما خرجت إليكم<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج4، ص:132.

<sup>2</sup> - منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص: 23.

<sup>3</sup> - طبقات الحفاظ ص: 74.

<sup>4</sup> - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ج:1، ص:217.

<sup>5</sup> - سير أعلام النبلاء ج:6، ص:235.

<sup>6</sup> - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ج:1، ص:218.



وجاء أن حائكا سأله: ما تقول في الصلاة خلف الحائك؟ قال: لا بأس بها على غير وضوء. وقيل له: ما تقوله في شهادته؟ قال: تقبل مع عدلين. ونعتقد أن هذا أسلوب تميز به الأعمش للرد على من يريد أن يستهزئ بهم، أو يحتقرهم.

وقال علي بن عثام عن أبيه قال: قيل للأعمش: ألا تموت فنحدث عنك؟ قال: كم من حب أصبھاني قد انكسر على رأسه كيزان كثير<sup>(1)</sup>

تجمع الروايات التي نقلت في المصادر التي تتحدث عن الأعلام على أنه كان مرجعا لمعاصريه في علوم الدين من قرآن وحديث وفرائض، وأنه كان واسع المعرفة فيها جميعا، بحيث كان الناس يزورونه ليقتبسوا منه، فكان بحق شيخ أهل الكوفة، قال ابن المدني: ((حفظ العلم على أمة -صلى الله عليه وسلم- بالكوفة أبو إسحاق الشيبعي والأعمش))<sup>(2)</sup>. وقد ثبت من ذلك أنه كان عالما، ثبتا، ثقة، فصيحا، ينشر العلم في وسط الناس ويعلمهم القرآن الكريم. يقال: ختم عليه القرآن ثلاثة أنفس تلقينا، طلحة بن مصرف وأبان بن تغلب وأبو عبيدة بن معن<sup>(3)</sup> بالإضافة إلى القرآن كان يحفظ الحديث ويلقنه من طلبه، فقد كان بحق إماما جليلا، وأحد الأئمة النقاة، وقد استغربت ممن نقموا عليه التذليس<sup>(4)</sup>.

وكان للأعمش اشتغال واسع بالقراءات، والخصائص المميزة لها، من صوت وصرف ونحو وغير ذلك من الظواهر اللهجية التي نلمسها في القراءات المختلفة، وخاصة قراءته التي تميز فيها ببعض الصفات جعلته يحتل فيها مرتبة مرضية أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر؛ الإدغام تحدث كثيرا في البيئات البدوية حيث السرعة في النطق. فقد احتل في ذلك الطائفة الثانية حسب تقسيم ابن الجزري<sup>(5)</sup>، ولم ينفرد به بل قد ورد معه أيضا، كل من أبي عمرو بن العلاء وطلحة بن مصرف ويحيى بن وثاب وعيسى بن عمر ومسلمة بن عبد الله الصفري البصري، ومسلمة بن محارب بن دثار السدوسي، وغيرهم ممن وجدوا في طوائف أخرى.

<sup>1</sup> - سير أعلام النبلاء ج:6، ص: 235.

<sup>2</sup> - طبقات الحفاظ ، السيوطي ص: 74.

<sup>3</sup> - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ج:1، ص 218، 219.

<sup>4</sup> - كتاب الطبقات الكبير ج:8، ص: 461، وغاية النهاية في طبقات القراء ج:1، ص: 286.

<sup>5</sup> - غاية النهاية في طبقات القراء ج:1، ص: 286.

فهذه الخصائص وغيرها جعلت الأعمش يحظى بتقدير كبير من قبل العلماء الذين عاصروه وأخذوا عنه، فقد كانوا ينادونه بعلامة الإسلام<sup>(1)</sup> لسعة علمه بجميع جوانب كتاب الله وسنة نبيه وعلم الفرائض. وغيرها مما يحيط بالحياة العلمية والدينية والخلقية الاجتماعية.

ولقد كان الأعمش زاهدًا في الدنيا راغبًا في الآخر. قال ابن عيينة: لولا رأيت الأعمش وعليه فرو غيظ وخفان غليظان كأنه إنسان سائل فقال يومًا: لولا القرآن، وهذا العلم عندي لكنت من بقالي الكوفة، ورغم ذلك إلا أن الأغنياء رغبوا في علمه وزهد هو في دنياهم مما جعلهم يقبلون عليه ويتعلمون منه.<sup>(2)</sup>

وقد أخذ الأعمش القراءة على يحيى بن وثاب، وإبراهيم النخعي، وزر بن حبيش، وعاصم بن أبي النجود، ومجاهد بن جبير، وزيد بن وهب، وأبي العالية<sup>(3)</sup>. وقد كانوا بين كوفيين ومكيين، مما يدل على ازدواجية تعلمه القرآن الكريم. وهذا ما سيظهر واضحًا عند تناولي للظواهر اللغوية في القراءات الأربعة الشاذة.

نشأ الأعمش في بيئة بدوية عرفت بالفصاحة، والبلاغة، وحسن البيان، فقد تعلم اللغة العربية عند بني أسد، وهي قبيلة عظيمة من العدنانيين تنسب إلى أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر وهي ذات بطون<sup>(4)</sup> كثيرة<sup>(5)</sup>، وكانت منازلهم فيما يلي الكرخ من أرض نجد وفي مجاورة طيء قبل الكوفة، ثم تفرقوا من بلاد الحجاز بعد الإسلام على الأقطار. فنزلوا العراق وسكنوا الكوفة سنة تسعة عشرة للهجرة<sup>(6)</sup>. وتنتمي أسد إلى ربيعة وهي شعب عظيم فيه قبائل عظام، تنتسب إلى ربيعة بن نزار بن سعد بن عدنان. وقد تأثر الأعمش ببعض القبائل التي كانت مجاورة لها أثناء الترحال من بينها تميم والحجاز. ثم استقر بعد ذلك في الكوفة مهد العلم والعلماء. وقد ظهر هذا التأثير في قراءة الأعمش

<sup>1</sup> - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ج:1، ص:217.

<sup>2</sup> - سير أعلام النبلاء ج:6، ص:229.

<sup>3</sup> - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ج:1، ص:215، وغاية النهاية في طبقات القراء ج:1، ص:286، القراءات الشاذة، ص:511.

<sup>4</sup> - البطن: هو ما انقسم فيه انساب العمارة، والعمارة ما انقسم فيه أقسام القبيلة والقبيلة هي ما انقسم فيها الشعب، والشعب هو النسب الأبعد، ينظر: الراجحي عبده، اللهجات العربية، ص:22-23.

<sup>5</sup> - وفيات الأعيان ج:1، ص:232.

<sup>6</sup> - ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي، مكتبة المعارف، الرياض، ط:1، 1420هـ، 1999م، ص:38.

وما احتوت عليه من لهجات تنسب لهذه القبائل أو تلك مما نتج عنه زخم علمي كبير لديه جعله يحتل مرتبة مشرفة بين العلماء والقراء.

### وفاته:

أجمعت معظم المصادر التي تحدثت عن القراء على أن وفاة الأعمش سليمان بن مهران كانت في ربيع الأول سنة ثمان وأربعين ومائة للهجرة بالكوفة<sup>(1)</sup>. تاركا وراءه علما غزيرا في القرآن والسنة والفرائض، إلا أنه لم يكن له كتاب دون فيه هذه المعارف. سند قراءته، وتلاميذه:

تنتهي قراءة الأعمش إلى عبد الله بن مسعود إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-. فعن أبي بكر بن عياش عن أبي إسحاق عن شمر بن عطية قال: فينا رجلان أحدهما أقرأ الناس لقراءة زيد، عاصم، والآخر أقرأ الناس لقراءة عبد الله، الأعمش<sup>(2)</sup>. وقد أكد ذلك ابن الجزري في قوله: وإليه (يعني ابن مسعود) تنتهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي وخلف والأعمش<sup>(3)</sup>. والذي يظهر أن اتصال قراءة الأعمش بقراءة عبد الله بن مسعود أول من جاهر بالقرآن الكريم والذي صاحب النبي -صلى الله عليه وسلم- وعنه أخذ وعليه عرض ومن فمه أفشاه، يبطل كل الملاحظات التي سجلت حول قراءته، والخط من قيمتها ووصفها بالشذوذ؛ وأنها خرجت عن ضوابط القراء والنحويين.

روى القراءة عنه عرضا وسماعا حمزة الزيات، ومحمد بن عبد الرحمان بن أبي ليلي وزائدة بن قدامة والحكم بن عتيبة وشعبة والسفيانان وزائدة وجريير ابن عبد الحميد وأبو معاوية ووكيع وأبو أسامة، وعبيد الله بن موسى وأبو نعيم وخلق لا يحصون<sup>(4)</sup>. و عرض عليه طلحة بن مصرف، وإبراهيم التيمي، والمنصور بن المعتر. وروى عنه الحروف محمد ابن عبد الله المعروف بزاهر، ومحمد ابن ميمون<sup>(5)</sup>. والأعمش من قراء الكوفة. جاء في الإتيقان أن قراء الكوفة هم يحيى بن وثاب، وعاصم بن أبي النجود، وسليمان الأعمش ثم حمزة ثم الكسائي<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - سير أعلام النبلاء ج:6، ص:245، ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والإعصار ج:1، ص:219، وغاية النهاية في طبقات القراء ج:1، ص:286، والقراءات الشاذة ص:511.

<sup>2</sup> - كتاب الطبقات الكبير ج:8، ص:462، ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ج:1، ص:214.

<sup>3</sup> - غاية النهاية في طبقات القراء ج:1، ص:286.

<sup>4</sup> - معرفة القراء الكبار على الطبقات والإعصار ج:1، ص:214، والقراءات الشاذة ص:511.

<sup>5</sup> - القراءات الشاذة ص:511.

<sup>6</sup> - الإتيقان في علوم القرآن ج:2، ص:477.

راويه:

للأعمش راويان. أولهما: **الشنبوذي**: وهو أبو الفرج محمد بن أحمد بن إبراهيم الشنبوذي البغدادي، أستاذ من أئمة هذا الشأن رحل ولقي الشيوخ وتبحر في التفسير وقد اشتهر اسمه، وطال عمره مع علمه بالتفسير وعلل القراءات. وكان يحفظ خمسين ألف بيت من الشعر شواهد للقرآن الكريم. قال الداني: "هو إمام نبيل مشهور حافظ ماهر، حاذق ولد سنة ثلاثمائة ومات سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة<sup>(1)</sup>."

وثانيهما: **المطوعي**: وهو أبو العباس الحسن بن سعيد بن جعفر المطوعي البصري، مؤلف كتاب معرفة اللامات وتفسيرها، إمام، عارف، ثقة في القراءة، وعني بالفن ورحل فيه إلى الأقطار عمّر دهرا طويلا، فانتهى إليه علو الإسناد في القراءات، توفي سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة وقد جاوز المائة<sup>(2)</sup>.

المبحث الرابع: حياة اليزيدي البصريسيرته:

ليس بين أيدينا من المصادر الكافية التي اهتمت بالحديث عن سيرة اليزيدي في جميع مناحي الحياة الفكرية والاجتماعية، إلا أنه وبعد التفتيش وجدت نفسي أمام شخصية دينية ولغوية لا يستهان بها، حيث كان يعقد المجالس، ويقصده الناس لمدارسة القضايا التي تهم الحياة الفكرية المختلفة، أضف إلى ذلك أنه كان مؤدبا لأولاد يزيد بن منصور، والمأمون ولد هارون الرشيد<sup>(3)</sup>.

وكان لمعاصرتهم لستة من خلفاء بني العباس، من أبي جعفر حتى الخليفة المأمون، والتي عرفت فتراتهم بأزهى الفترات على الإطلاق كبير الأثر في حياته السياسية والثقافية.

لقد استخلصت من خلال تتبعي لما لدي من كتب التراجم أن جميعها لم تختلف حول اسم اليزيدي فكلهم يجمعون على أنه: أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي البصري المعروف باليزيدي.

<sup>1</sup> - القراءات الشاذة ص: 512.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

<sup>3</sup> - وفيات الأعيان ج: 6 ص: 799.

والمغيرة جده وهو مولى لامرأة من عدي نسب إليها<sup>(1)</sup>، ولا نعرف له نسبا أكثر من ذلك، غير أن أحد أحفاده قال: نحن رهط ذي الرمة<sup>(2)</sup>.

ولقب باليزيدي لانقطاعه بيزيد بن منصور الحميري خال أمير المؤمنين المهدي وليس كما توهمه البعض من نسبه إلى يزيد بن مزيد الشيباني أحد الولاة في عهد هارون الرشيد<sup>(3)</sup>.

والعدوي نسبة إلى القبيلة الكبيرة المشهورة عدي بن عبد مناة بن أد بن طانجة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، ولم يكن اليزيدي منهم وإنما كان من مواليهم<sup>(4)</sup>. نشأ اليزيدي في بيئة ثقافية رحبة وحركة فكرية مزدهرة لم تشهدا الساحة العربية من قبل في شؤون الفكر العربي، تأصيلا وتأسيسا، فقد أولى الخلفاء العباسيون في تلك الحقبة الزمانية اهتماما كبيرا للعلم والعلماء، والمؤدبين والمبدعين، ومنحهم الشهرة، والجاه، والعزة بإكرامهم ورعايتهم. فامتاز عصرهم بألوان شتى من النشاط الفكري منها: (سوق مربرد) الذي كان منهلا لشباب ذلك العصر، يغدون عليه ويروحون للقاء الفصحاء من الأعراب، والتحدث إليهم، تمرينا لألسنتهم وتربية لأذواقهم، ومحاولة لاكتساب العلم والمعرفة المصفاة من كل شوائب اللحن والعجمة.

كما كانت المساجد ساحات كبرى للعلم، ومعاهد للتعليم في شتى مناحي الحياة سواء الدينية أم اللغوية والفلسفية<sup>(5)</sup>.

كان لأبي محمد اليزيدي علاقات جيدة، ومكان مرموقة بين العلماء والخلفاء، فقد صاحب أبا عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة، وكتب عنه نحو عشرة آلاف ورقة اعترافا منه بجزارة علمه، وثقته به، وعنه أخذ علم العربية وأخبار الناس. كما درس على يد يونس بن حبيب النحوي، وأكابر البصريين، وعيسى بن عمر، وعبد الملك بن جريج أحسن الأساتذة في ذلك العصر وأغزرهم علما ودراية بأمور اللغة العربية، كما كتب عن الخليل بن أحمد علم اللغة والعروض في بداية صناعته، وكانت له معه علاقة أخوية

<sup>1</sup> - ينظر: وفيات الأعيان ج:6 ص:190، و كتاب الإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري بن الباش: (ت:540هـ)، تح: عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط:1، 1403هـ، ج:1 ص:95.

<sup>2</sup> - ينظر: الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تح: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط:2، ج:20، ص:231.

<sup>3</sup> - ينظر: المستطرف في كل فن مستظرف، شهاب الدين محمد بن أحمد أبي الفتح الأبههي، تح: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:2، 1986م، ج:2، ص:78.

<sup>4</sup> - وفيات الأعيان ج:6، ص:189.

<sup>5</sup> - ينظر: العصر العباسي الأول، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط:4، ص:98، 109.

كبيرة، حيث قيل: إن اليزيدي دخل ذات يوم على الخليل وعنده جمع من الناس وهو جالس على وسادته فأوسع له فجلس بجانبه فقال له اليزيدي: أحسبني قد ضيقت عليك، فقال له الخليل: ما ضاق شيء على اثنين متحابين، والدنيا لاتسع لمتضايقين.<sup>(1)</sup>

نزل أبو محمد بغداد، وسكن يعلم الناس أمور حياتهم الدينية والفكرية بمحاذاة منزل أبي عمرو بن العلاء الذي كان يدينه ويميل إليه لذكائه، حتى خلفه في القراءة وخالفه في حروف يسيرة اختارها لنفسه<sup>(2)</sup> ومنه أخذ الناس، وكان يعتبره شيخه الأول ويحبّه، لأنه حافظ على لغته لمجاورته البدو سنين طويلة، ولعلمه بالنحو. وكان لا يتورع في أن يهجو كل من فضل الكسائي عليه<sup>(3)</sup>.

من هنا نشأت علاقة تنافسية بين اليزيدي والكسائي، وذلك لاختلاف مذهبيهما من جهة، فالأول بصري والثاني كوفي، والتسابق على إحراز الحظوة عند الخلفاء وغدق الأموال عليهم من جهة ثانية، فالكسائي كما علمنا سابقا مؤدب الأمين، واليزيدي مؤدب المأمون.<sup>(4)</sup> وقد وردت عنهما الكثير من الحوادث الدالة على هذه العلاقة المتوترة، والخصومة العلمية الشريفة في مجال اللغة والنحو والشعر وغيرها، وقد ذكرها الزجاجي بشيء من التفصيل لا يسعنا المقام لذكرها هنا.<sup>(5)</sup>

### شخصيته وعلمه:

كان اليزيدي بصريا في منهجه النحوي، متعصبا إليه، لغويا، مقربا، ثقة، علامة كبيرا بلغة العرب والنحو. وقد أجمع العلماء الذين كتبوا عنه على فضله وعلمه، وقالوا فيه كلمات مشجعة تبرز مكانته العلمية بين قومه، وبين ممّن عاصروه.

<sup>1</sup> - إنباه الرواة على أنباه النحاة ج:4، ص: 33، ووفيات الأعيان ج:6، ص:184،183، وتاريخ مدينة السلام، أبو بكر الخطيب البغدادي، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط:1، 1422هـ، 2001م ج:16، ص:220، 221، 222، والقراءات الشاذة ص:508.

<sup>2</sup> - سير أعلام النبلاء ج:9، ص:563.

<sup>3</sup> - مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تح: عبد السلام هارون، وزارة الإرشاد والإنباء، الكويت، 1962م، ص: 171.

<sup>4</sup> - سير أعلام النبلاء ج:9، ص:563.

<sup>5</sup> - ينظر: مجالس العلماء ص:11 وما بعدها، ووفيات الأعيان ج:6 ص:186، 187.

فقد قال عنه صاحب المبهج: "وكان اليزيدي عالما حاكما في الرواية، نظارا في العربية، ممن يقتدى به في النحو والشعر فقد رواه وقاله، معروفا بالثقة في نقله، مشهورا في وقته وعصره، وله من الفضائل ما يطول به الحديث في هذا المقام"<sup>(1)</sup>

وقال عنه الأصفهاني: "كان أبو محمد عالما باللغة والنحو، راوية للشعر، متصرفا في علوم العرب"<sup>(2)</sup> وقال عنه ابن الجزري: "كان ثقة علامة فصيحا مفوِّها إماما في اللغات والآداب"<sup>(3)</sup>. وقال عنه السيوطي: "ثقة أمين، مقدم مكين"<sup>(4)</sup>.

وقال صاحب الإنباه: "كان اليزيدي صحيح الرواية صدوق اللهجة"<sup>(5)</sup>

له عدة تصانيف منها: كتاب النوادر، كتاب المقصور والممدود، كتاب الشكل، كتاب نوادر اللغة، كتاب مختصر في النحو<sup>(6)</sup>، إلا أن هذه المؤلفات - للأسف الشديد - لم تصل إلى القراء، والباحثين. وكان لهذه المؤلفات مرجعا عاد إليه الكثير من علماء التفسير واللغة في توجيه بعض الاختيارات القرآنية.

كما كان أبو محمد شاعرا، يميل في نظمه إلى الغزل الرقيق واللهو، وكان ذلك في شبابه، إلا أنه نزع عن ذلك، واستقال منه، وتنسك وصلاح عمله وعلمه.

ومما قاله بعد توبته إلى الله:

فجاوري بالصبا غيري وبالغزل	يا ربة البيت إني عنك في شغل
سهل القياد لأهل الغي والخطل	قد كنت فيما مضى للهو متبعا
طول التجارب ما قدمت من ذلل	فاليوم قنعني شيبتي وبصرني
ما يوضح الحق والمنهاج للرجل	في الأربعين إذا ما عاشها رجل
يا ليت أني لم أفعل ولم أقل	لهفي على موبات القول والعمل
كان المشيب هو المدني إلى الأجل	أبكي ذنوبي ولا أبكي الشباب وإن

<sup>1</sup> - ينظر: كتاب المبهج ص: 121، 122، 123.

<sup>2</sup> - الأغاني ج: 20 ص: 231، 232.

<sup>3</sup> - النشر في القراءات العشر ج: 1 ص: 109.

<sup>4</sup> - المزهري في علوم اللغة وأنواعها ج: 2 ص: 353.

<sup>7</sup> - إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج: 4 ص: 33.

<sup>6</sup> - وفيات الأعيان ج: 6، ص: 184، وسير أعلام النبلاء ج: 9 ص: 563.

حتى قال:

يا جامع المال للدنيا يثمرها  
يا مرضى الخلق في أسخاط خالقه  
إن تفن عمرك في كد وفي تعب  
ومدبأ نفسه بالحل والرحل  
ومهلكا دينه بالحرص والأمل  
فالدهر يفنيك في رفق وفي مهل

إلى أن يقول:

يا رب إني مسرّ معلى ندماً  
فإلف بعبدك وارزقه مراجعة  
واغفر له وأقله سوء عثرته  
على الذي كلن في أيامي الأول  
إلى السبيل الذي ترضى من السبل  
فالويل إن أنت لم تغفر ولم تقل

كان أبو محمد اليزيدي ينشد هذه الأبيات ويردها وهو يبكي ندماً على ما فعله في شبابه<sup>(1)</sup>. وكان له خمسة بنين كلهم علماء أدياء شعراء رواة لأخبار الناس<sup>(2)</sup>.

**وفاته:**

مات اليزيدي - رحمه الله - في مدينة مرو سنة اثنتين ومائتين للهجرة عن عمر يناهز أربعة وسبعين سنة حينما رافق المأمون إلى خراسان، وقيل مات في بغداد<sup>(3)</sup>. ولم تذكر كتب التراجم التي بحوزتي عن وفاته ما عدا صاحب المبهج الذي ذكر أنه: ولد سنة ثمانية وعشرين بعد المائة في أيام مروان بن محمد<sup>(4)</sup>.

**سند قراءته، وتلامذته:**

أخذ القراءة عن: أبي عمرو بن العلاء، وحمزة الزيات. وأما سنده: فقد قرأ على أبي عمرو، وقرأ أبو عمرو على جماعة منهم: مجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير، وقرأ معاً على عبد الله بن عباس، وقرأ ابن عباس على أبي بن كعب، وزيد بن ثابت - رضي الله عنهم -، وقرأ أبي على سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم -<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - كتاب المبهج ص: 108، 109.

<sup>2</sup> - وفيات الأعيان ج: 6، ص: 188.

<sup>3</sup> - سير أعلام النبلاء ج: 9، ص: 563.

<sup>4</sup> - كتاب المبهج ص: 110.

<sup>5</sup> - كتاب المبهج ص: 118.



وأما تلامذته: فقد أخذ عنه- رحمه الله -جماعة من أشهرهم : أبو عمرو الدوري ، وأبو شعيب السوسي- فهو واسطتهما عن أبي عمرو -وسليمان بن الحكم الخياط ، وأحمد بن جبير، وعامر بن عمر أوقية وغيرهم.(1)

### رواياه:

أولهما: سليمان بن الحكم: بن أيوب بن الحكم أبو أيوب الخياط البغدادي، يعرف بصاحب البصري مقري جليل ثقة، قرأ على اليزيدي وقيل إنه عرض على أبي عبد الرحمن عبد الله بن الزيدي وإن ثبت ذلك فلا يمنع عرضه على نفسه فقد صح ذلك عندنا من غير طريق، قرأ عليه أحمد بن حرب المعدل وإسحاق بن مخلد الدقاق وأخوه الفضل وغيرهم. قال ابن معين: أبو أيوب صاحب البصري ثقة صدوق حافظ لما يكتب عنه.

مات سليمان بن أيوب صاحب البصري في سنة خمس وثلاثين ومائتين.(2)

ثانيهما: أحمد بن فرح : ابن جبريل أبو جعفر البغدادي الضرير المقرئ المفسر، قرأ على الدوري والبيزي وحدث عن علي ابن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة وأبي الربيع الزهراني وغيرهم. تصدر للإفادة زمانا وذاع صيته واشتهر اسمه لسعة علمه وعلو سنده. سكن الكوفة مدة وحمل أهلها عنه علما جما. كان ثقة، ضابطا، مأمونا، عالما بالتفسير. توفي في ذي الحجة سنة ثلاث وثلاث مئة وقد قارب التسعين.(3)

<sup>1</sup> - الروضة في القراءات الإحدى عشر، أبو علي الحسن بن محمد بن إبراهيم المالكي البغدادي، دراسة وتحقيق: نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه، السنة الجامعية 1415هـ، ج1، ص: 127، 126، 128. وكتاب المبهج ص: 106، وسير أعلام النبلاء ج9، ص: 562، 563.

<sup>2</sup> - غاية النهاية في طبقات القراء ج: 1، ص: 283، والقراءات الشاذة ص: 509.

<sup>3</sup> - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ج: 1، ص: 89، 90، والنشر في القراءات العشر ج: 1، ص: 110، والقراءات الشاذة ص: 509.

# الباب الثاني

## الظواهر الصوتية في القراءات الأربعة الشاذة

الفصل الأول: ظواهر تخص الإبدال الحركي:

الفصل الثاني: ظواهر تخص الانحراف الحركي:

الفصل الثالث: ظواهر تخص تسكين المتحرك وتحريك الساكن:

الفصل الرابع: ظواهر تخص تغيير أحوال الهمزة:

الفصل الخامس: ظواهر تخص علاقات الحروف:

الفصل الأول: ظواهر تخص الإبدال الحركي:المبحث الأول: ظاهرة اختبار الفتحة بدلا من أختيها الكسرة والضمة:

أ: في فاء فعالة وفعل(ة) المكسورتين:

تمثلها:

- قراءة: الحسن البصري بخلاف<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ))<sup>(2)</sup> بفتح الغين (غِشَاوَةٌ)، كما قرأها الأعمش كذلك إلا أنه بدون ألف وتسكين الشين وهو حركة أخرى خفيفة (غَشْوَةٌ)<sup>(3)</sup>. كما قرئت بالضم أيضا لذلك يجوز فيها ثلاث لغات الفتح والكسر والضم. تناوبت قراءات القراء صحيحها وشاذها على هذه الكلمة ونطقتها بالحركات الثلاث. وقيل أن قريشا وعامة العرب يكسرون الغين منها، وعكس يضمنون، وبعض العرب يفتحها وأظنها ربعية، وكلها تعني التعامي عن آيات الله في الآفاق وفي الأنفس<sup>(4)</sup>. ويرى ابن خالويه أن الحجة لمن فتح الغين وحذف الألف أنه جعله: كالخطفة، والرجعة<sup>(5)</sup>.

قال الأصفهاني: وغشاوة بمعنى: غشيه غشاوة وغشَاءً أتاه إتيان ما قد غشيه أي سترهن والغشاوة ما يُغطي به الشيء<sup>(6)</sup>.

وفي الصحاح: الغشاء: الغطاء وجعل على بصره غشوة بفتح الغين وضمها وكسرها. وغشاوة بالكسر أي: غطاء<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: أبو حيوة. - مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان ت: 370هـ)، عالم الكتب، بيروت، لبنان (د-ت) ص: 10، وشواذ القراءات، الكرمانلي (أبو عبد الله محمد بن أبي نصر ت: 535هـ) تح: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، لبنان، (د-ت) ص: 49، والقراءات الشاذة ص: 519، ومعجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، القاهرة، ط: 1، 1422هـ، 2002م، ج: 1، ص: 39، ومعجم القراءات القرآنية، أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت، ط: 2، 1408هـ، 1988م، ج: 1، ص: 23.

<sup>2</sup> - البقرة: 7.

<sup>3</sup> - المحرر الوجيز ج: 1، ص: 89، والبحر المحيط ج: 1، ص: 177.

<sup>4</sup> - ينظر: الكشاف ج: 1، ص: 31، والمحرر الوجيز ج: 5، ص: 87، وزاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي بيروت، ط: 3، 1404هـ، ج: 1، ص: 28. وإملاء ما من به الرحمن، العكبري، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط: 1414هـ، 1993م، ص: 22، وإعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 118.

<sup>5</sup> - ينظر: الحجة في القراءات السبع ص: 326.

<sup>6</sup> - المفردات في غريب القرآن ج: 2، ص: 468.

<sup>7</sup> - مختار الصحاح ج: 1 ص: 99.

وفي اللسان: الغشاء: الغطاء. غشيت الشيء تغشية: إذا غطيته. وعلى بصره وقلبه  
غشوة وغشوة وغشوة وغشوة وغشوة وغشوة وغشوة وغشوة وغشوة وغشوة وغشوة وغشوة وغشوة وغشوة  
الثلاث معناها الغطاء.<sup>(1)</sup>

فالمعاجم وكتب التفاسير تشير إلى أن: الغشاوة بالكسر، والغشاوة بالفتح، والغشاوة  
بالضم، لهجات عربية تؤدي كلها معنى واحدا وهو: الغطاء. غير أن الحسن والأعمش في  
هذا الوجه مالا إلى لغة من لغات العرب إلى الحركة الخفيفة.

وميل الأعمش للفتح في هذه الكلمة جنوح للخفة والسهولة فلو لم يكن غير ذلك  
لاختار لغة بني أسد وهي التي تعلم فيها مبادئ اللغة العربية في بداية نشأته.

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلْنُكُمْ مِنَ  
الْكَفَّارِ وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غُلْظَةً))<sup>(3)</sup>، بفتح الغين (غُلْظَةً) وهي لغة الحجاز. وبالكسر لغة أسد.  
كما قرئت (غُلْظَةً) بضم الغين وهي لغة تميم، وهي ثلاث لغات مسموعة<sup>(4)</sup> والغلظة،  
والغلظ: ضد الرقة في الخلق والطبع والفعل. ورجل غليظ: ذو فظاظة، وقساوة، وشدة،  
وخشونة<sup>(5)</sup>.

فمعنى اللفظة بالقراءات الثلاثة واحد وهو القوة والخشونة والشدة، والضغط،  
والسخطة. وهي هنا تحمل معنى الجرأة والقوة والصبر في القتال، مما يستدعي قوة في  
الأجسام<sup>(6)</sup>.

**ب: في فاء فعل المضمومة:**

**تمثلها:**

- قراءة: الحسن<sup>(7)</sup> لقوله تعالى: ((وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ، وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ،

<sup>1</sup> - لسان العرب ج: 15 ص: 126.

<sup>2</sup> - بها قرأ: عاصم، وأبان بن تغلب، والمفضل. - المحرر الوجيز ج: 3، ص: 97، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، القباقيبي:  
(محمد بن خليل بن أبي بكر شمس الدين بن عبد الله، ت: 849هـ) تح: عياش فرحات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون،  
الجزائر، 1995م، ص: 250، ومعجم القراءات ج: 3، ص: 479، ومعجم القراءات القرآنية ج: 3، ص: 52.

<sup>3</sup> - التوبة: 123

<sup>4</sup> - إعراب القرآن ج: 2، ص: 240، وإعراب القراءات الشواذ، ج: 1، ص: 635، 636، والإتحاف ص: 308.

<sup>5</sup> - مختار الصحاح ج: 1، ص: 200، لسان العرب، ج: 7، ص: 449، والمفردات في غريب القرآن ج: 2، ص: 471.

<sup>6</sup> - ينظر: الكشاف ج: 2، ص: 220، والبحر المحيط ج: 5، ص: 118.

<sup>7</sup> - معاني القرآن، الفراء: (أبو زكريا يحيى بن زياد ت: 207هـ)، تح: عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط: 3، 140هـ، 1983م،  
ج: 1، ص: 253، وإعراب القرآن ج: 1، ص: 433، ومعجم القراءات ج: 2، ص: 8، ومعجم القراءات القرآنية ج: 2، ص: 105.

إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا))<sup>(1)</sup> بفتح حاء (حُوبًا)، وقرأ الباقون (حُوبًا) بالضم وهو الشائع. والفتح لغة بني تميم، والضم لغة الحجازيين<sup>(2)</sup>.

يرى اللغويون<sup>(3)</sup> أن: (الحُوب) بالفتح هو المصدر، و(الحُوب) بالضم هو الاسم. جاء في المفردات في غريب القرآن: ((والحُوبُ المصدر منه ... من قولهم حَابَ حُوبًا وَحُوبًا وَحِيَابَةً وَالْأَصْلُ فِيهِ حَوَبٌ لَزَجْرِ الْإِبِلِ، وَفَلَانٌ يَتَحَوَّبُ مِنْ كَذَا أَي: يَتَأْتَمُّ))<sup>(4)</sup>. وكلاهما يعني: الإثم بلغة الحبش<sup>(5)</sup>.

قال الأعشى:

وَإِنِّي وَمَا كَلَّفْتُمُونِي وَرَبِّكُمْ  
لَأَعْلَمُ مَنْ أَمْسَى أَعَقَّ وَأَحُوبًا<sup>(6)</sup>.

من خلال ما سبق نجد أن فتح الحاء، وضمها لغات نطق بها العرب، وميل الحسن فيها إلى الفتح مردّه التخفيف؛ لأن الحركة وقعت فوق حرف حلقى؛ والحروف الحلقية معروف عليها الاستفال إلى أعماق الحلق، والمتكلم يجد صعوبة أثناء النطق بها لاحتياج المتكلم إلى جهد إضافي، وبعد خروجها تحتاج إلى اتساع في مجرى الفم ووضع اللسان، لذلك اختيرت لها الفتحة لخفتها<sup>(7)</sup> ليكون هناك توازن بين الحرف والحركة، واللسان أثناء النطق بالحاء يُجذب إلى الورا، مع بسط وتسطيح له، وكذلك يكون وضعه مع الفتحة.

- ومثلها قراءة: ابن محيصن بخلاف عنه<sup>(8)</sup> لقوله تعالى: ((وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا))<sup>(9)</sup>. بفتح الميم (مَكْثٍ).

1- النساء:2.

2- إعراب القرآن ج:1، ص:433، القراءات الشاذة ص:529، ولهجة قبيلة تميم وأثرها في الجزيرة العربية، غالب فاضل المطلبي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط:1، 1427هـ، 2007م، ص:146.

3- المحرر الوجيز ج:2، ص:6، والكشاف ج:1، ص:226.

4- المفردات في غريب القرآن ج:1، ص:177.

5- غريب القرآن الكريم في لغات العرب، أبو حيان الأندلسي، تح: حمدي الشيخ، دار القبليتين للنشر والتوزيع، الرياض، دار اليقين للنشر والتوزيع، مصر، ط:1، 1426هـ، 2005م، ص:53، والإتقان في علوم القرآن ج:3، ص:881.

6- في الديوان (أحربا، بدلا من أحوبا). وحرب الرجل حربا أي: غضب- ينظر: ديوان الأعشى وهامشه، تح: محمد محمد حسين ص:115.

7- التطور النحوي للغة العربية، براجشتراسر، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:4، 1423هـ، 2003م، ص:63.

8- بها قرأ:قتادة، وأنس، والشعبي، والضحاك، وأبو رجاء. - معجم القراءات ج:5، ص:134، ومعجم القراءات القرآنية ج:3، ص:342.

9- الإسراء:106.

اختلف علماء اللّغة حول ما تحمله هذه الكلمة من حركات على الميم والكاف، غير أنّهم اتّفقوا حول معناها.

فقد رأى النحاس في قراءة هذه الكلمة أوجها كثيرة منها: (مُكث) بضم الميم والكاف، و: (مَكث) بفتح الميم والكاف، و: (مَكث، ومِكث) بفتح الميم وكسرها مع سكون الكاف. وكلها تحمل معنى واحدا: على ترسل<sup>(1)</sup>. وقال الزمخشري: "بالفتح والضم على مهل وتؤدة وتثبت"<sup>(2)</sup>. وبهذا قال ابن عطية<sup>(3)</sup>، وأبو حيان<sup>(4)</sup>.

وقال العكبري: "والمكث بالضم والفتح لغتان، وقد قرئَ بهما، وفيه لغة أخرى كسر الميم"<sup>(5)</sup>. وبذلك قال السمين الحلبي مؤكداً توجيهات مَنْ سبقوه<sup>(6)</sup>. وما ميل ابن محيصة إلى الفتح إلاّ لأنها أخفّ الحركات.

- ومثلها قراءة: الحسن<sup>(7)</sup> لقوله تعالى: ((أَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ))<sup>(8)</sup>، بفتح الواو: (وَجِدْكُمْ).

أجاز الفراء الفتح في هذه القراءة حي قال: "ولو قرءوا من (وَجِدْكُمْ) كان صوابا لأنها لغة ابني تميم"<sup>(9)</sup>.

كما أجازها العكبري<sup>(10)</sup> وغيره<sup>(11)</sup>، ورأوا أنها لغة.

وقال أبو حيان: "والوَجْد بالفتح يستعمل في الحزن والغضب والحب، ويقال وجدت في المال ووجدت على الرجل وجدا وموجدة، ووجدت الضالة وجدانا"<sup>(12)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: إعراب القرآن ج:2، ص:444.

<sup>2</sup> - الكشاف ج:3، ص:195.

<sup>3</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج:3، ص:491.

<sup>4</sup> - البحر المحيط ج:6، ص:85.

<sup>5</sup> - إملاء ما من به الرحمن ص:393، والتبيان في إعراب القرآن ج:2، ص:835.

<sup>6</sup> - ينظر: الدر المصون ج:7، ص:427.

<sup>7</sup> - البحر المحيط ج:8، ص:281، ومعجم القراءات ج:9، ص:506.

<sup>8</sup> - الطلاق:6.

<sup>9</sup> - معاني القرآن ج:3، ص:163، وينظر: المرجع نفسه ج:1، ص:447.

<sup>10</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:596، والتبيان ج:2، ص:1228، وإملاء ما من به الرحمن ص:559.

<sup>11</sup> - ينظر: الجامع لأحكام القرآن ج:21، ص:55، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي: (أحمد بن يوسف

ت:756هـ)، تح:أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، (د-ت) ج:10، ص:357.

<sup>12</sup> - البحر المحيط ج:8، ص:281.

يتبين لي مما سبق ذكره أنّ هذه القراءة أجازت فتح الواو على لغة تميم، هروبا إلى التخفيف؛ ذلك لأنّ الضمة ثقيلة وقعت على الواو، وهي ثقيلة أيضا لأنها منها<sup>(1)</sup>، ومن مخرجها، فأضقت عليها تقلا زائدا في النطق مما جعل الجهاز المنتج لهذا الصوت يبذل جهدا إضافيا في إخراجهما.

### ج: في عين مَفْعَلِ المَكسورة:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن وابن محيصن<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: (( حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ ))<sup>(3)</sup>، بفتح اللام: (مَطْلِع) على الأصل والقياس<sup>(4)</sup>.

يؤكد الكسائي أن لغة فتح اللام هي الأصل وأن كسرهما لغة ماتت في كثير من لغات العرب<sup>(5)</sup>.

ذهب أكثر اللغويين<sup>(6)</sup> إلى أن الفتح هو القياس، وهو أقوى، وهو مصدر ميمي، أو اسم مكان، أي: بلغ مكان طلوع الشمس.

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب ج:4، ص:242، وشرح كتاب سيبويه، السيرافي (أبو سعيد) (ت:368هـ)، تح: رمضان عبد التواب، ومحمود فهامي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط: 1986م، ج:1، ص:110.

<sup>2</sup> - بها قرأ: ابن كثير وعيسى ومجاهد. - مختصر في شواذ القرآن ص:85، وشواذ القراءات ص:294، والمحرف الوجيز ج:3، ص:540، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص:297، والإتحاف ص:372، والقراءات الشاذة ص:550، ومعجم القراءات ج:5، ص:296، ومعجم القراءات القرآنية ج:4، ص:11.

<sup>3</sup> - الكهف:90.

<sup>4</sup> - ينظر: الكتاب، سيبويه: (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت:180هـ)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:5، 1430هـ، 2009م، ج:4، ص:90، 91، ومعاني القرآن، الفراء ج:2، ص:148، 149، والأصول في النحو، ابن السراج: (أبو بكر محمد بن سهل ت:316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان (د-ت)، ج:3، ص:143، وشرح المفصل، ابن يعيش: (ابن علي بن يعيش ت:643هـ)، تح: مشيخة الأزهر، الطباعة المنيرية، مصر، ج:6، ص:107، وشرح شافية ابن الحاجب، الرضي: (رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي ت:686هـ)، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزقراف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1402هـ، 1982م، ج:1، ص:181، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:1، 1418هـ، 1998م، ص:503.

<sup>5</sup> - ينظر: معاني القرآن، الكسائي: (علي بن حمزة ت:189هـ)، تح: عيسى شحاتة عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م، ص:188، والبحر المحيط ج:6، ص:152، والدر المصون ج:7، ص:544.

<sup>6</sup> - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج:3، ص:381، وإعراب القرآن ج:2، ص:472، ومعاني القراءات، الأزهر: (أبو منصور محمد بن أحمد ت:370هـ)، تح: عيد مصطفى درويش، وعوض بن حمد القوزي، من نوادر المخطوطات، جامعة الأزهر، القاهرة، ط:1، 1412هـ، 1991م، ج:3، ص:155، والكشاف ج:3، ص:219.

قال القرطبي: "يقال: طلعت الشمس والكواكب طلوعاً ومطلّعا. والمطلّع والمطلّع أيضاً: موضع طلوعها"<sup>(1)</sup>.

وقال عبد الفتاح القاضي: "بفتح اللام وهو اسم مكان والقياس فيه فتح اللام، لأن مضارعه يطلّع بضم اللام، وذب بعض المحققين إلى أنه: مصدر ميمي والكلام على تقدير: مضاف أي: مكان طلوع الشمس، والمراد مكانا تطلع عليه"<sup>(2)</sup>.

فالذي أرجحه في اختيار الفتح في هذه القراءة هو الجنوح إلى الخفة، وهذا ما برره النحاس بقوله: "وكان يجب أن يكون اسم المكان منه بالضم إلا أنه ليس في كلام العرب مفعّل فلم يكن بد من تحويله إلى الفتحة أو الكسرة فكانت الفتحة أولى لأنها أخف"<sup>(3)</sup>.

**د: في فاء فَعِيل المضمومة:**

**تمثلها:**

- قراءة: الحسن والأعمش<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: ((الزُّجَّاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ))<sup>(5)</sup>، بفتح الدال (دُرِّيٌّ) بالياء المشددة، وبالهمز (دُرِّيٌّ)، وكلاهما على زنة: (فَعِيل).

أجاز بعض العلماء<sup>(6)</sup> في هذه القراءة فتح الدال على وزن (فَعِيل). غير أن البعض خطأً هذه الصيغة إذا كانت تنتهي بالهمز. فقد قال أبو حاتم: "هذا خطأ؛ لأنه ليس في الكلام فَعِيل، فإن صحَّ عنهما<sup>(7)</sup> فهما حجة"<sup>(8)</sup>.

وقال ابن جني: "الغريب من هذا (دُرِّيٌّ) بفتح الدال، وتشديد الراء، والهمز. وذلك لأنَّ فَعِيلًا بالفتح وتشديد العين عزيز، إنما حكى منه: السكِّينة، بفتح السين وتشديد الكاف حكاها أبو زيد"<sup>(9)</sup>.

1 - الجامع لأحكام القرآن ج:13، ص:375، وينظر: تاج العروس ج:21، ص:447.

2 - القراءات الشاذة ص:550.

3 - إعراب القرآن ج:5، ص:269، وينظر: الأصول، ابن السراج ج:3، ص:142.

4 - بها قرأ: قتادة، وزيد بن علي، والضحاك، ومجاهد، ونصر بن عاصم، وأبي بن كعب - البحر المحيط ج:6، ص:419،

ومعجم القراءات ج:6، ص:267، ومعجم القراءات القرآنية ج:4، ص:254.

5 - النور:35.

6 - ينظر: معاني القرآن، الأخفش: (أبو الحسن سعيد بن مسعدة ت:215هـ)، تح: هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:1، 1411هـ، 1990م، ج:2، ص:456.

7 - يقصد سعيد بن المسيب، وأبا رجاء.

8 - الجامع لأحكام القرآن ج:15، ص:265.

9 - المحتسب ج:2، ص:153، وينظر: المحرر الوجيز ج:4، ص:184، و البحر المحيط ج:6، ص:419، والدر المصون ج:8،

ص:407.



ويرى العكبري أن (فَعِيل) بفتح الفاء لا نظير له، لكن الذي قرأ بها يكون قد جنح إلى التخفيف، فقد فر من الحركة الثقيلة إلى الحركة الخفيفة وذلك لتقلل التشديد والياء والهمز<sup>(1)</sup>.

من خلال ما سبق يتبين أنه لما كان بناء (فَعِيل) بفتح الدال في الأسماء لا نظير له في كلام العرب يكون القارئ قد جنح إلى الفتحة دون أختيها الضمة والكسرة لختها.

**هـ: في فاء إفعيل المكسورة:**

**تمثلها:**

- قراءة: الحسن<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ))<sup>(3)</sup>، بفتح الهمزة (الأنجيل).

قال ابن جني: "هذا مثال لا نظير له؛ لأنه أفْعِيل، وهو عندهم من نَجَلت الشيء: إذا استخرجته؛ لأنه يُستخرج حال الحرام من الحلال. فعلى هذا لا يجوز فتح الهمزة؛ لأنه لا نظير له. وغالب الظن وأحسنه به- أن يكون ما قرأه إلا عن سماع، فإن يكن كذلك فشاذ شذ، كما قال بعضهم في البرطيل: البرطيل، ونحو منهما ما حكاه أبو زيد من قولهم: السكينة بفتح السين، وتشديد الكاف. وربما ظن (الأنجيل) أعجمياً فأجرى عليه بتحريف مثاله"<sup>(4)</sup>.

وقال الزمخشري: "وقرأ الحسن الإنجيل بفتح الهمزة وهو دليل على العجمة، لأن أفْعِيل بفتح الهمزة عديم في أوزان العرب"<sup>(5)</sup>.

وقال ابن عطية في فتح الحسن للهمزة هنا: "وذلك لا يتجه في كلام العرب، لكن يحميه مكان الحسن في الفصاحة، وإنه لا يقرأ إلا بما روى، وأراه نحا به نحو الأسماء الأعجمية"<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:183، 184، وإملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، العكبري، تح: الناشر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1414هـ، 1993م، ص:452، والتبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تح: علي محمد الجاوي، دار إحياء الكتب العلمية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1976م، ج:1، ص:62، ج:2، ص:970.

<sup>2</sup> - المحرر الوجيز ج:5، ص:270، وفتح القدير ج:5، ص:237، ومعجم القراءات ج:9، ص:39، ومعجم القراءات القرآنية ج:7، ص:90.

<sup>3</sup> - الحديد:27.

<sup>4</sup> - المحتسب ج:2، ص:364 بتصريف.

<sup>5</sup> - الكشاف ج:1، ص:161.

<sup>6</sup> - المحرر الوجيز ج:1، ص:399.

ويرى العكبري في فتح الهمزة في قراءة الحسن أنها بعيدة عن العربية لأنه لا يوجد فيها وزن (أفعل)، غير أنه مسموع لأنه قرأ به الحسن وهو من أفصح العرب، ويجوز أن تكون لغة<sup>(1)</sup>. والتوجيه نفسه ذهب إليه أبو حيان<sup>(2)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(3)</sup>.

والذي أميل إليه في هذه القراءة هو أنه لما كانت الكلمة الأعجمية تتلاعب بها العرب كيفما شاءت، مال فيها الحسن إلى اختيار الفتحة فرارا إلى التخفيف، خاصة وأن الألف صوت حلقي والأصوات الحلقية مستقلة، بالإضافة إلى كون الألف صوت يخرج بصعوبة، فهي تحتاج إلى جهد إضافي، فاختيار الفتح مناسب للتوازن بينه وبين الألف في النطق.

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: ((فَنَقَطُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبْرًا))<sup>(5)</sup>، بفتح الباء: (زُبْرًا)، وهو جمع زُبْرَة، مثل: ظُلْمَة وظُلْم، أو غُرْقَة وغُرْف<sup>(6)</sup>.

أجاز الفراء قراءة الفتح بقوله: "ومن قال (زُبْرًا) أراد قطعاً...، والمعنى في: زُبْر، وزُبْر واحد، والله أعلم"<sup>(7)</sup>.

في حين ذهب بعض المفسرين<sup>(8)</sup> إلى أنهما صيغتان مختلفتان فالفتح معناه: قطع كقطع الحديد، والضم: جمع (زبور) أي: كتب متفرقة.

يتبين مما سبق أن اللغويين انقسموا في هذه المسألة إلى فريقين، فريق يرى أن فتح الباء تدل على معنى مختلف عن ضمها، في حين يرى فريق آخر أنهما يحملان المعنى نفسه. لكن الذي أراه أن القراءتين لهما المعنى نفسه حتى عند الفريق الأول فالمعنى إن لم يكن هو فهو قريب منه، واختيار الفتح هنا سببه التخفيف؛ ذلك لأن الانتقال من ضم إلى فتح أخف على جهاز النطق من الانتقال من ضم إلى ضم.

<sup>1</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:301، 302، والتبيان في إعراب القرآن ج:1، ص:236.

<sup>2</sup> - ينظر: البحر المحيط ج:2، ص:393، وج:8، ص:226.

<sup>3</sup> - ينظر: الدر المصون ج:10، ص:254.

<sup>4</sup> - بها قرأ: ابن عامر، وأبو عمرو. - شواذ القراءات ص:335، والمحرر الوجيز ج:4، ص:147، والجامع لأحكام القرآن ج:15، ص:53، ومعجم القراءات ج:6، ص:183، ومعجم القراءات القرآنية ج:4، ص:215.

<sup>5</sup> - المؤمنون:53.

<sup>6</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:159، والدر المصون ج:7، ص:548.

<sup>7</sup> - معاني القرآن ج:2، ص:238.

<sup>8</sup> - ينظر: الكشاف ج:4، ص:103، والمحرر الوجيز ج:4، ص:147، والجامع لأحكام القرآن ج:15، ص:53، وفتح القدير ج:3، ص:662.

**توضيح واستنتاج:**

تميل اللغة العربية في لهجاتها إلى استبدال بعض الصوائت القصيرة التي تراها مستتقلة على اللسان أثناء النطق بها ببعض الحركات التي تراها خفيفة في النطق. ولعلّ أهمّ الحركات التي يميل إليها العرب في نطقهم الفتحة دون الضمة والكسرة، وهي الأكثر شيوعاً عندهم<sup>(1)</sup>، والسبب في ذلك واضح من الناحية العضوية؛ ذلك أنّ الكسرة هي أضيق الحركات وأكثرها تقدماً، وأنّ الضمة أضيق الحركات وأكثرها تراجعاً، في حين أنّ الفتحة يتّسع معها مجرى الهواء.

وقد ذكر ابن جنّي عند شرحه لهذه الظاهرة أنّ الكلمات الأحادية و الثنائية قد فُتح أولها كثيراً، وكُسر وضمّ قليلاً، ذلك لأنّ الفتحة أخفّ والكسرة والضمة أثقل<sup>(2)</sup>. وعند تتبّعنا لهذه الظاهرة لمعرفة ما هي القوانين الصوتية التي يتبعها العرب عند جنوحهم لهذا المسلك وجدنا أنّه ليس لديهم منهجاً معيّنًا سوى الاعتماد على ما لهم من إحساس بالثقل والخفة، وتذوقهم لكل منهما.

لقد ظهر أيضاً هذا المنحى الصوتي بشكل جليّ بين القراء بصفة عامة، وبين أصحاب القراءات الأربعة الشاذة بصفة خاصّة، حيث تخلّصوا في بعض الأوجه القرائية من الحركة المستتقلة واستبدلوها بالحركة الخفيفة، وإنّ من بين هذه الحركات الخفيفة الفتحة، ذلك لأنّها حركة طليقة تحدث نتيجة اهتزاز الوترين الصوتيين مع ارتفاع طفيف جداً في مقدم اللسان، وتراجع طفيف جداً في الشفتين، ممّا يكسبها المرونة والخفة في النطق<sup>(3)</sup>.

والعرب اعترفوا بخفة الفتحة عن الكسرة والضمة ونسبوها للحجازيين، لذلك جوزوا تخفيف المكسور والمضموم واللذان نسبوهما للتميميّين. يقول عبده الراجحي: "وعلى أي حال فإننا نستطيع أن نعزو الفتح وهو أخف من الكسرة إلى البيئّة المتحضرة في الحجاز، وأن نعزو الكسر إلى تميم وأسد وأهل نجد وهي قبائل بادية لا تنفر طبائعهم من

<sup>1</sup> - ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مطبعة نهضة مصر، ص: 42.

<sup>2</sup> - ينظر: الخصائص ج: 1، ص: 69.

<sup>3</sup> - ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرّفها، محمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط: 3، ج: 1،

الخشونة<sup>(1)</sup>. فالظاهر أن هناك علاقة بين البيئات المتحضرة والبيئات البدوية وظاهرة الإحلال بين الفتح وباقي الحركات.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة السابقة من خلال القراءات: (عَشَاوَة، عَشْوَة، غَاظَة)، و:(حَوْبَا، مَكْث)، و:(مَطْلَع)، و:(زُبْر) والتي أحلت فيها حركة الفتح عن باقي الحركات سواء في فائها أو عينها وكذلك كلمة: (أَنْجِيل، وَدْرِي) بالياء وبالهمز، التي جاءت فيها على أبنية ليس لها نظير وهي: (أَفْعِيل)، و(فَعِيل) بفتح الهمزة والفاء؛ لوجدنا أنها حققت، وأجازت مثل هذا المسلك اللغوي رغم اختلاف صيغها، لكن له من الأسباب ما يبرره داخل النظام الصوتي وهو الفرار إلى التخفيف. خاصة إذا كانت هذه الحركات قد وقعت على واحد من حروف الحلق مثل ما رأينا في الكلمات السابقة: (الغين، والحاء، والهمزة)؛ لأن حروف الحلق مستقلة حيث يجد الناطق بها صعوبة في إخراجها، وعند خروجها تحتاج إلى اتساع في مجرى الهواء، ولما كان هذا شأنها اختيرت لها الحركة الخفيفة وهي الفتح لتعدل بخفتها ثقل الحروف الحلقية<sup>(2)</sup>.

ولكن قد يلاحظ أحدنا أن الفتح قد أُخْتِيرت أيضا على الدال، والميم، واللام، والزاي في الكلمات: (دَرِّي، ومكث، ومطلع، وزبر، ووجد) وهي ليست من حروف الحلق. أقول أن اختيار الفتح على حروف الحلق ليس أمرا واجبا وإنما هو أمر استحساني يلجأ إليه القارئ كلما دعت إليه ضرورة الهروب من الأثقل إلى الأخف. وهذا ما ينطبق أيضا على بقية الحروف شريطة أمن اللبس. وهذا ما لاحظناه في واو (وجد)، حيث اجتمعت الضمة والواو وهما من بعضهما، فاجتمع ثقلان ثقل الواو وثقل الضمة، فجنح القارئ إلى الفتح لخفتها على الواو.

<sup>1</sup> - اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي، ط1، 1420هـ، 1999م، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ص:142.

<sup>2</sup> - ينظر: شرح الشافية ج:1، ص:119، والمحتسب ج:1، ص:167، وفي اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط:3، 1965م، ص:148، واللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، طبعة جديدة، 1983، ج:1، ص:263.

المبحث الثاني: ظاهرة اختيار الكسرة بدلا من أختها الفتحة:

أ: في فاء فعل المفتوحة:

تمثلها:

- قراءة: الحسن وابن محيصن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيْقًا حَرَجًا كَأَنَّما يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ))<sup>(2)</sup>، بكسر الراء (حَرَجًا)، والحرَج والحرَج معانها واحد وهو: الضيق<sup>(3)</sup>.

قال الفراء: "هو في كسره ونصبه بمنزلة الوجد والوحد والفرد والفرد والذنف والذنف"<sup>(4)</sup>.

وقال الزجاج: "ويجوز حَرَجًا - بكسر الراء - فمن قال حَرَج فهو بمنزلة قولهم: رجل دَنَف، لأن قولك: دَنَف ههنا وحَرَج ليس من أسماء الفاعلين. إنما هو بمنزلة قولهم: رجل عدَل أي: ذو عدل"<sup>(5)</sup>.

وقال الفارسي: "ومن قرأ: (حَرَجًا) فهو مثل دَنَف، وفرق، ومعنى الكلمة فيما فسّر أبو زيد: الضيق والكراهة"<sup>(6)</sup>.

وقال السمين الحلبي: "وحَرَجًا وحَرَجًا بفتح الراء وكسرهما: هو المتزايد في الضيق فهو أخص من الأول، فكل حرج ضيق من غير عكس، وعلى هذا فالمفتوح والمكسور بمعنى واحد"<sup>(7)</sup>.

من خلال ما سبق يتبين أنّ الكسر في راء (حَرَجًا) تجيزه اللّغة وله نظيره في كلام العرب. وأنّ الكسر سببه الفرار من توالي ثلاثة مقاطع ركيزة كلّ واحد منها الفتحة القصيرة، وهو ممّا تكرهه العرب، فلجأ إلى المخالفة بين الحركات.

<sup>1</sup> - معجم القراءات ج:2، ص:540.

<sup>2</sup> - الأنعام:125.

<sup>3</sup> - ينظر: المخصص، ابن سيده: (أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي ت:458هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د-ت)، ج:12، ص:99، وج:15، ص:83.

<sup>4</sup> - معاني القرآن ج:1، ص:354، وينظر: الجامع لأحكام القرآن ج:9، ص:24.

<sup>5</sup> - معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: (أبو إسحاق إبراهيم بن السري ت:311هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط:1، 1804هـ، 1988م، ج:2، ص:290.

<sup>6</sup> - الحجة للقراء السبعة، الفارسي: (أبو علي الحسن بن عبد الغفار ت:377هـ)، تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، بيروت، لبنان، ط:1، 1404هـ، 1984م، ج:3، ص:401، وينظر: المحرر الوجيز ج:2، ص:343، والبحر المحيط ج:4، ص:220.

<sup>7</sup> - الدر المصون ج:5، ص:142.

ب: في عين (نَعَم) التي للجواب:

تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ))<sup>(2)</sup>، بكسر عين (نَعَمْ).

أجاز علماء اللغة كسر عين (نعم) وجعلوها لغة من لغات العرب. فقد قال الزجاج: "وفي بعض اللغات قالوا: نَعِم في معنى نَعَمْ - موقوفة الآخر - لأنها حرف جاء لمعنى"<sup>(3)</sup> وقد رأى مكي القيسي أن الوجه في الكسر هو التفريق بين (نَعِم) الذي هو جواب، و(نَعَمْ) التي هي الإبل والبقر والغنم. ثم ذكر أنه رُوي عن عمر إنكار (نَعَمْ) بالفتح في الجواب، وقال: قل: (نَعِم)<sup>(4)</sup>.

وقال القرطبي في هذه الظاهرة اللغوية: "وَنَعَمْ وَنَعِم لغتان؛ بمعنى العِدَّة والتصديق، فالعِدَّة إذا استفهمت عن موجب، نحو قولك: أيقوم زيد؟ فيقول: نَعَمْ. والتصديق إذا أخبرت عما وقع"<sup>(5)</sup>.

وقد قيل أن كسر العين لغة صحيحة لكنانة، وهذيل<sup>(6)</sup>، خلافا لمن طعن فيها منهم أبو حاتم حيث قال: ليس الكسر بمعروف<sup>(7)</sup>.

والذي يظهر مما سبق من توجيهات وتعليقات أن اختيار الكسر في: ((نَعِم) جائز كونه لغة من لغات العرب.

<sup>1</sup> - بها قرأ: ابن وثاب، والكسائي. - الجامع لأحكام القرآن ج: 9، ص: 224، وفتح القدير ج: 2، ص: 292، ومعجم القراءات ج: 3، ص: 56، ومعجم القراءات القرآنية ج: 2، ص: 363.

<sup>2</sup> - الأعراف: 44.

<sup>3</sup> - معاني القرآن وإعرابه ج: 32، ص: 340.

<sup>4</sup> - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، القيسي (أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ت: 437) تح: محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ط: 1394هـ، 1974م، ج: 1، ص: 463.

<sup>5</sup> - الجامع لأحكام القرآن ج: 9، ص: 224.

<sup>6</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 542، والتبيين في إعراب القرآن ج: 1، ص: 570، والدر المصون ج: 5،

ص: 326، وهمع الهوامع، السيوطي: (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت: 911هـ)، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1418هـ، 1998م، ج: 2، ص: 505، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، سلسلة التراث العربي، الكويت، السلسلة التراثية، الكويت، ط: 1، 1421هـ، 2000م، ج: 4، ص: 294، والإتحاف ص: 283.

<sup>7</sup> - ينظر: الدر المصون ج: 5، ص: 326.

## ج: في فاء فعالة مفتوحة الواو:

## تمثلها:

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا))<sup>(2)</sup>، بكسر الواو (وَلَايَتِهِمْ).

يقول الفراء في هذه القراءة: "وكسر الواو في الولاية أعجب إليّ من فتحها لأنها إنما تفتح أكثر من ذلك إذا كانت في معنى النصر، وكان الكسائي يفتحها ويذهب بها إلى النصر، ولا أراه علم التفسير. ويختارون في وليته ولاية الكسر، وقد سمعناهما بالفتح والكسر في معناهما جميعا، وقال الشاعر:

دَعَيْهِمْ فَهُمْ أَلْبٌ عَلَىٰ وَلايَةٍ      وَحَقَرُهُمْ أَنْ يَعْلَمُوا ذَاكَ دَائِبٌ<sup>(3)</sup>  
وقال الأخفش: "وهو في (الولاء)، وأما في السلطان فـ: (الولاية)، ولا أعلم كسر (الواو) في الأخرى إلا لغة"<sup>(4)</sup>.

وقال الأزهري: "ومن كسر الواو فهي مصدر الوالي؛ لأن ولاية الوالي كالصناعة، كما يقال: الإمارة، والعرافة، والنكابة، والنقابة له، ومن العرب من يُجيز الولاية بالكسر في التناصر؛ لأن في تولي القوم بعضهم بعضا ضربا من الصناعة"<sup>(5)</sup>.

وقال الزمخشري: "ووجه الكسر أن تولّى بعضهم بعضا شبه بالعمل والصناعة كأنه بتوليه صاحبه يزاول أمرا ويياشر عملا"<sup>(6)</sup>.

وهذا التوجيه قال به ابن عطية<sup>(7)</sup>، وأبو حيان<sup>(8)</sup>، مرددين ما قاله الذين سبقوهم في التفسير دون زيادة أو نقصان. في حين يرى السيوطي أن تميم تكسر الواو جميعا سواء في الدين أو التولي<sup>(9)</sup>. يظهر مما سبق ذكره أن اختيار الكسر في: (الولاية) جائز من باب أنه لغة لأنه صار كالصناعة والخياطة.

<sup>1</sup> - بها قرأ: ابن وثاب، والأخفش، وحمزة. - إعراب القرآن ج: 2، ص: 199، و المحرر الوجيز ج: 2، ص: 556، والبحر المحيط ج: 4، ص: 518، ومعجم القراءات ج: 3، ص: 333، ومعجم القراءات القرآنية ج: 465.

<sup>2</sup> - الأنفال: 72.

<sup>3</sup> - معاني القرآن ج: 1، ص: 418، 419، وينظر: معاني القرآن، الكسائي ص: 154، والدر المصون ج: 5، ص: 640، 641.

<sup>4</sup> - معاني القرآن ج: 1، ص: 352.

<sup>5</sup> - معاني القراءات ج: 1، ص: 446، وينظر: إعراب القرآن ج: 2، ص: 199.

<sup>6</sup> - الكشاف ج: 2، ص: 177.

<sup>7</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج: 2، ص: 556.

<sup>8</sup> - ينظر: البحر المحيط ج: 4، ص: 518.

<sup>9</sup> - ينظر: المزهر في اللغة ج: 2، ص: 277.

## د: في فاء فعل المفتوحة:

## تمثلها:

- قراءة: ابن محيصة والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: (( وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ))<sup>(2)</sup>، بكسر الهاء، وفتح التاء وضمها: (هَيْتَ)، على زنة: غيض. وهي لغة أهل المدينة. وقيل هي لغة قوم يؤثرون كسر الهاء على فتحها. وقد ذكر علماء اللغة في هذه الكلمة عدة لغات: هَيْتُ لَكَ، وهَيْتَ لَكَ، وهَيْتُ لَكَ، وهَيْتَ لَكَ، وكلها بمعنى واحد<sup>(3)</sup>.

وقد روى الفراء أن أهل المدينة يقرءون (هَيْتَ لَكَ) بكسر الهاء ولا يهمزون. والفتح والكسر لغتان<sup>(4)</sup>. قد ذهب مذهبه ابن خالويه، غير أنه علل الكسر لمكان الياء<sup>(5)</sup>. كما وافقه مكي القيسي كذلك<sup>(6)</sup>.

فالتوجيهات السابقة تُظهر أن الكلمة لها عدة لغات، وأن اختيار الكسر فرار إلى الخفيف وتحقيق مبدأ السهولة، وهذا ما لمَّح إليه ابن خالويه، وهو الأقرب كون الكلمة غير عربية<sup>(7)</sup> فتلاعبت بها العرب، وكسروا الهاء لأن الكسرة تُناسب الياء صفة ومخرجا.

- ومثلها قراءة: الحسن - بخلاف عنه - والأعمش<sup>(8)</sup> لقوله تعالى: (( وَالشَّفْعَ وَالْوَتْرَ ))<sup>(9)</sup>، بكسر الواو (الوتر).

<sup>1</sup> - المفردة ص: 253، ومعجم القراءات ج: 4، ص: 220، وج: 4، ص: 223، ومعجم القراءات القرآنية ج: 3، ص: 159.

<sup>2</sup> - يوسف: 23.

<sup>3</sup> - ينظر: إعراب القرآن ج: 2، ص: 322، والمحتسب ج: 2، ص: 8، والمحزر الوجيز ج: 3، ص: 232، وإعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 693، والجامع لأحكام القرآن ج: 11، ص: 306، 307، والبحر المحيط ج: 5، ص: 294، والإتحاف ص: 330، والدر المصون ج: 6، ص: 463، والقراءات وأثرها في علوم اللغة ج: 1، ص: 208، 209.

<sup>4</sup> - معاني القرآن ج: 2، ص: 40.

<sup>5</sup> - حجة القراء السبعة ص: 194.

<sup>6</sup> - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي القيسي: (أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ت: 437هـ)، نح: محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، 1394هـ، 1974م، ج: 2، ص: 8.

<sup>7</sup> - ذكر السمين الحلبي اختلاف النحويين في هذه اللفظة فراجعها في الدر المصون ج: 6، ص: 463 وما بعدها.

<sup>8</sup> - بها قرأ: حمزة، والكسائي، وخلف، وطلحة، وابن مسعود. - معاني القرآن، الفراء ج: 3، ص: 260، وإعراب القرآن ج: 5، ص: 218، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 440، والإتحاف ص: 583، ومعجم القراءات ج: 10، ص: 415، ومعجم القراءات القرآنية ج: 8، ص: 137.

<sup>9</sup> - الفجر: 3.



أجاز علماء اللغة<sup>(1)</sup> الكسر في هذه القراءة كونها لغة من لغات العرب، وقد نسبت إلى تميم ونجد وبكر بن وائل وأسد وقيس، والفتح لغة قريش والحجاز. وقد قيل: المعنى واحد. وقيل: الفتح: بمعنى الفرد. والكسر: بمعنى: الذحل والعداوة. قالها الفارسي<sup>(2)</sup>. ويرى النحاس أن القراءتين لغتان حسنتان<sup>(3)</sup>. كما يرى ابن جنّي أنه كثر عن العرب مجيء الفعل والفعل، والفعلة والفعلة بفتح الفاء وكسرهما على المعنى الواحد، نحو البرز والبرز، والنفظ والنفظ، والمهنة والمهنة للخدمة، وغير ذلك من الكلمات التي تجيء على الفعل والفعل، والفعلة والفعلة<sup>(4)</sup>.

وقال الزمخشري: "وهما لغتان كالحبر والحبر في العدد وفي الترة الكسر وحده"<sup>(5)</sup>. والتوجيه نفسه ذهب إليه ابن عطية<sup>(6)</sup>، و أبو حيان<sup>(7)</sup>.

من خلال التوجيهات السابقة يظهر لي أنّ الميل إلى الكسر بدلا من الفتح سببه صوتي، وأنّه يمكن اتّخاذ التخفيف فيه معيارا يستدلّ به في تجويز هذه القراءة ذلك لأنّ الواو من الحروف<sup>(8)</sup> التي تؤثر الكسرة على غيرها من الحركات؛ لأنها مستقلة، والكسرة مستقلة، فالأجدر أن تكون الحركة المستقلة على الحرف المستقل، ليسهل النطق بهما دون جهد عضلي.

### توضيح واستنتاج:

روى اللغويون أنّ القراء يميّزون في كثير من أداءاتهم بين الحركات الثقيلة والخفيفة، فيجنحون إلى الأخفّ منها، حيث يميلون إلى الاقتصاد في الجهد، بتخفيف المستقل من الكلام معتمدين في ذلك على ذوقهم المرهف وهذا ما شرحتّه في الظواهر التي تم فيها

<sup>1</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:708، وإملاء ما من به الرحمن ص:582، والتبيان في إعراب القرآن ج:2، ص:1285، وإبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع، أبو شامة(عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم ت:665هـ) تح: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، بيروت ص:723، والجامع لأحكام القرآن ج:22، ص:261، والمزهر ج:2، ص:277، وحجة القراءات، ابن زنجلة: (أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد ت:)، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط:5، 1418هـ، 1997م، ص:761، واللهجات العربية في التراث ج:1، ص:258.

<sup>2</sup> - ينظر: الحجة للقراء السبعة ج:6، ص:402.

<sup>3</sup> - إعراب القرآن ج:5، ص:218.

<sup>4</sup> - المحتسب ج:2، ص:278.

<sup>5</sup> - الكشاف ج:6، ص:230، وينظر: الدر المصون ج:10، ص:780.

<sup>6</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج:5، ص:477.

<sup>7</sup> - ينظر: البحر المحيط ج:8، ص:463.

<sup>8</sup> - ينظر: اللهجات العربية في التراث ج:1، ص:261.

التبادل بين الفتحة وباقي الحركات حينها كانوا يختارون الفتحة وهي أخف الحركات على أختيها الضمة والكسرة لدواعي السهولة واليسر في النطق. غير أنه عند رجوعنا إلى القراءات الأربعة الشاذة السابقة من خلال القراءات: (حرجا، نعم، ولايتهم، هيت، الوتر) والتي تبادلت فيها الكسرة والفتحة نجد أنها اختارت الكسرة بدلا من الفتحة، وهو مخالف لقانون الخفة والسهولة. لكنها أجازت ذلك لدواعٍ لغوية مختلفة؛ منها ما هو صوتي، ومنها ما هو دلالي. ولنا أن نوجزها فيما يلي:

- أن (حرجا) بكسر راء وفتحها لهما معنى واحدا. وأن كسر الراء سببه الفرار من توالي ثلاث مقاطع نواة كل واحد منها الفتحة القصيرة، وهو ما تكرهه العرب، إذ لجأ بعض القراء إلى حذف أحدها أو إبدالها حركة أخرى ليسهل النطق بالكلمة، وهو سلوك صوتي شائع بين بعض العرب السيل فيه ولو كان على حساب الحركة الإعرابية حتى وإن كانت هذه المخالفة بين الحركات تمس الإعراب<sup>(1)</sup>.

وهذا ما لاحظناه في هذه الكلمة حين عمدوا إلى كسر الراء للتخفيف. وهذا الجنوح إلى الكسر يمثل مظهرا من مظاهر السهولة أيضا، وإن كان مخالفا لقوانينها فقد تجيزه اللغة سبيلا للاقتصاد في الجهد العضلي، وله نظيره في كلام العرب.

- أن كسر عين (نعم) التي للجواب للتفريق بين المعاني؛ بين (نعم) التي للإيل، والشاة، والغنم، وبين (نعم) التي للجواب؛ فجاء كسر العين طلبا للتمييز. فالكسر هنا جائز وهو لغة من لغات العرب وهم: كنانة وهذيل.

- أن كسر واو (ولايتهم) جائز لأنه صار كالصنّاعة والخياطة، والحرفة تكون صياغتها على (فعالة) بكسر الفاء.

- أن كسر هاء (هيت) سببه الفرار إلى الخفيف وتحقيق مبدأ السهولة، وهو الأقرب كون الكلمة غير عربية ولها عدة لغات فتلاعبت بها العرب، فكسروا الهاء لأن الكسرة تُناسب الياء صفة ومخرجا.

- أن كسر واو (الوتر) أيضا لغة من لغات العرب، لكن الذي يظهر لي أنّ الميل إلى الكسر بدلا من الفتح سببه صوتي، وأنه يمكن اتخاذ التخفيف فيه معيارا يستدل به في تجويز هذه القراءة إذا كان كسر الواو وفتحها لهما المعنى نفسه؛ ذلك لأنّ الواو من الحروف التي تؤثر الكسرة على غيرها من الحركات؛ لأنها مستقلة، والكسرة مستقلة،

<sup>1</sup> - ينظر: المحتسب ج:2، ص:400،

فالأجدر أن تكون الحركة المستقلة على الحرف المستقل، ليسهل النطق بهما دون جهد عضلي.

### المبحث الثالث: ظاهرة اختيار الكسرة بدلا من أختها الضمة:

أ: في فاء فعول المكسورة:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن البصري<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا))<sup>(2)</sup>، بكسر الباء.

- ومثلها قراءة: ابن محيصن بخلاف والأعمش<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ))<sup>(4)</sup>، بكسر الغين (الغُيُوبِ). وقرأ: كذلك<sup>(5)</sup> بكسر عين: (عِوَن)<sup>(6)</sup> حيث وقعا، وجيم (جِوِبَهَن)،<sup>(7)</sup> وشين (شِوِوَا)<sup>(8)</sup>.

أجاز علماء اللغة الكسر في باء (بِوَت)، وغين (غِوِب)، وعين (عِوَن)، وجيم (جِوِب)، وشين (شِوِوَا). فقد قال الأزهري: "ومن كسر اعتل بالياء، فأتبع الكسرة الكسرة، كما قالوا: أبيضُ وبيضُ، وقالوا في جمع أعين: عين، والأصل: ببيض، وعين. كما قالوا: أصفرُ وصفرُ، وأحمرُ وحمرُ"<sup>(9)</sup>.

وقال الفارسي: "فكسر الفاء؛ فإنما فعل ذلك من أجل الياء، أبدل من الضمة الكسرة لأن الكسرة للياء أشدّ موافقة من الضمة لها"<sup>(10)</sup>.

وقال مكي القيسي: "ووجه القراءة بالكسر أن الكسرة مع الياء أخفّ من الضمة معها، فاستتقل ضمة بعدها ياء مضمومة، والضمة مع ياء ثقيلة، فاجتمع حركتان ثقيلتان، وحرف

<sup>1</sup> - بها قرأ: ابن كثير، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف. - الإتحاف ص: 200، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 264.

<sup>2</sup> - البقرة: 189.

<sup>3</sup> - بها قرأ: عاصم، وابن كثير، وحمزة، وابن مصرف، وعيسى الهمذاني. - معجم القراءات ج: 2، ص: 362، ومعجم القراءات القرآنية ج: 2، ص: 245.

<sup>4</sup> - المائدة: 109، و: 116.

<sup>5</sup> - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج: 1، ص: 284، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 279، والإتحاف ص: 200، ومعجم القراءات ج: 4، ص: 555، وج: 6، ص: 257.

<sup>6</sup> - الحجر: 45.

<sup>7</sup> - النور: 31.

<sup>8</sup> - غافر: 67.

<sup>9</sup> - معاني القراءات ج: 1، ص: 195.

<sup>10</sup> - الحجة للقراء السبعة ج: 2، ص: 282.

ثقل، عليه حركة ثقيلة في جمع، والجمع ثقل، فكسر الأول لخفته مع الياء ولتقرب الحركة من الحرف الذي بعدها<sup>(1)</sup>. والتوجيه قريب منه ذهب إليه ابن عطية<sup>(2)</sup>، والعكبري<sup>(3)</sup>، وردد السمين الحلبي كلام من سبقوه وأشار إلى ذلك بنفسه<sup>(4)</sup>.

ووجه أبو حيان ظاهرة اختيار الكسر للتخفيف حيث قال: "كأن من قال بذلك من العرب قد استنقل توالي ضمتين مع الياء ففر إلى حركة مغايرة للضمة مناسبة لمجاورة الياء وهي الكسرة<sup>(5)</sup>".

نتوصل مما سبق ذكره إلى أن اختيار الكسر في بداية هذه الكلمات لغة مشهورة في الجمع، وأن الكسر عارضة. فالأصل الضم والكسر استتقالات، وإنما كسروا أوائلها لتناسب الكسر مع الياء للتخفيف.

**ب: في فاء فعل:**

**تمثلها:**

- قراءة: الحسن والأعمش<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: ((وَصَوَّرَكُمُ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ))<sup>(7)</sup>، بكسر الصاد (صَوَّرَكُم).

يذهب النحاس في جواز هذا الكسر مذهب سيبويه حيث يرى أن الكسرة مجاورة للضمة، وأن فعلة وفعلة متجانستان<sup>(8)</sup>.

وقال العكبري: "يقراً بكسر الصاد، وأصله الضم، فعدل عنه لثقله مع الواو"<sup>(9)</sup>. وذهب أبو حيان إلى أن هذا الكسر سببه الفرر من الضم قبل الواو استتقالات<sup>(10)</sup>، وبهذا قال السمين الحلبي<sup>(11)</sup>.

<sup>1</sup> - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج: 1، ص: 284.

<sup>2</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج: 4، ص: 178.

<sup>3</sup> - ينظر: إملاء ما من به الرحمن ص: 91، والتبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 157.

<sup>4</sup> - ينظر: الدر المصون ج: 2، ص: 305.

<sup>5</sup> - ينظر: البحر المحيط ج: 2، ص: 72.

<sup>6</sup> - بها قرأ: أبو رزين، والأشهب العقيلي. - الإتحاف ص: 487، وفتح القدير ج: ، ص: ، ومعجم القراءات ج: 8، ص: 247، و

معجم القراءات القرآنية ج: 6، ص: 56.

<sup>7</sup> - غافر: 64.

<sup>8</sup> - إعراب القرآن ج: 4، ص: 40، 41.

<sup>9</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 423.

<sup>10</sup> - البحر المحيط ج: 7، ص: 453.

<sup>11</sup> - ينظر: الدر المصون ج: 9، ص: 494.

وقال غيرهما هي لغة في الصُّور جمع صورة، والمعنى واحد<sup>(1)</sup>.

فقراءة الكسرة في كلمة (صورك) سببها الفرار من ثقل الضمة على ما قبل الواو.

ب: في فاء فعل:

تمثلها:

- قراءة: ابن محيصن<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: (( لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا ))<sup>(3)</sup>، بكسر السين (سُخْرِيًّا).

أجاز علماء اللغة<sup>(4)</sup> الكسر فيها وقالوا هي لغة، وهي من التسخير، أي: ليستهزئ الغني بالفقير. ومعناها: الاستعباد والاستخدام ليرتفق بعضهم ببعض. فاختيار الكسر يعود إلى كونه ينسب إلى الحجاز، وابن محيصن منهم، وهو أخف<sup>(5)</sup> عندهم؛ وهو مبرر صوتي كاف للميل إلى الكسر خاصة إذا كانت الكلمة تُقرأ بوجهين (الضم والكسر) وبمعنى واحد.

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: (( وَالرَّجْزَ فَاهُجْرًا ))<sup>(7)</sup>، بكسر الراء

(الرَّجْز).

اختلف أهل اللغة حول هذه القراءة فمنهم من رأى أن الكسر لغة الجمهور ومنهم من رأى أن الضم هو لغة الجمهور. ومهما كان من اختلاف في نسبة القراءة فإن القراءتين لهما ما يبررهما من الناحية الصوتية.

فقد قال الفراء عن معناهما: "وفسر مجاهد: والرجز: الأوثان، وفسره الكلبي: الرجز:

العذاب"<sup>(8)</sup>. لكنه رأى أنهما: لغتان بمعنى واحد<sup>(9)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: الكشاف ج: 5، ص: 188، والجامع لأحكام القرآن ج: 18، ص: 377، وفتح القدير ج: 4، ص: 654.

<sup>2</sup> - بها قرأ: ابن أبي ليلي، وعمرو بن ميمون. - مختصر في شواذ القرآن ص: 136، وشواذ القراءات ص: 427، والإتحاف ص: 495، ومعجم القراءات ج: 8، ص: 369، ومعجم القراءات القرآنية ج: 6، ص: 111.

<sup>3</sup> - الزخرف: 32.

<sup>4</sup> - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج: 3، ص: 31، والمحزر الوجيز ج: 5، ص: 53، وإعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 445، وجامع البيان ج: 19، ص: 37، والبحر المحيط ج: 8، ص: 14.

<sup>5</sup> - ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 149.

<sup>6</sup> - بها قرأ: عاصم. - معاني القرآن، الفراء ج: 3، ص: 200، ومعجم القراءات ج: 10، ص: 158.

<sup>7</sup> - المدثر: 5.

<sup>8</sup> - معاني القرآن ج: 3، ص: 200، وينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج: 2، ص: 347.

<sup>9</sup> - معاني القرآن ج: 3، ص: 201، 200، وينظر: الدر المصون ج: 10، ص: 535.

وقال الطبري: "والصواب من القول في ذلك أنهما قراءتان معروفتان، فبأيهما قرأ القارئ فمصيب، والضم والكسر لغتان بمعنى واحد"<sup>(1)</sup>.

وقال مكي القيسي: "هما لغتان في العذاب، كالذكر والذكر"<sup>(2)</sup>. والتوجيه نفسه ذهب إليه ابن عطية<sup>(3)</sup>، وأبو حيان وأضاف والكسر لغة قريش<sup>(4)</sup>. في حين يرى بعض المحدثين<sup>(5)</sup> أن أهل الحضر منهم: الحجاز، وغيرها من قريش يؤثرون الكسر، في حين أن أسدا وبكر بن وائل وقيس عيلان يؤثرون الضم.

مما سبق ذكره أرى أن قراءة الحسن والأعمش أجازت على لغة من لغات العرب الكسر في راء (الرجز) إذا كانت بمعنى واحد.

### ج: في فاء فُعال:

#### تمثلها:

- قراءة: ابن محيصن والحسن والأعمش<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: ((يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنْتَصِرَانِ))<sup>(7)</sup>، بكسر الشين (شُواظ)، وهي لغة<sup>(8)</sup>. يرى الفراء أن كسر الشين لغة كما يقال: للصور من البقر صُوار وصُوار<sup>(9)</sup>. فاختيار الكسر من قبل هؤلاء القراء يعود إلى أنها لغة الحضر<sup>(10)</sup> التي تجنح إليها في غالب الأحيان، لأنها حركة مناسبة لطبائعهم.

1 - جامع البيان ج: 23، ص: 410.

2 - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج: 2، ص: 347.

3 - ينظر: المحرر الوجيز ج: 5، ص: 393.

4 - البحر المحيط ج: 8، ص: 364.

5 - ينظر: اللهجات العربية في التراث ج: 1، ص: 252.

6 - بها قرأ: الن كثير، وشبل، وابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر - معاني القرآن، الفراء ج: 3، ص: 113، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 412، والإتحاف ص: 527، ومعجم القراءات ج: 9، ص: 266، ومعجم القراءات القرآنية ج: 7، ص: 520.

7 - الرحمن: 35.

8 - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج: 3، ص: 117، وإعراب القرآن ج: 4، ص: 310، والتبيان في إعراب القرآن ج: 2، ص: 1200، والمحرر الوجيز ج: 5، ص: 231، وإعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 543، وإملاء ما من به الرحمن ص: 548، والدر المصون ج: 10، ص: 171، وفتح القدير ج: 5، ص: 182.

9 - معاني القرآن ج: 3، ص: 117، وينظر: المخصص ج: 15، ص: 86.

10 - ينظر: اللهجات في التراث ج: 1، ص: 255.

**توضيح واستنتاج:**

إنّ القراءات الأربعة الشاذة أثارت ظاهرتين صوتيتين تم فيهما جواز اختيار الكسرة بدلا من أختها الضمة لدواع صوتية، ولعل التعليل المناسب لهذا الاختيار هو:

- أن الضم في الكلمات: (بيوت، وغيوب، وعيون، وجيوب، وشيوخ)) هو الأصل فيها؛ لأنها جمع على وزن (فُعُول) ومفردها على وزن (فَعْلٌ)<sup>(1)</sup>، وما كان من هذا الوزن مفردا - من السالم الصحيح - فإن جمعه يأتي على وزن (فُعُول) مضموم الأول<sup>(2)</sup> ليكون مشاكلا لضمة الثانية، التي تقع بعدها الواو، فلما كان الأمر كذلك في السالم الصحيح حُمِل عليه المعتل العين مثل الكلمات السابقة حتى لا يكون هناك تنافر وتناف بين الجمعين.

- أما الكسر فقد حدث لاستثقالهم الضمة الواقعة قبل الياء المضمومة في الجمع فالضمة حركة ثقيلة والياء ثقيلة وإذا ضُمّت ازدادت ثقلا والجمع ثقيلًا أيضا فاجتمعت عدة ثقلاء مما حدا ببعض القراء الأربعة إلى الهروب إلى المسلك النطقي الذي يوفر لهم طاقة تأثيرا ببعض العرب، بإبدال الضمة كسرة قبل الياء المضمومة طلبا للتخفيف وتقريبا لحركة الأول التي هي الضمة إلى الياء لأن الكسرة من جنسها<sup>(3)</sup> فتكون معها أخف مما إذا كانت معها الضمة مما يؤدي إلى الانسجام الصوتي. ورغم أن هذا الاختيار الحركي الذي وقع في القراءات السابقة يعد رديئا عند بعض اللغويين<sup>(4)</sup> لمخالفته للباب حيث يؤدي هذا الكسر إلى بناء غير مقبول وهو فِعُول. غير أن الذي يدفع هذا الحكم الخاطئ هو: أن هذا النمط الصوتي لغة مروية عن العرب، حيث أن بعضهم يتجه إلى ضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء تحقيقا لمبدأ السهولة وتوفير الجهد أثناء إنتاج الأصوات<sup>(5)</sup> من جهة،

<sup>1</sup> - ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج:1، ص: 284.

<sup>2</sup> - ينظر: الكتاب ج:3، ص: 589، والمقتضب، المبرد: (أبو العباس محمد بن يزيد ت: 285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1415هـ، 1994م، ج:2، ص: 196، والأصول في النحو ج:2، ص: 434، وشرح الشافية ج:2، ص: 90، 91، وارتشاف الضرب ص: 435.

<sup>3</sup> - ينظر: الكتاب ج:3، ص: 589، والحجة للقراء السبعة ج:2، ص: 282، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط:2، 1399هـ، 1979م، ص: 93، وإملاء ما من به الرحمن ص: 91، والتبيان في إعراب القرآن ج:1، ص: 157.

<sup>4</sup> - ينظر: إعراب القرآن، النحاس ج:1، ص: 291.

<sup>5</sup> - ينظر: دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته، أحمد مختار عمر، ط2، 1427هـ، 2006م، عالم الكتب، القاهرة، ص: 158.

ولكثر الاستعمال<sup>(1)</sup> من جهة أخرى. وفي هذا يمكن اتخاذ التخفيف معيارا يستدل به في تجويز، وتوجيه هذه الظاهرة في مثل هذا الموضوع خاصة وأنه منهج عارض.

- أن الكسر في: (صَوْرَكُم) لغة كالضم، غير أن من كسر فرّ من ثقل الضمة على ما قبل الواو.

- أن الكسر في: (سِخْرِيَا، وَالرَّجْزِ، وَشِوَاظِ) لغة، والضم لغة أخرى، لكن اختيار الكسر فيما أرى هنا يعود إلى ثقل الضمة، والكسرة ثقيلة أيضا غير أنها أخف، وأكثر ضعفا من الضمة<sup>(2)</sup>، وهي حركة طليقة تكون الشفتان فيها منفرجتين، ومنكسرتين إلى الخلف، بحيث تسمح للهواء بالمرور بينهما بسهولة<sup>(3)</sup>. والميل إليها سمة من سمات التحضر<sup>(4)</sup>، والحضر يُعرفون بركة العيش، واللطافة في المعاملة لذلك اختاروا الكسر لأنها تناسب صفاتهم.

### المبحث الرابع: ظاهرة اختيار الضمة بدلا من أختها الكسرة:

أ: في فاء فعل:

تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(5)</sup> وابن محيصن<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: (( فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ))<sup>(7)</sup>، بضم الراء (رُجْزًا) وهو لغة.

أجاز أهل اللغة<sup>(8)</sup> هذه القراءة - أعني قراءة الضم - وعدّوها لغة من لغات العرب دون أن ينسبونها إلى قبيلة معينة. ومعناها: العذاب.

1 - الحجة في القراءات السبع ص: 94.

2 - ينظر: الكتاب ج: 4، ص: 37.

3 - ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ج: 1، ص: 36.

4 - ينظر: في اللهجات العربية ص: 81، 82، واللهجات العربية في التراث ج: 1، ص: 255.

5 - وافق الحسن ابن محيصن ضم نون (رجز) في غير المنون. - ينظر: القراءات الشاذة ص: 521.

6 - مختصر في شواذ القرآن ص: 13، والمحزر الوجيز ج: 1، ص: 151، والجامع لأحكام القرآن ج: 2، ص: 134، وفتح القدير ج: 1، ص: 198، والإتحاف ص: 180، والقراءات الشاذة ص: 521، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 108، ومعجم القراءات القرآنية ج: 1، ص: 61.

7 - البقرة: 59.

8 - ينظر: معاني القرآن، الأخفش ج: 1، ص: 104، والمحزر الوجيز ج: 1، ص: 151، وإعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 163، وإملاء ما من به الرحمن ص: 46، والإتحاف ص: 180، والقراءات الشاذة ص: 521.



فقد قال ابن منظور: "والرَّجَز: القدر مثل الرَّجَس. والرَّجَز: العذاب. والرَّجَز و الرَّجَز: عبادة الأوثان. وقيل: هو الشرك... والرَّجَز والرَّجَز بالكسر والضم لغتان، ومعناهما واحد، وهو العمل الذي يؤدي إلى العذاب"<sup>(1)</sup>.

في حين نجد أن أبا حيان قد نسبها إلى بني الصعدات، واستشهد في ذلك ببيت لرؤبة بن العجاج:

كَمْ رَمَانًا مِنْ ذِي عَدِيدٍ مُبْزِي حَتَّى وَقِينَا كَيْدَهُ بِالرَّجَزِ<sup>(2)</sup>.

من خلال ما سبق نجد أن قراءة ابن محيصن أجازت على لغة بني الصعدات، وعلى لغات بعض العرب التي كانت تُنسب إليها الضم، وهو أنسب لها<sup>(3)</sup>، ضمُّ راء الرَّجَز التي **ب: في فاء فعلان:**

**تمثلها:**

- قراءة: الأعمش<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: ((وَمِنَ النَّخْلِ مِنَ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ))<sup>(5)</sup>، بضم قاف (قِنْوَان)، والأشهر الكسر.

ذكر النحاس قولاً لسيبويه يرى فيه أنه من العرب من يقول (قِنْوَان) بضم القاف<sup>(6)</sup>. ثم ذكر قولاً آخر للفراء يذكر فيه أن قراءة الضم هي لغة قيس وأهل الحجاز<sup>(7)</sup>. وهذا ما ذهب إليه ابن عطية<sup>(8)</sup>، وأبو حيان<sup>(9)</sup>، والقرطبي<sup>(10)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(11)</sup>، وكلهم ردّدوا قول الفراء.

<sup>1</sup> - لسان العرب ج:5، ص:352.

<sup>2</sup> - البحر المحيط ج:1، ص:379.

<sup>3</sup> - ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص:149.

<sup>4</sup> - بها قرأ: أبو عمرو، وعلي رضي الله عنه. - مختصر في شواذ القرآن ص:45، وشواذ القراءات ص:168، والدر المصون

ج:5، ص:72، ومعجم القراءات ج:2، ص:499، ومعجم القراءات القرآنية ج:2، ص:300.

<sup>5</sup> - الأنعام:99.

<sup>6</sup> - ينظر: الكتاب ج:3، ص:576.

<sup>7</sup> - ينظر: إعراب القرآن ج:2، ص:85، 86، وينظر: شواذ القراءات ص:168، وفتح القدير ج:2، ص:203.

<sup>8</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج:2، ص:328.

<sup>9</sup> - ينظر: البحر المحيط ج:4، ص:193.

<sup>10</sup> - ينظر: الجامع لأحكام القرآن ج:8، ص:471.

<sup>11</sup> - ينظر: الدر المصون ج:5، ص:72.

وقال الزمخشري: "والقنوان: جمع قَنُو ونظيره: صِنُو وصِنوان. وقرئ: بضم القاف وبفتحها"<sup>(1)</sup>. ويقول العكبري: "فالضم والكسر على القياس"<sup>(2)</sup>. وسواء كان ورود الكلمة بضم القاف، أو غيرها فقد أجازت قراءة الأعمش على القياس ضم القاف وهي لغة من لغات العرب.

### ج: في فاء فعلة:

- ومثلها قراءة: الحسن<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ))<sup>(4)</sup>، بضم الميم (مُرِيَّة).

والضم والكسر معناهما واحد وهو: الشك<sup>(5)</sup>.

أجاز أهل اللغة<sup>(6)</sup> الضم في هذه القراءة، وأجمعوا على أنها لغة أسد وتميم، والكسر لغة الحجاز.

قال الأخفش: "وقال: بعضهم: (مُرِيَّة)، تُكسر وتُضم وهما لغتان"<sup>(7)</sup>. وبهذا قال العكبري أيضا<sup>(8)</sup>.

وبناء على ما سبق فإن ضم ميم (مُرِيَّة) وكسرها لغتان، وقد اختار الحسن منهما لغة الضم وهي لغة بادية تميم وأسد.

<sup>1</sup> - الكشاف ج:2، ص:80.

<sup>2</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:498، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ج:1، ص:524.

<sup>3</sup> - بها قرأ: علي بن أبي طالب رضي الله عنه. - مختصر في شواذ القرآن ص:64، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص:257، والإتحاف ص:319، والقراءات الشاذة ص:541، ومعجم القراءات ج:4، ص:27.

<sup>4</sup> - هود:17.

<sup>5</sup> - ينظر: إكمال الإعلام بتثليث الكلام، ابن ماك، برواية: محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل الحنبلي، تح: سعد بن حمدان الغامدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، (د-ت) ج:2، ص:622، والمحرر الوجيز ج:3، ص:159.

<sup>6</sup> - ينظر: البحر المحيط ج:5، ص:212، والمزهر في علوم اللغة العربية ج:2، ص:276، والدر المصون ج:6، ص:301، والإتحاف ص:319، والقراءات الشاذة ص:541.

<sup>7</sup> - معاني القرآن ج:1، ص:381.

<sup>8</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:659، والتبيان في إعراب القرآن ج:2، ص:692، وإملاء ما من به الرحمن ص:332.

## د: في فاء فعال:

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: (( وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ))<sup>(2)</sup>،

بضم العين (عِشَاءً).

أجاز ابن جنى هذا الضم وعلّله بقوله: "طريق ذلك أنه أراد جمع عاشٍ، وكان قياسه عِشَاءً كماشٍ ومُشَاءً، إلا أنه حذف الهاء تخفيفاً وهو يريدُه"<sup>(3)</sup>. والأصل عِشَاءٌ مثل: غاز وغزاة، فحذفت الهاء تخفيفاً، وزيدت الألف عوضاً منها ثم قلبت الألف همزة. وهي من العِشْوَة والعشْوَة بمعنى الظلام.

قال العكبري: "يُقرأ بضم العين مقصوراً، وأصله عِشَاءٌ جمع عاشٍ، مثل قاضٍ وقُضَاءٍ، وحذف الهاء كما قالوا: مَأْكٌ في مَأْكَةٍ"<sup>(4)</sup>.

وقال السمين: "ويُقرأ بضم العين، والأصل: عِشَاءٌ مثل: غازٍ وغزاة... ويجوز أن يكون جمعَ فعلٍ على فُعالٍ، كما جُمعَ فعيلٌ على فُعالٍ لقرب ما بين الكسر والضم، ويجوز أن يكون كُنُؤامٍ ورُبَابٍ وهو شاذ... قلت: وهذه القراءة من العِشْوَة والعشْوَة وهي الظلام"<sup>(5)</sup>.

يتبين من خلال ما سبق أن الضمة والكسرة يتقاربان، وأن الحسن والأعمش اختارا الضمة على لغة<sup>(6)</sup>.

## توضيح واستنتاج:

إن الظواهر الصوتية التي تم فيها اختيار الفتح بدلا من باقي الحركات، أو الكسر بدلا من الضم في أكثره، ومن الفتح في بعضه، إنما سببه الجنوح إلى التخفيف من جهة، أو تأثره ببعض القبائل العربية من جهة أخرى. لكن ما لاحظناه في بعض القراءات الشاذة أنه تم فيها اختيار الضم بدلا من الكسر وهو ثقيل؛ ذلك لأنه يتكون بتحريك أقصى اللسان، وهذا التحرك يتطلب جهدا عضليا أكثر من غيره من الحركات. وهذا الجنوح إلى الضم لم يكن من عجيب الاختيارات وإنما له ما يبرره من الناحية الصوتية؛ ذلك أن بعض القراء

<sup>1</sup> - بها قرأ: ابن السميع، وأبو هريرة. - مختصر في شواذ القرآن ص: 67، وشواذ القراءات ص: 243، والمحتسب ج: 2، ص: 5، ومعجم القراءات ج: 4، ص: 204، ومعجم القراءات القرآنية ج: 3، ص: 156.

<sup>2</sup> - يوسف: 16.

<sup>3</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 5، والمحزر الوجيز ج: 3، ص: 226، والبحر المحيط ج: 5، ص: 288.

<sup>4</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 689.

<sup>5</sup> - الدر المصون ج: 6، ص: 455. بتصرف

<sup>6</sup> - ينظر: المحتسب ج: 2، ص: 6، وإعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 689، والتبيان في إعراب القرآن ج: 2، ص: 726.

يختارون حركة الضم رغم ثقلها لتأثرهم ببعض القبائل العربية التي تسكن البادية حتى وإن لم يكونوا منهم.

فقد ذهب اللغويون إلى أن الضم من الطبائع الكلامية للقبائل البدوية، والقبائل البدوية تتسم بالغلظة، والخشونة؛ نتيجة تكوينهم من خشونة العيش<sup>(1)</sup>، وغلظة العمل وشظفه. كل هذه الصفات تتسم بها حركة الضم، في صفتها ومخرجها، لذلك كانت هي الحركة الغالبة عندهم<sup>(2)</sup>. فإذا كانت الكلمة تشتمل على الحركتين الضمة والكسرة، وكان لهما المعنى نفسه مالوا إلى الأثقل وهي الضمة لأنها تتناسب طبائعهم، وكانوا يحرصون عليها لأنهم يرون فيها خصوصية تميزهم عن غيرهم من القبائل العربية، لذلك استمسكوا بها وتعصبوا<sup>(3)</sup> لها في غالب الأحيان. وهذا الميل إلى الضم ليس قانونا مطردا لأنه ليس حالة مستقرة، وإنما خصّوه لأنهم رأوا فيه استحسانا أو استخفافا<sup>(4)</sup>.

وبعودتنا إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها حققت مثل هذه الظاهرة الصوتية، وأنها أجازت اختيار الضم في بعض قراءاتها على لغة من لغات العرب البدوية التي مالت إلى هذه الحركة على مقياس اللين الخلفي الذي يمثل مظهرا من مظاهر الخشونة البدوية<sup>(5)</sup>، وقد لاحظنا أن هذا الاختيار مس في أغلبه فاء الكلمة والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- أجازت على لغة بني الصعداء<sup>(6)</sup>، وعلى لغات بعض العرب التي كانت تُنسب إليها الضم، وهو أنسب لها، ضمُّ راء (رُجز) على وزن (فُعل) التي معناها: العذاب.
- وأجازت على القياس ضم القاف في (قُنوان) على وزن (فُعلان) على لغة من لغات العرب.
- وأجازت ضم ميم (مُرية) على (فُعلة) على لغة أسد وتميم.
- كما أجازت ضم عين (عُشاء) على وزن (فُعال) على لغة من لغات العرب.

<sup>1</sup> - ينظر: في اللهجات العربية ص: 81، واللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 149.

<sup>2</sup> - ينظر: في اللهجات العربية ص: 82، واللهجات العربية في التراث ج: 1، ص: 253.

<sup>3</sup> - ينظر: في اللهجات العربية ص: 85.

<sup>4</sup> - ينظر: المزهري في علوم اللغة العربية ج: 1، ص: 207، 208، ولهجة قبيلة تميم ص: 176، 177.

<sup>5</sup> - ينظر: اللهجات العربية في التراث ج: 2، ص: 588.

<sup>6</sup> - ذكرها أبو حيان ولم يعرفها، وقد بحثت عنها في المراجع التي بحوزتي غير أنني لم أعثر على تعريفها.

**الفصل الثاني: ظواهر تخص الانحراف الحركي:****المبحث الأول: ظاهرة الإتياع<sup>(1)</sup>:****1- ظاهرة إتياع الضم للضم:****تمثلها:**

- قراءة: الحسن والأعمش<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((قَالَ آيَتِكَ إِلَّا تَكَلَّمَ النَّاسُ ثَلَاثَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا))<sup>(3)</sup>، بضم الراء والميم (رُمَزًا) على إتياع العين الساكن الفاء الذي حُرك بالضم، مثل: العُسْر واليُسْر. في الحقيقة أن هذه القراءة وقع فيها إبدالان الأول: إبدال الفتحة ضمة. والثاني: إبدال السكون ضمة إتياعا للضمة قبلها.

قال ابن جنبي: "ينبغي أن يكون هذا على قول من جعل واحدها رُمزة، كما جاء عنهم ظُلْمَةٌ وظُلْمَةٌ، وجُمُعة وجُمُعة. ويجوز أن يكون جمع رمزة على رُمز، ثم أتبع الضم الضم. كما حكى أبو الحسن عن يونس أنه قال: ما سُمع في شيء فُعَلٌ إلا سمع فيه فُعَلٌ، وعليه قول طرفة:

ورادا وشُقُرُّ

يريد شُقُرًا.<sup>(4)</sup>

وقال العكبري: "ويجوز أن يكون مسكن الميم في الأصل، وإنما أتبع الضم الضم، ويجوز أن يكون مصدرا غير جمع، وضم إتياعا كالْيُسْر واليُسْر.<sup>(5)</sup> وبذلك قال أبو حيان<sup>(6)</sup>، وغيره من اللغويين<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - الإتياع: أن تتبع الحركة أو السكون حركة أخرى سابقة أو لاحقة فتغير عما حقها أن تكون عليه في الأصل لتمائل الحركة المتبوعة، وهو كثير في العربية. وقد سماه القدماء بتسميات مختلفة منها: المضارعة، والتقريب، والتجنيس، والمشكلة. - ينظر: الكتاب ج: 1، ص: 67، والمصدر نفسه ج: 4، ص: 477، والخصائص ج: 2، ص: 147، وسر صناعة الإعراب ج: 1، ص: 59، 60، وشرح المفصل ج: 9، ص: 54. وسماه المحدثون بـ: التوافق الحركي، والتمائل الصوتي. - ينظر: اللهجات العربية في التراث، ج: 1، ص: 266، ولهجة قبيلة تميم وأثرها في الجزيرة العربية ص: 120، 121، والقراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر، سمير شريف استيتية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2005م، ص: 304، 305.

<sup>2</sup> - بها قرأ إبراهيم، وعلمة بن قيس: - شواذ القراءات ص: 106، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 489.

<sup>3</sup> - آل عمران: 41.

<sup>4</sup> - المحتسب ج: 1، ص: 258.

<sup>5</sup> - إملاء ما من به الرحمن ص: 140. وينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 316.

<sup>6</sup> - البحر المحيط ج: 2، ص: 472.

<sup>7</sup> - ينظر: الدر المصون ج: 3، ص: 166.

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ))<sup>(2)</sup>، بضم الراء<sup>(3)</sup> والضاد (رِضْوَان) على الإتياع. وضم الراء لوحدها لغة تميم وقيس وبكر، وكسرها لغة الحجاز<sup>(4)</sup>. أجاز سيبويه ضم الراء والضاد من كلمة (رِضْوَان) على صيغة (فُعْلَان) رغم قلتها في لسان العرب، وهي مثل قولهم: سُلْطَان. <sup>(5)</sup>. أما أبو حاتم السجستاني فقد ردّ هذه القراءة وقال بعدم جوازها.<sup>(6)</sup>

غير أن بعض اللغويين أنكروا عليه ذلك. فقد ردّ عليه أبو حيان بقوله: "وينبغي أن يجوز فقد قالت العرب: سُلْطَان بضم اللام، وأورده التصريفيون في أبنية الأسماء.<sup>(7)</sup> كما ذهب السمين الحلبي مذهب أبي حيان نفسه وأجازها بقوله: "وهذا غير لازم للأعمش فإنه رواها، وقد وُجد ذلك في لسان العرب قالوا: السُلْطَان بضم السين واللام.<sup>(8)</sup>

### توضيح واستنتاج:

توصل اللغويون العرب القدامى<sup>(9)</sup> في دراساتهم الصوتية إلى أنّ الحركات القصيرة يتأثر بعضها ببعض. فتناولوا هذا التأثير وبنوا عليه ظاهرة الإتياع؛ وهي ضرب من ضروب التأثير الصوتي بالحركات القصيرة بين الحروف المتجاورة بعضها ببعض في الكلمة الواحدة، أو هي "ظاهرة من ظواهر التطور في حركات الكلمات؛ فالكلمة التي تشمل على حركات متباينة تميل في تطورها إلى الانسجام بين الحركات حتى لا ينتقل اللسان من ضم إلى كسر إلى فتح في الحركات المتوالية"<sup>(10)</sup>.

<sup>1</sup> - المحرر الوجيز ج:3، ص:17، والبحر المحيط ج:5، ص:23، ومعجم القراءات ج:3، ص:361.

<sup>2</sup> - التوبة:21.

<sup>3</sup> - قرأ بها عاصم في رواية أبي بكر، والحسن، وعمرو - معجم القراءات ج:3، ص:360.

<sup>4</sup> - المرجع السابق ج:1، ص:456، والدر المصون ج:3، ص:68.

<sup>5</sup> - ينظر: الكتاب ج:4، ص:260.

<sup>6</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج:3، ص:17، والبحر المحيط ج:5، ص:23، والدر المصون ج:6، ص:33.

<sup>7</sup> - البحر المحيط ج:5، ص:23.

<sup>8</sup> - الدر المصون ج:6، ص:33.

<sup>9</sup> - ينظر: الكتاب ج:4، ص:108، 109، و: ص:196، 197، والخصائص ج:2، ص:143، 144، والمخصص ج:11،

ص:206، وشرح شافية ج:1، ص:40، والأشباه والنظائر في النحو ج:1، ص:13 وما بعدها.

<sup>10</sup> - في اللهجات العربية ص:86.

والملاحظ في الدراسات القديمة أنها لم تفرد بابا خاصا بهذه الظاهرة، وإنما ضمن ظواهر لغوية مختلفة؛ فهي عند سيبويه مثلا مُتناولة ضمن أبنية الأسماء<sup>(1)</sup>، وتُعدّ عند ابن جني نوعا من أنواع الإدغام<sup>(2)</sup>.

كما تناول علماء العربية والقراءات القرآنية علة حدوث هذه الظاهرة الصوتية، وأرجعوها إلى سنن العرب في كلامها؛ وذلك بتقريب الأصوات بعضها من بعض، ويكون هذا التقريب إما عن طريق تغليب الحرف الأول على المتأخر، وإما تغليب الحرف المتأخر على المتقدم، فيحدث بذلك نوع من التجانس الصوتي، والخفة في الاستعمال اللغوي. وقد كثرت هذه الظاهرة في كلام العرب<sup>(3)</sup>، وعُزيت إلى: تميم، وقيس، وأسد، وربيعة، وسفلى مضر، وهذيل، وبعض أهل الحجاز، فأكثرُوا في استعمالها حتى صارت عندهم كأنها أصل يُقاس عليه<sup>(4)</sup>.

وبالرجوع إلى قراءة الحسن والأعمش السابقة: (رُمُزا)، وقراءة الأعمش (رُضوان) وتوجيهاتهما نلاحظ أنها أشارت إلى مثل هذه الظاهرة الصوتية التي كان المحرك الأساسي لها هو جواز تحريك الساكن بالضم إتباعا للضمة قبله حتى تماثل لها لئلا ينتقل القارئ من حركة إلى حركة مناقضة لها، وهذا الانتقال الحركي من المفروض أن يجعل النطق خفيفا على اللسان، غير أن هذه القراءة خالفت هذه القاعدة وجعلته للنتقيل تماشيا مع التطور اللغوي، حيث نجد أحيانا أصواتا سهلة تطورت إلى أصوات صعبة منها في بعض الحالات ويعود ذلك إلى الظروف الخاصة باللّغة التي وقع فيها هذا التحول الحركي<sup>(5)</sup> وهذا ما جعل أكثر اللغويين يتساءلون حول هذه المسألة الصوتية، غير أنهم توصلوا إلى أن السبب في ذلك يرجع أساسا إلى أن المتكلم كثر استعماله له بهذه الطريقة، أو جاء على لغة من لغات العرب، وهذا المسلك اللغوي جار على مألوف اللّغة العربية، حسب ما حكاه الأخفش وعيسى بن عمر وغيرهما<sup>(6)</sup>، حيث يرون أن كلّ (فُعَل) كان، فمن العرب من يخفّفه، ومنهم من يثقله نحو عُسْرٌ ويُسْرٌ.

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب ج:4، ص:384، 385، 386.

<sup>2</sup> - ينظر: الخصائص ج:2، ص:143.

<sup>3</sup> - ينظر: الجامع لأحكام البيان ج:1، ص:210.

<sup>4</sup> - الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، ج:1، ص:17.

<sup>5</sup> - لحن العامة والتطور اللغوي، رمضان عبد التواب، ط:2، 2000م، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ص:50.

<sup>6</sup> - شرح الشافية ج:1، ص:41.

## 2- ظاهرة إتياع الكسر للكسر:

## تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((فَلَأْمَهُ التُّلُثُ))<sup>(2)</sup>، و: ((حَتَّى نَبْعَثَ فِي أُمَّهَاءِ))<sup>(3)</sup>، و: ((فِي أُمَّ الْكِتَابِ))<sup>(4)</sup>، بكسر همزة (إِمٍّ) في جميعها إتياعاً في حالة الوصل، وهي لغة حكاها سيبويه بقوله: "وقالوا أيضاً لِإِمِّكَ. وقالوا:

إِضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِمِّكَ هَابِلٌ<sup>(5)</sup>.

والشاهد فيه كسر الهمزة إتياعاً لكسرة اللام قبلها لأن أصلها: (أُمَّكَ هَابِلٌ).

قال الكسائي: هي لغة كثير هوازن وهذيل<sup>(6)</sup>.

وذكر الفراء سبب هذا الإتياع بقوله: "وإنما يجوز كسر ألف (أُمَّ) إذا وليها كسرة أو ياء"<sup>(7)</sup>، فلهذا كسر الأعمش ومن تبعه الهمزة الأولى إتياعاً لكسرة اللام قبلها، وكسر الثانية والثالثة مناسبة للياء قبلها، وإذا زال هذا الشرط فالضم باتفاق وهو مذهب جمهور النحاة<sup>(8)</sup>، أو لأنه اسم كثر استعماله وصدر بالهمز وهو حرف مستنقل وكان مسبوقة بكسرة أو ياء فكرهوا الخروج من ضم الهمز إلى ذلك الكسر فلما استنقلوا النطق به جنحوا إلى التخفيف بالإتياع حسب ما ذهب إليه أكثر اللغويين<sup>(9)</sup>.

- ومثلها قراءة: الأعمش أيضاً<sup>(10)</sup> لقوله تعالى: ((وَاسْتَيْقَنَتْهُمُ أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا))<sup>(11)</sup>، بكسر العين واللام وبقلب الواو ياءً (عَلِيًّا).

<sup>1</sup> - بها قرأ: حمزة والكسائي - إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 199.

<sup>2</sup> - النساء: 11.

<sup>3</sup> - القصص: 59.

<sup>4</sup> - الزخرف: 4.

<sup>5</sup> - الكتاب ج: 4، ص: 146، وينظر: الخصائص ج: 2، ص: 145، وشرح الشافية ج: 2، ص: 262، 263.

<sup>6</sup> - معاني القرآن ص: 112.

<sup>7</sup> - معاني القرآن ج: 1، ص: 6.

<sup>8</sup> - ينظر: البحر المحيط ج: 8، ص: 504.

<sup>9</sup> - ينظر: إعراب القرآن، النحاس ج: 1، ص: 440، والمحزر الوجيز، ابن عطية، ج: 2، ص: 16، 17، وإعراب شواذ القراءات، العكبري ج: 1، ص: 373، والبحر المحيط، أبو حيان ج: 3، ص: 193، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي ج: 6، ص: 119، والدر المصون، السمين الحلبي ج: 3، ص: 601.

<sup>10</sup> - بها قرأ: طلحة وابن مسعود ويحي - مختصر في شواذ القرآن من الكتاب البديع، ابن خالويه، (د-ت) مكتبة المتنبى، القاهرة ص: 110، وشواذ القراءات ص: 358، والمحزر الوجيز ج: 4، ص: 252، ومعجم القراءات ج: 6، ص: 488.

<sup>11</sup> - النمل: 14.



قال الزمخشري: "وقرئ: عَلِيًّا وَعَلِيًّا بالضم والكسر كما قرئ: عُنْتِيًّا وَعُنْتِيًّا"<sup>(1)</sup>، أي أنها كُسرت العين إتباعاً لكسرة اللام، وبهذا قال العكبري<sup>(2)</sup>. ويرى أبو حيان في القراءة: أن الواو قُلبت ياءً، وكُسرت العين واللام لأن الأصل فيها: (فُعُول)، لكنهم كسروا العين إتباعاً<sup>(3)</sup>. وإلى ذلك أيضاً ذهب السمين الحلبي<sup>(4)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

يرى اللغويون أن من طبيعة اللغة الجنوح إلى الأخف في الحروف والحركات، وهذا هو القياس<sup>(5)</sup>. والكسرة أثقل من الضمة، وهذه أثقل من الفتحة، وبعض الحروف أثقل من بعض، والهمزة ثقيلة لأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد<sup>(6)</sup>، وتكون أثقل إذا كانت عليها ضمة بعدها كسرة لأن فيها ينتقل اللسان من أعلى إلى أسفل بحيث ينكسر الحنك مما يولد ثقلاً في النطق بالكلمة. واللغة العربية تميل دائماً إلى التخفيف، لذلك نجد أن بعض اللغات تميل إلى إتباع حركة إلى حركة تماثلها من ذلك إتباع الكسر للكسر، فرغم ثقلها ترى أن النطق بها بهذه الصورة يكون أخف من الانتقال من الضم إلى الكسر، وقد بين ذلك الفراء في قوله: "فإنما يستثقل الضمّ والكسر لأن لمخرجيهما مؤونة على اللسان والشفيتين تنظم الرفعة بهما فيثقل الضمة ويمال أحد الشدقين إلى الكسرة فتري ذلك ثقيلًا"<sup>(7)</sup>.

وإتباع الكسر للكسر ظاهرة كباقي الظواهر الصوتية الغرض منها سهولة النطق بهذه الكلمات، وخفتها على اللسان لأن هذا التتابع الحركي يجعل عمل اللسان من وجه واحد فيكون جهده أخف منه لما يكون الانتقال من الكسر إلى الضم أو العكس والعرب تكره ذلك<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup> - تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، تح: محمد مرسي عامر، (د-ت)، دار المصنف، القاهرة، ج: 4، ص: 192.

<sup>2</sup> - إعراب شواذ القراءات ج: 2، ص: 231.

<sup>3</sup> - البحر المحيط ج: 7، ص: 57.

<sup>4</sup> - الدر المصون ج: 8، ص: 581.

<sup>5</sup> - ينظر: سر صناعة الإعراب ج: 1، ص: 71.

<sup>6</sup> - ينظر: للكتاب ج: 3، ص: 548، وشرح المفصل ج: 9، ص: 107، والتطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، تح: رمضان عبد التواب، ط: 4، 1423هـ، 2003م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص: 42،

<sup>7</sup> - معاني القرآن ج: 2، ص: 13.

<sup>8</sup> - ينظر: معاني القرآن، الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد)، تح: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي نجار، عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، ج: 1، ص: 3.

ويظهر هذا التناسب الموسيقي وهذا النزوح الحركي نحو الكسرة جليا في ميل بعض القبائل العربية إلى الكسر. فقد ورد عن بعض التميميين<sup>(1)</sup> قولهم: (مُنْتِنٌ) بكسر الميم إتباعا لكسرة التاء من (مُنْتِنٌ) بضم الميم<sup>(2)</sup>.

كما ورد عن بعض العرب أيضا الكسر في همزات الكلمات: (فلاِمه)، و(في إِمها)، و(في إِم الكتاب). وحسب مذهب جمهور اللغويين فإن هذا الإتباع يعود أساسا إلى سببين: أولاهما: أن هذه الهمزة قد سبقتها كسرة أو ياء، ولما استنقلوا الهمزة لأنها حرف ثقيل، وكرهوا الضم بعد الكسر أو الياء وليس في كلامهم (فِعْلٌ) بكسر الفاء وضم العين اتّبَعوا الكسرة الكسرة تشبيها لها بالكلمة الواحدة<sup>(3)</sup>.

وثانيهما: أن الهمزة قد كثر استعمالها عند العرب؛ لذلك كثيرا ما كان يلحقها التغيير من قلب وتخفيف؛ فهي قريبة من الهاء من حيث المخرج<sup>(4)</sup>، وبعض العرب يكسرون الهاء إذا وليت كسرة أو ياء مثل قولهم: (مِنْهُمْ وَعَلَيْهِمْ)<sup>(5)</sup>، فعاملوا الهمزة معاملة الهاء. وبعودتنا إلى قراءات الأعمش السابقة وتوجيهاتها نستنتج أنها أجازت في القراءة الأولى على مذهب الجمهور، أو على لغة هوازن وهذيل الميل إلى الكسر إتباعا للكسر قبلها في همزة (أم) في: (فلاِمه)، و(في إِمها)، و(في إِم الكتاب) للتخفيف. وأجازت في القراءة الثانية إتباع الكسر للكسر أيضا معتمدة على مبدأ التأثير والتأثر مع الميل إلى تخفيف المستقل من الكلام، حيث أنه لما ثقل اللسان الانتقال من ضم إلى كسر لما في ذلك من جهد إضافي انقلبت الضمة كسرة ليسهل على اللسان العمل من جهة واحدة، فيكون النطق سهلا، والجهد أقل.

<sup>1</sup> - المخصص ج: 11، ص: 206، وينظر: لهجة قبيلة تميم وأثرها في الجزيرة العربية، غالب فاضل المطليبي، ط: 1، 1427هـ، 2007م، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ص: 125، 126.

<sup>2</sup> - ينظر: الكتاب ج: 4، ص: 109، وشرح التسهيل، ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجبالي الأندلسي، ت: 672هـ)، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط: 1، 1410هـ، 1990م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ج: 3، ص: 71، والخصائص ج: 2، ص: 143.

<sup>3</sup> - معاني القرآن، الفراء ج: 1، ص: 6، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج ج: 2، ص: 23.

<sup>4</sup> - سر صناعة الإعراب ج: 1، ص: 46.

<sup>5</sup> - الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج: 3، ص: 138.

## 3- ظاهرة إتباع الفتح للفتح:

تمثلها:

- قراءة: الحسن البصري<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((مُذَبِّبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ))<sup>(2)</sup>، بفتح الميم والذالين (مُذَبِّبِينَ).

قال ابن عطية: "هي قراءة مردودة"<sup>(3)</sup>. وقال العكبري: "وهو بعيد، وكأنّ قارئها قصد تجانس الحركات"<sup>(4)</sup>، ولعل هذا المذهب يؤيده كونُ الإتيان يكون إذا كانت الحركة قوية كالضمة والكسرة<sup>(5)</sup>. غير أن أبا حيان دافع عن هذه القراءة وقبلها لسببين: الأول: كونها صادرة عن قارئٍ يعتبر من أفصح الناس ويحتج بكلامه. والثاني: أن لها وجهاً في العربية، وهو أن تتبع حركة الميم حركة الذال، وهي شبيهة بإتباع حركة الميم بحركة عين الكلمة في مثل: مُنْتَنٌ وبينهما حاجز، وقراءة الحسن كان الإتيان فيها بغير حاجز وهي أولى.<sup>(6)</sup>

## توضيح واستنتاج:

رأينا في الظواهر السابقة أين اتبعت الضمة والكسرة حركات مماثلة كونها ثقيلة لدواع صوتية تطرق إليها علماء اللغة وذكرناها فيما سبق، ولعل أهمها التخفيف وكثرة الاستعمال، وهي مبررات كافية للتدليل على هذه الظاهرة والحكم بصحتها، أضف إلى ذلك أنها لم تُرد من قبل علماء اللغة. أما ظاهرة إتباع الفتح للفتح كقراءة الحسن البصري السابقة فهي مردودة حسب ما ذهب إليه ابن عطية ذلك لأن الفتحة من الحركات الخفيفة ولا تأثير لها حيث تخرج من خرق الفم بلا كلفة<sup>(7)</sup>، والإتيان إنما يكون في الحركات الثقيلة كالضمة والكسرة. غير أنه يجوز شذوذاً مثل هذا المسلك الصوتي، وهذا ما استنتجناه من خلال رأي أبي حيان في توجيه قراءة الإتيان للفتح، أضف إلى ذلك كون

<sup>1</sup>- بها قرأ ابن عباس - إعراب القرآن، النحاس ج: 1، ص: 498، وشواذ القراءات ص: 146، ومعجم القراءات ج: 181.

<sup>2</sup>- النساء: 143.

<sup>3</sup>- المحرر الوجيز ج: 2، ص: 127.

<sup>4</sup>- إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 416.

<sup>5</sup>- ينظر: الدر المصون، السمين الحلبي ج: 4، ص: 128.

<sup>6</sup>- البحر المحيط ج: 3، ص: 394.

<sup>7</sup>- معاني القرآن، الفراء ج: 2، ص: 13.

هذه القراءة مروية عن مجموعة من القراء ولم يكتف بها الحسن فقط، فقد نسبها ابن خالويه إلى ابن عباس<sup>(1)</sup>، مما يعني فشو هذه الظاهرة.

#### 4- ظاهرة الإتياع على الأصل:

##### تمثلها:

قراءة: الحسن البصري<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((وَأَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ))<sup>(3)</sup>، بكسر نون (من) على الإتياع، وكذلك ما أشبهه<sup>(4)</sup>، وهي لُغِيَّةٌ<sup>(5)</sup> حكاها سيبويه عن ناس من العرب<sup>(6)</sup>، وعزاها أبو عمرو بن العلاء إلى أهل نجران<sup>(7)</sup>، وهو القياس.

قال سيبويه: "وقد اختلفت العرب في (من) إذا كان بعدها ألف وصل غير ألف اللام، فكسره قوم على القياس، وهي أكثر في كلامهم، وهي الجيدة. ولم يكسروا في ألف اللام لأنها مع ألف اللام أكثر، لأن الألف واللام كثيرة في الكلام تدخل في كل اسم، ففتحوا استخفافاً، فصار من الله بمنزلة الشاذ. وذلك قولك: من ابنك ومن امرئ، وقد فتح قوم فصحاء فقالوا: من ابنك، فأجروها مجرى من المسلمين."<sup>(8)</sup>

وقال الكسائي: "أصل (من) (منا) حذفوا الألف وأبقوا الفتحة."<sup>(9)</sup>

ويرى النحاس أن اللغة الفصيحة فيها فتحها لالتقاء الساكنين<sup>(10)</sup>

وقال ابن جني: "هي أول القياس، تكسرهما لالتقاء الساكنين، غير أنه كثر استعمال (من) مع لام المعرفة فهربوا من توالي كسرتين إلى الفتح"<sup>(11)</sup>.

##### توضيح واستنتاج:

عند تتبعي لآراء اللغويين حول مسألة كسر نون (من) وفتحها وجدت أن الأكثر فيها هو كسرهما إذا كان بعدها ألف وصل، مثل: (من ابنك)، أو ألف اللام مثل: (من المسلمين)

<sup>1</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 36.

<sup>2</sup> - إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 245.

<sup>3</sup> - التوبة: 1.

<sup>4</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 606.

<sup>5</sup> - الدر المصون ج: 6، ص: 6.

<sup>6</sup> - الكتاب ج: 4، ص: 154.

<sup>7</sup> - ينظر: مختصر شواذ القرآن، ص: 56، وشواذ القراءات ص: 203، الكشف، ج: 2، ص: 179، والبحر المحيط ج: 5، ص: 8.

<sup>8</sup> - الكتاب ج: 4، ص: 154، 155. وينظر: إعراب القرآن، النحاس ج: 2، ص: 202.

<sup>9</sup> - معاني القرآن، الكسائي ص: 155.

<sup>10</sup> - إعراب القرآن ج: 2، ص: 201.

<sup>11</sup> - المحتسب ج: 1، ص: 399.

وهو القياس. غير أنه لما كثر استعمالها مع الألف واللام فتحوها هروبا من توالي كسرتين لأن في ذلك ثقل على اللسان. فأصبح فتح نون (من) مع الألف واللام وهو ليس بالقياس قياسا، والقياس فيها وهو كسرهما بمنزلة الشاذ، والشيء قد يخرج عن الأصل، ويكثر استعماله فيكون أفصح من أصله، بل قد لا يستعمله المتكلم إلا نادرا. وهذا المنحى الصوتي يؤيده ابن جني حيث يرى أنه إذا تعارضت قوة القياس وكثرة الاستعمال قدم ما كثر استعماله، وإن كان شاذاً عن القياس<sup>(1)</sup>.

وإذا عدنا إلى قراءة الحسن السابقة نستنتج أنها أجازت على الأصل، أو على لغة من لغات العرب كسر نون (من المشركين) إذا جاءت بعدها ألف اللام.

### 5- ظاهرة إتباع حركة الإعراب لحركة البناء:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن البصري<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: (( الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ))<sup>(3)</sup> بكسر الدال (الْحَمْدُ لِلَّهِ) حيث وقع في القرآن الكريم<sup>(4)</sup> إتباعا لكسرة الدال. كما قرأها بفتح الدال واللام (الْحَمْدُ لِلَّهِ)<sup>(5)</sup> إتباعا لنصب الدال<sup>(6)</sup>.

علل الفراء هذا الوجه بقوله: "وأما من خفض الدال من (الْحَمْدُ) فإنه قال: هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد فتثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمّة بعدها كسرة، أو كسرة بعدها ضمّة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل إبل فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم"<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup>- الخصائص ج:1، ص:124، 125.

<sup>2</sup>- قرأ بها: رؤبة بن العجاج، ومحمد بن السميع اليماني، وأبو الشعثاء جابر بن زيد - إعراب القرآن، النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ت:338هـ) تح: زهير غازي زاهد، ط:3، 1409هـ، 1988م، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ج:1، ص:170، ومختصر في شواذ القرآن ص:9، وشواذ القراءات ص:34، والإتحاف ص:162، والمحتسب ج:1، ص:111، ومعجم القراءات ج:1، ص:4.

<sup>3</sup>- الفاتحة:2.

<sup>4</sup>- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح عبد الغني القاضي، ط:1، 1424هـ، 2004م، دار السلام، القاهرة، ص:517.

<sup>5</sup>- معجم القراءات ج:1، ص:5.

<sup>6</sup>- قرئت بفتح الدال (الْحَمْدُ) على إضمار فعل.

<sup>7</sup>- معاني القرآن ج:1، ص:3.

والمعنى قريب منه ذهب إليه ابن جني حيث يرى أن هذا المسلك سببه كثرة دورانه على الألسن، وشيوع استعماله، ولما اطّرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء حتى صار كإِبِلٍ وإِطِلٍ<sup>(1)</sup>.

وقال النحاس: "فإن هذه اللفظة تكثر في كلام الناس والضم ثقيل ولا سيما إذا كانت بعده كسرة فأبدلوا من الضمة كسرة وجعلوها بمنزلة شيء واحد، والكسرة مع الكسرة أخف"<sup>(2)</sup>.

في حين ضعفها بعض العلماء، وجعلوها شاذة في القياس والاستعمال<sup>(3)</sup> لأنّ فيها إتباع حركة إعراب لحركة غير إعراب وهذا منافٍ لخصائص اللغة العربية وإبطال للإعراب وهذا لما جناه البناء الأضعف على الإعراب الأقوى. لكن لا مانع من هذا الأسلوب في الكلام للتناسق الصوتي الذي يحقق الاقتصاد في الجهد العضلي، وهي سمة تتميز بها لغة العرب، فقد نسبت هذه القراءة إلى بعض القبائل العربية، فهي موافقة للهجة بني تميم<sup>(4)</sup>، وبعض غطفان<sup>(5)</sup>. أما من حيث الإعراب فيكون في ذلك مقترراً منع من ظهوره شغل الكلمة بحركة الإتياع<sup>(6)</sup>.

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(7)</sup> لقوله تعالى: (( وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ))<sup>(8)</sup>، بضم التاء: (لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا). قال الكسائي: "هي لغة قبيلة أزد شنوءة"<sup>(9)</sup>.

<sup>1</sup> - المحتسب ج: 1، ص: 111.

<sup>2</sup> - إعراب القرآن، ج: 1، ص: 170.

<sup>3</sup> - ينظر: المحتسب ج: 1، ص: 111.

<sup>4</sup> - إعراب القرآن، النحاس ج: 1، ص: 170، وينظر: لهجة قبيلة تميم وأثرها في الجزيرة العربية، ص: 123، والظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري، أبو جناح ص: 113.

<sup>5</sup> - القراءات الشاذة، عبد الفتاح القاضي ص: 517.

<sup>6</sup> - ينظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج: 1، ص: 5، والبحر المحيط ج: 1، ص: 131، والمزهر، السيوطي، ج: 1، ص: 225.

<sup>7</sup> - بها قرأ: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، والشنبوذي - النشر في القراءات العشر ج: 2، ص: 158، والبحر المحيط ج: 1، ص: 302، ومعجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، ط1، 1422هـ، 2002م، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ج: 1، ص: 79.

<sup>8</sup> - البقرة: 34.

<sup>9</sup> - معاني القرآن، الكسائي (علي بن حمزة، ت: 189هـ)، إعداد: عيسى شحاتة عيسى، ط: 1998م، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص: 67. وشنوءة: من القبائل البادية التي كانت تسمى سروات الحجاز، ينظر: محيسن محمد سالم، المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، ص 141.

وُصفت هذه القراءة عند أكثر العلماء بالضعف واللين<sup>(1)</sup>، وتعليهم في ذلك أنه لا يجوز إتباع حركة إعراب وهي أقوى لحركة بناء وهي أضعف، والمشهور أن يتبع الضعيف القوي وليس العكس.

ولكن الأقرب فيها أن الأعمش حرص على الانسجام الصوتي والاتباع على الرغم من أنه يؤثر على الإعراب. ووجهها أن التاء ضمت اتباعاً لحركة الجيم، وهو ضرب من التجانس الصوتي، والتماس الخفة، فلو لم يتبع ذلك لثقل على اللسان الانتقال من الكسر إلى الضم، والعرب تكره ذلك لأنه يخالف ما اعتادته ألسنتهم من تآلف للأصوات وما نشأت عليه طبائعهم اللغوية.

### توضيح واستنتاج:

إن الإتيان أداء لغوي لبعض الأصوات في الكلام. ولا شك أن إتباع حركة الإعراب لحركة البناء واحد من هذا المسلك الصوتي، وهو ضرب من ضروب التماس الخفة في النطق، ويكون بين الحرف الأخير من الكلمة الأولى والحرف الأول من الكلمة التي تعقبها.

غير أن بعض اللغويين يذهب<sup>(2)</sup> إلى أن الإتيان إذا كان يمس حركات الإعراب فالقياس أن تتبع حركة البناء حركة الإعراب ويعود ذلك إلى كون حركة الإعراب أقوى من حركة البناء. وإن كان العكس فإن ذلك يؤثر في تغيير حركة الإعراب، وأن تغييرها يقتضي جعل حركة الإعراب مقدرة، والإعراب الظاهر أولى من الإعراب المقدر، وأوضح منه.

لكن إذا عدنا إلى قراءة الحسن البصري، وقراءة الأعمش السابقتين وهما واحدة من هذه الظاهرة، نجد أنهما جوزتا إتباع حركة الإعراب لحركة البناء على لغة من لغات العرب. ولعل علة هذا الجواز فيما أرى يعود إلى كثرة دوران هذا النمط الصوتي على ألسنة العرب هروبا إلى الأخف لكثرة الاستعمال، والشيء إذا كثر استعماله تعرض للتبدل والتغيير من جهة، وأنه ليس له تأثير على المعنى من جهة أخرى.

<sup>1</sup> - ينظر: معاني القرآن وإعرابه ج:1، ص:112، وإعراب القرآن، النحاس ج:1، ص:212، والمحتسب، ابن جني ج:1، ص:153، والكشاف، الزمخشري ج:1، ص:63، وإعراب شواذ القراءات، العكبري ج:1، ص:147، وإملاء مان به الرحمن، العكبري ص:37، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري ج:1، ص:50.

<sup>2</sup> - ينظر: المحتسب ج:1، ص:112.

المبحث الثاني: ظاهرة إشباع الحركات القصيرة ومثلها<sup>(1)</sup>:أ: إشباع الفتحة:تمثلها:

- قراءة: الحسن البصري وابن محيصن<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: (( يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ))<sup>(3)</sup>، بمطل حركة الفتحة حتى صارت ألف في: ( تَبْيَاضٌ، وَتَسْوَادٌ )، وهي لغة.<sup>(4)</sup> أجاز الزجاج هذه القراءة ووصفها بأنها جيدة من حيث العربية لكنه رفض القراءة بها كونها تخالف رسم المصحف، وهو يكره مخالفة ذلك.<sup>(5)</sup>

في حين رأى السمين أن هذه القراءة هي أبلغ في المعنى من قراءة العامة حيث قال: "تبياضٌ وتسوادٌ" بألف فيهما، وهي أبلغ، فإن (ابيضاً) أدل على اتّصاف الشيء بالبياض من (ابيضاً)."<sup>(6)</sup>

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(7)</sup> لقوله تعالى: (( وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً ))<sup>(8)</sup>، بألف مدّ قبل الهمزة (خَطَاءً)، على وزن عطاء، أو سماء وهو لغة في الخطأ<sup>(9)</sup>.  
- ومثلها قراءة: الحسن<sup>(10)</sup> لقوله تعالى: (( فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكِنًا ))<sup>(11)</sup>، بإشباع فتحة الكاف حتى صارت ألفا (مُتَّكَاءً).

<sup>1</sup> - هي ظاهرة صوتية الغرض منها أن تنشئ عن الحركة الحرف مثلها؛ فتشبع الفتحة حتى تصير ألفاً، والكسرة حتى تصير ياء، والضمة حتى تصير واواً، وهكذا تكون قد مطلّت في الحركات القصيرة حتى تصيرها حركاتٍ طويلة. وهي ظاهرة صالحة نثراً ونظماً- ينظر: الكتاب ج:4، ص:202، والخصائص، ابن جنّي، تح: محمد على النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، (د-ت) ج:3، ص: 121، 122، والمحتسب ج:1، ص:370، والظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري ص:51.

<sup>2</sup> - قرأ بها: الزهري، وأبو الجوزاء. - البحر المحيط ج:3، ص:25، ومعجم القراءات ج:1، ص:552، ومعجم القراءات القرآنية ج:2، ص:57.

<sup>3</sup> - آل عمران:106.

<sup>4</sup> - المحرر الوجيز ج:1، ص:487، وإعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:340.

<sup>5</sup> - ينظر: معاني القرآن وإعرابه ج:1، ص:454.

<sup>6</sup> - الدر المصون ج:3، ص:340.

<sup>7</sup> - بها قرأ: ابن كثير، وطلحة، وشيل، ويحي، وقتادة، والأعرج. - مختصر في شواذ القرآن ص:34، إعراب القرآن ج:1، ص:480، والمحرر الوجيز ج:2، ص:92، والقراءات الشاذة ص:531.

<sup>8</sup> - النساء:92.

<sup>9</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:401، والبحر المحيط ج:3، ص:334.

<sup>10</sup> - بها قرأ: ابن هرمز. - مختصر في شواذ القرآن ص:68، ومعجم القراءات القرآنية ج:3، ص:165، ومعجم القراءات ج:4، ص:241.

<sup>11</sup> - يوسف:31.



قال ابن جني: "وأما (متكأ) فعلى إشباع الكاف من (متكأ). وقد جاء نحو هذا، أنشدناه أبو عمرو علي لابن هرمة يرثي ابنه:  
فَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَرَاكِحٍ<sup>(1)</sup>  
يريد بمنترح، وعليه قول عنتره...

يَنْبَاعُ مِنْ ذَفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ

وقال: أراد ينبع، فأشبع الفتحة، فأنشأ عليها ألفا. ولعمري إن هذا مما تختص به ضرورة الشعر وقلما يجيء في النثر".<sup>(2)</sup> وبإشباع فتحة الكاف تصير الكلمة كأنها من (مفتعال)، وبهذا قال أكثر أهل اللغة<sup>(3)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن وابن محيصن والأعمش<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: ((إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا))<sup>(5)</sup>، بألف مدّ بعد الطاء (خِطَاءً). وقرأها الحسن وحده بفتح الخاء ومدّ الطاء (خِطَاءً).

قال ابن جني: "أما (خِطَاءً) فاسم بمعنى المصدر، والمصدر من أخطأت: إخطاءً، والخطأ من أخطأت كالعطاء من أعطيت"<sup>(6)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

تناول علماء اللغة إشباع الحركات القصيرة التي تصير حركات طويلة. فالفتحة تشبع حتى تصير ألفا، والضمّة تشبع حتى تصير واوا، والكسرة تشبع حتى تصير ياءً، ذلك لأن الحركات أبعاض حروف المد واللين. يقول ابن جني: "اعلم أن هذه الحركات هي أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والواو والياء، فكما أن الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث وهي الفتحة والكسرة والضمّة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمّة

<sup>1</sup> - البيت من شواهد الخصائص ج:3، ص:121، وسر صناعة الإعراب، ابن جني، تح: حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط:2، 1413هـ، 1993م، ج:1، ص:25، والإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري: (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ت:577هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د-ت) ج:1، ص:40، وإعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:697.

<sup>2</sup> - المحتسب ج:2، ص:11.

<sup>3</sup> - ينظر: الكشاف ج:3، ص:73، والمحزر الوجيز ج:3، ص:239، وإعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:697، والبحر المحيط ج:5، ص:302، والدر المصون ج:6، ص:478.

<sup>4</sup> - معجم القراءات ج:2، ص:128، ومعجم القراءات القرآنية ج:3، ص:318، 319.

<sup>5</sup> - الإسراء:31.

<sup>6</sup> - المحتسب ج:2، ص:64.

بعض الواو<sup>(1)</sup>. وقال أبو حيان: "والجمهور على أن الفتحة من الألف والضممة من الواو والكسرة من الياء"<sup>(2)</sup>.

وبمطل الحركات وإشباعها تؤديك إلى صور أخرى غير صورتها الأولى، وهي صورة الألف بعد إشباع الفتحة، مثل: (منتزح) من (منتزح)، وصورة الياء بعد إشباع الكسرة، مثل: (الصياريف) من (الصيارف)، وصورة الواو بعد إشباع الضمة، مثل: (أنظور) من (أنظر)<sup>(3)</sup>. وقد يُلجأ إلى هذا الإشباع، أو المطل من أجل تناسق وانسجام الأصوات، أو من أجل التنعيم الموسيقي.

ومثل هذه الظاهرة الصوتية كثيرة في كلام العرب، وهي سنة من سننها، وهي تمثل نمطا لهجيا عند البعض وضرورة عند البعض الآخر<sup>(4)</sup>.

ومهما كان الاختلاف فإن البحوث تؤكد على وجود هذه الظاهرة الصوتية من ذلك قول الشاعر<sup>(5)</sup>:

بَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقَ وَفُضَّةٍ وَزِنَادَ رَاعٍ

أراد: (بَيْنَ نَحْنُ) فأشبع حركة الفتحة حتى صارت ألفا<sup>(6)</sup>.

وقول آخر<sup>(7)</sup>:

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعُقْرَابِ الشَّائِلَاتِ عَقَدَ الْأَذْنَابِ

أراد: (العقرب) فأشبع الفتحة فتولدت عنها ألف.

<sup>1</sup> - سر صناعة الإعراب ج:1، ص:17.

<sup>2</sup> - ارتشاف الضرب ص:18.

<sup>3</sup> - ينظر: الخصائص ج:2، ص:318، وج:3، ص:121، وسر صناعة الإعراب ج:1، ص:23، والإنصاف في مسائل الخلاف ج:1، ص:39-43، وشرح المفصل ج:1، ص:52، وأمالي ابن الشجري: (هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت:542هـ) تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:1، 1413هـ، 1992م، ج:2، ص:419، 420.

<sup>4</sup> - ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: (جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي ت:672هـ)، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد البدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط:1، 1410هـ، 1990م، ج:1، ص:142، والمخصص

ج:1، ص:114، 115، والمزهر في علوم اللغة العربية ج:1، ص:336، واللهجات العربية في التراث ج:2، ص:675-677.

<sup>5</sup> - لم يُذكر قائله، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ج:1، ص:171، وابن يعيش في شرح المفصل ج:4، ص:97، والسيوطي في همع الهوامع ج:2، ص:148.

<sup>6</sup> - ينظر: شرح المفصل ج:6، ص:11، وها مشه الصفحة نفسها، وسر صناعة الإعراب ج:1، ص:24.

<sup>7</sup> - لم يُذكر قائله، وهو من شواهد: الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:1، 1405هـ، 1985م، ص:244، وارتشاف الضرب ص:2391، والبحر المحيط ج:5، ص:302، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب ج:4، ص:440، وارتشاف الضرب ص:2391، والدر المصون ج:6، ص:478.

ومثل هذا المسلك الصوتي كثير في الشعر منه في النثر، وهذا مما تختص به الضرورة الشعرية، والنثر لا ضرورة فيه، وإن جاء فيه فهو قليل<sup>(1)</sup>. ومن هذا القليل ما ذكرته بعض المصادر<sup>(2)</sup> نقلاً عما حكاه الفراء عن بعض العرب قولهم: (أكلت لحمًا شاةً) أي: (لحم شاة)، وما حكاه أحمد بن يحيى: (خُذْهُ مِنْ حَيْثُ وَليْسًا)، أي: (ليس) بإشباع حركة الفتحة فنشأت عنها الألف.

غير أنه ولمّا سُمع على غير قياس دورانُه على الألسنة، على لغة المشبعين<sup>(3)</sup> من العرب تسرب إلى القرآن الكريم من خلال قراءاته، وهذا ما حققته القراءات الأربعة الشاذة المتمثلة في قراءات الحسن وابن محيصن والأعمش السابقة، حيث أجازت على الشذوذ<sup>(4)</sup> أو السعة مد حركة الفتحة وإشباعها حتى تصير ألفًا، وذلك في الكلمات: (تَبْيَاضٌ، وَتَسْوَادٌ)، و(مَتَّاءٌ)، (خِطَاءٌ، خِطَاءٌ)، بفتح الخاء وكسرها. ومدّ الصوت وإطالته عند النطق بالحركة إراحةً للنفس، وطلبًا للتأني، وفيه أيضًا تناسق وانسجام صوتي، تطرب له الأذن وترتاح له النفس.

### ب: إشباع الضمة:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن البصري<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: ((سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ))<sup>(6)</sup>، بإشباع حركة الضم (سَأُورِيكُمْ)، وهي كذلك في رسم المصحف لكن بوقفة خفيفة على الواو. يرى ابن جني أن هذا المسلك الصوتي صالح في النثر والنظم، وهو من إشباع ضمة الهمزة فأنشأ عنها واوا، والذي حسن في احتمال الواو في هذا الموضع أنه موضع وعيد وإغلاظ فمُكن الصوت فيه وزاد إشباعه واعتماده، فألحقت الواو فيه.<sup>(7)</sup>

<sup>1</sup> - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج: 1، ص: 33، والمحتسب ج: 2، ص: 11، والمخصص ج: 11، ص: 196.

<sup>2</sup> - ينظر: الخصائص ج: 3، ص: 123، والمحتسب ج: 1، ص: 371، والأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د-ت)، ج: 1، ص: 196.

<sup>3</sup> - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج: 1، ص: 223، والنشر في القراءات العشر ج: 2، ص: 225، وشرح الشافية ج: 1، ص: 69، 70.

<sup>4</sup> - ينظر: المخصص ج: 15، ص: 110.

<sup>5</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 51، وشواذ القراءات ص: 194، والقراءات القرآنية ج: 2، ص: 401، ومعجم القراءات ج: 3، ص: 156.

<sup>6</sup> - الأعراف: 145.

<sup>7</sup> - المحتسب ج: 1، ص: 370، 371.

والمعنى نفسه ذهب إليه ابن عطية<sup>(1)</sup>، والزمخشري<sup>(2)</sup> وجعلها لغة ونسبها إلى الحجازيين. وبذلك قال العكبري<sup>(3)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(4)</sup>.

أما أبو حيان فقد حسنه في الشعر وضعفه في النثر. وأكد على أن هذا الإشباع لغة ونسبه إلى أهل الأندلس. وشك أن تكون لغة حجازية مثلما ذهب إلى ذلك الزمخشري. حيث قال: "وينبغي أن يُنظر في تحقق هذه اللغة، أهي في لغة الحجاز أم لا؟"<sup>(5)</sup>.

والملاحظ أن الزمخشري، وابن عطية، وأبا حيان خرجوا قراءة الحسن على مقتضى ظاهرة الإشباع؛ كونها ظاهرة فاشية في لغات بعض العرب، لكن ابن جني أضاف شيئاً آخر مهما يتعلق بربط صورة الحركة المشبعة بدلالة السياق في النص القرآني، إذ رأى أن مطل الحركة في هذا الموضع مرتبط بموضع الآية وهو التهديد والوعيد.

### توضيح واستنتاج:

أجاز اللغويون إشباع حركة الضم حتى تصير واوا كقولهم: (يرقود)، بإشباع ضمة القاف. قال الشاعر:

لَوْ أَنَّ عَمْرًا هَمَّ أَنْ يَرْقُودًا فَانْهَضَ فَشَدَّ الْمِنْزَرَ الْمَعْقُودَا

أراد: (أن يرقُد)، فأشبع الضمة حتى صارت واوا.

ومثله: (أنظور)، بإشباع ضمة الظاء.

قال الشاعر<sup>(6)</sup>:

وَأَنْنِي حَيْثُمَا أَتَى الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أَدْنُو فَاَنْظُورُ

أراد: (فأنظُر) فأشبع حركة الضم فتولدت عنها الواو.

إن الملفت للانتباه في هذه الجوازات هو تباين آراء علماء اللغة حول هذا الإشباع فمنهم من يرى أنه للضرورة الشعرية، ومنهم من يرى أنها جائزة في سعة الكلام. لكن وكيفما تصرفت الحال فالقول بأن إشباع الضم وغيره من الحركات ضرورة أمر تنفيه

<sup>1</sup> - المحرر الوجيز ج:2، ص:453.

<sup>2</sup> - الكشاف ج:2، ص:135، وينظر: الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري ص:52.

<sup>3</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:561.

<sup>4</sup> - ينظر: الدر المصون ج:5، ص:455، 456.

<sup>5</sup> - البحر المحيط ج:4، ص:388.

<sup>6</sup> - لم أهدت لقائله، وهو من شواهد الحجة للقراء السبعة ج:1، ص:80، والمخصص ج:11، ص:196، وسر صناعة الإعراب

ج:1، ص:26، والخصائص ج:2، ص:316، وج:3، ص:124.

توجيهات الزمخشري وأبي حيان حينما أكدا على أنها لغة فاشية في الحجاز أو الأندلس، وكونها لغة فهي لا تخص الشعر فقط بل تتعداه إلى النثر. أضف إلى ذلك ورودها في قراءات القرآن الكريم، وهذا الذي أجازته القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة الحسن البصري السابقة (سأوريكم) بإشباع ضمة الهمزة فنشأت عنها واو.

### ج: إشباع الكسرة:

#### تمثلها:

- قراءة ابن محيصن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَفْتَدَهُ))<sup>(2)</sup>، بدون هاء وبإشباع الياء.

ضعف ابن عطية هذا الإشباع بقوله: "وهذا ضعيف ولا تجوز عليه القراءة بإشباع الياء"<sup>(3)</sup>. غير أن بعض العلماء<sup>(4)</sup> يجيز هذا الإشباع بعد حذف هاء السكت. ويسميه القراء تارة بالصلة وهو المسمى إشباعا، وتارة أخرى بالاختلاس.

- ومثلها قراءة: الحسن البصري<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: ((مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفٍ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ))<sup>(6)</sup>، بتخفيف الفاء ومطل حركة الكسرة (نوفي).

قال أبو حيان: "فاحتمل أن يكون مجزوما بحذف الحركة المقدرة على لغة من قال: ألم يأتيك، وهي لغة لبعض العرب"<sup>(7)</sup>.

والمعنى نفسه ذهب إليه السمين الحلبي ورأى أن هذا الإشباع قد يأتي على السعة نحو: إنه مَنْ يَتَّقِي.<sup>(8)</sup>

والذي يغلب على الظن أن هذه القراءة تمثل صورة من صور إشباع الكسرة التي ليست ضرورة بل هي على لغة من لغات العرب حسب مذهب ابن الجزري.

<sup>1</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 44، ومعجم القراءات ج: 2، ص: 482.

<sup>2</sup> - الأنعام: 90.

<sup>3</sup> - نسبها لابن ذكوان. - المحرر الوجيز ج: 2، ص: 320.

<sup>4</sup> - ينظر: الدر المصون ج: 5، ص: 32.

<sup>5</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 64، والكشاف ج: 3، ص: 33، والبحر المحيط ج: 5، ص: 210، ومعجم القراءات ج: 4،

ص: 24، ومعجم القراءات القرآنية ج: 3، ص: 104.

<sup>6</sup> - هود: 15.

<sup>7</sup> - البحر المحيط ج: 5، ص: 210.

<sup>8</sup> - الدر المصون ج: 6، ص: 297، وقد جعلها من مطل الكسرة الصاحب أبو جناح في كتابه: الظواهر اللغوية في قراءة الحسن

البصري ص: 53.

**توضيح واستنتاج:**

تحدث سيبويه عن إشباع حركة الكسرة، وهي ياء تُزاد في الكلمة إتباعاً لحركة الكسرة التي قبلها كما تقول: الصياريف بدلاً من الصيارف. حيث قال: "وربما مدّوا مثل: مساجد ومنابر، فيقولون: مساجيد، ومنابير، شبهوه بما جُمع على غير واحد في الكلام"<sup>(1)</sup>. كما ذكر ابن جني صوراً لإشباع الكسرة حيث قال: "ومن إشباع الكسرة ومطلها ما جاء عنهم: الصياريف والمطافيل، و الجلاعيد"<sup>(2)</sup>.

وقد يلجأ الشاعر إلى إشباع حركة الياء عند الاضطرار، وذلك ليستقيم له وزن البيت، وتتأغم موسيقاه فتطرب له الأذن. وقد ورد مثل هذا في كلام العرب حيث قال الفرزدق<sup>(3)</sup>:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ      نَفِي الدَّنَائِرِ تَنْقَادُ الصِّيَارِيفِ

أراد بذلك: (الصيارف)، فأشبع حركة الكسرة حتى صارت ياءً (الصياريف).

وقال امرؤ القيس<sup>(4)</sup>:

كَأَنِّي بَفَتْخَاءِ الْجَنَاحَيْنِ لِقْوَةٍ      عَلَى عَجَلٍ مِنِّي أُطَاطِي شِيمَالِي

أراد: (شمالي) فتولدت الياء عن الكسرة فصارت (شيمالي).

قد اتفق علماء اللغة في شرحهم لما ورد من إشباع حركة الياء في الأبيات السابقة أن هذه الظاهرة تختص بالضرورات الشعرية، لما تمليه طبيعة الوزن والقافية، ونفوا أن يكون في النثر بصفة عامة والقرآن بصفة خاصة، ذلك أن القرآن لا ضرورة فيه. غير أن هذا الطرح يعتبر تضيقاً على اللغة لأنه ورد في غير الشعر، وهذا ما حققته القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة ابن محيصة والحسن البصري السابقتين: (اقتدي، ونوفي)، حيث نجد أنها أجازت على غير قياس مطلق حركة الكسرة حتى صارت ياءً.

<sup>1</sup> - الكتاب ج:1، ص:28.

<sup>2</sup> - الخصائص ج:3، ص:123.

<sup>3</sup> - من شواهد الكتاب ج:1، ص:28، وسر صناعة الإعراب ج:1، ص:25، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي: (عبد القادر بن عمر ت:1093هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:4، 1418هـ، 1997م، ج:4، ص:426.

<sup>4</sup> - ينظر: ديوان الفرزدق، ضبطه وصححه: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:5، 1425هـ، 2004م ص:129، والإنصاف في مسائل الخلاف ج:1، ص:43.

المبحث الثالث: ظاهرة قصر الحركات الطويلة واجتزائها:أ: تقصير الألف:تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: (( فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعٍ ))<sup>(2)</sup>، بحذف الألف في: (ثَلَاثَ وَرُبَاعٍ) للتخفيف.

أجاز أهل اللغة تقصير حركة الفتحة الطويلة في (ثلاث ورباع) وجعلها حركة قصيرة (ثلاث ورباع) استخفافاً.

قال ابن جني: "ينبغي أن يكون محذوفاً من (رباع) تخفيفاً، كما روينا عن قطرب:

أَلَا لَبَارِكِ اللَّهُ فِي سُهَيْلٍ إِذَا مَا اللَّهُ بَارِكٌ فِي الرَّجَالِ

فحذف ألف (الله)، وقال الآخر<sup>(3)</sup>:

مِثْلَ النَّقَا لَبَّدَهُ ضَرْبُ الطَّلَلِ

يريد الطَّلَلُ جمع طَلَّ... ومما حذف ألفه تخفيفاً أيضاً قولهم: أَمْ وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا، يريد أَمْ<sup>(4)</sup>.

وقال ابن عطية: "وتلك لغة مقصدها التخفيف كما قال الشاعر على لسان الضبّ:

لَا أَشْتَهِي أَنْ أَرِدَا إِلَّا عَرَادَا عَرَدَا

وَعَنْكَتْنَا مَلْتَبَدَا وَصَلَيَانَا بَرَدَا

يريد: باردا<sup>(5)</sup>.

ويرى العكبري أن وجه حذف الألف جائز للتخفيف وله نظائره في كلام العرب مثل حذف ألف خيم وأصلها خيام، وعُلبط وزُلزل والأصل فيها علابط وزلازل، كما حذف في قولهم أَمْ وَاللَّهِ<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: إبراهيم النخعي، ويحي بن وثاب، والمغيرة. - المحتسب ج: 1، ص: 1، ص: 280، ومعجم القراءات ج: 2، ص: 10، ومعجم القراءات القرآنية ج: 2، ص: 106.

<sup>2</sup> - النساء: 3.

<sup>3</sup> - البيت الأول والثاني بلا نسبة في الخصائص ج: 3، ص: 134.

<sup>4</sup> - المحتسب ج: 1، ص: 280، 281، بتصرف.

<sup>5</sup> - المحرر الوجيز ج: 2، ص: 7.

<sup>6</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 366، وإملاء ما من به الرحمن ص: 173، والتبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 328.

وإلى هذا التوجيه أشار كل من أبي حيان<sup>(1)</sup>، والقرطبي<sup>(2)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(3)</sup>.  
 - ومثلها قراءة: اليزيدي<sup>(4)</sup>، لقوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ))<sup>(5)</sup>، (طَيْفٌ) بحذف الألف، على أنه مصدر: طاف به الخيال، وبالمد اسم فاعل، وهو مستعار لكل شيء يغشى البصر من وسوسة الشيطان، أو هو الذنب واللمم<sup>(6)</sup>.

أجاز اللغويون هذه القراءة للتخفيف، وهي أكثر في كلام العرب، هذا ما قاله الأخفش<sup>(7)</sup>، وغيره<sup>(8)</sup>. وقد قال أمية بن أبي عائذ الهذلي<sup>(9)</sup>:  
 أَلَا لَقَوْمٍ لَطِيفِ الْخِيَالِ أَرْقَ مِنْ نَارِحِ ذِي دَلَالٍ  
 ذكر فيه (طَيْفٌ) بحذف الألف للتخفيف.

فالذي يمكننا قوله في هاتين القراءتين أن حذف الألف والاجتزاء عنها بالفتحة لغة مقصدها التخفيف والاقتصاد في الجهد العضلي، والسرعة في النطق، وهو كثير في كلام العرب. ولعل هذا المسوِّغ الصوتي يردّ على بعض اللغويين<sup>(10)</sup> الذين لم يُجيزوه كون الألف خفيفة عليهم.

<sup>1</sup> - ينظر: البحر المحيط ج:3، ص:171.

<sup>2</sup> - ينظر: الجامع لأحكام القرآن ج:6، ص:30.

<sup>3</sup> - ينظر: الدر المصون ج:3، ص:565.

<sup>4</sup> - بها قرأ: ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب. - الإتحاف ص:295، ومعجم القراءات ج:3، ص:248، ومعجم القراءات القرآنية ج:2، ص:432.

<sup>5</sup> - الأعراف: 201

<sup>6</sup> - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج:1، ص:402، وتاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تح: عبد الستار أحمد فراج، التراث العربي، الكويت، 1385هـ، 1965م، ج:24، ص:109.

<sup>7</sup> - ينظر: معاني القرآن، الأخفش ج:1، ص:344.

<sup>8</sup> - ينظر: معاني القرآن، الكسائي ص:151، وإعراب القرآن ج:2، ص:171، والمحرم الوجيز ج:2، ص:492، وإعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:582، والبحر المحيط ج:4، ص:445، 446، والدر المصون ج:5، ص:546.

<sup>9</sup> - من شواهد سيبويه. - ينظر: الكتاب ج:2، ص:215، 216.

<sup>10</sup> - أجازته أبو حاتم ولم يجزه سيبويه وأبو جعفر النحاس. - ينظر: الكتاب ج:4، ص:188، وإعراب القرآن ج:2، ص:284، والجامع لأحكام القرآن ج:11، ص:123.



ب: تقصير الواو:تمثلها:

- قراءة: اليزيدي<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لِرَؤُوفٌ رَحِيمٌ))<sup>(2)</sup>، بحذف الواو (الرؤُف) حيث اجتزئت فيها الواو فتحولت إلى ضمة ونتج عن ذلك تحول صيغة (فَعُول) الممدودة إلى (فَعُل) المقصورة للتخفيف، وهي عادة العرب من: هوازن وعليا قيس وأسد<sup>(3)</sup> الذين يميلون في نطقهم إلى الاجتزاء بالحركات عن أحرف المد.

يرى اللغويون<sup>(4)</sup> أن القصر والمد لغتان بمعنى واحد، وأن أكثر القراء مالوا إلى المد (رؤُوف) لأن بناء (فَعُول) أكثر في كلامهم من (فَعُل)، والذي يؤكد ذلك وجود صفات تشبهه منها: غفور وشكور. غير أن اليزيدي ومن وافقه مالوا إلى تقصير الحركة الطويلة لأن فيها خفة يسهل معها اللفظ ويحلو.

وهذا الأسلوب في الكلام توجزه أقوال العرب وهي لغة فاشية فيهم. وهذا ما ذهب إليه ابن عطية حين قال: "تقول العرب رؤف ورؤوف ورئف كحذر ورأف"<sup>(5)</sup>، وأكدّه أبو حيان<sup>(6)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(7)</sup>. وكلهم استدلوا لما ذهبوا إليه ببيت الوليد بن عقبة<sup>(8)</sup>:  
وشرُّ الطَّالِبِينَ فَلَا تَكُنْهُ بِقَاتِلِ عَمِّهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ.  
بتقصير الواو في: (الرؤف) بدلا من (الرؤوف).

فالذي يمكننا قوله في هذه القراءة هو نفسه الذي قيل في حذف الألف. حيث أن الواو حذفت واجتزئ عنها بالضمة لخفته، وسرعة النطق به، وهو كثير في كلام العرب فاش على ألسنتهم.

<sup>1</sup> - بها قرأ: أبو عمرو وحزمة، والكسائي، ويعقوب. - معجم القراءات ج: 1، ص: 208، ومعجم القراءات القرآنية ج: 1، ص: 123.

<sup>2</sup> - البقرة: 143.

<sup>3</sup> - ينظر: الكتاب ج: 4، ص: 211، ومعاني القرآن، الرءاء ج: 1، ص: 91، وإعراب القرآن ج: 1، ص: 269، والجامع لأحكام البيان ج: 2، ص: 440.

<sup>4</sup> - ينظر: الحجة للقراء السبعة ج: 2، ص: 229، والحجة في القراءات السبع ص: 89، والكشف عن وجوه القراءات السبع ج: 1، ص: 267، وإعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 213، والتبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 124.

<sup>5</sup> - المحرر الوجيز ج: 1، ص: 221.

<sup>6</sup> - ينظر: البحر المحيط ج: 1، ص: 601.

<sup>7</sup> - ينظر: الدر المصون ج: 2، ص: 158.

<sup>8</sup> - هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط أبو وهب الأموي القرشي وآل من فتيان قريش وشعرانهم وأجودهم مات سنة: (61هـ).  
الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط: 15، 2002م، ج: 8، ص: 122.

## ج: تقصير الياء:

## تمثلها:

- قراءة: ابن محيصن والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((رَبِّ اجْعَلْني مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ))<sup>(2)</sup>، بدون ياء في الوصل والقف. كما قرأها اليزيدي بدون ياء في الوقف دون الوصل.

يرى علماء اللغة أن حذف ياء المتكلم في مثل هذه المواضع كثير في كلام العرب لأنها كالصلة، فإذا سكنت في آخر الكلمة، فإنها تكون ثقيلة فلذلك تحذف للتخفيف. أجاز بعض العلماء<sup>(3)</sup> نيابة الكسرة عن الياء في مثل هذا الكلام، في حين منعه البعض<sup>(4)</sup> لالتباس المضاف إلى ياء المتكلم بما ليس مضافاً إليها. وعلى كل حال فإن حذف الياء واجتزاء الكسرة عنها جائز في كلام العرب، وله نظيره في القراءات القرآنية.

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: ((وَأَذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ))<sup>(6)</sup>، بكسر الدال وبدون ياء في: (الأيدي). أجاز الفراء هذه القراءة وعدّها صواباً حيث قال: "إن أراد (يريد ابن مسعود) الأيدي وحذف الياء فهو صواب مثل الجوار والمناد وأشباه ذلك"<sup>(7)</sup>. وعدّها ابن جني، وابن عطية، والعكبري لغة في التخفيف<sup>(8)</sup>. ورأى أبو حيان، والسمين الحلبي، والشوكاني أن الياء حُذفت ونابت عنها الكسرة لدلالاتها عليها<sup>(9)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: نافع وعاصم والكسائي وابن كثير وخلف وطلحة. - المحرر الوجيز ج:3، ص:343، والبحر المحيط ج:5، ص:423، ومعجم القراءات ج:4، ص:504.

<sup>2</sup> - إبراهيم:40.

<sup>3</sup> - ينظر: الكتاب ج:4، ص:185، 186.

<sup>4</sup> - ينظر: شرح المفصل ج:9، ص:86.

<sup>5</sup> - بها قرأ: عبد الله بن مسعود، وعيسى التقي. - مختصر في شواذ القرآن ص:131، والمحتسب ج:2، ص:279، والمحرر الوجيز ج:4، ص:509، وفتح القدير ج:4، ص:575، ومعجم القراءات ج:8، ص:108، ومعجم القراءات القرآنية ج:5، ص:268.

<sup>6</sup> - ص:45.

<sup>7</sup> - معاني القرآن ج:2، ص:406، 407.

<sup>8</sup> - ينظر: المحتسب ج:2، ص:279، والمحرر الوجيز ج:4، ص:509، وإعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:398.

<sup>9</sup> - ينظر: البحر المحيط ج:7، ص:385، والدر المصون ج:9، ص:382، وفتح القدير ج:4، ص:576.

فالذي نستنتجه من خلال ما سبق أن الياء إذا وقعت في آخر الكلمة فإنها تُحذف في الوصل والوقف كثيرا للتخفيف<sup>(1)</sup>، وتتوب عنها الكسرة للدلالة عليها.

وحذف الياء وإثباتها مسلك صوتي عربي فصيح معمول به في كلامهم؛ ذلك لأن الياء ثقيلة، والاستغناء عنها بما لا يُخلّ بالمعنى جائز خاصة إذا كانت في آخر الكلمة لأنها تشبه عندئذ بالقوافي الشعرية التي يكثر فيها حذف الياء للتخفيف والتناسب بين الأصوات، وما يقال عن قوافي الشعر يقال أيضا عن أواخر الآيات، فشبها هذه بتلك.

### توضيح واستنتاج:

لاحظ علماء اللغة<sup>(2)</sup> عند دراستهم لظاهرة تقصير الحركة الطويلة وجعلها حركة قصيرة أنّ التبادل بينهما يعود في الأساس إلى العلاقة الوثيقة الموجودة بينهما، فهما في الأصل شيء واحد. وهذا ما أكد عليه متقدمو النحويين حيث كانوا يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمّة الواو الصغيرة؛ ذلك لأن "الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمّة"<sup>(3)</sup>، غير أن الفرق بينهما يكمن في المدة الزمنية التي يحتاجها كل نوع لإنتاجه؛ "فالمدة الزمنية اللازمة لإنتاج الحركة القصيرة، أقصر من المدة الزمنية لإنتاج الحركة الطويلة، مع مراعاة اتحاد الحركتين بالسرعة والبطء"<sup>(4)</sup>. كما لاحظوا أن إحلال الحركات القصيرة مكان الحركات الطويلة إنما سببه التخفيف<sup>(5)</sup> والسرعة في الكلام، وأن هذا المسلك الصوتي جائز كثير في كلام العرب. قال سيبويه: "وجميع ما لا يُحذف في الكلام وما يُختار فيه أن لا يُحذف، يُحذف في الفواصل والقوافي... وإثبات الياءات والواوات أقيس الكلامين. وهذا جائز عربي كثير. وتركها في الوقف أقيس وأكثر"<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب ج:4، ص: 194، وشرح الشافية ج:2، ص: 300، 301.

<sup>2</sup> - ينظر: المحتسب ج:1، ص: 280، 281، والمحرر الوجيز ج:3، ص: 283، والتطور النحوي ص: 53-58.

<sup>3</sup> - سر صناعة الإعراب ج:1، ص: 17.

<sup>4</sup> - التنوع الكمي للحركات، سمير شريف استيتية، مجلة جامعة الملك سعود، م:9، الآداب، سنة:1417هـ، 1997م، ص: 157، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط:5، 1427هـ، 2006م، ص: 300، 301، والمدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:3، 1417هـ، 1997م، ص: 97.

<sup>5</sup> - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج:1، ص: 90، 91، و الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري ص: 55.

<sup>6</sup> - الكتاب ج:4، ص: 184، 185.

وتقصير الحركات الطويلة ظاهرة صوتية توافق طبيعة القبائل التي نسبت إليها، وهم من يميلون في الغالب إلى السرعة في النطق، فهذه السرعة تدفعهم إلى الاستغناء عن بعض الحركات دون الإخلال بالمقصود من الكلام. يقول إبراهيم أنيس: "تميل القبائل البدوية إلى السرعة في نطقها، وتلمس أيسر السبل، فتدغم الأصوات بعضها في بعض، وتسقط منها ما يمكن الاستغناء عنه دون إخلال بفهم السامع"<sup>(1)</sup>. والملاحظ في هذه الظاهرة بعدما ثبت وجودها في كلام العرب منظومه ومنثوره، أنها شملت القراءات القرآنية أيضا صحيحها وشاذها. فبعودتنا إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها حققت مثل هذه الظاهرة الصوتية، وأنها لم تقتصر على صوت دون آخر بل أجازتها في الألف في: - قراءة الأعمش واليزيدي: (ثلاث وربع وطيف) من (ثلاث ورباع وطائف). وفي الواو في: - قراءة اليزيدي: (رؤف) من (رؤوف). وفي الياء في: - قراءة ابن محيصن والأعمش واليزيدي: (دعاء) من (دعائي)، وقراءة الحسن والأعمش: (الأيد) من (الأيدي). والمسوّغ الصوتي في حذف الألف والواو والياء والاكْتفاء بالفتحة والضمة والكسرة دليلا عليها إنما سببه التخفيف، وسرعة النطق. وهذا المسلك الصوتي شائع على السنة العرب خاصة في الفواصل والقوافي. وهو كثير في الواو والياء لتقلهما قليل في الألف لخفتها.

<sup>1</sup> - في اللهجات العربية ص: 115.

المبحث الرابع: ظاهرة كسر حرف المضارعة<sup>(1)</sup>:1- كسر همزة المتكلم:تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((فَكَيْفَ عَاسَى عَلَى قَوْمٍ كَافِرِينَ))<sup>(3)</sup>، بكسر همزة (إيسَى). وصورة الفعل بهذا الشكل تكون قد تغيرت عن أصلها بعدما مرت بعدة مراحل؛ أولها كسر الألف الأولى لتصبح: (إِيسَى)، ثم قُلبت الثانية ألفاً فأصبحت (إِيسَى)، ثم قُلبت هذه الألف ياءً لمناسبتها الكسرة.

تعبّر هذه القراءة عن ظاهرة لغوية لها بعد صوتي يتمثل في كسر حرف المضارعة الهمزة، وهي لغة اختلف اللغويون في نسبتها؛ منهم من رأى أنها لغة تميم<sup>(4)</sup>، ومنهم من رأى أنها لغة بني أخيل من بني عقيل<sup>(5)</sup>. ومهما تعددت نسبتها فهي لغة مطردة في همزة المتكلم، ونون الجماعة، وتاء المخاطبة.

يقول ابن عطية: "وهي لغة كما يُقال: أخال وأيمن، قال: عبد الله بن عمر لا إخاله، وقال ابنه: عبد الله بن عبد الله بن عمر في كتاب الحج لا إيمن وجميع ذلك في البخاري، وهذه اللغة تطرد في العلامات الثلاث، همزة المتكلم ونون الجماعة وتاء المخاطبة"<sup>(6)</sup>

<sup>1</sup> - هي ظاهرة صوتية تخص كسر أحرف المضارعة (أنيت)، فالهمزة للمتكلم المفرد، والنون له معه غيره، والتاء للمخاطب مطلقاً، وللمؤنث والمؤنثين غيبة، والياء للغائب غيرهما. - شرح الكافية ج:4، ص:15. فقد مالت كل اللهجات العربية القديمة منها لهجة أسد، وقيس، وتميم، وربيعه إلى هذه الظاهرة ما عدا لهجة الحجاز، فتقول: أنا إعلم، ونحن نعلم، وأنت تعلم، وهو يعلم. ينظر: الكتاب ج:4، ص:110، وإعراب النحاس ج:1، ص:173، وشرح الشافية ج:1، ص:141، والبحر المحيط ج:1، ص:141.

<sup>2</sup> - قرأ بها ابن وثاب وابن مصرف - إعراب القرآن ج:2، ص:139، والمحزر الوجيز ج:2، ص:431، والبحر المحيط ج:4، ص:349، ومعجم القراءات ج:3، ص:105.

<sup>3</sup> - الأعراف:93.

<sup>4</sup> - إعراب القرآن ج:2، ص:139، ولهجة قبيلة تميم ص:131.

<sup>5</sup> - الدر المصون ج:5، ص:387.

<sup>6</sup> - المحزر الوجيز ج:2، ص:431.

2- كسر نون الجماعة:تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ))<sup>(2)</sup>، بكسر نون (نَسْتَعِينُ). قال النحاس: "وهذه لغة تميم، وأسد، وقيس، وربيعة، فعل ذلك ليدلّ على أنه من استَعَوْنَ يستَعِينُ والأصل في (نستعين) نَسْتَعَوْنَ قُلبت حركة الواو على العين فلما انكسر ما قبل الواو صارت ياء"<sup>(3)</sup>. وذهب أبو حيان في ذلك المذهب نفسه<sup>(4)</sup>. في حين نسبها ابن عطية إلى بعض قريش، وهي في الحقيقة لهجة بدوية<sup>(5)</sup>، وخصها ببعض أحرف المضارعة، وهي النون والتاء والهمزة دون ياء الغائب، ويرى أن هذا المسلك الصوتي لا يكون إلا في كل فعل سمي فاعله فيه زوائد، أو فيما يأتي من الثلاثي على فعلٍ يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المستقبل نحو علمٍ وشربٍ، وكذلك فيما جاء معتل العين نحو: خال يخال، فإنهم يقولون تخال وإخال<sup>(6)</sup>. وجاء من بعد السمين الحلبي وحاول أن يفسر هذه القراءة تفسيراً صوتياً حيث عزا أسباب هذا الجنوح الصوتي إلى التخفيف فقال: "وهي لغة مطردة في حروف المضارعة، وذلك بشرط ألا يكون حرف المضارعة ياء لتقل ذلك، على أن بعضهم قال: يبجل مضارع وجل، وكأنه قصد إلى تخفيف الواو إلى الياء فكسر ما قبلها"<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: زر بن حبیش، ويحي بن وثاب، وعبيد بن عمير الليثي. - إعراب القرآن ج: 1، ص: 173، والمحمر الوجيز ج: 1، ص: 73، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 16.

<sup>2</sup> - الفاتحة: 5.

<sup>3</sup> - إعراب القرآن ج: 1، ص: 173، 174.

<sup>4</sup> - ينظر: البحر المحيط ج: 1، ص: 141.

<sup>5</sup> - ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص: 33.

<sup>6</sup> - المحمر الوجيز ج: 1، ص: 73، 74.

<sup>7</sup> - الدر المصون ج: 1، ص: 60.

## 3- كسر تاء المخاطبة:

## تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((لَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ))<sup>(2)</sup>، بكسر تاء (تَعْتُوا).

قال العكبري: "وهي لغة كنانة يكسرون حرف المضارعة"<sup>(3)</sup>. في حين الكرمانى: "ويقرأ بكسر التاء لغة بني عامر"<sup>(4)</sup>.

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(5)</sup> كذلك لقوله تعالى: ((وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ))<sup>(6)</sup>، بكسر تاء (تَمَسَّكُم).

أجاز النحاس هذه الظاهرة الصوتية وذكر دوافعها بقوله: "وأنكر هذا أبو عبيد قال: لأنه ليس فيه حرف من حروف الحلق. قال أبو جعفر: لا معنى لقوله: ليس فيه حرف من حروف الحلق؛ لأن حروف الحلق لا تجلب الكسرة، وهذه اللغة ذكرها الخليل وسيبويه<sup>(7)</sup> عن غير أهل الحجاز إذا كان الفعل على فَعَلَ كَسَرُوا أَوَّلَ مُسْتَقْبَلِهِ لِيَدُلُّوا عَلَى الْكَسْرَةِ الَّتِي فِي مَاضِيهِ، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُكْسَرَ ثَانِيهِ لِيَتَّفِقَ مَعَ الْمَاضِي فَلَمْ يَجْزِ ذَلِكَ لِلزُّومِ الثَّانِي الْأَسْكَانِ فَكَسَرُوا الْأَوَّلَ، فَقَالُوا: يَحْذَرُ وَهِيَ مَشْهُورَةٌ فِي بَنِي فِزَارَةَ وَهَذِيلٍ... وَكَذَا إِذَا كَانَ فِي مَاضِيهِ أَلْفٌ وَصَلَّ مَكْسُورَةٌ كَسَرُوا أَوَّلَ الْمُسْتَقْبَلِ نَحْوَ نَسْتَعِينُ"<sup>(8)</sup>

كما أجازها ابن جني، وأكد على وجودها في كلام العرب، وذهب في تعليلها، وذكر سبب وجودها مذهب النحاس الذي سبقه في هذه المسألة، وقد خصها ببعض الصيغ دون غيرها. قال: "هذه لغة تميم، أن تكسر أول مضارع ما ثاني ماضيه مكسور، نحو: عَلِمْتَ تَعْلَمُ، وَأَنَا إِعْلَمُ، وَهِيَ تَعْلَمُ، وَنَحْنُ نَرْكَبُ. وَتَقِلُّ الْكَسْرَةُ نَحْوَ يَعْلَمُ، وَيَرْكَبُ اسْتِنْقَالًا لِلْكَسْرَةِ فِي الْيَاءِ، وَكَذَلِكَ مَا فِي أَوَّلِ مَاضِيهِ هَمْزَةٌ وَصَلَّ مَكْسُورَةٌ، نَحْوُ: تَتَطَلَّقُ، وَيَوْمُ

<sup>1</sup>- مختصر في شواذ القرآن ص: 13، وشواذ القراءات ص: 63، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 110.

<sup>2</sup>- البقرة: 60.

<sup>3</sup>- إعراب شواذ القراءات ج: 1، ص: 165.

<sup>4</sup>- شواذ القراءات ص: 63.

<sup>5</sup>- بها قرأ: يحيى بن وثاب، وعلقمة، وطلحة بن مصرف، وحمزة- إعراب القرآن ج: 2، ص: 306، وشواذ القراءات ص: 239، والمحتسب ج: 1، ص: 452، والمحزر الوجيز ج: 3، ص: 212، والبحر المحيط ج: 5، ص: 269، والدر المصون ج: 6، ص: 419.

<sup>6</sup>- هود: 113.

<sup>7</sup>- ينظر: الكتاب ج: 4، ص: 110، 111.

<sup>8</sup>- إعراب القرآن ج: 2، ص: 306، 307.

تسود وجوه وتبيض وجوه، فكذلك: ((فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ))<sup>(1)</sup>. والمعنى نفسه ذهب إليه العكبري<sup>(2)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن البصري- فيما رُوي عنه-<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنْ السَّمَاءِ فَتَخِطَفُهُ الطَّيْرُ))<sup>(4)</sup>، بكسر التاء والخاء والطاء شديدة (تَخِطَفُهُ)، وعن الحسن أيضاً<sup>(5)</sup> بكسر التاء والخاء وفتح الطاء مشددة (تَخِطَفُهُ).

أجاز النحاس هذه القراءة وعدها لغة من لغات العرب فقال: "...كسر التاء على لغة من قال: أنت تضرب"<sup>(6)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

ذهب جمهور علماء اللغة<sup>(7)</sup> إلى أن ظاهرة كسر حروف المضارعة جائز جميعها في كلام العرب لما لها من انسجام مع ما تميل إليه القبائل البدوية من سرعة الأداء عند التكلم<sup>(8)</sup>، وهي الأصل في الاستعمال اللغوي حسب رأي بعضهم<sup>(9)</sup>؛ بدليل وجودها في السامية القديمة كالعبرية، والسريانية، والحبشية، في حين يرى البعض أن الفتح هو الأصل<sup>(10)</sup> وبه نزل القرآن الكريم. واستثنوا من هذه الظاهرة كسر الياء، وإن وجدت عدوها شاذة، كونها أقل شهرة في ألسنتهم.

وبعودتنا إلى القراءات السابقة وتوجيهاتها اللغوية نستنتج أنها أجازت على لغة من لغات العرب مثل هذه الظاهرة الصوتية، والتي لا تكون - حسب مذاهب أهل اللغة - إلا في بعض أنواع الأفعال منها:

<sup>1</sup>- المحتسب ج:1، ص:452، 453.

<sup>2</sup>- إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:675، 676.

<sup>3</sup>- شواذ القراءات ص:328، والكشاف ج:4، ص:83، والمحزر الوجيز ج:4، ص:120، والبحر المحيط ج:6، ص:340، والقراءات الشاذة ص:555.

<sup>4</sup>- الحج:30.

<sup>5</sup>- الدر المصون ج:8، ص:270، 271.

<sup>6</sup>- إعراب القرآن ج:3، ص:97.

<sup>7</sup>- ينظر: الكتاب ج:4، ص:110، 111، والأصول في النحو ج:3، ص:156، 157، والمخصص ج:14، ص:216، 217، وشرح الشافية ج:1، ص:141، 142.

<sup>8</sup>- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ص:33.

<sup>9</sup>- ينظر: فصول في فقه اللغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:6، 1420هـ، 1999م، ص:125.

<sup>10</sup>- ينظر: المخصص ج:14، ص:217.



- كل فعل كان من باب الثلاثي الذي ماضيه على وزن (فَعَلَ) مكسور العين، والذي يكون مضارعه على وزن (يَفْعَل) مفتوح العين. وأما ما جاء على وزن (فَعِلْ يَفْعُلْ) بكسر العين في الماضي والمضارع فلا يكسر منه حرف المضارعة عند أحد من العرب<sup>(1)</sup>، وعلّة ذلك ثقل الكسر بعد الكسر.

- كل فعل كان من باب المضارع المزيد عن الثلاثي، والمبني للفاعل نحو: (استفعل)، الذي مضارعه (يستفعل).

#### 4- كسر الياء:

##### تمثلها:

- قراءة: الحسن البصري والأعمش<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((يَكَادُ الْبَرَقُ يُخِطُّ أَبْصَارَهُمْ))<sup>(3)</sup>، بكسر الياء والخاء والطاء (يَخِطُّ).

أجاز الكسائي<sup>(4)</sup> والفرّاء<sup>(5)</sup> كسر الياء هنا، ورأياً أنّ ذلك يعود إلى كون ألف (اختطف) مكسورة.

وقال الأخفش: "ومنهم من قال (يَخِطُّ)؛ كسر (الخاء) لاجتماع الساكنين ثم كسر (الياء)، أتبع الكسرة الكسرة وهي قبلها، كما أتبعها في كلام العرب. كثيراً يتبعون الكسرة في هذا الباب الكسرة يقولون: (قَتَلُوا) و(فَتَحُوا) يريدون: (أَفْتَحُوا). قال الراجز: أبو النجم العجلي:<sup>(6)</sup>

تَدَافَعُ الشَّيْبُ وَلَمْ تَقْتُلْ

وسمعه من العرب مكسوراً كله؛ فهذا مثل: (يَخِطُّ)."<sup>(7)</sup>

وقال ابن جني: "ومنهم من يكسر حرف المضارعة إبتاعاً لكسرة فاء الفعل ما بعده فيقول: يَخِطُّ، وأنا إِخِطُّ... وعلى هذا قالوا في ماضيه: خِطُّ، وأصلها اختطف،

<sup>1</sup>- ينظر: الكتاب ج:4، ص:110.

<sup>2</sup>- معاني القرآن وإعرابه ج:1، ص:95، ومختصر في شواذ القرآن ص:11، وشواذ القراءات ص:53، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص:159، وإتحاف ص:172، ومعجم القراءات ج:1، ص:58.

<sup>3</sup>- البقرة:20.

<sup>4</sup>- معاني القرآن ص:64، وينظر: الجامع لأحكام القرآن ج:1، ص:336.

<sup>5</sup>- معاني القرآن ج:1، ص:17، 18، وينظر: إعراب القرآن ج:1، ص:195، 196.

<sup>6</sup>- هو الفضل قدامة بن عبيد الله بن الحرث من قبيلة بكر بن وائل (ت:130هـ)، وهو من الرجاز المشهورين. ينظر: ديوان أبي النجم العجلي، تح: محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، ط:1427هـ، 2006م،

ص:354.

<sup>7</sup>- معاني القرآن ج:1، ص:55، 56.

فأسكن التاء للإدغام فانكسرت الخاء لسكونها وسكون التاء فحذف همزة الوصل لتحرك الخاء بعدها، وأدغمت التاء في الطاء فصار: (خَطْفٌ)"<sup>(1)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

رأينا في ما سبق أن علماء العربية أجمعوا على أن كسر حرف المضارعة جائز في كلام العرب، وهي مطردة مع حروف الألف، والنون، والتاء. غير أنهم أخرجوا منها حرف الياء لندرة ورودها في كلامهم إلا في كلمات معدودة ذكرها ابن جني في قوله: "وليس في كلام العرب اسم في أوله ياء مكسورة إلا قولهم في اليد اليسرى: يسار بكسر الياء والأفصح يسار بفتحها. وقالوا أيضاً في جمع يقظان: يقاظ، وفي جمع يعر وهو الجدي يعرة، وفي جمع يابس: يباس"<sup>(2)</sup>. وقد عللوا هذا الإخراج بالثقل؛ ذلك لأن الكسرة من جنس الياء فلو كسروها لأدى ذلك إلى الثقل. قال ابن جني: "وإنما تكبوا ذلك عندي استئقلاً للكسرة في الياء، وليست كالواو التي إذا انضمت همزت هرباً من الضمة فيها. فلما لم يكن فيها القلب لم يستجيزوا كسرها أولاً"<sup>(3)</sup> وقال الرضي: "وتركوا الكسر؛ لأن الياء من حروف المضارعة يُستثقل عليها"<sup>(4)</sup>. فلهذه العلة تركت بعض القبائل التي تكسر حروف المضارعة الكسر في الياء.

وبعودتنا إلى القراءة الشاذة السابقة نجد أنها تحقق ظاهرة كسر حرف المضارعة الياء رغم ثقلها لاجتماع المثليين، وذلك على لغة كلب التي تكسر فيها وفي غيرها من الحروف الثلاثة<sup>(5)</sup>، وقد نجد لهذا المسلك اللغوي مبرراً صوتياً يتمثل في اتحاد مخرج الياء مع مخرج الكسرة، وفيهما يتخذ اللسان منحى واحداً وهو الاستفال والانحدار.

<sup>1</sup> - المحتسب ج: 1، ص: 140، وينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 130، 131، والمحزر الوجيز ج: 1، ص: 103، والدر المصون ج: 1، ص: 179.

<sup>2</sup> - المنصف، ابن جني: (أبو الفتح عثمان تـ: 392هـ)، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط: 1، 1372هـ، 1954م، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، ج: 1، ص: 127.

<sup>3</sup> - المنصف ج: 1، ص: 127.

<sup>4</sup> - شرح الكافية، الرضي، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قارون، بنغازي، ليبيا، ط: 2، 1996م، ج: 4، ص: 19.

<sup>5</sup> - ارتشاف الضرب ص: 182.

المبحث الخامس: ظواهر تخص الإمالة<sup>(1)</sup>:1- الإمالة لأجل الكسرة بعد الألف:تمثلها:

- قراءة: اليزيدي<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ))<sup>(3)</sup>، بإمالة (النَّاسِ) في حالة الجر، فيها وفي جميع القرآن<sup>(4)</sup>، على لغة أهل الحجاز<sup>(5)</sup>. سمع سيبويه عن أكثر العرب إمالة الألف في: (الناس) للكسرة التي بعدها في السين، ولأنها [أي: الألف] كآلف فاعل، إذا كانت ثانية<sup>(6)</sup>.

وقد استحسّن أبو علي الفارسي إمالة (الناس) في موضع الجر، حيث قال في معظم حديثه عنها: "القول في ذلك أن إمالة (الناس) في الآية لا إشكال في حسنه وجوازه، وذلك أنه لو كان مكان الناس، نحو: المال والعباب، لجازت إمالة الألف فيه لكسرة الإعراب، فإذا كان (الناس) كان أحسن، لأن هذا الحرف قد أميل في الموضع الذي لا يوجب القياس إمالته فيه، كما أميل: الحجاج، إذا كان علماً، لأنهما كثيراً في الكلام<sup>(7)</sup> واستجيز ذلك فيهما الكثرة. فإذا أميل (الناس) حيث لم يكن معه شيء يوجب الإمالة للكثرة، فإن يُمال لكسرة الإعراب، أجدر"<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup> - الإمالة ضرب من ضروب التأثير الذي تتعرض له الأصوات حين مجاورتها بعضها من بعض، وهي أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء لدواع صوتية أقواها الفرار من الأثقل إلى الأخف، وهي تتطوق وتُسمع ولا تُكتب. وترجع الإمالة حسب مذهب النحاة إلى شيئين: أحدهما الكسرة والثاني الياء. للاستزادة - ينظر: الكتاب ج:4، ص: 117 وما بعدها، والنشر في القراءات العشر ج:2، ص:25، 26، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج:1، ص: 168، وسر صناعة الإعراب ج:1، ص:55، 56، وشرح الشافية ج:3، ص:4، وفي اللهجات العربية ص:53 وما بعدها، واللهجات العربية في القراءات القرآنية ص:163، 164، والظواهر اللغوية في أدب الكاتب، مجدي إبراهيم محمد إبراهيم، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ط:1، 1421هـ، 2000م، ص:161.

<sup>2</sup> - بها قرأ: الدوري وأبو عمرو بخلاف عنه. - النشر في القراءات العشر ج:2، ص:47، والإتحاف ص:177، ومعجم القراءات ج:1، ص:40.

<sup>3</sup> - البقرة:8.

<sup>4</sup> - الإمالة والتفخيم في القراءات القرآنية ج:2، ص:683.

<sup>5</sup> - النشر في القراءات العشر ج:2، ص:48.

<sup>6</sup> - الكتاب ج:4، ص:128.

<sup>7</sup> - ينظر: الكتاب ج:4، ص:127، 128، وشرح الشافية ج:3، ص:9.

<sup>8</sup> - الحجة للقراء السبعة ج:6، ص:466، 467.

ويذهب قوم إلى أن: (الناس) من نسي، وأصله نسي ثم قلب فصار نيس، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فقلبت ناس، ثم دخلت الألف واللام.<sup>(1)</sup>  
كما أمال اليزيدي<sup>(2)</sup> أيضا كلمة (الوسواس) من سورة الناس، لأجل الكسرة بعد الألف، وهي كسرة إعراب.

- ومثلها قراءة: الحسن البصري<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ)).<sup>(4)</sup>  
بالإمالة لوجود الكسرة بعد الألف (طَائِرٍ).

والعلة في إمالة هذه الكلمات "أنه لما وقعت الكسرة بعد الألف قرّب الألف نحو الياء، لتقرب من لفظ الكسر، لأن الياء من الكسر، ولم يمكن ذلك حتى قربت الفتحة التي قبل الألف نحو الكسرة، فحسن ذلك ليعمل اللسان عملا واحدا متسفلا، فذلك أخف من أن يعمل متصعدا بالفتحة والألف"<sup>(5)</sup>. ويقوي هذا الكلام ما قاله سيبويه من قبل: "قالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور. وذلك قولك: عابِد، وعالم، ومساجد، ومفاتيح، وعذافر، وهابيل. وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها."<sup>(6)</sup> فهذه الإمالات كلها ترجع إلى الانسجام الصوتي بين الحركات.

<sup>1</sup> - البحر المحيط ج:1، ص:180.

<sup>2</sup> - قرأ بها أبو عمرو والدوري - الإتحاف ص: 609، ومعجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، عبد العال سالم مكرم، أحمد مختار عمر، ط:2، 1408هـ، 1988م، مطبوعات جامعة الكويت، ج:8، ص:281، ومعجم القراءات ج:10، ص:651.

<sup>3</sup> - معجم القراءات القرآنية ج: 2، ص:267.

<sup>4</sup> - الأنعام:38.

<sup>5</sup> - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج:1، ص:170، 171.

<sup>6</sup> - الكتاب ج:4، ص:117.

**توضيح واستنتاج:**

يذهب علماء اللّغة إلى أنّ الإمالة لغة مشهورة فاشية على السنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم وهم: عامة أهل نجد من تميم، وأسد، وقيس<sup>(1)</sup>، ومن هذه القبائل وغيرها خصّوا قراء دون غيرهم، وهم: أبو عمرو بن العلاء، حمزة بن حبيب، خلف بن هشام، والكسائي، وورش<sup>(2)</sup>.

ولكن الذي يجب أن نعرفه، ونفهمه مما ذهب إليه علماء اللّغة حول نسبة هذه الظاهرة الصوتية هو أن الإمالة وتركها ليست مطردة عند هؤلاء القبائل أو القراء فقط بل قد تتعداهم إلى قبائل أخرى، وقراء آخرين، أو بمعنى آخر قد تتبادل الظاهرتان بين هؤلاء وهؤلاء، وهذا ما أكد عليه سيبويه بقوله: "واعلم أنه ليس كل ما أمال الألفات وافق غيره من العرب ممّن يُميل، ولكنه قد يُخالف كلّ واحد من الفريقين صاحبه، فينصب بعض ما يميل صاحبه، ويميل بعض ما ينصب صاحبه، وكذلك من كان النصب من لغته لا يوافق غيره ممّن ينصب، ولكن أمره وأمر صاحبه كأمر الأولين في الكسر، فإذا رأيت عربيا كذلك فلا تُرينه خلط في لغته، ولكن هذا من أمرهم"<sup>(3)</sup>.

وكما اختلفوا في الإمالة وتركها اختلفوا أيضا في العلل التي تُوجبها، وهي كثيرة لا ينبغي الغوص فيها، لأن النحاة استفاضوا في الحديث عنها، وهي مدونة في كتبهم. غير أنه ومهما تعددت أسبابها<sup>(4)</sup> فإن الإمالة ظاهرة صوتية تهدف إلى السهولة في النطق،

<sup>1</sup> - أسرار العربية، ابن الأنباري: (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، ت: 577هـ)، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا، ص: 406، شرح المفصل ج: 9، ص: 54، والإتقان في علوم القرآن ج: 2، ص: 583، وارتشاف الضرب ص: 518، ولهجة قبيلة تميم ص: 127.

<sup>2</sup> - الإمالة والتفخيم في القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري، عبد العزيز علي سفر، سلسلة التراث العربي، الكويت، ط: 1، 1422هـ، 2001م، ج: 1، ص: 165-193.

<sup>3</sup> - الكتاب ج: 4، ص: 125، وينظر: شرح الشافية ج: 3، ص: 5.

<sup>4</sup> - ذكر النحاة عدة أسباب منها: 1- الإمالة للكسرة سواء أكانت الكسرة بعد الممال أم قبله مثل قولك: عابد، من الناس، من النار. 2- الإمالة للياء، نحو قولك: أياما، الحياة، شيبان. 3- الإمالة للكسرة العارضة نحو قولك: خاف وطاب. 4- الإمالة للألف المنقلبة عن ياء، نحو قولك: رقي، وفتى. 5- الإمالة لألف مشبهة بالمنقلبة عن ياء، نحو قولك: حبلى وسكرى. 6- الإمالة للإمالة، نحو قولك: رأيت عمادا، بإمالة الألف الأخيرة المبدلة من التتوين، بسبب إمالة الأولى من أجل الكسرة. 7- إمالة لأجل الشبه، نحو قولك: الحسنى بإمالة الألف لشبهها بألف الحبلى. 8- الإمالة لكثرة الاستعمال، نحو قولك: الناس. - ينظر: الأصول في النحو ج: 3، ص: 160-163، وشرح المفصل ج: 9، ص: 53 وما بعدها، وهمع الهوامع ج: 3، ص: 366، واللّهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 164، والإمالة والتفخيم في القراءات القرآنية ج: 1، ص: 101.

وتحقيق الانسجام والتجانس الصوتي<sup>(1)</sup>؛ ذلك أن الحركات تتناسب، وتصير من نمط واحد، وأن اللسان يتخذ فيها منحى الانحدار والاستفال، والانحدار والاستفال أخف عليه من الصعود والاستعلاء<sup>(2)</sup>، وبهذا يكون القارئ قد اقتصد في جهده العضلي.

وهكذا نرى أن الفرق بين النطق بالفتح والنطق بالإمالة ليس إلا اختلافًا في وضع اللسان، وأن القارئ يفر فيها إلى الأسهل منهما، أو حسب ما تقتضيه طبيعة اللغة التي ينتمي إليها.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد تحقيقًا لهذه الظاهرة الصوتية بعلل متنوعة. والعلة الأولى التي توجب الإمالة وجود الكسرة بعد الألف، وهذا ما لمسناه من خلال قراءات اليزيدي والحسن البصري السابقة حيث أجازت على القياس إمالة (الناس، والوسواس) رغم أن الحركة الواقعة في آخر هاتين الكلمتين هي حركة إعراب، وحركة الإعراب عارضة لأنها تتغير، غير أنهما لما كانتا مكسورتين جلبتا الإمالة وهي حسنة، وقد سمع سيبويه هذه الإمالة ويمكن أن نقول كذلك أن الإمالة في كلمة (الناس) أوجبها وجود الياء كون الألف فيها منقلبة عن ياء حسب مذهب بعض اللغويين الصرفي.

أما الكلمة: (طائر)، فالكسرة فيها كسرة بناء، والإمالة فيها أقوى لأنها لا تتغير<sup>(3)</sup>، وأجدر لاجتماعها مع الألف<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب ج:4، ص:117، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج:2، ص:378، وسر صناعة الإعراب

ج:1، ص:52، وهمع الهوامع ج:3، ص:375، وفي اللهجات العربية ص:60.

<sup>2</sup> - ينظر: شرح المفصل ج:9، ص:60.

<sup>3</sup> - الخصائص ج:2، ص:141، وشرح الشافية ج:3، ص:7.

<sup>4</sup> - ينظر: الحجة للقراء السبعة ج:5، ص:378.

## 2- الإمالة لأجل الراء المكسورة:

## تمثلها:

- قراءة: اليزيدي<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ))<sup>(2)</sup>، بإمالة الألف في: (أَبْصَارِهِمْ) لاتصال الألف بالراء المكسورة بعدها رغم وجود حرف من حروف الاستعلاء المانعة للإمالة<sup>(3)</sup> وهو حرف الصاد غير أن الراء المكسورة المتصلة بالألف تمنع الحرف المستعلي من أن يمنع الإمالة.

قال أبو حيان: "والإمالة في أبصارهم جائزة وقد قرئ بها، وقد غلبت الراء المكسورة حرف الاستعلاء إذ لولاها لما جازت الإمالة.<sup>(4)</sup>

- ومثلها قراءة: اليزيدي<sup>(5)</sup> أيضا لقوله تعالى: ((وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ))<sup>(6)</sup>، بإمالة الألف في: (النَّارِ) لوجود سبب من أسباب الإمالة والمتمثل في الراء المكسورة التي جاءت بعد الألف.

## توضيح واستنتاج:

يذهب علماء اللغة<sup>(7)</sup> إلى أن الراء تمنع الإمالة إذا لم تكن مكسورة، أو اتصلت بألف قبلها نحو: (رَأَشِدْ)، ويتعين الفتح، أو بعدها نحو: (جِدَار) مفتوحة كانت أو مضمومة، ذلك أن الراء حرف فيه تكرير، فإذا انفتحت صارت فتحتين، وإذا انضمت صارت ضميتين، والفتح والضم مانعان للإمالة، وإذا كانتا مكررتين، فالمنع يكون أقوى. أما إذا كانت مكسورة فالإمالة فيها حسنة، وبالتكرير تكون أحسن لتجانس الصوت.

<sup>1</sup> - بها قرأ: أبو عمرو، والكسائي، وابن ذكوان، والصوري، والدوري. - الإتحاف ص: 169. ومعجم القراءات ج: 1، ص: 38، ومعجم القراءات القرآنية ج: 1، ص: 22.

<sup>2</sup> - البقرة: 7.

<sup>3</sup> - الحروف المستعلية التي تمنع الإمالة: الصاد والضاد، والطاء والظاء، والغين، والقاف، والخاء. - شرح المفصل ج: 9، ص: 59، وينظر: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات ص: 187.

<sup>4</sup> - البحر المحيط ج: 1، ص: 176.

<sup>5</sup> - بها قرأ: أبو عمرو، والكسائي، وورش، وابن ذكوان، والصوري، والدوري. - الإتحاف ص: 177، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 88، ومعجم القراءات القرآنية ج: 1، ص: 50.

<sup>6</sup> - البقرة: 39.

<sup>7</sup> - الكتاب ج: 4، ص: 136، 137، والحجة للقراء السبعة ج: 1، ص: 399، 400، والكشف عن وجوه القراءات السبع ج: 1، ص: 171، وارتشاف الضرب ص: 540، وينظر: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات ص: 189.

وإذا رجعنا إلى قراءات اليزيدي السابقة نجد أنها حققت هذه العلة في كلمة (النار)، كون الراء مكسورة جاءت بعد الألف. كما أنها حققت فيها ظاهرة صوتية أخرى تتمثل في الإمالة مع صوت مستعل في كلمة (أبصارهم)، ذلك أن الأصوات المستعلية تمنع الإمالة في مثل قولك: طَالِب، وظالم. غير أن الراء هنا غلبت الحرف المستعلي وأبطلت عمله لقوت الكسرة عليها، فهي ككسرتين؛ لتكريرها.

### 3- إمالة الألف التي أصلها (واو) أو (ياء):

أولاً: الألف المنقلبة عن باء:

تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ))<sup>(2)</sup>، بالإمالة في: (عسى) الأولى والثانية. أجاز الكثير من اللغويين إمالة الفعل الناقص (عسى)، لأن الألف فيها منقلبة عن ياء مثل قولك: (عسيت)<sup>(3)</sup>.

قال ابن يعيش في هذه الإمالة: "وأما (عسى) فإمالتها جيدة، لأنها فعل، وألفها منقلبة عن ياء كقولك: عسيت، وعسينا"<sup>(4)</sup>. وقد ورد مثل ذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى: ((فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ))<sup>(5)</sup>.

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: ((حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ الْمَلَائِكَةُ))<sup>(7)</sup>

<sup>1</sup> - بها قرأ: حمزة والكسائي وخلف. - الإتحاف ص: 202، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 297، ومعجم القراءات القرآنية ج: 1، ص: 166.

<sup>2</sup> - البقرة: 216.

<sup>3</sup> - ينظر: أدب الكاتب، ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم، ت: 276هـ)، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص: 260، والبحر المحيط ج: 2، ص: 264.

<sup>4</sup> - شرح المفصل ج: 9، ص: 66.

<sup>5</sup> - محمد: 22.

<sup>6</sup> - بها قرأ: حمزة. - إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 219، و الإتحاف ص: 265، ومعجم القراءات ج: 2، ص: 447، ومعجم القراءات القرآنية ج: 2، ص: 276.

<sup>7</sup> - الأنعام: 61.



بإبدال التاء ألفا مماله (تَوَفَّاهُ)، و(يَتَوَفَّاهُ)<sup>(1)</sup>. في حين قال ابن خالويه<sup>(2)</sup> قرأها بالياء (يُوفِّيهِ)، بلفظ التذكير. كما أبدل الحسن البصري والأعمش التاء ألفا مماله في الفعل: (اسْتَهْوَاهُ، واسْتَهْوَيْهِ)<sup>(3)</sup> بلفظ المفرد، في قوله تعالى: ((كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ))<sup>(4)</sup>. فكتابة (يوفيه، واستهويه) بالياء دليل على أنها مماله، ولأن الألف المماله تكتب ياء في المصحف، وهي واحدة من أسباب الإمالة<sup>(5)</sup> قُرئت كما رُسِمت في المصحف.

- ومثلها قراءة: الأعمش واليزيدي<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: ((إِنِّي أُرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ظَلَالٍ مُّبِينٍ))<sup>(7)</sup>، بإمالة الألف (أُرَاكَ)، من الفعل (رَأَى) المتعدّي إلى ظاهر متحرك. وعلة هذه الأمالة وفي ما كان مثله أن أصل الألف فيها الياء. ألا ترى أن تقول في رأى البصرية: رأيتُ رأياً<sup>(8)</sup>. وإمالة الألف المنقلبة عن ياء في الاسم أو الفعل حسنة<sup>(9)</sup>.

<sup>1</sup>- الجامع لأحكام القرآن ج:8، ص:410.

<sup>2</sup>- مختصر في شواذ القرآن ص:43.

<sup>3</sup>- الجامع لأحكام القرآن ج:8، ص:427، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص:219، والإتحاف ص:266، ومعجم القراءات ج:2، ص:456، ومعجم القراءات القرآنية ج:2، ص:281.

<sup>4</sup>- الأنعام:71.

<sup>5</sup>- ينظر: حجة القراء السبعة ج:3، ص:321.

<sup>6</sup>- بها قرأ: أبو عمرو وحمره والكسائي وخلف وابن ذكوان. - معجم القراءات ج:2، ص:464، ومعجم القراءات القرآنية ج:2، ص:284.

<sup>7</sup>- الأنعام:74.

<sup>8</sup>- ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ج:1، ص:181.

<sup>9</sup>- ينظر: شرح المفصل ج:9، ص:57.

**ثانياً: الألف المنقلبة عن واو:****تمثلها:**

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَلَازِكِي مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا))<sup>(2)</sup>. بتشديد الكاف وتخفيفها وبالإمالة (ما زكّى).

قال ابن جني: "من الواو، لقولهم فيه: زكوت تزكو، فأميلت ألفه، فإن كانت من الواو من حيث كان فعلاً، والأفعال أقعد في الاعتلال من الأسماء من حيث كانت كثيرة التصرف، وله وضعت، والإمالة ضرب من التصرف. ولو كان اسماً لم تحسن إمالته حسنًا في الفعل، وذلك نحو العفا: ولد الحمار الوحشي، والسنا: الذي يأتي من مكة"<sup>(3)</sup>. وقال أبو حيان: "وهو من ذوات الواو على سبيل الشذوذ، لأنه قد يمال"<sup>(4)</sup>.

وقال العكبري: "يمال حملاً على تصرف الفعل"<sup>(5)</sup>، ألا ترى أنك إذا أخبرت بالفعل (زكا) عن نفسك أو غيرك تجدها أنها من ذوات الواو، نحو قولك في الماضي: أنا زكوتُ، وفي المضارع: أنا أزكو، وهو يزكو.

وقد توصل السمين الحلبي في تحليله لهذه الظاهرة الصوتية إلى النتائج نفسها التي بلغها من سبقوه<sup>(6)</sup>.

**توضيح واستنتاج:**

يذكر علماء اللغة<sup>(7)</sup> أن الإمالة في الألف نحو الياء المنقلبة من ياء أو واو جائز في كلام العرب غير واجب؛ ذلك لأنه يخص بعض القبائل دون البعض. وهذا المسلك الصوتي حققته القراءات الأربعة الشاذة، وذلك من خلال قراءات الأعمش واليزيدي السابقة حيث نجد أنها قد أجازت إمالة الألف المنقلبة من ياء وذلك في الفعلين: (توفاه) من (توفية العدد)، و(استهواه) من (هوى، يهوي)، لأن أصل الألف فيهما الياء<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 102، و البحر المحيط ج: 6، ص: 404، ومعجم القراءات ج: 6، ص: 244، ومعجم القراءات القرآنية ج: 4، ص: 243،

<sup>2</sup> - النور: 21.

<sup>3</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 149.

<sup>4</sup> - البحر المحيط ج: 6، ص: 404.

<sup>5</sup> - إملاء ما من به الرحمن ص: 451، وينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 179، والكشف عن وجوه القراءات السبع ج: 2، ص: 381.

<sup>6</sup> - الدر المصون ج: 8، ص: 393.

<sup>7</sup> - ينظر: شرح المفصل ج: 9، ص: 57، وهمع الهوامع ج: 3، ص: 376،

<sup>8</sup> - الكشف عن وجوه القراءات السبع ج: 1، ص: 186.

كما أجازت إمالة ألف (عسى) وهي فعل غير متصرف، لأن ألفها تقلب ياء عند لحوق الضمائر بها. وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب حيث قال: "وأميلَ (عسى) إنما ذكر ذلك وإن كان فعلاً لئلا يظن به أن عدم تصرفه ألحقه بالأسماء غير المتمكنة في عدم جواز الإمالة، فقال: الفعل وإن كان غير متصرف فتصرفه أقوى من تصرف الاسم غير المتمكن والحرف؛ لأنه ينقلب ألفه ياء أو واو إذا كان يائياً أو واوياً عند لحوق الضمائر بها"<sup>(1)</sup>.

وأملت ألف (رأى) البصرية لأنها تؤول إلى ياء من خلال تقلباتها الصرفية، نحو قولك: (رأيت) وغيرها. وقد أكد المبرد على هذا الجواز بقوله: "واعلم أن الألف إذا كانت منقلبة من ياء في اسم أو فعل فإمالتها حسنة، وأحسن ذلك أن تكون في موضع اللام."<sup>(2)</sup> كما استحسنتها ابن يعيش بقوله: "فإن كانت منقلبة من ياء في اسم أو فعل فإمالتها حسنة."<sup>(3)</sup> كما أجازت على بعد<sup>(4)</sup> إمالة الألف المنقلبة من واو في الفعل الثلاثي من خلال قراءة الحسن والأعمش للفعل (زكاً) بالإمالة، رغم بعدها عن القياس.

#### 4- إمالة بعض الحروف لمشابتها الاسم:

##### تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: ((حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَمَنْ مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ))<sup>(6)</sup>، بإمالة الألف في: (مَتَى)، حيث ما وقعت في القرآن إذا كانت متطرفة سواء رسمت بالياء أو بالألف.

- ومثلها قراءة: الأعمش أيضاً<sup>(7)</sup> لقوله تعالى: ((نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ))<sup>(8)</sup>، بإمالة الألف في: ((أَنَّى)).

<sup>1</sup> - شرح الشافية ج:3، ص:28.

<sup>2</sup> - المقتضب ج:3، ص:43.

<sup>3</sup> - شرح المفصل ج:9، ص:57.

<sup>4</sup> - المقتضب ج:3، ص:44.

<sup>5</sup> - بها قرأ: حمزة والكسائي، وأبو عمرو، وخلف. - الإتحاف ص:202، ومعجم القراءات ج:1، ص:295، ومعجم القراءات القرآنية ج:1، ص:165.

<sup>6</sup> - البقرة:214.

<sup>7</sup> - بها قرأ: حمزة والكسائي وخلف. - الإتحاف ص:203، ومعجم القراءات ج:1، ص:310، ومعجم القراءات القرآنية ج:1، ص:172.

<sup>8</sup> - البقرة:223.

قال سيويوه: "ولكنهم يميلون في (أنى)؛ لأن (أنى) تكون مثل (أين)، كخَفَكَ، وإنما هو اسم صار ظرفاً فقرب من (عطشى)"<sup>(1)</sup>.

وقال ابن يعيش: "ومن ذلك إمالتها (متى وأنى) لأنها مستقلة بأنفسهما غير محتاجة إلى ما يوضحها، كاحتياج إذا وما، فقربت من المعرفة فأميلت لذلك"<sup>(2)</sup>.

وجاء في شرح الشافية: "وتمال (أنى ومتى) - وإن لم يسم بهما - لإغنائهما عن الجملة، وذلك لأنك تحذف معهما الفعل، كما تقول: متى؟ لمن قال: سار القوم".

وخلاصة ما قيل في أسباب إمالة (متى، وأنى) يعود إلى أنها شُبّهت بالاسم، كونهما ظرفين مستقلين بأنفسهما، ولا يحتاجان إلى ما يوضحهما لإغنائهما عن الجملة.

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش واليزيدي<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((كَهَيْص))<sup>(4)</sup>، حيث أمال الحسن الهاء وحدها. وأمال اليزيدي الهاء والياء. وأمال الأعمش الياء وحدها.

ومثل ذلك إمالة الأعمش الطاء والهاء<sup>(5)</sup> في قوله تعالى: ((طَه))<sup>(6)</sup>، وإمالة الطاء وحدها<sup>(7)</sup> في قوله تعالى: ((طَسِم))<sup>(8)</sup>. وإمالة الأعمش واليزيدي<sup>(9)</sup> الحاء في قوله تعالى: ((حَم))<sup>(10)</sup>.

يرى النحاس أنه لا وجه للإمالة في الطاء عند أكثر العرب وذلك لسببين: أولهما: أنه لا يوجد ياء ولا كسرة التي توجب الإمالة. ثانيهما: أن الطاء من الحروف المستعلية التي تمنع الإمالة<sup>(11)</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب ج: 4، ص: 135.

<sup>2</sup> - شرح المفصل ج: 9، ص: 66.

<sup>3</sup> - معجم القراءات القرآنية ج: 4، ص: 25، 26، ومعجم القراءات ج: 5، ص: 329، 330، 331.

<sup>4</sup> - مريم: 1.

<sup>5</sup> - قرأ بها: حمزة وأبو عمرو، والكسائي وعاصم، وخلف، وابن مسعود. - فتح القدير ج: 3، ص: 355، ومعجم القراءات القرآنية ج: 4، ص: 67، ومعجم القراءات ج: 5، ص: 405.

<sup>6</sup> - طه: 1.

<sup>7</sup> - معجم القراءات القرآنية ج: 4، ص: 303، ومعجم القراءات ج: 6، ص: 396.

<sup>8</sup> - الشعراء: 1. هنا وفي فواتح سورتي: النمل، والقصص.

<sup>9</sup> - معجم القراءات القرآنية ج: 6، ص: 35، ومعجم القراءات ج: 8، ص: 197.

<sup>10</sup> - غافر: 1. هنا وفي فواتح سور: وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجن، والأحقاف.

<sup>11</sup> - ينظر: إعراب القرآن ج: 3، ص: 31.

غير أن ابن جني أجاز فيها وفي ما سبق من الحروف الإمالة، وقد عبر على ذلك بقوله: "أما على الجملة فإن الإمالة والتفخيم في حروف المعجم ضرب من الاتساع؛ وذلك أن الإمالة والتفخيم ضربان من ضروب التصرف، وهذه الحروف جوامد لا حظ لها في التصرف؛ لأنها كـ: (ما، ولا، وهل، وقد، وبل، وإنما). وإنما أتاها ذانك من قبل أنها إذا فارقت موضعها من الهجاء صارت أسماء... فلما كانت تفارق كونها هجاء إلى الاسمية دخلها ضرب من القوة، فتصرفت، فحملت الإمالة والتفخيم"<sup>(1)</sup>

إن إمالة الحروف المقطعة في فواتح السور القرآنية جائزة في اللغة العربية إن سميت بشيء من هذه الحروف، وهو مذهب سيبويه، وغيره من العلماء<sup>(2)</sup>. قال أبو زرعة: "وهما لغتان: أهل الحجاز يقولون: وبَاء، وثَاء، وراء، وطاء، وغيرهم يقولون: بَاء، وتاء، وراء، وطاء"<sup>(3)</sup>. وعلة الإمالة في ذلك كله أن هذه الحروف ليست بحروف معان كـ: (ما) و(لا)، إنما هي أسماء لهذه الأصوات الدالة على الحروف المحكية المقطعة، والأسماء لا تمنع إمالة ألفها ما لم تكن من الواو، وليست الألف فيها من الواو. ويدل على أنها أسماء أنك تخبر عنها فتعربها، فنقول: حاؤك حسنة، وصادك مُحكمة... فلما كانت أسماء أمالها من أمالها، ليفرق بينهما وبين الحروف التي للمعاني"<sup>(4)</sup>

<sup>1</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 80.

<sup>2</sup> - ينظر: الكتاب ج: 4، ص: 135، والكشف عن وجوه القراءات السبع ج: 1، ص: 186، 187.

<sup>3</sup> - حجة القراءات ص: 327، وينظر: معاني القرآن، الأخفش ج: 1، ص: 19.

<sup>4</sup> - الكشف عن وجوه القراءات السبع ج: 1، ص: 188.

**توضيح واستنتاج:**

إن الحروف لا تُمال لأنها غير متصرفة، ولا تلحقها التثنية ولا الجمع، والإمالة خاصة بالأفعال والأسماء المتمكنة، والحروف جوامد لا حظ لها في التصرف، وهذا يمنع تصيير ألفاتها ياءات<sup>(1)</sup>.

بيد أن بعضاً أجاز إمالة بعض الحروف على غير قياس، ونبهوا على أن ذلك أحسن وأصح من التفتيح<sup>(2)</sup>، أو أنها أميلت لمشابتها الأسماء، مثل إمالة ألف (باء، وتاء، وراء، وطاء) في التهجي؛ لأنها أسماء ما يُلفظ به من حروف المعجم، وأهل العربية يجوزون إمالة حروف المعجم<sup>(3)</sup>. وإنما فعلوا ذلك لأنهم أرادوا التفريق بين الحروف والأسماء. وقد نبه سيبويه إلى هذه المسألة الصوتية، وأشار إليها في أكثر من موضع بقوله: "ومما لا يميلون ألفه: حتى، وأمّا، وإلاّ، فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء نحو: حُبلى وعَطشى. وقال الخليل: "لو سميت رجلاً بها وامرأة جازت الإمالة"<sup>(4)</sup>.

وقد رأى السيوطي أن ما أميل من الحروف قليل جداً بحيث لا ينقاس، و يقتصر على مورد السماع؛ لأن الإمالة لا تخص إلاّ الاسم والفعل بخلاف الحرف<sup>(5)</sup>.

وبالعودة إلى القراءات الشاذة السابقة نجد أنها حققت مثل هذه الظاهرة الصوتية، حيث أجازت لأسباب شاذة إمالة ألف (متى، وأنّى)، وإمالة بعض الحروف التي تكون في مستهل السور القرآنية كالحاء والياء في: (كهيعص)، والطاء في: (طه وطسم)، والحاء في: (حم)، لأنهم أرادوا بهذه الإمالة أن يفرقوا بين ما هو اسم وما هو حرف، وإمالتها دلالة على أنها أسماء لهذه الأصوات الدالة على الحروف المحكية المقطعة.

قال العكبري: "والدليل على أنها أسماء أن كلا منها يدل على معنى في نفسه، وهي مبنية لأنك لا تريد أن تخبر عنها بشيء، وإنما يحكى بها ألفاظ الحروف التي جعلت أسماء لها فهي كالأصوات نحو: غاق، في حكاية صوت الغراب"<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: شرح المفصل ج: 9، ص: 65، والمحتسب ج: 2، ص: 80

<sup>2</sup> - ينظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص: 261.

<sup>3</sup> - ينظر: الحجة في القراءات السبع ص: 179، وحجة القراءات ص: 327، وارتشاف الضرب ص: 534.

<sup>4</sup> - الكتاب ج: 4، ص: 135.

<sup>5</sup> - همع الهوامع ج: 3، ص: 375، وينظر: ارتشاف الضرب ص: 518.

<sup>6</sup> - إملاء ما من به الرحمن ص: 17.

المبحث السادس: ظاهرة الإشمام<sup>(1)</sup>:تمثلها:

- قراءة: الحسن وابن محيصن والأعمش<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: (( وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ، قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ))<sup>(3)</sup>، بإشمام الكسر الضم في الفعل الثلاثي المبني للمفعول الذي انقلبت عينه ألفا في الماضي: (قِيلَ)، وكذلك بالإشمام في<sup>(4)</sup>: (غِيض)<sup>(5)</sup>، و(سِيء)<sup>(6)</sup>، و(حِيل)<sup>(7)</sup>، و(جِيء)<sup>(8)</sup>، حيث وقعن في القرآن.

قال سيبويه: "فأما الذين أشموا فأرادوا أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال".<sup>(9)</sup>

وقال الكسائي: "يجوز إشمام القاف الضم ليدل على أنه لما لم يسم فاعله، وهي لغة أسد".<sup>(10)</sup>

وقال الأخفش: "فمنهم من يضم أوله؛ لأنه في معنى (فَعِلَ) فيريد أن يترك أوله مضموما؛ ليدل على معناه. ومنهم من يكسره؛ لأن (الياء) الساكنة لا تكون بعد حرف مضموم. والكسر القياس. ومنهم من يقول في الكلام: (قَدْ قَوْلَ لَهُ)، و (قَدْ بُوِعَ الْمَتَاعُ)؛ إذا أراد: (قَدْ بُيِعَ) و (قِيلَ)، جعلها واوا حين ضم ما قبلها؛ لأن الياء الساكنة لا تكون بعد حرف مضموم".<sup>(11)</sup>

<sup>1</sup> - هي ظاهرة صوتية تبين تهيئة الشفتين في استدارتهما للتلفظ بالضم دون النطق به تنبيها على ضم ما قبله، أو على ضمة الحرف الموقوف عليه، ولا يشعر به الأعمى. - التعريفات، الجرجاني (علي محمد بن علي، ت: 816هـ)، تح: إبراهيم الأبياري، ط: 1، 1405هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، ص: 44.

<sup>2</sup> - بها قرأ: الكسائي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 158، والإتحاف ص: 170، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 44، 45، ومعجم القراءات القرآنية ج: 1، ص: 27، هنا وفي سورة الأعراف الآية: 161، الحسن والأعمش فقط. - إيضاح الرموز ص: 237. <sup>3</sup> - البقرة: 11.

<sup>4</sup> - ينظر: إيضاح الرموز ص: 158، والإتحاف ص: 170، 171، والظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري ص: 105.

<sup>5</sup> - هود: 44.

<sup>6</sup> - هود: 77.

<sup>7</sup> - سبأ: 54.

<sup>8</sup> - الزمر: 69.

<sup>9</sup> - الكتاب ج: 4، ص: 168.

<sup>10</sup> - معاني القرآن ص: 63، وينظر: إعراب القرآن، النحاس ج: 1، ص: 188.

<sup>11</sup> - معاني القرآن ج: 1، ص: 43، 44.

وقال الأزهري: "ومن ضمّ فإنه يشم ولا يشبع الضم، والعربي الناشئ في البادية يطوّع لسانه لضمة خفيّة يجفو عنها لسان الحضري المتكلف"<sup>(1)</sup>.

ويرى ابن جنّي في هذه الظاهرة ثلاثة أضرب: لغة فاشية وهي الكسر، ولغة تالية وهي الإشمام، ولغة قليلة وهي إخلاص الضم، حيث قال: "وأما المعتل فأقوى اللغات فيه كسر أوّله، نحو: قِيلَ وبيِعَ وسير به، ثمّ يليه الإشمام، وهو أن تُدخل الضمة على الكسرة؛ لأنّ الكسر هنا هو الأفتشى، فتقول: قِيلَ وبيِعَ وغِيضَ، والثالث - وهو أقلّها - أن تُخلص الضمة في الأول كما أخلصت الكسرة فيه مع التضعيف، نحو: ردّ وجلّ، فتصبح الواو من بعدها، فتقول: قول وبوع"<sup>(2)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

يُعتبر الإشمام من المسائل الصوتية التي برزت في أداء القراء، وقد توجهوا إلى ذلك لأجل البيان، أو لأجل رفع اللبس، وهذا نحو قولهم: "كلت طعامي، فيشمون، فيخلصون الكسرة في الكاف إذا كنت الفاعل، ويقولون: كلت طعامي، فيشمون الكاف الضم إذا كنت المفعول فرقا بين الفاعل والمفعول"<sup>(3)</sup>. وقيل: الإشمام هو ضم الشفتين بحيث تراه العين ولا تسمعه الأذن<sup>(4)</sup>. وقد شبه سيبويه هذا الإشمام بحركة من حركات الجسم، فعندما نحرك يدينا، أو عيننا فلا نسمع لهذه الحركة صوتا، فكذلك لا نسمع صوتا عند تحريك الشفتين إذ قال: "فأنت تقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت، ثم تضم شفتيك، لأن ضمك شفتيك كتحريك بعض جسدك"<sup>(5)</sup>.

ويتم الإشمام بتحريك الحرف الأول من كل كلمة بحركة مركبة من حركتين ضمة وكسرة وجزء الضمة مقدم وهو الأقل ويليّه جزء الكسرة وهو الأكثر. أو هو أن تأتي بالفاء بحركة بين الضمة والكسرة، أو خلط الضمة بالكسرة.

<sup>1</sup> - معاني القراءات، الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد ت: 370هـ)، تح: عيد مصطفى درويش، وعض بن حمد القوزي، ط: 1، 1412هـ، 1991م، دار المعارف، مصر ج: 1، ص: 136.

<sup>2</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 17.

<sup>3</sup> - المنصف ج: 1، ص: 253.

<sup>4</sup> - ينظر: الكتاب ج: 4، ص: 171، والخصائص ج: 1، ص: 73.

<sup>5</sup> - الكتاب ج: 4، ص: 171.



وقد أطلقوا على هذه الظاهرة الصوتية، مصطلحات متنوعة، منها مصطلح الإشارة بالرفعة، أو الإشارة بالضمّة، أو الإشارة إلى ضمة النون الأولى، لبيان أن هذه الظاهرة هي للعين لا للسمع. ولعل هذه الظاهرة المشوبة بالثقل تعبر عن سمة من سمات البداوة وهذا ما أشار إليه الأزهري بقوله: "والعربي الناشئ في البادية يطوّع لسانه لضمة خفيّة يجفو عنها لسان الحضري المتكاف"<sup>(1)</sup>.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنّها أجازت<sup>(2)</sup> مثل هذه الظاهرة الصوتية، وهي لغة قيس، وعقيل ومن جاورهم، وعامة بني أسد، وحققها من خلال قراءات الحسن، وابن محيصن، والأعمش في الأفعال: (قِيل، غِيض، سِيء، حِيل، جِيء) ليدل على أنها لما لم يُسم فاعله، وذلك بالرجوع إلى أوائل هذه الأفعال حيث نجد أنها مضمومة لكونها أفعالاً لم يسم فاعلها. وما لم يُسم فاعله يكون مضموم الأول. فرأوا أن الضم أولى لأنه يدل على الأصل فاختروه، ومن شأن العرب في الكثير من كلامها المحافظة على بقاء ما يدل على الأصول.

<sup>1</sup> - معاني القراءات ج:1، ص:136.

<sup>2</sup> - أجاز الكثير من علماء اللغة الإشمام في الأفعال: (قِيل غِيض، سِيء، حِيل، جِيء). ينظر: معاني القرآن، الكسائي ص:63، و معاني القرآن، الفراء ج:2، ص:36، ومعاني القرآن، الأخفش ج:1، ص:44، وإعراب القرآن، النحاس ج:1، ص:188، والحجة للقراء السبعة ج:1، ص:346، والكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي القيسي ج:1، ص:124، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري ج:2، ص:49، والبحر المحيط ج:1، ص:191.

الفصل الثالث: ظواهر تخص تسكين المتحرك وتحريك الساكن:المبحث الأول: ظواهر تخص تسكين المتحرك:أ: ظاهرة تسكين المضموم الأصل:تمثلها:

- قراءة: ابن محيصة<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: (( وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيْتَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ ))<sup>(2)</sup>، بتسكين الدال (الْقُدُسِ)، للتخفيف.

أجمع اللغويون على أن هذه القراءة هي من باب تخفيف المضموم الأصل على لغة تميم.

- ومثلها قراءة: الحسن<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: (( فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبُوَاهُ فَلَأُمَّهُ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَأُمَّهُ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ))<sup>(4)</sup>، بالتسكين في لام: (ثُلُثًا، الثُّلُثُ)، ودال: (السُّدُسُ)، وكذلك: إسكان باء: (الرُّبْعُ)، وميم: (الثُّمْنُ)<sup>(5)</sup>، طلبا للتخفيف من المضموم.

أجاز اللغويون هذا الإسكان وجعلوه من باب تخفيف المضموم. فقد قال الزجاج: "ويقال: ثلث وربع وسدس، ويجوز تخفيف هذه الأشياء لثقل الضم، فيقال: ثلث وربع وسدس. ومن زعم أن الأصل فيه التخفيف وأنه ثقل فخطأ، لأن الكلام موضوع على الإيجاز والتخفيف"<sup>(6)</sup>. وبالتخفيف لثقل الضمة قال الزمخشري<sup>(7)</sup>.

وقال النحاس: "لغة أهل الحجاز وبني أسد الثلث والرُّبْعُ إلى العُشْر، ولغة بني تميم وربيعة الثلث بإسكان اللام إلى العُشْر"<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: ابن كثير. - الإتحاف ص: 184، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 148، ومعجم القراءات القرآنية ج: 1، ص: 85.

<sup>2</sup> - البقرة: 87.

<sup>3</sup> - بها قرأ: نعيم بن ميسرة. - مختصر في شواذ القرآن ص: 31، و المحرر الوجيز ج: 2، ص: 16، والكشاف ج: 1، ص: 232، والدر المصون ج: 3، ص: 599، وفتح القدير ج: 1، ص: 695، ومعجم القراءات ج: 2، ص: 26، ومعجم القراءات القرآنية ج: 2، ص: 114، 115.

<sup>4</sup> - النساء: 11.

<sup>5</sup> - النساء: 12.

<sup>6</sup> - معاني القرآن وإعراجه ج: 2، ص: 20، وينظر: المحرر الوجيز ج: 2، ص: 16، والدر المصون ج: 3، ص: 599.

<sup>7</sup> - الكشاف ج: 1، ص: 232.

<sup>8</sup> - إعراب القرآن ج: 1، ص: 439، وينظر: المحرر الوجيز ج: 2، ص: 16، والدر المصون ج: 3، ص: 599.

ويرى العكبري أنه يُقرأ بإسكان أواسط ( التثُت والسدُس والرُبُع والثُمُن)، والضمّ اللغة الجيدة، والإسكان لغة في تخفيف المضموم<sup>(1)</sup>. وذهب أبو حيان مذهب من سبقوه، ورأى أن التسكين في أواسط هذه الكلمات هي لغة تميم<sup>(2)</sup>. وبذلك قال الشوكاني أيضا غير أنه زاد ربيعة<sup>(3)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش واليزيدي<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: (( وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ ))<sup>(5)</sup>، بتسكين الميم (ثَمْرٌ) على تخفيف المضموم.

أجاز اللغويون هذا الإسكان من باب تخفيف المضموم الأصل على لغة التميميين. قال ابن عطية: "بتسكين الميم فيهما (يقصد: ثَمْرٌ وَثَمْرُهُ) تخفيفا، وهي في المعنى كالأولى، ويتجه أن يكون جمع ثَمْرَةٌ كَبْدُنَةٌ وَبُدْنٌ"<sup>(6)</sup>. والتوجيه نفسه قال به أبو حيان<sup>(7)</sup>. وقال ابن عطية: "ويقراً كذلك (أي: بضمّتين) إلا أن الميم ساكنة، وهو من تخفيف المضموم"<sup>(8)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(9)</sup> لقوله تعالى: (( عَرَبِيًّا أْتَرَابًا ))<sup>(10)</sup>، بتسكين الراء (عَرَبِيًّا)، على لغة تميم طلبا للتخفيف من توالي ضمّتين وهما ثقيلتان.

يرى علماء اللغة<sup>(11)</sup> أن الأشهر في كلام العرب ضم الراء في: (عَرَبِيًّا) إلا أن قوما يسكنونها للتخفيف، وهم: تميم، وبكر، ونجد. وتسكين عين المضموم الأصل خاصية من خصائص تميم<sup>(12)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:372، 373، والتبيان في إعراب القرآن ج:1، ص:335، وإملاء ما من به الرحمن ص:176.

<sup>2</sup> - البحر المحيط ج:3، ص:190.

<sup>3</sup> - فتح القدير ج:1، ص:695.

<sup>4</sup> - بها قرأ: أبو عمرو، وأبو رجا. - المحرر الوجيز ج:3، ص:516، والبحر المحيط ج:6، ص:119، والإتحاف ص:366، ومعجم القراءات ج:5، ص:207.

<sup>5</sup> - الكهف:34. بضم الثاء والميم عند أكثر القراء، وهو اختيار مكي. - ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ج:2، ص:59.

<sup>6</sup> - المحرر الوجيز ج:3، ص:516.

<sup>7</sup> - ينظر: البحر المحيط ج:6، ص:119.

<sup>8</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:17.

<sup>9</sup> - بها قرأ: حمزة. - المحرر الوجيز ج:5، ص:245، ومعجم القراءات ج:9، ص:301.

<sup>10</sup> - الواقعة:37.

<sup>11</sup> - ينظر: الكتاب ج:4، ص:113، 114، ومعاني القرآن، الفراء ج:3، ص:125، والمحرر الوجيز ج:5، ص:245، والكشاف ج:6، ص:74، والبحر المحيط ج:8، ص:207.

<sup>12</sup> - ينظر: لهجة تميم وأثرها في الجزيرة العربية ص:148-151.

قال الفراء: " وحدثني شيخ عن الأعمش قال: كنت أسمعهم يقرءون: (عُرْباً أْتْرَاباً) بالتخفيف، وهو مثل قولك: الرُّسُل والكُتُب في لغة تميم وبكر بالتخفيف"<sup>(1)</sup>.  
 والتوجيه نفسه ذهب إليه المهتمون بالقراءات حيث رأوا أن التسكين الوارد على (الرَّاء) في اللفظة المذكورة إنما جاء لاستئصالهم الجمع بين ضميتين متواليتين فرارا إلى التخفيف، وهو سائغ في اللغة<sup>(2)</sup>.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن الكلمات التي تأتي على وزن (فُعْل) يجوز في عينها الضم على الأصل، والتسكين للتخفيف فرارا من توالي ضميتين على لغة تميم ومن حذا حذوهم، وهذه الظاهرة كثيرة في القراءات الأربعة الشاذة.

### توضيح واستنتاج:

من المعروف أن علماء اللغة<sup>(3)</sup> تناولوا في دراساتهم المختلفة كل الظواهر التي تمس اللغة العربية في جوانبها المختلفة خاصة ما تعلق منها بالجانب الصوتي. ولعل أهم شيء جلب انتباههم الحركات من حيث ثقلها وخفتها في الاستعمال باعتبارها جزءا من الشكل في بنية الكلمة. فقد رأوا أن توالي الحركات في الكلمة الواحدة ينشأ معه الثقل فيها، مما يستدعي الانتقال من الأثقل إلى الأخف تماشيا مع روح اللغة العربية التي تميل إلى السلاسة والخفة. فمالوا إلى الفتحة لأنها أخف الحركات، ثم تليها الكسرة، لأنها أثقل منها قليلا، ثم الضمة التي هي أثقلها. والسكون عندهم أخف من كل الحركات<sup>(4)</sup>.

وقد أشارت الدراسات والبحوث اللغوية إلى أن بعض القبائل العربية التي تميل إلى السهولة والخفة في النطق تؤثر التسكين على الضم لخفته -كما سبق وأن ذكرنا- وهذا ما أشار إليه سيبويه في كتابه<sup>(5)</sup>، والذي أفرد له بابا سماه (هذا باب ما يُسكَّن استخفافا وهو في الأصل متحرك) حيث تناول فيه هذه الظاهرة الصوتية وأسبابها وعللها. ورأى أن من بين الحركات التي تم تسكينها توالي الضميتين لثقلهما، فقد قال في ذلك: "وإذا تتابعت

<sup>1</sup> - معاني القرآن ج:3، ص:125.

<sup>2</sup> - ينظر: الحجة في القراءات السبع ص:340، وحجة القراءات ص:696، وإعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:553، والدر المصون ج:10، ص:207.

<sup>3</sup> - ينظر: الخصائص ج:3، ص:177، وشرح الشافية ج:1، ص:36، همع الهوامع ج:1، ص:72،73، وظاهرة التخفيف في النحو العربي ص:224.

<sup>4</sup> - ينظر: الكتاب ج:4، ص:113، 114، ج:4، ص:167، وشرح المفصل ج:4، ص:124، وشرح الشافية ج:1، ص:42، والأشباه والنظائر ج:2، ص:32، واللهجات العربية في التراث ج:1، ص:241.

<sup>5</sup> - ينظر: الكتاب ج:4، ص:113.

الضُمَّتَانِ فَإِنَّ هُوَ لَاءٌ يَخْفَوْنَ أَيْضًا، كَرِهُوا ذَلِكَ كَمَا يَكْرَهُونَ الْوَاوَيْنِ، وَإِنَّمَا الضَّمَّتَانِ مِنَ الْوَاوَيْنِ، فَكَمَا تُكْرَهُ الْوَاوَانِ كَذَلِكَ تُكْرَهُ الضَّمَّتَانِ لِأَنَّ الضَّمَّةَ مِنَ الْوَاوِ وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ: الرَّسْلُ وَالطَّنْبُ، وَالْعُنُقُ، تَرِيدُ: الرَّسْلُ، وَالطَّنْبُ، وَالْعُنُقُ<sup>(1)</sup>. وَهَذَا ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ يَذْهَبُ إِلَى الْقَوْلِ أَنَّ بَعْضَهُمْ أَكْثَرُ مِنْ تَسْكِينِ كُلِّ جَمْعٍ عَلَى وَزْنِ (فُعْلٌ) بِضَمِّ الْعَيْنِ نَحْوُ: (رُسْلٌ مِنْ رُسْلٍ) طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ حَتَّى جَعَلُوهُ قِيَاسًا مَطْرَدًا فِي كُلِّ مَا جَاءَ عَلَى فُعْلٍ، وَإِنْ كَانَ مَفْرَدًا نَحْوُ: (عُنُقٌ مِنْ عُنُقٍ)<sup>(2)</sup>.

وَقَدْ تَنَاولَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ عَبْدَهُ الرَّاجِحِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ (أَيُّ: التَّسْكِينِ) مَهْمَا كَانَ نَوْعُهُ، فَمَقْصَدُهُ التَّخْفِيفُ حَيْثُ قَالَ: " إِنْ هَذَا الْحَذْفُ لِلصَّائِتِ كَانَ طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ لِاسْتِنْقَالِهِمْ تَوَالِي الصَّائِتِ، حَتَّى لَوْ كَانَ هَذَا الصَّائِتُ ذَا وَظِيفَةٍ إِعْرَابِيَّةٍ"<sup>(3)</sup>. فَكُلُّ تِلْكَ النُّصُوصِ وَغَيْرِهَا تُشِيرُ صِرَاحَةً إِلَى أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ سَعَتِ فِي بَعْضِ مَسْتَوِيَّاتِهَا اللَّغَوِيَّةِ إِلَى التَّخْلُصِ مِنْ تَوَالِي الْحَرَكَاتِ الْقَصِيرَةِ الْمَكُونَةِ لِبْنِيَّةِ الْكَلِمَةِ بِصِفَةِ خَاصَّةٍ لِثِقَلِهَا، وَأَنَّ الْجَنُوحَ فِي بَعْضِ الْكَلِمَاتِ فِي جَانِبِهَا الصَّوْتِيِّ إِلَى السُّكُونِ دُونَ بَاقِي الْحَرَكَاتِ إِنَّمَا يَعُودُ إِلَى كَوْنِهِ أَخْفَ مِنْهَا، وَأَكْثَرَ إِقْتِصَادًا فِي الْجَهْدِ أَثْنَاءَ الْكَلَامِ.

وَلَمَّا كَانَ تَسْكِينُ الْمُتَحَرِّكِ كَثِيرًا مَا يُلْجَأُ إِلَيْهِ لِلتَّخْلُصِ مِنْ اجْتِمَاعِ ثَقِيلَيْنِ، جَنَحَ إِلَيْهِ الْقِرَاءُ بِالشَّاذِّ قَصْدَ التَّخْفِيفِ. وَهَذَا الَّذِي وَجَدْتَهُ عِنْدَ تَتَبُّعِي لِهَذِهِ الظَّاهِرَةَ فِي الْقِرَاءَاتِ الْأَرْبَعَةِ الشَّاذَّةِ السَّابِقَةِ، حَيْثُ أَجَازْتُ فِيهَا عَلَى لُغَةٍ تَمِيمِ تَسْكِينِ الْمُضْمُومِ الْأَصْلِ عَلَى وَزْنِ (فُعْلٌ) نَحْوُ: (ثُمْرٌ وَالْقُدْسُ وَ عُرْبًا وَالثَّمْنُ وَالسُّدْسُ وَالرُّبْعُ إِلَى الْعُشْرِ)، طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ وَسِوَاءِ أَكَانَ هَذَا التَّسْكِينُ فِي الْأَسْمَاءِ أَمْ فِي الصِّفَاتِ فِي الْمَفْرَدِ أَمْ الْجَمْعِ.

<sup>1</sup> - المرجع السابق ج:4، ص:114، 115.

<sup>2</sup> - ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري (ت:577هـ)، تح: طه عبد الحميد طه، ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1400هـ، 1980م، ج:1، ص:184.

<sup>3</sup> - اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص:187.

**ب: ظاهرة تسكين المكسور الأصل:****تمثلها:**

- قراءة: الحسن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ))<sup>(2)</sup>، بتسكين الظاء للتخلص من اجتماع ثقيلين.

أجاز علماء اللغة<sup>(3)</sup> حذف الكسرة لثقلها طلباً للتخفيف، وذلك على لغة بني تميم. قال ابن جني: "أما (فَنَظِرَةٌ) بسكون الراء فمُسَكَّنَةٌ للتخفيف من (نَظِرَةٌ) كقولهم في كَلِمَةٍ: كَلِمَةٌ، وفي كَبِدٍ كَبْدٌ، لغة تميمية. وهم يقولون في كَرْمٍ: كَرْمٌ، وفي كُتْبٍ: كُتْبٌ"<sup>(4)</sup>. وبحذف الكسرة إيثاراً للتخفيف قال جمهور المتخصصين في مجال القراءات القرآنية من لغويين ومفسرين<sup>(5)</sup>.

- ومثلها قراءة: ابن محيصن<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: ((وَالَّذِي خَبَثَ لَآخِرُجٍ إِلَّا نَكْدًا))<sup>(7)</sup>، بتسكين الكاف تخفيفاً.

قال النحاس في هذا التسكين: "حذف الكسرة لثقلها، ويجوز أن يكون مصدراً بمعنى ذا نكد"<sup>(8)</sup>.

وبتوجيه التسكين تخفيفاً من المكسور مثل قولهم: كَتَفٌ من كَتَفٌ قال الزمخشري<sup>(9)</sup>،

<sup>1</sup> - بها قرأ: أبو رجاء ومجاهد، وقتادة، والضحاك. - مختصر في شواذ القرآن ص: 24، والمحتسب ج: 1، ص: 237، والمحمر الوجيز ج: 1، ص: 376، والجامع لأحكام القرآن ج: 4، ص: 418، 419، والإتحاف ص: 212، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 408 ومعجم القراءات القرآنية ج: 1، ص: 218.

<sup>2</sup> - البقرة: 280.

<sup>3</sup> - ينظر: معاني القرآن، الأخفش ج: 1، ص: 203، وإعراب القرآن ج: 1، ص: 342، والكشاف ج: 1، ص: 155، والجامع لأحكام القرآن ج: 4، ص: 419.

<sup>4</sup> - المحتسب ج: 1، ص: 237.

<sup>5</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج: 1، ص: 376، وإعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 284، 285، والتبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 225، والبحر المحيط ج: 2، ص: 354، و الدر المصون ج: 2، ص: 646.

<sup>6</sup> - بها قرأ: طلحة. - المفردة: ص: 236، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 231، والإتحاف ص: 285، ومعجم القراءات ج: 3، ص: 82، ومعجم القراءات القرآنية ج: 2، ص: 375.

<sup>7</sup> - الأعراف: 58.

<sup>8</sup> - إعراب القرآن ج: 2، ص: 134.

<sup>9</sup> - ينظر: الكشاف ج: 2، ص: 111.

ومكي القيسي<sup>(1)</sup>، والعكبري<sup>(2)</sup>، والقرطبي<sup>(3)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش واليزيدي<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: (( فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ ))<sup>(5)</sup>، بإسكان الراء (بِوَرِقِكُمْ) هروبا من ثقل الكسرة طلبا للتخفيف. أجاز الفراء والزجاج هذا الإسكان وجعلها من باب تخفيف الثقيل وهو الكسر كما قيل في كَبَد: كَبَدٌ، وفي كَلِمَة: كَلِمَة<sup>(6)</sup>.

وقد حذفوا الكسرة لتقلها، والكسر والتسكين لغتان<sup>(7)</sup>، غير أن بعض اللغويين يرون أن الكسر هو الأصل والتسكين تخفيف كَنَبَقٍ من نَبَقٍ<sup>(8)</sup>. نستنتج مما سبق ذكره من توجيهات للقراءات السابقة أن التسكين سببه الفرار من ثقل الكسرة طلبا للتخفيف.

### توضيح واستنتاج:

تُجمع اللغة على أنه كما سُكِّنَت عين المضموم الأصل كذلك تُسَكَّن إذا كانت مكسورة الأصل كراهة الجمع بين كسرتين لأنهما ثقيلتان، وهي الأخرى إحدى التفرعات في كلام بكر بن وائل، وتميم<sup>(9)</sup> ومن هذا حذوهم. قال سيبويه: " وكذلك الكسرتان تکرهان عند هؤلاء كما تُكره الياءان في مواضع، وإنما الكسرة من الياء، فكرهوا الكسرتين كما تُكره الياءان، وذلك في قولك في: إِيْل: إِيْل " <sup>(10)</sup>.

وكما تُسَكَّن عين المكسور لكسرة فائه: (فَعَلٌ من فِعَلٍ) كراهة الجمع بين كسرتين ثقيلتين تُسَكَّن أيضا هذه العين لفتح فائه (فَعَلٌ من فِعَلٍ) نحو قولهم في: فَخَذٌ: فَخَذٌ، وَكَبَدٌ: وَعَلِمٌ: عَلِمٌ، لأنه يُكره الانتقال من الأَخْفِّ أي: الفتح إلى الأَثْقَلِ منه أي: الكسر، وهذا

<sup>1</sup> - ينظر: مشكل إعراب القرآن، القيسي (مكي بن أبي طالب ت: 437هـ)، تح: ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، سوريا، 1394هـ، 1974م، ج: 1، ص: 322، والدر المصون ج: 5، ص: 352.

<sup>2</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 550، والتبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 576.

<sup>3</sup> - ينظر: الجامع لأحكام القرآن ج: 9، ص: 256.

<sup>4</sup> - بها قرأ: أبو عمرو، وحمزة وحماد، وأبو بكر، ويعقوب، وخلف. - البحر المحيط ج: 6، ص: 107، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 292، والإتحاف ص: 365، ومعجم القراءات ج: 5، ص: 176، ومعجم القراءات القرآنية ج: 3، ص: 356.

<sup>5</sup> - الكهف: 19.

<sup>6</sup> - ينظر: معاني القرآن ج: 2، ص: 137، ومعاني القرآن وإعرابه ج: 3، ص: 275.

<sup>7</sup> - ينظر: إعراب القرآن ج: 2، ص: 452، والمحرم الوجيز ج: 3، ص: 505، والجامع لأحكام القرآن ج: 13، ص: 236.

<sup>8</sup> - ينظر: الدر المصون ج: 7، ص: 462.

<sup>9</sup> - ينظر: الكتاب ج: 4، ص: 113، وشرح الشافية ج: 1، ص: 40.

<sup>10</sup> - الكتاب ج: 4، ص: 115.

ما أشار إليه سيبويه في قوله: "وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخف عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخرى إلى الأثقل"<sup>(1)</sup>. وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها حققت مثل هذه الظاهرة الصوتية في نوعين من أنواع تسكين مكسور العين على الأصل:

- النوع الأول: ما كانت فاؤه وعينه مكسورتين.

- النوع الثاني ما كانت فاؤه مفتوحة وعينه مكسورة.

كل هذا الحذف في الحركة مطلبه التخلص من الجمع بين ثقيلين للتخفيف.

### ج: ظاهرة تسكين المفتوح الأصل:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ))<sup>(3)</sup>، بإسكان العين على لغة، أو على التخفيف.

انقسم علماء اللغة حول مسألة جواز هذا الإسكان وعدمه. فأما الذين قالوا بجوازها فحجتهم في ذلك أن من العرب من يميل في عاداته النطقية إلى التخلص من توالي الحركات لتقلها على جهاز النطق، ففسر هذا الأمر على أنه للتخفيف. قال الزمخشري: "استنقل (الحسن) الحركة على حرف الحلق فسكنه"<sup>(4)</sup>. وقال أبو حيان: "سكن العين تخفيفاً، كما قالوا: الشعر"<sup>(5)</sup>. وبالتخفيف قال الشوكاني أيضاً<sup>(6)</sup>. كما أجازها ابن عطية، والقرطبي، وجعلها لغة<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - المصدر السابق ج:4، ص:114، وينظر: المخصص ج:12، ص:221، وشرح الشافية ج:1، ص:41.

<sup>2</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص:41، وشواذ القراءات ص:160، والكشاف ج:2، ص:48، والمحزر الوجيز ج:2، ص:238، والبحر المحيط ج:4، ص:22، ومعجم القراءات ج:2، ص:341، ومعجم القراءات القرآنية ج:2، ص:238.

<sup>3</sup> - المائدة:95.

<sup>4</sup> - الكشاف ج:2، ص:48، وينظر: الدر المصون ج:4، ص:421.

<sup>5</sup> - البحر المحيط ج:4، ص:22.

<sup>6</sup> - ينظر: فتح القدير ج:2، ص:110.

<sup>7</sup> - المحزر الوجيز ج:2، ص:238، والجامع لأحكام القرآن ج:8، ص:193، وينظر: الدر المصون ج:4، ص:421.



أما الذين قالوا بعدم جوازها فحجتهم في ذلك أن المفتوح لا يُخَفَّف. قال العكبري: " يُقْرَأُ بِسُكُونِ الْعَيْنِ وَهُوَ بَعِيدٌ، وَالْأَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ لُغَةً شَاذَةً، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ خَفَّفٌ، لِأَنَّ الْمَفْتُوحَ لَا يُخَفَّفُ بِالْإِسْكَانِ"<sup>(1)</sup>.

- ومثلها قراءة: ابن محيصن<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: (( إِذْ يُغَشِّبُكُمُ النَّعَاسَ أَمْنَةً مِنْهُ ))<sup>(3)</sup>، بتسكين الميم للتخفيف.

يرى ابن جني أن الإسكان غير جائز في هذه الكلمة كون الميم مفتوحة، والفتح لا يُخَفَّفُ، حيث قال: " لا يجوز أن يكون (أمنة) مخففاً من (أمنة) كقراءة الجماعة، من قبل أن المفتوح في نحو هذا لا يسكن كما يسكن المضموم في المكسور لخفة الفتحة"<sup>(4)</sup>. غير أنه يذكر في موقف آخر<sup>(5)</sup> جوازه لوروده عن العرب، ويستشهد ببيت للأخطل<sup>(6)</sup> في قوله:

وما كلُّ مُبْتَاعٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ      بِرَاجِعٍ مَا قَدِ فَاتَهُ بِرِدَادٍ

حيث سکن اللام في: (سلف) للتخفيف، وأصله: (سلف). وقد علّق ابن يعيش على هذا الإسكان وعدّه من الضرورة وقال: " أراد سلف بالفتح وإنما سكن ضرورة، فإسكان المفتوح ضرورة وإسكان المضموم والمكسور لغة"<sup>(7)</sup>. إلا أنني أرى أن التسكين هنا مقصده التخفيف؛ لأنّ السكون أخفّ جميع الحركات.

كما أجاز ابن عطية التسكين في كلمة: (أمنة) وجعلها فصحيةً والفتح أفصح<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:457، وينظر: المقتضب ج:1، ص:255.

<sup>2</sup> - المحتسب ج:1، ص:388، و المحرر الوجيز ج:2، ص:506، وشواذ القراءات ص:203، وإيضاح الرموز ص:241،

والإتحاف ص:296، ومعجم القراءات ج:3، ص:269، ومعجم القراءات القرآنية ج:2، ص:441.

<sup>3</sup> - الأنفال:11. وكذلك سورة آل عمران آية:154: (( ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِّنْكُمْ )) بسكون الميم.

<sup>4</sup> - المحتسب ج:1، ص:388.

<sup>5</sup> - ينظر: المصنف ج:1، ص:21، 22، والخصائص ج:2، ص:338، والمحتسب ج:1، ص:361.

<sup>6</sup> - ينظر: ديوان الأخطل: شرح وتصنيف: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط:2، 1414هـ،

1994م، ص:84.

<sup>7</sup> - شرح المفصل ج:7، ص:152.

<sup>8</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج:1، ص:527.

وبهذا الجواز قال الزمخشري<sup>(1)</sup> وأبو حيان<sup>(2)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(3)</sup> وجعلوا لها نظير نحو: رَحِمَ رَحْمَةً. وكلّهم ذهبوا إلى أن معناها مع قراءة الجماعة واحد وهو: الأَمَن.

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: ((وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ))<sup>(5)</sup>، بتسكين التاء (قَتَرٌ) تخفيفاً.

أجاز النحاس<sup>(6)</sup>، وأبو حيان<sup>(7)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(8)</sup>، قراءة التسكين وجعلوها لغة كالفَدْرَ والفَدْرَ، ومعناها واحد. والميل إلى التسكين مقصده التخفيف.

- ومثلها قراءة: الحسن البصري<sup>(9)</sup> لقوله تعالى: ((يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا))<sup>(10)</sup>، بتسكين العين (أَحَدَ عَشَرَ) لتوالي الحركات، وجعلها كالاسم الواحد.

أجاز الفراء هذا التسكين وعدّه فرارا من ثقل توالي الحركات حي قال: "و من القراء من يسكن العين من (عشر) في هذا النوع كلّ... وذلك أنهم استنقلوا كثرة الحركات"<sup>(11)</sup>.

والتوجيه نفسه ذهب إليه الأخفش بقوله: "وأسكن العين...لما طال الاسم وكثرت متحرّكاته أسكنوا"<sup>(12)</sup>. وعدّه الزجاج قراءة صحيحة كثيرة<sup>(13)</sup>. وهذا ما ردّده النحاس غير

أنه لم يجوّز هذا التسكين كونه من تسكين المفتوح الذي يرفضه وسيبويه والخليل وجميع أصحابهم لخفة الفتحة<sup>(14)</sup>.

1 - ينظر: الكشاف ج: 2، ص: 159.

2 - ينظر: البحر المحيط ج: 4، ص: 462، والمصدر نفسه ج: 3، ص: 92.

3 - ينظر: الدر المصون ج: 5، ص: 576، والمصدر نفسه ج: 3، ص: 444.

4 - بها قرأ: قتادة، وعيسى بن عمر، وأبو رجاء - مختصر في شواذ القرآن ص: 61، وإعراب القرآن ج: 2، ص: 251، وشواذ القراءات ص: 226، والمحمر الوجيز ج: 3، ص: 116، والبحر المحيط ج: 5، ص: 149، والإتحاف ص: 311، ومعجم القراءات ج: 3، ص: 532، 533، ومعجم القراءات القرآنية ج: 3، ص: 70.

5 - يونس: 26.

6 - ينظر: إعراب القرآن ج: 2، ص: 251.

7 - ينظر: البحر المحيط ج: 5، ص: 149.

8 - ينظر: الدر المصون ج: 6، ص: 183.

9 - بها قرأ: أبو جعفر، وطلحة بن سليمان - إعراب القرآن ج: 2، ص: 313، والمحمر الوجيز ج: 3، ص: 219، والبحر المحيط ج: 5، ص: 280، ومعجم القراءات ج: 4، ص: 177، ومعجم القراءات القرآنية ج: 3، ص: 147.

10 - يوسف: 4.

11 - معاني القرآن ج: 2، ص: 34، بتصرف.

12 - معاني القرآن ج: 1، ص: 394، بتصرف.

13 - ينظر: معاني القرآن وإعرابه ج: 3، ص: 90.

14 - ينظر: إعراب القرآن ج: 2، ص: 313، ومعاني القرآن وإعرابه ج: 3، ص: 90.

أما ابن جني فقد قبله وخرّجه على أنّ القارئ أجرى الاسمين مجرى الاسم الواحد، فلما صاروا كالاسم الواحد توالى الفتحات فسكنّ طلباً للتخفيف<sup>(1)</sup>. وقال العكبري: "يقرآن بإسكان العين، نزل الكلمتين كالكلمة الواحدة، وتسكين العين لطول الاسم وكثرة الحركات"<sup>(2)</sup>. وبهذا التعليل قال أكثر اللغويين الذين يقبلون تسكين المفتوح لتوالي الفتحات<sup>(3)</sup>.

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: ((وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا))<sup>(5)</sup>، بتسكين الغين والهاء طلباً للتخفيف.

قال ابن خالويه: "سمعت أبا بشر النحوي يقول: قال: الأصمعي: قلت لأبي عمرو لم لا تقرأ: رغبا ورهبا مع ميلك إلى التخفيف فقال: ويلك أحمل أخف أم حمل يعني أن المفتوح لا يخفف"<sup>(6)</sup>. وأشار العكبري إلى أن التسكين فيهما لغة<sup>(7)</sup>.

والذي أراه في هذه الظاهرة الصوتية - رغم الاختلاف الحاصل بين العلماء حول أيهما أخفّ السكون أم الفتحة<sup>(8)</sup> - أنّ التسكين في الكلمات مفتوحة العين (فعل) جاء للتخفيف، و"لا شك أنّ السكون أخفّ من أخفّ الحركات"<sup>(9)</sup>؛ وهذا الذي نجده عند بعض المتكلمين، أو القراء حيث ينتقلون في بعض الحالات من الأخفّ وهو الفتحة إلى ما هو أخفّ منه وهو السكون.

<sup>1</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 3، وينظر: المصدر نفسه ج: 2، ص: 400.

<sup>2</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 682، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ج: 2، ص: 722، وإملاء ما من به الرحمن ص: 344.

<sup>3</sup> - ينظر: المحتسب ج: 2، ص: 3، والكشاف ج: 3، ص: 63، والمحرم الوجيز ج: 3، ص: 219، والبحر المحيط ج: 5، ص: 280، والدر المصون ج: 6، ص: 436.

<sup>4</sup> - بها قرأ: أبو عمرو. - مختصر في شواذ القرآن ص: 95، وشواذ القراءات ص: 320، والدر المصون ج: 8، ص: 194، ومعجم القراءات ج: 6، ص: 52، ومعجم القراءات القرآنية ج: 4، ص: 148.

<sup>5</sup> - الأنبياء: 156.

<sup>6</sup> - مختصر شواذ القرآن ص: 95.

<sup>7</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 115.

<sup>8</sup> - يرى بعض العلماء أن السكون أخف من الفتحة في حين يرى البعض الآخر أن الفتحة أخف منه. - ينظر: الكتاب ج: 4، ص: 115، و المنصف ج: 1، ص: 21، والمخصص ج: 14، ص: 221، واللهجات في التراث ج: 1، ص: 241، وإحياء النحو، ص: 81، وظاهرة التخفيف في النحو العربي، أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط: 1، 1417هـ، 1996م، ص: 226، 227.

<sup>9</sup> - الدر المصون ج: 6، ص: 331.

وعلى الرغم من أنّ هذا المسلك الصوتي أمر غير مستحسن عند جميع العلماء لخفة الفتحة، إلا أنّ اللغة تجيزه، ويعضده ما ورد من نظائره في كلام العرب.

### توضيح واستنتاج:

يشير بعض اللّغويين في نصوصهم إلى أنّ المفتوح لا يخفف بالتسكين لخفة الفتحة، على خلاف المضموم والمكسور فإنهما يُخفّفان بالتسكين لأنهما حركتان ثقيلتان، واللغة تميل دائما إلى التخلص من اجتماعهما في كلمة واحدة طلبا لما هو أخفّ على جهاز النطق، وتيسيرا له.

قال سيبويه: "وأما ما توالى فيه الفتحان فإنهم لا يسكنون منه؛ لأنّ الفتح أخفّ من الضمّ والكسر، كما أنّ الألف أخفّ من الواو والياء ... وذلك نحو: جَمَلٍ وَحَمَلٍ ونحو ذلك"<sup>(1)</sup>.

وقال المبرد: "ولا يجوز في مثل (ذَهَب) أن تسكّن، ولا في مثل (جَمَل)، لا يسكّن ذلك اسما ولا فعلا لخفة الفتحة"<sup>(2)</sup>. وبعد جواز تسكين الفتحة بخفتها قال ابن جنّي أيضا<sup>(3)</sup>.

وقال الرضي: "وإذا توالى الفتحان لم تحذف الثانية تخفيفا؛ لخفة الفتحة"<sup>(4)</sup>.

بيد أنّ هناك بعض النصوص اللّغوية الأخرى تشير إلى أنّ بعض القبائل العربية تستسيغ إسكان عين المفتوح، إذ عدّت اجتماع الفتحين - وهما خفيفتان - ضربا من الثقل. ورأت أنّ السكون أخفّ أخفّ الحركات فاستأنست به لخفته. وقد أكّدت هذه النصوص على وجود مثل هذه الظاهرة عند بعض تميم خاصة، إذ هي القبيلة التي يطرد<sup>(5)</sup> عندها تسكين المفتوح طلبا للخفة. فقد سُمع شيء من ذلك في كلامهم.

قال ابن جنّي: "وقد سُمع شيء من هذا الإسكان في المفتوح"<sup>(6)</sup> ثم استشهد ببيت الأخطل في قوله:

وما كلُّ مُبتاعٍ ولو سلفَ صَفِّه  
براجع ما قد فاته برِدادٍ

<sup>1</sup> - الكتاب ج:4، ص:115، وينظر: المخصص ج:12، ص:221.

<sup>2</sup> - المقتضب ج:1، ص:255.

<sup>3</sup> - ينظر: المصنف ج:1، ص:21، والمحتسب ج:1، ص:361.

<sup>4</sup> - شرح الشافية ج:1، ص:44.

<sup>5</sup> - ينظر: لهجة قبيلة تميم وأثرها في الجزيرة العربية ص:149، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ص:327.

<sup>6</sup> - الخصائص ج:2، ص:338.

حيث سَكَن اللام في: (سَلَف) بدلا من فتحها. وقد استشهد بهذا البيت للتدليل على تسكين عين المفتوح للتخفيف المبرد وقال: "أراد (سَلَف) فسكَّن المفتوح، وهذا شاذ"<sup>(1)</sup>، وجعله ابن يعيش ضرورة<sup>(2)</sup>.

وقال ابن يعيش في موضع آخر: "ولا أخفَّ من الفتحة إلاَّ السكون"<sup>(3)</sup>. وهذا الذي قال به السمين الحلبي في قوله: "ولا شك أنَّ السكون أخفُّ من أخفِّ الحركات"<sup>(4)</sup>.

كما أشار الرضي إلى هذه المسألة حينما تحدث عن تسكين عين بعض أبنية الثلاثي المجرد بقوله: "وإنما سَكَّنوا العين كراهة الانتقال من الأَخْفِ أي: الفتح إلى الأثقل منه أي: الكسر في البناء المبني على الخفة، أي: بناء الثلاثي المجرد، فسكَّنوه؛ لأن السكون أخف من الفتح، فيكون الانتقال من الفتح إلى أخف منه"<sup>(5)</sup>. وقد عدَّ العكبري تسكين عين المفتوح لغة رغم أن تخفيف المفتوح عنده ضعيف<sup>(6)</sup>.

نلاحظ مما سبق أنَّ الذين يعترفون بأن تسكين المفتوح ليس بقويّ يقرّون بوجود الظاهرة في كلام العرب، ولعلها لتميم؛ إذ هي القبيلة التي يطرد عندها تسكين المفتوح طلبا للخفة. فهذا عبد الصبور شاهين وهو من المحدثين يقرُّ أنَّ عين الثلاثي فعلا أو اسما، مفردا أو جمعا، إذا نطق بها ساكنة كان صورة لنطق بني تميم، وهو واقع لغوي لا يمكن إنكاره. كما يؤكد على ثبوت هذه الظاهرة الصوتية في قراءات القرآن الكريم أوثق نص لغوي على الإطلاق<sup>(7)</sup>.

وبالعودة إلى القراءات الأربعة الشاذة السابقة نجد أنها حققت مثل هذه الظاهرة الصوتية، وأجازت:

- على كثرة تسكين عين (أحد عشر)، بجعل الاسمين كالاسم الواحد فعوملا معاملة الاسم الذي توالى فيه الحركات، فلما ثَقُلَتْ حُذِفَتْ إحداها طلبا للخفة.

1 - أدب الكاتب ص: 538.

2 - ينظر: شرح المفصل ج: 7، ص: 152.

3 - شرح المفصل ج: 4، ص: 124.

4 - الدر المصون ج: 6، ص: 331.

5 - شرح الشافية ج: 1، ص: 42.

6 - التبيان ج: 1، ص: 567.

7 - ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ص: 327، 328.

- وعلى قلة إسكان عين (فعل) في الكلمات: (النَّعْمُ، وَأَمْنَةٌ، وَقَتْرٌ، وَرَغْبًا، وَرَهْبًا)؛ لأن السكون أخفّ من خفة الفتحة، وهي بهذه الصورة تكون فيما أرى مبالغة في التخفيف، ويعضد هذه الصورة النطقية ما ورد من نظائره في كلام العرب.

### المبحث الثاني: ظاهرة تحريك الساكن:

#### أ: تحريك الساكن بالضم:

**تمثلها:** ابن محيصة والحسن والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ))<sup>(2)</sup>، بتثقيل اللام (غُلْفٌ).

اختلف علماء اللغة حول هذا التثقيل فمنهم من يرى أن أصل اللام بالتثقيل فخفف نحو: حِمَارٌ وَحُمُرٌ، وَكِتَابٌ وَكُتُبٌ، وهناك من يرى عكس ذلك، إذ الأصل التسكين فَتَقَلَّ على لغة من يجيز ذلك في ضرورة الشعر<sup>(3)</sup>.

فقد قال الزجاج: "تقرأ على وجهين غُلْفٌ وَغُلْفٌ، وأجود القراءتين غُلْفٌ بإسكان اللام لأن له شاهداً من القرآن، ومعنى غُلْفٌ ذوات غُلْفٌ، الواحد منها أَعْلَفٌ وَغُلْفٌ مثل أَحْمَرٌ وَحُمُرٌ...ومن قرأ غُلْفٌ فهو جمع غِلَافٍ وَغُلْفٌ، مثل: مِثَالٌ وَمُتَلٌ، وَحِمَارٌ وَحُمُرٌ... والأول أشبه ويجوز أن تسكن غُلْفٌ فيقال: غُلْفٌ، كما يقال: في جمع مثال مُتَلٌ."<sup>(4)</sup>.

وقال النحاس: "ويجوز أن يكون غُلْفٌ جمع غِلَافٍ وَحُذِفَتِ الضمة لتثقلها، فأما غُلْفٌ فهو جمع غِلَافٍ لا غير"<sup>(5)</sup>.

وقال أبو حيان: "ولا يجوز أن يكون في هذه القراءة جمع أَعْلَفٌ لأن تثقيلاً فَعَلٌ صحيح العين لا يكون إلا في ضرورة الشعر"<sup>(6)</sup>.

ويرى السمين الحلبي أن تسكين لام (غُلْفٌ) فيه وجهان أحدهما: أن يكون جمع أَعْلَفٌ كأحمر وَحُمُرٌ، والثاني: أن يكون جمع (غِلَافٍ)، ويكون أصل اللام الضمّ فخفف نحو:

<sup>1</sup> - بها قرأ: ابن عباس، وابن هرمز، واللؤلؤي عن أبي عمرو، وسعيد بن جبيرة، وعمرو بن عبيد، والكلبي، وابن أبي إسحاق. شواذ القراءات ص: 68، والمحرم الوجيز ج: 1، ص: 177، والبحر المحيط ج: 1، ص: 469، والجامع لأحكام القرآن ج: 2، ص: 246، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 149، ومعجم القراءات القرآنية ج: 1، ص: 85.

<sup>2</sup> - القرّة: 88.

<sup>3</sup> - ينظر: المحرم الوجيز ج: 1، ص: 177، والبحر المحيط ج: 1، ص: 469، والدر المصون ج: 1، ص: 500، 501.

<sup>4</sup> - معاني القرآن وإعرابه ج: 1، ص: 169.

<sup>5</sup> - إعراب القرآن ج: 1، ص: 246، وينظر: الكشاف ج: 1، ص: 80، وإعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 187، والتبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 89.

<sup>6</sup> - البحر المحيط ج: 1، ص: 469.

حمار وحُمْر. ثم يستدرك في هذا الجمع وينبّه إلى أنّ تخفيف (فُعَل) إنّما يكون في المفرد نحو: عُنُق، وعُنُق، وأمّا (فُعَل) الجمع فلا يكون تخفيفه إلاّ في ضرورة الشعر. أما قراءة (فُعَل) بـتثقيـل اللام فلا يجوز أن يكون جمع (أغلف) لأنّ تثقيـل (فُعَل) الصحيح العين لا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر<sup>(1)</sup>.

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((وَأَلُو اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا))<sup>(3)</sup>، بضم واو (لو) المكسورة (لَوُ اسْتَقَامُوا) لالتقاء الساكنين تشبيها لها بواو الجماعة.

أجاز بعض العلماء تحريك واو (لو) الساكنة الأصل بالضم لالتقاء الساكنين. فقد قال النحاس: "بضم الواو لالتقاء الساكنين ولأنّ الضمة تشبه الواو إلاّ أن سيبويه لا يجيز إلاّ الكسر في الواو الأصلية فرقا بينها وبين الزائدة"<sup>(4)</sup>.

وهذا ما ذهب إليه ابن جنّي حيث يرى أن تحريك واو (لو) هذه بالضم لالتقاء الساكنين إنّما لتشبيها بواو جماعة ضمير المذكورين نحو قوله تعالى: ((فَتَمَنَّوْا الْمَمَوْتَ))<sup>(5)</sup><sup>(6)</sup>. وقال العكبري: "بضم الواو على التشبيه بواو (اشتروا)"<sup>(7)</sup>.

ويرى أبو حيان<sup>(8)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(9)</sup> أن اختيار تحريك الواو الساكنة بالضم تشبيها لها بواو الضمير إنّما يعود إلى كون الضمة أخف على الواو لأنها من جنسها. والتوجيه نفسه ذهب إليه أكثر اللغويين<sup>(10)</sup>.

<sup>1</sup> - الدر المصون ج:1، ص:500، 501.

<sup>2</sup> - بها قرأ: يحي بن وثّاب. - إعراب القرآن ج:5، ص:49، ومختصر في شواذ القرآن ص:163، وشواذ القراءات ص:488، والمحتسب ج:2، ص:393، والجامع لأحكام القرآن ج:21، ص:294، والبحر المحيط ج:8، ص:345، وفتح القدير ج:5، ص:408، والفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، سليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ج:4، ص:321، ومعجم القراءات ج:10، ص:124، ومعجم القراءات القرآنية ج:7، ص:243.

<sup>3</sup> - الجن:16.

<sup>4</sup> - إعراب القرآن ج:5، ص:49.

<sup>5</sup> - البقرة:94، والجمعة:6.

<sup>6</sup> - ينظر: المحتسب ج:2، ص:393، والمرجع نفسه ج:1، ص:409، والمحزر الوجيز ج:5، ص:383.

<sup>7</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:627، وينظر: المصدر نفسه ج:1، ص:125، 126،

<sup>8</sup> - ينظر: البحر المحيط ج:5، ص:47.

<sup>9</sup> - ينظر: الدر المصون ج:1، ص:151، والمصدر نفسه ج:2، ص:495.

<sup>10</sup> - ينظر: الكتاب ج:4، ص:155، وشرح المفصل ج:9، ص:125، وشرح الشافية ج:2، ص:243، وارتشاف الضرب ص:723، 724، وهمع الهوامع ج:3، ص:375.

من خلال ما سبق نتوصل إلى أنه لا يُثَقَّل وسط (فعل) الصحيح المخفف إلا في ضرورة الشعر، غير أنه يجوز تثقيله في القرآن الكريم. كما يجوز تثقيل واو (لو) الساكنة في الأصل والمتحركة بالكسر على الأكثر بالضم لالتقاء الساكنين تشبيها لها بواو الجماعة.

### توضيح واستنتاج:

ترى اللّغة<sup>(1)</sup> أنه يجوز في بعض الأحيان الميل إلى تثقيل بعض المخفف لدواع صوتية بحثة، وهذا ما تناولناه في ظاهرتين اثنتين.

أولاهما: أن كل كلمة تجيء في الكلام على (فعل) بضم فسكون يجوز فيها التثقيل إلا ما كان صفة أو معتل العين كحمر وسوق فإنهما لا يثقلان إلا لضرورة شعرية كقول طرفة بن العبد<sup>(2)</sup>:

أَيُّهَا الْفَتَيَانِ فِي مَجْلِسِنَا جَرِّدُوا مِنْهَا شَارِدًا وَشُقْرًا.

فثَقَّلَ عين (شقر) لضرورة شعرية والأصل تخفيفه بالتسكين لأنه صحيح العين، وجمعه يكون أفعل وفعلاء. ولا ينفاس ذلك إلا في كل اسم صحيح اللام رباعي بمدة ثلاثة زائدة نحو ذراع وذرع وعمد وعمود. غير أنه بالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها أجازت مثل ذلك في القرآن الكريم من خلال قراءة ابن محيصن والحسن والأعمش (غُف) بتحريك اللام بالضم، والأصل فيه التسكين لأسباب السالفة الذكر.

ثانيها: أن كل ساكن يجوز تحريكه إذا وليه ساكن آخر للتخلص من النقاء الساكنين. فواو الجماعة تُحرك بالضم كونها دالة على الجمع، ولا تُحرك بالكسر للتفريق بينها وبين واو (أو، ولو)، ذلك نحو: نحو: (اشترؤا الضلالة) وما شابهها. وعلى العكس واو (أو، ولو) فإنها تُحرك بالكسر نحو: (لو استقاموا) وهو الأصل عند سيبويه<sup>(3)</sup>. غير أن القراءات الأربعة الشاذة أجازت تحريك واو (لو) عند اتصالها بساكن آخر في كلمة مقابلة لها بالضم<sup>(4)</sup> نحو: (لو استقاموا، لو استنعنا)، والعلة في ذلك تشبيها بواو الجماعة، وأن الضمة أخف على الواو لأنها منها.

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب ج: 3، ص: 644، والمقتضب ج: 2، ص: 200-202، وارتشاف الضرب ص: 421-424، وهمع الهوامع ج: 3، ص: 312، 313.

<sup>2</sup> - ينظر: شرح المفصل ج: 5، ص: 60.

<sup>3</sup> - ينظر: إعراب القرآن ج: 5، ص: 49.

<sup>4</sup> - ينظر: الكتاب ج: 4، ص: 155.



## ب: تحريك الساكن بالكسر:

## تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا))<sup>(2)</sup>، بتحريك السين بالكسر<sup>(3)</sup> (عَشْرَةَ) على لغة تميم.

أجاز اللّغويون تحريك شين (عشرة) الساكنة عند أكثر القراء بالكسر. فقد أجازها الأخفش وجعلها لغة لبني تميم<sup>(4)</sup>.

وقال الزجاج في هذه الظاهرة: "ولغة أخرى (اثنتا عشرة) عينا بكسر الشين. وقد قرأ بعض القراء عشرة على هذه اللغة، وكلاهما جيد بالغ"<sup>(5)</sup>.

وقال النحاس: "وهذه لغة بني تميم وهذا من لغتهم نادر لأن سبيلهم التخفيف، ولغة أهل الحجاز (عشرة) وسبيلهم التثقيب"<sup>(6)</sup>.

وهذا ما ذهب إليه ابن جني حيث يرى أن كسر شين (عشرة) على لغة تميم يخالف عاداتها اللّغوية إذ أنّها تسكّن الثاني نحو قولهم: نَبَقَةٌ وَفَخَذٌ، في حين يكسرونه الحجازيون، فيقولون: نَبَقَةٌ وَفَخَذٌ. ويرجع هذا النقض في عاداتهما اللّغوية إلى الانحرافات والتخليطات التي لحقت ألفاظ العدد<sup>(7)</sup>. ثم علل ترك هذا المألوف الصوتي عند التميميين والحجازيين وسببه بقوله: "ذلك أن العدد موضع يحدث معه ترك الأصول وتضم فيه الكلمُ بعضه إلى بعض. وذلك من أحد عشر إلى تسعة عشر. فلما فارقوا أصول الكلام من الأفراد وصاروا إلى الضم فارقوا أيضا أصول أوضاعهم ومألوف لغاتهم، فأسكن من كان يحرك، وحرك من كان يسكن"<sup>(8)</sup>.

وبهذا التوجيه والتعليل قال أكثر اللّغويين<sup>(9)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: ابن مجاهد، وطلحة، وعيسى، ويحيى بن وثاب، وابن أبي ليلي، ويزيد. - مختصر في شواذ القرآن ص: 13، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 110، ومعجم القراءات القرآنية ج: 1، ص: 62.

<sup>2</sup> - البقرة: 60.

<sup>3</sup> - كما قرأها بفتح الشين أيضا. - مختصر في شواذ القرآن ص: 13، والمحتسب ج: 1، ص: 167.

<sup>4</sup> - معاني القرآن ج: 1، ص: 104.

<sup>5</sup> - معاني القرآن وإعرابه ج: 1، ص: 141.

<sup>6</sup> - إعراب القرآن ج: 1، ص: 230، وينظر: المحرر الوجيز ج: 1، ص: 152، والبحر المحيط ج: 1، ص: 391.

<sup>7</sup> - ينظر: المحتسب ج: 1، ص: 167.

<sup>8</sup> - المصدر السابق نفسه ج: 1، ص: 374.

<sup>9</sup> - ينظر: شرح المفصل ج: 6، ص: 27، والمخصص ج: 17، ص: 102، وإعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 164، والتبيان في

إعراب القرآن ج: 1، ص: 6 والمزهر ج: 2، ص: 275، 2767، ولهجة قبيلة تميم ص: 156، 157.

- ومثلها قراءة: ابن محيصن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ))<sup>(2)</sup>، بكسر الميم (خَمْسَةٌ).

كسر الميم من (خمسة) يعود إلى الانحرافات والتخليطات في ألفاظ العدد، وعلّة من كسر في ذلك يعود تشبيهها بالأعداد المركبة التي تجعل كالواحد<sup>(3)</sup> أو يكون قد تبع (عشرة) على لغة تميم التي تنقل المخفف في العدد على غير عادتها اللغوية، وتحريك الميم في (خمسة) بالكسر لم يكن إلاّ عن سماع<sup>(4)</sup>.

ولعل من بين تحريف وتخليط ألفاظ العدد ما أنشده أبو زيد في نواته<sup>(5)</sup>:

علامَ قتلَ مُسلمٍ تَعَمُّداً      مذ سنةٌ وخَمْسُونَ عدداً

بكسر ميم (خَمْسُونَ)، وأصلها التسكين.

من خلال ما سبق نستنتج أن للعدد أسلوباً خاصاً في الاستعمال، وأن اللغة فيه غير مطّردة، وإنما تكون دائماً عرضة للتغيير، وهذا ما لاحظناه في (عشرة، وخمسة).

#### تعقيب واستنتاج:

يرى اللغويون<sup>(6)</sup> أن ألفاظ العدد قد كثر فيها الانحرافات والتخليطات لكثرة استعمالها وكلها لغات قد قرئ بها. ولعل من بين الأعداد التي اختلفت في ثانيها من حيث تسكينها وتحريكها: (عشرة).

فالعِدَد إذا جاوز العشرة وزدت عليه واحداً إلى التسعة فإن التميميين يكسرون الشين في حين يحذفها الحجازيون. قال سيبويه: "وإن جاوز المئنت العشر فزاد واحداً قلت: إحدى عشرة بلغة بني تميم، كأنما قلت: إحدى نَبَقَة. وبلغت أهل الحجاز: إحدى عَشْرَة، كأنما قلت: إحدى تَمْرَة"<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - شواذ القراءات ص: 287، والمحزر الوجيز ج: 3، ص: 507، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 292، والإتحاف ص: 365، والقراءات الشاذة ص: 549.

<sup>2</sup> - الكهف: 22.

<sup>3</sup> - ينظر: المحتسب ج: 1، ص: 169.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه ج: 2، ص: 72.

<sup>5</sup> - ينظر: الخصائص ج: 2، ص: 77، والمحتسب ج: 1، ص: 169.

<sup>6</sup> - ينظر: المحتسب ج: 1، ص: 167، وإعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 568، والتبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 599، والبحر المحيط ج: 4، ص: 405.

<sup>7</sup> - الكتاب ج: 3، ص: 557.

فهذا المسلك الصوتي غير مألوف في عاداتهما النطقية، لأنّ التميميين كانوا يخفّفون بالتسكين، والحجازيون على العكس، غير أنّ ابن جنّي علّل ذلك بقوله: "ذلك أن العدد موضع يحدث معه ترك الأصول وتضم فيه الكلمُ بعضه إلى بعض. وذلك من أحد عشر إلى تسعة عشر. فلما فارقوا أصول الكلام من الأفراد وصاروا إلى الضم فارقوا أيضا أصول أوضاعهم ومألوف لغاتهم، فأسكن من كان يحرك، وحرك من كان يسكن" (1).

والذي أميل إليه من خلال هذه التوجيهات اللغوية في تحريك شين عشرة بالكسر عند بني تميم وتسكينه عند الحجازيين إنما يعود إلى الانحرافات التي أصابت العدد في كلام العرب لكثرة استعمالهم إيّاه في الحسابات، والتجارة، وعدد الشهور، والنجوم وغيرها، فاتّخذ منحىً صوتياً يخالف عاداتهم الكلامية سواء في العدد (عشرة) أو غيره.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة السابقة نجد أنها أجازت مثل هذا المسلك الصوتي غير المألوف عند التميميين، وحققته في تحريك شين: (عشرة)، وميم (خمسة) بالكسر.

### ج: تحريك الساكن بالفتح:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن البصري (2) لقوله تعالى: ((ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْرِ اثْنَيْنِ)) (3)، بتحريك سكون الهمزة بالفتح: (الضَّأْنِ).

- ومثلها قراءة: ابن محيصة والحسن واليزيدي (4) للآية نفسها لكن بتحريك العين الساكنة من: (المَعْرِ) بالفتح، وكل ذلك على لغة من يحرك حروف الحلق الساكنة تخفيفاً لها أجاز اللغويون تحريك حروف الحلق الساكنة بالفتحة لأنها أخف من سكونها، والفتحة أنسب الأصوات لها لأنها أكثر اتساعاً فتحرك بها (5)، ولعل من بين اللغويين الذين وجدوا

<sup>1</sup> - المحتسب ج: 1، ص: 374، وينظر: شرح المفصل ج: 6، ص: 27، والمخصص ج: 17، ص: 102، وإعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 164، والتبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 6 والمزهر ج: 2، ص: 275، 276، ولهجة قبيلة تميم ص: 156، 157.

<sup>2</sup> - بها قرأ: طلحة بن مصرف، وعيسى بن عمر، واليمان بن عمرو. - المحرر الوجيز ج: 2، ص: 354، والبحر المحيط ج: 4، ص: 241، ومعجم القراءات ج: 2، ص: 572.

<sup>3</sup> - الأنعام: 143.

<sup>4</sup> - بها قرأ: ابن كثير، وأبو عمرو، وأبي، وابن عامر، وابن ذكوان، ويعقوب، هشام. - إعراب القرآن ج: 2، ص: 102، والإتحاف ص: 276، ومعجم القراءات ج: 2، ص: 573، ومعجم القراءات القرآنية ج: 2، ص: 328.

<sup>5</sup> - ينظر: في اللهجات العربية ص: 148.

تعليلًا لهذا التحريك النحاس في قوله: "فأما مَعَزٌ فيجوز لأنّ فيه حرفًا من حروف الحلق وكذا ضَانٌ"<sup>(1)</sup>.

ومنهم أيضا ابن جني حيث قال: "وأما الضَّانُّ بفتح الهمزة في هذه القراءة<sup>(2)</sup> فمذهب أصحابنا فيه وفي مثله مما جاء على فَعَلٍ وفَعَلٍ وثانيه حرف حلق، كالنَّهْرِ والنَّهْرِ، والصَّخْرِ والصَّخْرِ، والنَّعْلِ والنَّعْلِ، وجميع الباب أنها لغات كغيرها مما ليس الثاني فيه حرفا حلقيا، كالنَّشْرِ والنَّشْرِ، والقَصِّ والقَصِّ. ومذهب البغداديين أن التحريك في الثاني من هذا النحو إنّما هو لأجل حرف الحلق... ويؤنسي بصحة ما قالوه أنني أسمع ذلك فاشيا في لغة عقيل"<sup>(3)</sup>. وهذا ما ذهب إليه العكبري، ورأى أنّ الهمزة والعين تُسكَّنان وتفتحان وأن الهمزة تُقلب أيضا، كل ذلك لغات<sup>(4)</sup>.

ويرى القرطبي أن تحريك الهمزة والعين بالفتح لغة مسموعة عند البصريين، وهو مطّرد عند الكوفيين في كل ما ثانيه حرف حلق<sup>(5)</sup>. وبتحريك حروف الحلق الساكنة قياسا عند الكوفيين وسماعا عند البصريين قال أبو حيان أيضا وغيره<sup>(6)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن<sup>(7)</sup> لقوله تعالى: (( يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبُعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ))<sup>(8)</sup>، بفتح العين (الْبُعْثِ)، وهي حرف من حروف الحلق التي يجوز فيها التسكين والتحريك.

أجاز اللّغويون هذا الفتح لأنه من حروف الحلق التي يجوز فيها التسكين والتحريك. قال الزجاج: "فأما البعث بفتح العين فذكر جميع الكوفيين أن كل ما كان ثانيه حرفا من حروف الحلق، وكان مُسكَّنًا مفتوح الأول جاز فيه فتح المُسكَّن نحو: نَعْلٌ ونَعْلٌ، وشَعْرٌ وشَعْرٌ، ونَهْرٌ ونَهْرٌ، ونَخْلٌ ونَخْلٌ. فأما البصريون فيزعمون أن ما جاء من هذا فيه لغتان

<sup>1</sup> - إعراب القرآن ج: 2، ص: 103.

<sup>2</sup> - نسبها لطلحة.

<sup>3</sup> - المحتسب ج: 1، ص: 344.

<sup>4</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 518، والتبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 544.

<sup>5</sup> - الجامع لأحكام القرآن ج: 9، ص: 77.

<sup>6</sup> - ينظر: البحر المحيط ج: 6، ص: 327، والدر المصون ج: 5، ص: 193، 194، وفتح القدير ج: 2، ص: 239.

<sup>7</sup> - شواذ القراءات ص: 325، والمحرم الوجيز ج: 4، ص: 107، والكشاف ج: 4، ص: 76، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز

ص: 316، والإتحاف ص: 396، والقراءات الشاذة ص: 554، ومعجم القراءات ج: 6، ص: 79، ومعجم القراءات القرآنية ج: 4،

ص: 164.

<sup>8</sup> - الحج: 5.

تُكَلِّمُ بِهِ عَلَى مَا جَاءَ". وما كان لم يُسمع لم يَجُزْ فِيهِ التَّحْرِيكُ نَحْوَ وَعَدِّ<sup>(1)</sup>. وبهذا الجواز قال النحاس غير أنه يرى أن هذا التحريك يكون في حروف الحلق وغيرها مثل: قَدْرٌ وَقَدَرٌ، والِدَالُ لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ<sup>(2)</sup>، وَقَدْ قَرَأَ الْأَعْمَشُ<sup>(3)</sup> قَوْلَهُ تَعَالَى: ((وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرَهُ))<sup>(4)</sup>، بِتَحْرِيكِ الدَّالِ فِي كِلَيْهِمَا: (قَدْرُهُ)، وَقَرَأَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ<sup>(5)</sup>، بِفَتْحِ الدَّالِ فِي ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ((مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ))<sup>(6)</sup>.

ويقول الزمخشري ممثلاً لهذه القراءة بحروف ليست حلقية مما يدل على أن تحريك الساكن يخصها كما يخص حروف أخرى كاللام والراء حيث يقول: "قرأ الحسن من البعث بالتحريك ونظريه: الجلب والطرْد في الجلب والطرْد"<sup>(7)</sup>. وبجواز هذا التحريك قال أكثر اللّغويين<sup>(8)</sup>.

نستنتج مما سبق أن الكلمات التي يكون فيها حرف حلق ساكن ويحل ثانياً يجوز فيه التحريك لأنه أخف، والسرّ في ذلك هو "أن كل أصوات الحلق بعد صدورها من مخرجها الحلق، تحتاج إلى اتساع في مجراها بالفم، فليس هناك ما يعوق هذا المجرى في زوايا الفم، ولهذا يناسبها من أصوات اللين أكثر اتساعاً، وتلك هي الفتحة"<sup>(9)</sup>، كما يجوز تحريك الحروف غير الحلقية على أنه لغة.

<sup>1</sup> - معاني القرآن وإعرابه ج:3، ص:411.

<sup>2</sup> - ينظر: إعراب القرآن ج:3، ص:87.

<sup>3</sup> - الإتحاف ص:205.

<sup>4</sup> - البقرة:236.

<sup>5</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص:44، والإتحاف ص:269.

<sup>6</sup> - الأنعام:91.

<sup>7</sup> - الكشف ج:4، ص:76.

<sup>8</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج:4، ص:107، وإعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:127، والتبيان في إعراب القرآن ج:2، ص:

933، والبحر المحيط ج:6، ص:327، الجامع لأحكام القرآن ج:14، ص:313، والدر المصون ج:8، ص:230، وفتح القدير

ج:3، ص:594، والقراءات الشاذة ص:554.

<sup>9</sup> - في اللهجات العربية ص:148.

**توضيح واستنتاج:**

يرى بعض اللغويين أن تحريك كل اسم ثلاثي حلقي العين بالفتح راجعا إلى كونه حرفا من حروف الحلق، وقد عزاه الزجاج إلى الكوفيين بقوله: "فذكر جميع الكوفيين أن كل ما كان ثانيه حرفا من حروف الحلق، وكان مُسكَّنًا مفتوح الأول جاز فيه فتح المُسكَّن نحو: نَعْلٌ ونَعَلٌ، وشَعْرٌ وشَعَرَ، ونَهْرٌ ونَهَرَ، ونَخْلٌ ونَخَلَ" (1).

وهذا ما أكد عليه ابن جنّي واختاره لنفسه؛ حيث استنتج من خلال بحوثه في هذا المسلك الصوتي أنّ حرف الحلق لا يكتفي بتحريك نفسه فقط بل يؤثر تأثيرا معتمدا حتّى في الحرف الساكن الذي قبله فيحركه بالفتح وهو رأي البغداديين. ويرى أن هذه الظاهرة الصوتية سمة شائعة عند بني عقيل، حيث يقول: "فلقد رأيت كثيرا من عقيل لا أحصيهم يحرك من ذلك ما لا يتحرك أبدا لولا حرف الحلق" (2). في حين يرى البعض الآخر أن هذا التحريك سماعي وهو رأي البصريين. فقد قال أبو حيان: "وزعم بعض الناس أن كل اسم ثلاثي حلقي العين صحيح اللام يجوز فيه تحريك عينه وتسكينها، مثل بَحْرٌ وبَحْرٌ، ونَهْرٌ ونَهْرٌ فأطلق هذا الإطلاق، وليس كذلك بل ما وضع من ذلك على فعل بفتح العين لا يجوز فيه التسكين نحو: السَّحْرُ، لا يُقال فيه السَّحْرُ" (3).

فالمسألة خلافية بين البصريين والكوفيين. غير أن الذي أراه في هذه الظاهرة الصوتية أنها على لغتين، وهذا الذي استنتجته من خلال تتبعي للقراءات الأربعة الشاذة السابقة حيث وجدت أنها أجازت على رأي الكوفيين ومن حذا حذوهم من البغداديين وبعض علماء البصرة تحريك حرف الحلق الساكن في: (الضَّانُّ، والمعز، والبعث) على أنه راجع كونه حرفا حلقيًا، أو على مذهب البصريين الذين يرون أنها لغات، كما أجازت تحريك عين الثلاثي الذي ليس حرفا حلقيًا مما يؤكد أن تحريك عين الثلاثي صحيح اللام بالفتح لا يخص حروف الحلق بل يتعداها.

<sup>1</sup> - معاني القرآن وإعرابه ج:3، ص:411.

<sup>2</sup> - المحتسب ج:1، ص:264.

<sup>3</sup> - البحر المحيط ج:1، ص:305.

الفصل الرابع: ظواهر تخصّ تعبير أحوال الهمزة:المبحث الأول: ظواهر تخصّ تخفيف الهمزة:1- ظاهرة تخفيف الهمزة بجعلها بين بين:تمثلها:

- قراءة: الحسن والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: (( وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَيِّسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ))<sup>(2)</sup>، بتخفيف الهمزة بين بين (بِيسٍ، بَيِّسٍ)، بكسر الباء للأعمش على وزن (فعل)، وفتحها للحسن على وزن (كَيْل).

ذهب الأزهري إلى أن أصل هذه القراءة (بئس) خففت همزتها<sup>(3)</sup>.

ويرى ابن جنّي أن (بيس) بكسر الباء بغير همز على وزن فعل فيحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون أراد الاسم على مثال: (فعل)، فجاءت منه الأوصاف على (فعل) نحو: نضو، ونقض، وحلف، وأصله الهمز كقراءة من قرأ: (بئس) بالهمز، إلا أنه خفف فأبدل ياء فصارت (بيس) كبير وذيب فيمن خفف. وثانيهما: يكون أراد الفعل (فعل)، فأصله (بئس)، ك: مطر، وحذر، ثم أسكن ونقل الحركة من العين إلى الفاء كالعبارة فيما كان على فعل وثانيه حرف الحلق ك: فخذ ونغر وجتر فصار إلى بئس، ثم خفف فقال: بيس.. وأما بفتح الباء (بيس) فيرى "أنه أراد (بئس)، فخفف الهمزة فصارت بين بين، أي بين الهمزة والياء، فلما قاربت الياء ثقلت فيها الكسرة فأسكنها طلبا للاستخفاف. فصارت في اللفظ ياء، كما خففوا نحو: صيد البعير، فقالوا: صيد وإن كانت العين في صيد ياء محضة وكانت في بئس همزة مخففة... وقد يجوز أن يكون أراد تخفيف (بيس)، فصارت (بيس) ثم أسكن تخفيفا"<sup>(4)</sup>. وبتخفيف الهمز في (بيس) بين بين ذهب أكثر علماء اللغة والقراءات<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: أبو جعفر، وشيبة، وأبو عبد الرحمن، وهشام، والداجوني. - مختصر في شواذ القرآن ص: 52، وشواذ القراءات ص: 197، ومعجم القراءات ج: 3، ص: 203، 204، ومعجم القراءات القرآنية ج: 2، ص: 416.

<sup>2</sup> - الأعراف: 165

<sup>3</sup> - معاني القراءات ج: 1، ص: 428.

<sup>4</sup> - المحتسب ج: 1، ص: 378، 379.

<sup>5</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 571، والدر المصون ج: 5، ص: 496.

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: (( فَلَمَّا تَرَأَى الْجَمْعَانُ ))<sup>(2)</sup>، بغير همزة (تَرَأَى)، على مذهب التخفيف بين بين<sup>(3)</sup>، ولا يصح أن تكون بالإبدال المحض لئلا تجتمع ثلاث ألفات متسقة؛ الأولى الزائدة بعد الراء، والثانية المبدلة عن الهمزة، والثالثة لام الكلمة، وذلك مما لا يكون أبدا<sup>(4)</sup>. وهذه صورة أخرى من صور التخفيف في القراءات الأربعة الشاذة، وهي ظاهرة نجدها دائما في طباع لسان الحجازيين.

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: (( وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَأْتَوْهَا ))<sup>(6)</sup>، فالحسن بتخفيف الهمز وقلبها واوا ساكنة: (سُئِلُوا) مجانسة لحركة السين قبلها. والأعمش بتخفيفها وقلبها ياء: (سَيِلُوا) بوزن (قِيلُوا) مجانسة للحركة التي عليها مع قلب ضمة السين كسرة للتوافق الحركي. وهذا يجعلها بين بين حسب مذهب سيبويه.

يرى ابن جني في هذه القراءة: "أنه يكون قد أراد سئلوا فخفف الهمز فجعلها بين بين أي: بين الهمزة والياء؛ لأنها مكسورة فصارت (سِيلُوا)، فلما قاربت الياء وضعفت فيها الكسرة شابتهت الياء الساكنة، وقبلها ضمة فأنحى بها نحو قول، وبُوع، فإما أخلصها في اللفظ واوا لانضمام ما قبلها على رأي أبي الحسن في تخفيف الهمزة المكسورة إذا انضم ما قبلها ... وإما بقاها على روائح الهمزة الذي فيها فجعلها بين بين"<sup>(7)</sup>. والمعنى نفسه ذهب إليه أكثر الموجهين<sup>(8)</sup>. وأجاز أبو حيان أن يكون أصلها الهمز ثم خفت<sup>(9)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: حمزة وابن وثاب. - مختصر في شواذ القرآن ص: 108، ومعجم القراءات ج: 3، ص: 307، وفتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني (محمد بن علي بن محمد ت: 1250هـ)، تح: عبد الرحمن عميرة، ط: 1415هـ، 1994م، دار الوفاء، مصر ج: 4، ص: 135.

<sup>2</sup> - الشعراء: 61، وكذلك تخفيف الهمزة في: (( تَرَأَتْ الْفِتْنَانُ )) - الأنفال: 48.

<sup>3</sup> - الأصل في الفعل (رأى) ونظائره هو حذف همزته ونقل حركتها إلى الحرف الساكن قبلها لاجتماع همزتين، أو لكثرة الاستعمال. أما هنا فقد خالفت هذه القاعدة وخفت بين بين بسبب وجود ثلاث ألفات. ينظر: شرح المفصل ج: 9، ص: 110، وشرح الشافية ج: 3، ص: 33.

<sup>4</sup> - ينظر: البحر المحيط ج: 7، ص: 19، وإعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 215، والدر المصون ج: 8، ص: 525.

<sup>5</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 119، 120، والبحر المحيط ج: 7، ص: 213،

<sup>6</sup> - الأحزاب: 14.

<sup>7</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 221.

<sup>8</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 304، 305، والدر المصون ج: 9، ص: 102.

<sup>9</sup> - البحر المحيط ج: 7، ص: 213.



- ومثلها قراءة: اليزيدي<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ))<sup>(2)</sup>، بتخفيف الهمزة بين بين: (السائل)، وليس بالياء الصريحة.

خفف اليزيدي الهمزة هنا بين بين على القياس؛ إذا جعلها بين الهمزة والياء ذلك لأنها جاءت مكسورة وقبلها حرف ساكن.

### توضيح واستنتاج:

تُعتبر الهمزة وعلاقتها بالقراءات القرآنية من بين أهم الظواهر اللغوية التي تناولها علماء اللغة بالدراسة والتحليل خاصة ما تعلق بالتغيرات التي تلحقها في جانبها الصوتي. ومن بين أهم الظواهر اللغوية التي استوقفتني عند تتبعي للقراءات الأربعة الشاذة ظاهرة تخفيف الهمزة. هذا الحرف الذي اختلف العرب في حقيقته، وفي موافقهم حوله، وفيما يناله من تغيرات حسب خصائص كل قبيلة من القبائل العربية، وحسب أحكام كل قارئ. فقد عدّوه صوتاً شديداً مستقلاً يخرج من أقصى الحلق، أو نبرة تخرج من الصدر مع جهد كبير، فلا هو بصوت مجهور، ولا هو بصوت مهموس، بل هو صوت صامت حنجري انفجاري، يحدث أن تسد الفتحة الموجودة بين الوترين الصوتيين، وذلك بانطباق الوترين انطباقاً تاماً يضغط الهواء فيما دون الحنجرة، ثم ينفرج الوتران فينفذ الهواء من بينهما فجأة محدثاً صوتاً انفجارياً<sup>(3)</sup>.

ويكاد يجمع الباحثون في اللغة على أن تحقيق الهمزة خاصة من الخصائص البدوية، التي اشتهرت بها قبيلة تميم، وقيس، وأسد، وما جاورها. وأن التخفيف خاصة من الخصائص الحضرية، التي اشتهر به الحجازيون<sup>(4)</sup>. وتخفيف الهمزة ظاهرة صوتية منتشرة بين القراء، وهي تمثل ظاهرة لهجية لبعض القبائل. فقد نُقل عن أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - قوله: "نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن

<sup>1</sup> - شواذ القراءات ص: 517.

<sup>2</sup> - الضحى: 10.

<sup>3</sup> - ينظر: الكتاب ج: 4، ص: 433، وسر صناعة الإعراب ج: 1، ص: 69، وشرح المفصل ج: 9، ص: 107، واللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 113، ومن أصول اللهجات العربية في السودان، عابدين عبد المجيد، ط: 1989م، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر ص: 34.

<sup>4</sup> - ينظر: الكتاب ج: 4، ص: 179، وإعراب القرآن، ج: 1، ص: 116، والمخصص ج: 14، ص: 13، وفي اللهجات العربية، ص: 67، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ص: 71، ومن أصول اللهجات العربية في السودان ص: 34، ولهجة قبيلة تميم ص: 82.

جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي - صلى الله عليه وسلم - ما همزنا<sup>(1)</sup>. وقد خففوها لتقلها على اللسان، ولبعدها في المخرج، ولما لها من نبرة كريهة تخرج باجتهاد، وتجرى مجرى التهوع<sup>(2)</sup>.

ونتيجة لهذه الخصائص التي تميزت بها الهمزة، اختلف العرب حولها فمنهم من حققها ومنهم من سهّلها. فنالها بذلك الكثير من التغيرات، فكان هناك من يخففها بين بين، ومن يحذفها وينقل حركتها إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها، ومن يقلبها حرف مدّ لغير علة صرفية، سواء أكانت الهمزة منفردة أم مجتمعة مع أخرى في كلمة واحدة أو كلمتين. إن تخفيف الهمز بين بين على القياس هو الأصل من بين الصور التي ذكرناها سابقاً، لأنه التخفيف الذي يدل على أصلها من الهمز<sup>(3)</sup>. وهذا الضرب من التخفيف غرضه تقريب صوت الهمزة من حرف اللين الذي منه حركتها، فإذا كانت مفتوحة تجعلها بين الهمزة والألف، وإذا كانت مضمومة بين الهمزة والواو، وإذا كانت مكسورة بين الياء والهمزة<sup>(4)</sup> غير أنك تبقى بقية من آثار الهمزة للدلالة على أن أصل الكلمة الهمز. وطريقة أدائه هو: "أنك تضعّف الصوت ولا تتّمّه، وتُخفي لأنك تقربها من هذه الألف"<sup>(5)</sup>، بحيث تجعل الحركة عليها مختلصة سهلة بحيث تكون كالساكنة وإن لم تكنها<sup>(6)</sup>.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة السابقة نجد أنها أجازت تخفيف الهمزة بين بين، وذلك من خلال قراءات الحسن والأعمش في: (بيس)، بفتح الباء وكسرهما على إرادة الاسم أو الفعل. و:(سولوا، وسيلوا) حسب تنوع لغات الكلمة. وقراءة الأعمش في:(تراى)، إذ لا يجوز أن تكون بالإبدال المحض؛ لأن ذلك يؤدي إلى اجتماع ثلاث ألفات وهذا غير وارد في الكلام لتقله. وكذلك قراءة اليزيدي في:(السايل).

<sup>1</sup> - شرح الشافية ج:3، ص:32.

<sup>2</sup> - الكتاب ج:3، ص:548، والمقتضب ج:1، ص:292، وشرح الشافية ج:3، ص:31، 32.

<sup>3</sup> - الإقناع في القراءات السبع ج:1، ص:435.

<sup>4</sup> - شرح المفصل ج:9، ص:107.

<sup>5</sup> - الكتاب ج:3، ص:541، 542.

<sup>6</sup> - شرح الشافية ج:3، ص:45.

ومن هنا نستنتج أن التخفيف بين بين حسب مذهب اللغويين<sup>(1)</sup> هو تليين صوت الهمزة بينها وبين الحركة المناسبة لها مع الإبقاء على بعض آثار الهمزة للدلالة على أن أصل الكلمة الهمزة. وفي هذه القراءات جاز وقوع التخفيف بين بين قياساً على الأوجه الآتية:

- عندما كانت مكسورة قبلها فتح: (بيس، بيس)، وقد سُكّنت فيما بعد للتخفيف.

- وبحسب اختلاف اللغات وهو ليس مطلقاً إذا كانت مكسورة قبلها ضم: (سولوا، سيلوا)

- وعندما كانت مفتوحة قبلها فتح مع عدم اجتماع ثلاث ألفات (ترأى).

- وعندما كانت مكسورة قبلها ألف ساكنة (السائل).

**2- ظاهرة تخفيف همزة (منساته) بردها ألفاً على غير قياس:**

**تمثلها:**

- قراءة: الحسن واليزيدي<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: (( مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ

مِنْسَاتَهُ<sup>(3)</sup>) بتخفيف الهمز، وقلبها ألفاً، على غير قياس، ولكنها لغة مسموعة<sup>(4)</sup>.

قال الفراء في هذا الحرف "ولم يهزمها أهل الحجاز ولا الحسن، ولعلمهم أرادوا لغة قريش، فإنهم يتركون الهمز. وزعم لي أبو جعفر الرؤاسي أنه سأل عنها أبا عمرو فقال: منساته بغير همز، فقال أبو عمرو: لأنني لا أعرفها فتركت همزتها"<sup>(5)</sup>.

وقد أجاز النحاس التخفيف برده الهمزة ألفاً في كلمة (منساته)، ذلك لأن العرب استعملت في هذه الكلمة البدل، ونطقوا بها هكذا، كما يقع البدل في غير هذا، ولا يقاس عليه<sup>(6)</sup>. وقد أجاز ابن خالويه ترك همزتها للتخفيف<sup>(7)</sup>.

كما أجازها ابن جني، ورأى أن (منساته) بالهمز وبالبدل من الهمز هي على زنة: (مِفْعَلَةٌ)، ولها معنى واحد، وهو العصا<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب ج: 3، ص: 542، 543، وشرح المفصل ج: 9، ص: 112.

<sup>2</sup> - قرأ بها: نافع وأبو عمرو، وابن كثير، وأبو جعفر. - الإتحاف ص: 458، ومعجم القراءات ج: 7، ص: 347، ومعجم القراءات القرآنية ج: 5، ص: 148.

<sup>3</sup> - سبأ: 14.

<sup>4</sup> - ينظر: الإقناع في القراءات السبع ج: 1، ص: 403.

<sup>5</sup> - معاني القرآن ج: 2، ص: 356.

<sup>6</sup> - إعراب القرآن ج: 3، ص: 337.

<sup>7</sup> - الحجة في القراءات السبع ص: 293.

<sup>8</sup> - ينظر: المحتسب ج: 2، ص: 231.

في حين ذهب الزمخشري إلى أن تخفيف الهمز بالحذف في (منساته) ليس هو القياس، ولكن إخراج الهمزة بين بين هو التخفيف القياسي<sup>(1)</sup>.

والتوجيه الذي قال به الفراء، وابن جني، والزمخشري قال به أكثر اللغويين<sup>(2)</sup>، وكلهم أجمع على أن هذا الإبدال غير قياسي. غير أن السمين الحلبي ردّ على هؤلاء بقوله: "أنّ هذا مردود. بأنها لغة الحجاز، ثابتة. فلا يُلتفت لمن طعن."<sup>(3)</sup>.

ومهما تعددت الآراء حول ما إذا كان هذا الإبدال قياسياً أو مسموعاً فإن تخفيف همزة (منساته) لغة نسبت لأهل الحجاز وقريش، وبها جاء قول الشاعر<sup>(4)</sup>:

إِذَا دَبَّيْتُ عَلَى الْمِنْسَاةِ مِنْ كَبِيرٍ      فَقَدْ تَبَاعَدَ عَنكَ اللَّهُوُ وَالْغَزْلُ  
وَقَالَ آخِرٌ<sup>(5)</sup>: إِنَّ الشُّيُوخَ إِذَا تَقَارَبَ خَطْوَهُمْ      دَبُّوا عَلَى الْمِنْسَاةِ فِي الْأَسْوَاقِ

فالشاهد في هذين البيتين هو تخفيف همزة (المنساة) بإبدالها ألفاً.

### توضيح واستنتاج:

ذهب أهل اللغة إلى أن الهمزة تُخفف بإبدالها ألفاً على القياس إذا كانت مفتوحةً ومفتوحاً ما قبلها، وهذا النوع من التخفيف مسموع، ولا يكون في حال السعة والاختيار وإنما يكون إذا اضطر الشاعر لذلك. قال سيبويه: "فمن ذلك قولهم: منساة، وإنما أصلها منسأة. وقد يجوز في ذا كله البديل حتى يكون قياساً مُتَلَبِّباً، إذا اضطر الشاعر"<sup>(6)</sup>.

فالإبدال في مثل هذا النوع من الهمز لا يكون إلا في الضرورة، والضرورة لا تخص سوى الشعر. أما النثر بصفة عامة، والقرآن بصفة خاصة فلا ضرورة فيه، ولذلك لا يخصه هذا الإبدال. غير أن القراءات الأربعة الشاذة أجازت على غير قياس في السعة والاختيار في القرآن من خلال قراءة الحسن واليزيدي السابقة تخفيف همزة: (منساته) بإبدالها ألفاً إذا كانت مفتوحة وقبلها فتح، وهي لغة مسموعة عن العرب.

<sup>1</sup> - الكشاف ج: 5، ص: 62.

<sup>2</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج: 4، ص: 411، وإعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 325، والبحر المحيط ج: 7، ص: 256، والإتحاف ص: 458.

<sup>3</sup> - الدر المصون ج: 9، ص: 165.

<sup>4</sup> - ورد ذكره بلا نسبة في: المحتسب ج: 2، ص: 231، والدر المصون ج: 9، ص: 163.

<sup>5</sup> - ينظر: دراسات لأسلوب القرآن، محمد عبد الخالق عضية، دار الحديث، القاهرة ج: 4، ص: 584.

<sup>6</sup> - الكتاب ج: 3، ص: 554.

## 3- ظاهرة تخفيف الهمزة بردها واوا على القياس:

## تمثلها:

- قراءة: اليزيدي<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَى))<sup>(2)</sup>، بإبدال الهمزة الساكنة واوا على القياس (المُؤْتَفِكَةَ).

- ومثلها قراءة: ابن محيصن كذلك<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤَصَّدَةٌ))<sup>(4)</sup>، بدون همز (مُؤَصَّدَةٌ).

يرى اللغويون في وصف هذا الإبدال على أنه تم قلب الهمزة واوا لأنها وردت ساكنة قبلها ضم مما يحتم على القارئ المخفف أن يطيل الضم أثناء النطق بالكلمة. وهي ليست كما يذهب بعض الباحثين المحدثين<sup>(5)</sup> إلى أنها حذف للهمزة وليس قلب فيها. والذي أراه هو قلبها واوا بمقتضى القانون الصوتي الخاص بمثل هذه الكلمات التي تخفف فيها الهمزة بقلبها أحد حروف المدّ "لأنه ليس شيء أقرب منه ولا أولى به منها"<sup>(6)</sup>، وهو مذهب أكثر اللغويين<sup>(7)</sup>.

## توضيح واستنتاج:

تُخفف الهمزة بإبدالها واوا على القياس إذا كانت مفتوحة أو ساكنة وقبلها ضمة، وهذا مذهب أكثر اللغويين<sup>(8)</sup> حيث يرون أنه إذا كان الهمز المفرد مفتوحا بعد ضمة جُعل واوا، وهكذا الساكن لا يخفف إلاّ بإبداله مدّة تُجانس حركة ما قبله. وإنما فعل بالهمزة ذلك لأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد<sup>(9)</sup>، وفيها يمنع جريان النفس، وهذا يتطلب جهدا عضليا إضافيا، فجنحوا بها إلى ما هو أخف وأسهل.

<sup>1</sup> - الإتحاف ص: 75.

<sup>2</sup> - النجم: 53.

<sup>3</sup> - المفردة ص: 391، والإتحاف ص: 77، والقراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ص: 332.

<sup>4</sup> - البلد: 20.

<sup>5</sup> - القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ص: 104، 105، والقراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ص: 332، 333.

<sup>6</sup> - الكتاب ج: 3، ص: 544.

<sup>7</sup> - ينظر: شرح المفصل ج: 9، ص: 108.

<sup>8</sup> - ينظر: الكتاب ج: 3، ص: 543-554، وسر صناعة الإعراب ج: 2، ص: 573، وشرح الشافية ج: 3، ص: 33.

<sup>9</sup> - ينظر: الكتاب ج: 3، ص: 548.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها حققت هذا التخفيف بالإبدال القياسي للهمزة من خلال قراءة اليزيدي، وابن محيصن السابقتين، حيث أبدل الأول همزة: (المؤتفكة) واوا لسكونها وضم ما قبلها. وأبدل الثاني همزة: (مؤصدة) واوا أيضا للسبب نفسه.

#### 4- ظاهرة تخفيف الهمزة المفتوحة قبلها واو ساكنة بالإبدال على ضعف:

##### تمثلها:

- قراءة: الحسن واليزيدي<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((فَوَسَّسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوَاتِهِمَا))<sup>(2)</sup>، بإبدال الهمزة المفتوحة واوا على ضعف وإدغامها في الواو الساكنة مع تشديدها، وقرأها بالإفراد: (سَوَاتِهِمَا)، وبالجمع: (سَوَاتِهِمَا)، والأجود الجمع، ويجوز الإفراد والتثنية<sup>(3)</sup>.

أجاز سيبويه مثل هذا التخفيف على قلة وعزاه لبعض العرب، وذهب إلى أن منهم من يبدل الهمزة إذا كانت مفتوحة وقبلها واو ساكنة وكانت في "كلمة واحدة نحو: سَوَاءٌ، ومَوَالَّةٌ، حذفوا فقالوا: سَوَاءٌ، ومَوَالَّةٌ... وقد قال بعض هؤلاء: سَوَاءٌ وضَوٌّ، شَبَّهوه بأَوْنَتْ"<sup>(4)</sup> كما أجازها ابن جنِّي على ضعف، وعدّها لغة قليلة مستندا في ذلك على ما ذهب إلي سيبويه. وعزاها لبعض العرب أيضا بقوله: "ومنهم من يقول: السَوَّةُ والجِيَّةُ، وهو أدون اللغتين وأضعفها"<sup>(5)</sup> ورأى أن وجه التخفيف في هذه الكلمة أن تُحذف همزتها وتنقل حركتها إلى الواو قبلها فتقول في ذلك: السَوَّةُ، حتى لا يُتوهم أن السَوَّةُ مشددة الواو من مضاعف الواو نحو: القوَّة ونحوها. ومثل هذا التخفيف بالإبدال قال به أكثر اللغويين<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: مجاهد، والزهري، وأبو جعفر، وشيبة بن نصاح. - مختصر في شواذ القرآن ص: 48، و شواذ القراءات ص: 184، الإتحاف ص: 281، والدر المصون ج: 5، ص: 277، ومعجم القراءات ج: 3، ص: 19، ومعجم القراءات القرآنية ج: 2، ص: 347.

<sup>2</sup> - الأعراف: 20.

<sup>3</sup> - ينظر: إعراب القرآن، النحاس ج: 2، ص: 119.

<sup>4</sup> - الكتاب ج: 3، ص: 556.

<sup>5</sup> - المحتسب ج: 1، ص: 353، 354.

<sup>6</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج: 2، ص: 384، و إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 532، و البحر المحيط ج: 4، ص: 279.

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(1)</sup> نقوله تعالى: ((تَمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا (السُّوَى))<sup>(2)</sup> بإبدال الهمزة المفتوحة واوا على ضعف وإدغامها في الواو الساكنة مع تشديدها. ذهب الزمخشري إلى أن: السوأي: تأنيث الأسوأ وهو الأقبح<sup>(3)</sup>.  
أجاز أبو حيان هذا التخفيف بإبدال الهمزة المفتوحة واوا وإدغامها في الواو الساكنة قبلها<sup>(4)</sup>.

وقال العكبري: " ويُقرأ: (السوَّ) بواو واحدة مشددة مفتوحة، وأبدل الهمزة واوا وأدغمها، وهو مصدر أسوأ"<sup>(5)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

رأينا فيما سبق أن الهمزة تُخفف بإبدالها واوا على القياس إذا كانت مفتوحة أو ساكنة وقبلها ضمة، وهذا مذهب أكثر اللغويين. وإنما لجأوا إلى هذه الطريقة من التسهيل لأنهم رأوا أن الهمزة قوية تخرج باجتهاد، وبتسهيلها تيسير وتخفيف على جهاز النطق، واقتصاد في الجهد العضلي حسب التفسير الصوتي الحديث. لكن بعض العرب ومن كثرة جنوحهم إلى التخفيف في الهمزات أجازوا على غير قياس إبدال الهمزة إذا كانت مفتوحة وقبلها واو ساكنة. والقياس في تخفيف مثل هذا النوع من الكلمات هو حذفها ونقل حركتها إلى الواو قبلها.

وبالعودة إلى القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءات الحسن واليزيدي والأعمش السابقة وتوجيهاتها نستنتج أنها حققت مثل هذه الظاهرة الصوتية حيث أجازت على قلة تخفيف الهمزة المفتوحة بعد الواو الساكنة بردها واوا، وإدغامها في الواو الساكنة وتشديدها، وذلك على لغة بعض العرب.

<sup>1</sup> - شواذ القراءات ص: 374، والمحرر الوجيز ج: 4، ص: 331، والبحر المحيط ج: 7، ص: 160، ومعجم القراءات ج: 7، ص: 145، ومعجم القراءات القرآنية ج: 5، ص: 66.

<sup>2</sup> - الروم: 10

<sup>3</sup> - الكشاف ج: 5، ص: 4.

<sup>4</sup> - البحر المحيط ج: 7، ص: 160.

<sup>5</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 281.

**5- ظاهرة تخفيف الهمزة المضمومة بعد كسر بإبدالها ياءً على لغة:****تمثلها:**

- قراءة: الحسن البصري<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ))<sup>(2)</sup>، بياء صريحة<sup>(3)</sup> تخفيفاً للهمزة: (الصَّابِئُونَ).  
قال ابن جني: "أما (الصَّابِئُونَ) بياء غير مهموزة فعلى قياس قول أبي الحسن في (يستَهزئون)<sup>(4)</sup> بياء غير مهموزة، ويحمل ذلك فيها لتقدير الهمزة في أصلها"<sup>(5)</sup>.  
وقال الزمخشري في القراءة بالياء الصريحة في هذه الكلمة: "وقرئ والصَّابِئُونَ بياء صريحة وهو من تخفيف الهمزة كقراءة من قرأ: يستَهزئون"<sup>(6)</sup>.  
وقال ابن عطية: "(الصَّابِئُونَ) بكسر الباء وضم الياء دون همز"<sup>(7)</sup>. وقال في موضع آخر: "ومن لم يهمز جعله من صبا يصبو إذا مال، أو يجعله على قلب الهمز ياء"<sup>(8)</sup>.  
وقال السمين الحلبي: "(الصَّابِئُونَ) بكسر الباء بعدها ياء خالصة، وهوت خفيف للهمزة كقراءة من قرأ: (يستَهزئون) بخلوص الياء"<sup>(9)</sup>.  
فكلهم أجمعوا على أن هذه القراءة تخفيف للهمزة بإبدالها ياء صريحة على الرغم من أنها جاءت مضمومة وقبلها كسرة وهذا مخالف للقياس؛ لأن القياس في مثل هذه الصورة هو جعلها بين بين، أما إبدالها ياء صريحة فلا بد من أن تكون مضمومة أو مكسورة قبلها ضم، وهذا حسب مذهب سيبويه.

<sup>1</sup> - بها قرأ: الزهري. - المحتسب ج: 1، ص: 324، ومعجم القراءات ج: 2، ص: 322، ومعجم القراءات القرآنية ج: 2، ص: 230

<sup>2</sup> - المائدة: 69.

<sup>3</sup> - ينظر: فتح القدير ج: 2، ص: 89، ولم يذكر نسبتها.

<sup>4</sup> - قال الأخفش: ((ومن زعم أن الهمزة لا تتبع الكسرة إذا خُففت وهي متحركة؛ وإنما تجعل في موضعها؛ دخل عليه أن تقول:

((هذا قارو)) و((هؤلاء قاروون)) و: ((يستَهزؤون)). معاني القرآن ج: 1، ص: 49.

<sup>5</sup> - المحتسب ج: 1، ص: 325.

<sup>6</sup> - الكشاف ج: 2، ص: 40.

<sup>7</sup> - المحرر الوجيز ج: 2، ص: 219.

<sup>8</sup> - المرجع السابق ج: 1، ص: 1، ص: 157.

<sup>9</sup> - الدر المصون ج: 4، ص: 362.



- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((**لِيُؤَاطِنُوا** عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ)<sup>(2)</sup>)، بتخفيف الهمزة وإبدالها ياء صريحة مضمومة على مذهب الأخفش.

أجاز العكبري هذا القلب بالياء الصريحة حيث قال: "يُقرأ بكسر الطاء وتخفيف الهمزة بأن تُقلب ياء"<sup>(3)</sup>.

أما أبو حيان فإنه يرى أن الأعمش لما خفف همزة (ليواطنوا) بإبدالها ياء مضمومة أنه عامل البديل معاملة المبدل منه. والأصح هو: ضم الطاء وحذف الياء لأنه أخلص الهمزة ياء خالصة عند التخفيف، فسكنت لاستئصال الضمة عليها، وذهبت لالتقاء الساكنين، وبذلت كسرة الطاء ضمة لأجل الواو التي هي ضمير الجماعة كما قيل في: رضوا رضوا<sup>(4)</sup>. والمعنى نفسه ذهب إليه السمين الحلبي<sup>(5)</sup>.

من خلال نلاحظ أن أبا حيان والسمين الحلبي لم يجيزا هذا الإبدال لأنه يخالف القياس وهو مذهب سيويه أيضا في تخفيف الهمز وهو في اللغة أحسن. لكنه جائز في مثل هذه القراءة وما شابهها على مذهب الأخفش<sup>(6)</sup>، وهو من حيث اللغة حسن لوجود الكسرة قبلها. أما ضم الياء فللدلالة على الهمزة. وهذا ما قال به أبو علي الفارسي<sup>(7)</sup> وقد أجاز المذهبين واحتج لهما.

### توضيح واستنتاج:

يرى أهل اللغة<sup>(8)</sup> أنه إذا امتنع تخفيف الهمزة بين بين فالقياس يقتضي أن تخفف بإبدالها حرفا من حروف اللين حسب جنس الحركة التي قبلها، فيكون هذا النوع من التخفيف في المرتبة الثانية بعد التخفيف بين بين. قال سيويه: "وإنما منعك أن تجعل الهمزة ههنا بين بين من قبل أنها مفتوحة، فلم تستطع أن تنحو بها نحو الألف وقبلها كسرة أو ضمة، كما أن الألف لا يكون ما قبلها مكسورا و لا مضموما، فكذاك لم يجيء ما

<sup>1</sup>- بها قرأ أبو جعفر. - معجم القراءات ج:3، ص:383، ومعجم القراءات القرآنية ج:3، ص:20.

<sup>2</sup>- التوبة:37.

<sup>3</sup>- إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:616.

<sup>4</sup>- البحر المحيط ج:5، ص:43.

<sup>5</sup>- الدر المصون ج:6، ص:48.

<sup>6</sup>- ينظر: شرح المفصل ج:9، ص:112، وارتشاف الضرب ص:271.

<sup>7</sup>- ينظر: الحجة للقراء السبعة ج:1، ص:356-361.

<sup>8</sup>- ينظر: شرح الشافية ج:3، ص:32، وارتشاف الضرب ص:270، 271، وهمع الهوامع ج:3، ص:429.

يقرب منها في هذه الحال<sup>(1)</sup>. وجاء في الإقناع: "وإنما تخفف بالبدل إذا امتنع تخفيفها بين بين وساخ البدل؛ لأنها لا يوجد لها ما تُقرب منه"<sup>(2)</sup>. وقال ابن يعيش: "وقوم من العرب يبدلون هذه الهمزات التي تكون بين بين حرف لين"<sup>(3)</sup>. فالهمزة المفردة تُبدل حرفا من حروف اللين إذا امتنع تخفيفها بين بين وهذا مذهب أكثر النحاة. هذا إذا لم تتوفر شروط تصيرها بين بين وهي: إذا كانت مكسورة وما قبلها مضموم، أو مكسور، أو مفتوح جعلت بين بين. وإن كانت مضمومة وما قبلها مضموم، أو مفتوح، أو مكسور جعلت بين بين أيضا، نحو: (يستهنئون)، فتجعل بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، وهو الواو على مذهب سيبويه، وذكر أنه قول العرب والخليل<sup>(4)</sup>. غير أن القراءات الأربعة الشاذة المتمثلة في قراءة الحسن والأعمش للكلمتين: (الصابيون، وليواطيووا) ومن خلال توجيهاتها نجد أنها أجازت إبدال الهمزة فيها ياء صريحة إذا كانت مضمومة بعد كسر على مذهب الأخفش وهو وجه في العربية وقد احتج له أبو علي، وهي لغة حسنة وإن لم يكن قياسا.

#### 6- ظاهرة تخفيف الهمزة بحذفها ونقل حركتها:

##### تمثلها:

- قراءة: اليزيدي<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: ((وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَكُمُ إِنَّا اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ))<sup>(6)</sup>، بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على اللام: (لعتكم). أجاز الزمخشري<sup>(7)</sup>، وأبو حيان<sup>(8)</sup> هذه القراءة بطرح الهمزة وإلقاء حركتها على اللام. وبذلك قال العكبري وزاد: "والأشبه أنه لغة، فيكون: عَنَت، وأعنت"<sup>(9)</sup>. في حين يرى البعض أنها شاذة<sup>(10)</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب ج: 3، ص: 543.

<sup>2</sup> - الإقناع ج: 1، ص: 435.

<sup>3</sup> - شرح المفصل ج: 9، ص: 112.

<sup>4</sup> - ينظر: الكتاب ج: 3، ص: 542.

<sup>5</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 20، وشواذ القراءات ص: 90.

<sup>6</sup> - البقر: 220.

<sup>7</sup> - الكشاف ج: 1، ص: 128.

<sup>8</sup> - البحر المحيط ج: 2، ص: 172.

<sup>9</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 247.

<sup>10</sup> - الدر المصون ج: 2، ص: 413.

- ومثلها قراءة: الحسن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأُونَ عَنْهُ))<sup>(2)</sup>، بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على الحرف الساكن قبلها (وَيَنْأُونَ).

قال النحاس: "ألقي حركة الهمزة على النون وحذفها"<sup>(3)</sup>.

وقال ابن عطية: "وقرأ الحسن (يَنْأُونَ عَنْهُ) ألقيت حركة الهمزة على النون على التسهيل القياسي"<sup>(4)</sup>.

وقال أبو حيان: "وقرأ الحسن (وَيَنْأُونَ) بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على النون وهو تسهيل قياسي"<sup>(5)</sup>. والمعنى نفسه ذهب إليه السمين الحلبي<sup>(6)</sup>. نلاحظ مما سبق أن الحسن خفف الهمز المتحركة وألقى حركتها على الحرف الصحيح الساكن قبلها وهذا على القياس. يقول سيبويه: "واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن، فأردت أن تخفف حذفها وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها"<sup>(7)</sup>.

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(8)</sup> لقوله تعالى: ((قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا))<sup>(9)</sup>، بحذف الهمز ونقل حركتها إلى حرف الذال قبلها للتخفيف (مَذْمُومًا)، مثل (مَسْئُولٌ فِي مَسْئُولٍ)، أو قد تكون لهذه القراءة وجهة نظر أخرى، إذ يكون أصل الكلمة (مذيماً) وهي من الفعل (ذامه، يذيمه، ذيماً)، فأبدل الياء واوا كما قالوا في (مكيل مكول) وفي (مهيب مهوب)، والمعنى في كل ذلك واحد<sup>(10)</sup>.

قال العكبري: "ووجهه أنه ألقى حركة الهمزة على الذال وحذفها ووزنه الآن مفول"<sup>(11)</sup>.

<sup>1</sup> - شواذ القراءات ص: 166، ومعجم القراءات ج: 2، ص: 408، ومعجم القراءات القرآنية ج: 2، ص: 261.

<sup>2</sup> - الأنعام: 26.

<sup>3</sup> - إعراب القرآن ج: 2، ص: 61.

<sup>4</sup> - المحرر الوجيز ج: 2، ص: 281.

<sup>5</sup> - البحر المحيط ج: 4، ص: 104.

<sup>6</sup> - ينظر: الدر المصون ج: 4، ص: 581.

<sup>7</sup> - الكتاب ج: 3، ص: 545.

<sup>8</sup> - بها قرأ: أبو جعفر، والزهري - مختصر في شواذ القرآن ص: 48، والمحرر الوجيز ج: 2، ص: 381، والجامع لأحكام القرآن ج: 9، ص: 173، وفتح القدير ج: 2، ص: 271، ومعجم القراءات ج: 3، ص: 15، ومعجم القراءات القرآنية ج: 2، ص: 346.

<sup>9</sup> - الأعراف: 18.

<sup>10</sup> - ينظر: المحتسب ج: 1، ص: 353، والمحرر الوجيز ج: 2، ص: 381، والبحر المحيط ج: 4، ص: 278، والجامع لأحكام

القرآن ج: 9، ص: 173.

<sup>11</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 530.

وذهب السمين الحلبي في توجيه هذه القراءة مذهبا غير مخالف لمن سبقوه فقد رأى أن هذا الحذف هو تخفيف (مذؤوما) بأن ألقيت حركة الهمزة على الذال بعد حذفها على القاعدة المستقرة في تخفيف مثله، وبهذا الحذف أصبح وزن الكلمة: مَفُول<sup>(1)</sup>.

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ))<sup>(3)</sup> بتخفيف الهمز (الْخَبَاءَ)، وذلك بحذفها ونقل حركتها (الفتحة) إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها (الباء)، وهذا تخفيف قياسي<sup>(4)</sup>، فنقول: هذا خُبْكَ، ورأيتُ خُبْكَ، ومرت بخُبْكَ<sup>(5)</sup>، حيث وقعت على الساكن قبلها الحركة التي تناسبها من حيث الإعراب قبل الحذف، فالضم في حالة الرفع، والفتح في حالة النصب والكسر في حالة الجر. وحكمها في آخر الكلمة كحكمها في وسطها.

قال سيبويه: "إنما حذفَت الهمزة ههنا، لأنك لم ترد أن تتمّ، وأردت إخفاء الصوت، فلم يكن ليلتقي ساكن وحرف هذه قصّته، كما لم يكن ليلتقي ساكنان"<sup>(6)</sup>. ويرى الفراء في مثل هذه القراءة أن الهمزة خُففت لخفائها إذا سكت عليها، فلمّا سكن ما قبلها ولم يقدروا على همزها في السكت كان سكوتهم كأنه على الفاء<sup>(7)</sup>. وقال العكبري: "ويقرأ بحذف الهمزة وفتح الباء وذلك على إلقاء حركة الهمزة عليها"<sup>(8)</sup>.

وقد علل مكي القيسي تخفيف الهمزة في مثل هذه الصور إلى التسهيل والتخفيف على القارئ<sup>(9)</sup>، وهذا تصرف رجع إليه بعض العرب عندما يصعب عليهم التكلف في تحقيقها. فقد نقل أبو حيان عن سيبويه أن حذف الهمزة ونقل حركتها إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها الباء لغة لقوم من بني تميم وبني أسد، وهي جائزة نحو: <sup>(10)</sup>.

<sup>1</sup> - الدر المصون ج:5، ص:272.

<sup>2</sup> - بها قرأ: عكرمة ومالك بن دينار والزهري. - شواذ القراءات ص:359.

<sup>3</sup> - النمل:25.

<sup>4</sup> - ينظر: الجامع لأحكام القرآن ج:16، ص:145.

<sup>5</sup> - ارتشاف الضرب ص:272.

<sup>6</sup> - الكتاب ج:3، ص:545.

<sup>7</sup> - معاني القرآن ج:1، ص:96.

<sup>8</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:237.

<sup>9</sup> - ينظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها ج:1، ص:95.

<sup>10</sup> - ينظر: الكتاب ج:4، ص:177، والبحر المحيط ج:7، ص:67.

مما سبق نلاحظ أن الهمزة خُففت بالحذف عند الوقف عليها إذا كانت متطرفة وما قبلها ساكن على القياس.

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ))<sup>(2)</sup>، بحذف الهمزة ونقل حركتها (الفتحة) إلى الحرف الساكن قبلها (السين) (يَسْأَلُونَ)، تخفيفاً على لغة الحجازيين ومن هذا حذوهم. قال العكبري: "يقراً بفتح السين من غير همز، وذلك على الإلقاء"<sup>(3)</sup>.

فتخفيف الهمزة هنا يعود إلى كونها متحركة بالفتح وما قبلها ساكن وهو القياس، وهذا للتخلص من الهمز ابتغاء السهولة واليسر. قال الفراء: "وإنما تُلْقَى الهمزة إذا سكن ما قبلها، فإذا سكنت هي، تعني الهمزة، ثبتت فلم تسقط"<sup>(4)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

يرى علماء اللغة أن الهمزة حرف ثقيل على اللسان لذلك يميل بعض العرب إلى التخلص منه، وهو أمر طبيعي إذا أريد بهذا التخلص اليسر، والسهولة في الكلام. لكن هذا السقوط الذي تتعرض له الهمزة لأبد له من شروط. قال سيبويه: "واعلم أن ناساً من العرب كثيراً ما يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد"<sup>(5)</sup>. وجاء في الشافية: "وناس كثير من العرب يلقون حركتها على الساكن الذي قبلها أكثر مما يلقون الحركة في غير الهمز، وذلك لأنها إذا كانت بعد الساكن كانت أخفى؛ لأن الساكن خاف فيكون خاف بعد خاف، فإذا حركت ما قبلها كان أبين لها، فلما كانت أحوج إلى تحريك ما قبلها من سائر الحروف لفرط خفائها ألقوا حركتها على ما قبلها فتحة كانت أو ضمة أو كسرة، ولم ينقلوا في غير الهمزة الفتحة إلى ما قبل الحرف"<sup>(6)</sup>. فعلى هذا المسلك الصوتي سار بعض القراء؛ لأنه مما يتلاءم مع نهجهم الكلامي من توخي السرعة عند الأداء، والميل إلى الخفة، والانسجام الصوتي.

<sup>1</sup> - المحرر الوجيز ج: 4، ص: 377، والبحر المحيط ج: 7، ص: 215، والدر المصون ج: 9، ص: 108، ومعجم القراءات ج: 7، ص: 267.

<sup>2</sup> - الأحزاب: 20.

<sup>3</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 306.

<sup>4</sup> - نعاني القرآن ج: 3، ص: 74.

<sup>5</sup> - الكتاب ج: 4، ص: 177.

<sup>6</sup> - شرح الشافية ج: 2، ص: 311.

وإذا عدنا إلى القراءات الأربعة الشاذة المتمثلة في قراءة الحسن: (وَيَنُونَ)، وقراءة الأعمش: (مَدُومًا، وَالْخَبَ)، وقراءة الحسن والأعمش: (يَسْلُونَ)، لوجدنا أنها حققت مثل هذه الظاهرة الصوتية، حيث أجازت تخفيف الهمز بإسقاطها ونقل حركتها إلى الصحيح الساكن قبلها سواء أكانت في وسط الكلمة أو آخرها، وسواء أكانت مضمومة أم مفتوحة، كما أجازت في قراءة اليزيدي (لِعَنْتِكُمْ)، حذفها ونقل حركتها إلى اللام قبلها وهي مفتوحة شذوذاً.

#### 7- ظاهرة تخفيف الهمزة بحذفها ونقل حركتها إلى لام التعريف:

##### تمثلها:

- قراءة: ابن محيصن، والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ))<sup>(2)</sup>، بإدغام نون (من) في لام (الآثمين) مع حذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام (لَمِنَ الْآثِمِينَ).  
أجاز النحاس حذف الهمزة ونقل حركتها إلى لام التعريف قبلها غير أنه ضعف الإدغام قائلاً: "أدغم النون في اللام. وهذا رديء في العربية لأن اللام حكمها السكون وإن حركت فإنما الحركة للهمزة"<sup>(3)</sup>.  
كما أجازها الزمخشري ولم ينسبها قائلاً: "وقرئ لَمِائِمِينَ بحذف الهمزة وطرح حركتها على اللام وإدغام نون من فيها كقوله: عَادَ لَوْلَى"<sup>(4)</sup>.  
وقال أبو حيان: "وقرأ الأعمش وابن محيصن (لَمِائِمِينَ) بإدغام نون من في لام الآثمين بعد حذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام"<sup>(5)</sup>. والمعنى نفسه ذهب إليه الحلبي وأضاف: "فاعتدَّ بحركة النقل فأدغم"<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 41، والمحزر الوجيز ج: 2، ص: 254، ومعجم القراءات ج: 2، ص: 357، ومعجم القراءات القرآنية ج: 2، ص: 243.

<sup>2</sup> - المائدة: 106.

<sup>3</sup> - إعراب النحاس ج: 2، ص: 46.

<sup>4</sup> - الكشاف ج: 2، ص: 52.

<sup>5</sup> - البحر المحيط ج: 4، ص: 48.

<sup>6</sup> - الدر المصون ج: 4، ص: 470.

- ومثلها قراءة: ابن محيصن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ))<sup>(2)</sup>، بإدغام نون (عن) في لام (الأنفال) مع حذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام (عَنْفَالٍ) مع إدغام نون (عن) في اللام<sup>(3)</sup>، وهو شاذ، لكنه اعتدّ في ذلك بالحركة العارضة، وهي لغة<sup>(4)</sup>. والإدغام نوع من التخفيف أيضاً. وبذلك يكون خفف تخفيفين.

قال الزمخشري: "وقرأ ابن محيصن يسألونك عَنْفَالٍ بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على اللام وإدغام نون عن في اللام<sup>(5)</sup>."

وبذلك قال أبو حيان والسمين الحلبي وزادا الاعتداد بالحركة العارضة<sup>(6)</sup>.

- ومثلها قراءة: ابن محيصن والأعمش<sup>(7)</sup> لقوله تعالى: ((وَأَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى))<sup>(8)</sup>، بحذف الهمزة والتنوين ونقل حركتها إلى اللام الساكنة قبلها فأصبحت: (عَادَ لَوْلَى).

لم يجز المازني والمبرد<sup>(9)</sup> هذا الإدغام لأن النقل لا يُخرج اللام عن حد السكون وحذف ألف الوصل أن تبقى. في حين استساغ أبو علي هذه القراءة واحتج لها<sup>(10)</sup>.

كما أجاز أبو حيان التخفيف بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام قبلها وإدغام التنوين في اللام المنقول إليها حركة الهمزة المحذوفة بقوله: "وقالت العرب في الابتداء بعد النقل: لَحْمَرٌ وَلَحْمَرٌ، فهذه القراءة جاءت على لَحْمَرٍ، فلا عيب فيها"<sup>(11)</sup>. وبهذا قال السمين الحلبي<sup>(12)</sup>.

<sup>1</sup>- مختصر في شواذ القرآن ص: 54، والبحر المحيط ج: 4، ص: 453، والدر المصون ج: 5، ص: 555، وإتحاف ص: 296، ومعجم القراءات ج: 3، ص: 257، ومعجم القراءات القرآنية ج: 2، ص: 437.

<sup>2</sup>- الأنفال: 1.

<sup>3</sup>- إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 241.

<sup>4</sup>- ينظر: التبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 156.

<sup>5</sup>- الكشاف ج: 2، ص: 154.

<sup>6</sup>- البحر المحيط ج: 4، ص: 453، والدر المصون ج: 5، ص: 555، 556.

<sup>7</sup>- مختصر في شواذ القرآن ص: 41.

<sup>8</sup>- النجم: 50.

<sup>9</sup>- ينظر: المحرر الوجيز ج: 5، ص: 208.

<sup>10</sup>- الحجة للقراء السبعة ج: 6، ص: 239.

<sup>11</sup>- البحر المحيط ج: 8، ص: 166.

<sup>12</sup>- ينظر: الدر المصون ج: 10، ص: 110.

**توضيح واستنتاج:**

ذهب علماء اللغة<sup>(1)</sup> إلى أن من بين أوجه تخفيف الهمزة حذفها ونقل حركتها إلى لام التعريف التي قبلها، وهي لا تختلف عن تخفيفها مع غيرها من الحروف الساكنة الصحيحة وهو لغة لبعض العرب. غير أن الذي اختلفوا فيه هو هل تُحذف همزة الوصل لتحرك اللام قبلها أو تبقى. يتفق أكثر النحاة على بقائها وعلتهم في ذلك كونهما (همزة الوصل واللام) متلازمين كالحرف الواحد، ولأن اللام أصلها السكون، والحركة عارضة عليها. إلا أنه جاء حذفها عن العرب فقالوا: (لَحْمِر) و(لَرُض)<sup>(2)</sup>. فحذفوا همزة الوصل منهما كما حذفوها في (اسأل) بعد تخفيف الهمزة التي هي عين الفعل، حيث حُذفت الهمزة وألقيت حركتها على السين قبلها فصارت (سل) على مذهب سيبويه<sup>(3)</sup>، و(اسأل) على مذهب الأخفش حسب ما حكاه عنه السيرافي<sup>(4)</sup>، وحسب رأي المازني والمبرد<sup>(5)</sup>.

والحكم في هذه المسألة المُختلف فيها هو الاعتداد بهمزة (أل) التعريف وهي اللغة العالية<sup>(6)</sup>، فمن عدّها همزة أصلية وطبقاً لشروط حذف الهمزة تصير (الأرض) بعد التخفيف (ألرض) فيستغنى عن همزة الأصل فيقال: (لَرُض)، وكذلك (لَحْمِر) في (الأحمر). وتدغم فتقول: (عَلْرُض) في (على الأرض)، و(عاد لولى) في (عاد الأولى). ومن لم يعتدّ بحركة لام التعريف وعدّها حركة عارضة في حكم المعدومة تُبْنِت همزة الوصل لتقوم بعملها الطبيعي فيقال: (أَحْمِر، وَأَلْرُض، وَأَلْوَلَى).

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب ج: 3، ص: 545، ومعاني القرآن، الأخفش ج: 1، ص: 47، والأصول في النحو ج: 2، ص: 400، وشرح الشافية ج: 3، ص: 51، وشرح المفصل ج: 9، ص: 116، والخصائص ج: 3، ص: 90، والمنصف ج: 1، ص: 70، والنشر في القراءات العشر ج: 1، ص: 317.

<sup>2</sup> - ينظر: الحجة للقراء السبعة ج: 6، ص: 239.

<sup>3</sup> - ينظر: الكتاب ج: 3، ص: 546.

<sup>4</sup> - ينظر: شرح الشافية ج: 3، ص: 42.

<sup>5</sup> - ينظر المحرر الوجيز ج: 5، ص: 208.

<sup>6</sup> - ينظر: الدر المصون ج: 10، ص: 109.



قال أبو حيان: "فإن كان المنقول إليه لام التعريف، وراعى السكون، ولم تعتد بالحركة ثبت همزة الوصل، فقلت الارض، الاولى، الأرق؛ فإن تقدّم اللام ساكن مماثل، أو مقارب مما يجوز الإدغام فيه، فلا يدغم في اللام تقول: بلّ الإنسان، ومن الألقاء؛ وإن لم تراعى السكون، واعتدت بالحركة، سقطت همزة فقلت: لَحْمَر في الأحمر، وأدغمت فقلت: مِنْ لَانَ في (من الآن)، و(بَلَّسَان)، و(عَلْرَض) في على (الأرض)"<sup>(1)</sup>

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة وتوجيهاتها نستخلص أنها أجازت من خلال قراءة ابن محيصة والأعمش السابقة: (مَلَاثِمِين) و(عَلْنَفَال)، و(عَاد لَوْلَى) نقل حركة همزة إلى لام التعريف قبلها بعد حذفها، ثم الاعتداد بالحركة المنقولة وإدغام نون (من) ولام (على)، وتنوين (عادا) فيها على لغة من يجيز ذلك.

### 8- ظاهرة تخفيف الهمز بحذفها البتة اعتبارا:

تمثلها:

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ))<sup>(3)</sup>، بواو ساكنة، وحذف همزة البتة اعتبارا دون نقل حركتها إلى الحرف الساكن قبلها كما يقتضيه القياس: (المؤدة)، كالمؤزة<sup>(4)</sup> على وزن الفعلة<sup>(5)</sup>.

قال العكبري: "والوجه فيه أن الأصل موءودة على مفعولة، ثم أقيت حركة همزة على الواو الأولى فانضمت، فالتقت واوان الأولى مضمومة، فنقل النطق بها، فحذفت الثانية الساكنة ثم سكنت الأولى فوزنها الآن مَفَلَّة، فحذف العين وسكن الفاء"<sup>(6)</sup>.  
وذهب السمين الحلبي في توجيهه لها مذهب العكبري، وأضاف: "وتوجيهه أنه حذف همزة اعتبارا"<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup>- ارتشاف الضرب ص: 274، وينظر: شرح الشافية ج: 3، ص: 245، 246.

<sup>2</sup>- مختصر في شواذ القرآن ص: 169، وشواذ القراءات ص: 504، والبحر المحيط ج: 8، ص: 424، ومعجم القراءات ج: 10، ص: 322، ومعجم القراءات القرآنية ج: 8، ص: 82.

<sup>3</sup>- التكوير: 8.

<sup>4</sup>- فتح القدير ج: 5، ص: 517، والدر المصون ج: 10، ص: 703.

<sup>5</sup>- المحرر الوجيز ج: 5، ص: 442، والبحر المحيط ج: 8، ص: 424.

<sup>6</sup>- إعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 684.

<sup>7</sup>- الدر المصون ج: 10، ص: 103، 104.

ثم نقل قياسها عن مكي القيسي؛ ذلك لأنه لما نقل حركة الهمزة إلى الواو لم يهزها، فاستثقل الضمة عليها فسكنها فالتقى ساكنان فحذف الثاني، وهذا كله خروج عن الظاهر<sup>(1)</sup>.

من خلال ما سبق نخلص إلى أن هذه القراءة حُذفت فيها الهمزة دون مراعاة أصول التخفيف القياسي، فالأصل أن يخفف الهمزة هنا بحذفها ونقل حركتها للحرف الساكن قبلها، وهذا المسلك الصوتي أطلق عليه بعض اللغويون كما سبق ذكره الحذف الاعتباطي.

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا))<sup>(3)</sup>، بحذف الهمزة البتة، وكسر الميم مشددة: (بُطُونِ مَهَاتِكُمْ).

وصف أبو حاتم هذا الحذف بأنه رديء، ولعل هذا الوصف مردّه كون الهمزة مضمومة وما قبلها مكسور فالقياس يقتضي تخفيفها بين بين. والأضعف من هذا كله إتباع حركة الميم حركة النون بعد حذف الهمزة، وهي قراءة الأعمش.

- ومثلها قراءة: ابن محيصن<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: ((فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ))<sup>(5)</sup>، بحذف الهمزة البتة على غير قياس.

يرى ابن جنّي أن هذا التخفيف بالحذف ضعيفا، وأنه إنما يجوز في الشعر لا في التنزيل. واستشهد ببيت أنشده أبو الحسن يجيز فيه هذا الحذف غير القياسي.

حيث قال: تَصِيبُ لِنَاتُ الْخَيْلِ فِي حَجَرَاتِهَا وَتَسْمَعُ مِنْ تَحْتِ الْعَجَاجِ لَهْزَمًا<sup>(6)</sup>.

يريد: لها أزملا فحذف الهمزة، ثم حذف ألف (ها).

وقال أبو حيان في توجيه هذه القراءة: "بحذف الهمزة تخفيفا على غير قياس مثل:

(ويل أمّه) في (ويل أمّه)، و(يا با فلان)، والقياس أن يجعل بين بين<sup>(7)</sup>.

والمعنى نفسه ذهب إليه العكبري<sup>(8)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(9)</sup>.

<sup>1</sup> - المصدر السابق ج: 10، ص: 104، وينظر: الإقناع في القراءات السبع ج: 1، ص: 441.

<sup>2</sup> - المحرر الوجيز ج: 3، ص: 411، والبحر المحيط ج: 5، ص: 505.

<sup>3</sup> - النحل: 78.

<sup>4</sup> - شواذ القراءات ص: 367، والمحتسب ج: 2، ص: 25، والبحر المحيط ج: 7، ص: 109، والدر المصون ج: 8، ص: 664.

<sup>5</sup> - القصص: 25.

<sup>6</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 195، والمصدر نفسه ج: 1، ص: 209، وينظر: الخصائص ج: 3، ص: 151.

<sup>7</sup> - البحر المحيط ج: 7، ص: 109.

<sup>8</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 257.

<sup>9</sup> - الدر المصون ج: 8، ص: 664.

**توضيح واستنتاج:**

ذكرت فيما سبق بعض أوجه تخفيف الهمزة في القراءات الأربعة الشاذة وأشرت إلى صور الاختلاف بين ما جرى تخفيفه على القياس وبين ما هو على غير القياس. وعرضنا في ذلك أسباب الاختلاف والاتفاق بين علماء اللغة حول هذه المسائل، ولكل مبرراته، سواء أكان على مستوى اللغة أم على مستوى اللهجات. لكن الذي يتفق حوله معظم اللغويين عدم جواز حذف الهمزة على غير قياس إلا في الضرورة، فقد قال ابن جني في باب حذف الهمز وإبداله: " قد جاء هذا الموضع في النثر والنظم جميعا وكلاهما غير مقيس عليه إلا عند الضرورة"<sup>(1)</sup>.

لكنّ البعض يجيز على الشذوذ حذف الهمزة البتة اعتبارا، وهو الحذف الذي يكون على غير قياس لغوي يقتضيه، أو صرفي يستوجبه، وهذا ما حققته القراءات الأربعة الشاذة، والذي استنتجته من خلال توجيهات قراءات الأعمش وابن محيصن السابقة: (المودة)، و(بُطُونٌ مَّهَاتِكُمْ)، و(جَاءَتْهُ أَحْدَاهُمَا)، حيث أجازا على ما لا يجري على شيء من القياس<sup>(2)</sup>، حذف الهمزة فيها اعتبارا، وهذا الحذف ليس له مبرر لغوي، لكنه جاء به كلام العرب نظما ونثرا، وتسرب إلى القرآن الكريم من خلال قراءاته مما يبيح جوازه على ضعف.

**9- ظاهرة تخفيف الهمزة بحذفها مع حركتها لكرهية الهمزتين:****تمثلها:**

- قراءة: ابن محيصن<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ))<sup>(4)</sup>، بحذف همزة الاستفهام<sup>(5)</sup>، وبألف واحدة غير ممدودة. وقد حذفت تخفيفا لكرهية الهمزتين، ولدلالة المعنى عليها، ولأنّ (أم) تعادل همزة الاستفهام<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup>- الخصائص ج:3، ص:149.

<sup>2</sup>- ينظر: المحتسب ج:2، ص:192، وإعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:250، 251.

<sup>3</sup>- بها قرأ: ابن كثير والزهري. - مختصر في شواذ القرآن ص:10، وشواذ القراءات ص:49، والمحرر الوجيز ج:1، ص:88، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص:157، والإتحاف ص:169، ومعجم القراءات ج:1، ص:37، ومعجم القراءات القرآنية ج:1، ص:22.

<sup>4</sup>- البقرة:6.

<sup>5</sup>- ينظر: الكشف ج:1، ص:29.

<sup>6</sup>- ينظر: المحرر الوجيز ج:1، ص:88، وإعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:115، والتبيان في إعراب القرآن ج:1، ص:21، والقراءات الشاذة ص:519.

يرى ابن كيسان أن هذا الحذف سببه التقاء الهمزتين، وأن (أم) تدل على الاستفهام<sup>(1)</sup>.  
وقال ابن جنبي: " هذا مما لا بد فيه أن يكون تقديره: ((أَنْذَرْتَهُمْ))، ثم حذف همزة  
الاستفهام لكرهه الهمزتين؛ ولأن قوله: ((سَوَاءَ عَلَيْهِمْ)) لا بد أن تكون التسوية فيه بين  
شيئين أو أكثر من ذلك، ولمجيء أم من بعد ذلك أيضا<sup>(2)</sup>.

ونقل ابن جنبي عن أبي علي عن أبي بكر أن حذف هذا الحرف ليس بقياس، وذلك  
أن الحرف نائب عن الفعل وفاعله. وهي نائبة عن استفهم، واختصار المختصر إجحاف  
فيه، إلا أنه إذا صح التوجه إليه، جاز في بعض الأحوال حذفه لقوة الدلالة عليه<sup>(3)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

يذهب الكثير من اللغويين<sup>(4)</sup> إلى أن الهمزة إذا اجتمعت مع أختها حُذفت إحداهما للثقل.  
والعرب تميل دائما إلى تخفيف الهمزة الواحدة في صورته المختلفة من حذف، وإبدال،  
وتسهيل بين بين؛ لأنها أثقل الحروف تخرج من الصدر بكلفة. فإذا كانت تُخفف الهمزة  
وهي واحدة فمن باب أولى أن تُخفف إذا صارت معها أخرى، لأن فيها تكون أثقل<sup>(5)</sup>.  
لذلك نجد أن القراءات الأربعة حققت مثل هذه الظاهرة الصوتية من خلال قراءة ابن  
محيصن حيث أجاز على لغة ضعيفة حذف همزة الاستفهام الداخلة على همزة القطع  
لدلالة (أم) المُعادلة عليها<sup>(6)</sup>. وإنما مثل هذا المسلك الصوتي يجوز في الشعر<sup>(7)</sup> ولا يجوز  
في القرآن. قال امرؤ القيس<sup>(8)</sup>:

تَرَوْحُ مِنَ الْحَيِّ أُمَّ تَبْتَكِرُ      وَمَاذَا يَضْرُكُ لَوْ تَنْتَظِرُ.

أراد: أتروح، فحذف الهمزة.

<sup>1</sup> - معاني القرآن ج:1، ص:148، 149، وينظر: الجامع لأحكام القرآن ج:1، ص:283.

<sup>2</sup> - المحتسب ج:1، ص:129.

<sup>3</sup> - ينظر: المصدر السابق ج:1، ص:130.

<sup>4</sup> - ينظر: المقتضب ج:1، ص:253.

<sup>5</sup> - ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة ص:86، والتبيان في إعراب القرآن ج:1، ص:22.

<sup>6</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:115.

<sup>7</sup> - ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، تح: طه عبد الحميد طه، ط:1400هـ، 1980م، الهيئة المصرية العامة

للكتاب ج:1، ص:51.

<sup>8</sup> - من شواهد: إعراب القرآن ج:1، ص:185، والجامع لأحكام القرآن ج:1، ص:283.

وقال عمر بن أبي ربيعة<sup>(1)</sup>:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا      بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانٍ.

أراد: أسبع، فحذف الهمزة. ولعل هذه القراءة حُمِلت على ما جاء من حذف فيما سبق، بالإضافة إلى كونها كثيرة الحذف.

### 10- ظاهرة تخفيف همزة الممدود المضاف إلى ياء المتكلم بحذفها:

**تمثلها:**

- قراءة: الأعمش<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: (( وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ))<sup>(3)</sup>، بحذف الهمزة الثانية من غير مدّ (أباي).

ذهب الفراء في قراءة حذف الهمزة هاهنا إلى أنه من قبيل ترك الهمز والقصر فيصير بمنزلة: محياي، وهداي.<sup>(4)</sup>، فقد قاس حذف همزة الممدود عند الإضافة على الاسم المقصور المضاف إلى ياء المتكلم.

- ومثلها قراءة: الحسن وابن محيصن<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: (( وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقِقُونَ فِيهِمْ ))<sup>(6)</sup>، بحذف الهمزة وكسر الياء (شُرَكَاي) عند الحسن، وحذف الهمزة مع فتح الياء وسكونها (شُرَكَاي، شُرَكَاي) عند ابن محيصن. وكل هذه القراءات تم فيها حذف الهمزة مع حركتها وهي أسماء ممدودة أُضيفت إلى ياء المتكلم تشبيها بإضافة الاسم المقصور إلى ياء المتكلم نحو: (محياي، وهداي).

ذهب السمين الحلبي إلى أن جماعة أنكرت هذه القراءة؛ لأن قصر الممدود لا يكون إلا في ضرورة. وقال: "وبالجملة فقصر الممدود ضعيف، ذكره غير واحد لكن لا يصل به إلى حد الضرورة"<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - هو من شواهد: الكتاب ج:3، ص:175، والمقتضب ج:3، ص:294، والبيان في غريب إعراب القرآن ج:1، ص:51، والمحتسب ج:1، ص:130، وشرح المفصل ج:8، ص:154.

<sup>2</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص:68، وشواذ القراءات ص:247، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص:267، ومعجم القراءات ج:4، ص:263.

<sup>3</sup> - يوسف:38.

<sup>4</sup> - معاني القرآن ج:2، ص:46.

<sup>5</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص:76، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص:282، والقراءات الشاذة ص:547، ومعجم القراءات ج:4، ص:615، 616، ومعجم القراءات القرآنية ج:3، ص:275، 276.

<sup>6</sup> - النحل:27.

<sup>7</sup> - الدر المصون ج:7، ص:210.

في حين يرى أبو حيان أن حذف الهمزة هنا جائز إذا كانت للتخفيف؛ لأنه من قبيل قصر الممدود، وهو كثير في الشعر قليل في الكلام<sup>(1)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

أجمع علماء اللغة أن قصر الممدود لا خلاف في جوازه في ضرورة الشعر، لأنه رجوع إلى الأصل<sup>(2)</sup>. غير أن المختلف فيه وقوعه شذوذاً في النثر بصفة عامة، وقراءات القرآن بصفة خاصة. وهذا ما لاحظناه في القراءات الأربعة الشاذة حيث أجازت قراءة الأعمش والحسن وابن محيصن السابقة على غير قياس حذف همزة الممدود حملاً على المقصور. ولعل ذلك مردّه إلى التخفيف الارتجالي فراراً من الهمزة. والذي سوّغ هذا الحذف هو وجود ياء الإضافة، حيث أدت دور المعوض. قد قال عبد الصبور شاهين: "مثل هذا القصر كان للتخلص من الهمزة، وهي الظاهرة التي نجدها دائماً طباع لسان الحجازيين"<sup>(3)</sup>.

### 11- ظاهرة تخفيف همزة الكلمات الأعجمية:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن والأعمش<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: ((يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ))<sup>(5)</sup>، بلا همز (إسرائيل).

أجاز قال الأخفش هذه القراءة بقوله: "فمن العرب من يهمز ومنهم من لا يهمز"<sup>(6)</sup>. وقال ابن جني: "إن لم يكن ذلك همزاً مخففاً فخفي بتخفيفه فعُبر عنه بترك الهمز، فذلك من تخليط العرب في الاسم الأعجمي. قال أبو علي: العرب إذا نطقت بالأعجمي خلطت فيه"<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup>- ينظر: البحر المحيط:5، ص:471.

<sup>2</sup>- الإنصاف ج:2، ص:259.

<sup>3</sup>- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ص:186.

<sup>4</sup>- بها قرأ: الزهري، وابن أبي إسحاق، وعيسى الثقفي. - شواذ القراءات ص:60، والمحتسب ج:1، ص:162، والجامع لأحكام

القرآن ج:2، ص:6، ومعجم القراءات ج:1، ص:88، ومعجم القراءات القرآنية ج:1، ص:51.

<sup>5</sup>- البقرة:40.

<sup>6</sup>- معاني القرآن ج:1، ص:80.

<sup>7</sup>- المحتسب ج:1، ص:162.

وقال العكبري: "والكلمة أعجمية في الأصل، ومن عادة العرب أن تتلاعب بالأعجمي"<sup>(1)</sup>.  
وبهذا التوجيه قال أكثر أهل اللغة<sup>(2)</sup>، وحثهم في ذلك كون الكلمة غير عربية، وبهذا  
فالكلمة الأعجمية لا تؤخذ بالقياس وإنما بالسمع.

- ومثلها قراءة: الحسن<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ  
الصَّالِحِينَ))<sup>(4)</sup>، بتخفيف الهمز بجعلها ألف وصل. كل علماء اللغة<sup>(5)</sup> أجمعوا على أن هذا  
التصرف في همزة هذه الكلمة يعود إلى كونها أعجمية، وقد سمّت به العرب<sup>(6)</sup>.

- ومثلها قراءة: ابن محيصن<sup>(7)</sup> لقوله تعالى: ((وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ  
وَإِسْتَبْرَقٍ))<sup>(8)</sup>، بتخفيف الهمز بردها همزة وصل، وفتح القاف على أنه فعل (اسْتَبْرَقَ).

قال ابن جني: "هذا عندها سهو أو كالسهو"<sup>(9)</sup>. ونقل ابن عطية هذا القول وذهب  
مذهبه<sup>(10)</sup>. وقال العكبري: "يقرأ بحذف الهمزة ظن أنها همزة وصل، فيجوز أن يكون  
سمّاه بالفعل<sup>(11)</sup>، ويجوز أن يكون أعجمياً"<sup>(12)</sup>.

وقال صاحب اللوامح<sup>(13)</sup>: "يجوز أنه حذف الهمزة تخفيفاً على غير قياس، ويجوز أنه  
جعله عربياً من بَرِقَ يَبْرِقُ بَرِيقًا، فيكون وزنه استفعل من ذلك، فلما تسمّى به عامله  
معاملة الفعل فأوصل الهمزة، ومعاملة المتمكنة من الأسماء في الصرف والتنوين، وأكثر  
القياس على أنه عربية، وليس بمستعرب دخل في كلامهم فأعربوه"<sup>(14)</sup>.

<sup>1</sup> - إعراب القراءات لشواذ ج: 1، ص: 154.

<sup>2</sup> - ينظر: البحر المحيط ج: 1، ص: 176، والجامع لأحكام القرآن ج: 2، ص: 6، والدر المصون ج: 1، ص: 310.

<sup>3</sup> - إعراب القرآن ج: 2، ص: 80، والجامع لأحكام القرآن ج: 8، ص: 448، والمحزر الوجيز ج: 2، ص: 317، والبحر المحيط  
ج: 4، ص: 177، وفتح القدير ج: 2، ص: 193، ومعجم القراءات ج: 2، ص: 475.

<sup>4</sup> - الأنعام: 85.

<sup>5</sup> - ينظر: المصادر السابقة نفسها.

<sup>6</sup> - لسان العرب ج: 6، ص: 8.

<sup>7</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 83، وشواذ القراءات ص: 288، والمحتسب ج: 2، ص: 74،

<sup>8</sup> - الكهف: 31.

<sup>9</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 74.

<sup>10</sup> - المحزر الوجيز ج: 3، ص: 515.

<sup>11</sup> - لتوضيح ذلك يُنظر: المحتسب ج: 2، ص: 355.

<sup>12</sup> - إعراب القراءات الشاذة ج: 2، ص: 14، 15.

<sup>13</sup> - صاحب هذا الكتاب هو: أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن العجلي الرازي المقرئ النحوي المتوفى سنة: 454هـ،  
يحتج به أبو حيان كثيراً في محيطه.

<sup>14</sup> - البحر المحيط ج: 6، ص: 117، وينظر: الدر المصون ج: 7، ص: 485.

والذي أرجحه في هذه القراءة هو تخفيف الهمزة لأن الكلمة أعجمية، وقد فعل بها كذلك كما فعلت العرب بكل الكلمات غير العربية التي فيها همزة.

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ))<sup>(2)</sup> بدون همزة على القصر (سَيْنَاءَ). وتخفيف همزة هذه الكلمة يعود إلى كون هذه الكلمة غير عربية، فاختلف القراء فيما بينهم حول نطقها لأعجميتها<sup>(3)</sup>.

والواضح أن الأعمش قد اهتم في قراءاته بالهمزة اهتماما كبيرا. وقد كان يميل كثيرا إلى التخفيف بإبدالها حرف مدّ، من جنس حركة الحرف الذي قبلها، فإذا كان فتحا تبدل ألفا، وإذا كان ضمّا تبدل واوا، وإذا كان كسرا تبدل ياء. أو بحذفها ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، أو بحذف همزة من الهمزتين المجتمعتين والمتفتحتين في الحركة، أو بتسهيل إحداهما بين بين.

### توضيح واستنتاج:

يرى علماء اللغة أن الكلمات الأعجمية التي تحتوي على الهمزة فإن النطق بها يختلف من قارئ لآخر، فهذا يحذفها مع حركتها والآخر يحذفها وينقل حركتها. وهذا الذي يذهب إليه هؤلاء ليس له ضابط، أو قياس معين وإنما تلاعبوا بها لأنها أعجمية فكيفما نطقوا بها فهي صحيحة. وهذا ما استنتجته من خلال تتبعي لظاهرة الهمز في الكلمات الأعجمية وتنوعها في القراءات الأربعة الشاذة حيث لاحظت أن القراء تلاعبوا بها من حيث التخفيف، فقد أجازوا على الشذوذ حذفها وقلبها حرف مدّ من جنس حركتها ك: (إسراييل)، كما أجازوا حذفها وجعلها ألف وصل ك: (استبرق)، أو حذفها البتة ك: (سَيْنَاءَ)، وهذا المسلك الصوتي ليس لهم فيه أي قياس لغوي أو صرفي سوى أنه كلمة أعجمية يتلاعبون بها كيفما شاءوا، وهذا جريا على عادة بعض العرب في ذلك.

<sup>1</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 99، والكشاف ج: 4، ص: 98، ومعجم القراءات ج: 6، ص: 159.

<sup>2</sup> - المؤمنون: 20.

<sup>3</sup> - ينظر: إملاء ما من به الرحمن ص: 444، والبحر المحيط ج: 6، ص: 371، والدر المصون ج: 8، ص: 327.



المبحث الثاني: ظواهر تخص همز غير المهموز:1- ظاهرة همز غير المهموز على التوهم:تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: (وَلَا تَتَّبِعُوا خَطَوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ)<sup>(2)</sup>، بالضم والهمز (خطوات).

ذهب علماء اللغة والتفسير في هذه القراءة مذاهب، فمنهم من رفضها وغلطها<sup>(3)</sup>، ومنهم من أجازها ورأى أن مثل هذا يُهمز، وأن الهمزة أصل<sup>(4)</sup>.

قال الأخفش: "وذهبوا بهذه القراءة إلى أنها جمع خطية، من الخطأ، لا من الخطو"<sup>(5)</sup>. وقال ابن جني: "أما الهمز في هذا الموضع فمردود؛ لأنه من خطوات لا من أخطأت. والذي يُصرف هذا إليه أن يكون كما تهمز العرب ولا حظ له في الهمز، نحو حالات السويق، ورثأت زوجي بأبيات، والذئب يستنشئ ريح الغنم. والحمل على هذا فيه ضعيف، إلا أن الذي فيه من طريق العذر أنه لما كان من فعل الشيطان غلب عليه معنى الخطأ، فلما تصور ذلك المعنى أطلعت الهمزة رأسها، وقيل (خطوات)".<sup>(6)</sup>

وقال الزمخشري: "وخطوات بضميتين وهمزة جعلت الضمة على الطاء كأنها على الواو<sup>(7)</sup>. وبهذا قال العكبري<sup>(8)</sup>، وأبو حيان كذلك حيث يرى أن الضمة جعلت على الواو على التوهم<sup>(9)</sup>. وقد ذهب السمين الحلبي في هذه الظاهرة مذهب من سبقوه إليه<sup>(10)</sup>.

<sup>1</sup>- بها قرأ: علي، وقتادة، وسلام، والأعرج، وعمرو بن ميمون، وعمرو بن عبيد، وعيسى بن عمر، وأبو عمران الجوني.-  
المحرر الوجيز ج:1، ص: 237، والبحر المحيط ج:1، ص: 654، وفتح القدير ج:1، ص: 310، الدر المصون ج:2، ص: 224، معجم القراءات ج:1، ص: 231، ومعجم القراءات القرآنية ج:1، ص: 134.

<sup>2</sup>- البقرة 168.

<sup>3</sup>- ينظر: المحتسب ج:1، ص: 204، والتبيان ج:1، ص: 139.

<sup>4</sup>- ينظر: الكشف ج:1، ص: 105، والمحرر الوجيز ج:1، ص: 237، والبحر المحيط ج:1، ص: 654.

<sup>5</sup>- ينظر: فتح القدير ج:1، ص: 310.

<sup>6</sup>- المحتسب ج:1، ص: 205.

<sup>7</sup>- الكشف ج:1، ص: 105.

<sup>8</sup>- ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص: 225.

<sup>9</sup>- ينظر: البحر المحيط ج:1، ص: 654.

<sup>10</sup>- ينظر: الدر المصون ج:1، ص: 224.

الملاحظ مما سبق ذكره أن همز (خطوات) يعود لأحد الوجهين: إما لما كان هذا العمل من فعل الشيطان غلب عليه معنى (الخطأ) لا (الخطو)، فلما تصور ذلك المعنى أظهر القراء الهمز على الواو لأن ما قبلها مضموم. أو أن حملة على ما كانت تهمزه العرب ولا حظ له في الهمز نحو قولهم: رثأت في رثيث، ولبأت في الحج أي لببت، وقد نسبت إلى قبيلة غنى من قبائل وسط الجزيرة<sup>(1)</sup>. فالهمز في هذه الكلمة يُخرَج على جهة التوهم من حيث جعل الضمة على الواو، أو على لغة من لغات العرب.

- ومثلها قراءة: الحسن<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: (( قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ ))<sup>(3)</sup> بالهمزة والتاء (أَدْرَاكُمْ).

اختلف علماء اللغة والمفسرون في توجيه هذه القراءة مجيز ومانع، فجاءت آراؤهم كما يلي:

قال الفرّاء: "وقد ذكر عن الحسن أنه قال: (و لا أدراكم به) فإن يكن فيها لغة سوى (درَيْتُ وأدْرَيْتُ) فلعلّ الحسن ذهب إليها. وأمّا أن تصلح من (درَيْتُ أو أدْرَيْتُ) فلا لأن الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما وسكنتا صحّتا ولم تنقلبا إلى ألف مثل قضيت ودعوت. ولعل الحسن ذهب إلى طبيعته وفصاحته فهمزها لأنها تضارع درأت الحدّ وشبهه. وربما غلظت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز فيهمزون غير المهموز سمعت امرأة من طيئ تقول: رثأت زوجي بأبيات. ويقولون لبأت بالحج وحلأت السويق فيغلطون، لأن حلأت قد يقال في دفع العطاش من الإبل، ولبأت ذهب إلى اللبأ الذي يؤكل، ورثأت زوجي ذهبت إلى رثيئة اللبن وذلك إذا حلبت الحليب على الرائب"<sup>(4)</sup>.

يرى النحاس أن قراءة الهمز يمكن أن تكون من درأت إذا دفعت أي: ولا أمرتكم أن تدفعوا وتتركوا الكفر بالقرآن<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين ص: 127.

<sup>2</sup> - بها قرأ: ابن عباس، وابن سيرين، وأبو رجاء. - مختصر في شواذ القرآن ص: 61، وإعراب القرآن ج: 2، ص: 248، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 251، والإتحاف ص: 310، وفتح القدير ج: 2، ص: 606، والقراءات الشاذة ص: 540، ومعجم القراءات ج: 3، ص: 512، ومعجم القراءات القرآنية ج: 3، ص: 64.

<sup>3</sup> - يونس: 16.

<sup>4</sup> - معاني القرآن ج: 1، ص: 459.

<sup>5</sup> - إعراب القرآن ج: 2، ص: 249.

وروى أبو جعفر عن أبي حاتم قوله: "سمعت الأصمعي يقول: سألت أبا عمرو بن العلاء عن قراءة الحسن (ولا أدراكم به) أله وجه؟ قال: لا. قال أبو عبيد: لا وجه لقراءة الحسن (ولا أدراكم به) إلا الغلط. ومعنى قوله على الغلط أنه يقال: دريتُ أي: علمت وأدريتُ غيري، ويقال: درأتُ أي: دفعتُ فيقع الغلط بين دريتُ وأدريتُ ودرأتُ. وقال أبو حاتم: يريد الحسن فيما أحسب و لأدريتكم به فأبدل من الياء ألفا على لغة بني الحارث بن كعب لأنهم يبدلون من الياء ألفا إذا انفتح ما قبلها"<sup>(1)</sup>.

وقال ابن جني: "جاء به كأنه من (درأته) أي: دفعته وليس منه وإنما هو من (دريتُ بالشيء) أي: علمت به"<sup>(2)</sup>.

ويرى أكثر اللغويين أن في هذه اللفظة صنعة وهي: إن الأصل: (أدريتكم) ثم قلبت الياء ألفا لانفتاح ما قبلها، ولما صارت أدريتكم إلى أدراكم همزت على لغة عقيل حيث يقولون في: أعطيتك: أعطأتك، ولغة من قال في الباز: الباز، وفي العالم: العالم، وفي الخاتم: الخاتم، وفي التابل وتابلت القدر: التابل، وتابلت القدر. أو أن الهمزة أصل والقارئ ظنّ أنه من الدرء أي: الدفع<sup>(3)</sup>.

وقال الزمخشري: "فيه وجهان، أحدهما: أن تقلب الألف همزة كما قيل لبأت بالحج، وراثت الميت، وحلأت السويق، وذلك لأن الألف والهمزة من واد واحد. والثاني: أن يكون من درأته والمعنى: ولا جعلكم بتلاوته خصماء تدرئونني بالجدل وتكذبونني"<sup>(4)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

يرى اللغويون أن من العرب البدويين من يميل إلى همز الواو أو الياء أو الألف؛ لأنها تجد فيها وسيلة مجدية لإبراز مقاطع كلماتها، وخلود إلى طبائعها، إذا كانت تلتصق فيها أيسر السبل الموصلة إلى السرعة، حتى وإن لم تكن لهم في هذه الطريقة قياسات يستعصمون بها سوى التوهم أو الشبه، أو كان فيها الغلط. وقد أكد على هذا السلوك

<sup>1</sup> - المصدر السابق ج:2، ص:248، 249.

<sup>2</sup> - المنصف ج:1، ص:311.

<sup>3</sup> - ينظر: المحتسب ج:1، ص:429، 430، وينظر: المحرر الوجيز ج:3، ص:110، والتبيان في إعراب القرآن ج:2،

ص:669، والبحر المحيط ج:5، ص:137، والإتحاف ص:310، والقراءات الشاذة ص:540.

<sup>4</sup> - الكشاف ج:3، ص:6، 7، وينظر: إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:640.

الصوتي ابن جني حينما قال: " وإنما يجوز مثل هذا الغلط عندهم لما يستهويهم من الشبه لأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها، وإنما يخلدون إلى طبائعهم"<sup>(1)</sup>.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة الأعمش: (خطوات) قراءة الحسن: (أدرأتم) السابقتين، نجد الكلمتين هُمزت فيها حروف لا أصل لها في الهمزة، وهذا جريا على عادة بعض العرب، فقد أجازت الأولى همز الواو على التوهم الحركي، حيث توهم ضمة الطاء على الواو. في حين أجازت الثانية همز الألف المنقلبة عن ياء على التوهم اللفظي، حيث توهم أن الفعل كأنه من درأته، أي: دفعته، وإنما هو من دريت بالشيء، أي: علمت به. فالهمز في هاتين الكلمتين غير جائز من حيث القياس، لكنه يجوز إذا صحت به الرواية، وهو ما يحفظ ولا يقاس عليه عند النحاة، ولكنه لا يخلو من وجه صحيح في العربية وإن لم يكن مشهورا، وإن كان مبني على التوهم، أو الغلط.

## 2- ظاهرة همز الواو إذا اجتمعت مع أخرى مضمومة:

### تمثلها:

- قراءة: ابن محيصن<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((رُدُّوْهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ))<sup>(3)</sup>، قرأها بالهمز والمد على الجمع: (السُّوُوقِ).

أجاز أبو علي هذه القراءة ونعتها بالجواز الكثير وخرجها بقوله: " وذلك أن الواو إذا كانت عينا مضمومة جاز فيها الهمز، كما جاز في الفاء نحو: أُجُوهُ، وأُفَّتت ومن تمكن الهمز في ذلك أنهم همزوا: أدُّور، ثم قلبوا فقالوا: أدُّر، فلم يعيدوا الواو التي هي عين، وجعلوه بمنزلة: قائل، وقويئل"<sup>(4)</sup>.

كما أجازها الزمخشري بقوله: "السُّوُوقِ بهمز الواو لضمها كما في أدُّور، ونظيره الغُور في مصدر غارت الشمس"<sup>(5)</sup>. ويرى العكبري أنه لما اجتمعت واوين هُمزت الأولى<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - المنصف ج: 1، ص: 311.

<sup>2</sup> - بها قرأ: ابن كثير. - شواذ القراءات ص: 405، والمحزر الوجيز ج: 4، ص: 504، والبحر ج: 7، ص: 381.

<sup>3</sup> - ص: 33.

<sup>4</sup> - الحجة للقراء السبعة ج: 6، ص: 70.

<sup>5</sup> - الكشف ج: 5، ص: 142.

<sup>6</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 396.

**توضيح واستنتاج:**

يذهب علماء اللغة<sup>(1)</sup> إلى أن الواو إذا وقت فاء للكلمة، أو عينا لها ثم انضمت ضمة لازمة جاز فيها الهمز مثل قولهم: أفتت في: وقّنت، والسووق في: السوق، وحوؤل في: حول، وقوؤل، في: قوول، وغيرها كثير. وذلك لأنهم يستقلون الضمة على الواو؛ لأن الضمة في الواو بمنزلة واو، فكأنه اجتمعت واوان، فلذلك لما أرادوا التخلص من هذا الثقل، بحثوا عن حرف جلد يتحمل الحركة، وتؤدي إلى الخفة، فقلبوا الواو المضمومة همزة. وهذا الذي وضحه ابن يعيش بقوله: "وذلك أن الضم يجري مجرى الألف عندهم مجرى الواو، والكسرة مجرى الياء، والفتحة مجرى الألف، لأن معدنها واحد، ويسمون الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة اللف الصغيرة، فلما كان بين الحركات والحروف هذه المناسبة أجروا الواو والضمة مجرى الواوين المجتمعين، فلما كان اجتماع الواوين يوجب الهمزة في نحو: واصلة وأواصل -على ما تقدم- كان اجتماع الواو مع الضمة يبيح ذلك ويجيزه من غير وجوبه، حطا لدرجة الفرع عن الأصل"<sup>(2)</sup>.

وبعدتنا إلى القراءات الأربعة الشاذة وجدنا مثل هذه الظاهرة الصوتية والمتمثلة في قراءة ابن محيصن السابقة (السووق)، حيث أجازت شذوذا همز الواو لمجيئها على وزن (فعل)، ولاجتماعها مع أخرى مضمومة، فكرهوا ذلك، فهمزوا. قال سيبويه: "وقد قال بعضهم: سووق فهمز، كراهية الواوين والضمة في الواو"<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: الحجة للقراء السبعة ج:5، ص:393، وج:6، ص:69، 70، والخصائص ج:3، ص:149، والمحتسب ج:1، ص:126.

<sup>2</sup> - شرح المفصل ج:10، ص:11، 12. بتصرف.

<sup>3</sup> - الكتاب ج:3، ص:591.

## 3- ظاهرة همز الواو المضمومة ضمة عارضة على غير قياس:

## تمثلها:

- ومثلها قراءة: الحسن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ))<sup>(2)</sup>، بهمز الواو المضمومة ضمة عارضة: (لَتَرَوُنَّ، لَتَرَوُنَّهَا).

قال ابن جني: "هذا إجراء غير اللازم مجرى اللازم، غير أنه هنا ضعيف مردول. وذلك أن الحركة فيه لالتقاء الساكنين، وقد كررنا في كلامنا أن أعراض التقاء الساكنين غير محفول بها، هذا إذا كان في كلمتين، إلا أن الساكنين هنا مما هو جار مجرى الكلمة الواحدة"<sup>(3)</sup>.

قال الزمخشري: "وهي مستكرهة، فإن قلت: لم استكرهت، والواو المضمومة قبلها همزة قياس مطرد؟ قلت: ذاك في الواو التي ضمتها لازمة، وهذه عارضة؛ لالتقاء الساكنين"<sup>(4)</sup>.

وقال القيسي: "ولا يجوز همز الواو من لترون لانضمامها لأن حركتها عارضة لالتقاء الساكنين، وهما الواو وأول النون المشددة"<sup>(5)</sup>. وبهذا قال العكبري<sup>(6)</sup>.

وقال أبو حيان: "استثقلوا الضمة على الواو فهمزوا كما همزوا في: (وقتت)، وكان القياس أن لا تهمز، لأنها حركة عارضة لالتقاء الساكنين فلا يعتد بها، لكنها لما تمكنت من الكلمة بحيث لا تزول أشبهت الحركة الأصلية فهمزوا، وقد همزوا من الحركة العارضة ما يزول في الوقف نحو: اشتروا الضلالة. فهمز هذه أولى"<sup>(7)</sup>.

مما سبق ذكره من وجوه توجيه همز الواو المضمومة ضمة عارضة نستنتج أن علماء اللغة انقسموا في جوازها وعدمه قسمين، معارض لها لخروجها عن القياس لأن الضمة عارضة، والقياس يبيح ذلك إذا كانت الضمة أصلية.

<sup>1</sup>- مختصر في شواذ القرآن ص: 179، وشواذ القراءات ص: 523، والمحزر الوجيز ج: 5، ص: 519، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 443، والإتحاف ص: 597، والقراءات الشاذة ص: 575، ومعجم القراءات ج: 10، ص: 563، ومعجم القراءات القرآنية ج: 8، ص: 226.

<sup>2</sup>- التكاثر: 6، 7.

<sup>3</sup>- المحتسب ج: 2، ص: 440، وينظر: الخصائص ج: 3، ص: 90، 91.

<sup>4</sup>- الكشاف ج: 6، ص: 252.

<sup>5</sup>- مشكل إعراب القرآن ج: 2، ص: 497.

<sup>6</sup>- ينظر: التبيان ج: 2، ص: 1302، وإملاء ما من به الرحمن ص: 589، وإعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 739.

<sup>7</sup>- البحر المحيط ج: 8، ص: 806، وينظر: القراءات الشاذة ص: 575.

في حين أجازها البعض لتمكنها من الكلمة بحيث لا تزول فأشبهت الحركة الأصلية، أو لإجراء اللازم مجرى غير اللازم رغم أنه ضعيف ومرذول كما قال ابن جنبي.

### توضيح واستنتاج:

يرى علماء اللغة أن حرف المد الواو من بين الأصوات اللغوية تقرباً من الهمزة تأثيراً وتأثراً، وهذا بحسب ما وقع عليها من حركات سواء أكانت لازمة أم عارضة. أما إذا كانت الحركة لازمة فلا خلاف في همزها إذا توفرت الشروط التي ذكرها اللغويون والتي تحدثت عنها في أكثر من موضع من هذا البحث. أما إذا ضُمَّت ضمة عارضة، مثل: (لترون)، هُمزت على غير قياس لتشبههما بالأصلية (لترون). وهذا الهمز فيه خلاف بين اللغويين. فأكثر النحويين على تلحينها وتضعيفها<sup>(1)</sup>، في حين عدّها البعض<sup>(2)</sup> قراءة صحيحة مقيسة على قراءات أخرى هُمزت فيها الواو نحو: (وقنت)، أو لتمكنها من الكلمة حتى صارت كاللازمة. وهذه الظاهرة الصوتية حققتها القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة الحسن البصري: (لترون، لترونها) حيث أجازت على غير قياس همز الواو المضمومة ضمة عارضة.

### 4- ظاهرة همز الباء إذا اجتمعت مع أخرى مكسورة:

#### تمثلها:

- قراءة: الأعمش واليزيدي<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((الزُّجَّاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ))<sup>(4)</sup>، بالهمز وفتح الدال للأعمش وكسرها لليزيدي مع تشديد الراء (دُرِّيٌّ، دُرِّيٌّ). يرى الفراء أن هذه الكلمة قرئت بعدة أوجه منها: (دُرِّيٌّ) بكسر الدال والهمز و(دُرِّيٌّ) بضم الدال والهمز. وقال: "وإذا همزته كسرت أوله. وهو من قولك: درأ الكوكب إذا انحط كأنه رجم به الشيطان فدمغه"<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص: 87، و مشكل إعراب القرآن ج: 2، ص: 497، و الكشف ج: 6، ص: 252، والمحتسب ج: 2، ص: 441.

<sup>2</sup> - ينظر: البحر المحيط ج: 8، ص: 806، والقراءات الشاذة ص: 575.

<sup>3</sup> - قرأ بكسر الدال: أبو عمرو، و الكسائي، وعاصم، وبضمها: حمزة، وعاصم، وبفتحها، قتادة، وأبو رجاء. - إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 327، والإتحاف ص: 411، ومعجم القراءات ج: 6، ص: 267، 268، 269، ومعجم القراءات القرآنية ج: 4، ص: 253، 254.

<sup>4</sup> - النور: 35.

<sup>5</sup> - معاني القرآن، ج: 2، ص 252. وينظر: إعراب القرآن ج: 3، ص: 137، 138، والقاموس المحيط، الفيروز أبادي، دار الحديث، القاهرة، (د.ت). ج: 1، ص 14.

وأجاز الأخفش هذا الهمز فقال: "و: (دَرِّيء) من (دَرَأً)، همزها وجعلها (فَعِيل)، وذلك من تَلَأْنُهُ، وقال بعضهم: (دَرِّيء) مثل: (فَعِيل)"<sup>(1)</sup>.

وقال ابن جني: "الغريب من هذا (دَرِّيء) بفتح الدال، وتشديد الراء، والهمز. وذلك لأن فَعِيلًا بالفتح وتشديد العين عزيز، إنما حكى منه: السكينة، بفتح السين وتشديد الكاف"<sup>(2)</sup>.

ويرى العكبري أن الهمز وكسر الدال من الدَرء وهو الدفع، مثل سَكِير، وكأن الكوكب المضيء يدفع الظلمة. أما بفتح الدال والهمز فهو بعيد لأنه ليس في الكلام (فَعِيل). ويمكن تخريجه على انه فرّ من الكسر إلى الفتح لثقل التشديد والياء والهمز<sup>(3)</sup>.

وجاء في اللسان: "وقد (دَرَأ): الكوكب دُرُوءًا. قال أبو عمرو بن العلاء: سألت رجلاً من سعد بن بكر من أهل ذات عرق. فقلت: هذا الكوكب الضخم ما تسمونه؟ قال: الدَرِّيءُ وكان من أفصح الناس.. و الدَرِّيء: من الكواكب الناصعة. وهو من قولك: دَرَأَ الكوكب كأنه رجم به الشيطان فدفعه"<sup>(4)</sup>.

من خلال توجيهات اللغويين السابقة نستنتج أنهم اتفقوا على جواز الهمز لكن الإشكال الذي وقعوا فيه هو فتح الدال (دَرِّيء)، فمنهم من أجاز (فَعِيل) كالأخفش، ومنهم من منعه كابن جني. ومهما كان الاختلاف في نوع الصيغة فإن القراءة من الوجهة الصوتية لها ما يبررها وهي علة كراهية العرب لاجتماع التضعيف وياءين والكسرة؛ ذلك لأن الحرف المشدد عبارة عن حرف ساكن وآخر متحرك فالتقى ساكنان حشوا، فتحركت الأولى تمشياً مع قاعدة التقاء الساكنين فانقلبت همزة لما لها من قوة الاعتماد على المخرج.

### توضيح واستنتاج:

رأينا في الظاهرة السابقة كيف أن العرب تخلصوا من اجتماع واوين، فكما تخلصوا هناك، تخلصوا هنا -فيما أرى- للسبب نفسه مع تغيير نوع الصائت وهو اجتماع يائين؛ وذلك لأنهم يستقلون الكسرة على الياء؛ لأن الكسرة في الياء بمنزلة ياء لأنها تجري مجراها، ومن معدن واحد، فكأنه اجتمعت ياءان، فلذلك لما أرادوا التخلص من هذا الثقل، بحثوا عن حرف جلد يتحمل الحركة، وتؤدي إلى الخفة، فقلبوا الياء المكسورة همزة.

<sup>1</sup> - معاني القرآن ج:2، ص:456.

<sup>2</sup> - المحتسب ج:2، ص:153، وينظر: المحرر الوجيز ج:4، ص:184، والبحر المحيط ج:6، ص:419، والدر المصون ج:8، ص:407.

<sup>3</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:183، 184، و التبيان في إعراب القرآن ج:2، ص:970.

<sup>4</sup> - لسان العرب ج:1 ص:73. بتصريف، وينظر: حجة القراءات ص:500.



وهذه الظاهرة الصوتية حققتها القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة الأعمش واليزيدي:(درّيء) سواء بفتح الدال أو بكسرها، حيث أجازت على غير قياس همز الياء لمجيئها على وزن (فَعِيل)، ولاجتماعها مع أخرى مضعّقة مكسورة، فكرهوا اجتماع التضعيف مع ثقل اليائين والكسرة، فهمزوا ما لا همز له لِمَا حتمته الوظيفة الصوتية.

### 5- ظاهرة همز الياء الأصلية إذا شُبّهت بالزائدة:

#### تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ))<sup>(2)</sup>، بالهمز مكان الياء (مَعَائِشَ).

يُجمع علماء اللغة أن هذا الهمز لحن لا يجوز؛ لأن الياء في هذه الكلمة أصلية، وهي: معيشة، وهي عندهم على وزن: مفعلة. والهمز لا يكون إلا في الياء الزائدة نحو: صحيفة، صحائف؛ لأنه لا حظ لها في الحركة، وقد قرُبت من آخر الكلمة، ولزمتها الحركة، فأوجبوا فيها الهمز<sup>(3)</sup>. قال سيبويه في هذه الظاهرة الصوتية: "ولم يهمزوا مقول ومعاش، لأنهما ليستا بالاسم على الفعل فتعتلا عليه، وإنما هو جمع مقالةٍ ومعيشةٍ، وأصلهما التحريك، فجمعتهما على الأصل كأنك جمعت معيشةً ومقولةً، ولم تجعله بمترلة ما اعتل على فعله، ولكنه أجري مجرى مفعال"<sup>(4)</sup>.

وقال الفرّاء: " لا تهمز لأنها - يعنى الواحدة - مفعلة، الياء من الفعل، فلذلك لم تهمز، إنما يهمز من هذا ما كانت الياء فيه زائدة مثل مدينة ومدائن ، وقبيلة وقبائل لما كانت الياء لا يعرف لها."<sup>(5)</sup>.

وقال الأخفش: "وهو رديء؛ لأنها ليست بالزائدة، وإنما يُهمز ما كان على مثال (مفاعل) إذا جاءت الياء زائدة في الواحد"<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - وبها قرأ: نافع من رواية خارجة بن مصعب. - البحر المحيط ج:4، ص: 271، ومعجم القراءات ج:3، ص:9، ومعجم القراءات القرآنية ج:2، ص:345.

<sup>2</sup> - الأعراف:10.

<sup>3</sup> - ينظر: معاني القرآن وإعرابه ج:2، ص:320، وإعراب القرآن ج:2، ص:115، ومعاني القراءات ج:1، ص:401، وفتح القدير ج:2، ص:268.

<sup>4</sup> - الكتاب ج:4، ص:355.

<sup>5</sup> - معاني القرآن ج:1، ص:373.

<sup>6</sup> - معاني القرآن ج:1، ص:320.

وقد رأى ابن جني أن هذا النوع من الهمز شاذ لأنه مرتجل لا أصل له ولا قياس يعضده<sup>(1)</sup>.

وقال العكبري: "الصحيح أن الياء لا تهمز هنا لأنها أصلية، وحركت لأنها في الأصل محرّكة، ووزنها معيشة كمحبة، وأجاز قوم أن يكون أصله الفتح، وأعلت بالتسكين في الواحد كما أعلت في يعيش"<sup>(2)</sup>.

لكن الذي أراه في هذه المسألة أن الياء هُمزت لتشبيهها بالزائدة وهذا المسلك جائز رغم ضعفه في القياس، ووجب قبوله لأنه قالت به العرب، ورؤي عن ثقات، وهو مذهب الكثير من اللغويين.

فقد رأى ابن الأنباري أن الياء هُمزت لأنها شُبّهت بالزائدة وهي قراءة ضعيفة في القياس. والأصل أنها لا تُهمز لأن فيها الياء أصلية، وأصلها في الواحد أن تكون متحركة، ولو كانت زائدة أصلها في الواحد السكون، نحو: كتيبة على فعيلة لهُمزت في الجمع، نحو: كتائب"<sup>(3)</sup>. وقال أبو علي: "وهو أن معيشة على وزن: سفينة، فتوهّمها: فعيلة؛ فهمز كما يهمز مصائب"<sup>(4)</sup>. وقال العكبري: "وهمزها قوم وهو بعيد جداً، ووجهه أنه شبه الأصلية بالزائدة نحو: سفينة وسفائن"<sup>(5)</sup>.

وبتوجيه الهمز في: (معائش) على تشبيه الأصل بالزائدة أشار الزجاج وإن رفض القراءة به لتركه عند أكثر القراء<sup>(6)</sup>. كما قال به كلٌّ من الزمخشري<sup>(7)</sup>، وابن عطية<sup>(8)</sup>، وأبو حيان<sup>(9)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(10)</sup>.

ووجه الخلاف عند علماء اللغة في هذه الظاهرة أنها جاءت مخالفة للقياس، لأن القياس يقتضي أن تكون غير مهموزة لأنها جمع معيشة. فإذا كانت الياء زائدة وأصلها في الأفراد السكون، جاز همزها في الجمع مثل: سفائن واحداً سفينة على فعيلة، فالياء زائدة

<sup>1</sup> - الخصائص ج:3، ص:144.

<sup>2</sup> - التبيان في إعراب القرآن ج:1، ص:558.

<sup>3</sup> - البيان في غريب إعراب القرآن ج:1، ص:355، وإملاء ما من به الرحمن ص:276.

<sup>4</sup> - الحجة للقراء السبعة ج:4، ص:8.

<sup>5</sup> - البيان في غريب إعراب القرآن ج:1، ص:355، وإملاء ما من به الرحمن ص:276.

<sup>6</sup> - معاني القرآن وإعرابه ج:2، ص:321.

<sup>7</sup> - ينظر: الكشاف ج:2، ص:100.

<sup>8</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج:2، ص:377.

<sup>9</sup> - ينظر: البحر المحيط ج:4، ص:271.

<sup>10</sup> - ينظر: الدر المصون ج:5، ص:259.

أصلها السكون، ويجوز همزها في الجمع إذا كان موضع الياء ألفا أو واوا زائدتين نحو: عجائز ورسائل لأن الواحد عجوز ورسالة<sup>(1)</sup>. لكن أجازها البعض منهم على لغة من شبّه الياء غير الأصلية بأختها الزائدة.

### توضيح واستنتاج:

يذهب أهل اللغة<sup>(2)</sup> إلى أن (معيش) جمع (معيشة) جائز في الجمع (مفعّل، ومفعّل)، وفي الواحد (مفعلة، ومفعلة) لذلك لا يجوز همزها في الجمع، لأنه قد كانت عينه متحركة في الأصل، فإذا احتاج إلى حركتها حرّكها ولم يقبلها واحتملت الحركة؛ لأنها قوية وهي من الأصل، وإنما يهمز في الجمع الياءات التي لا حظ لها في الحركة.

لكن هناك بعض العلماء من يجيز همز الياءات التي هي أصل في الكلمة تشبيها لها

بالزائدة. فقد همزوا شذوذا منائر جمع منارة والأصل: منورة، ومصائب جمع مصيبة والأصل مصاوب، وكذلك عاملوا (معائش) معاملة تلك الكلمات. فقد قال سيبويه: "وبنات الياء في جميع هذا في الإتمام كبنات الواو، في ترك الهمز وفي الهمز"<sup>(3)</sup>.

وقال الفراء: "وربما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنها فعيلة لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف كما جمعوا مسيل الماء أمسلة، شبّه بفعيل وهو مفعّل. وقد همزت العرب المصائب وواحدتها مصيبة شبهت بفعيلة لكثرتها في الكلام"<sup>(4)</sup>.

وبالعودة إلى القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة الأعمش وتوجيهاتها نستنتج أنها أجازت شذوذا على أقوال بعض العرب همز ياء (معائش) وهي أصلية لها حظ في الحركة، والعلة في ذلك أن الواحد منها هي معيشة، وجمعها يكون بإضافة ألف ساكنة ولما كانت الألف ساكنة والياء ساكنة، فلا بد من تحريك الثانية بالكسر المناسبة للياء، أو تعويضها بهمزة تشبيها بياء غير أصلية ليس لها حظ في الحركة ك: (صحائف، ومدائن، وسفائن، وعجائز) وغيرها.

<sup>1</sup> - مشكل إعراب القرآن ج:1، ص:306.

<sup>2</sup> - ينظر: الكتاب ج:4، ص:355، وشرح الشافية ج:3، ص:134، والمنصف ج:1، ص:309، والبحر المحيط ج:4، ص:271، وارتشاف الضرب ص:261.

<sup>3</sup> - الكتاب ج:4، ص:354.

<sup>4</sup> - معاني القرآن ج:1، ص:373، 374، وينظر: معاني القرآن، الأخفش ج:1، ص:320.

## 6- ظاهرة همز المقصور حملا على الممدود:

## تمثلها:

- قراءة: الحسن (1) لقوله تعالى: ((وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا)) (2)،  
 بزيادة همزة في آخر الاسم الممدود (الزنا) على لغة تميم، ونجد (3).  
 أجاز ابن قتيبة فيها الهمز وغير الهمز (4). كما أجازها الزبيدي أيضا (5).  
 كما استحسناها العكبري بقوله: " قيل هي لغة في المقصور، وقيل: هو مصدر زاني  
 زناء، مثل قاتل قتالا" (6).  
 ورأى أبو حيان أن هذه القراءة لغة: " والزنا الأكثر فيه القصر ويُمدّ لغة لا ضرورة،  
 هكذا نقل اللغويون، ومن المدّ قول الشاعر وهو الفرزدق:  
 أَبَا حَاضِرٍ مَنْ يَزَنُ يُعْرِفُ زِنَاؤُهُ وَمَنْ يَشْرَبُ الْخَرْطُومُ يُصْبِحُ مُسْكِرًا" (7)  
 والشاهد فيه (زِنَاؤُهُ)، حيث همزه حملا على الممدود على لغة.  
 من خلال ما سبق ذكره إلى أن قراءة الهمز هذه تحمل وجهين: أحدهما: أنه لغة في  
 المقصور. والآخر: أنه مصدر من زانى، يزاني، زناء.

## توضيح واستنتاج:

اختلف علماء اللغة حول همز المقصور حملا على الممدود، وقد تناولوه في باب مد  
 المقصور، وقصر الممدود (8). وقد ذكر لنا ابن جني واحدا من هذا الخلاف وقع بين  
 الكسائي وأبي محمد اليزيدي وهما عند أبي عبد الله حول كلمة (الشراء) أممدود هو أم  
 مقصور. فمدّه اليزيدي وقصره الكسائي، فتراضيا ببعض فصحاء العرب وكانوا بالباب  
 فمدوه على قول اليزيدي.

1- شواذ القراءات ص: 280.

2- الإسراء: 32.

3- ينظر: هامش البحر المحيط ج: 6، ص: 30، ولسان العرب ج: 14، ص: 359.

4- أدب الكاتب، ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم ت: 276هـ)، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت ص: 304.

5- ينظر: تاج العروس ج: 38، ص: 225.

6- إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 788، وينظر: إملاء ما من به الرحمن ص: 387، والتبيان ج: 2، ص: 219، ومشكل

إعراب القرآن ج: 2، ص: 30.

7- المصدر السابق نفسه، وينظر: المحرر الوجيز ج: 3، ص: 452.

8- من ذلك: كتاب الفراء، وابن ولاد، والشاء، ونفطويه، وابن مالك. وكلهم سموا كتبهم: المقصور والممدود. ينظر: منظومة

المقصور والممدود، ابن جابر الأمدلسي، تح: علي حسين البواب، مكتبة الثقافة الدينية، مصر ص: 4.

وعلى كل حال فهو يمد ويقصر. وقولهم أشرية دليل المد كسقاء وأسقية<sup>(1)</sup>. والذي أراه أن صيغة الممدود في مثل: (الزناء) إنما هو من قبيل همز ما لا يهمز خاصة إذا لم يكن المعنى مختلفا. ولعلمهم همزوه لأنهم رأوا فيه الخفة، أو الضرورة. لذلك أجازوه الكوفيون، وأبو الحسن الأخفش من البصريين في ضرورة الشعر. ومنعه البصريون. واستدلوا على جوازه بما جاء في كلام العرب، نحو قول الشاعر:

إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنَ اللَّهِ فَهَذَا يُعْطِي، وَهَذَا يُحَدُّ<sup>(2)</sup>

وقال آخر:

سَيُغْنِيَنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءٌ<sup>(3)</sup>

والشاهد في هذين البيتين: الغناء، من: الغنى، وغناء، من: غنى، حيث همز المقصور حملا على الممدود على غير قياس للضرورة الشعرية.

وقال النابغة الجعدي:

كَانَتْ فَرِيضَةٌ مَا تَقُولُ كَمَا كَانَ الزَّيْنَاءُ فَرِيضَةَ الرَّجْمِ<sup>(4)</sup>

ففي البيت همز الشاعر (الزناء) وهو ما لا يهمز على لغة من يجيز ذلك.

واشترط الفراء من الكوفيين في جواز مد المقصور أن يجيء في بابه نظير له ممدود<sup>(5)</sup>، نحو: (فرحى، وهدى، وحجى) نظيره: (سما، ودعاء، ورداء). في حين أباحه البعض<sup>(6)</sup> دون قيد أو شرط إذا أمن اللبس، ورأوا أن هذا النوع غير مباح في النثر<sup>(7)</sup>.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة الحسن السابقة: (الزناء) نجد أنها أجازت على غير قياس، ولا ضرورة؛ لأن القرآن لا ضرورة فيه همز المقصور (الزناء) من: الزنا حملا على الممدود ونظيره: الغناء في: غنى، ونهاء في: نهى على لغة من أجاز ذلك من اللغويين، أو على لغة أهل نجد.

<sup>1</sup> - الخصائص ج:3، ص:289.

<sup>2</sup> - البيت مجهول النسب وهو من شواهد الإنصاف ج:2، ص:260.

<sup>3</sup> - البيت مجهول النسب وهو من شواهد الإنصاف أيضا المصدر السابق.

<sup>4</sup> - ينظر: هامش الجامع لأحكام القرآن ج:13، ص:72، وفتح القدير ج:3، ص:309.

<sup>5</sup> - ينظر: الإنصاف ج:2، ص:259.

<sup>6</sup> - ينظر: شرح ابن عقيل ج:4، ص:102، 103، والنحو الوافي عباس حسن، ط:3، دار المعارف، مصر ج:4، ص:612.

<sup>7</sup> - ينظر: الدر المصون ج:7، ص:348.

الفصل الخامس: ظواهر تخص علاقات الحروف:المبحث الأول: ظواهر تخص الإدغام<sup>(1)</sup> وفكّه:1- ظاهرة إدغام نون الرفع في نون الضمير:تمثلها:

- قراءة: ابن محيصة والحسن والأعمش<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: (( قُلْ أَتَحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ))<sup>(3)</sup>، بإدغام النون في النون (أَتَحَاجُّونَا)، لاجتماع المثليين. أجاز العلماء هذا الإدغام ورأوا أنه فيه أدغمت نون الرفع في نون الضمير، كما أجازوا الجمع بين ساكنين ههنا وهما الواو والنون الأولى، لأن الثاني كالمفصل. فهذا الأخفش قد استحسّن هذا الإدغام على الفك، وبرّره بقوله: "مثقلة؛ لأنهما حرفان مثلان فأدغم أحدهما في الآخر، واحتمل الساكن قبلهما إذا كان من حروف اللين... وأشبهه هذا كثير وإدغامه أحسن حتى يسكن الأول"<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - الإدغام (بتخفيف الدال من أفعال الكوفيين وبتشديدها من أفعال البصريين) في اللغة: إدخال الشيء في الشيء، يقال أدغمت اللجام في فم الدابة: أي: أدخلته فيه. أما عند الصرفيين فهو: أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل بينهما بحركة أو وقف ويكون في المثليين والمقاربيين. يلجأ إليه القراء طلباً للتخفيف، وكراهة للانتقال، وهو منتشر بشكل واسع بين القبائل العربية، كعقيل، وعامر بن صعصعة، وتميم، وقيس، وأسد، وبنو عجل، وغيرهم كثير. وقد أشارت إلى هذه الظاهرة اللغوية كتب كثيرة يمكن العودة إليها. وقد قسمه العلماء إلى إدغام المتماثلين، وإدغام المقاربيين، وإدغام المتجانسين. - ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج:1، ص:136، وكتاب الإدغام الكبير، الداني (أبو عمرو عثمان بن سعيد ت:444هـ)، تج: عبد الرحمن حسن العارف، عالم الكتب، القاهرة، ط:1، 1424هـ، 2003م، ص:23، 93، وشرح المفصل ج:10، ص:121، وشرح الشافية ج:3، ص:235، وهمع الهوامع ج:3، ص:442، واللهجات العربية في التراث ج:1، ص:313، والقراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن، دار الجبل، بيروت، ط:1، 1418هـ، 1998م، ج:1، ص:113، 114.

وقد خصصت دراسة الإدغام تحت باب الظواهر الصوتية لارتباطه بحركة اللسان؛ لأن فيه يرتفع اللسان عن الحرفين المتداخلين ارتفاعاً واحدة، وبهذا يكون القراء به قد خففوا على ألسنتهم الانتقال من موضع والإعادة إليه، وفي ذلك تكلف زائد على جهاز النطق، والعربية تميل دائماً إلى الخفة والسرعة في النطق اقتصاداً في الجهد، أو لإحداث نسق صوتي.

<sup>2</sup> - بها قرأ: زيد بن ثابت. - مختصر في شواذ القرآن ص:17، وإعراب القرآن ج:1، ص:267، الجامع لأحكام القرآن ج:2، ص:423، وشواذ القراءات ص:77، والمحزر الوجيز ج:1، ص:216، والبحر المحيط ج:1، ص:585، وفتح القدير ج:1، ص:281، والدر المصون ج:2، ص:145، والإتحاف ص:193، ومعجم القراءات ج:1، ص:203، ومعجم القراءات القرآنية ج:1، ص:120.

<sup>3</sup> - البقر:139.

<sup>4</sup> - معاني القرآن ج:1، ص:159، 160.

ويرى الزجاج أن لها وجها جيّداً في العربية حيث قال: "وإن شئت بنون واحدة (أَتْحَاجُونَ) على إدغام الأولى في الثانية، وهذا وجه جيد"<sup>(1)</sup>. وهذا الجواز قال به النحاس أيضاً إلا أنه يرى أنه مخالف للسواد"<sup>(2)</sup>.

وردّد العكبري هذا الجواز بقوله: "يقرأ بنون واحدة مشدّدة، وذلك أنه أدغم نون الرفع في نون الضمير، وجاز الجمع بين ساكنين هنا، وهما الواو والنون الأولى لأن قبل الواو ضمّة وطال المدّ فيه، فجرت مجرى الحركة الفاصلة، وصار مثل: دابةً والحاقة"<sup>(3)</sup>. وذهب ابن عطية<sup>(4)</sup>، وأبو حيان<sup>(5)</sup> إلى أن هذا المدّ الواقع قبل الحرف الأول هو الذي سوغ وجود الإدغام لأنه قام مقام الحركة، ومثله شابةً ودابةً. يظهر لنا مما سبق أنه لما اجتمع مثلين متحركين ثقل عليهم النطق بهما فمالوا إلى التخفيف بإدغامهما لوجود ما قبل الأول حرف مدّ ولين قام مقام الحركة.

### تعقيب واستنتاج:

ترى اللّغة أن الإدغام ظاهرة صوتية تحدث نتيجة تأثر أصوات متماثلة أو متجانسة، أو متقاربة بعضها ببعض، طلباً للخفة. فتجاور هذه الأصوات من بعضها البعض يؤدي إلى استئقال اللسان بالنطق بها؛ لأن اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه، ثم عاد مرة أخرى إلى المخرج نفسه لينطق بحرف آخر مثله أو شبهه صعب عليه ذلك، فيفرّ إلى الإدغام لأنه وسيلة من وسائل تيسير النطق التي يلجأ إليها المتكلم بصفة عامة وقارئ القرآن بصفة خاصة إيثارا للاقتصاد في الجهد العضلي.

قال سيبويه: "وذلك فيما زعم الخليل أولى به؛ لأنه لما كانا من موضع واحد ثقل عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع ثم يعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الآخر، فلما ثقل عليهم أرادوا أن يرفعوا رفعة واحدة"<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - معاني القرآن وإعرابه ج: 1، ص: 216.

<sup>2</sup> - ينظر: إعراب القرآن ج: 1، ص: 267.

<sup>3</sup> - إعراب شواذ القراءات ج: 1، ص: 211، 212.

<sup>4</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج: 1، ص: 216.

<sup>5</sup> - ينظر: البحر المحيط ج: 1، ص: 585.

<sup>6</sup> - الكتاب ج: 3، ص: 530.

وقال ابن يعيش: " فلما كان تكرير الحرف كذلك في النقل حاولوا تخفيفه بأن يدغموا في الآخر فيضعوا ألسنتهم على مخرج الحرف المكرر وضعة واحدة، ويرفعوها بالحرفين رفعة واحدة لئلا ينطقوا بالحرف ثم يعودوا إليه"<sup>(1)</sup>. فالإدغام إذن ظاهرة صوتية "راقية ترمي إلى الوصول بالكلمة إلى أقصى درجات الخفة والسهولة"<sup>(2)</sup>، فكلما "ثقل على اللسان إظهاره فأدغم، وما سهل لك فيه الإظهار فأظهر ولا تدغم"<sup>(3)</sup>.

وقد توصل علماء اللغة بعد دراستهم لظاهرة الإدغام إلى التمييز بين عدة أنواع من ظواهر تأثر الأصوات بما يجاورها في الكلام المتصل. وبالنظر إلى مقدار التشابه بين الأصوات التي يحصل فيها الإدغام، توصلوا إلى ثلاثة أقسام وهي: إدغام المثليين، وإدغام المتجانسين، وإدغام المتقاربين.

ومن بين إدغام المثليين عند العرب إدغام نون الضمير في نون الرفع، ولهم في هذه الظاهرة ثلاثة مذاهب<sup>(4)</sup>: - إظهار النون. و- حذف إحدى النونين؛ استئقلا للجمع بين النونين. و- إدغام الأولى في الثانية. وقد قرئ بهذه الأوجه الثلاثة.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة ابن محيصة والحسن والأعمش السابقة: (أُتَحَاجُّونَا) نجد أنها أجازت إدغام نون الضمير في نون الرفع، وسببه اجتماع مثليين متحركين فنقل عليهم النطق بهما فمالوا إلى التخفيف، رغم أن هذا الإدغام يؤدي إلى اجتماع الساكنين وهو مستقبح في العربية، إلا أنه مستحسن، ومُسَوِّغٌ هنا لوجود قبل الأول حرف مدّ ولين قام مقام الحركة. قال سيبويه: "وإذا التقى الحرفان المثلان اللذان هما سواء متحركين، وقبل الأول حرف مدّ، فإنّ الإدغام حسن، لأن حرف المدّ بمنزلة متحرك في الإدغام"<sup>(5)</sup>. فلهذا السبب جاز اجتماع الساكنين هاهنا، وحسن إدغام النون الأولى في الثانية على الفك ومثل هذا كثير وإدغامه أحسن.

<sup>1</sup>- شرح المفصل ج:10، ص:121.

<sup>2</sup>- اللهجات العربية في التراث ج:1، ص:314.

<sup>3</sup>- معاني القرآن ج:2، ص:354.

<sup>4</sup>- ينظر: معاني القرآن وإعرابه ج:1، ص:216.

<sup>5</sup>- الكتاب ج:4، ص:437، وينظر: معاني القرآن، الأخفش ج:1، ص:159، 160، والدر المصون ج:2، ص:145.



## 2- ظاهرة إدغام تاء الخطاب في أختها:

## تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ))<sup>(2)</sup>، حيث أدغم تاء الخطاب في أختها من كلمتين، وهو بهذا يخالف القراءات العشر.

## تعقيب واستنتاج:

وضع علماء القراءات ضوابط واضحة وقوانين صوتية محددة عند إدغام المثليين في كلمتين لا يمكن للمتكلم أو القارئ به أن يتجاوزها؛ لأن ذلك يؤثر إما على اللسان عند النطق بالأصوات المدغمة، وإما يخل بهدف مهم من أهداف الإدغام ألا وهو الاقتصاد بالمجهود العضلي، وإحداث التناسق والانسجام الصوتي. فقد ذكر أبو عمرو الداني<sup>(3)</sup>، وابن الجزري<sup>(4)</sup>، وغيرهما<sup>(5)</sup> أسباب، وشروط، وموانع حدوث الإدغام فيما كان من المثليين من كلمتين، إلا في أربعة مواضع، فإنه لم يكن يُدغم الأول منها في الثاني لعلل أوجب ذلك.

والذي يهمننا من هذه المواضع وعللها التي أوجبتها، إدغام تاء الخطاب أو التكلم في أختها، حيث لا يجوز إدغامهما لأنّ في ذلك التباسا بين الاسم والحرف. قال أبو عمرو في علة عدم جوازه: "... وذلك لقلّة التاء؛ لأنها اسم، وهي على حرف واحد، فلو أُدغمت لاختل الاسم"<sup>(6)</sup>.

غير أنه وبالعودة إلى القراءات الأربعة الشاذة والمتمثلة في قراءة الحسن البصري السابقة: ((أَنْتَ تَحْكُمُ))، نجد أنها أجازت إدغام تاء الخطاب في أختها مخالفة بذلك الضوابط سالفة الذكر، والسبب فيما أرى<sup>(7)</sup> أنه لما اجتمع لديه ثقلان تاء الخطاب في الكلمة الأولى

<sup>1</sup>- الإتحاف ص:32.

<sup>2</sup>- الزمر:46.

<sup>3</sup>- ينظر: الإدغام الكبير ص:94 وما بعدها، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم قدور الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط:2، 1428هـ، 2007م، ص:336، 337.

<sup>4</sup>- ينظر: النشر في القراءات العشر ج:1، ص:218، 219.

<sup>5</sup>- ينظر: الإتيان في علوم القرآن ج:2، ص:601-604، والإتحاف ص:31، 32.

<sup>6</sup>- الإدغام الكبير ص:102.

<sup>7</sup>- يرى بعض الباحثين المعاصرين أن هذا الإدغام ليس الغرض منه التخفيف، وإنما غرضه التغيير في البنية المقطعية للكلام. - ينظر: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر، سمير الشريف ستيتية، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن ص:314، 2005م.

التي هي اسم وتاء الكلمة الثانية التي هي حرف، تكون له الشرط والسبب، وارتفع المانع فسكن الحرف الأول وأدغمه في الثاني طلباً للتخفيف.

### 3- ظاهرة الإدغام بالتحويل على الأقل:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((لَوْلَا أَنْ تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّهِ لَنُبِذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ))<sup>(2)</sup>، بتشديد الدال (تَدَارَكَهُ).

أجاز علماء القراءات هذا التشديد في الدال مع الإدغام، غير أنهم اختلفوا في أصل هذه الكلمة بعد الإدغام، بمعنى ما هو الحرف الذي أدغم في الآخر؟ هل هو من باب إدغام المتقربين، وبالتالي يكون قد أدغم التاء في الدال، أو هو من باب إدغام المثليين، وبالتالي يكون قد أدغم الدال في أختها المبدلة من تاء الافتعال؟.

قال النحاس: "والأصل تتداركه أدغمت التاء في الدال"<sup>(3)</sup>.

وقال أبو حاتم السجستاني: "لا يجوز ذلك؛ لأنه فعل ماض، وليست فيها إلا تاء واحدة، ولا يجوز تتداركه، وهذا خطأ منه، أو عليه"<sup>(4)</sup>.

وقال ابن جنّي: "قول أبي حاتم: هذا خطأ لا وجه له؛ وذلك أنه يجوز على حكاية الحال الماضية المنقضية، أي لولا أن كان يقال فيه: تتداركه، كما تقول: كان زيد سيقوم، أي: كان متوقفاً منه القيام، فكذلك هذا: لولا أن يقال: تتداركه نعمة من ربه لنبذ بالعراء"<sup>(5)</sup>.

وقال العكبري: "ويقرأ بتاء واحدة خفيفة مشددة الدال، وهو تفتعل، فأدغم التاء الثانية في الدال"<sup>(6)</sup>.

من خلال ما سبق نتوصل إلى أن الخلاف قائم بين العلماء حول أصل (تَدَارَكَهُ)، فأما من قال أصله (تتداركه) بتاءين، فقد أجاز فيه إدغام التاء في الدال بالنظر إلى فاء الفعل لا إلى تائه، وفي هذا يكون الإدغام إدغام متقاربين بتحويل الأول إلى الثاني وهو الأكثر، إلا

<sup>1</sup> - بها قرأ: ابن هرمز، والأعرج - مختصر في شواذ القرآن ص: 160، وشواذ القراءات ص: 482، والبحر المحيط ج: 8، ص: 311، ومعجم القراءات ج: 10، ص: 42، ومعجم القراءات القرآنية ج: 7، ص: 201، والقراءات الشاذة ص: 571.

<sup>2</sup> - القلم: 49.

<sup>3</sup> - إعراب القرآن ج: 5، ص: 17.

<sup>4</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 385، وينظر: البحر المحيط ج: 8، ص: 311.

<sup>5</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 385.

<sup>6</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 611.

أنه في هذا الحرف لا يكون كذلك لأن الفعل في الماضي وهو في هذه الحال يكون في المضارع، غير أن ابن جنّي، والنحاس وغيرهما أجازوه، وحجتهم في ذلك أنه يجوز أن يكون على حكاية الحال الماضية المنقضية.

أمّا من قال أن أصله (تداركه) بتاء واحدة، فقد أجاز فيه إدغام الدال في التاء بالنظر إلى تاء الفعل لا إلى فائه، وفي هذا يكون الإدغام إدغام متقاربين بتحويل الثاني إلى الأول على قلة حسب رأي أبي حاتم السجستاني، والعكبري.

والذي أميل إليه هو أن الفعل (تداركه) أصله (تدتركه) على زنة (تفتعله) أبدلت فيه تاء الافتعال دالا لتصير من جنس الدال التي هي فاء الكلمة وأدغمت في أختها، وهذا بالتحويل على الأقل لا على الأكثر.

### تعقيب واستنتاج:

ترى اللغة أنه إذا استحال إدغام المتقاربين يتحول الأول إلى الثاني وهو الأكثر والأشيع، نحو قولك: (اثاقلتم) من (ثاقلتم)<sup>(1)</sup>، ويتحول الثاني إلى الأول على قلة نحو قولك: (اذكر) بتشديد الذال من (اذتكر) على وزن (افتعل)، فبعد أن أبدلت تاء الافتعال دالا تحولت الدال إلى ذال وأدغمت في أختها، ومثل قولهم: (ودّ) وأصلها (وتدّ) بكسر التاء وفيه تحول الأول إلى الثاني على الأشيع، وبعضهم: قال: (وتّ) وفيه تحول الثاني إلى الأول على الأقل<sup>(2)</sup>. وقد ذكر ابن الحاجب جواز الوجهين في قوله: "(اذكر) قلب التاء دالا بعد الذال المعجمة لازم، وبعد القلب الإدغام أكثر من تركه، فإن أدغمت فيما أن تقلب الأولى على الثانية أو بالعكس"<sup>(3)</sup>. وهذا ابن عطية يجيز مثل هذا الإدغام، فقد قال عند توجيهه لقراءة أبي السمال: (يطّاف من يطّوف): "أدغمت التاء بعد الإسكان في الطاء على مذهب من أجاز إدغام الثاني في الأول، كما جاء في مدّكر، ومن لم يجز ذلك قال قلبت التاء طاء ثم أدغمت الطاء في الطاء، وفي هذا نظر لأن الأصلي أدغم في الزائد وذلك ضعيف"<sup>(4)</sup>، فهذا التوجيه يؤكد على وجود هذه الظاهرة الصوتية، وأن القراءة به تُجيزه اللغة على ضعفه.

<sup>1</sup> - بها قرأ الأعمش - مختصر شواذ القرآن ص: 57.

<sup>2</sup> - ينظر: شرح الشافية ج: 3، ص: 268، وارتشاف الضرب ص: 350.

<sup>3</sup> - شرح الشافية ج: 3، ص: 227، وينظر: المصدر نفسه ج: 3، ص: 286.

<sup>4</sup> - المحرر الوجيز ج: 1، ص: 229، وينظر: البحر المحيط ج: 1، ص: 632، والدر المصون ج: 2، ص: 191.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة السابقة من خلال قراءة الحسن والأعمش: (تَدَارِكُهُ) نجد أنها أجازت على قلة تحويل الحرف الثاني إلى الحرف الأول وإدغامه فيه، وكلاهما جائز عند أكثر أهل اللغة.

#### 4- ظاهرة إدغام الأقوى في الأضعف:

##### تمثلها:

- قراءة: ابن محيصن والأعمش واليزيدي عن أبي عمرو<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((قَالُوا سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ))<sup>(2)</sup>، بإدغام الظاء في التاء إدغاماً محضاً (أَوْعَتَّ) وزاد الأعمش نون المفعول (أَوْعَتَّنَا).

- ومثلها قراءة: ابن محيصن<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((قَالَ أَحَطُّ بِمَا لَمْ تَحِطْ بِهِ))<sup>(4)</sup>، بإدغام الظاء وهو صوت قوي مجهور مطبق في التاء وهو صوت ضعيف منفتح مهموس (أَحَتْ). أجاز بعض اللغويين إدغام الصوت القوي في الصوت الضعيف كالظاء والطاء في التاء. قال سيبويه: "ومما أخلصت فيه الظاء تاء سماعاً من العرب قولهم: حُطُّهُمْ، يريدون: حُطُّهُمْ"<sup>(5)</sup>.

وقال الفراء: "والعرب إذا لقيت الظاء التاء فسكنت الظاء قبلها صيروا الظاء تاء، فيقولون: أحت، كما يحولون الظاء تاء في قوله ((أَوْعَتَّ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ))"<sup>(6)</sup>. وإدغام الظاء في التاء قال ابن عطية ولم يعلق عليه شيئاً مما حدا بي أن أقول أنه لا ينفى جوازه<sup>(7)</sup>.

كما لمح العكبري إلى جوازه بقوله: "يقرأ بإدغام الظاء في التاء وتشدد التاء ولا يبقى للظاء صوتاً"<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: أبو عمرو والكسائي. - المحرر الوجيز ج: 4، ص: 239، والبحر المحيط ج: 7، ص: 32، فتح القدير ج: 4، ص: 147، ومعجم القراءات ج: 6، ص: 443، ومعجم القراءات القرآنية ج: 4، ص: 322.

<sup>2</sup> - الشعراء: 136.

<sup>3</sup> - معجم القراءات ج: 6، ص: 498، ومعجم القراءات القرآنية ج: 4، ص: 344، والقراءات القرآنية بين العربية والأصوات ص: 342. كما ذُكرت هذه القراءة لكن دون نسبة في: إعراب النحاس ج: 3، ص: 203، والجامع لأحكام القرآن ج: 16، ص: 135.

<sup>4</sup> - النمل: 22.

<sup>5</sup> - الكتاب ج: 4، ص: 460، وينظر: شرح الشافية ج: 3، ص: 281.

<sup>6</sup> - معاني القرآن ج: 2، ص: 289، وينظر: فتح القدير ج: 4، ص: 175.

<sup>7</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج: 4، ص: 239.

<sup>8</sup> - إعراب شواذ القراءات ج: 2، ص: 221.

وقد أكد أبو حيان<sup>(1)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(2)</sup> على وجود مثل هذه الظاهرة الصوتية، وأنه قد جاء من ذلك أشياء في القرآن الكريم من نقل الثقات فوجب قبولها. في حين يرى جمهور اللغويين<sup>(3)</sup> أن هذا الإدغام لا يجوز؛ لأن الإدغام يقوى بانتقال المدغم من ضعف إلى قوة، ويضعف بخلافه، ومثل هذا بعيد في العربية؛ لأن الظاء صوت مطبق والتاء ليس كذلك وإنما يُدغم فيما قرب منه جدا وكان مثله ومخرجه.

### تعقيب واستنتاج:

ذكرت كتب اللغة والقراءات أن الإدغام لا يكون إلا في الأقوى<sup>(4)</sup>، وأنّ الذي يُقوّى إدغام المتقاربين انتقال المدغم من ضعف إلى قوة، لا من قوة إلى ضعف، وعلّة ذلك " أن الحرف إذا أدغم خفي فضعف، فإذا أدغم في حرف أقوى منه استحال لفظ المدغم إلى لفظ المدغم فيه، فقوي لقوته، فكان في ذلك تدارك وتلافٍ لما جُني على الحرف المدغم"<sup>(5)</sup>، لذلك "حسن إدغام الأنقص صوتا من الحروف في الأزيد، بحسب قبح إدغام الأزيد في الأنقص"<sup>(6)</sup>.

ومن بين الأصوات المتقاربة التي لا يجوز إدغامها؛ الظاء والطاء في التاء لقوة الأولين لأنهما صوتان مجهوران مطبقان، وضعف الثاني لأنه صوت مهموس منفتح، والمجهور المطبق أقوى من المهموس المنفتح، هذا ما ذهب إليه جمهور العلماء، غير أنه أجاز به بعض اللغويين، فهذا مكي القيسي قد جعل إدغام المتقاربين في الحسن ثلاثة أضرب من بينها: أن يكون المدغم أضعف من المدغم فيه، فيصير بالإدغام إلى زيادة قوة، وذلك حسن جيد، نحو إدغام الظاء في التاء<sup>(7)</sup>.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة السابقة من خلال قراءة ابن محيصرن والأعمش واليزيدي: (أوعت)، وقراءة ابن محيصرن: (أحت) نجد أنها أجازت على السماع إدغام الأقوى صوتا وهي الظاء والطاء في الأضعف منهما وهي التاء. وفي هذا يكون

<sup>1</sup> - ينظر: البحر المحيط ج:7، ص:32.

<sup>2</sup> - ينظر: الدر المصون ج:8، ص:540.

<sup>3</sup> - ينظر: الكشف ج:1، ص:135، 136، والحجة للقراء السبعة ج:3، ص:173، والمحتسب ج:1، ص:140، والجامع لأحكام القرآن ج:16، ص:59، وفتح القدير ج:4، ص:147.

<sup>4</sup> - ينظر: شرح المفصل ج:10، ص:140.

<sup>5</sup> - المحتسب ج:1، ص:140.

<sup>6</sup> - الحجة للقراء السبعة ج:3، ص:173، وينظر: المصدر نفسه ج:4، ص:5،6.

<sup>7</sup> - ينظر: الكشف ج:1، ص:135.

صوت الطاء والظاء القوي قد تنازل بالإدغام عن بعض صفاته القوية، وهذا الإدغام حسن وجب قبوله رغم ضعفه لورود أشياء منه في القرآن الكريم، ولسماعه عن العرب.

### 5- ظاهرة إدغام الضاد في الطاء على لغة:

#### تمثلها:

- قراءة: ابن محيصن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتَعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أُضْطَرَّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَيَبُئْسَ الْمَصِيرُ))<sup>(2)</sup>، بإدغام الضاد في الطاء (أَطْرَهُ) على لغة.

اختلف العلماء حول إدغام الضاد في الطاء، فمنهم من ردها ومنهم من أجازها، وكل ذكر السبب في ما ذهب إليه. فقد قال النحاس: "وذا لا يجوز لأن في الضاد نفثيا فلا تدغم في شيء، ولكن يجوز أن تدغم الطاء فيها كما قالوا: اضْجَع"<sup>(3)</sup>.

وذهب ابن جنّي في إدغام الضاد في الطاء رأي النحاس، حيث يرى أنها لغة مردولة لأنها من الحروف الخمسة التي يدغم فيها ما يجاورها، ولا تدغم هي فيما يجاورها، وهذه الحروف هي: (ضَمْ شَفْر). ولم يتقبل ابن جنّي هذا الإدغام لما للضاد من امتداد وفتش، فلو أدغمتها لذهب ما فيها من النفثي<sup>(4)</sup>.

وقال الزمخشري: "وقرأ ابن محيصن فأَطْرَهُ بإدغام الضاد في الطاء كما قالوا اطَّجَع، وهي لغة مردولة؛ لأن الضاد من الحروف الخمسة التي يدغم فيها ما يجاورها، ولا تدغم هي فيما يجاورها، وهي حروف ضم شفر"<sup>(5)</sup>.

ويرى ابن عطية أن إدغام الضاد في الطاء طلبا للتناسب الصوتي لا يقتضيه القياس اللغوي لكنه جائز لوروده عن العرب في بعض الألفاظ القليلة وإن لم يبلغ حد الشيوخ والكثرة.

وقد ذهب أبو حيان مذهباً مخالفاً لمن سبقوه حيث يرى أنها ليست لغة مردولة، واستند في ذلك إلى ما نقله سيبويه<sup>(6)</sup> عن بعض العرب. حيث قال: "قال سيبويه: "وقد قال بعضهم: مطَّجَع في مضطجع ومضَّجَع أكثر، وجاز مُطَّجَع وإن لم يجز في مصطبر

<sup>1</sup>- مختصر في شواذ القرآن ص: 17، والمحتسب ج: 1، ص: 191، والمحزر الوجيز ج: 1، ص: 209، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 171، والإتحاف ص: 192، ومعجم القراءات القرآنية ج: 1، ص: 113، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 192.

<sup>2</sup>- البقرة: 126.

<sup>3</sup>- إعراب القرآن ج: 1، ص: 261.

<sup>4</sup>- ينظر: سر صناعة الإعراب ج: 1، ص: 218، والمحتسب ج: 1، ص: 191، 192.

<sup>5</sup>- الكشاف ج: 1، ص: 92.

<sup>6</sup>- ينظر: الكتاب ج: 4، ص: 470.

مطّبر؛ لأن الضاد ليست في السمع كالصاد، يعني أن الصفير الذي في الصاد أكثر في السمع من استطالة الضاد<sup>(1)</sup>. كما يرى السمين الحلبي أن هذا الإدغام جائز مستدلاً في ذلك على ما ذهب إليه سيوييه، وعلى بعض القراءات القرآنية التي تم فيها إدغام هذه الحروف الخمسة فيما يجاورها<sup>(2)</sup>.

### تعقيب واستنتاج:

يرى بعض اللغويين<sup>(3)</sup> أنه لا يجوز إدغام الضاد في الطاء لكونها صوتاً مستعلياً مستطيلاً متفشيًا، وأنها من الحروف التي يدغم فيها ما يجاورها، ولا تدغم هي فيما يجاورها. فقد قال ابن جني: "وأما الضاد فلأن فيها طولاً وتفشيًا، فلو أدغمت في الطاء لذهب ما فيها من التفشي فلم يجز ذلك، كما لم يجز إدغام حروف الصفير في الطاء، ولا أختيها، ولا في الطاء ولا أختيها؛ لئلا يسلبهن الإدغام ما فيهن من الصفير"<sup>(4)</sup>. غير أن بعضهم أخرج الضاد من ذلك ورأوا أنه يجوز إدغامها فيما يجاورها، وقد سُمع عن العرب إدغامها في الطاء. قال سيوييه: "وقد قال بعضهم: مُطَّجِع"<sup>(5)</sup>. أما الحروف المقصودة بعدم إدغامها فيما يجاورها هي التي جمعوها في قولهم: (مشفر). كما قال ابن جني: "وقد أخرج بعضهم الضاد من ذلك وجمعها في قولهم: مشفر. قال لأنه قد حُكي إدغام الضاد في الطاء في قولهم: في ((اضطجع)): اطَّجِع. وأنشدوا: لما رأى أن لا دعه ولا شبع مال إلى أرطاة حقف فاطَّجِع"<sup>(6)</sup>.

حيث ورد على لغة إدغام الضاد في الطاء في قوله: فاطَّجِع وهو جائز من الناحية الصوتية، لاقتراب المخرجين، واستطالة الضاد "لأنها اتَّصلت بمخرج اللام، وتطأطأت عن اللام، حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان، ولم تقع من الثنية موضع الطاء، لانحرافها، لأنك تضع للطاء لسانك بين الشفتين، وهي مع ذا مطبقة، فلما قاربت الطاء فيما ذكرت لك أدغموها فيها"<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - البحر المحيط ج:1، ص:557.

<sup>2</sup> - ينظر: الدر المصون ج:2، ص:112.

<sup>3</sup> - ينظر: إعراب القرآن ج:1، ص:261، والمحتسب ج:1، ص:192، وشرح الشافية ج:3، ص:270، والكشاف ج:1، ص:92.

<sup>4</sup> - سر صناعة الإعراب ج:1، ص:218، 219.

<sup>5</sup> - الكتاب ج:4، ص:470.

<sup>6</sup> - المحتسب ج:1، ص:192، وينظر: سر صناعة الإعراب ج:1، ص:214.

<sup>7</sup> - الكتاب ج:4، ص:465.

وإذا عدنا على القراءات الأربعة الشاذة المتمثلة في قراءة ابن محيصن السابقة: (أَطْرَهُ) نجد أنها أجازت على لغة من لغات العرب إدغام الضاد في الطاء، وهو فيما أرى إدغام مقبول؛ لأن له من العلة الصوتية ما يسوغها، وهي: أن الضاد تشارك الطاء في بعض صفاتها منها الإطباق والاستعلاء والجهر، فاقتربت منها فأدغمت فيها.

## 6- ظاهرة إدغام حروف الحلق :

### تمثلها:

- قراءة: ابن محيصن والحسن واليزيدي<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ))<sup>(2)</sup>، بإدغام حرف من حروف الحلق، وهي: هاء (فيه) في مماثلتها هاء (هُدًى).

أجاز علماء اللغة إدغام الهاء في الهاء، فقد عدها الأخفش قراءة<sup>(3)</sup>. ورأى الزجاج أن إدغام الهاء في الهاء جائز من حيث القياس لكنه ثقيل في اللفظ لأن الحرفين من جنس واحد حيث قال: " أما إدغام الهاء في الهاء فهو ثقيل في اللفظ، وهو جائز في القياس لأن الحرفين من جنس واحد إلا أنه يتقل في اللفظ لأن حروف الحلق ليست بأصل في الإدغام والحرفان من كلمتين"<sup>(4)</sup>.

كما أجازوه النحاس أيضا لكنه لم يستحسنه؛ لأن حروف الحلق أصلها ألا تدغم فقال: "ويدغم لاجتماع هاءين وليس بجيد؛ لأن حروف الحلق ليست أصلا بالإدغام ويجتمع ساكنان"<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: أبو عمرو ويعقوب. - الإتحاف ص: 167، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 29، ومعجم القراءات القرآنية ج: 1، ص: 18.

<sup>2</sup> - البقرة: 2.

<sup>3</sup> - ينظر: إعراب القرآن ومعانيه ج: 1، ص: 70، والحجة للقراء السبعة ج: 1، ص: 179.

<sup>4</sup> - معاني القرآن وإعراجه ج: 1، ص: 70.

<sup>5</sup> - إعراب القرآن ج: 1، ص: 180.



**تعقيب واستنتاج:**

ذهب أهل اللغة إلى أن حروف الحلق ليست بأصل في الإدغام؛ وهذا ما نلاحظه عند تتبعنا لظاهرة الإدغام في القراءات القرآنية بصفة عامة، والشاذة بصفة خاصة، حيث نجد أنها تكاد تخلو من إدغام أصوات الحلق في مجانسها أو مقاربها لقلتها<sup>(1)</sup>، فلا يُدغم في حروف الفم، ولا في حروف الشفتين، غير أنها يمكن أن تُدغم في بعضها وهو عربي حسن<sup>(2)</sup> لتقارب المخرج.

قال مكي القيسي: "فيجب أن تعلم أن حروف الحلق لا يُدغم في حروف الفم، ولا في حروف الشفتين، وقد يُدغم بعض حروف الحلق في بعض لتقارب المخرج؛ وتعلم أن حروف الفم لا تدغم في حروف الحلق، ولا في حروف الشفتين، ولكن يدغم بعضها في بعض، وفيها يقع أكثر الإدغام خلا الياء، فلا تدغم في غيرها، ولا يدغم غيرها فيها؛ وتعلم أن حروف الشفتين لا تدغم في حروف الحلق، ولا في حروف الفم لبعدها ما بينهما في المخرج"<sup>(3)</sup>.

ومن بين حروف الحلق التي لا يمكن أن تدغم في بعض منها أو في أختها أو في حروف الفم أو الشفتين الهاء إلا نادرا. لأن هذا الإدغام إن وقع قبيح. قال ابن عصفور: "وأما الهاء فليس لها من مخرجها ما يُدغم فيها أو تُدغم فيه، لأنها من مخرج الألف والهمزة، فلم يبق لها ما تُدغم فيه إلا ما هو من المخرج الذي يلي مخرجه"<sup>(4)</sup>. فاجتماع الهاء مع هذه الحروف، أو مع الهائين يكون من الصعوبة النطق به، لأن في ذلك تقلا على جهاز النطق<sup>(5)</sup>.

لكن إذا عدنا إلى القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة ابن محيصن السابقة: (فيه هدى) نجد أنها أجازت على قلة، إدغام الهاء وهي حرف حلقي في أختها، ورغم ثقله على اللفظ فهو جائز في القياس، والعلة في ذلك قرب المخرج، والتقارب في المخرج شرط من شروط الإدغام.

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب ج: 4، ص: 449، والمقتضب ج: 1، ص: 342، والأصوات اللغوية ص: 116.

<sup>2</sup> - ينظر: الكتاب ج: 4، ص: 449، وشرح الشافية ج: 3، ص: 276.

<sup>3</sup> - الكشف ج: 1، ص: 140.

<sup>4</sup> - الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي (علي بن مومن بن محمد النحوي الحضرمي، ت: 669هـ)، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط: 1، 1996م، ص: 431.

<sup>5</sup> - ينظر: الكتاب ج: 4، ص: 449، والمقتضب ج: 1، ص: 341، 342، وشرح المفصل ج: 10، ص: 136، وهمع الهوامع ج: 3، ص: 449، 450.

## 7- ظاهرة اختيار الفك في إدغام المتماثلين من حروف العلة:

## تمثلها:

- قراءة: ابن محيصن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَيَحْيَا مَنْ حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ))<sup>(2)</sup>، بفك إدغام اليائين في: (حَيٍّ).

اختلفت توجيهات علماء اللغة في حجة من اختار فك إدغام المتماثلين على الأصل<sup>(3)</sup>، وإدغامهما في الكلمة التي تنتهي بياءين مثل: (حَيٍّ). فقد قال سيبويه: "وقال ناس كثير من العرب: قد حَيَّ الرجل وحييت المرأة، فبيّن. ولم يجعلوها بمنزلة المضاعف من غير الياء. وأخبرنا بهذه اللغة يونس. وسمعنا بعض العرب يقول: أَعْيَاءٌ وَأَحْيَاءٌ؛ فبيّن"<sup>(4)</sup>.

وقال الفراء: "كتابتها على الإدغام بياء واحدة، وهي أكثر قراءة القراء. وقد قرأ بعضهم: (حَيٍّ عن بيّنة) بإظهارها. وإنما أدغموا الياء مع الياء وكان ينبغي لهم ألا يفعلوا لأنّ الياء الآخرة لزمها النصب في (فَعَلٌ)"<sup>(5)</sup>. ويرى أبو حاتم أن القراءة إظهار اليائين والإدغام حسن، والقراءتان مشهورتان عن العرب، فاقرأ بأيّهما شئت<sup>(6)</sup>.

وقد ذكر الزجاج علة جواز هذا الفك بقوله: "يجوز حَيٍّ بياءين... وأما من أظهر فلأنّ الحرف الثاني ينتقل عن لفظ الياء، تقول حَيٍّ يحيى، والمحيا والممات. فعلى هذا يجوز الإظهار"<sup>(7)</sup>.

كما علل السمين الحلبي جواز هذا الفك حيث يرى أنه شبيه ببعض صور المضارع منه، كما أنه أخف من الإدغام. قال: "فمن أظهر فلأنه الأصل، ولأنّ الإدغام يؤدي إلى تضعيف حرف العلة وهو ثقيل في ذاته، ولأنّ الياء الأولى يتعين فيها الإظهار في بعض الصور، وذلك في مضارع هذا الفعل لانقلاب الثانية ألفا في يحيى ويعيا، فحمل الماضي

<sup>1</sup>- بها قرأ: نافع وعاصم. - الإتحاف ص: 298، ومعجم القراءات ج: 3، ص: 301، ومعجم القراءات القرآنية ج: 2، ص: 452.

<sup>2</sup>- الأنفال: 42.

<sup>3</sup>- ينظر: الجامع لأحكام القرآن ج: 10، ص: 37.

<sup>4</sup>- الكتاب ج: 4، ص: 397، وينظر: المنصف ج: 2، ص: 195، 196، والحجة للقراء السبعة ج: 4، ص: 143، والمحزر الوجيز ج: 2، ص: 534.

<sup>5</sup>- معاني القرآن ج: 1، ص: 411، وينظر: إعراب القرآن ج: 2، ص: 188، 189، وارتشاف الضرب ص: 347، وجمع الهوامع ج: 3، ص: 445.

<sup>6</sup>- ينظر: المحزر الوجيز ج: 2، ص: 534.

<sup>7</sup>- معاني القرآن وإعرابه ج: 2، ص: 418.

عليه طردا للباب، ولأن الحركة في الثاني عارضة لزوالها في نحو: حَيِّت وبابه، ولأن الحركتين مختلفتان، واختلاف الحركتين كاختلاف الحرفين<sup>(1)</sup> والفك والإدغام لغتان مشهورتان، فقد نسب الإظهار إلى القبائل الحضرية التي تسكن بلاد الحجاز، في حين نسب الإدغام إلى القبائل البدوية كتميم وغيرها من القبائل التي تسكن في وسط الجزيرة العربية وشرقيها<sup>(2)</sup>.

### تعقيب واستنتاج:

قد يميل المتكلم بطبعه إلى السهولة في النطق وهي ميزة من مميزات اللغة العربية أيضاً، فيختار من أصوات العربية ما هو أخف على جهازه النطقي، وما تدرب عليه أثناء ممارسة الكلام. ولعل من بين الوسائل اللغوية التي يلجأ إليه المتكلم لتطبيق هذا الاقتصاد في الجهد العضلي المبذول في التعبير الإدغام؛ فهو من الظواهر الصوتية التي يجنح إليها المتكلم بصفة عامة والقارئ بصفة خاصة طلباً للتخفيف كما سبق وأن ذكرنا، غير أنه في بعض الأحيان نجده لا يفي بهذا الغرض، فيلجأ القارئ إلى الأصل<sup>(3)</sup>، وهو اختيار فك الإدغام؛ لأنه يرى فيه الخفة أكثر من الإدغام، وهذا ما نلاحظه عند اجتماع حرفي علة متماثلين في كلمة واحدة مثل: (حيي، وعيي)، حيث تم فيهما اختيار الإظهار على الإدغام لأن تضعيف حرف العلة في كلمة واحدة ثقيل في ذاته<sup>(4)</sup> على جهاز النطق، وفك الإدغام فيهما عربيّ كثير<sup>(5)</sup>.

وبعودتنا إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها أجازت مثل هذا المسلك الصوتي من خلال قراءة ابن محيصن السابقة: (حيي)، حيث قرأها بفك إدغام الياءين على الأصل، والذي أوجبه بناء الفعل، وفي هذا تشبيهه بياء المستقبل (يُحيي)، التي لا يستحسن إدغامها في حالتها النصب والرفع<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - الدر المصون ج:5، ص:614.

<sup>2</sup> - ينظر: البحر المحيط ج:4، ص:497، والإتحاف ص: 298، وفي اللهجات العربية ص:63، 64، واللهجات العربية في القراءات القرآنية ص:151، والقراءات وأثرها في علوم العربية ج:1، ص:113، 114.

<sup>3</sup> - ينظر: شرح المفصل ج:10، ص:122.

<sup>4</sup> - ينظر: الدر المصون ج:5، ص:614.

<sup>5</sup> - ينظر: الكتاب ج:4، ص:395.

<sup>6</sup> - ينظر: معاني القرآن وإعرابه ج:2، ص:418، والحجة في القراءات السبع ص:171، ومختصر في شواذ القرآن ص:166، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج:1، ص:392.

## 8- ظاهرة فك إدغام المتماثلين في المضاعف ساكن اللام:

تمثلها:

- قراءة: الحسن البصري<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بِوَالِدِهَا))<sup>(2)</sup>، بفك الإدغام على الأصل، وهي لغة الحجازيين<sup>(3)</sup>، وفتح الراء الأولى وكسرهما، وتسكين الثانية: (تُضَارُّ).

قال سيبويه في هذه الظاهرة: "...فإذا تحرك الحرف الآخر فالعرب مجمعون على الإدغام، وذلك فيما قال الخليل أولى به... فإذا كان حرف من هذه الحروف في موضع تسكن فيه لام الفعل فإن أهل الحجاز يضاعفون؛ لأنهم أسكنوا الآخر، فلم يكن بد من تحريك الذي قبله؛ لأنه لا يلتقي ساكنان. وذلك قولك: اردد، واجترر، وإن تضارر أضارر<sup>(4)</sup>.

وقد تتبع ابن جني هذه الظاهرة الصوتية وتوصل إلى أن القراءة بفك الإدغام في: (تضار)، قد قرئ به بفتح الراء الأولى وكسرهما، وأنها لغة الحجازيين، والإدغام لغة تميم<sup>(5)</sup>.

وقال ابن عصفور: "فإن وصلت إليه الحركة فإن أهل الحجاز لا يدغمون، لأن الإدغام يؤدي إلى التقاء الساكنين، لأنك لا تدغم الأول في الثاني حتى تسكنه، لئلا تكون الحركة فاصلة بين المثلين، والثاني ساكن فيجتمع ساكنان. فلما كان الإدغام يؤدي إلى ذلك رفضوه، وذلك نحو: إن تردد أردد، ولا تضارر، واشدد<sup>(6)</sup>.

وقال السمين الحلبي: "وهذه لغة الحجاز أعني فك المثلين فيما سكن ثانيهما للجزم أو الوقف نحو: لم تمرر، وامرر، وبنو تميم يدغمون، والتنزيل جاء باللغتين<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: ابن مسعود وعاصم وعمر بن الخطاب. - الجامع لأحكام القرآن ج: 4، ص: 117، والإتحاف ص: 204، والقراءات الشاذة ص: 526، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 325، ومعجم القراءات القرآنية ج: 1، ص: 178.

<sup>2</sup> - البقرة: 233.

<sup>3</sup> - ينظر: الكتاب ج: 3، ص: 530، وإعراب القرآن ج: 1، ص: 316، ومعاني القراءات ج: 1، ص: 205، والكشاف ج: 1، ص: 136، والجامع لأحكام القرآن ج: 4، ص: 116، والبحر المحيط ج: 2، ص: 255.

<sup>4</sup> - الكتاب ج: 3، ص: 529، 530.

<sup>5</sup> - ينظر: المحتسب ج: 1، ص: 243.

<sup>6</sup> - الممتع في التصرف ص: 416.

<sup>7</sup> - الدر المصون ج: 2، ص: 468.

فكل اللغويين اجمعوا على جواز فك الإدغام في هذين المثلين: (تضارر) على لغة الحجازيين، أو لبين الأصل، وهي لغة فصيحة في الفعل المضاعف الذي سُكّن ثانيهما.

### تعقيب واستنتاج:

ترى اللغة<sup>(1)</sup> أن الفعل المضاعف المسكن لجزم أو بناء جاز فيه فك الإدغام إذا جاء ساكن بعده، كما جاز لك الإدغام دون الاعتداد بالعارض، فتقول: اردد القوم، كما تقول: ردد القوم. قال سيبويه: "ويقولون: اردد الرجل وإن تستعدد اليوم أستعدد، يدعونه على حاله ولا يدغمون؛ لأنّ هذا التحريك ليس بلازم لها، وإنما حرّكوا في هذا الموضع لالتقاء الساكنين،... وأما بنو تميم فيُدغمون المجزوم كما أدغموا إذا كان الحرفان متحركين"<sup>(2)</sup>. فأهل الحجاز يميلون إلى الإظهار وعدم الإدغام في المضاعف ساكن اللام حرصاً على وضوح الأصوات ونصاعتها وإعطائها حقها من الوضوح التي تنسجم مع الحاضرة فقالوا لم يضرر، ولم يغضض، ولم يردد، في حين بنو تميم يدغمون هذه الكلمات لأن ظاهرة الإدغام تحدث في البيئة البدوية بني تميم. حيث تجنح إلى السرعة في النطق و مزج الكلمات بعضها ببعض للاقتصاد في الجهد المنطوق<sup>(3)</sup>.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها أجازت من خلال قراءة الحسن البصري السابقة: (تضارر) فك إدغام المتماثلين على لغة الحجاز وهي لغة فصيحة، والعلة في ذلك الفرار من اجتماع الساكنين الذي يؤديه الإدغام، وبهذا يكون فك الإدغام عنده أخف من الإدغام.

<sup>1</sup> - ينظر: شرح الشافية ج:3، ص:244، وارتشاف الضرب ص: 725، 726، وهمع الهوامع ج:3، ص:446، 447.

<sup>2</sup> - الكتاب ج:3، ص:530.

<sup>3</sup> - ينظر: في اللهجات العربية ص:63، 64، والمرجع نفسه ص:66، واللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 151، ولهجة

قبيلة تميم ص:161.

**المبحث الثاني: ظواهر تخص الإبدال<sup>(1)</sup> الحرفي:****1- ظاهرة الإبدال للتقارب الصوتي:****تمثلها:**

- قراءة: الأعمش<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((فَإِمَّا تَنْفَقْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ))<sup>(3)</sup>، بإبدال الدال ذالا معجمة (فَشَرِّدْ).

ذهب أهل اللغة من هذا الإبدال مذاهب فمنهم من أجازوه ومنهم من لم يجزه لعدم توفر شروط الإبدال. قال ابن جنّي: "لم يمر بنا في اللغة تركيب (ش ر ذ)، وأوجه ما يصرف إليه ذلك أن تكون الذال بدلا من الدال، كما قالوا: لحم خرادل وخراذل. والمعنى الجامع لهما أنهما مجهوران ومتقاربان"<sup>(4)</sup>.

وذهب ابن عطية في هذا الإبدال مذهب ابن جنّي حيث قال: "ولم يحفظ (شَرِّدْ) في لغة العرب، ولا وجه لها، إلا أن تكون الذال المنقوطة تُبدل من الدال، كما قالوا: لحم خراذيل، وخراذيل"<sup>(5)</sup>.

أما الزمخشري فقد جعلها من القلب المكاني من (شذر) ومعناها فرق حيث قال: "وكانه مقلوب من شذر من قولهم ذهبوا شذر مذر ومنه الشذر الملتقط من المعدن لتفرقه"<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - أقصد به الإبدال اللغوي وليس الإبدال الصرفي؛ لأن الإبدال الصرفي واجب، فهو يحدث نتيجة علة تصريفية، وتركه يؤدي إلى الوقوع في الخطأ. أما الإبدال اللغوي فهو الإبدال الجائز، يحدث بين صوت وآخر لغير ضرورة تصريفية، وإنما لعلاقة صوتية بين الحرفين المبدلين كالمخرج أو الصفة أو هما معا، وهو إبدال لغير الإدغام. - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج:3، ص:241، والمقرب ج:2، ص:159، والممتع في التصريف ص:213، وسر صناعة الإعراب ج:1، ص:62، 63، والمزهر ج:1، ص:460، واللهجات العربية في التراث ج:1، ص:348.

<sup>2</sup> - بها قرأ: ابن مسعود. - المحتسب ج:1، ص:396، والمحزر الوجيز ج:2، ص:543، والتبيان في إعراب القرآن ج:2، ص:629، ومعجم القراءات ج:3، ص:312، ومعجم القراءات القرآنية ج:2، ص:456.

<sup>3</sup> - الأنفال:57.

<sup>4</sup> - المحتسب ج:1، ص:396.

<sup>5</sup> - المحزر الوجيز ج:2، ص:543.

<sup>6</sup> - الكشاف ج:2، ص:173.

ورأى أبو حيان في هذا الإبدال من سبقوه من علماء اللغة والقراءات، واستند في ذلك إلى قول قطرب. حيث يرى أنّ الكلمة بالذال المعجمة التثنية وبالمهملة التفريق، وأنها لم تحفظ مادتها في لغة العرب<sup>(1)</sup>. وبالقلب، وأنها ليست لغة، وبالإبدال للتقارب الصوتي قال أكثر اللغويين<sup>(2)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((وَأَهْشُ بِهَا عَلَى غَمِي))<sup>(4)</sup>، بإبدال الشين سينا (أهس) للتقارب الصوتي.

اتفق علماء اللغة على جواز القراءتين مع اختلاف في أصلهما ودلالاتهما، فمنهم من عدّهما من الإبدال اللغوي، وأنها لغتان بمعنى واحد. قال القرطبي في (أهش) بالشين المعجمة و(أهس) بالسین غير معجمة: "قيل هما لغتان"<sup>(5)</sup>، وبهذا قال الشوكاني<sup>(6)</sup>. ومنهم من لم يعدّها من الإبدال لأنّ كلا الصورتين النطقيتين أصل في ذاته، وله دلالاته الخاصة به<sup>(7)</sup>. غير أنني أتصور أنه يجوز من الناحية الصوتية أن تكون من الإبدال اللغوي والمسوغ الذي جعلني إميل إلى هذا الرأي هو التقارب الصوتي بين صوت الشين والسين.

### تعقيب واستنتاج:

تعدّ ظاهرة الإبدال اللغوي من بين أهم الظواهر الصوتية التي انتبه إليها علماء العربية وأعطوها حيزاً كبيراً من اهتماماتهم لاتصالها مباشرة بمشاهدة المتكلمين وسماع المتلقين، فاعتنوا بها، ودروسها، وألفوا فيها<sup>(8)</sup>. قال ابن فارس: "ومن سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض... وهو كثير مشهور قد ألف فيه العلماء"<sup>(9)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: البحر المحيط ج:4، ص:504.

<sup>2</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:598، 599، والتبيان في إعراب القرآن ج:2، ص:629، والجامع لأحكام القرآن ج:49، 10، وفتح القدير ج:2، ص:459، والدر المصون ج:5، ص:621.

<sup>3</sup> - بها قرأ عكرمة - البحر المحيط ج:6، ص:220، والدر المصون ج:8، ص:25، ومعجم القراءات ج:5، ص:424، ومعجم القراءات القرآنية ج:4، ص:77.

<sup>4</sup> - طه:18.

<sup>5</sup> - الجامع لأحكام القرآن ج:14، ص:43.

<sup>6</sup> - فتح القدير ج:3، ص:497.

<sup>7</sup> - ينظر: المحتسب ج:2، ص:95، والكشاف ج:4، ص:29، وإعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:69، والتبيان في إعراب القرآن ج:2، ص:888، والبحر المحيط ج:6، ص:220، والدر المصون ج:8، ص:25.

<sup>8</sup> - ينظر: المزهج ج:1، ص:460، 461.

<sup>9</sup> - الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس (أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، تد: 395هـ)، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1418هـ، 1997م، ص:154.

وبعد دراسة علماء الأصوات المستفيضة لهذه الظاهرة الصوتية توصلوا إلى نتيجة مفادها أن الإبدال اللغوي يُعدّ مظهراً من مظاهر سعة اللغة العربية ومرونتها، واستيعابها للاستعمالات اللغوية المختلفة. فهو بهذا الشكل يمثل لغات عربية مختلفة لقبائل متنوعة في أدائها اللغوي في أصوات بعض كلماتها. وكثيراً ما نجد هذا المسلك الصوتي متداولاً بين القراء بالصحيح أو بالشاذ مطيبتهم في ذلك التقارب الصوتي؛ فالتبادل اللغوي كثيراً ما يحدث بين الحروف التي تقاربت مخارجها أو اشتربت في بعض الصفات أكثر من غيرها؛ لأن طرائق الأداء اللغوي تختلف من قبيلة إلى أخرى من حيث الأصوات المجهورة أو المهموسة أو الشديدة أو الرخوة، أو من حيث الترفيق والتخميم، إلى غير ذلك من الصفات المتقاربة. والإبدال بين الحروف الذي جنح إليه هؤلاء القراء نتيجة التقارب الصوتي لم يكن اعتباطاً في الكلام، وإنما ما اعتاده لسانه في الاستعمال، ومرن عليه. أضف إلى ذلك السرعة في الكلام والتخاطب التي تؤدي إلى الحرص على الأداء اللغوي الذي تتجانس معه الأصوات لتسهيل عملية النطق، فكلاً كانت العجلة في الكلام كان التبادل بين الحروف المشتركة في بعض الصفات الصوتية أسرع وأظهر للسامع.

وإذا عدنا إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها أجازت مثل هذا المسلك اللغوي حيث أبدل الأعمش في قراءته السابقة: (شرذ) الدال بغير إعجام ذالا معجمة، وأبدل الحسن في قراءته: (أهس) الشين المعجمة سينا غير المنقوطة، مسوِّغهم في ذلك التقارب الصوتي. فالدال والذال من جهة، والشين والسين من جهة أخرى أحرف تقترب من حيث المخرج، كما تتحد في أكثر الصفات.

أما الدال حسب وصف القدامى والمحدثين لها تخرج من بين طرف اللسان، وأصول الثنايا، (من الأصوات الأسنان اللثوية). والذال من بين طرف اللسان، وأطراف الثنايا العليا، (من الأصوات الأسنان). هذا من حيث المخرج أما من حيث الصفة فهما يشتركان في الترفيق والاستفال والانفتاح.

وأما الشين فصوت حنكي لثوي يخرج من طرف اللسان، والسين صوت لثوي أسلي يخرج مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا، أما من حيث الصفة فهما يشتركان في الهمس، والرخاوة والانفتاح والإصمات والاستفال<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب ج:4، ص:433، 434، وسر صناعة الإعراب ج:1، ص:47، وج:1، ص:185-189.



## 2- ظاهرة إبدال المتباينين على لغة:

## تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ))<sup>(2)</sup>،  
(أعطاهم) مكان (آتاهم)، ثم أبدل العين نونا: (أنطاهم).

قال ابن عطية: "وقرأ الأعمش: (أنطاهم تقواهم)، وهي بمعنى: أعطاهم"<sup>(3)</sup>. وقال  
الكرماني: "وأنطاهم تقواهم بالنون والطاء لغة"<sup>(4)</sup>.

و(أنطى): لغة في (أعطى). وتسمى الاستنطاء. وهي لغة نسبت إلى عدة قبائل عربية  
منها: اليمن، وسعد بن بكر، وهذيل، والأزد، وقيس والأنصار، يجعلون العين الساكنة نونا  
إذا جاورت الطاء<sup>(5)</sup>.

- ومثلها قراءة: ابن محيصن والحسن البصري<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: ((إِنَّ أَعْطَيْنَاكَ  
الْكُوْثَرَ))<sup>(7)</sup>، بالنون مكان العين (أَنْطَيْنَاكَ).

يرى ابن عطية أن النون في: أنطى هي لغة في أعطى، واستدل في ذلك بحديث  
للنبي - صلى الله عليه وسلم - في قوله: ((واليد المنطية خير من السفلى)). كما استشهد  
ببيت للأعشى<sup>(8)</sup> أبدل فيها الطاء نونا على لغة حيث قال:

جِيَادُكَ خَيْرُ جِيَادِ الْمُلُوكِ تَصَانُ الْجَلَالِ وَتَنْطِي الشَّعِيرِ<sup>(9)</sup>.

حيث أبدل الشاعر العين طاء في قوله: تنطي.

<sup>1</sup> - قرأ: بها ابن مسعود، و ابن أبي عبله. - مختصر في شواذ القرآن ص: 142، وشواذ القراءات ص: 439، والمحرم الوجيز  
ج: 5، ص: 116، ومعجم القراءات ج: 9، ص: 16، 17، ومعجم القراءات القرآنية ج: 6، ص: 189.

<sup>2</sup> - محمد: 17.

<sup>3</sup> - المحرم الوجيز ج: 5، ص: 116.

<sup>4</sup> - بها قرأ: النبي - صلى الله عليه وسلم. - شواذ القراءات ص: 439.

<sup>5</sup> - ينظر: تاج العروس، الزبيدي، تح: ضاحي عبد الباقي، مطبعة الكويت ط: 1422، 1هـ، 2001م، ج: 40، ص: 105، 106،  
والمزهر ج: 1، ص: 222، الاقتراح في أصول النحو ج: 2، ص: 1144، وفصول في فقه اللغة، رمضان عيد التواب، مكتبة  
الخانجي، القاهرة، ط: 6، 1420هـ، 1999م، ص: 120.

<sup>6</sup> - شواذ القراءات ص: 525، والبحر المحيط ج: 8، ص: 520، والجامع لأحكام القرآن ج: 22، ص: 519، والدر المصون ج: 11،  
ص: 125، وفتح القدير ج: 5، ص: 677، ومعجم القراءات ج: 10، ص: 613، ومعجم القراءات القرآنية ج: 8، ص: 253.

<sup>7</sup> - الكوثر: 1.

<sup>8</sup> - المحرم الوجيز ج: 5، ص: 529.

<sup>9</sup> - في ديوان الأعشى ص: 99 وجدت البيت بهذا الشكل: جِيَادُكَ فِي الصَّيْفِ فِي نِعْمَةِ تَصَانِ الْجَلَالِ وَتَعْطِي الشَّعِيرَا

وقد أنشد ثعلب:

من المُنطِيَّاتِ المَرَكَّبِ المَعَجِّ بعد ما يُرَى في فُرُوعِ المُقْلَتَيْنِ نُضُوبٌ<sup>(1)</sup>

وقال أبو حيان: "قال أبو الفضل الرازي، وأبو زكريا التبريزي: أبدل من العين نونا فإن عنيا النون في هذه اللغة مكان العين في غيرها فحسن، وإن عنيا البدل الصناعي فليس كذلك، بل كل واحد من اللغتين أصل بنفسها لوجود تمام التصرف من كل واحدة فلا يقول الأصل العين ثم أبدلت النون منها"<sup>(2)</sup>. وزاد السمين الحلبي على ما قاله أبو حيان: "ولا شك أنها لغة ثابتة"<sup>(3)</sup>.

وقد ذكر علماء اللغة أحاديث للنبيّ - صلى الله عليه وسلم - رويت بهذه اللغة. فقد جاء في الكشف: "وفي حديثه - صلى الله عليه وسلم - وأنطوا الثبجة"<sup>(4)</sup><sup>(5)</sup>.

وقال الزبيدي: "وقد شرفها النبيّ - صلى الله عليه وسلم - فيما روى الشعبي أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال لرجل: ((أَنْطِهْ كَذَا وَكَذَا))، أي: أعطه. وفي حديث آخر: ((وإنّ مالَ اللهِ مسؤولٌ ومُنطَى))، أي: مُعطى. وفي حديث الدعاء: ((لا مانع لما أنطيت))"<sup>(6)</sup>.

### تعقب واستنتاج:

تتعرض أصوات اللغة العربية إلى التبادل فيما بينها نتيجة اضطرابات صوتية، ولما كان حالها كذلك وضع علماء اللغة لهذا الإبدال الاضطرابي شروطاً، منها: التقارب الصوتي من حيث المخرج، أو من حيث الصفة، أو منهما معاً. قال ابن جني في ذلك نقلاً عن أبي علي الفارسي قوله: "إنّ أصل القلب في الحروف إنما فيما تقارب منها... وغير ذلك مما تدانت مخارجه"<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - المعج: معجت الناقة: سارت سيرا سهلاً. - المقتضب في لهجات العرب، محمد رياض كريم، التركي للكمبيوتر وطباعة الأوفيس، طنطا، مصر، ط: 1417هـ، 1996م، ص: 141.

<sup>2</sup> - البحر المحيط ج: 8، ص: 520.

<sup>3</sup> - الدر المصون ج: 11، ص: 125، وينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 752.

<sup>4</sup> - في هامشه: الثبجة: الوسط بين الجودة والرداءة.

<sup>5</sup> - الكشف ج: 6، ص: 258.

<sup>6</sup> - تاج العروس ج: 40، ص: 106.

<sup>7</sup> - سر صناعة الإعراب ج: 1، ص: 180.

وقال عبد الصبور شاهين من المحدثين: "إنه لا يكون الإبدال إبدالا حقا إلا إذا كان بين المبدل والمبدل منه علاقة صوتية كقرب المخرج، أو الاشتراك في بعض الصفات الصوتية كالجهر والهمس، والشدّة والرخاوة"<sup>(1)</sup>.

غير أننا قد وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة ترفضها القوانين الصوتية قديمها وحديثها<sup>(2)</sup> لأنها لا تتوفر فيها شروط الإبدال اللغوي التي ذكرها علماء اللغة فيما سبق. ولعل من بين أسباب الرفض التباعد الصوتي؛ فالعين وهي: ( صوت حلقي، احتكاكي، مجهور) تختلف اختلافا كبيرا عن النون وهي: (صوت لثوي، أنفي، مجهور).

غير أننا أمام واقع لغوي لا يمكن الفرار منه، وله ما يسوغه؛ فهو يمثل إحدى الصفات الصوتية التي عرفت لها اللهجات العربية، وتعرف بالاستنطاء وهي لغة، مأخوذة من الفعل (نطى) أي: طلب هذا اللفظ<sup>(3)</sup>. والأنطاء: العطيات<sup>(4)</sup>. وقد عدّها الكثيرون من الإبدال الجائز، وعزاها بعضهم إلى أهل اليمن، وسعد بن بكر، وهذيل، والأزد، وقيس، والأنصار، كما نسبها البعض الآخر إلى العرب العاربة. أضف إلى ذلك أنها لغة تكلم بها النبي - صلى الله عليه وسلم - وثبتت في شعر العرب وقد أشارت المصادر إلى ذلك<sup>(5)</sup>. كما عرفت القراءات القرآنية، وهذا ما توصلنا إليه من خلال تتبعنا للقراءات الأربعة الشاذة حيث وجدنا أنها حققت مثل هذه الظاهرة الصوتية، وأجازتها من خلال قراءتي الأعمش، وابن محيصن والحسن السابقتين حيث أبدلت العين الساكنة المجاورة للطاء نونا على لغة من لغات العرب. وهي قراءة لا يمكن الحكم عليها بالغلط لأنها أفصح عنها أحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم -، والرسول - صلى الله عليه وسلم - لم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأشهرها، وبأحسن التراكيب وأجزلها.

<sup>1</sup> - القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ص: 73.

<sup>2</sup> - ينظر: فصول في فقه اللغة ص: 121، 122، وسر صناعة الإعراب ج: 1، ص: 180.

<sup>3</sup> - الاقتراح ج: 2، ص: 1144.

<sup>4</sup> - لسان العرب ج: 15، ص: 333.

<sup>5</sup> - ينظر: ابن خالويه ص: 182، والمحرم الوجيز ج: 5، ص: 529، والكشاف ج: 6، ص: 258، والبحر المحيط ج: 8، ص: 521

وتاج العروس ج: 40، ص: 106.

## 3- ظاهرة إبدال المتباعدين لقرب المعنيين:

## تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((لَوْلَا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ))<sup>(2)</sup>، بإبدال الحاء زايًا: (يَجْمَزُونَ) لقرب المعنيين.

اتفق علماء العربية على جواز إبدال الحاء زايًا في هذه القراءة، وعللوا ذلك بقرب المعنى بين اللفظين. فقد أجاز ابن جني هذا الإبدال ذاكرا مسوغه بقوله: "ظاهر هذا أن السلف كانوا يقرأون الحرف مكان نظيره من غير أن تتقدم القراءة بذلك، لكنه لموافقاً صاحبه في المعنى. وهذا موضع يجد الطاعن به إذا كان هكذا على القراءة مطعنا، فيقول: ليست هذه الحروف كلها عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولو كانت عنه لما ساغ إبدال لفظ مكان لفظ إذ لم يثبت التخيير في ذلك عنه، ولما أنكر أيضا عليه: (يجمزون)، إلا أن حسن الظن بأنس يدعو إلى اعتقاد تقدم القراءة بهذه الأحرف الثلاثة التي هي: (يجمحون)، (يجمزون)، (يشتدون)، فيقول: اقرأ بأبيها شئت، فجميعها قراءة مسموعة عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ لقوله عليه السلام: "نزل القرآن بسبعة أحرف كلها شاف كاف"<sup>(3)</sup>.

وقال السمين الحلبي: "قال ابن عطية: قيل: يجمزون، ويجمحون، ويشتدون بمعنى. وفي الحديث: ((فَلَمَّا أَذْلَقْتَهُ الْحَجَارَةَ جَمَزَ))، وقال رؤبة<sup>(4)</sup>:

إِمَّا تَرَيَنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمَزٍ قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمَزِي

وهذا أصله في اللغة"<sup>(5)</sup>.

فقرب المعنى بين اللفظين وحسن الظن بالقارئ هو المسوغ الذي علل به أكثر اللغويين هذا الإبدال، وقد قال بذلك أكثر الموجهين لهذه القراءة<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: أنس بن مالك. - المحتسب ج: 1، ص: 414، والبحر المحيط ج: 5، ص: 57، والدر المصون ج: 6، ص: 71، ومعجم القراءات القرآنية ج: 3، ص: 27، ومعجم القراءات ج: 3، ص: 408.

<sup>2</sup> - التوبة: 56.

<sup>3</sup> - المحتسب ج: 1، ص: 415.

<sup>4</sup> - ينظر: ديوان رؤبة بن العجاج، تح: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت ص: 64.

<sup>5</sup> - الدر المصون ج: 6، ص: 71.

<sup>6</sup> - ينظر: شواذ القراءات ص: 217، والكشاف ج: 2، ص: 199، والمحرم الوجيز ج: 3، ص: 46، والبحر المحيط ج: 5، ص: 57.

- ومثلها قراءة: الحسن البصري<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ))<sup>(2)</sup>، بإبدال الضاد المعجمة صاداً مهمله: ((فَقَبَبْتُ قَبْبَةً)) لقرب المعنيين. أجاز الفراء هذه القراءة قائلاً: "وقرأ الحسن قبضة بالصاد، والقبضة والقبضة جميعاً: اسم التراب بعينه فلو قرئتا كان وجهها"<sup>(3)</sup>.

كما أجاز ابن جني إبدال الضاد صاداً لقرب المعنى، ورأى أن نظائره كثيرة في كلام العرب فقال: "القبض بالضاد معجمة باليد كلها، وبالصاد غير معجمة بأطراف الأصابع. وهذا مما قدمت إليك في نحو تقارب الألفاظ لتقارب المعاني، وذلك أن الضاد لتفشيها واستطالة مخرجها ما جعلت عبارة عن الأكثر، والصاد لصفائها وانحصار مخرجها وضيق محلها ما جعلت عبارة عن الأقل. ولعلنا لو جمعنا من هذا الضرب ما مرّ بنا منه لكان أكثر من ألف موضع"<sup>(4)</sup>. وبجواز إبدال الضاد المعجمة صاداً مهمله لقرب المعنى قال به أكثر موجهي هذه القراءة. فأما قبضت قبضة فهو الأخذ بأطراف الأصابع، وأما قبضت قبضة فهو بكامل اليد. ولمثل هذا المسلك الصوتي نظائر في كلام العرب كالخضم بالضاد المعجمة: الأكل بجميع الفم، والقصم بالصاد المهمله بمقدمته، والقصم بالقاف: قطع بانفصال، والقصم بالفاء: قطع باتصال<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup>- معاني القرآن، الفراء ج: 2، ص: 190، ومختصر في شواذ القرآن ص: 92، وشواذ القراءات ص: 311، 312، والمحتسب ج: 2، ص: 99، والمحزر الوجيز ج: 4، ص: 61، والبحر المحيط ج: 6، ص: 254، والدر المصون ج: 8، ص: 96، ومعجم القراءات ج: 5، ص: 488، ومعجم القراءات القرآنية ج: 4، ص: 108.

<sup>2</sup>- طه: 96.

<sup>3</sup>- معاني القرآن ج: 2، ص: 190.

<sup>4</sup>- المحتسب ج: 2، ص: 100.

<sup>5</sup>- ينظر: إعراب القرآن ج: 3، ص: 56، والكشاف ج: 4، ص: 44، والمحزر الوجيز ج: 4، ص: 61، والتبيان في إعراب القرآن ج: 2، ص: 902، والبحر المحيط ج: 6، ص: 256، والمفردات في غريب القرآن ج: 2، ص: 506.

**تعقيب واستنتاج:**

عند تتبع علماء اللّغة والقراءات لأهم الظواهر الصوتية المرتبطة بالأداء، وجدوا أنّها متعددة ومتشعبة، ولعلّ من بين أهمّ هذه الظواهر الصوتية الإبدال اللّغوي، الذي تتأثر فيه الأصوات بعضها ببعض، فيحدث في بعض الأحيان أن يتبادل الصوتان دون تعمّد، فيحلّ أحدهما مكان الآخر سواء أكانا متقاربين أم غير متقاربين، فيُنطق اللفظ بصورتين مختلفتين والمعنى واحد. كما وجدوا أنّ الإبدال الذي يقع بين الصوتين غير المتقاربين (كالحاء والزاي)، أو (كالضاد والصاد) مثلا، إنما يقع لوجود مسوغ آخر غير التقارب الصوتي، وهو أن تكون صورتنا كلّ لفظ تدل على معنى عام أو على معنيين متقاربين. قال أبو الطيب اللّغوي: "ليس المراد بالإبدال أنّ العرب تتعمّد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة؛ تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفا إلاّ في حرف واحد"<sup>(1)</sup>.

وهذا الذي لاحظته عند تتبعي للقراءات الأربعة الشاذة السابقة حيث وجدت أنّها أجازت مثل هذه الظاهرة الصوتية من خلال إبدال الحاء المهملة زايا في قراءة الأعمش: (يجمزون) مكان (يجمحون)، وإبدال الضاد المعجمة صادًا المهملة في قراءة الحسن البصري: (قبصت قبصة مكان قبضت قبضة)، وهذا الإبدال إنما وقع بين صوتين غير متقاربين لعلّة الجمع بين اللفظين في المعنى.

<sup>1</sup> - المزهر ج: 1، ص: 460.

**المبحث الثالث: ظواهر تخص القلب المكاني<sup>(1)</sup>:****1- ظاهرة القلب بين الحرفين للتخفيف:****تمثلها:**

- قراءة: الحسن البصري<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: (( يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ))<sup>(3)</sup>، بالقلب المكاني، فقدم القاف وأخر العين (الصوائع).

أجاز علماء اللغة القلب المكاني في: (الصوائع) بتقديم القاف وتأخير العين. والصاعقة وصعقة وصاقعة بمعنى واحد، وهي لغة تميم وبعض ربعة<sup>(4)</sup>. أنشد أبو النجم<sup>(5)</sup>:

يَجْلُونَ بِالْمَقْصُورَةِ الْقَوَاطِعِ تَشَقُّ الْبُرُوقُ بِالصَّوَاعِقِ

(بالصوائع) حيث قدم القاف على العين.

قال الراغب الأصفهاني: "الصاعقة والصاقعة يتقاربان وهما الهدّة الكبيرة، إلا أن الصقع يقال في الأجسام الأرضية والصعق في الأجسام العلوية"<sup>(6)</sup>.

قال العكبري: "يقرأ (الصوائع) بتقديم القاف على العين وهي لغة... والأصل وقوع القاف بعد العين لقولهم صَعَقَ"<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - القلب المكاني ظاهرة لغوية تتبادل فيه الأصوات مواقعها داخل بنية الكلمة العربية، فيتقدم حرف ويتأخر آخر، وهو من سنن العرب في كلامها. - ينظر: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ص: 153، ومع الهوامع ج: 3، ص: 440، واللهجات العربية في التراث ج: 2، ص: 647. وقد أدرجت هذه الظاهرة تحت باب الدراسة الصوتية - رغم أن الكثير من الدراسات تدرجه تحت باب الصرف - لأنني رأيت أن من أسباب حدوث القلب المكاني السهولة واليسر في النطق، وأن تحليلها لا يخرج عن هذه النظرية. - ينظر: لحن العامة والتطور اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط: 2، 2000م، ص: 53، ودراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط: 1418 هـ - 1997م، ص: 390، 391.

<sup>2</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 11، وإعراب القرآن ج: 1، ص: 194، وشواذ القراءات ص: 53، والكشاف ج: 1، ص: 45، والمحرم الوجيز ج: 1، ص: 102، والبحر المحيط ج: 1، ص: 223، والإتحاف ص: 172، والقراءات الشاذة ص: 519، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 55، ومعجم القراءات القرآنية ج: 1، ص: 32.

<sup>3</sup> - البقرة: 19.

<sup>4</sup> - ينظر: إعراب القرآن ج: 1، ص: 194، والمحرم الوجيز ج: 1، ص: 102، والبحر المحيط ج: 1، ص: 220، 221، ولهجة قبيلة تميم وأثرها في الجزيرة العربية ص: 195.

<sup>5</sup> - هو الفضل بن قدامة بن عبيد الله بن عبد الله بن الحارث بن ربيعة بن مالك بن صعيب بن علي بن بكر بن وائل. وهو أحد رجّاز الإسلام المتقدمين في الطبقة الأولى. - خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادى (عبد القادر بن عمر ت: 1093 هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 4، 1418 هـ، 1997م، ج: 1، ص: 103.

<sup>6</sup> - المفردات في غريب القرآن ج: 23، ص: 369.

<sup>7</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 129، 130.

وقال السمين الحلبي: "فيحتمل أن تكون صاقعة من صاقعة"<sup>(1)</sup>.

والقول بالقلب المكاني في هذه القراءة مذهب جمهور اللغويين<sup>(2)</sup>. وهذا الذي أذهب إليه في هذه القراءة والمسوغ لذلك التخفيف؛ لأنك في هذه الحالة تنتقل من أقصى اللسان إلى أقصى الحلق وهو أخفّ على جهاز النطق منه حينما تنتقل بالعكس.

### تعقيب واستنتاج:

تتكون اللغة العربية من مجموعة من الأصوات تتألف في ما بينها لتكوّن كلمات لها معانٍ مختلفة، وفي بعض الأحيان تنتافر هذه الأصوات لتقل الاجتماع مع بعضها البعض، فتتقدم أحداها عن الأخرى لدواع صوتية أهمها الخفة والسهولة في النطق، وهذا ما يُعرف بالقلب المكاني، وهو مسموع عن العرب، ونظائره كثيرة في كلامهم<sup>(3)</sup>، بل هو سنة من سنن نطقهم، وقد صنّفه علماء اللغة، وهذا ما أشار إليه ابن فارس ومثّل له<sup>(4)</sup>.

وعند تتبعي لحركة القلب المكاني في اللغة العربية بصفة عامة، والقراءات القرآنية بصفة خاصة وجدت أنه يمثّل مظهراً من المظاهر الصوتية التأثيرية الناشئة عن حركة الحروف داخل بنية الكلمة العربية، ففيها تتقدم اللام على الفاء أو تتأخر الفاء على اللام مثل (عاث وعتا)، و(اضمحل وامضحل)، وغيرها كثير لا لشيء إلاّ رغبة في تيسير النطق وتخفيفه على اللسان.

والجنوح إلى القلب المكاني للتخلص من هذا التنافر لا يكون اعتباطياً وإنما تحكمه قوانين صوتية، ومسوغات وأسباب تدعو إليه، أهمها التيسير في النطق بالأصوات، وتحقيق نوع من الانسجام الصوتي، أو الميل إلى التخفيف<sup>(5)</sup>. وهذا ما استنتجناه عند تتبعنا لهذه الظاهرة في القراءات الأربعة الشاذة حيث وجدنا أنها أجازت في إطار قانون الحد الأدنى من الجهد مثل هذا الأسلوب في الكلام من خلال قراءة الحسن البصري السابقة: (الصواقع)، حيث قدّم القاف وأخر العين مسوغه في ذلك التخفيف؛ لأنك في هذا تنتقل من طرف اللسان إلى أقصاه حتى تصل إلى وسط الحلق وهو أخفّ على جهاز النطق من

<sup>1</sup> - الدر المصون ج:1، ص:173.

<sup>2</sup> - ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص: 11، والبحر المحيط ج:1، ص:221، والمزهر ج:1، ص:476، 477.

<sup>3</sup> - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج:2، ص: 123، 124، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن ج:14، ص:596.

<sup>4</sup> - الصاحبي في فقه اللغة ص:153.

<sup>5</sup> - ينظر: دراسة الصوت اللغوي ص:335، 336، ولحن العامة والتطور اللغوي ص:52، 53.



الانتقال من طرف اللسان إلى وسط الحلق ثم الرجوع مرة أخرى إلى اللسان وبالضبط إلى أقصاه.

## 2- ظاهرة القلب المكاني للتناسق الصوتي:

### تمثلها:

- قراءة: الحسن البصري، والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((بَلَىٰ قَدْ جَاءَٰكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا))<sup>(2)</sup>، بتقديم الهمزة على الألف مع حذفها (جَأْتُكَ)، وهذا بالقلب المكاني. قال أبو حيان في هذا القلب المكاني: "وهو من جاءتك قدمت لام الكلمة وأخرت العين فسقطت الألف كما سقطت في رَمَتَ وَعَرَّتَ"<sup>(3)</sup>. ويرى السمين الحلبي أن هذا القلب يكون "بأن قدمت اللام على العين، فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقائهما مثل: رَمَتَ وَغَزَتَ"<sup>(4)</sup>. وقال عبد الفتاح القاضي في ذلك: "على أن الأصل جاءتك كقراءة الجمهور فقدمت لام الكلمة وهي الهمزة وأخرت العين وهي الألف ثم حذفت تخفيفاً"<sup>(5)</sup>.

### تعقيب واستنتاج:

تتلاحم الحروف العربية وتتألف فيما بينها فتكوّن كلماتٍ لها معانٍ مختلفة، وهذا التألف يسهل على اللسان النطق بهذه الحروف دون عسر، أو دون بذل جهد إضافي على جهاز النطق، كما يضيفي هذا التألف على السامع نوعاً من السلاسة والعدوابة في الحروف من جهة والكلمات من جهة أخرى. والتألف بين الحروف في بناء الكلمة خاصية من خصائص اللغة العربية الصوتية.

<sup>1</sup> - بها قرأ: الأعرج. - مختصر في شواذ القرآن ص: 132، والبحر المحيط ج: 7، ص: 419، والدر المصون ج: 9، ص: 437، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 376، والإتحاف ص: 482، ومعجم القراءات القرآنية ج: 6، ص: 25، ومعجم القراءات ج: 8، ص: 178.

<sup>2</sup> - الزمر: 59.

<sup>3</sup> - البحر المحيط ج: 7، ص: 419.

<sup>4</sup> - الدر المصون ج: 9، ص: 437.

<sup>5</sup> - القراءات الشاذة ص: 562.

لكن من جانب آخر قد يحدث أن يكون هناك تنافر بين هذه الحروف فتنتقل على اللسان، ويعسر النطق بها وبالكلمات المكونة لها. وعادة ما يرجع علماء الأصوات قديمهم وحديثهم هذا التنافر إلى تقارب المخارج، أو الصفات. وفي هذه الحالة يلجأ المتكلم إلى وسيلة لغوية للتخلص من العسر في نطق الحروف المتنافرة ألا وهي القلب المكاني، حيث يقدم بعض الحروف على بعض حتى يكون بينها انسجام وتناسق صوتي.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة السابقة نجد أنها حققت مثل هذا المسلك الصوتي حيث أجازت من خلال قراءة الحسن والأعمش: (جَأْتُكَ) القلب المكاني للتناسق الصوتي بين الهمزة والألف لتقريب الهمزة من الجيم، وسوغ هذا القلب كون العلاقة بين الهمزة الألف متقاربة من حيث الصفة والمخرج عند القدماء، ومنعدمة عند المحدثين<sup>(1)</sup>. وهذا التجاور الصوتي بينهما جعلهما غير منسجمتين، وغير متناسقين. لكن عندما تجاوزت الهمزة مع الجيم كانت أحسن من تجاوزها مع الألف؛ والقوانين الصوتية تذكر أنّ علة ائتلاف الحروف أو اقترانها أو مزجها يعود إلى تباعد مخارج الحروف، وعلة تنافر الحروف يعود إلى قرب مخارجها، فالأولى تجعل التآلف حسناً، والثانية تجعله قبيحاً أو ممتعاً.

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب ج:4، ص:433، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللّغة الحديث ص:20-23.

# الباب الثالث

## الظواهر الصرفية في القراءات الأربعة الشاذة

الفصل الأول: ظواهر تخص أبنية الأسماء وما يتعلق بها:

الفصل الثاني: ظواهر تخص صيغ الفعل وما يتعلّق به:

الفصل الثالث: ظواهر تخص التبادل بين صيغ الجنس والعدد:

الفصل الرابع: ظواهر تخص التبادل بين صيغ المشتقات

وصيغ الجموع:

الفصل الأول: ظواهر تخص أبنية الأسماء وما يتعلق بها:المبحث الأول: ظواهر تخص أبنية الاسم:1- ظاهرة مجيء الاسم من الثلاثي المجرد على بناء متروك: (فعل):تمثلها:

- قراءة: الحسن - بخلاف عنه-(1) لقوله تعالى: ((وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ)) (2)، بكسر الحاء: (الْحُبُكِ) على وزن: (فَعْل)، وهو بناء نادر في كلام العرب.

وقف علماء اللّغة والقراءات من هذا البناء مواقف متعددة التوجيه. قال ابن جني: "وأما (الْحُبُكِ) بكسر الحاء وضم الباء فأحسبه سهواً؛ وذلك أنه ليس في كلامهم فَعْل أصلاً، بكسر الفاء، وضم العين. وهو المثل الثاني عشر من تركيب الثلاثي، فإنه ليس في اسم ولا فعل أصلاً والبتة. أو لعلّ الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان: بالكسر والضم. فكأنه كسر الحاء يريد (الْحُبُكِ)، وأدركه ضم الباء على صورة (الْحُبُكِ)... فجمع بين أوّل اللّفظة على هذه القراءة، وبين آخرها على القراءة الأخرى" (3).

وقال ابن عطية: "وهي لغة شاذة غير متوجهة، وكأنه أراد كسرهما ثمّ توهم (الْحُبُكِ) قراءة الضم بعد أن كسر الحاء فضمّ الباء، وهذا على تداخل اللّغات وليس في كلام العرب هذا البناء" (4). وبهذا التوجيه قال العكبري (5)، والقرطبي (6)، والسمين الحلبي (7). أما أبو حيان فقد حاول أن يجد لها تعليلاً أكثر علمية من الآخرين حيث قال: "والأحسن عندي أن تكون ممّا أتبع فيه حركة الحاء لحركة (ذات) في الكسر، ولم يعتدّ باللام الساكنة، لأنّ الساكن حاجز غير حصين" (8). وقال السيوطي: "قاماً من قرأ: ذات الْحُبُكِ (بكسر الحاء وضم الباء) فمتأول قراءته" (9).

<sup>1</sup> - بها قرأ: أبو مالك الغفاري. - شواذ القراءات ص: 448، والمحمر الوجيز ج: 5، ص: 172، والبحر المحيط ج: 8، ص: 133، والجامع لأحكام البيان ج: 19، ص: 473، والدر المصون ج: 10، ص: 42، ومعجم القراءات ج: 9، ص: 125، ومعجم القراءات القرآنية ج: 6، ص: 244.

<sup>2</sup> - الذاريات: 7.

<sup>3</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 337، وينظر: شرح الشافية ج: 1، ص: 39.

<sup>4</sup> - المحمر الوجيز ج: 5، ص: 172.

<sup>5</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 512.

<sup>6</sup> - ينظر: الجامع لأحكام القرآن ج: 19، ص: 473، 474.

<sup>7</sup> - ينظر: الدر المصون ج: 10، ص: 42.

<sup>8</sup> - البحر المحيط ج: 8، ص: 133.

<sup>9</sup> - المزهر في علوم اللغة العربية ج: 2، ص: 6.

**توضيح واستنتاج:**

بذل علماء اللّغة جهوداً كبيرة من أجل رصدِ أبنية الأسماء وتصنيفها، ووضع أبوابٍ لها<sup>(1)</sup> وفق الأبنية القياسية والأبنية السماعية، وربطوها بالمعنى تارة، وبالتجريد والّلزوم تارة أخرى. ومن بين أقسام أبنية الاسم: الثلاثي المجرد، وهو ما كانت جميع حروفه الثلاثة أصلية، وقد جعله علماء اللّغة اثني عشر بناءً، وذلك حسب ما تقتضيه طبيعة اللّغة العربية، فالفاء لا بدّ أن تكون متحرّكة، حيث يتعاور عليها الفتح، أو الكسر، أو الضم، فيكون لها ثلاثة أحوال، واللام حرف إعراب، والعين إمّا أن تكون ساكنة، وإمّا أن تكون متحرّكة بإحدى الحركات الثلاثة: (الفتحة والضمّة والكسرة)، فيكون لها أربعة أحوال، وبهذا تصبح اثني عشر بناءً، وهي: فَعَلٌ نحو: سَهْمٌ، وفِعْلٌ نحو: حِمْلٌ، وفُعْلٌ نحو: قُقْلٌ، وفَعْلٌ نحو: قَمَرٌ، وفِعْلٌ نحو: حَذِرٌ، وفُعْلٌ نحو: عَضُدٌ، وفَعْلٌ نحو: حُطَمٌ، وفُعْلٌ نحو: عُنُقٌ، وفِعْلٌ نحو: عَنَبٌ، فِعْلٌ نحو: إِبِلٌ، فُعْلٌ دُئِلٌ (اسم لدويبة)، فِعْلٌ نحو: حَيْكٌ<sup>(2)</sup>.

وقد أشار علماء اللّغة إلى بروز بعض الأبنية ترفضها قوانين اللّغة العربية غير أنّها شائعة في الاستعمال، فراحوا يصفونها بالمرفوضة، والمتروكة، والشاذة، والنادرة.

ومن الأبنية التي عدّوها أبنية متروكة بناءً: (فِعْلٌ) مكسور الفاء مضموم العين. قال سيبويه: "ليس في الكلام فِعْلٌ"<sup>(3)</sup>. وقال ابن السراج: "...يسقط منها (فِعْلٌ) في الأسماء والأفعال"<sup>(4)</sup>. وقال ابن جنّي: "ليس في كلامهم (فِعْلٌ) أصلاً، بكسر الفاء، وضم العين. وهو المثال الثاني عشر من تركيب الثلاثي، فإنّه ليس في اسم ولا فعل أصلاً والبتّة"<sup>(5)</sup>.

نلاحظ ممّا سبق ذكره من أقوال العلماء أنّهم قد أقرّوا سراحة أو تلميحاً بوجود هذا البناء في أبنية الأسماء الثلاثية لكنهم يسقطونه أو ينفون وجوده في الاستعمال العربي.

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب ج: 4، ص: 242 وما بعدها، والمقتضب ج: 1، ص: 191 وما بعدها، والأصول في النحو ج: 3، ص: 179 وما بعدها، والمنصف ج: 1، ص: 18 وما بعدها، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع الصقلي (ت: 515هـ)، تح: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1999م، ص: 93 وما بعدها، والممتع في التصريف ص: 51، وشرح الشافية ج: 1، ص: 35 وما بعدها، وهمع الهوامع ج: 3، ص: 255 وما بعدها، والمزهر في علوم العربية ج: 2، ص: 4 وما بعدها.

<sup>2</sup> - ينظر: الأصول في النحو ج: 3، ص: 180، والمنصف ج: 1، ص: 18، 19، والممتع في التصريف ص: 51، وشرح الشافية ج: 1، ص: 35، 36، وهمع الهوامع ج: 3، ص: 255، والمزهر في علوم العربية ج: 2، ص: 6، وشذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي (ت: 1315هـ) تح: محمد بن عبد المعطي دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع الرياض السعودية (د-ت) ص: 107، 108.

<sup>3</sup> - الكتاب ج: 4، ص: 244، وينظر: المقتضب ج: 1، ص: 193.

<sup>4</sup> - الأصول في النحو ج: 3، ص: 181.

<sup>5</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 337، وينظر: المنصف في التصريف ج: 1، ص: 20.

وأحسب أنّ نفور العرب من هذا البناء بصفة عامة يعود إلى الثقل في النطق؛ لأنّه يتعسّر عليهم الانتقال من الكسر وهو ثقيل إلى الضمّ وهو أثقل منه، والعرب تطلب في البناء الثلاثي الخفة، لكن هذا البناء جاء على خلاف ذلك فأهمّله. قال ابن يعيش في سبب تركهم لهذا البناء: "لأنّهم كرهوا الخروج من الكسر الذي هو ثقيل إلى الضمّ الذي هو أثقل منه، والثلاثي أعدل الأبنية"<sup>(1)</sup>. وقال ابن عصفور في ذلك أيضاً: "إلاّ أنّه أهمل منها بناءان وهما: (فعل) و(فعل) لكرهية الخروج من ضمّ إلى كسر، أو من كسر إلى ضمّ"<sup>(2)</sup>.

فهذا القول وغيره يدفعني إلى القول بوجود بناء(فعل) مكسور الفاء مضموم العين ضمن أبنية الاسم الثلاثي المجرد حسب ما تقتضيه القسمة العقلية، غير أنّه مهمل في الاستعمال لأسباب صوتية. لكن أقول أنّ هذا البناء موجود في الاستعمال لكنّه قليل غير مطّرد لم يأت إلاّ في: (الحبّك)<sup>(3)</sup>، وهذا الذي حقّته القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة الحسن السابقة: (الحبّك) حيث أجازت فيه كسر الحاء وضمّ الباء على بناء: (فعل) إمّا على التداخل حسب مذهب ابن جنّي، وابن عطية، والعكبري، والقرطبي، والسمين، الحلبي، وإمّا على الإتيان حسب مذهب أبي حيان، وهو الرأي المقبول حسب نظرة علم الأصوات.

<sup>1</sup> - شرح المفصل ج:6، ص:113.

<sup>2</sup> - الممتع في التصريف ص:51، و ينظر: شرح الشافية ج:1، ص:36، وهمع الهوامع ج:3، ص:257.

<sup>3</sup> - ينظر: شرح الشافية ج:1، ص:36، وشذا العرف في فن الصرف ص:108.

## 2- ظاهرة محيء الاسم من الثلاثي المزيد على بناء شاذ: (فَعَال):

تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: (( فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا ))<sup>(2)</sup>، بضم القاف: (قِثَّائِهَا)، على لغة تميم وبعض بني أسد.  
قال الزجاج: "في القثاء لغتان، يقال القثاء والقثاء يا هذا، وقد قرأ بعضهم قثائها بالضم، والأجود الأكثر وقثائها بالكسر"<sup>(3)</sup>.

وقال ابن جنّي: "القثاء حسن الطريقة، وذلك أنه من النوبات، وقد كثر عنهم في هذه النوبات الفَعَال كالزُبَاد والقَلَام والْعَلَام والنِّقَاء"<sup>(4)</sup>. وإلى هذا ذهب العكبري<sup>(5)</sup>، وأبو حيان<sup>(6)</sup>، والقرطبي<sup>(7)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(8)</sup> أن الضم والكسر لغتان مسموعتان.

توضيح واستنتاج:

تناول علماء اللغة<sup>(9)</sup> أبنية الاسم الثلاثي المزيد بالبحث والدراسة، ووضعوا لها تصانيف وأبوابا كما فعلوا مع الثلاثي المجرد، وتحدثوا عن أنواعها والغرض منها، وذكروا الأحرف التي تزداد، وأحصوا صيغ المزيد من الأسماء إحصاء تاماً، وكلما تقدّمت السنون إلّا وازدادت الدراسات في هذا المجال.

وقد رأى الصرّفيون أنّ الثلاثي المزيد هو ما لحقته زيادة واحدة، أو زيادتان، أو ثلاث، أو أربع فيصير بذلك على سبعة أحرف، وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد.

1 - بها قرأ: يحيى بن وثّاب، وابن مصرف، وابن مسعود، والأشهب، وقتادة، وأبو رجاء. - معجم القراءات ج: 1، ص: 112.

2 - البقرة: 61.

3 - معاني القرآن وإعرابه ج: 1، ص: 143.

4 - المحتسب ج: 1، ص: 170. الزبّاد: نبت. القلام: ضرب من الحمض. العلام: الحناء. النقاء: الخردل.

5 - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 166، والتبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 68، وإملاء ما من به الرحمن ص: 46.

6 - البحر المحيط ج: 1، ص: 395.

7 - الجامع لأحكام القرآن ج: 2، ص: 145.

8 - ينظر: الدر المصون ج: 1، ص: 392.

9 - ينظر: الكتاب ج: 4، ص: 230، والمقتضب ج: 1، ص: 194-198، والأصول في النحو ج: 3، ص: 186 وما بعدها، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص: 99 وما بعدها، والممتع في التصريف ص: 57، وشرح الشافية ج: 1، ص: 50 وما بعدها، والمزهر في علوم العربية ج: 2، ص: 7 وما بعدها.

قال الزمخشري: "والزيادة تكون واحدة واثنتين وثلاثاً وأربعاً، ومواقعها أربع ما قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا تخلو أن تكون مفترقة مجتمعة"<sup>(1)</sup>. والزيادة فيه إمّا أن تكون بتكرير أصل من أصوله أو بزيادة أحد حروف الزيادة المجموعة في قولهم: (سألتمونيها). قال ابن السراج: "وهي الأسماء ذوات الزيادة، وهي على ضربين: أحدهما الزيادة فيه تكرير حرف من الأصل، وهو الأقل...والآخر زيادته ليست منه، وهي من الحروف الزوائد، وهو الكثير"<sup>(2)</sup>.

كما توصل علماء الصّرف إلى نتيجة مفادها أنّ أبنية الثلاثي المزيد كثيرة، لا يمكنك أن تحصيها، وإذا أردت معرفتها لابدّ لك من العودة إلى مصادرها. ولهذا لا يمكننا الحديث عنها هنا بالتفصيل، لأنّ إحصاءها ليس هدفنا في هذا المقام، وإنّما هدفنا هو معرفة ما هي أنواع أبنية الثلاثي المزيد التي حقّقتها وأجازتها القراءات الأربعة الشاذة للوقوف على حقيقتها وضوابطها.

إنّ من بين أبنية الثلاثي المزيد التي وقف عندها الصّرفيون بالدراسة والإحصاء بناء: (فُعَال) بضم الفاء والعين مشدّدة. وهو بناء لحقته زيادتان، زيادة في تضعيف أصل من أصوله وهي العين، وزيادة بأحد حروف الزيادة وهي الألف. ويكون هذا البناء في الأسماء والصفات. فالأسماء نحو: خُطَّاف، وكُلاب، ونُسَّاف، وخُشَّاء. والصفات نحو: حُسَّان، وعُوَّار، وكُرَّام<sup>(3)</sup>. أمّا: (قُتَائِهَا) فلا تكون إلّا مكسورة القاف على بناء: (فُعَال) مكسور الفاء، وهو المشهور عند علماء الصّرف<sup>(4)</sup>.

غير أنّ القراءات الأربعة الشاذة عرفت هذا الاسم: (قُتَائِهَا)، ولكن بضم القاف وهو مخالف لما ذكره علماء الصّرف في بنائه، حيث وجدناها أجازته سماعا من خلال قراءة الحسن السابقة: (قُتَائِهَا) بضم القاف على: (فُعَال)، على لغة تميم وبعض بني أسد، وذلك تشبيها له ببناء النّوابت ك: الرّمّان<sup>(5)</sup>، والزّبّاد، والقلام، والعلّام التي تكثر عندهم على بناء: (الفُعَال).

<sup>1</sup> - المفصل في علوم العربية، الزمخشري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ط: 1، 1427هـ، 2006م، ص: 207، وينظر: شرح المفصل ج: 6، ص: 115.

<sup>2</sup> - الأصول في النحو ج: 3، ص: 179، 180.

<sup>3</sup> - ينظر: سيوييه ج: 4، ص: 257، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر، والممتع في التصريف ص: 74، والمزهر في علوم العربية ج: 2، ص: 8.

<sup>4</sup> - ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص: 180، والممتع في التصريف ص: 74، والمزهر في علوم اللغة ج: 2، ص: 19.

<sup>5</sup> - يرى الأخفش أنّ (الرّمّان) فُعَال لأنّه من النّوابت، في حين مذهب سيوييه أنّه فُعَالان - ينظر: المحتسب ج: 1، ص: 170.



## 3- ظاهرة محيء الصفة من الثلاثي المزيد على بناء: (الْفِعَال):

تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ))<sup>(2)</sup>، بكسر القاف وياء مفتوحة مشددة وألف بعدها: (الْقِيَام) على بناء: (الْفِعَال).

يرى علماء اللغة أنّ هذا البناء هو من قام يقوم، وأصلها: الْقِيَام: الفِعَال، فلما التقت الواو والياء، وسبقت الأولى-الواو- بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت فيها الياء فصارت الْقِيَام<sup>(3)</sup>.

ذهب الفراء إلى أنّ: "صورة (الْقِيَوْم): الْفِعْعُول، و(الْقِيَام) الْفِعَال، وهما جميعاً مدح. وأهل الحجاز أكثر شيء قولاً: الْفِعَال من ذوات الثلاثة. فيقولون للصَّوَّاع: الصِّيَّاع"<sup>(4)</sup>. ويرى الطبري أنّ الذي دفع من قرأ: (الْقِيَام)؛ أنّها نزلت بلغة أهل الحجاز، وهو الغالب على منطقتهم في ذوات الثلاثة من الياء والواو، إذ يقولون للرجل الصَّوَّاع: الصِّيَّاع. ويقولون للرجل كثير الدوران: الدِّيَار<sup>(5)</sup>. وعلى مذهب الفراء والطبري وجه ابن جني هذه القراءة حيث يرى أنّ: (الْقِيَام) صفة على وزن: (فِعَال)؛ لأنّ الله هو القيم على كلّ نفس، وأصله الْقِيَام فلما التقت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت فيها الياء، فصارت: (الْقِيَام)، ومثلها: (دِيَار) وأصلها: (دِيَوَار) على وزن: (فِعَال)، وأهل الحجاز يقولون: للصَّوَّاع: الصِّيَّاع<sup>(6)</sup>، فعلى هذه المذاهب حُملت (الْقِيَام) على فِعَال وليس على فَعَال. وبهذا التوجيه قال العكبري<sup>(7)</sup>، والقرطبي<sup>(8)</sup>، والسمين الحلي<sup>(9)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: ابن مسعود، وعمر، وعثمان، وابن عمر، وعلقمة، والنخعي. - شواذ القراءات ص: 97، والمحزر الوجيز ج: 1، ص: 340، والجامع لأحكام البيان ج: 4، ص: 269، والدر المصون ج: 2، ص: 540، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 358.

<sup>2</sup> - البقرة: 255، وآل عمران: 2.

<sup>3</sup> - ينظر: معاني القرآن وإعرابه ج: 1، ص: 374، وإعراب القرآن ج: 1، ص: 354، والمحتسب ج: 1، ص: 246، وشرح المفصل ج: 6، ص: 128، وإعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 265.

<sup>4</sup> - معاني القرآن ج: 1، ص: 190.

<sup>5</sup> - جامع البيان ج: 5، ص: 179.

<sup>6</sup> - المحتسب ج: 1، ص: 247.

<sup>7</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 265، والتبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 203، وإملاء ما من به الرحمن ص: 113.

<sup>8</sup> - ينظر: الجامع لأحكام البيان ج: 4، ص: 269.

<sup>9</sup> - ينظر: الدر المصون ج: 2، ص: 540، 541.

**توضيح واستنتاج:**

ذكر علماء الصِّرف<sup>(1)</sup> أنّ بناء: (فَيْعَال) هو من أبنية الثلاثي المزيد جاءت زيادته بالياء بين الفاء والعين وبالألف بين العين واللام. ويقع في الأسماء نحو: الخَيْتَام، والشَّيْطَان<sup>(2)</sup>. كما يقع في الصفة نحو: البَيْطَار، والغَيْدَاق، والقيَام.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها أجازت نقل بناء: (الفَيْعُول) إلى (الفَيْعَال)، وذلك من خلال قراءة الأعمش السابقة: (القيَام)، وأصله القِيَوْمَ فلَمَّا التقت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت فيها الياء، فصارت: (القيَام)، وهذا الاستعمال جائز على لغة الحجاز، وهو الغالب على منطقتهم في ذوات الثلاثة من الياء والواو، وهي ظاهرة مطّردة عندهم، معروفة بالمعاقبة<sup>(3)</sup> الحجازية.

**4- ظاهرة مجيء الاسم من الثلاثي المزيد على بناء معدود: (مَفْعَل-ة):****تمثلها:**

- قراءة: الحسن وابن محيصن<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: ((وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ))<sup>(5)</sup>، بضم السين على وزن: مَفْعَلَة: (مَيْسَرَة)، وهو بناء قليل في الأسماء<sup>(6)</sup>، وقد جاء على لغة هذيل والحجاز<sup>(7)</sup>.

يرى بعض العلماء جواز هذه القراءة لوجود نظائرها في كلام العرب لكنها قليلة شاذة. قال النحاس: "و(مَيْسَرَة) وإن كانت لغة أهل الحجاز فهي من الشواذ لا يوجد في كلام العرب مَفْعَلَة إلا حروف معدودة شاذة"<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب ج:4، ص:260، والأصول في النحو ج:3، ص:198، والمفصل في علم العربية ص:208، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص:189، وشرح المفصل ج:6، ص:121، والممتع في التصريف ص:73، والمزهر في علوم العربية ج:2، ص:19.

<sup>2</sup> - ينصرف إذا كالتن من الشطن: وهو الحبل الممتد في صلابة، ولا ينصرف إذا كان من شاط يشيط، إذا ذهب باطلا. - المقتضب ج:4، ص:13.

<sup>3</sup> - ينظر: المخصص ج:14، ص:19، وفي اللهجات العربية ص:82.

<sup>4</sup> - نافع، ومجاهد، وشيبة، وعطاء، وحמיד، وأبو رجا. - المحتسب ج:1، ص:237، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج:1، ص:319، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص:184، والإتحاف ص:212، ومعجم القراءات ج:1، ص:409، ومعجم القراءات القرآنية ج:1، ص:219.

<sup>5</sup> - البقرة:280.

<sup>6</sup> - ينظر: الحجة للقراء السبعة ج:2، ص:415، والمحزر الوجيز ج:1، ص:377، والبحر المحيط ج:2، ص:355.

<sup>7</sup> - ينظر: إعراب القرآن ج:1، ص:343، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج:1، ص:319.

<sup>8</sup> - إعراب القرآن ج:1، ص:343.

وقال العكبري: "وهي لغة قليلة لا يكاد يجيء منها إلا مضافاً"<sup>(1)</sup>. أمّا ابن جنّي فيرى أنّ البناء الغريب في الأسماء هو الذي يأتي على: (مَفْعَل) بغير تاء. أمّا الذي بالتاء فله نظائره في لسان العرب نحو: المقدرة والمقبّرة والمشرّقة<sup>(2)</sup>، وغيرها من الكلمات كالمشربة<sup>(3)</sup>. وقد ردّد السمين الحلبي أقوال مَنْ سبقوه من العلماء بخصوص هذه الظاهرة الصرفية وحاول الردّ عليهم، حيث خلّص إلى أنّ: "مفعّل بالضم معدوم إلاّ عند الكسائي... وأمّا مفعلة فقالوا: قليل جدًا وهي لغة الحجاز، وقد جاءت منها ألفاظ نحو: المسرّقة والمقبّرة والمشربة، والسربة والمقدرة والمأدبة والمفخرة والمزرعة ومعوّلة ومكرمة ومألّكة"<sup>(4)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

يرى علماء اللغة أنّ بناء: (مَفْعَلَة) هو من الثلاثي المزيد من غير الفعل. قال الزمخشري: "أمّا ما جاء على (مَفْعَلَة) بالضمّ كالمقبّرة والمشرّقة والمشربة فأسماء غير مذهب بها مذهب الفعل"<sup>(5)</sup>. ويكون هذا البناء في الأسماء بالهاء: نحو: المزرعة، والمقبّرة، وغيرها، وليس في الكلام: (مَفْعَل) بغير الهاء. قال سيبويه: "ويكون على مفعّل بالهاء في الأسماء نحو: مزرعة، والمشرّقة، ومقبّرة. ولا نعلمه صفة. وليس في الكلام مفعّل بغير الهاء"<sup>(6)</sup>. وبهذا تكون المقبّرة بضم الباء اسم لموضع القبور وليس لمكان الفعل، والمشرّقة بضم الراء اسم للموضع الذي يقع فيه التشريق، وكذلك بالنسبة لبقية الأسماء التي جاءت على هذا البناء بضم العين<sup>(7)</sup>.

من خلال أقوال العلماء السابقة يبدو لي أنّ الخلاف في هذا البناء يكمن في ما كان بالهاء وبغيرها، فما كان بالهاء فهو عندهم جائز وما كان بغيرها فهو غير جائز، وإنّ سُمع فهو شاذ، لأنّ قياس الموضع إمّا فتح العين أو كسرهما<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:285، 286، وينظر: الإتحاف ص:213.

<sup>2</sup> - المحتسب ج:1، ص:238.

<sup>3</sup> - ينظر: معاني القراءات ج:1، ص:233، والكشاف ج:1، ص:155.

<sup>4</sup> - الدر المصون ج:2، ص:647.

<sup>5</sup> - المفصل في علوم العربية ص:205، وينظر: شرح الشافية ج:1، ص:183.

<sup>6</sup> - الكتاب ج:4، ص:273، وينظر: معاني القرآن، الأخفش ج:1، ص:204.

<sup>7</sup> - ينظر: الكتاب ج:4، ص:91، وشرح المفصل ج:6، ص:109.

<sup>8</sup> - ينظر: شرح الشافية ج:1، ص:185.

ولكن الذي أراه أنّ هذا البناء جائز بالهاء وبغيرها وهو مذهب الكوفيين على رأسهم الفراء والكسائي<sup>(1)</sup>، وهو مسموع عند العرب. ونظائره ما قاله ابن خالويه: ليس في كلام العرب: اسم على مَفْعُلٍ إلاّ أربعة: مَكْرُمٌ، وَمَعُونٌ، وَمَيْسِرٌ وَمَأْلُكٌ<sup>(2)</sup>. وما قاله أبو حيان: "وسُمع مَهْلُكَةٌ، ومَكْرُمَةٌ، ومَعُونَةٌ، ومَأْلُكَةٌ"<sup>(3)</sup>. وما ذكره ابن سيده<sup>(4)</sup>، والسيوطي<sup>(5)</sup> من ألفاظ على هذا البناء.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنّها أجازت على مذهب الكوفيين ومن سار على نهجهم بناء: (مَفْعَلَةٌ) من خلال قراءة الحسن وابن محيصن السابقة: (مَيْسِرَةٌ) بضم العين، وإن كانت مخالفة للقياس، فهي مسموعة عند العرب، وقد ذكرها ابن خالويه، ولها نظائرها، وهي لغة هذيل والحجاز.

### 5- ظاهرة مجيئه من الثلاثي المزيد على بناء قليل: (فُعْلان):

#### تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: (( يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ ))<sup>(7)</sup>، بضم الراء والضاد: (رِضْوَانٍ).

أنكر أبو حاتم هذه القراءة ولم يجوزها<sup>(8)</sup>. لكن ردّ عليه بعض العلماء بجواز ذلك لوجود نظيره في كلام العرب. قال أبو حيان: "وينبغي أن يجوز، فقد قالت العرب سُلْطَان بضم اللام، وأورده التصريفيون<sup>(9)</sup> في أبنية الأسماء"<sup>(10)</sup>.

وقال السمين الحلبي: "وهذا غير لازم للأعمش فإنّه رواها، وقد وُجد ذلك في لسان العرب قالوا: السُلْطَان بضمّ السين واللام"<sup>(11)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: ارتشاف الضرب ص: 504، وشرح الشافية ج: 1، ص: 169، والدر المصون ج: 2، ص: 647.

<sup>2</sup> - ليس في كلام العرب ص: 47.

<sup>3</sup> - ارتشاف الضرب ص: 505.

<sup>4</sup> - ينظر: المخصص ج: 14، ص: 201، 202.

<sup>5</sup> - ينظر: المزهري في علوم العربية ج: 2، ص: 11.

<sup>6</sup> - المحرر الوجيز ج: 3، ص: 17، والبحر المحيط ج: 5، ص: 23، والدر المصون ج: 6، ص: 31، 32، ومعجم القراءات ج: 3، ص: 361، ومعجم القراءات القرآنية ج: 3، ص: 12.

<sup>7</sup> - التوبة: 21.

<sup>8</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج: 3، ص: 17، والبحر المحيط ج: 5، ص: 23، والدر المصون ج: 6، ص: 32.

<sup>9</sup> - ينظر: الكتاب ج: 4، ص: 260، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص: 184.

<sup>10</sup> - البحر المحيط ج: 5، ص: 23.

<sup>11</sup> - الدر المصون ج: 6، ص: 32.

**توضيح واستنتاج:**

ذكر الصرّفيون<sup>(1)</sup> أنّ بناء: (فعلان) هو من أبنية الثلاثي المزيد بالألف والنون بعد لامه، وتوصلوا إلى أنه يأتي على عدة أوجه: أحدها: أن يكون مفتوح الفاء، ساكن العين: (فعلان)، ويكون في الأسماء نحو: مَرْجان، سَعْران. وفي الصفات نحو: عَطْشان، غضبان. ثانيها: أن يكون مضموم الفاء ساكن العين: (فعلان)، ويكون في الأسماء نحو: ذُبّيان، عَثْمان. وفي الصفات نحو: عُرْيان. ثالثها: أن يكون مكسور الفاء ساكن العين: (فعلان)، ولا يكون إلا في الأسماء نحو: ضَيْعان (ذكر الضباع)، سِرْحان. رابعها: أن يكون مفتوح الفاء والعين: (فعلان)، ويكون في الأسماء نحو: وَرْشان (طائر يشبه الحمام). وفي الصفات نحو: قَطْوان (الذي يقارب في خطوه مع النشاط). خامسها: أن يكون مفتوح الفاء، مكسور العين: (فعلان)، ولم يجئ إلا في الأسماء نحو: قَطْران. سادسها: أن يكون مفتوح الفاء، مضموم العين: (فعلان)، ولم يجئ أيضا إلا في الأسماء نحو: سَبْعان (اسم موضع). سابعها: أن يكون مضموم الفاء، والعين: (فعلان)، ولم يجئ أيضا إلا في الأسماء نحو: سُلْطان.

والذي يهتّمنا من هذه الأبنية هو ما كانت فاؤه وعينه مضمومتين: (فعلان)، حيث ذهب علماء الصرّف إلى القول فيه: إنّه من الأبنية القليلة في الأسماء التي لم يأت منها سوى (سُلْطان). قال سيبويه: "ولا نعلم في الكلام فِعْلان ولا فِعْلان، ولا شيئا من هذا النحو لم نذكره، ولكنه قد جاء (فعلان) وهو قليل، قالوا السُلْطان، وهو اسم"<sup>(2)</sup>. وقال ابن عصفور: "ولم يجئ إلا اسما، وهو قليل، نحو: سُلْطان"<sup>(3)</sup>.

يبدو لي من خلال ما سبق من توجيهات ومن أقوال العلماء في هذا البناء أنهم لم ينفوا وجوده مطلقا، وإنما أشاروا إلى وجوده في كلام العرب إلا أنه قليل، وأنه لم يأت إلا في اسم (سُلْطان).

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب ج:4، ص:259، والأصول في النحو ج:3، ص:197، 198، والمنصف ج:1، ص:133، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص:184، والمفصل في علوم العربية ص:208، 209، وشرح المفصل ج:6، ص:130، والممتع في التصريف ص:89، 90، والمزهر في علوم اللغة ج:2، ص:17، 18.

<sup>2</sup> - الكتاب ج:4، ص:260، وينظر: شرح المفصل ج:6، ص:130، والمزهر في علوم العربية ج:2، ص:18.

<sup>3</sup> - الممتع في التصريف ص:90.

أقول أنّ هذا البناء رغم قلّته موجود أيضاً في غير هذا الاسم، وهذا ما حقّقته القراءات الأربعة الشاذة حيث أجازته في اسم: (رُضْوَان). وذلك من خلال قراءة الأعمش السابقة: (رُضْوَانٍ) بضمّ الرّاء والضاد على بناء: (فُعْلَان) والبناء هذا في هذا الاسم صحيح من حيث اللّغة ما لم يكن من باب الأتباع لوجود نظائره في لسان العرب من جهة، ووروده عند الكثير من علماء الصّرف من جهة ثانية.

## 6- ظاهرة مجيئه من الثلاثي المزيد على بناء عزيز: (فَعِيل):

### تمثلها:

- قراءة: الحسن والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: (( كَانَهَا كَوَكَبٌ يُرِيٌّ ))<sup>(2)</sup>، بفتح الدال: (دَرِيٌّ) على بناء عزيز: (فَعِيل) بفتح الفاء وتشديد العين.

أجاز بعض العلماء<sup>(3)</sup> في هذه القراءة فتح الدال على وزن (فَعِيل). غير أنّ البعض الآخر خطأً هذا البناء إذا كانت تنتهي بالهمز. فقد قال أبو حاتم: "هذا خطأ؛ لأنه ليس في الكلام فَعِيل، فإن صحّ عنهما<sup>(4)</sup> فهما حجة"<sup>(5)</sup>.

وقال ابن جني: "الغريب من هذا (دَرِيٌّ) بفتح الدال، وتشديد الرّاء، والهمز. وذلك لأنّ فَعِيلًا بالفتح وتشديد العين عزيز، إنما حكى منه: السكّينة، بفتح السين وتشديد الكاف حكاها أبو زيد"<sup>(6)</sup>.

ويرى العكبري أنّ (فَعِيل) بفتح الفاء لا نظير له، لكن الذي قرأ بها يكون قد جنح إلى التخفيف، فقد فر من الحركة الثقيلة إلى الحركة الخفيفة وذلك لتقلّ التشديد والياء والهمز<sup>(7)</sup>. وقال أبو حيان: "وفي الأبنية حكى الأخفش: دَرِيٌّ، من درأته، وعليك بالسكّينة والوقار عن أبي زيد"<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup> - معجم القراءات ج: 6، ص: 267.

<sup>2</sup> - النور: 35.

<sup>3</sup> - ينظر: معاني القرآن، الأخفش ج: 2، ص: 456.

<sup>4</sup> - يقصد سعيد بن المسيب، وأبا رجاء.

<sup>5</sup> - الجامع لأحكام القرآن ج: 15، ص: 265.

<sup>6</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 153، وينظر: المحرر الوجيز ج: 4، ص: 184، و البحر المحيط ج: 6، ص: 419، والدر المصون ج: 8، ص: 407.

<sup>7</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 183، 184، وإملاء ما من به الرحمن ص: 452، والتبيان في إعراب القرآن ج: 2، ص: 970.

<sup>8</sup> - البحر المحيط ج: 6، ص: 419.

**توضيح واستنتاج:**

يرى علماء الصرّف<sup>(1)</sup> أنّ بناء (فُعَيْل) من بين أبنية الثلاثي المزيد بالتضعيف والياء، وأنه لم يجئ إلا في الصفة، وهو قليل نحو: مُرِيْق (المصبوغ بالعصفر). قال سيبويه: "ويكون على (فُعَيْل) وهو قليل في الكلام، قالوا المُرِيْق، حدّثنا أبو الخطّاب عن العرب. وقالوا: كوكبٌ دُرِّيٌّ، وهو صفة"<sup>(2)</sup>. وقال ابن خالويه: "ليس في كلام العرب: فُعَيْل إلا حرفين: مُرِيْق، وهو أعجمي في الأصل، وكوكب دُرِّيٌّ، وقال الفراء إنه منسوب إلى الدر"<sup>(3)</sup>. وهذا ما قاله الفارسي<sup>(4)</sup>، وابن عصفور أيضا<sup>(5)</sup>، وابن عطية<sup>(6)</sup>، وأضاف لهما بعض اللغويين كلمة ثالثة وهي: مُرِيْح للذي هو داخل الأذن اليابس<sup>(7)</sup>.

من خلال الأقوال السابقة يتبيّن أنّ العلماء متفقون حول بناء: (فُعَيْل) مضموم الفاء مكسور العين مشدّدة على أنّه لا يجيء إلا قليلا في الصفة، ولم يذكروا فيه إلا بعض الكلمات وهي: مُرِيْق، ودُرِّيٌّ، ومُرِيْح، ولا يكون بفتح الفاء: (فُعَيْل) في هذه الكلمات وفي غيرها. قال سيبويه: "ولا يكون في الكلام فَعَيْل"<sup>(8)</sup>. غير أنّه بالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنّها أجازت على السماع بناء: (فُعَيْل) في الأسماء بفتح الفاء وتشديد العين من خلال قراءة الحسن والأعمش السابقة: (دَرِّيٌّ) بفتح الدال وتشديد الرّاء على وزن: فَعَيْل، وله نظائره في لسان العرب وهو: السكّينة<sup>(9)</sup>، بفتح السين وتشديد الكاف حسب ما حكاه أبو زيد، ورواه ابن جنّي.

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب ج:4، ص:268، والممتع في التصريف ص:74، والمزهر في علوم العربية ج:2، ص:19.

<sup>2</sup> - الكتاب ج:4، ص:268.

<sup>3</sup> - ليس في كلام العرب ص:252.

<sup>4</sup> - ينظر: الحجة للقراء السبعة ج:5، ص:323.

<sup>5</sup> - ينظر: الممتع في التصريف ص:74.

<sup>6</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج:4، ص:184.

<sup>7</sup> - ينظر: الدر المصون ج:8، ص:406، والمزهر في علوم العربية ج:2، ص:19.

<sup>8</sup> - الكتاب ج:4، ص:268.

<sup>9</sup> - ذكرها سيبويه بالتذكير وكسر السين. - ينظر: المصدر السابق نفسه.

المبحث الثاني: ظواهر تخص أبنية المصادر:1- ظاهرة مجيء المصدر من الثلاثي على بناء:

أ- (فَعَل) على لغة:

تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا))<sup>(2)</sup>، بفتح الحاء: (حُوبًا) على وزن: (فَعَل) على لغة بني تميم<sup>(3)</sup>.

يرى عبد الفتاح القاضي أنّ فتح الحاء لغة لبني تميم، والحُوب الإثم وهو مصدر حاب إذ جار وظلم<sup>(4)</sup>.

- ومثلها قراءة: ابن محيصن بخلاف عنه<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: ((وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا))<sup>(6)</sup>. بفتح الميم (مَكْثٍ).

أجاز علماء اللغة فتح فاء كلمة: (مَكْثٍ) على بناء: (فَعَل) على لغة. فقد رأى النحاس فيها أوجها كثيرة منها: (مُكْث) بضم الميم والكاف، و: (مَكْث) بفتح الميم والكاف، و: (مَكْث)، و: (مِكْث) بفتح الميم وكسرها مع سكون الكاف. وكلّها تحمل معنى واحدا: على ترسل<sup>(7)</sup>. وقال الزمخشري: "بالفتح والضم على مهل وتؤدة وتثبت"<sup>(8)</sup>. وبهذا قال ابن عطية<sup>(9)</sup>، وأبو حيان<sup>(10)</sup>.

<sup>1</sup> - معاني القرآن الفراء ج:1، ص:253، وإعراب القرآن ج:1، ص:433، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص:198،

والإتحاف ص:236، والقراءات الشاذة ص:529، ومعجم القراءات ج:2، ص:8، ومعجم القراءات القرآنية ج:2، ص:105.

<sup>2</sup> - النساء:2.

<sup>3</sup> - إعراب القرآن ج:1، ص:433، والقراءات الشاذة ص:529، ولهجة قبيلة تميم وأثرها في الجزيرة العربية ص:146.

<sup>4</sup> - القراءات الشاذة ص:529.

<sup>5</sup> - بها قرأ: قتادة، وأنس، والشعبي، والضحاك، وأبو رجاء. - معجم القراءات ج:5، ص:134، ومعجم القراءات القرآنية ج:3، ص:342.

<sup>6</sup> - الإسراء:106.

<sup>7</sup> - ينظر: إعراب القرآن ج:2، ص:444.

<sup>8</sup> - الكشف ج:3، ص:195.

<sup>9</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج:3، ص:491.

<sup>10</sup> - البحر المحيط ج:6، ص:85.



وقال العكبري: "والمكث بالضم والفتح لغتان، وقد قرئَ بهما، وفيه لغة أخرى كسر الميم"<sup>(1)</sup>. وبذلك قال السمين الحلبي مؤكداً توجيهات مَنْ سبقوه<sup>(2)</sup>.

### ب- وعلى بناء: (فعل) على لغة:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: (( قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ))<sup>(4)</sup>، بكسر الحاء: (الْحَجِّ) - هنا وفي جميع القرآن - على بناء: (فعل)، وهي لغة نجد.

يرى علماء اللغة أن كسر الحاء لغة من لغات العرب، وهو مصدر كالمفتوح. قال النحاس: "وأهل نجد يقولون الحجّ بكسر الحاء"<sup>(5)</sup>. وقال ابن خالويه: "وهما لغتان الفتح لأهل الحجاز وبني أسد، والكسر لغة أهل نجد"<sup>(6)</sup>. وقال العكبري: "بفتح الحاء وكسرها، وهما لغتان"<sup>(7)</sup>.

### ج- وعلى بناءين: (فعل) و(فعل):

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن والأعمش<sup>(8)</sup> لقوله تعالى: (( ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ ))<sup>(9)</sup>، حيث ضمّ الحسن القاف: (قَوْلَ)، وفتحها الأعمش بعدها ألف ورفع اللام: (قَالَ) على أنهما مصدران.

أجاز علماء اللغة القراءة بهذين البناءين: (فعل - فعل) على أنهما مصدران من الثلاثي المجرد (فعل)، وإن كان الأصل في بناء مصدره في الفعل: (قَالَ) أن يكون على: (قَوْلَ) بوزن: (فعل)، لكنهما خالفاه على لغة من لغات العرب، ونظائره: الرَّهْبُ والرَّهْبُ والرَّهْبُ.

<sup>1</sup> - إملاء ما من به الرحمن ص: 393، والتبيان في إعراب القرآن ج: 2، ص: 835.

<sup>2</sup> - ينظر: الدر المصون ج: 7، ص: 427.

<sup>3</sup> - بها قرأ: ابن أبي إسحاق. - مختصر في شواذ القرآن ص: 19، والبحر المحيط ج: 2، ص: 70، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 175، والإتحاف ص: 200 ومعجم القراءات ج: 1، ص: 263، ومعجم القراءات القرآنية ج: 1، ص: 148.

<sup>4</sup> - البقرة: 189.

<sup>5</sup> - إعراب القرآن ج: 1، ص: 291.

<sup>6</sup> - حجة القراءات ص: 170.

<sup>7</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 236، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 281.

<sup>8</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 88، وشواذ القراءات ص: 300، والبحر المحيط ج: 6، ص: 178، والجامع لأحكام البيان ج: 13، ص: 450، والدر المصون ج: 7، ص: 598، 599، ومعجم القراءات ج: 5، ص: 365، 366.

<sup>9</sup> - مريم: 34.

قال ابن خالويه: "يُقال: قلت: قَوْلًا، وَقِيْلًا، وَقَالَ، وَقَوْلًا، وَقَوْلَةً كل ذلك مصادر"<sup>(1)</sup>. وقال الزمخشري: "وَالْقَوْلُ وَالْقَالَ وَالْقَوْلُ كَالرَّهْبِ وَالرَّهَبِ وَالرَّهْبُ"<sup>(2)</sup>. أما العكبري فقد خالف من سبقوه في بعض أوجه هذه المسألة حيث يرى أن القراءة بالألف بين القاف واللام اسم للمصدر وبالواو مصدر كالرُّوح وهي لغة فيه<sup>(3)</sup>.  
وأما أبو حيان<sup>(4)</sup>، والقرطبي<sup>(5)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(6)</sup>، والشوكاني<sup>(7)</sup> فيرون أنها كلها مصادر بمعنى واحد كالرَّهْبِ وَالرَّهْبِ وَالرَّهْبِ.

### توضيح واستنتاج:

ذكرت كتب اللغة أنه لا خلاف بين العلماء في أن أبنية مصادر غير الثلاثي يصحّ القياس عليها، وهي كثيرة، وأغلبها مطّردة في القياس<sup>(8)</sup>. لكن الخلاف الذي ذكرته يكمن في أبنية المصادر الثلاثية حيث اتسع الخلاف بين النحاة حولها من حيث القياس والسماع، ومردّد ذلك يعود إلى كثرة هذه الأبنية، وغلبتها<sup>(9)</sup> في اللسان العربيّ.  
وقد أدّى الخلاف في القول بالقياسية والسماعية إلى انقسام العلماء وتعدّد مذاهبهم وتتوّع عليهم لها - فيما أرى - إلى ثلاثة أقسام:

قسم يقول بسماعها في بعضها وبقياسها في بعضها الآخر، وقسم آخر يقول بقياسها مطلقاً مع وجود السماع، وقسم ثالث يرى أنها لا تترك إلا بالسماع ولا يجوز إجراء القياس فيها. فهذا سيبيويه يشير إلى أن لمصادر الثلاثي أبنية قياسية وأخرى سماعية<sup>(10)</sup>.  
أما المبرد فقد جعلها سماعية لا يحكمها قياس، و"ذلك أن مجازها مجازُ الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس"<sup>(11)</sup>.

<sup>1</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 87.

<sup>2</sup> - الكشاف ج: 3، ص: 8.

<sup>3</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 50، والتبيان في إعراب القرآن ج: 2، ص: 874، وإملاء ما من به الرحمن ص: 410.

<sup>4</sup> - ينظر: البحر المحيط ج: 6، ص: 178.

<sup>5</sup> - ينظر: الجامع لأحكام البيان ج: 13، ص: 451.

<sup>6</sup> - ينظر: الدر المصون ج: 7، ص: 599.

<sup>7</sup> - ينظر: فتح القدير ج: 3، ص: 459.

<sup>8</sup> - ينظر: شرح الشافية ج: 1، ص: 163، 164، والنحو الوافي ج: 3، ص: 193 وما بعدها.

<sup>9</sup> - ينظر: شرح المفصل ج: 6، ص: 43، وشرح التسهيل ج: 3، ص: 468، وشرح الشافية ج: 1، ص: 151.

<sup>10</sup> - ينظر: الكتاب ج: 4، ص: 5-9.

<sup>11</sup> - المقتضب ج: 2، ص: 122.

في حين رجّح ابن جنّي السّماع على القياس إذا نطقت به العرب كذلك، حيث قال: "واعلم أنّك إذا أدّك القياس إلى شيء ما، ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه، إلى ما هم عليه"<sup>(1)</sup>. وأمّا ابن الحاجب فقد خلص إلى أنّ المصدر: "من الثلاثي سماع، ومن غيره قياس"<sup>(2)</sup>.

ومهما يكن من اختلاف بين علماء اللّغة العربية حول أبنية مصادر الثلاثي من حيث السّماع والقياس، فإنّ الذي أميل إليه من خلال تتبّعي لأبنية مصادر الثلاثي الواردة في القراءات الشاذة أنّه لا يمكن الحكم عليها بقياسيتها قياساً مطلقاً، ولا بسماعيتها سماعاً مطلقاً، وإمّا منها ما عدّت سماعية وهي الأكثر، ومنها ما عدّت قياسية وهي الأقل، وكلّ ذلك يأتي نتيجة ضوابط معينة<sup>(3)</sup>.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة السابقة نجد أنّها أوردت مجموعة متنوّعة من أبنية مصادر الثلاثي اللّازم والمتعدّي، فأجازتها على السّماع لضوابط لغوية ذكرها العلماء عند توجيههم لها فيما سبق. ويمكننا أن نوجزها فيما يأتي:

1- (فَعَلٌ): أجازته من حيث السّماع في المصدرين: (حَوَّب) على لغة تميم. و(مَكَّث) على لغة من لغات العرب. والأغلب في (الفَعْل) أنّه مصدر أصلي وحقيقي، وبجانب ذلك أنّه مقيس في المتعدّي، سماعي في اللّازم، وإلى هذا أشار جمهور علماء اللّغة<sup>(4)</sup>.

2- فِعْلٌ: أجازته من حيث السّماع في المصدر: (حَجَّ) بكسر الفاء كذَكَرَ ذِكْرًا<sup>(5)</sup> على لغة نجد. والأغلب فيه أنّه مقيس في المتعدّي بفتحها<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - الخصائص ج:1، ص:125، وينظر: المنصف ج:1، ص:3.

<sup>2</sup> - شرح الكافية ج:3، ص:400، وينظر: همع الهوامع ج:3، ص:282.

<sup>3</sup> - منها: الاختلاف اللّهجي، والتنوع الدلالي، والتطور اللّغوي. - ينظر: الكتاب ج:4، ص:17، والمقتضب ج:2، ص:122، والخصائص ج:1، ص:372، والمخصص ج:14، ص:122، وشرح المفصل ج:6، ص:43، والمقرب، ابن عصفور: (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ت:669هـ)، تح: أحمد عبد الستار الجوّاري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط:1، 1392هـ، 1972م، ج:2، ص:130، وشرح الشافية ج:1، ص:151، 152، والمزهر ج:1، ص:204، 205، وفصول في فقه اللّغة ص:358، 359.

<sup>4</sup> - ينظر: الكتاب ج:4، ص:5-9، وشرح الشافية ج:1، ص:156، و همع الهوامع ج:3، ص:282، وشذا العرف ص:114.

<sup>5</sup> - ينظر: الكتاب ج:4، ص:10، والمحرم الوجيز ج:1، ص:261، وشرح المفصل ج:6، ص:46، والدر المصون ج:2، ص:305.

<sup>6</sup> - ينظر: شذا العرف ص:114.

3- **فَعْلٌ** و **فَعَلٌ**: أجازتهما من حيث السَّماع في المصدرين: (قَوْل) و (قَالَ) على لغة من لغات العرب، ونظائرها: الرَّهْبُ والرَّهَب. والأغلب في (الفَعْل) أنه مقيس في اللازم مكسور العين كفَرِحَ فَرَحًا، وحوِلَ حَوَالًا. و(الفَعْل) مقيس في مضموم العين كحَسُنَ حُسْنًا، ونَبِلَ نُبُلًا<sup>(1)</sup>.

#### 4- ظاهرة مجيئه من الثلاثي المتعدّي على بناء: (فُعُول):

##### تمثلها:

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: (( وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ))<sup>(3)</sup>، بضم الراء: (رُكُوبُهُمْ)، على أنه مصدر، على بناء: (فُعُول).

يرى علماء اللغة جواز ضمّ الراء في هذه القراءة مصدرًا على بناء: (فُعُول) في المتعدّي رغم اقتصاره على اللازم<sup>(4)</sup>. قال ابن جنّي: "أما الرُّكُوب بضم الراء فمصدر. أجازها كلاً من الفراء والزجاج واعتبراها وجهًا"<sup>(5)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: (( أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا ))<sup>(7)</sup>، بضم النون: (نُصُوحًا)، على بناء: (فُعُول)، على أنه مصدر وصف به كالجلوس، والصلُّوح.

أجاز علماء اللغة والقراءات ضمّ النون في هذه القراءة على أنه مصدر من الثلاثي المتعدّي على بناء: (فُعُول). قال الفراء: "وكانّ الذين قالوا: (نُصُوحًا) أرادوا المصدر مثل: قُعُودًا"<sup>(8)</sup>. وقال ابن خالويه: "والحجة لمن ضمّ: أنه أراد: المصدر من قولهم: نَصَحَ نُصُوحًا كما قالوا: صَلَحَ صَلُوحًا"<sup>(9)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب ج: 4، ص: 28، وشرح المفصل ج: 6، ص: 46، وشرح الشافية ج: 1، ص: 163.

<sup>2</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 262.

<sup>3</sup> - يس: 72.

<sup>4</sup> - ينظر: الكتاب ج: 4، ص: 9، والمقتضب ج: 2، ص: 126، والمقرب ج: 2، ص: 137، وشرح الشافية ج: 1، ص: 153.

<sup>5</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 262.

<sup>6</sup> - بها قرأ: الأعرج، وعيسى، والمفضل، وحماد، ويحيى. - معاني القرآن، الفراء ج: 3، ص: 168، والمحرم الوجيز ج: 5، ص: 334، والبحر المحيط ج: 8، ص: 288، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 426، والإتحاف ص: 548، والجامع لأحكام البيان ج: 21، ص: 99، ومعجم القراءات ج: 9، ص: 527، ومعجم القراءات القرآنية ج: 7، ص: 178.

<sup>7</sup> - التحريم: 8.

<sup>8</sup> - معاني القرآن ج: 3، ص: 168.

<sup>9</sup> - الحجة في القراءات السبع ص: 349، وينظر: جامع البيان ج: 23، ص: 108، ومعاني القرآن وإعرابه ج: 5، ص: 194، والجامع لأحكام القرآن ج: 21، ص: 99.

وقال الزمخشري: " وهو مصدر نصح، والنصح والنصوح كالشكر والشكور، والكفر والكفور"<sup>(1)</sup>. وقال العكبري: " وهو مصدر لا غير؛ مثل: القعود"<sup>(2)</sup>. وبهذه التوجيهات قال معظم اللغويين<sup>(3)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

يذهب أكثر اللغويين إلى أنّ مصادر المتعدّي من أيّ باب كان يجيء على (فعل) مطلقا إذا لم يُسمع، واللّازم على (فُعول). قال سيبويه في المتعدّي: " فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: فَعَل يَفْعُل، فَعَلَ يَفْعَل، وفَعِل يَفْعَل. ويكون المصدر فَعَلًا والاسم فاعلاً"<sup>(4)</sup>. وقال في اللّازم: " وأما كلّ عمل لم يتعدّ إلى منصوب فإنّه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتعدّي، ويكون الاسم فاعلا والمصدر فُعولا"<sup>(5)</sup>. وقال الرضي: " الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون المتعدّي (فعل)؛ من أيّ باب كان، نحو: قَتَلَ قَتَلًا، وضربَ ضربًا، وحمّدَ حمّدًا مطلقا إذا لم يُسمع، وفَعَلَ اللّازم على (فُعول)، نحو: دَخَلَ دُخُولًا"<sup>(6)</sup>. ولكن قد لا تلتزم بعض المصادر بهذه الأبنية وفق نوعية الأفعال من حيث اللّزوم والتّعدية، فسيبويه يذكر أنّ بناء: (فُعول) قد يأتي من المتعدّي، كما يأتي (فعل) من اللّازم. قال: " وقد قالوا في بعض مصادر هذا، فجاءوا به على فَعَلَ كما جاءوا ببعض مصادر الأول على فُعول"<sup>(7)</sup>. وقد نبّه المبرد إلى وجود بناء: (فُعول) في المتعدّي وغيره إلاّ أنّه فيما لا يتعدّي أكثر<sup>(8)</sup>. في حين ذهب الفراء إلى أنّ الاستعمال اللّهجي له أثر في وقوع المصدر على بناء: (فُعول)، حيث جعله مقيسا عند قبائل نجد إذا لم يُسمع في الفعل مفتوح الفاء والعين سواء أكان لازما أم متعدّيا<sup>(9)</sup>.

1 - الكشف ج:6، ص:131.

2 - التبيان في إعراب القرآن ج:2، ص:1230.

3 - ينظر: المحرر الوجيز ج:5، ص:334، والبحر المحيط ج:8، ص:228، والدر المصون ج:10، ص:371.

4 - الكتاب ج:4، ص:5.

5 - المصدر السابق ج:4، ص:9، وينظر: المقتضب ج:2، ص:125، 126.

6 - شرح الشافية ج:1، ص:156.

7 - الكتاب ج:4، ص:9.

8 - ينظر: المقتضب ج:2، ص:126.

9 - ينظر: شرح الشافية ج:1، ص:157.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها حققت على السَّماع مثل هذا البناء وأجازته في المتعدّي من خلال قراءة الحسن والأعمش السابقتين: (رُكُوبُهُمْ - نُصُوحًا)، حيث ضمّا الراء والنون، وكلاهما مصدر جيء من الثلاثي المتعدّي على بناء: (فُعُول)، والأغلب فيه أن يأتي من الثلاثي اللّازم ما لم تُعلّ عينه<sup>(1)</sup> مثل: دخل دُخُولًا، ولَغَبَ لُغُوبًا، وقعدَ قُعُودًا ونهضَ نُهُوضًا.

### 3- ظاهرة مجيئه من الثلاثي على بناء: (فُعَلَى) لا ينقاس:

تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا))<sup>(3)</sup>، بألف مقصورة من غير تنوين: (حُسْنَى)، على أنها مصدر لا ينقاس.

وقف علماء اللّغة والقراءات من هذه القراءة مواقف متباينة، فمنهم من ضعفها ومنهم من أجازها من غير قياس. أمّا الفريق الأول فيرى أنّ وجه الضّعف يعود إلى كون (فُعَلَى) لا تكون إلّا بالألف واللام: (الفُعَلَى). قال الزجاج: "وأما حُسْنَى فكان لا ينبغي أن يقرأ به لأنه من باب الأفعال والفعلَى، نحو: الأحسن والحُسْنَى، والأفضل والفضلَى، لا يستعمل إلّا بالألف واللام"<sup>(4)</sup>. وقال الطبري: "وذلك أنّ العرب لا تكاد أن تتكلم بـ(فُعَلَى) و(أفعل) إلّا بالألف واللام أو الإضافة"<sup>(5)</sup>. وقال النحاس: "وهذا لا يجوز في العربية، لا يقال من هذا شيء إلّا بالألف واللام نحو: الفضلَى والكُبْرَى والحُسْنَى"<sup>(6)</sup>. ووجه هذا الضّعف قال به العكبري<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب ج: 4، ص: 52، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص: 371، وأمالي ابن الشجري ج: 2، ص: 138، وارتشاف الضرب ص: 491، وشذا العرف في فن الصرف ص: 114.

<sup>2</sup> - بها قرأ: الأخفش، وأبي، وابن مصرّف. - إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 167، والإتحاف ص: 183، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 140، ومعجم القراءات القرآنية ج: 1، ص: 80.

<sup>3</sup> - البقرة: 83.

<sup>4</sup> - معاني القرآن وإعرابه ج: 1، ص: 164.

<sup>5</sup> - جامع البيان ج: 2، ص: 196.

<sup>6</sup> - إعراب القرآن ج: 1، ص: 241، وينظر: الجامع لأحكام القرآن ج: 2، ص: 233.

<sup>7</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 182.

أمّا الفريق الثاني فقد أجازها على أنّها مصدر. قال الأخفش: "إلاّ أنّهم قد جعلوا أشياء من هذا أسماء، نحو: دُنْيَا، وأولى"<sup>(1)</sup>. ويرى ابن جنّي أنّها مصدر كالرجعي، والبؤسي، والنعمي<sup>(2)</sup>.

وقال الزمخشري: "حُسنَى على المصدر كبُشرى"<sup>(3)</sup>. وأجازها ابن عطية بشرط: "أن يزال عنها معنى التفضيل وتبقى مصدرا كالعقبى، فذلك جائز وهو وجه القراءة بها"<sup>(4)</sup>. في حين أجازها أبو حيان لأنّه جاءت منها ألفاظ يسيرة في كلام العرب كالبُشرى، والرجعي<sup>(5)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

ذهب علماء اللّغة إلى القول: إنّ مجيء (فعلَى) مصدرا لا ينقاس، إنّما جاءت منه ألفاظ يسيرة، فلا يجوز أن يعتقد في (فعلَى) التي مذكّرها (أفعل) أنّها تصير مصدرا إذا زال منها معنى التفضيل. قال ابن جنّي: "إنّما هو مصدر بمنزلة الحُسن... ومثله في الفعل والفعلَى: الذكّر والذكري، وكلاهما مصدر. ومن البؤس والبؤسى، والنعم والنعمى. ولذلك نظائر"<sup>(6)</sup>. وقال ابن سيده في حُسنَى أنّها: "شاذ في الاستعمال والقياس وما كان كذلك لا ينبغي أن يؤخذ به إلاّ أن يكون جعل حُسنَى مصدرا كالرجعي"<sup>(7)</sup>. وقال أبو حيان: "تقول في المصدر الحسن والحسنى، والسوء والسوءى، والعذر والعذرى، جاءت مصدرا على فُعْل وفُعْلَى على معنى واحد"<sup>(8)</sup>. وجعلها الرضي مصدرا كالبشرى والرجعي (شرح الكافية ج:3، ص:463).

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنّها حققت مثل هذا البناء الصّرفيّ من خلال قراءة الأعمش السابقة: (حُسنَى) حيث أجازت وقوعها مصدرا على: (فعلَى) على غير قياس، شريطة نزع التفضيل منها حسب مذهب بعض اللّغويين، ودون شرط لوجود نظائرها كالبشرى والرجعي والنعمى والبؤسى حسب البعض الآخر.

<sup>1</sup> - معاني القرآن ج:1، ص:135.

<sup>2</sup> - المحتسب ج:2، ص:430.

<sup>3</sup> - الكشاف ج:1، ص:78.

<sup>4</sup> - المحرر الوجيز ج:1، ص:172، 173.

<sup>5</sup> - البحر المحيط ج:1، ص:453، 454، و ينظر: الدر المصون ج:1، ص:467، 468.

<sup>6</sup> - الخصائص ج:3، ص:301.

<sup>7</sup> - المخصص ج:16، ص:86.

<sup>8</sup> - الارتشاف ص:2335.

الفصل الثاني: ظواهر تخص صيغ الفعل وما يتعلّق به:المبحث الأول: ظواهر تخص التناوب بين أزمنة (1) الفعل:1- ظاهرة وضع الماضي موضع المضارع:تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ أَنْفَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ))<sup>(3)</sup>، بقاء واحدة مكان الألف (تَنَافَلْتُمْ)، على زنة (تفاعل)، على الأصل<sup>(4)</sup>، أي: تباطأتم وتقااستم.

قال العكبري: "والماضي هنا بمعنى المضارع أي مالكم (تتأقلون) وموضعه نصب أي: أي شيء لكم في التأقل أو في موضع جر على رأى الخليل وقيل هو حال أي مالكم متأقلين من الآخرة في موضع الحال أي بدلا من الآخرة."<sup>(5)</sup>

وقال أبو حيان: "وهو ماض بمعنى المضارع، وهو في موضع الحال، وهو عامل في إذا، أي: ما لكم تتأقلون إذا قيل لكم انفروا"<sup>(6)</sup>.

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(7)</sup> لقوله تعالى: ((هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ))<sup>(8)</sup>، بلفظ الماضي (أنزل) بدلا من المضارع المشدد (ينزل).

إنّ القراءة جاءت بصيغة الماضي بدلا من صيغة الحاضر، خلافا لعادة العرب في الاستعمال؛ حيث يستعملون صيغة المضارع تعبيراً عن الماضي؛ لاستحضار صورة الحدث، أما الأعمش فقد خالف هذه الصورة لأنّ المعنى المقصود من وراء ذلك هو وقوع الحدث وانتهائه، لأنّه يرى أنّ نزول الآيات قد وقع وهو صدق وحق ليبعد تأقل وتقااس

<sup>1</sup> - أقصد بهذه الظواهر تلك التغيرات الحاصلة في صيغ الأفعال بالتحول من الماضي إلى المضارع أو العكس في سياق القراءات القرآنية بصفة عامة والقراءات الشاذة الأربعة بصفة خاصة مقصد هذه الدراسة.

<sup>2</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 57، والكشاف ج: 2، ص: 193، والمحرر الوجيز ج: 3، ص: 34، والجامع لأحكام القرآن ج: 10، ص: 207، والبحر المحيط، ج: 5، ص: 43، وفتح القدير ج: 2، ص: 361، والإتحاف ص: 304.

<sup>3</sup> - التوبة: 38.

<sup>4</sup> - ينظر: معاني القرآن، الأخفش ج: 1، ص: 358.

<sup>5</sup> - التبيان في إعراب القرآن ج: 2 ص: 15، وإملاء ما من به الرحمن ص: 311.

<sup>6</sup> - البحر المحيط ج: 5، ص: 43، وينظر: الإبريز ج: 2، ص: 237.

<sup>7</sup> - بها قرأ زيد بن علي - المحرر الوجيز ج: 5، ص: 259، والبحر المحيط ج: 8، ص: 218، ومعجم القراءات ج: 9، ص: 329،

ومعجم القراءات القرآنية ج: 7، ص: 80.

<sup>8</sup> - الحديد: 9.



الناس على عبادة الله والإنفاق في سبيله، فهو في المعنى مثل قراءة العامة بصيغة المضارع - والله أعلم -.

## 2- ظاهرة وضع المضارع موضع الماضي:

### تمثلها:

- قراءة: ابن محيصن بخلاف عنه والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: (( فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ ))<sup>(2)</sup>، بسكون الياء: (أُخْفِيَ) مسندا لضمير المتكلم مرفوعا تقديرا على أنه فعل مستقبل<sup>(3)</sup>.

قال مكي القيسي: "من أسكن الياء جعل الألف ألفَ المتكلم، والياء حقها الضم؛ لأنه فعل مستقبل، لكن أسكنت للتخفيف"<sup>(4)</sup>.

وقال العكبري: "يقرأ بسكون الياء على أنه فعل مضارع، أي: أُخْفِيَ لهم أنا"<sup>(5)</sup>. وبهذا التوجيه قال أبو حيان<sup>(6)</sup>، والحلبي<sup>(7)</sup>.

نتوصل ممّا سبق ذكره إلى أنه يجوز وضع المضارع موضع الماضي لأنّ تحقيق ما هو موجود في الغيب لا يكون إلاّ في المستقبل أي: بعد قيام الناس للحساب ويأخذ كلّ واحد منزلته في الجنة وما تحويه من قرّات أعين.

<sup>1</sup> - بها قرأ: حمزة ويعقوب. - المحرر الوجيز ج:4، ص:362، والبحر المحيط ج:7، ص:197، والإتحاف ص:450، ومعجم القراءات ج:7، ص:229، ومعجم القراءات القرآنية ج:5، ص:101.

<sup>2</sup> - السجدة:17.

<sup>3</sup> - ينظر: إعراب القرآن ج:3، ص:295.

<sup>4</sup> - مشكل إعراب القرآن ج:2، ص:188.

<sup>5</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:296، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ج:2، ص:1049.

<sup>6</sup> - ينظر: البحر المحيط ج:7، ص:197.

<sup>7</sup> - ينظر: الدر المصون ج:87.

## 3- ظاهرة وضع الأمر موضع الماضي:

## تمثلها:

- قراءة: ابن محيصن والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى))<sup>(2)</sup>، بكسر الخاء: (وَاتَّخَذُوا) على وضع الأمر موضع الماضي.

أجاز علماء اللغة هذا التناوب بين الأمر والماضي في هذه القراءة وجعلوها صواباً. قال الفرّاء: "وكلّ صواب إن شاء الله"<sup>(3)</sup>. وقال الأخفش: "بالكسر أجود وبها نقرأ، لأنها تدل على الفرض"<sup>(4)</sup>. وذهب الزجاج إلى أنه قرئ بفتح الخاء وكسرها وكلاهما جائزان في مألوف اللغة، فمن كسر أراد الأمر، ومن فتح أراد الخبر، لأنّ الناس اتخذوه<sup>(5)</sup>.

وبرر ابن خالويه وضع الأمر موضع الماضي رغم تضادّهما بقوله: "فإن قيل: فإن الأمر ضد الماضي، وكيف جاء القرآن بالشيء وضده؟ فقل إن الله أمرهم بذلك مبتدئاً، ففعلوا ما أمروا به، فأثنى بذلك عليهم وأخبر به"<sup>(6)</sup>. وبهذا التوجيه قال أكثر علماء القراءات<sup>(7)</sup>. من خلال ما سبق نتوصل إلى أنه يجوز التبادل بين الماضي والأمر لأغراض معنوية يحددها السياق.

## توضيح واستنتاج:

تحتضن اللغة العربية في كيانها ثروة لفظية غنيّة بألوان تتسع لأنواع مختلفة من التعبير اللّغوي؛ والمتكلم يختار منها ما يناسبه لأداء المعنى الذي يريده. ولعلّ من بين ما يختاره التعبير بالفعل بأزمته المختلفة<sup>(8)</sup>، فتارة يستعمل الماضي ويريد به الحاضر أو المستقبل، وتارة أخرى يختار المضارع ويريد به الماضي، وهكذا تتناوب الصيغ الفعلية

<sup>1</sup> - بها قرأ: ابن كثير، وحمزة، والكسائي، والجحدري، وابن وثاب، وشبل، والأعرج، وطلحة، وأصحاب ابن مسعود. - الكشف ج:1، ص: 264، ومعجم القراءات ج:1، ص: 189، 190.

<sup>2</sup> - البقرة:125.

<sup>3</sup> - معاني القرآن ج:1، ص:77.

<sup>4</sup> - معاني القرآن ج:1، ص:155.

<sup>5</sup> - معاني القرآن وإعراجه ج:1، ص:206، 207.

<sup>6</sup> - الحجة في القراءات السبع ص:87.

<sup>7</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج:1، ص:207، والبحر المحيط ج:1، ص:552، والدر المصون ج:2، ص:105، 106، والإتحاف ص:192.

<sup>8</sup> - قسم النحاة الفعل إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ وهو ما دل على الزمن الماضي، ومضارع وهو ما دل على زمن الحاضر أو المستقبل، وجعلوا القسم الثالث وهو الأمر يدخل ضمن الدلالة على زمن المستقبل. - ينظر: الكتاب ج:1، ص:12، والأصول في النحو ج:1، ص:38، 39، وهمع الهوامع ج:1، ص:30، 31، و اللغة العربية معناها ومبناها ص:240.

بين بعضها البعض لأغراض دلالية أو معانٍ بلاغية. قال ابن هشام: "أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر؛ قصداً لإحضاره في الذهن حتى كأنه مُشاهد حالة الإخبار"<sup>(1)</sup>. ومن استحضار الصورة البديعة في الذهن قول تأبط شرا:

بِأَنِّي قَدْ لَقَيْتُ الْغُولَ تَهْوِي      بِسَهْبٍ كَالصَّحِيفَةِ صَحَّحَانَ  
فَأَضْرِبُهَا بِلَا دَهْشٍ فَخَرَّتْ      صَرِيحًا كَالصَّحِيفَةِ وَالْجِرَانَ<sup>(2)</sup>.

"لأنه قصد الشاعر أن يصور لقومه الحال التي تشجع فيها بزعمه على ضرب الغول، كأنه يبصرهم أيها، ويطلعهم على كنهها مشاهدة للتعجب من جرأته على كل هول وثباته عند كل شدة"<sup>(3)</sup>.

والتناوب بين أزمنة الفعل سنة من سنن العرب، وهو كثير في كلامهم شعره ونثره باعتراف نحاة البصرة والكوفة والبلاغيين<sup>(4)</sup>، بل هو كثير في القرآن الكريم وقراءاته أيضاً. قال السيوطي: "ومن سنن العرب أن تأتي بالفعل بلفظ الماضي، وهو حاضر أو مستقبل، أو بلفظ المستقبل وهو ماضٍ؛ نحو: ((أَتَى أَمْرُ اللَّهِ))، أي يأتي... ((وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ))، أي: تلت"<sup>(5)</sup>. ومما جاء من ذلك في الشعر قول زياد الأعجم<sup>(6)</sup>:

وَأَنْضَحَ جَوَانِبَ قَبْرِهِ بِدِمَائِهَا      فَلَقَدْ يَكُونُ أَخَادِمٍ وَذَبَائِحِ

فقد وضع المضارع (يكون) موضع الماضي (كان). وبالعكس وضع الماضي موضع المضارع قال الطرمّاح<sup>(7)</sup>:

وَإِنِّي لِأَتِيكُمْ تَشْكُرُ مَا مَضَى      مِنَ الْبِرِّ وَاسْتِجَابَ مَا كَانَ فِي غَدِ

1 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب ج: 6، ص: 691.

2 - السهب: بالفتح الفضاء المستوي البعيد الأطراف. الصحيفة: الكتاب. صححان: المستوي من الأرض. والجران: مقدم عظم العنق.

3 - الكشف ج: 5، ص: 78.

4 - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج: 1، ص: 61، والبيان في غريب إعراب القرآن ج: 2، ص: 74، والتعبير الزمني عند النحاة العرب، عبد الله بوخلخال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ج: 1، ص: 55، 54.

5 - المزهر ج: 1، ص: 335.

6 - ينظر: ديوان زياد الأعجم، تح: يوسف حسين بكار، دار المسيرة، بيروت، لبنان، ط: 1، 1403هـ، 1983م، ص: 54،، وينظر: أمالي ابن الشجري ج: 2، ص: 35.

7 - لم أعر على هذا البيت في ديوان الطرمّاح الذي بين يدي تحقيق عزة حسين، طباعة دار الشرق العربي، بيروت، لبنان. وهو موجود في: أمالي ابن الشجري ج: 2، ص: 35.

وجواز مثل هذا المسلك الصرفي مرتبط بالقصد و برفع الإلباس، والإشكال بما قبله وبما بعده من الكلام. قال ابن جنّي: "قإن أمن اللبس فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض"<sup>(1)</sup>. وقال ابن الشجري: "ووجه إجازتهم هذا الإبدال مع تضادّ الأفعال أنّ الأفعال جنس واحد، وإنما خولف بين صيغها، لتدلّ كلّ صيغة على زمان غير الذي تدلّ عليه الأخرى، وإذا تضمّن الكلام معنى يُزيح الإلباس جاز وضع بعضها في موضع بعض توسعاً"<sup>(2)</sup>. وقال ابن عطية: "وإذا لم يشكل فجاز سوق الماضي بمعنى المستقبل وسوق المستقبل بمعنى الماضي"<sup>(3)</sup>.

كل النصوص السابقة تشير إلى تنبّه علماء العربية إلى مثل هذه الظاهرة اللغوية ومحاولة تفسيرها بما يناسب قواعدهم الصرفية، وأساليبهم البلاغية، سواء أتعلّقت بكلام العرب شعره ونثره أم بالقرآن الكريم وقراءاته الصحيحة منها والشاذة. ورأوا أنّ التعبير بهذا الأسلوب لا ضابط له سوى قدرة المتكلم ومنزلته اللغوية والبلاغية.

وبالعودة إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنّها حققت مثل هذه الظاهرة، حيث أجازت وضع الماضي موضع الحاضر والمستقبل لأنّه محقق الحدث، ووضع المستقبل موضع الماضي، وذلك من خلال قراءة الأعمش السابقتين: (تثاقلتم)، و(أنزل)، حيث نجد أنه عبّر في قراءته الأولى بالمضارع وأراد الماضي وهذا جائز في الكلام.

أما في قراءته الثانية فقد استعمل الفعل الماضي (أنزل) بدلاً من المضارع (ينزل) لأغراض بلاغية نتوصل إليها من خلال إعمال العقل.

وأجازت وقوع الأمر موقع الماضي من خلال قراءة ابن محيصن والأعمش: (اتَّخِذُوا)، لمعانٍ يحددها المقتضى الذي نزلت لأجله الآية. وكل هذه التعابير جائزة لأنها جارية على مألوف اللغة.

<sup>1</sup> - الخصائص ج:3، ص:331.

<sup>2</sup> - أمالي ابن الشجري ج:1، ص:68.

<sup>3</sup> - المحرر الوجيز ج:1، ص:179، وينظر: الجامع لأحكام البيان ج:2، ص:253.

المبحث الثاني: ظواهر تخص التبادل بين اللواحق التصريفية:1- التبادل بين السابقتين: (الباء) و (التاء) تغيير من دلالة (أم) الوظيفية:تمثلها:

قراءة: الحسن والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: (( قُلْ أَتَحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَنَا أَعْمَالَنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ، أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ))<sup>(2)</sup>، بالإبدال بين اللاصقتين (الياء والتاء)، فالأعمش بالتاء: (أَمْ تَقُولُونَ)، والحسن بالياء: (أَمْ يَقُولُونَ). فهذا التبادل أدى إلى تغيير دلالة (أم) الوظيفية.

رأى علماء اللغة والقراءات أن التبادل بين اللاصقتين (التاء والياء) في هذه القراءة قد أدى إلى تغيير دلالة (أم) الوظيفية بين العطف وفيها يكون الكلام ما قبلها متصلا مع ما بعدها، وبين الاستفهام وفيها يكون الكلام مستأنفا.

فأما القراءة بالتاء فمعناه: أن الخطاب موجّه إلى النبيّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - والتقدير: قل يا محمد للقائلين لكم كونوا هودا أو نصارى: أتَحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ؟ أم تقولون... أنتم أعلم أم الله؟ فسياق الكلام قبله وبعده خطاب، وهذا الذي قال به الأخفش<sup>(3)</sup>، والزجاج<sup>(4)</sup>، وفي هذا المعنى تكون (أم) هنا عاطفة بين ما قبلها وما بعدها.

قال الطبري: "... فمن قرأه كذلك، فتأويله: قل: يا محمد - للقائلين لك من اليهود والنصارى: (كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا) - أَتَحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ؟ أم تقولون: إِنَّ إِبْرَاهِيمَ؟ فيكون ذلك معطوفا على قوله: (أَتَحَاجُّونَنَا)"<sup>(5)</sup>.

وأما القراءة بالياء فهو إخبار عن غائب، وهم اليهود والنصارى<sup>(6)</sup>. ومعنى (أم) هنا بمعنى ألف الاستفهام، أيقولون؟<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - وبالياء قرأ: ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، ويعقوب، وأبو عبد الرحمن السلمي، وأبو رجاء، وقتادة، وأبو جعفر، وشيبة، وبالتاء قرأ الباقر. - الإتحاف ص: 193، ومعجم القراءات ج: 1، 203، 204.

<sup>2</sup> - البقرة: 139، 140.

<sup>3</sup> - ينظر: معاني القرآن ج: 1، ص: 160.

<sup>4</sup> - ينظر: معاني القرآن وإعرابه ج: 1، ص: 217.

<sup>5</sup> - جامع البيان ج: 2، ص: 608، وينظر: معاني القراءات ج: 1، ص: 180، والحجة للقراء السبعة ج: 2، ص: 228، وحجة القراءات ص: 115، 116.

<sup>6</sup> - ينظر: الحجة للقراء السبعة ج: 2، ص: 229، والكشف ج: 1، ص: 266، والتبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 122، وإملاء ما من به الرحمن ص: 73.

<sup>7</sup> - معاني القراءات ج: 1، ص: 180.

قال الأخفش: "...ومن قال: ((أَمْ يَقُولُونَ))؛ جَعَلَهُ استفهاماً؛ كما نقول: (إِنَّهَا لِإِبِلٍ) ثم نقول: (أَمْ شَاءَ؟)<sup>(1)</sup>. والتقدير في هذا: "بل أهي شاء، إذا يجوز أن يكون التقدير بل هي شاء على أن المتكلم أضرب عن الأول واستأنف إخباراً بأنها شاء"<sup>(2)</sup>.

وقال الطبري: "... (أَمْ يَقُولُونَ) بالياء. ومن قرأ ذلك كذلك وجّه قوله: (أَمْ يَقُولُونَ) إلى أنه استفهام مستأنف كقوله: (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرِيَهُ)<sup>(3)</sup>، وكما يُقال: إِنَّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاءَ؟ وإنما جعله استفهاماً مستأنفاً لمجيء خبر مستأنف، كما يقال: أتقوم أم يقوم أخوك؟ فيصير قوله: أَمْ يَقُولُونَ؟ خبراً مستأنفاً بجملة ليست من الأول واستفهاماً مبتدأ، ولو كان نسقاً على الاستفهام الأول لكان خبراً عن الأول، فقيل: أتقوم أم تقعد؟"<sup>(4)</sup>. ويرى الزمخشري أن القراءة بالتاء تحمل دلالتين وظيفيتين لـ: (أَمْ)، الأولى: أن تكون معادلة لهزمة الاستفهام في (أتحاجوننا)، والثانية: أن تكون منقطعة بمعنى: بل. والقراءة بالياء لا تكون إلا منقطعة<sup>(5)</sup>. وبهذا التوجيه قال كلٌّ من ابن عطية<sup>(6)</sup>، وأبو حيان<sup>(7)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(8)</sup>.

نتوصل مما سبق ذكره أنّ اللاصقتين (الياء والتاء) بتبادلها قد غيرا في دلالة (أَمْ) الوظيفية، كما غيرا في معنى الجملتين الواقعتين بينها.

### توضيح واستنتاج:

تتميّز الأفعال المضارعة في اللغة العربية في نوعها التصريفي عن غيرها من الأفعال بما يُعرف بعملية الإلصاق من سوابق ولواحق؛ أمّا السابقة فتتمثل في ما يُسمّى بحروف المضارعة: (أ ن ي ت). وهذه الحروف تسبق المضارع؛ فالهزمة للمتكلم وحده مذكراً كان أو مؤنثاً، نحو: أقوم أنا. والنون للمتكلم مع غيره إذا كان معه غيره سواء كان مذكراً أو مؤنثاً مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، كما تجيء للواحد المعظم مجازاً لعدّه كالجماعة نحو: نتكلم نحن.

<sup>1</sup> - معاني القرآن ج: 1، ص: 160.

<sup>2</sup> - الأشباه والنظائر ج: 4، ص: 77.

<sup>3</sup> - يونس: 38.

<sup>4</sup> - جامع البيان ج: 2، ص: 609.

<sup>5</sup> - الكشاف ج: 1، ص: 97.

<sup>6</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج: 1، ص: 217.

<sup>7</sup> - ينظر: البحر المحيط ج: 1، ص: 586، 587.

<sup>8</sup> - ينظر: الدر المصون ج: 2، ص: 146، 147.

والتاء للمذكر المخاطب نحو: تقوم أنت، أو للمؤنثة الغائبة، نحو: تقوم هي، والياء للمذكر الغائب، نحو: يقوم هو<sup>(1)</sup>. وأمّا اللّاحقة فهي الحروف التي تأتي في آخر المضارع لتحديد دلالاته التصريفية والوظيفية؛ فالألف والنون للتثنية، نحو قولك: يقومان، والياء والنون للمخاطبة، نحو: تقومين والواو والنون للجمع، نحو: تتكلمون، وغيرها من حروف اللّواحق التي تتخذها اللغة العربية وسيلة لتأدية وظائف نحوية ودلالية.

وقد تتبادل هذه اللّواحق والّواحق التصريفية فيما بينها فتؤدّي إلى تغيير دلالتها ذلك لأنّها من الأحرف الزائدة في بنية الكلمة في العربية، وكلّ زيادة في أصل الكلمة وبنيتها تؤدّي إلى زيادة في المعنى<sup>(2)</sup>، بل إنّ التبادل بينهما قد يغيّر في الدلالة الوظيفية لبعض الحروف والأدوات، ك: (أم) التي تأتي بعد همزة الاستفهام. وقد فصلّ النحويون في هذه المسألة أيّما تفصيل<sup>(3)</sup>، حيث رأوا أنّ لها عدة معانٍ؛ أنّ تكون منقطعة وهي إضراب عن الأول واستفهام عن الجملة الثانية، ومن شروطها أنّ تقع بعد الخبر والاستفهام، وفي هذه الحالة تحمل معنى (بل)، نحو قولك: قام زيد، ثم تبين لك بطلان هذا الخبر فتضرب عنه، وتستفهم عنّا بعده، فتقول: أم قعد عمرو؟ بمعنى: بل أقعد عمرو؟ بمعنى: بل أقعد عمرو؟. ومن معانيها أنّ تكون متصلة، وهي التي تقع بعد همزة الاستفهام بها استفهاما عن التعيين، نحو قولك: أزيد قام أم عمرو؟ فالمعنى: أيهما قام؟.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنّها حقّقت مثل هذه الظاهرة الصرفية من خلال قراءتي الأعمش والحسن السابقتين: (أم تقولون، أم يقولون)، حيث تبادلت التاء مع الياء فأدّى هذا التبادل إلى تغيير دلالة (أم) الوظيفية، ومنه إلى تغيير المعنى المرتبط بين الجملة الواقعة قبل (أم) والجملة الواقعة بعدها، ويبقى لكلّ معنى من هذه المعاني صوراً يحدّدها السياق وحده.

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب ج:1، ص:13، 14، والمقتضب ج:2، ص:1، 2، وشرح كتاب سيبويه، ج:1، ص:69، وشرح الكافية ج:4، ص:15، 16.

<sup>2</sup> - ينظر: اللّغة العربية معناها وميناها، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط:5، 1427هـ، 2006م، ص:156.

<sup>3</sup> - تناولت كتب النحو معاني (أم) المختلفة بعد همزة الاستفهام بشيء من التفصيل، وللوقوف على ذلك ينظر: الكتاب ج:3، ص:169، ومعاني القرآن، الفراء ج:1، ص:71، 72، والمقتضب ج:3، ص:290، 291، والأصول ج:2، ص:57، والمغني للبيبي ج:1، ص:273 وما بعدها، وأمالي الشجري ج:3، ص:106، والارتشاف ص:1978، وجمع الهوامع ج:3، ص:165، والأشباه والنظائر ج:4، ص:77، 78.

## 2- التبادل بين السابقتين: (التاء والياء) بغير من دلالة النوع والعدد:

## تمثلها:

- قراءة: ابن محيصن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ))<sup>(2)</sup>، بالياء: (يُسَبِّحُ)، للدلالة إمّا على القلة والكثرة، أو على المذكر والمؤنث. أجاز علماء اللغة والقراءات التبادل بين لاصقتي التاء والياء في صيغة المضارع في هذه القراءة للدلالة على القلة والكثرة أو التذكير والتأنيث. والقراءة بالياء حسنة، وهي تدلّ على العدد القليل. قال الفراء: "وإنما حسنت الياء لأنه عدد قليل، وإذا قلّ العدد من المؤنث والمذكر كانت الياء فيه أحسن من التاء"<sup>(3)</sup>.

والتبادل بين لاصقتي (التاء والياء) للدلالة على القلة كثير في القرآن الكريم وقراءاته، مثل قوله تعالى: ((وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ))<sup>(4)</sup>. قال الفراء: "وذلك أن أول فعل المؤنث إذا قلّ يكون بالياء، فيقال: النسوة يقمن. فإذا تقدّم الفعل سقطت النون من آخره"<sup>(5)</sup>. وقال ابن خالويه: "والحجة لمن قرأه بالياء أن جمع قليل والعرب تذكّره"<sup>(6)</sup>. كما استحسّن القراءة بالياء أبو زرعة وذكر أن ابن مسعود قال: إذا اختلفتم في الياء والتاء فاجعلوها ياء<sup>(7)</sup>. كما أدّى التبادل بين اللاصقتين (الياء والتاء) في هذه القراءة إلى تغيير دلالة الجنس من المؤنث إلى المذكر، وهذا الذي ذهب إليه مكّي القيسي<sup>(8)</sup> حيث رأى أن التاء جاءت لتأنيث لفظ السماوات، وأنّ الياء للتذكير لوجود الفاصل حرف الجر (له) بين الفعل وفاعله وفي ذلك جواز. وبهذه التوجيهات قال كل من ابن عطية<sup>(9)</sup>، وأبو حيان<sup>(10)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(11)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: نافع وابن كثير وعاصم، وأبو جعفر، ورويس. - معجم القراءات ج:5، ص:71، ومعجم القراءات القرآنية ج:3، ص:325.

<sup>2</sup> - الإسراء: 44.

<sup>3</sup> - معاني القرآن ج:2، ص:124.

<sup>4</sup> - يوسف: 30.

<sup>5</sup> - معاني القرآن ج:2، ص:124.

<sup>6</sup> - الحجة في القراءات السبع ص:218.

<sup>7</sup> - حجة القراءات ص:402.

<sup>8</sup> - ينظر: الكشف ج:2، ص:48.

<sup>9</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج:3، ص:460.

<sup>10</sup> - ينظر: البحر المحيط ج:6، ص:38.

<sup>11</sup> - ينظر: الدر المصون ج:7، ص:362.



**توضيح واستنتاج:**

توصل علماء اللغة والقراءات إلى أنّ حرفي المضارع (الياء والتاء) من اللواصق الواسعة المعنى، فهي إذا تبادلت مع بعضهما البعض قد تدلّ على معانٍ نحوية مختلفة؛ لعلّ من بينها دلالتها على القلة والكثرة وعلى التذكير والتأنيث. لقد دلت على هذه الظواهر اللغوية الكثير من آيات القرآن الكريم وقراءاته، وثبتتها الدراسات اللغوية الحديثة<sup>(1)</sup>.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنّها حققت مثل هذه الظواهر وذلك من خلال قراءة ابن محيصة السابقة: (يُسَبِّحُ) بالياء، حيث استبدلت لاصقة التاء بالياء فأدّى إلى تغيير دلالة الجملة وتوسيعها إلى معنيين، وهما:

- دلالة الجنس إذ حوّلت الكلمة: (السموات السبع) من التأنيث إلى التذكير لوجود مسوغ وهو الفصل بين الفاعل والفعل بحرف الجر (له).

- ودلالة العدد حيث نقلت الكلمة في معناها من الكثرة إلى القلة بناءً على دلالة التذكير والتأنيث.

فكلّ هذه النتائج المتوصل إليها وغيرها تدلّ على سعة اللغة العربية ومرونتها في استعمال قوانينها التي تخضع لها، وأنّ القراءات الأربعة الشاذة سايرت هذه السهولة والليونة وأجازتها وحققتها في الكثير من المواطن.

**3- دلالة السابقة: (الياء) على تقوية الغيبة:****تمثلها:**

- قراءة: الحسن وابن محيصة والأعمش<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: (( وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ))<sup>(3)</sup>، بإبدال اللاصقة التاء بالياء: (لا يَعْبُدُونَ) على لفظ الغيب قبله<sup>(4)</sup>، والتاء على المعنى.

استحسن الفراء القراءة بالياء على لفظ الغيب. فقال: " (لا تَعْبُدُونَ) جوابا لليمين لأنّ أخذ الميثاق يمين، فنقول: لا يعبدون، ولا تعبدون، والمعنى واحد. وإنما جاز أن تقول لا

<sup>1</sup> - ينظر: التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية، طه صالح أمين آغا، دار المعرفة، بيروت، لبنان ط:1، 1428هـ، 2007م، ص:169.

<sup>2</sup> - بها قرأ: ابن كثير وحمزة والكسائي. - الإتحاف ص: 183، ومعجم القراءات ج:1، ص:138.

<sup>3</sup> - البقرة:83.

<sup>4</sup> - ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج:1، ص:249.

يعبدون ولا تعبدون وهم غيب كما قال: (قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَيُغْلَبُونَ)<sup>(1)</sup> و(سَتُغْلَبُونَ) بالياء والتاء (سَيُغْلَبُونَ) بالياء على لفظ الغيب، والتاء على المعنى لأنه إذا أتاهم أو لقيهم صاروا مخاطبين<sup>(2)</sup>.

وقال الزجاج: "وأما القراءة بالتاء فعلى معنى الخطاب والحكاية كأنه قيل: قلنا لهم لا تعبدون إلا الله. وأما لا يعبدون بالياء فإنهم غيب، وعلامة الغائب الياء"<sup>(3)</sup>.

وقال العكبري: "وبالياء لأن بني إسرائيل اسم ظاهر، فيكون الضمير وحرف المضارعة بلفظ الغيبة، لأن الأسماء الظاهرة كلها غيب"<sup>(4)</sup>.

وقال السمين الحلبي: "فمن قرأ بالغيبة فلأن الأسماء الظاهرة حكمها الغيبة"<sup>(5)</sup>.

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: (( قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ ))<sup>(7)</sup>، بالياء: (سَيُغْلَبُونَ)، بالغيبة؛ لأن الكلام موجه لليهود وهم غيب، والياء أولى لمكان الغيبة وتقويتها.

قال الفراء: "فمن جعلها بالياء فإنه ذهب إلى مخاطبة اليهود، وإلى أن الغلبة على المشركين بعد يوم أحد، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لما هزم المشركين يوم بدر وهم ثلاثمائة ونيّف والمشركون ألف إلا شيئاً قالت اليهود: هذا الذي لا تردّ له راية، فصدّقوا. فقال بعضهم: لا تعجلوا بتصديقه حتى تكون وقعة أخرى. فلما نكب المسلمون يوم أحد كذبوا ورجعوا. فأنزل الله: قل لليهود سيغلب المشركون ويحشرون إلى جهنم. فليس يجوز في هذا المعنى إلا الياء"<sup>(8)</sup>.

وقال مكّي القيسي: "وحجة من قرأ بالياء أنه أتى به على لفظ الغيبة، لأنهم غيب، حين أمر الله نبيّه بالقول لهم، وهم اليهود. وقيل: المشركون، وكلاهما غائب.

1 - آل عمران: 12.

2 - معاني القرآن ج: 1، ص: 54.

3 - معاني القرآن وإعرابه ج: 1، ص: 162.

4 - التبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 83، وينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 181، 182.

5 - الدر المصون ج: 1، ص: 458، وينظر: البحر المحيط ج: 1، ص: 451.

6 - بها قرأ: حمزة، والكسائي، ونافع، وخلف. - إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 187، والإتحاف ص: 219، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 449، ومعجم القراءات القرآنية ج: 2، ص: 9.

7 - آل عمران: 12.

8 - معاني القرآن ج: 1، ص: 191، وينظر: جامع البيان ج: 6، ص: 226، 227، ومعاني القراءات ج: 1، ص: 242، 243،

والحجة للقراء السبعة ج: 3، ص: 19.

فإذا كانوا المشركين فهم أقوى في الغيبة، لأنّ المعنى: قل يا محمد لليهود سيُغلب المشركون ببدر ويحشرون إلى جهنّم<sup>(1)</sup>. وقال السمين الحلبي: "فمن قرأ بالغيبة فلأنّ الأسماء الظاهرة حكمها الغيبة"<sup>(2)</sup>. نتوصل مما سبق ذكره أنّ اللاصقة الياء قد تؤدّي إلى تقوية دلالة الغيب.

### توضيح واستنتاج:

رأينا فيما سبق أنّ التبادل بين اللّواصق يؤدّي إلى تغيير المعنى في النوع والعدد والتذكير والتأنيث. ومن بين اللّواصق التي تلعب دورا كبيرا في توجيه المعنى السابقة: (الياء)، ويتحدد معناها المتوصل إليه حسب مقتضيات السياق.

ومن بين المعاني التي تدل عليها اللاصقة (الياء) الغيب في الأسماء الظاهرة؛ ذلك لأنّ الأسماء الظاهرة حكمها الغيب. قال الفراء: "وكذلك قولك: استحلفت عبد الله ليقومنّ لغيبته، واستحلفته لتقومنّ لأنّي قد كنت خاطبته"<sup>(3)</sup>.

وبالإضافة إلى المعنى الشائع الذي تدل عليه اللاصقة الياء وهو الغيب، دلالتها على تقويته أكثر في نفس المخاطبين.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنّها حققت مثل هذا الأسلوب في التعبير، حيث أجازت من خلال قراءة الحسن وابن محيصن والأعمش السابقة: (لا يَعْبُدُونَ) وقراءة الأعمش: (سَيُغْلَبُونَ) القراءة بالياء على الغيب؛ فالمعنى في القراءة الأولى: أنّ الكلام موجّه لبني إسرائيل وهم غيب، مثل ما تقول: استحلفناكم والله لا يعبدون، لأنّ الأسماء الظاهرة حكمها الغيبة. والمعنى في الثانية: أنّ الكلام موجّه للمشركين وهم أقوى في الغيبة<sup>(4)</sup>، فتقول: قل يا محمد لليهود سيُغلب المشركون ببدر ويحشرون إلى جهنّم. فاختيار اللاصقة الياء عن اللاصقة التاء في القراءتين كونها أولى وأقوى على دلالة الغيب، وأنّ الفائدة في ذلك تكون أعمّ، ولا تقتصر على المخاطبين فقط، بل حتّى الغائبين منهم.

<sup>1</sup> - الكشف ج:1، ص:335.

<sup>2</sup> - الدر المصون ج:1، ص:458.

<sup>3</sup> - معاني القرآن ج:1، ص:54.

<sup>4</sup> - ينظر: الكشف ج:1، ص:335.

## 4- دلالة السابقة:(التاء) على تنبيه المخاطب:

## تمثلها:

- قراءة: ابن محيصن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: (( أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ))<sup>(2)</sup>، بالتاء: (أَوَلَا تَعْمَلُونَ)، لتنبية المخاطب.

أجمع علماء اللغة والقراءات أنّ اختيار اللاصقة التاء في هذه القراءة إنّما أفاد التنبية، ذلك لأنّ التنبية له وقع كبير في النفس المستمعة، وتأثير في المعنى المقصود، فقد وبّخه الله بني إسرائيل لاعتقادهم أنّ ما يسرّونه من كفر وجحود لا يعلم به أحد، فوجّه الخطاب إليهم (أولا تعلمون) ليبعث فيهم شدة الانتباه إلى أنّ الله يعلم السرّ وأخفى، وليبيّن للسامعين أيضا أنّ هذا الكلام لا يخص اليهود الغائبين فقط بل حتى المسلمين الحاضرين وقت الكلام.

قال ابن عطية: "بالتاء خطابا للمؤمنين، والذي أسرّوه كفرهم، والذي أعلنوه قولهم آمنّا، هذا في سائر اليهود، والذي أسرّه الأحبار صفة محمد - صلى الله عليه وسلم - والمعرفة به، والذي أعلنوه الجحد به، ولفظ الآية يعم الجميع"<sup>(3)</sup>.

وقال العكبري: "وقرئ الأول بالتاء، أي: قل للمؤمنين أو لا تعلمون أنّ الله يعلم ما يُسرّ اليهود، ومن قرأها بالتاء كان الخطاب في الجميع للمسلمين، أو لليهود"<sup>(4)</sup>.

وقال أبو حيان: "فيكون ذلك خطابا للمؤمنين، وفيه تنبيه لهم على جهلهم بعالم السر والعلانية، ويحتمل أن يكون خطابا لهم، وفائدته التنبية على سماع ما يأتي بعده"<sup>(5)</sup>.

## توضيح واستنتاج:

نتوصل مما سبق ذكره أنّ من فوائد اختيار السابقة التاء إنّما التنبية. وذلك لما له من وقع كبير في نفس المخاطب وإثارته، وتنبيهه لما قد يُغفل عنه، وهذا كلّهُ يؤدي إلى التأثير في المعنى<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ قتادة. - مختصر في شواذ القرآن ص: 14، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 133، ومعجم القراءات القرآنية ج: 1، ص: 76.

<sup>2</sup> - البقرة: 77.

<sup>3</sup> - المحرر الوجيز ج: 1، ص: 169، وينظر: الجامع لأحكام القرآن ج: 2، ص: 216.

<sup>4</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 179، 180.

<sup>5</sup> - البحر المحيط ج: 1، ص: 441.

<sup>6</sup> - ينظر: القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية ج: 2، ص: 111، 112، وأثر القراءات القرآنية في الفهم اللغوي، محمد مسعود علي حسن عيسى، دار السلام، القاهرة، ط: 1، 1430هـ، 2009م، ص: 114.

ولكن الذي ينبغي الإشارة إليه هو أنه ليس كل مواطن تمّ فيه اختيار اللاصقة التاء معناه يدلّ على التّبيه، وإنّما هو من بين أهمّ مواطن هذا الاختيار، ويبقى لكلّ مواطن من هذه المواطن ما يبرّره، وذلك بحسب اختلاف سياق الآيات وعلاقتها بما قبلها وما بعدها. يقول السيوطي: "ويختص كلّ موضع بنكّت ولطائف باختلاف محلّه"<sup>(1)</sup>.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنّها حققت مثل هذا التعبير الصرفي حيث اختارت في إحدى القراءات المنسوبة إلى ابن محيصن: (أَوَّلًا تَعْمَلُونَ) بالتاء بدلا من الياء لأنّه رأى أنّ التاء أدلّ على المعنى المراد، وهو تنبيه بني إسرائيل، والمسلمين جميعا على حقيقة مفادها أنّ الله - سبحانه وتعالى - يعلم السرّ وما أخفى مهما كبر، أو صغر سواء أكان في السماء أم في الأرض، في النور أم في الظلمات، كما نبّههم أيضا إلى أنّه يعلم ما تخبّوه أنفسهم سرا وعلانية.

### 5- دلالة السابغة: (النون) على التخصيص بالقدرة:

#### تمثلها:

- قراءة الحسن والأعمش<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((بُدْبِرُ الْأَمْرِ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بَلِقَاءَ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ))<sup>(3)</sup>، بالنون: (نُدْبِرُ، نَفَصِّلُ) يعود على الله وعظمته، وهو الوحيد القادر على التدبير والتفصيل في الأشياء.

ذهب علماء اللغة والقراءات إلى جواز القراءة باللاصقة النون للدلالة على عظمة الله سبحانه وتعالى. قال الزمخشري: "وبأنّ هذا المدبّر والمفصّل لا بدّ لكم من الرجوع إليه"<sup>(4)</sup>، ومن الذي يرجع إليه كلّ شيء غير الله العظيم، المخصّص بالقدرة، وأنّه لا يقدر أحد تدبير الأمور وتفصيلها غيره سبحانه وتعالى. وقد ذهب ابن عطية<sup>(5)</sup>، والعكبري<sup>(6)</sup>، وأبو حيان<sup>(7)</sup> في توجيه معنى النون في هذه القراءة مذهب الزمخشري.

<sup>1</sup> - الإتيان في علوم القرآن ص: 1731.

<sup>2</sup> - بها قرأ النخعي، وأبو رزين، وقتادة. - مختصر في شواذ القرآن ص: 70، والدر المصون ج: 7، ص: 11، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 272، والإتحاف ص: 338، ومعجم القراءات ج: 4، ص: 374، ومعجم القراءات القرآنية ج: 3، ص: 203، 204.

<sup>3</sup> - الرعد: 2.

<sup>4</sup> - الكشاف ج: 3، ص: 98.

<sup>5</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج: 2، ص: 292.

<sup>6</sup> - ينظر: إملاء ما من به الرحمن ص: 356، والتبيان في إعراب القرآن ج: 2، ص: 750.

<sup>7</sup> - ينظر: البحر المحيط ج: 5، ص: 354.

- ومثلها قراءة: الحسن البصري<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: (( يَقُولُونَ لَنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ))<sup>(2)</sup>، بإبدال اللاصقة الياء بالنون: (لنُخْرِجَنَّ)، ليبدل على التخصيص بالقدرة على إخراج الأعزّاء من المدينة مذلولين.

قال الفراء: "وقرأ بعضهم: لنخرجن الأعزّ منها الأذلّ أي: لنُخْرِجَنَّ الأعزّ في نفسه ذليلاً"<sup>(3)</sup>، وهذا دليل على عظمة المتكلم وتخصيص المنافقين أنفسهم بالقدرة على الإخراج، دون غيرهم من الناس، لكنهم لا يعلمون أنّ العزّة لله وللرسول وللمؤمنين. قال الزمخشري: " (ولله العزة) الغلبة والقوة ولمن أعزّه الله وأيده من رسوله ومن المؤمنين وهم الأخصّاء بذلك"<sup>(4)</sup>.

وقال أبو حيان نقلاً عما ذكره أبو عمرو الداني: "لنُخْرِجَنَّ بنون الجماعة مفتوحة وضم الراء ونصب الأعزّ على الاختصاص، كما قال: نحن العرب أقرى الناس للضيف"<sup>(5)</sup>.

وقال السمين الحلبي: "لنخرجن بنون العظمة وبنصب الأعز على المفعول به، ونصب الأذل على الحال"<sup>(6)</sup>. كل هذه التوجيهات تشير على أن التبادل بين اللاصقتين الياء والنون للدلالة على العظمة وتخصيص القدرة لهم دون غيرهم من الناس.

### توضيح واستنتاج:

إنّ ظاهرة التنوع بين اللواصق: (الياء والتاء والنون) شائعة في القرآن الكريم وقراءاته، وفي كلام العرب، وهذا التنوع في التعبير تحدده القرائن السياقية أو المقامية<sup>(7)</sup>، وتحكمه المعاني المقصودة إيصالها للمخاطبين مراعين في ذلك تفاوت درجات المتلقين من جهة، واختلاف أغراض الكلام من جهة أخرى. والغاية من ذلك كلّ الدلالة على تنوع الحكم، وتنوع المعاني، وتكثيفها.

<sup>1</sup> - بها قرأ: ابن أبي عبيدة، والسبي. - مختصر في شواذ القرآن ص: 157، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 423، والإتحاف ص: 543، ومعجم القراءات ج: 9، ص: 475، ومعجم القراءات القرآنية ج: 7، ص: 154.

<sup>2</sup> - المنافقون: 8.

<sup>3</sup> - معاني القرآن ج: 3، ص: 160، وينظر: إعراب القرآن ج: 4، ص: 435، وإعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 590.

<sup>4</sup> - الكشاف ج: 6، ص: 118.

<sup>5</sup> - البحر المحيط ج: 9، ص: 270.

<sup>6</sup> - الدر المصون ج: 10، ص: 343.

<sup>7</sup> - ينظر: أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، ط: 1418هـ، 1998م، ص: 55.

ولعلّ من بين المعاني المستفادة من اختيار اللاصقة (النون) على باقي اللواحق الأخرى حسب توجيه علماء اللغة والبلاغة التخصيص بالقدرة، خاصة إذا كان الضمير في الفعل يعود على الله - سبحانه وتعالى - . وهذا الذي حقّته القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة الحسن والأعمش السابقة: (نُدْبِرُ، نَفْصَلُ) حيث أُبدلت اللاصقة الياء باللاصقة النون للدلالة على عظمة الله سبحانه وتعالى، وتخصيصه دون غيره في تدبير شؤون الكون بأكمله حاضره وغائبه، والذي لا نَعْلَمُهُ. وقراءة: (نَخْرِجَنَّ) بإبدال الياء نونا للدلالة على تخصيص المنافقين حسب زعمهم بالقدرة دون غيرهم، لكن لا يعلمون أن المخصص بالقدرة والعزة هو الله ورسوله والمؤمنون. والمسوّغ الذي يبرّر هذا الأسلوب في التعبير هو تنوّع المعنى الذي تحمله الآية نفسها من جهة، والذي تحمله مع سابقتها أو لاحقتها من جهة أخرى.

#### 4- دلالة اللّاحقتين: (ان) و(ون) على التثنية، والجمع:

##### تمثلها:

- قراءة: الحسن البصري - بخلاف - وابن محيصن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((لِيُنْبِذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ))<sup>(2)</sup>، بزيادة الألف: (لِيُنْبِذَنَّ)، للدلالة على التثنية، أي: ينبذ هو وماله.، وقرأها الحسن بوجه آخر: (لِيُنْبِذَنَّ)، بضم الذال وفتح النون للدلالة على الجمع، أي: لِيُنْبِذَنَّ الجامعون، أو ذو الهمز واللمز، وقيل: المراد الهمزة والمال والعدد<sup>(3)</sup>، وأصلها: لِيُنْبِذُونَ بالواو والنون إلاّ أنّه لمّا اجتمع ساكنان الواو ساكنة ونون التوكيد ساكنة حذفت الواو وبقيت الضمة للدلالة عليها.

استحسن علماء اللغة والقراءات قراءة التثنية والجمع وأجازوها باعتبار المقصود من وراء التبادل بين اللّاصقتين الألف والنون: (ان) والواو والنون: (ون).

<sup>1</sup> - بها قرأ: مجاهد وحُميد. - معاني القرآن ج:3، ص: 290، وجامع البيان ج:24، ص: 622، ومشكل إعراب القرآن ج:2، ص: 500، وإعراب القراءات الشواذ ج:2، ص: 742، 743، والجامع لأحكام القرآن ج:22، ص: 472، 473، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 444، والإتحاف ص: 599، ومعجم القراءات ج:10، ص: 578، ومعجم القراءات القرآنية ج:8، ص: 234.

<sup>2</sup> - الهمزة:4.

<sup>3</sup> - مشكل إعراب القرآن ج:2، ص: 500، وإعراب القراءات الشواذ ج:2، ص: 742، 743، والجامع لأحكام القرآن ج:22، ص: 473، والدر المصون ج:11، ص: 107.

قال الفراء في التنثية: "يريد: الرجل وماله"<sup>(1)</sup>. وقال فيها الطبري: "يعني هذا الهمزة اللمزة وماله؛ فثناه لذلك"<sup>(2)</sup>.

وقال النحاس في الجمع: "ف قيل لا يجوز؛ لأنه إنما تقدم ذكر اثنين، وقيل: هو الهمزة واللمزة والذي جمع مالا"<sup>(3)</sup>. وقال فيها العكبري: "ويقرأ بضم الذال وفتح النون، أي: لينبذن الجامعون، أو ذو الهمز واللمز، وقيل المراد الهمزة والمال والعدد"<sup>(4)</sup>.

من خلال ما سبق توجيهه نتوصل إلى أن اللاصقة الألف النون دلّت على معنى التنثية، أي: الرجل وماله، وأن اللاصقة: (ون) دلّت على معنى الجمع، أي: الرجل وماله وعدده. وهذا ما ذهب إليه أكثر العلماء<sup>(5)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

يرى علماء اللغة والقراءات أن التبادل بين اللاحقتين (الألف والنون) و(الواو والنون) تغيران من الدلالة التصريفية والوظيفية للكلمة، حيث أن الأولى تدل على التنثية، والثانية تدل على الجمع. فهذه اللواصق عبّرت عن معنى زائد وهو الفاعل المثني والجمع. قال سيبويه: "واعلم أن التنثية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون... وكذلك إذا لحقت الأفعال علامة للجمع لحقتها زائدتان، إلا أن الأولى واو مضمومة ما قبلها مفتوح لئلا يكون الجمع كالتنثية"<sup>(6)</sup>. ويرى تمام حسان أن اللاصقتين الألف والنون وغيرها من لواصق الفعل المضارع هي من بين أوسع اللواصق مجالا حيث قال: "من هذا يتضح أن أوسع اللواصق مجالا هي الضمائر... ثم حروف المضارعة... ولواصق التنثية والجمع حيث يُستفاد منها العدد والنوع"<sup>(7)</sup>. فهذه اللواصق الزائدة عبّرت عن معانٍ زائدة، فكل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup> - معاني القرآن ج:3، ص:290.

<sup>2</sup> - جامع البيان ج:24، ص:622.

<sup>3</sup> - إعراب القرآن ج:5، ص:288.

<sup>4</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:743، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ج:2، ص:1303.

<sup>5</sup> - ينظر: مشكل إعراب القرآن ج:2، ص:500، والكشاف ج:6، ص:253، والمحرر الوجيز ج:5، ص:522، و البحر المحيط

ج:8، ص:510، والجامع لأحكام القرآن ج:22، ص:473، والدر المصون ج:11، ص:107.

<sup>6</sup> - الكتاب ج:1، ص:19.

<sup>7</sup> - اللغة العربية معناها ومبناها ص:159.

<sup>8</sup> - ينظر: المرجع السابق ص:134، 135.



وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها حَقَّقَتْ مثل هذا التعبير الصرفي، وأجازته من خلال قراءة الحسن بخلاف عنه وابن محيصن: (لِيُنْبَذَنَّ) بزيادة الألف والنون المشددة المكسورة، وقراءة الحسن: (لِيُنْبِذَنَّ) بزيادة الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين والنون المشددة المفتوحة. فالأولى للدلالة على التثنية، والثانية للدلالة على الجمع.

### المبحث الثالث: ظواهر تخص تغيير صورة الفعل:

#### 1- ظاهرة محيء الماضي مكسور العين لمضارع مضموم العين:

##### تمثلها:

- قراءة: ابن محيصن والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَلَتَن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةً مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةً))<sup>(2)</sup>، بكسر الميم: (مِتُّم)، وهي لغة أهل الحجاز<sup>(3)</sup>.  
لم يختلف علماء اللغة والقراءات في جواز القراءة بالكسر في لفظ (مِتُّم)، بل اختلفوا في فشوها في الاستعمال، وكلّ حاول إيجاد التفسيرات الممكنة لهذا الوجه القرآني. فهذا أبو علي الفارسي يرى الكسر شاذ في القياس لكن له نظيره في الاستعمال وإن كان قليلاً. قال: "الأشهر الأقيس في هذه القراءة مُتُّ تَمُوت، مثل: قُلْتُ تَقُولُ وَطُفْتُ تَطُوفُ... والكسر شاذ في القياس، وإن لم يكن في الاستعمال كشدوذ:

..... اليُجِدُّعُ<sup>(4)</sup>

ونحوه مما شدّ عن الاستعمال والقياس، ونظيره: فَضِلْ يَفْضُلُ فِي الصَّحِيحِ<sup>(5)</sup>. في حين يرى الأزهري أنّ الكسر لغة فاشية. قال: "والقراءة بكسر الميم من (مِتُّ) فاشية، وإن كان الضمّ أفشى"<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: نافع وحزمة والكسائي وخلف. - إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 195، والإتحاف ص: 230، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 608.

<sup>2</sup> - آل عمران: 157.

<sup>3</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 353، والتبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 305، وإملاء ما من به الرحمن ص: 162، والجامع لأحكام القرآن ج: 5، ص: 377.

<sup>4</sup> - اليُجِدُّع: الذي يجده، وهو الحمار إذا كان مقطوع الأذنين؛ إذ يكون صوته أقيح. وقد استشهد بهذا البيت كثير من علماء اللغة لدخول الألف واللام على جملة فعلية فعلها فعل المضارع. والبيت يُنسب لذي الخرق الطهوي من قبيلة طهية. ونص البيت:

يَقُولُ الخَنَى وَأَبْغَضُ العُجْمِ ناطقاً إلى ربنا صوتُ الحمارِ اليُجِدُّعِ. - ينظر: مغني اللبيب عن كتب العاربي ج: 1،

ص: 313، وشرح المفصل ج: 3، ص: 144، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج: 1، ص: 31، وشرح الكافية ج: 1، ص: 44.

<sup>5</sup> - الحجة للقراء السبعة ج: 3، ص: 93، وينظر: المحرر الوجيز ج: 1، ص: 532.

<sup>6</sup> - معاني القراءات ج: 1، ص: 278، وينظر: الكشاف ج: 1، ص: 209.

وقال القيسي: "وحجة من كسر الميم أنه حمله على لغة أنت فيه على (فعل يفعل) وذلك قليل في القياس، أتى في المعتل كما أتى في السالم، نحو: فضل يفضل، وهو قليل أيضا في السالم، فلما كان الماضي على (فعل) كسر أوله في الإخبار، لتدل الكسرة على أن العين من الفعل أصلها الكسر، كما كسروا في: (كَلت) لتدل الكسرة على الياء المحذوفة ف: مِتُّ بالكسر كثير الاستعمال، شاذ في القياس"<sup>(1)</sup>.

وقال أبو حيان: "والكسر مستعمل كثيرا وهو شاذ في القياس جعله المازني من فعل يفعل نظير مِتت تدوم، وفضلت تفضل"<sup>(2)</sup>.

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا))<sup>(4)</sup>، بكسر النون: (قَنَطُوا)، وهي لغة<sup>(5)</sup>.

أجاز علماء اللغة والقراءات الكسر في عين: (قنط) وجعلوها لغة. قال الأخفش: "لأنها من قنط يقنط، وقال بعضهم: (يقنط)"<sup>(6)</sup>. وقال ابن جني: "قنط يقنط، وقنط يقنط، وقنط يقنط"<sup>(7)</sup>. وقال ابن الشجري: "وجاء من الصحيح على طريقة هذه الحروف حرفان، أحدهما قولهم على القياس: قنط يقنط، مثل: ضرب يضرب، وقنط يقنط، مثل لغة علم يعلم، وقال آخرون: قنط يقنط، مثل منع يمنع، فأخذوا الماضي من لغة من فتح عينه، والمستقبل من لغة من فتح عينه"<sup>(8)</sup>. وقال ابن عطية: "وهما لغتان: قنط وقنط"<sup>(9)</sup>. وقال السمين الحلبي: "وهي لغة، وعليها قرئ (يقنط)، (لا تقنطوا) بفتح النون في المتواتر. ولم يُقرأ بالكسر في الماضي إلا شاذاً"<sup>(10)</sup>.

<sup>1</sup> - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج: 1، ص: 362، وينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 354.

<sup>2</sup> - البحر المحيط ج: 3، ص: 102، وينظر: الحجة في القراءات السبع ص: 115.

<sup>3</sup> - بها قرأ: ابن وثاب، وأبو رجاء. - البحر المحيط ج: 7، ص: 495، والجامع لأحكام القرآن ج: 18، ص: 476، والدر المصون ج: 9، ص: 553، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 383، والإتحاف ص: 392، ومعجم القراءات ج: 8، ص: 329، ومعجم القراءات القرآنية ج: 6، ص: 90.

<sup>4</sup> - الشورى: 28.

<sup>5</sup> - ينظر: إعراب القرآن ج: 2، ص: 384، والجامع لأحكام القرآن ج: 12، ص: 223، 224.

<sup>6</sup> - معاني القرآن ج: 1، ص: 413.

<sup>7</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 46.

<sup>8</sup> - أمالي ابن الشجري ج: 1، ص: 210.

<sup>9</sup> - المحرر الوجيز ج: 5، ص: 36.

<sup>10</sup> - الدر المصون ج: 9، ص: 553.

**توضيح واستنتاج:**

يعتبر حرف العين في الميزان الصرفي وما يقابلها في بنية الفعل الثلاثي من بين أهم الحروف كونها تحتل وسط الكلمة ومركزها، وأنّ التغيّرات الصرفية التي تلحق هذا النوع من الأفعال ماضيها ومضارعها خاصة من حيث تنوّع الحركات لا يمسّ إلاّ هذا الحرف من الفعل، لذلك كانت محطّ اهتمام الكثير من علماء اللّغة. قال ابن جنّي: "والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنّها واسطة لهما، ومكنوفة بهما؛ فصارا كأنّهما سياج لها، ومبدولان للعوارض دونها"<sup>(1)</sup>.

إنّ التغيّرات الحركية التي تمسّ عين الثلاثي المجرد تؤدّي إلى توليد كمّ هائل من الصيغ المتعدّدة؛ فالفعل الثلاثي المجرد مفتوح العين: (فَعَلَ) في الماضي يتولّد عنه ثلاث صيغ في المضارع مفتوح العين: (يَفْعَلُ)، ومكسور العين: (يَفْعِلُ)، ومضموم العين: (يَفْعُلُ). والفعل الثلاثي المجرد مكسور العين: (فَعَلَّ) في الماضي تتولد عنه صورتان في المضارع مفتوح العين: (يَفْعَلُ)، ومكسور العين: (يَفْعُلُ). والفعل الثلاثي المجرد مضموم العين في الماضي: (فَعَلَّ) له صورة واحدة في المضارع: (يَفْعُلُ).

إنّ هذه الصور المتعدّدة لبناء ماضي الثلاثي المجرد وما يقابلها من المضارع تعتبر معيارية نقيس عليها كلّ الصيغ المتشابهة ولا يمكن الخروج عليها. لكن قد تخرج بعض هذه الأوزان الصرفية على القياس لدواع لغوية اختلف علماء اللّغة<sup>(2)</sup> في أوجه التفسير الممكنة لها؛ منها أنّها لغات، تداخلت فتركّبت، فسُمع الماضي من أهل لغة ما، وسُمع المضارع من أهل لغة أخرى فنشأت عنهما لغةٌ ثالثة مركّبة، فخلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً<sup>(3)</sup>.

ومن الصيغ التي خالفت فيها حركة عين الماضي حركة عين المضارع ما جاء على (فَعَلَ يَفْعُلُ) مكسور العين في الماضي مضموم العين في المضارع. وقد جاء هذا البناء في الصحيح والمعتل، واختلف علماء اللّغة في عدده. فقد جعله سيبويه اثنين، " وذلك فضيل تفضّل، ومِتَّ تموت"<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - الخصائص ج:2، ص:155.

<sup>2</sup> - ينظر: اللهجات العربية في التراث ج:2، ص:558.

<sup>3</sup> - ينظر: الخصائص ج:1، ص:374، 375، والمنصف ج:1، ص:256، وشرح المفصل ج:7، ص:154، وأمالى ابن الشجري ج:1، ص:210، واللهجات العربية في التراث ج:2، ص:558، 559.

<sup>4</sup> - الكتاب ج:4، ص:40.

أمّا ابن خالويه فقد عدّه خمسة أحرف، حين قال: "ليس في كلام العرب: (فعل يفعل) إلا خمسة أحرف: دِمْتُ أدوم، ومِتُّ أموت، وفضِّلُ يفضِّلُ، ونِعِمُ ينعُمُ، وقنِطُ يقنُطُ"<sup>(1)</sup>. في حين عدّها ابن القطاع الصقلّي<sup>(2)</sup> ستة أفعال، وقسمها إلى قسمين؛ قسم خاص بالصحيح وآخر بالمعتل حيث قال: "وليس في كلام العرب فعَلٌ يَفْعُلُ بكسر الماضي وضم المضارع إلا ستة أفعال وهي: حَضِرَ يحضُرُ، ونِعِمَ ينعُمُ وفضِّلَ يفضِّلُ...وقنِطَ يقنُطُ...وقد جاء من المعتلّ على (فعل يفعل) مِتَّ تموت وديمت تدوم وحيث تحود وكيدت تكود، وهذه كلّها شواذ"<sup>(3)</sup>. وجعلها ابن يعيش أحرفا يسيرة لا اعتداد بها لقلتها وندرتها<sup>(4)</sup>.

ومهما يكن من قلتها أو ندرتها أو عددها فإنّ اللّغويين يقرّون بوجود هذه الصيغة في قراءات القرآن الكريم، وكلام العرب<sup>(5)</sup>.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنّها حققت مثل هذا البناء وذلك في نوعين، أحدهما: في المعتل من خلال قراءة ابن محيصن والأعمش: (مِتُّم)، حيث أجازت على لغة من يكسر الميم<sup>(6)</sup>، والأصل فيه الضم للدلالة على أن الحرف المحذوف كان واوي الأصل<sup>(7)</sup>. والآخر: في الصحيح من خلال قراءة الأعمش: (قنِطُوا)، حيث أجازت كسر النون على لغة من يكسرون عين الماضي في هذا الفعل نفسه، وهو مسموع عن العرب، وله نظائره.

<sup>1</sup> - ليس في كلام العرب، ابن خالويه: (الحسين بن أحمد ت: 370هـ) تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 3، 1399هـ، 1979م، ص: 95.

<sup>2</sup> - هو علي بن جعفر بن عليّ السعدي الصقلّي المعروف بابن القطاع اللغوي النحوي الكاتب، ولد بصقلية سنة: 433هـ. كان ذكيا وأجاد النحو وصنّف التصانيف منها: كتاب تهذيب أفعال ابن القوطيّة في اللغة، وكتاب: شرح الأمثلة، وكتاب الدرّة الخظيرة في شعر أهل الجزيرة، وكتاب: المجموع الأدبي. توفي بمصر سنة: 515هـ. - انباه الرواة على أنباه النحاة ج: 2، ص: 237، 238.

<sup>3</sup> - أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص: 329، 330.

<sup>4</sup> - شرح المفصل ج: 7، ص: 154.

<sup>5</sup> - ينظر: النصف ج: 1، ص: 256، 257.

<sup>6</sup> - ينظر: الممتع الكبير في الصرف ص: 122.

<sup>7</sup> - ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج: 1، ص: 362، وشرح الشافية ج: 1، ص: 79.

## 2- ظاهرة مجيء ماضٍ مضَعَّف مكسور العين والمضارع مفتوح العين:

- قراءة: ابن محيصة<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَقَالُوا أَتُذَا ضَلَّلْنَا فِي الْأَرْضِ))<sup>(2)</sup>، بكسر اللام الأولى، والمضارع بفتحها: (ضَلَّلْنَا، يَضِلُّ) على لغة أهل العالية<sup>(3)</sup>.

أجاز علماء اللغة والقراءات كسر عين ماضي المضَعَّف في: (ضَلَّلَ)، وفتح عين مضارعه: (يَضِلُّ) على لغة من لغات العرب. قال النحاس: "هي لغة شاذة"<sup>(4)</sup>. وقال القرطبي: "(ضَلَّلْنَا) بكسر اللام، وهي لغة. قال الجوهري: وقد ضَلَّلْتُ أَضِلُّ... فهذه لغة نجد، وهي الفصيحة. وأهل العالية يقولون: (ضَلَّلْتُ) بكسر اللام، أَضِلُّ. وهو ضالٌّ تَلُّ، وهي الضلالة والتلالة. وأضَلَّهُ، أي: أضاعه وأهلكه"<sup>(5)</sup>. وقال العكبري: يُقْرَأُ بِضَادٍ معجمة وكسر اللام، وهي لغة"<sup>(6)</sup>.

وقال السمين الحلبي: "بكسر اللام وهي لغة العالية، والمضارع من هذا أَضِلُّ بِالْفَتْحِ"<sup>(7)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن<sup>(8)</sup> لقوله تعالى: (( قُلْ إِنْ ضَلَّلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي ))<sup>(9)</sup>، بكسر اللام الأولى في الماضي: (ضَلَّلْتُ)، وفتحها في المضارع: (أَضِلُّ) على لغة<sup>(10)</sup>. قال ابن جنِّي: "هذه لغة، أعني ضللت أَضِلُّ. واللغة الفصحى ضللت أَضِلُّ"<sup>(11)</sup>. وقال الزمخشري: "ضللت أَضِلُّ بفتح العين مع كسرهما وضللت أَضِلُّ بكسرهما مع فتحها وهما لغتان نحو: ظَلَلْتُ أَظِلُّ وظللت أَظِلُّ"<sup>(12)</sup>.

1 - البحر المحيط ج:7، ص: 195، والجامع لأحكام البيان ج:17، ص: 16، ومعجم القراءات ج:7، ص: 224.

2 - السجدة:10.

3 - ينظر: البحر المحيط ج:7، ص: 195، والجامع لأحكام البيان ج:17، ص: 16.

4 - إعراب القرآن ج:3، ص: 293.

5 - الجامع لأحكام القرآن ج:17، ص: 16.

6 - إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص: 295.

7 - الدر المصون ج:9، ص: 84.

8 - بها قرأ: ابن وثاب. - المحرر الوجيز ج:4، ص: 426، والبحر المحيط ج:7، ص: 278، والدر المصون ج:9، ص: 202،

ومعجم القراءات ج:7، ص: 394، 395، ومعجم القراءات القرآنية ج:5، ص: 168.

9 - سبأ:50.

10 - المحتسب ج:1، ص: 405.

11 - المحتسب ج:1، ص: 405.

12 - الكشاف ج:5، ص: 73.

وقد نسبها ابن عطية<sup>(1)</sup>، وأبو حيان<sup>(2)</sup>، والسيوطي<sup>(3)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(4)</sup> إلى تميم. كما نسبت في لسان العرب<sup>(5)</sup> إلى الحجازيين.

### توضيح واستنتاج:

من بين الأفعال الأخرى التي تتغير صورتها أثناء النطق بها الثلاثي المضعف، وهو أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد، وذلك نحو: رَدَدْتُ، وودِدْتُ، واجتَرَرْتُ، وانقَدَدْتُ<sup>(6)</sup>، أو "هو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد نحو: فَرَّ، ومدَّ وامتدَّ واستمدَّ وهو محل نظر الصرفي"<sup>(7)</sup>. وقد يجيء الثلاثي المضعف مدغما ومفككا. لكن نحن في هذه المسألة الصرفية لا ننظر إلى المضعف من حيث الإدغام فيه وفكّه، وإنما الذي يهمننا فيه هو تحديد حركة عينه في الماضي والمضارع.

يُجمع علماء الصرف على أن المضعف في العربية يجيء على عدّة أوجه كالصحيح: أولا: إذا كان ماضيه على: (فَعَلَ) مفتوح العين، تكون عين مضارعه مكسورة: (يَفْعَلُ)، نحو: ضَلَّ يَضِلُّ، أو مضمومة: (يَفْعُلُ)، نحو: شَدَّ يَشُدُّ. ويكون الاختيار بين هاتين الصيغتين على أساس التعدي واللزوم، على رأي بعض اللغويين. فهذا ابن جنّي يرى في عين المضعفّ الضم إذا كان متعديا، والكسر إذا كان لازما<sup>(8)</sup>. وهذا الرأي لا يخص ابن جنّي وحده بل رأي ابن عصفور أيضا حيث قال: "وإن كان مضعفا فلا يخلو أن يكون متعديا أو غير متعدّ. فإن كان غير متعدّ فإنّ مضارعه أبدا يجيء على (يَفْعَلُ) بكسر العين، نحو: فَرَّ يَفِرُّ وشذّ الشيء يشذّ. وإن كان متعديا فإنّ مضارعه أبدا يجيء على (يَفْعُلُ) بضم العين، نحو: رَدّه يَرُدُّه وشدّه يشدّه"<sup>(9)</sup>. ثانيا: إذا كان ماضيه على: (فَعَلَ) مكسور العين، تكون عين مضارعه مفتوحة: (يَفْعَلُ)، نحو: ودّ يودّ.

<sup>1</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج:4، ص:426.

<sup>2</sup> - ينظر: البحر المحيط ج:7، ص:278، وينظر: اللهجات العربية في التراث ج:2، ص:582، 583.

<sup>3</sup> - ينظر: المزهري في علوم اللغة العربية ج:2، ص:37، 38.

<sup>4</sup> - ينظر: الدر المصون ج:9، ص:202.

<sup>5</sup> - لسان العرب ص:2601، وينظر: اللهجات العربية في التراث ج:2، ص:582، 583.

<sup>6</sup> - الكتاب ج:3، ص:530.

<sup>7</sup> - شذا العرف في فن الصرف ص:59، وينظر: الارتشاف ص:165.

<sup>8</sup> - الخصائص ج:1، ص:379.

<sup>9</sup> - الممتع الكبير في التصريف ص:120، وينظر: شرح الشافية ج:1، ص:134، والمزهري في علوم اللغة العربية ج:2، ص:40.

وعلى الرغم مما ذهب إليه علماء اللغة في هذه الصيغ من أقوال وتعليقات مختلفة، فإنّ العلماء أنفسهم يذهبون إلى أنّ هناك لغات عربية قد شدّت عن هذه المقاييس الصرفية، منها الفعل: (ضَلَّ) مفتوح العين في الماضي مكسور في المضارع (يُضِلُّ). فقد جاء شدوذاً، بكسر عينه في الماضي: (ضَلَّ)، وفتحها في المضارع: (يُضِلُّ)، وهو مثل كقولهم: ضَنَنْتَ تَضَنُّ، وَعَضِضْتَ تَعْضُّ، وشَحِحْتَ تَشْحُ<sup>(1)</sup>.

وإذا تتبّعنا القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة: الحسن وابن محيىن السابقة: (ضَلَّنا يَضِلُّ و ضَلَّنا أَضِلُّ)، لوجدنا أنّها أجازت خلافاً للقاعدة في الفعل المضعف: (ضَلَّ يَضِلُّ) كسر عين ماضيه، والأصل ضبطها بالفتح، وفتح عين مضارعه، والأصل ضبطها بالكسر على لغة من لغات العرب وهم: أهل العالية وتميم وأهل الحجاز.

### 3- ظاهرة مجيء المضارع مفتوح العين لماضٍ مفتوح العين:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن وابن محيىن<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ))<sup>(3)</sup>، بفتح الياء واللام: (وَيَهْلِكُ).

ذهب علماء اللغة في هذه القراءة مذاهب مختلفة؛ فمنهم من وصفها بالغلط<sup>(4)</sup>، ومنهم وصفها بالشدوذ<sup>(5)</sup>، ومنهم من عدّها لغة ضعيفة ومجهولة<sup>(6)</sup>. لكن نجد ابن جنّي يدفع عنها هذه الصفات ويعلّل لها قائلاً: "لعمري إنّ ذلك ترك لما عليه اللغة، ولكن قد جاء له نظير، أعني قولنا: هَلَكَ يَهْلِكُ، فَعَلَ يَفْعَلُ، وهو ما حكاه صاحب الكتاب<sup>(7)</sup> من قولنا: أَبِي يَأْبَى. وحكى غيره فَنَطَ يَقْنَطُ، وَسَلَا يَسْلَى، وَجَبَا الْمَاءَ يَجْبَاهُ، وَرَكَنَ يَرْكُنُ، وَقَلَا يَقْلَى، وَغَسَا اللَّيْلُ يَغْسَى"<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: المخصص ج:14، ص:152، والارتشاف ص:165، والمزهر في علوم اللغة العربية ج:2، ص:40.

<sup>2</sup> - قرأ بها: ابن أبي إسحاق. - الكشف ج:1، ص:122، والمحمر الوجيز ج:1، ص:280، والبحر المحيط ج:2، ص:125، ومعجم القراءات ج:1، ص:281، ومعجم القراءات ج:1، ص:157.

<sup>3</sup> - البقرة:205.

<sup>4</sup> - ينظر: المحتسب ج:1، ص:210.

<sup>5</sup> - ينظر: المحمر الوجيز ج:1، ص:280.

<sup>6</sup> - ينظر: التبيان في إعراب القرآن ج:1، ص:167، وإعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:243، وإملاء ما من به الرحمن ص:96.

<sup>7</sup> - ينظر: الكتاب ج:4، ص:105.

<sup>8</sup> - المحتسب ج:1، ص:210، وينظر: المصدر نفسه ج:2، ص:47.

وقد ألحق الزمخشري هذه القراءة بـ: أَبِي يَأْبَى (1)، وأضاف ابن يعيش هَلَّ يَهْلِكُ (2). وجعلها ابن عطية (3)، وأبو حيان (4) من الشواذ وألحقها بـ: رَكَنَ يَرَكُنُ. وقال السمين الحلبي: "وفتح عين المضارع هنا شاذ لفتح عين ماضيه، وليس عينه ولا لامه حرف حلق فهو مثل رَكَنَ يَرَكُنُ بالفتح فيهما" (5).

وجاء في لسان العرب: "وقد يجوز أن يكون ماضي يَهْلِكُ هَلِكُ كَعَطِبَ، فاستغنى عنه بهَلَكُ وبقيت يَهْلِكُ دليلاً عليها" (6).

### توضيح واستنتاج:

من بين الصيغ التي خرجت على القياس، واتخذت منحى شذَّ عنه المضارع، مفتوح العين: (يَفْعَلُ) الذي ماضيه مفتوح العين: (فَعَلَ). قال ابن عصفور: "وشذَّ أيضاً من (فَعَلَ) الصحيح اللام شيء، فجاء مضارعه على (يَفْعَلُ) بفتح العين" (7). وقد علل بعضهم وجود هذه الصيغة تعليلاً صوتياً، وخصّها بالصيغ التي تكون لامها أو عينها حرفاً من حروف الحلق فيكون مضارعها مفتوح العين أبداً. قال ابن عصفور: "فإن كان غير ذلك فلا يخلو أن تكون لامه أو عينه حرف حلق، أو لا يكون. فإن كان كذلك فإنّ مضارعه أبداً على (يَفْعَلُ) بفتح العين" (8). وقد حاول الجندي (9)، وأحمد مختار عمر (10) من المحدثين أن يتلمّسا علّةً مماثلة حركة عين الماضي وهي الفتحة لعين مضارعه وهي الفتحة أيضاً، والأصل مغايرتهما، لكنهما لم يخرجاً عما قاله المتقدمون في هذا الشأن.

1 - ينظر: الكشاف ج: 1، ص: 132.

2 - شرح المفصل ج: 7، ص: 154.

3 - ينظر: المحرر الوجيز ج: 1، ص: 280.

4 - ينظر: البحر المحيط ج: 2، ص: 125.

5 - الدر المصون ج: 2، ص: 353.

6 - لسان العرب ج: 10، ص: 503.

7 - الممتع الكبير في التصريف، ص: 122، وينظر: المزهر في علوم اللغة ج: 2، ص: 92، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص: 325.

8 - الممتع الكبير في الصرف ص: 121.

9 - ينظر: اللهجات العربية في التراث ج: 2، ص: 563.

10 - دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط: 2، 1427هـ، 2006م، ص: 174.



وقد خصّوا حروف الحلق دون غيرها لأنها مستقلة والكسرة مرتفعة من الطرف الآخر، فاجتمع مستقل شاق مع مرتفع متأخر ممّا قوى الثقل، فمالوا إلى الحركة الأخف وهي الفتحة؛ ذلك لأنّ الفتحة من الألف والألف من الحلق<sup>(1)</sup>.

وليس هذا بمطّرد، لأنّ ابن خالويه أقرّ بوجود صيغ من هذا البناء وليس عينها ولا لامها حرفا حلقيا، وجعلها عشرة أحرف، حين قال: "وليس في كلام العرب: فعَل يَفْعَل ممّا ليس فيه حرف الحلق عينا ولا لاما إلاّ عشرة أحرف: أباي يَأبَى، و قَلَى يَقْلَى، وسَلَى يَسْلَى، و خَطَا يَخْطَى؛ إذا سمن، من قولهم: لحمه خطّا بظّا كظّا، و غَضَضْتُ تَغَضُّ، و بَضَضْتُ تَبْضُ، و قَنَطَ يَقْنَطُ، و غَسَى اللَّيْلَ يَغْسَى؛ إذا أظلم، و رَكَنَ يَرْكُنُ"<sup>(2)</sup>. وهذا القول أكده ابن جنّي مع ما فيه من اختلاف في عدد ونوع هذه الحروف بقوله: " وقالوا أيضا فيما جاء من (فَعَلَ يَفْعَلُ)، وليس عينه ولا لامه حرفا حلقيا؛ نحو: قَلَى يَقْلَى، و سَلَا يَسْلَى، و جَبَى يَجْبَى، و رَكَنَ يَرْكُنُ، و قَنَطَ يَقْنَطُ"<sup>(3)</sup>، وبهذا قال غيرهما من علماء اللغة<sup>(4)</sup>.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنّها حققت مثل هذا البناء الصرفي من خلال قراءة الحسن وابن محيصن السابقة: (يَهْلَكُ) بفتح الياء واللام، حيث أجازت على لغة بناء المضارع مفتوح العين الذي ماضيه مفتوح العين، وليس عينه ولا لامه حرفا حلقيا، وله نظيره في السماع.

وقد وُصفت هذه الصيغة فيما سبق من توجيهات بأنّها لغة ضعيفة، وشاذة عن القياس، لكن وجود نظائرها في الاستعمال اللغوي دليل يجعلنا نقبلها.

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب ج:4، ص: 101، والمخصص ج:14، ص:206، وأمالي ابن الشجري ج:1، ص: 210، واللهجات العربية في التراث ج:2، ص:563.

<sup>2</sup> - ليس في كلام العرب ص:28، 29.

<sup>3</sup> - الخصائص ج:1، ص:375.

<sup>4</sup> - ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص:327، وشرح الشافية ج:1، ص:123، 124، والمحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ج:1، ص:176.

## 4- ظاهرة محيء المضارع مكسور العين لماضٍ مفتوح العين:

## تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَإِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحْشُرُهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ))<sup>(2)</sup>، بكسر الشين: (يَحْشُرُهُمْ)، وهي لغة جيدة<sup>(3)</sup>.

أجاز علماء اللغة والقراءات كسر الشين في هذا الفعل، والكسر قوي في القياس قليل في الاستعمال. قال ابن جنّي: "هذا وإن كان قليلاً في الاستعمال فإنه قوي في القياس؛ وذلك أنَّ يَفْعُلُ في المتعدّي أقيس من يَفْعُلُ، فَضْرَبَ يَضْرِبُ إذا أقيس من قَتَلَ يَقْتُلُ؛ وذلك أنَّ يَفْعُلُ إنما بابها الأقيس أن تأتي في مضارع فَعُلَ، كظُرْفَ يظُرْفُ، وكرُمَ يكرُمُ، ثم نقلت على مضارع فَعُلَ، يَقْتُلُ ويدخُلُ؛ لتخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي؛ إذ كان مبنى الأفعال على اختلاف مُثْلَهَا، من حيث كان ذلك دليلاً على اختلاف أزمنتها، فكلمًا خالف الماضي المضارع كان أقيس"<sup>(4)</sup>. وبهذا الرأي صرح ابن عطية وهو ترجيح استعمال الكسر، لأنَّ القياس يقويه<sup>(5)</sup>. غير أنَّ أبا حيان ردَّ على هذه الآراء بقوله: "وهذا ليس كما ذكر، بل فعل المتعدّي الصحيح جميع حروفه إذا لم يكن للمبالغة ولا حلقى عين ولا لام فإنه جاء على يَفْعُلُ وَيَفْعُلُ كثيراً، فإن شهر أحد الاستعمالين اتبع، وإلا فالخيار حتى إنَّ بعض أصحابنا خير فيهما سمعا للكلمة أو لم يسمعا"<sup>(6)</sup>. وبرأي الخيار في استعمال الصيغتين قال ابن سيده<sup>(7)</sup>، وابن عصفور<sup>(8)</sup>، وابن منظور<sup>(9)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(10)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: الأعرج. - البحر المحيط ج: 5، ص: 439، ومعجم القراءات ج: 4، ص: 547، ومعجم القراءات القرآنية ج: 3، ص: 253.

<sup>2</sup> - الحجر: 25.

<sup>3</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 197.

<sup>4</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 162.

<sup>5</sup> - المحرر الوجيز ج: 4، ص: 203.

<sup>6</sup> - البحر المحيط ج: 6، ص: 447.

<sup>7</sup> - المخصص ج: 15، ص: 66.

<sup>8</sup> - ينظر: الممتع الكبير في التصريف ص: 121.

<sup>9</sup> - ينظر: لسان العرب ص: 882.

<sup>10</sup> - الدر المصون ج: 8، ص: 463، 464.

**توضيح واستنتاج:**

من بين الصيغ التي اختلف علماء اللغة في تحديد حركة عين مضارعها بين الضم والكسر: (يفعلُ)، صيغة (فعل) مفتوح العين في الماضي. واختلاف العلماء في ذلك على أقوال:

أما القول الأول<sup>(1)</sup> فيرى أنّ اللغة الجيدة، في المتعدّي في هذا الباب كسر عينه في المضارع، وهي الأولى، والأفيس، أما مضموم العين فبابه (فعل يفعل) اللّازم. قال ابن جنّي: "وأنا أرى أنّ (يفعل) فيما ماضيه (فعل) في غير المتعدّي أفيس من (يفعل) ... وذلك أن (يفعل) إنّما هي في الأصل لما لا يتعدّي"<sup>(2)</sup>.

وأما القول الثاني فيرى أنّ لك الخيار على الاستحسان والاستخفاف بين استعمال الضم و الكسر إذا اتفقا في الدلالة، ولم تكن عينه ولا لامه حرفي لين ولا حرفي حلق. قال ابن درستويه: "كلّ ما كان ماضيه على فعلت بفتح العين، ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين ولا الحلق فإنّه يجوز في مستقبله يفعل بضم العين ويفعل بكسرها؛ كضرب يضرب، وشكر يشكر، وليس أحدهما أولى به من الآخر، ولا فيه عند العرب إلاّ الاستحسان والاستخفاف"<sup>(3)</sup>. وقد أكد ابن عصفور على هذه القاعدة بقوله: "وإن لم يكن كذلك فإنّ مضارعه أبدا يجيء على (يفعل ويفعل) بكسر العين وضمّها... وهما جائزان، سُمعا للكلمة أو لم يُسمع إلاّ أحدهما"<sup>(4)</sup>. غير أنّ ابن خالويه يجيز الخيار دون شرط من خلال ما نصّ عليه إلاّ أن يمنع السماع ذلك: "كلّ فعل انفتحت عين ماضيه جاز لك كسرها وضمّها في المضارع قياسا إلاّ أن يمنع السماع ذلك"<sup>(5)</sup>. وهذا ما أكد عليه أبو حيان بقوله: "والذي نختاره إن سمع وقف مع السماع، وإن لم يسمع فأشكل جاز يفعل ويفعل"<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: المحتسب ج: 2، ص: 162، والمحرم الوجيز ج: 4، ص: 203، وإعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 197.

<sup>2</sup> - الخصائص ج: 1، ص: 379، وينظر: إعراب القرآن ج: 4، ص: 379.

<sup>3</sup> - المزهر في علوم اللغة العربية ج: 1، ص: 207.

<sup>4</sup> - الممتع الكبير في التصريف ص: 121.

<sup>5</sup> - الحجة في القراءات السبع ص: 162.

<sup>6</sup> - ارتشاف الضرب ص: 158، وينظر: همع الهوامع ج: 3، ص: 271.

إنّ النصوص السابقة تشير إلى أنّ ضم عين الفعل وكسرها في المضارع إذا كان الماضي مفتوح العين لغتان فاشيتان مشهورتان<sup>(1)</sup> إمّا قياساً وإمّا سماعاً<sup>(2)</sup>، وهذا الذي حقّقته القراءات الأربعة الشاذة حيث أجازت من خلال قراءة الأعمش: (يَحْشِرُهُمْ)، كسر السين فيه على القياس حسب ما ذهب إليه الفريق الأول، أو على الخيار والاستحسان بشرط أو بدون شرط حسب مذهب الفريق الثاني.

### 5- ظاهرة كسر فاء الفعل المضعف الصحيح المبني للمجهول:

تمثلها:

- قراءة: الحسن والأعمش<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بَضَاعَتَنَا رُدَّتْ إِيَّانَا))<sup>(4)</sup>، بكسر الراء: (رُدَّتْ) على لغة من لغات العرب.

أجاز علماء اللغة والقراءات كسر الفعل فاء الفعل المضعف المبني للمجهول على لغة بني ضبّة. قال الزجاج: "من قرأ: (رُدَّتْ) بكسر الراء، جعلها منقولة من الدال، كما فعل في: (قيل، وبيع)؛ لتدل على أنّ أصل الدال الكسرة"<sup>(5)</sup>. وقال النحاس في كسر الراء: "لأنّ الأصل فيه رُدَّتْ فلما أدغم قلب حركة الدال على الراء كما يُقال: (بيع) في المعتل، وقد حكى قطرب في ضُرْب زيد (ضِرْب)"<sup>(6)</sup>.

وذهب ابن إلى أنّ المضعف يأتي بثلاث لغات؛ فاشية وهي الضمة، وأخرى تليها وهي الإشمام، وقليلة وهي الكسر<sup>(7)</sup>. ثمّ ذكر أنّ كسر المضعف لغة لبني ضبّة<sup>(8)</sup>، واستدل لهذه الظاهرة بببيت لذي الرمة، فقال:

"دَنَا الْبَيْنُ مِنِّي فَرِدَّتْ جِمَالُهَا وَهَاجَ الْهَوَى تَقْوِيضُهَا وَاحْتِمَالُهَا"

1 - دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته ص: 183، 184.

2 - شرح الشافية ج: 1، ص: 118.

3 - بها قرأ: علقمة، ويحي بن وثاب، والنخعي. - شواذ القراءات ص: 249، والبحر المحيط ج: 5، ص: 321، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 268، والإتحاف ص: 333، ومعجم القراءات ج: 4، ص: 299، ومعجم القراءات القرآنية ج: 3، ص: 180.

4 - يوسف: 65. وكذلك قرأ: الأعمش إلّا الحسن بكسر الراء في: الأنعام: 28، ويونس: 30.

5 - معاني القرآن وإعرابه ج: 3، ص: 118.

6 - إعراب القرآن ج: 2، ص: 332، وينظر: الكشاف ج: 3، ص: 85، والجامع لأحكام القرآن ج: 11، ص: 397.

7 - المحتسب ج: 2، ص: 17.

8 - هم بنو ضبّة بن أد بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. كانت منازلهم في جوار بني تميم إخوانهم، بالناحية الشمالية التهامية من نجد، ثم انتقلوا في الإسلام إلى العراق. - معجم القبائل العربية القديمة والحديثة، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 8، 1418هـ، 1997م، ج: 2، ص: 661.

وهذه لغة لبني ضبّة، وبعضهم يقول في الصحيح بكسر أوله: قد ضرب زيد، وقتل عمرو، وينقل كسرة العين على الفاء<sup>(1)</sup>. وهذا الذي قال به ابن عطية<sup>(2)</sup>، وأبو حيان<sup>(3)</sup>، والسمين الحلي<sup>(4)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

يرى علماء النحو أنّ الفعل المبني للمجهول يُدل عليه بصيغ خاصة رُوّعت فيها نوع الفعل من حيث الزمن، وحاله من حيث التجرد والزيادة، ومن حيث صحة عينه واعتلالها. كما رأوا أنّ له طريقة خاصة في البناء، تختلف عن طريقة بنائه للمعلوم؛ حيث يُبنى الماضي الصحيح العين للمجهول وجوبا بضم أوله وكسر ما قبل آخره نحو قولك: شرب. أمّا الأجوف ففيه ثلاث لغات؛ الكسر الخالص وهو الأفشى، نحو: (قيل)، ويليه الإشمام، نحو: (قيل)، ثم الضمة الخالصة، نحو: (قول)، و"كل واحد من الثلاثة جائز بشرط ألا يوقع في لبس"<sup>(5)</sup>. وأمّا المضعّف المبني للمجهول ففيه ثلاث لغات، لغة فاشية وهي الضمة الخالصة، وهذا حسب قواعد بناء الفعل للمجهول. وقد وصفها سيبويه<sup>(6)</sup>، وغيره<sup>(7)</sup> بالجوّدة والكثرة. ونظرا لفصاحة الضم في هذه المسألة رأى بعض اللغويين أنّ رأى الجمهور وجوب التزامه<sup>(8)</sup>. لكن الصحيح وجود لغة تالية وهي الإشمام، ولغة قليلة وهي الكسر، وقد جاز استعمالهما. قال سيبويه: "وقد قال قوم (قد رُدّ) فأمالوا الفاء ليعلموا أنّ بعد الراء كسرة قد ذهبت"<sup>(9)</sup>. وقال ابن مالك: "ومن العرب من يكسر فاء رُدّ ونحوه بإخلاص وإشمام"<sup>(10)</sup>. وقال أبو حيان بجواز الكوفيين للكسر الخالص في مثل هذه الأفعال عند بنائها للمجهول، قال: "وأجاز الكسر بعض الكوفيين وهو الصحيح، وهو لغة لبني ضبّة، وبعض تميم، ومن جاورهم يقولون: (رِدّ الرجل)، و(قدّ قنيصه)"<sup>(11)</sup>.

1 - المحتسب ج:2، ص:17.

2 - المحرر الوجيز ج:3، ص:260.

3 - البحر المحيط ج:5، ص:321.

4 - الدر المصون ج:5، ص:519.

5 - النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط:3 ج:2، ص:102، وينظر: شذا العرف في فن الصرف ص:90.

6 - ينظر: الكتاب ج:4، ص:423.

7 - ينظر: شرح الكافية ج:4، ص:133.

8 - ينظر: الارتشاف ص:1344، وهمع الهوامع ج:3، ص:277.

9 - الكتاب ج:4، ص:423.

10 - شرح التسهيل ج:2، ص:132.

11 - الارتشاف ص:1344.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها أجازت الكسر الخالص في الفعل المضعّف، وذلك من خلال قراءة الحسن والأعمش السابقة: (رَدَّتْ) بكسر الراء على لغة بني ضبّة وبعض تميم. وهو مسلك صرفي جوزّه الكوفيون وهو لغة صحيحة. قال أبو حيان: "وأجاز الكسر بعض الكوفيين وهو الصحيح، وهو لغة لبني ضبّة، وبعض تميم، ومن جاورهم يقولون: (رَدَّ الرجل)، و(قَدَّ قنيصه)"<sup>(1)</sup>. ولعلّ السبب في الكسر يعود إلى نقل حركة العين إلى الفاء، إذ الأصل رُدِّد، فحذفت حركة الفاء التي هي الضمة، ونُقلت حركة العين إلى الفاء؛ للدلالة على أنّ أصل العين كانت مكسورة قبل النقل، وأُجري المضعّف هنا مجرى الأجوف في نقل حركة العين؛ لموافقته إياه في سكون العين، وهي مطّردة في مثل هذه الصور من الأفعال في لغة من لغات العرب. قال سيبويه: "واعلم أنّ لغة للعرب مطّردة يجري فيها فعلٌ من رَدَّتْ مجرى فعلٍ من قلت، وذلك قولهم: قَدَّ ورَدَّ وهَدَّ، ورَحُبْتُ بلادك وظلّنت، لما أسكنوا العين ألقوا حركتها على الفاء، كما فعل في جَبَّتْ وبعّت"<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - الإرتشاف ص: 1344، وينظر: المنصف ج: 1، ص: 250.

<sup>2</sup> - الكتاب ج: 4، ص: 422، 423، وينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 711.

الفصل الثالث: ظواهر تخص التبادل بين صيغ الجنس والعدد (1):المبحث الأول: ظواهر تخص تأنيث المذكر (2):1- ظاهرة تأنيث الفعل الذي أُضيف فاعله المذكر إلى مؤنث:تمثلها:

- قراءة: الحسن البصري (3) لقوله تعالى: ((وَأَلْقَوْهُ فِي غِيَابَةِ الْجُبِّ يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ)) (4)، بتأنيث الفعل (تَلْتَقِطُهُ) لأن الفاعل المذكر (بَعْضُ) أُضيف إلى مؤنث (السيارة).

أجاز علماء اللغة والمفسرون تأنيث الفعل الذي أُضيف فاعله المذكر إلى مؤنث لأنه منه، وهو مؤنث في المعنى؛ حيث جعل في ذلك البعض من حيث المعنى سيارة، ولو لم يكن منه لم يؤنثه. وقد قيل مثله: ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ (5).

فقد قال الفراء: "وذلك أنه ذهب إلى السيارة والعرب إذا أضافت المذكر إلى المؤنث وهو فعل له، أو هو بعض له، قالوا فيه بالتأنيث والتذكير... ألا ترى أنه لو قال: تلتقطه السيارة لجاز، وكفى من بعض، ولا يجوز أن يقول: قد ضَرَبْتِي غُلَامٌ جَارِيَتِكَ، لأنك لو ألقيت الغلام لم تدلّ الجارية على معناه" (6).

وقال الزجاج: "وأجاز ذلك جميع النحويين، وزعموا أن ذلك إنما جاز لأن بعض السيارة سيارة، فكأنه قال تلتقطه سيارة بعض السيارة" (7).

<sup>1</sup> - أقصد بظاهرة (الجنس): التناوب بين التذكير والتأنيث وهي نقل الكلمة من نوع إلى آخر، وذلك بالنظر إلى الأسماء وما أُسند إليها من أفعال؛ حيث تُعامل الكلمة المذكورة في القراءات المشهورة معاملة المؤنث في القراءات الأربعة الشاذة. كما تُعامل الكلمة المؤنثة في القراءات المتواترة معاملة المذكر في القراءات الأربعة الشاذة، إلا أن هذه المعاملة المتبادلة بين الجنسين المذكورين لا تكون إلا بما يسوغ ذلك مبنى ومعنى. أما (النوع): ففقد به التبادل بين المفرد والمثنى والجمع، حيث تتبادل هذه الأنواع فيما بينها لإغراض لغوية معينة، وقد تناولها اللغويون القدامى بتسميات مختلفة، وللاستزادة في الموضوع - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج: 5، ص: 426، والخصائص ج: 2، ص: 411، والمزهر في علوم اللغة العربية ج: 1، ص: 333.

<sup>2</sup> - بدأت بتأنيث المذكر وأخرت تذكير المؤنث لأنه ثبت واستقر أن التذكير أصل وهو أخفّ عليهم، والمؤنث فرع عليه يخرج منه، وتذكير المؤنث جائز مستساغ، وواسع جداً، أما تأنيث المذكر فمستنكر، ومستغرب. - ينظر: الكتاب ج: 1، ص: 22، والخصائص ج: 2، ص: 415، وأمالى ابن السجري ج: 2، ص: 27، وشرح المفصل ج: 5، ص: 88.

<sup>3</sup> - بها قرأ ابن كثير، ومجاهد، وقتادة، وأبو رجا - مختصر ابن خالويه ص: 67، وشواذ القراءات ص: 236، وإيضاح الرموز ص: 264، والإتحاف ص: 329، ومعجم القراءات ج: 4، ص: 188، ومعجم القراءات القرآنية ج: 3، ص: 151.

<sup>4</sup> - يوسف: 10.

<sup>5</sup> - ينظر: الكتاب ج: 1، ص: 51، والخصائص ج: 2، ص: 415.

<sup>6</sup> - معاني القرآن ج: 2، ص: 36.

<sup>7</sup> - معاني القرآن وإعراجه ج: 3، ص: 94.

وقال ابن جنّي: "وأما تأنيث المذكر فكقراءة من قرأ: (( تَلَنَّقِطُهُ بَعْضُ السِّيَّارَةِ ))، وقولهم: ما جاءت حاجتك، وكقولهم: ذهبت بعض أصابعه؛ أنت ذلك لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى، وبعض الأصابع أصبعاً<sup>(1)</sup>.  
 وذهب كل من النحاس<sup>(2)</sup>، والزمخشري<sup>(3)</sup>، وابن عطية<sup>(4)</sup>، والعكبري<sup>(5)</sup>، وأبو حيان<sup>(6)</sup>، والقرطبي<sup>(7)</sup>، وغيرهم<sup>(8)</sup> إلى أنّ التأنيث هنا محمول على معنى أن بعض السيارة سيارة، وهو جائز مستساغ في كلام العرب.

### توضيح واستنتاج:

يذهب أهل اللغة<sup>(9)</sup> إلى أنه يجوز في كلام العرب تأنيث الفعل الذي أُضيف فاعله المذكر إلى مؤنث شرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف، ويحلّ محلّه المضاف إليه دون أن يتغيّر المعنى، وأن يكون المضاف كلّ المضاف إليه، أو وصفاً في المعنى له، أو بعضه أو كبعضه. والعرب إذا أضافت المذكر إلى المؤنث وهو فعل له، أو هو بعض منه أجازوا فيه التأنيث، وإنّما فعلوا ذلك لأنّهم رأوا أن الثاني يكفي عن الأوّل. ولعلّ ما يؤيد هذا ما نجده في مظانّ اللغة العربية من أمثلة كثيرة نثرية كانت أم شعرية جاءت على هذا الأمر.

ومما جاء في كلام العرب أين أنّث فيه الفعل الذي فاعله المذكر أُضيف إلى مؤنث وهو بعض منه أو كبعضه ما قاله سيبويه: "وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به: اجتمعت أهل اليمامة، لأنه يقول في كلامه: اجتمعت اليمامة، فأنت الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام"<sup>(10)</sup>.

1 - الخصائص ج:2، ص:415.

2- ينظر: إعراب القرآن ج:2، ص:316.

3- ينظر: الكشاف ج:3، ص:65.

4- ينظر: المحرر الوجيز ج:3، ص:222، 223.

5- ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:685، والتبيان في إعراب القرآن ج:2، ص:724.

6 - ينظر: ارتشاف الضرب ص:735.

7 - الجامع لأحكام القرآن ج:11، ص:264.

8- ينظر: تاج العروس ج:12، ص:119، وفتح القدير ج:3، ص:8، والإتحاف ص:329، والقراءات الشاذة ص:542، 543.

9- ينظر: الكامل ج:2، ص:668، شرح التسهيل ج:3، ص:237، 238، وشرح المفصل ج:3، ص:25، 26، وشرح الكافية ج:2، ص:215، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: (بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري، ت:769هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط:20، 1400هـ، 1980م، ج:3، ص:49، وهمع الهوامع ج:2، ص:421، ج:2، ص:41، ومغني اللبيب ج:5، ص:648.

10- الكتاب ج:1، ص:53، وينظر: الأشباه والنظائر ج:2، ص:116، 117.



وقد جاء مثل ذلك في الشعر أيضا، قال جرير<sup>(1)</sup>:

لَمَّا أَتَى خَبْرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ

حيث أنت الفعل (تواضعت) لأن فاعله المذكر (سور) أضيف إلى مؤنث (المدينة)، وهو بعض منه فكفى الثاني عن الأول؛ ألا ترى أنه لو قال: (تواضعت المدينة) لجاز وكفى عن (سور). وقال جرير في مدح هشام بن عبد الملك<sup>(2)</sup>:

إِذَا بَعْضُ السَّنِينِ تَعَرَّفَتْنا كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدَ أَبِي الْيَتِيمِ

فقد أنت الفعل (تعرفتنا)؛ لأن (بعض) ههنا سنون.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها حققت مثل هذه الظاهرة الصرفية من خلال قراءة الحسن السابقة: (تَتَّقِطُهُ بَعْضُ)؛ حيث أجازت على القياس تأنيث الفعل الذي أضيف فاعله المذكر إلى مؤنث إذا كان بعضا منه، أو محمولا على معناه.

## 2- ظاهرة تأنيث الفعل الذي فاعله ضمير يعود على جمع تكسير:

### تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((فَإِذْ حِبَالُهُمْ وَعِصِيَّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى))<sup>(4)</sup>، بتأنيث الفعل: (تُخَيَّلُ)، لأن الضمير يعود على جمع تكسير لما لا يعقل (حِبَالُهُمْ وَعِصِيَّهُمْ)؛ إذ هي مؤنثة.

أجاز علماء اللغة<sup>(5)</sup> في هذه القراءة تأنيث الفعل الذي يعود ضمير فاعله على جمع تكسير لغير العاقل، و(أَنَّهَا تَسْعَى) بدل اشتمال من ذلك الضمير، والمعنى لهذا التأنيث هو: تُخَيَّلُ حِبَالُهُمْ وَعِصِيَّهُمْ أَنَّهَا تَسْعَى.

<sup>1</sup> - ينظر: ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1406هـ، 1986م، ص: 270، والخصائص ج: 2، ص: 418، وشرح التسهيل ج: 3، ص: 237، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج: 4، ص: 218.

<sup>2</sup> - ينظر: ديوان جرير ص: 412.

<sup>3</sup> - بها قرأ: الثقفى، وابن ذكوان، والزهرى، وأبو حيوة، وقتادة، والجحدري. - جامع البيان ج: 16، ص: 110، وإعراب القرآن ج: 3، ص: 48، والمحتسب ج: 2، ص: 99، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 307، والإتحاف ص: 385، والمحزر الوجيز ج: 4، ص: 51، البحر المحيط ج: 6، ص: 241، ومعجم القراءات القرآنية ج: 4، ص: 92، ومعجم القراءات ج: 5، ص: 457.

<sup>4</sup> - طه: 66.

<sup>5</sup> - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج: 2، ص: 186، وجامع البيان ج: 16، ص: 110، وإعراب القرآن ج: 3، ص: 48، ومشكل إعراب القرآن ج: 2، ص: 71، والجامع لأحكام القرآن ج: 14، ص: 99، وفتح القدير ج: 3، ص: 513، والإتحاف ص: 385.

قال الزجاج: "ويقرأ: ((تُخَيَّلُ)) بالتاء، وموضع أنّ على هذه القراءة يجوز أن يكون نصبا، ويجوز أن يكون رفعا، فأما النصب فعلى معنى يخيل إليه أنها ذات سعي، ويجوز أن يكون مرفوعا على البدل على معنى يخيل إليه سعايتها، وأبدل أنها تسعى من المضمر في يخيل لاشتماله على المعنى"<sup>(1)</sup>.

وقال ابن خالويه: "والحجة لمن قرأ بالتاء: أنه رده على الحبال والعصي، لأنه جمع ما لا يعقل. والحجة لمن قرأه بالياء: أنه رده على السحر"<sup>(2)</sup>.

وقال ابن جني: "هذا يدل على أنّ قوله: ((أَنْهَا تَسْعَى)) بدل من الضمير في ((تُخَيَّلُ))، وهو عائد على الحبال والعصي، كقولك: إخوتك يعجبونني أحوالهم، فأحوالهم بدل من الضمير العائد عليهم بدل اشتمال"<sup>(3)</sup>.

قال الزمخشري: "وقرئ (تُخَيَّلُ) على إسناده إلى ضمير الحبال والعصي وإبدال قوله: ((أَنْهَا تَسْعَى)) من الضمير بدل الاشتمال، كقولك: أعجبنى زيد كرمه"<sup>(4)</sup>. وبالتوجيه نفسه قال ابن عطية<sup>(5)</sup>، والعكبري<sup>(6)</sup>، وأبو حيان<sup>(7)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(8)</sup>.

يتبين لنا مما سبق ذكره أنه يجوز تأنيث الفعل الذي يعود ضمير فاعله على جمع تكسير لغير العاقل على اللفظ كما يجوز تذكيره على المعنى.

### توضيح واستنتاج:

تختلف علاقة جمع التكسير في اللغة العربية مع الضمير العائد إليه عن باقي الجموع كونه يخضع لأمر كثيرة منها: القلة والكثرة، والقياس والسماع، والندرة. ولعل ما يلاحظ في هذا النوع من الجموع أنّ ما كان على وزن من أوزان القلة عاد الضمير إليه جمعا مؤنثا، وأنّ ما كان على وزن من أوزان الكثرة عاد الضمير إليه مفردا مؤنثا في غالب الأحيان.

<sup>1</sup> - معاني القرآن وإعرابه ج:3، ص:366.

<sup>2</sup> - الحجة في القراءات السبع ص:244، وينظر: حجة القراءات ص:457.

<sup>3</sup> - المحتسب ج:2، ص:99.

<sup>4</sup> - الكشاف ج:4، ص:38.

<sup>5</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج:4، ص:51.

<sup>6</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:78، والتبيان في إعراب القرآن ج:2، ص:896، وإملاء ما من به الرحمن ص:420.

<sup>7</sup> - ينظر: البحر المحيط ج:6، ص:241.

<sup>8</sup> - ينظر: الدر المصون ج:8، ص:73.

ويُنظرُ إلى الضمير العائد إلى جمع التكسير من زاويتين: الأولى: باعتبار عوده إلى جمع العاقل، وفي هذه الحالة يعود إليه بطريقتين: إمّا باعتبار لفظه أو معناه. فإذا اعتُبر اللفظ اتصلت بفعله تاء التأنيث واستتر الضمير نحو: الرجال قالت.، وإن اعتُبر المعنى اتصلت بفعله واو الجماعة نحو قولك: الرجال قالوا. الثانية: باعتبار عوده إلى جمع غير العاقل وهو المقصود في هذه الظاهرة، ففي هذه الحالة يجوز لك أن تؤنث الفعل أو تذكره باعتبار اللفظ (1).

وبالعودة إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها حققت مثل هذه الظاهرة من خلال قراءة الحسن البصري السابقة: (تُخِيلُ)، حيث ذهبت إلى تأنيث الفعل لأنّ الضمير فيه يعود على جمع تكسير لغير العاقل (حِبَالَهُمْ وَعَصِيهِمْ)؛ إذ هي مؤنثة، و"ما كان من الجمع مكسرا فأنت مخير في تذكير فعله وتأنيثه" (2)، وهذا كلّه جائز في اللغة العربية مألوف لديها.

### 3- ظاهرة إلحاق علامة التأنيث للفعل المحصور بـ: (إلا):

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن والأعمش (3) لقوله تعالى: (( فَاصْبَحُوا لَا تَرَىٰ إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ )) (4)، بتأنيث الفعل: (لَا تَرَىٰ) رغم الفصل بينه وبين فاعله بـ: (إلا).  
أجاز بعض علماء اللغة على قلة (5) تأنيث الفعل مع الفصل بـ: (إلا)، ومنعه البعض الآخر (6) إلا في الشعر. قال أبو حاتم: "لا يستقيم هذا في اللغة إلا أن يكون فيها إضمار؛ كما تقول في الكلام: لا ترى النساء إلا زينب. ولا يجوز لا ترى إلا زينب" (7).

<sup>1</sup> - ينظر: شرح الكافية ج:3، ص:344، 345، وشرح المفصل ج:5، ص:104، 105، وأسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، ط: 1418هـ، 1998م، دار الفكر العربي، القاهرة ص:127، 128.

<sup>2</sup> - شرح المفصل ج:5، ص:103.

<sup>3</sup> - بها قرأ: أبو رجاء، والجحدري، وقتادة، ومالك بن دينار، والسلمي. - إعراب القرآن ج:4، ص:170، وشواذ القراءات ص:436، والمحتسب ج:2، ص:314، والمحزر الوجيز ج:5، ص:102، والبحر المحيط ج:8، ص:65، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص:394، والإتحاف ص:505، ومعجم القراءات ج:8، ص:505، ومعجم القراءات القرآنية ج:6، ص:173.

<sup>4</sup> - الأحقاف:25.

<sup>5</sup> - ينظر: الكشاف ج:5، ص:256، والبحر المحيط ج:6، ص:398، والمصدر نفسه ج:8، ص:65، وشرح التسهيل ج:2، ص:114، ومعاني النحو ج:2، ص:52.

<sup>6</sup> - ينظر: إعراب القرآن ج:4، ص:170، والمحتسب ج:2، ص:314، والمحزر الوجيز ج:5، ص:103، والمقرب ج:1، ص:302، وارتشاف الضرب ص:734، والدر المصون ج:9، ص:675.

<sup>7</sup> - الجامع لأحكام القرآن ج:19، ص:216.

وقال: النحاس: " وهذه القراءة بعيدة عند القراء؛ لأن فعل المؤنث إذا تقدّم وكان بعده إيجاب ذكرته العرب فيما زعم، وحكى: لم يقم إلا هند؛ لأن المعنى عنده لم يقم أحد إلا هند<sup>(1)</sup>."

وقد أجازها ابن جنّي على ضعف في قوله: "أما ((تري)) بالتاء ورفع (مساكنهم) فضعيف في العربية، والشعر أولى بجوازه من القرآن؛ وذلك أنّه من مواضع العموم في التذكير، فكأنّه في المعنى لا يرى شيء إلا مساكنهم. فأما ((تري)) فإنّه على معاملة الظاهر، والمساكن مؤنثة، فأنت على ذلك. وإنما الصواب ما ضرب إلا هند، ولسنا نريد بقولنا: إنّهُ على إضمار أحد وإنّ هندا بدل من أحد المقدر هنا، وإنما نريد أنّ المعنى هذا؛ قدما أمر التذكير. وعلى التأنيث قال ذو الرمة<sup>(2)</sup>:

بَرَى النَّحْرُ وَالْأَجْرَالُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الصُّدُورُ الْجَرَاشِعُ<sup>(3)</sup>.

ومن خلال ما سبق ذكره من توجيهات نجد أنّ إلحاق تاء التأنيث بالفعل بعد الفصل بـ: (إلا) جائز في الكلام المنثور لكنّه على ضعف.

### توضيح واستنتاج:

يذكر النحاة أنّ إلحاق تاء التأنيث بالفعل بعد الفصل بينه وبين فاعله، أو نائب فاعله بـ: (إلا) مسألة خلافية بين النحاة؛ فمنهم من أجاز إلحاق التاء على ضعف، والحذف أحسن، ومنهم من أوجب الحذف ولا يجوز العدول عنه إلا في الضرورة الشعرية؛ إذ لا يجوز ما قامت إلا هند؛ لأن الفاعل على التحقيق ليس هو الاسم الواقع بعد (إلا) ولكنه اسم مذكّر محذوف وهو المستثنى منه<sup>(4)</sup>.

وقد تناول هذه الظاهرة أكثر من لغويّ في أكثر من موضع، حيث بينوا مواضع جواز إلحاق علامة التأنيث للفعل المفصول عن فاعله أو نائب فاعله، ومواضع منعه. فهذا أبو حيان يجيزه في الشعر، كما يجيزه في النثر على قلة بقوله: "وهذا لا يجيزه أصحابنا إلا في الشعر، وبعضهم يجيزه في الكلام"<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - إعراب القرآن ج: 4، ص: 170.

<sup>2</sup> - ينظر: ديوان ذو الرمة، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1415هـ، 1995م، ص: 158.

<sup>3</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 314.

<sup>4</sup> - ينظر: شرح الكافية ج: 3، ص: 341.

<sup>5</sup> - البحر المحيط ج: 8، ص: 65. وينظر: المصدر نفسه ج: 6، ص: 398، وارتشاف الضرب ص: 734.

وجاء في شرح التسهيل لابن مالك أن إلحاق تاء التأنيث بالفعل المفصول بإلاً جائز في النثر على ضعف حيث قال الشارح: "وبعض النحويين لا يجيزون ثبوت التاء مع الفصل بـ(إلا) إلا في الشعر... والصحيح جوازها في غير الشعر، ولكن على ضعف"<sup>(1)</sup>. وقال الرضي: "وإن كان الظاهر غير حقيقي التأنيث؛ فإن كان متصلاً، نحو: طلعت الشمس فإلحاق العلامة أحسن من تركها، والكل فصيح. وإن كان منفصلاً فترك العلامة أحسن إظهاراً لفضل الحقيقي على غيره سواء كان بإلاً، أو بغيرها"<sup>(2)</sup>. وإذا عدنا إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها حققت مثل هذه الظاهرة الصرفية من خلال قراءة الحسن والأعمش: (تُرى إلا مساكنهم)، حيث أجازت على قلّة، وعلى مذهب بعض اللغويين مطلقاً إلحاق علامة التأنيث بالفعل المفصول عن فاعله أو نائب فاعله بـ(إلا).

### المبحث الثاني: ظواهر تخصّ تذكير المؤنث:

#### 1- ظاهرة تذكير المؤنث لوجود الحائل:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن البصري والأعمش<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: (( إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً ))<sup>(4)</sup>، بالياء بدلاً من التاء (يُغْنِي) وسكون الياء الأخيرة. أجاز اللغويون تذكير الفعل (يغني) في هذه القراءة مع أن الفاعل (الأموال) مؤنثا لوجود فاصل أو حائل بين الفعل وفاعله، وهو الجار والمجرور (عنهم)، أضف إلى ذلك أن تأنيث (الأموال) غير حقيقي. فقد قال أبو حيان: "بالياء على تذكير العلامة"<sup>(5)</sup>. وقال القرطبي: "بالياء لتقدم الفعل، ودخول الحائل بين الاسم والفعل"<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - شرح التسهيل ج:2، ص:114، وينظر: شرح ابن عقيل ج:2، ص:89، 90.

<sup>2</sup> - شرح الكافية ج:3، ص:341.

<sup>3</sup> - بها قرأ: أبو عبد الرحمن السلمي. - شواذ القراءات ص:108، والجامع لأحكام القرآن ج:5، ص:33، ومعجم القراءات ج:2، ص:448، ومعجم القراءات القرآنية ج:2، ص:8.

<sup>4</sup> - آل عمران:10.

<sup>5</sup> - البحر المحيط ج:2، ص:405.

<sup>6</sup> - الجامع لأحكام القرآن ج:5، ص:33.

ويرى النحاس<sup>(1)</sup>، والعكبري<sup>(2)</sup> أن تذكير المؤنث هنا يعود إلى كون التأنيث غير حقيقي، أضف إلى ذلك أنه قد فصل بينهما بفاصل وهو الجار والمجرور. في حين يرى السمين الحلبي أن القراءة بالياء من تحت بالتذكير إنما على الأصل<sup>(3)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: ((وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ))<sup>(5)</sup>، بالياء مكان التاء (يُتْلَى) على التذكير مسوغه في ذلك وجود الجار والمجرور (عليكم) حائلا أو فاصلا بين الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله (آيات).  
أجاز اللغويون هذا التذكير لوجود الحائل الجار والمجرور؛ ولأن تأنيث (آيات) مجازي؛ ولأن الآيات هي القرآن الكريم.

قال ابن عطية: "بالياء لأن الآيات هي القرآن"<sup>(6)</sup>. وبالقراءة بالياء ذهب العكبري وهو عنده ظاهر<sup>(7)</sup>.

وقال أبو حيان: "يُتْلَى بالياء لأجل الفصل، ولأن التأنيث غير حقيقي، ولأن الآيات هي القرآن"<sup>(8)</sup>.

- ومثلها قراءة: ابن محيصة<sup>(9)</sup> لقوله تعالى: ((تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ))<sup>(10)</sup>، بالياء مكان التاء (يَتَقَلَّبُ) على التذكير علته في ذلك وجود الفاصل الجار والمجرور (فيه)، فجاز فيه التذكير والتأنيث.

وجواز تذكير الفعل هنا من باب إعادته إلى أصله؛ لأن التذكير أصل والتأنيث فرع عليه يخرج منه.

<sup>1</sup> - ينظر: إعراب القرآن ج:1، ص:358.

<sup>2</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:303، وإملاء ما من به الرحمن ص:132، والتبيان في إعراب القرآن ج:1، ص:241.

<sup>3</sup> - ينظر: الدر المصون ج:3، ص:35.

<sup>4</sup> - المحرر الوجيز ج:1، ص:482، والبحر المحيط ج:3، ص:18، ومعجم القراءات ج:1، ص:550، ومعجم القراءات القرآنية ج:2، ص:56.

<sup>5</sup> - آل عمران:101.

<sup>6</sup> - المحرر الوجيز ج:1، ص:482.

<sup>7</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:339.

<sup>8</sup> - البحر المحيط ج:3، ص:18.

<sup>9</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص:104، وينظر: معجم القراءات ج:6، ص:276، ومعجم القراءات القرآنية ج:4، ص:258.

<sup>10</sup> - النور:37.

**توضيح واستنتاج:**

ترى اللغة أنّ تذكير الفعل المبني للمعلوم أو المجهول وتأنيثه يكون بالنظر إلى طبيعة العلاقة بين فاعله أو نائب فاعله؛ فيُذكَر إذا كان هذا الأخير مذكراً، ويؤنث إذا كان مؤنثاً. لكنه في بعض الحالات يُستثنى هذا التطابق لوجود مسوغات، أو علل تبيح مثل هذا المنحى الصرفي منها وجود الحائل أو الفاصل سواء أكان الفاعل حقيقياً أم مجازياً.

قال سيبويه: "وكَلَّمَا طَالَ الْكَلَامَ فَهُوَ أَحْسَنُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: حَضَرَ الْقَاضِيَ امْرَأَةً؛ لِأَنَّهُ إِذَا طَالَ الْكَلَامَ كَانَ الْحَذْفُ (1) أَجْمَلُ، وَكَأَنَّهُ شَيْءٌ يَصِيرُ بَدَلًا مِنْ شَيْءٍ" (2).

وقال المبرد: "ألا ترى أنّ النحويين لا يقولون: قَامَ هُنْدٌ وَذَهَبَ جَارِيَتُكَ، وَيَجِيزُونَ: حَصَرَ الْقَاضِيَ الْيَوْمَ امْرَأَةً يَا فَتَى، فَيَجِيزُونَ الْحَذْفَ مَعَ طَوْلِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُمْ يَرُونَ مَا زَادَ عَوْضًا مِمَّا حُذِفَ" (3). فتذكير المؤنث جائز إذا فصل بين الفعل والفاعل فاصل، أو لطول الكلام. قال ابن جني: "ومن تذكير المؤنث قوله:

إِنَّ امْرَأَةً غَرَّهَ مِنْكُنْ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا مَغْرُورٌ.

لما فصل بين الفعل وفاعله حذف علامة التأنيث، وإن كان تأنيثه حقيقياً" (4). حيث ذكر الشاعر الفعل (غرّه) والفاعل مؤنث: (واحدة) لوجود الفاصل: (منكن).

وقال ابن يعيش: "فإن فصل بينهما فاصل من مفعول أو ظرف أو جار ومجرور جاز سقوط علم التأنيث نحو قولهم: حضر القاضي اليوم امرأة، لما فصل بالظرف والمفعول حسن ترك العلامة لأن الفاصل سد مسد علامة التأنيث" (5). هذا إذا كان الفاعل حقيقياً، فما بالك إذا كان مجازياً، فالجواز في تذكيره وهو مؤنث أولى "لأن التأنيث لما لم يكن حقيقياً ضعف، ولم يكن يعين بالدلالة عليه، مع أن المذكر هو الأصل، فجاز الرجوع إليه" (6)، وأمثله في القرآن كثيرة، وفي القراءات أكثر (7).

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة السابقة نجد مثل هذا المسلك الصرفي من خلال قراءات الحسن والأعمش: (يُغْنِي، يَتَلَى)، وقراءة ابن محيصن: (يَتَقَلَّب) حيث أجازت

1 - يقصد تذكير الفعل بحذف تاء التأنيث منه.

2 - الكتاب ج: 2، ص: 38، وينظر: شرح ابن عقيل ج: 2، ص: 89.

3 - المقتضب ج: 2، ص: 337.

4 - الخصائص ج: 2، ص: 414، وينظر: شرح المفصل ج: 5، ص: 93.

5 - شرح المفصل ج: 5، ص: 92.

6 - المصدر السابق نفسه ج: 5، ص: 94.

7 - ينظر: دراسات لأسلوب القرآن ج: 8، ص: 462-470.

تذكير ما كان في الأصل مؤنثاً لوجود الحائل أو الفاصل بين الفعل وفاعله بالجار والمجرور: (عنهم، وعليكم، وفيه)، وهو حسن مستساغ في اللغة العربية. قال السهيلي: "فإن حجز بين الفعل وفاعله حاجز، كان حذف ((التاء)) حسناً، وكلما كثرت الحواجز كان حذفها أحسن"<sup>(1)</sup>. أضف إلى هذا المسوغ مسوغاً آخر هو أن الفاعل في تلك القراءات غير حقيقي.

## 2- ظاهرة تذكير الفعل للتعبير بلفظ الجماعة عن الواحد:

### تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ))<sup>(3)</sup>، بحذف التاء (قال)، فذكر الفعل المؤنث لكونه عبر بلفظ الجمع (الملائكة) عن الواحد (جبريل وحده) عليه الصلاة والسلام، وهذا مسلك صرفي جائز في العربية.

أجاز علماء اللغة في هذه القراءة تذكير الفعل رغم أن الفاعل مؤنث لأنه عبر بلفظ الجمع عن الواحد. قال الفراء: "والملائكة في هذا الموضع جبريل صلى الله عليه وسلم وحده. وذلك جائز في العربية: أن يخبر عن الواحد بمذهب الجمع كما تقول في الكلام: خرج فلان في السفن، وإنما خرج في سفينة واحدة، وخرج على البغال، وإنما ركب بغلا واحداً. وتقول: ممن سمعت هذا الخبر؟ فيقول: من الناس، وإنما سمعه من رجل واحد، كقولك: سمعته من الناس وأنت تقصد واحداً، ومثله في التعبير كثير"<sup>(4)</sup>.

ويرى الزجاج أن هذا التعبير جائز في اللغة العربية لأن الذي ناداها هو جبريل وحده، لأن معناه أتاه من هذا الجنس، كما تقول: ركب فلان في السفن وإنما ركب في سفينة واحدة<sup>(5)</sup>.

وقال القيسي: "وقد قيل إنما نادى جبريل وحده، فالمعنى فناداه الملك. فلا وجه للتأنيث على هذا التفسير... وأيضاً فإن الملائكة والملك واحد"<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - نتائج الفكر في النحو، السهيلي: (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ت: 581هـ) تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1412هـ، 1992م، ص: 130.

<sup>2</sup> - بها قرأ: ابن عمر، وابن مسعود. - شواذ القراءات ص: 112.

<sup>3</sup> - آل عمران: 45.

<sup>4</sup> - معاني القرآن ج: 1، ص: 209.

<sup>5</sup> - ينظر: معاني القرآن وإعرابه ج: 1، ص: 405. وينظر: حجة القراءات ص: 162.

<sup>6</sup> - الكشف عن وجوه القراءات وعللها ج: 1، ص: 342.



ومن هذه التوجيهات قرُب رأي ابن عطية<sup>(1)</sup> والعكبري<sup>(2)</sup>، وأبو حيان<sup>(3)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(4)</sup>.

وذهب الشوكاني كذلك إلى أن المراد بالملائكة هنا هو جبريل عليه السلام، وأن من ذكّر الفعل فلأنه عبّر بلفظ الجمع عن الواحد وهو جائز في اللغة العربية<sup>(5)</sup>.

نتوصل ممّا سبق ذكره من توجيهات أنه يجوز تذكير الفعل من خلال التعبير بلفظ الجمع عن الواحد، وهو مسلك لغوي أجازته العرب في كلامها.

### توضيح واستنتاج:

إنّ تذكير الفعل حملا على التعبير بلفظ الواحد عن الجمع<sup>(6)</sup>، مسلك صرفي معروف في كلام العرب شعرهم ونثرهم. وقد قال به الكثير من علماء اللغة العربية. ولعل ما ذهب إليه النحاة فيما سبق ذكره من توجيهات حول تذكير الفعل للتعبير بوضع الجماعة موضع الواحد لخير دليل على وجود مثل هذه الظاهرة في كلام العرب وقراءات القرآن الكريم. أضف إلى ذلك ما قاله سيبويه: "وليس بمستكثر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً، والمعنى جميع، حتّى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام"<sup>(7)</sup>. وما أشار إليه المبرد وجوازه له<sup>(8)</sup> لدليل آخر على وجود هذه الظاهرة في كلام العرب.

وهذا ابن جنّي يقول "ومن باب الواحد والجماعة قولهم: هو أحسن الفتیان وأجمله، أفرد الضمير؛ لأنّ هذا موضع يكثر فيه الواحد؛ كقولك: هو أحسن فتى في الناس"<sup>(9)</sup>. والتعبير بلفظ الجمع عن الواحد محمول على المعنى. قال ابن جنّي: "واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكذب تراجع اللفظ"<sup>(10)</sup>. فهذه النصوص تشير إلى شيوع هذه الظاهرة، مما شجع بعض القراء على اتخاذه طريقاً إلى التذكير والتأنيث، وهذا ما ذهبت إليه

1 - ينظر: المحرر الوجيز ج:1، ص:428.

2 - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:316، والتبيان في إعراب القرآن ج:1، ص:256.

3 - ينظر: البحر المحيط ج:2، ص:476.

4 - ينظر: الدر المصون ج:3، ص:151.

5 - ينظر: فتح القدير ج:1، ص:558.

6 - لا نقصد بالتعبير بالجمع عن الواحد ما قرأته العامة بالجمع وبعض القراء بالمفرد، وإنما نقصد به ما بقي اللفظ على حاله دون تغيير في حروفه مع اختلاف الفعل في النوع والعدد.

7 - الكتاب ج:1، ص:209.

8 - ينظر: المقتضب ج:2، ص:171.

9 - الخصائص ج:2، ص:419.

10 - المرجع السابق نفسه ج:2، ص:420.

القراءات الأربعة الشاذة حيث أجازت من خلال قراءة الأعمش السابقة: (قال الملائكة)،  
تذكير الفعل رغم أن الفاعل مؤنث من حيث اللفظ والحكم في ذلك التعبير بلفظ الجمع عن  
الواحد.

### 3 - ظاهرة تذكير المؤنث على معنى الجمع:

#### تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا))<sup>(2)</sup>، بتذكير الفعل: (يتوفاه) على  
معنى الجمع.

أجاز اللغويون تذكير الفعل (يتوفاه) رغم تأنيث الفاعل من حيث اللفظ، وذلك مراعاة  
للمعنى، أي: على إرادة الجمع، أي: جمع الرسل. وهذا ما ذهب إليه النحاس<sup>(3)</sup>، وقال به  
ابن عطية<sup>(4)</sup>، والعكبري، والسمين الحلبي<sup>(5)</sup>.

وقد ذكر أبو حيان هذا التأويل صراحة بقوله: "وظاهره أنه فعل ماض كـ: (توفته)،  
إلا أنه ذكر على معنى الجمع. ومن قرأ: (توفته) أنت على معنى الجماعة"<sup>(6)</sup>.

يظهر مما سبق ذكره أنه يجوز تذكير الفعل الذي فاعله مؤنث من حيث اللفظ مراعاة  
للمعنى.

#### توضيح واستنتاج:

إنّ ظاهرة مطابقة الفعل لفاعله الجمع مراعاة للمعنى شغلت بال اللغويين، وأخذت  
حظاً وافراً في كتبهم. فهم<sup>(7)</sup> يذهبون إلى أنّ الفعل يطابق فاعله الظاهر وجوباً سواء أكان  
مؤنثاً أم مذكراً حقيقياً. كما جوّزوا تذكير الفعل وتأنيثه عند إسناده إلى الجمع على المعنى،  
فالتذكير على التأويل بالجمع، والتأنيث على التأويل بالجماعة.

<sup>1</sup> - بها قرأ: عبد الله بن مسعود. - إعراب القرآن ج: 2، ص: 71، والمحزر الوجيز ج: 2، ص: 301، والبحر المحيط ج: 4،  
ص: 152، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 219، والإتحاف ص: 265، والدر المصون ج: 4، ص: 667، ومعجم القراءات  
ج: 2، ص: 447، ومعجم القراءات القرآنية ج: 2، ص: 277.

<sup>2</sup> - الأنعام: 61.

<sup>3</sup> - إعراب القرآن ج: 2، ص: 71.

<sup>4</sup> - ينظر: المحزر الوجيز ج: 2، ص: 301.

<sup>5</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 483، وإملاء ما من به الرحمن ص: 252، والتبيان في إعراب القرآن ج: 1،  
ص: 503، وينظر: الدر المصون ج: 4، ص: 667.

<sup>6</sup> - البحر المحيط ج: 4، ص: 152.

<sup>7</sup> - ينظر: الكتاب ج: 2، ص: 39، 40، والمقتضب ج: 3، ص: 346، وشرح المفصل ج: 5، ص: 103.

قال ابن جني: "اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح. قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما؛ كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا"<sup>(1)</sup>. وقال ابن يعيش: "وصارت المعاملة مع لفظ الجمع فإن قدرته بالجمع ذكرته، وإن قدرته بالجماعة أنثته"<sup>(2)</sup>. فكثير ما يُحمل اللفظ في تذكيره وتأنيثه على المعنى، وهذا أمر يوجبه السياق.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها حققت مثل هذه العلاقة التطابقية بين الفعل وفاعله، وقد أجازت تذكير الفعل مع فاعله حملا على المعنى، وذلك من خلال قراءة الأعمش السابقة: (يتوفاه) بالتذكير، لأن الفاعل: (رسلنا) حُمِل على معنى الجمع؛ أي: جمع الرسل، وهي لغة عربية فصيحة، جاء بها القرآن الكريم في كثير من المواطن.

#### 4- ظاهرة تذكير الفعل مطابقة لمرجع الضمير الغائب حملا على المعنى:

##### تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(3)</sup> أيضا لقوله تعالى: (( بَلْ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُمْ ))<sup>(4)</sup>، بالياء في الفعلين على التذكير: (يَأْتِيهِمْ - فَيَبْهَتُهُمْ)، لأن الضمير فيهما يعود على اللفظ المضمر على المعنى، وهو: العذاب، أي: عذاب النار، أو الوعد، أو الحين.

أجاز اللغويون تذكير الفعل الذي يعود ضمير فاعله على لفظ مضمر مذكر حملا على المعنى.

قال الزمخشري: "يأتيهم فيبهتهم على التذكير والضمير للوعد أو للحين"<sup>(5)</sup>. ويعود الضمير على لفظ مذكر مضمر قال ابن عطية<sup>(6)</sup>. وقال العكبري: "يقرآن بالياء، يعني العذاب، والتأنيث على النار"<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - الخصائص ج:2، ص:411.

<sup>2</sup> - شرح المفصل ج:5، ص:103.

<sup>3</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص:94، وشواذ القراءات ص:317، والكشاف ج:4، ص:61، والبحر المحيط ج:6، ص:292،

ومعجم القراءات ج:6، ص:21، 22، ومعجم القراءات القرآنية ج:4، ص:136.

<sup>4</sup> - الأنبياء:40.

<sup>5</sup> - الكشاف ج:4، ص:61.

<sup>6</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج:4، ص:83.

<sup>7</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:107.

وذهب أبو حيان مذهب الزمخشري والرازي حيث قال: "والضمير عائد إلى الوعد، أو الحين قاله الزمخشري. وقال أبو الفضل الرازي: لعله جعل النار بمعنى العذاب فذكر ثم ردّها إلى ظاهر اللفظ"<sup>(1)</sup>.

وقال السمين الحلبي: "فأما الياء فأعاد الضمير على الحين أو على الوعد. وقال بعضهم: هو عائد على النار، وإنما ذكر ضميرها لأنها في معنى العذاب، ثم راعى لفظ النار فأنت في قوله (ردّها)"<sup>(2)</sup>. فكلّ اللّغويين الذين سبق ذكرهم أجازوا تذكير الفعل الذي يعود ضمير فاعله على لفظ مذكر مضمّر حملا على المعنى يفسره السياق.

### توضيح واستنتاج:

يرى النحويون<sup>(3)</sup> أنّ ضمير الغائب من الأشياء المبهمة العارضة من المشاهدة على خلاف ضمير المخاطب أو المتكلم؛ لذلك فلا بد له مفسّر أو مرجع يفسّره كما في الأسماء الموصولة التي تحتاج إلى صلة توضحها.

وقد وضع ابن الشجري هذه الظاهرة الصرفية واستعمالاتها في كلام العرب حيث يرى أنّ العرب قد استعملت إضمار الغائب على أربعة أوجه: الأول: عود الضمير إلى مذكور قبله. والثاني: توجيه الضمير إلى مذكور بعده. والثالث: رجوع الضمير على معلوم قام قوّة العلم به، ارتفاع اللبس فيه بدليل لفظي أو معنويّ مقام تقدّم الذكر له. والرابع: إضمار غائب لا يعود على مذكور ولا معلوم، وهو الضمير المجهول الذي يلزمه التفسير<sup>(4)</sup>.

ويقول ابن يعيش في الموضوع نفسه: "والأحوال المقترنة بها، حضور المتكلم والمخاطب، والمشاهدة لهما، وتقدم ذكر الغائب الذي يصير بمنزلة الحاضر الشاهد"<sup>(5)</sup>. ويقول السيوطي فيه أيضا: "ضمير المتكلم والخطاب يفسرهما المشاهدة، وأما ضمير الغائب فعار عن المشاهدة؛ فاحتيج إلى ما يفسره"<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - البحر المحيط ج:6، ص:292.

<sup>2</sup> - الدر المصون ج:8، ص:159.

<sup>3</sup> - ينظر: شرح المفصل ج:3، ص:84، وشرح التسهيل ج:1، ص:120، وارتشاف الضرب ص:911، وشرح الكافية ج:2،

ص:401، وهمع الهوامع ج:1، ص:190.

<sup>4</sup> - ينظر: أمالي ابن الشجري ج:2، ص:89-91.

<sup>5</sup> - شرح المفصل ج:3، ص:84.

<sup>6</sup> - همع الهوامع ج:1، ص:218.

فالأقوال مُجمعةٌ على أنّ ضمير الغائب لا بدّ له من عود يرجع إليه، وهذا العود إما أن يكون مُشاهدا يأتي قبله أو بعده، وإما يكون مُغيّبا.

والأصل في ضمير الغائب أن يجيء مطابقا لمرجعه في التذكير والتأنيث، فإن كان المرجع مذكّرا وجب أن يكون المرجع مذكّرا، وإن كان المرجع مؤنّثا وجب أن يكون المرجع مؤنّثا.

وقد قسم النحاة ضمير الغيبة من حيث المطابقة إلى قسمين: قسم يطابق فيه مرجعه وهو الأصل، وهو الغالب في القرآن الكريم وقراءاته، وقسم يخالفه من حيث اللفظ يطابقه حملا على المعنى، وهذا الأخير هو الذي يعيننا في موضوع التذكير والتأنيث؛ لأنه قد خرج عن القاعدة لأسباب الحمل على اللفظ، أو على المعنى.

والحمل على المعنى في مرجع ضمير الغائب مسلك صرفي جارٍ في كلام العرب شعره ونثره، وهو مدارٌ كثيرٌ من أحوال التذكير والتأنيث في القرآن الكريم وقراءاته، وقد يُستعمل لغرض، أو لأغراض مختلفة؛ فقد تقصد باللفظ المؤنث سواء أكان ظاهرا أم مضمرا معنى المذكر، فتذكر الفعل له، وقد تقصد باللفظ المذكر معنى المؤنث، فتؤنث الفعل له كذلك، وكل ذلك بحسب القصد والسياق<sup>(1)</sup>. قال الثعالبي: "من سنن العرب، ترك حكم ظاهر اللفظ وحمله على معناه، كما يقولون: ثلاثة أنفس والنفس مؤنثة، وإِنما حملوه على معنى الإنسان أو معنى الشخص"<sup>(2)</sup>. وقال أبو حيان: "والتذكير على المعنى واردٌ في لسانهم"<sup>(3)</sup>.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها أجازت من خلال قراءة الأعمش السابقة: (يَأْتِيهِمْ - فَيُبْهَتُهُمْ) تذكير الفعل الذي يعود ضمير فاعله على لفظ مضمر مذكر، والحاكم في ذلك هو المعنى، وبهذا يكون قد خالف الضمير مرجعه من حيث اللفظ، وهو: النار وهي مؤنث، وطابقه من حيث المعنى وهو العذاب، أي: عذاب النار، أو الوعد، أو الحين وهو مذكّر.

<sup>1</sup> - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج:1، ص:128، ومعاني النحو، فاضل صالح السمرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط:2، 1423هـ، 2003م، ج:2، ص:54.

<sup>2</sup> - فقه اللغة وأسرار العربية، الثعالبي: (أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل ت:430هـ) تح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط:2، 1420هـ، 2000م، ص:367.

<sup>3</sup> - البحر المحيط ج:2، ص:26.

والحمل على المعنى في التأنيث والتذكير في هذا الوجه من القراءة موافق لما هو جار في كلام العرب، والوصول إليه كان عن طريق السياق.

### المبحث الثالث: ظواهر تخص التبادل بين المفرد والمثنى والجمع:

#### 1- ظاهرة وضع المفرد موضع الجمع:

##### تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا))<sup>(2)</sup>، بالوحيد: (أبيك)، على وضع المفرد موضع الجمع.

أجاز علماء اللغة هذه القراءة؛ لأنّ اللغة العربية فيها متسع فبواسطة المفرد يقصد الجمع، وبالعكس فبلفظ الجمع قد يقصد به الواحد لغايات تسوغه. وقد قالوا بفسو هذه الظاهرة في كلام العرب. فقد وجّه ابن جنّي هذه الظاهرة واحتجّ لها بقوله: "فإذا كان أبيك واحداً كان مخالفاً لقراءة الجماعة؛ فتحتاج حينئذ إلى أن يكون أبيك هنا واحداً في معنى الجماعة، فإذا أمكن أن يكون جمعا كان كقراءة الجماعة ولم يحتج فيه إلى التأول لوقوع الواحد موقع الجماعة. وطريق ذلك أن يكون (أبيك) جمع أب على الصحة، على قولك للجماعة: هؤلاء أبون أحرار، أي: آباء أحرار، وقد اتسع ذلك عنهم"<sup>(3)</sup>.

وذكر العكبري وجوها لهذا التوحيد أحدها: أن يكون (أبيك) مفردا في اللفظ مرادا به الجمع<sup>(4)</sup>.

- ومثلها قراءة: ابن محيصة واليزيدي<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: ((مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ))<sup>(6)</sup>، بالواحد (مسجد).

<sup>1</sup> - بها قرأ: ابن عباس، وابن يعمر، وأبو رجا، وعاصم الجحدري. - المحتسب ج: 1، ص: 199، والمحزر الوجيز ج: 1، ص: 214، والبحر المحيط ج: 1، ص: 573، والإتحاف ص: 193، وفتح القدير ج: 1، ص: 278، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 199، ومعجم القراءات القرآنية ج: 1، ص: 118.

<sup>2</sup> - البقرة: 133.

<sup>3</sup> - المحتسب ج: 1، ص: 199.

<sup>4</sup> - ينظر: التبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 119، وإملاء ما من به الرحمن ص: 72.

<sup>5</sup> - بها قرأ: ابن عباس، ومجاهد، وسعيد بن جبیر، وعطاء بن رباح. - الإتحاف ص: 302، ومعجم القراءات ج: 3، ص: 356، ومعجم القراءات القرآنية ج: 3، ص: 11.

<sup>6</sup> - التوبة: 17.

قال الفراء: " وهو يعنى المسجد الحرام وحده... وربما ذهب العرب بالواحد إلى الجمع، وبالجمع إلى الواحد ألا ترى الرجل على البرذون فتقول: قد أخذت في ركوب البراذين، وترى الرجل كثير الدراهم فتقول: إنّه لكثير الدرهم. فأدّى الجمع عن الواحد، والواحد عن الجمع"<sup>(1)</sup>.

وقد ذهب بعضهم في توجيه هذه القراءة إلى أنّ من وحد في هذه القراءة إنما أراد المسجد الحرام، ومن جمع أراد جميع المساجد ومنها المسجد الحرام، لأنّ الخاص يدخل في العام، والعام لا يدخل في الخاص، وهذا جائز فيما كان من أسماء الجنس<sup>(2)</sup>.  
ومنهم من فسّر المفرد بالجنس، فيدخل تحته المسجد الحرام وحده، إذ هو صدر ذلك الجنس ومقدّمته<sup>(3)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن وابن محيصن والأعمش<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: ((فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا))<sup>(5)</sup>، بالإنفراد في: (عِظْمًا... الْعِظْمَ) لأن الواحد يراد به الجمع، وبهذا يجرى العظم عن العظام، وهو جائز في كلام العرب<sup>(6)</sup>.

وجّه علماء اللغة هذه القراءة توجيه سابقتيها حيث أجازوا التعبير بالمفرد والمراد الجمع. قال الزجاج: " والتوحيد والجمع هنا جائزان، لأنّه يُعلم أنّ الإنسان ذو عظام، فإذا ذكّر على التوحيد فلأنّه يدلّ على الجمع، ولأنّ معه اللحم، ولفظه لفظ الواحد، فقد علم أنّ العظم يُراد به العظام"<sup>(7)</sup>.

وقال ابن جنّي: "أمّا من وحد فإنه ذهب إلى لفظ أفراد الإنسان والنفطة والعلقة، ومن جمع فإنه أراد هذا أمر عام في جميع الناس. وقد شاع عنهم وقوع المفرد في موضع الجماعة"<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup> - معاني القرآن ج: 1، ص: 426، وينظر: فقه اللغة وأسرار العربية ص: 364، وفتح القدير ج: 2، ص: 492.

<sup>2</sup> - ينظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها ج: 1، ص: 500، والجامع لأحكام القرآن الكريم ج: 10، ص: 133.

<sup>3</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج: 3، ص: 15، والبحر المحيط ج: 5، ص: 20، والدر المصون ج: 6، ص: 29.

<sup>4</sup> - بها قرأ: ابن عامر، وأبو بكر، وزيد، ويعقوب. - شواذ القراءات ص: 332، والبحر المحيط ج: 6، ص: 368، والإتحاف ص: 402، ومعجم القراءات ج: 6، ص: 155، ومعجم القراءات القرآنية ج: 4، ص: 203.

<sup>5</sup> - المؤمنون: 14.

<sup>6</sup> - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج: 2، ص: 232.

<sup>7</sup> - معاني القرآن وإعرابه ج: 4، ص: 8، 9.

<sup>8</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 130.

في حين يرى الزمخشري أنّ وضع الواحد موضع الجمع هنا سببه زوال اللبس، حيث قال: "وضع الواحد مكان الجمع لزوال اللبس لأن الإنسان ذو عظام كثيرة"<sup>(1)</sup>. إلا أنّ أبا حيان لم يجوز هذا الحكم بقوله: "وهذا لا يجوز عند سيبويه"<sup>(2)</sup> وأصحابنا إلا في الضرورة وأنشدوا: كَلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُوا  
ومعلوم أنّ هذا لا يُلبس، لأنهم كلّهم ليس لهم بطن واحد ومع هذا خصّوا مجيئه بالضرورة"<sup>(3)</sup>. والشاهد في هذا البيت "وضع البطن مكان البطون؛ لأنه اسم جنس ينوب واحده عن جمعه، فأفرد اجتزاء بالواحد عن الجميع"<sup>(4)</sup>.  
مما سبق ذكره نتوصل أنّ وضع الواحد موضع الجمع ظاهرة صرفية عرفها العرب في كلامهم.

### توضيح واستنتاج:

إنّ اللغة العربية لها من المرونة ما يجعلها تتخذ أشكالاً متنوعة في تعبيراتها، وقد كان لهذه المرونة حكماً اتكأ عليه المتكلم بهذه اللغة لينهج في كلامه أنماطاً كلامية تتفق وهذه المرونة، ولعلّ من بينها التبادل بين المفرد والمثنى والجمع لغايات تسوغه.  
ومن سنن العرب في كلامها وضع المفرد موضع الجمع، وهو كثير في لسانهم<sup>(5)</sup>، وهو خروج عن الأصل، لأنّ الأصل عندهم أن يدلّ كل لفظ على ما وضع له، فيدل المفرد على المفرد، والمثنى على المثنى، والجمع على الجمع<sup>(6)</sup>.  
وقد أشار علماء اللغة إلى هذه الظاهرة، وهذا النمط من الكلام وأجازوه من حيث اللغة لسعتها.

فقد استحسّن سيبويه أن تضع المفرد وأنت تريد الجمع حين قال: "وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يُستعمل في الكلام"<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - الكشاف ج:4، ص:96.

<sup>2</sup> - ينظر: الكتاب ج:1، ص:210.

<sup>3</sup> - البحر المحيط ج:6، ص:368، وينظر: الدر المصون ج:8، ص:323.

<sup>4</sup> - شرح المفصل ج:6، ص:22.

<sup>5</sup> - ينظر: المقتضب ج:2، ص:172، وليس في كلام العرب ص:150، والصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها ص:161.

<sup>6</sup> - همع الهوامع ج:1، ص:166.

<sup>7</sup> - الكتاب ج:2، ص:209.



وقد مثل لهذه الظاهرة من الشعر والقرآن<sup>(1)</sup>. قال الشاعر:

كلوا في بعض بطنكم تعفوا      فإن زمانكم زمنٌ خميصٌ

حيث وضع الشاعر الواحد: (بطنكم) موضع الجمع: (بطونكم).

وأجازها المبرد في الشعر وربطها بالمعنى، وبوجود دليل يدل عليها بقوله: "وقد جاز في الشعر أن تفرد وأنت تريد الجماعة إذا كان في الكلام دليل على الجمع"<sup>(2)</sup>.

كما أجازها ابن جنّي أيضاً ومثّل لها بالنثر في قوله: "ومن باب الواحد والجمع قولهم: هو أحسن الفتیان وأجمله، أفرد الضمير لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد"<sup>(3)</sup>.

مما سبق ذكره نستنتج أن وضع الواحد موضع الجميع ظاهرة صرفية فاشية في كلام العرب شعره ونثره، بل تعدت إلى القرآن الكريم وقراءته وهذا ما حقّقه القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءات: الحسن: (أبيك)، بدلا من: (آبائك)، وقراءة: ابن محيصة واليزيدي: ((مَسْجِدٍ) موضع ((مَسَاجِدٍ))، وقراءة: ابن محيصة والحسن والأعمش: ((عَظْمًا...الْعَظْمُ) مكان ((عَظَامًا...الْعَظَامُ)) حيث أجازت على لغة من لغات العرب وضع المفرد موضع الجميع، والمسوغ في ذلك المعنى.

## 2- ظاهرة وضع المفرد موضع المثني:

### تمثلها:

- قراءة: الحسن وابن محيصة والأعمش<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: (( حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَنِيَّ وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ ))<sup>(5)</sup>، بالتوحيد. وقرأ: الحسن وابن محيصة بإضافة الألف بعد الهمزة (جاءانا قال) على المثني، يريد العاشي والقرين له<sup>(6)</sup>. وهي شكل من أشكال التعبير اللغوي، حيث يوضع المفرد موضع المثني كما توضع المثني موضع

<sup>1</sup> - ينظر: المصدر السابق نفسه ج:2، ص:210.

<sup>2</sup> - المقتضب ج:2، ص:169.

<sup>3</sup> - الخصائص ج:2، ص:419.

<sup>4</sup> - بها قرأ: أبو جعفر، وشيبة، وقتادة، والزهرى، والجحدري، وغيرهم. - معاني القرآن، الفراء ج:3، ص:33، والإتحاف

ص:496، ومعجم القراءات ج:8، ص:377، ومعجم القراءات القرآنية ج:6، ص:114.

<sup>5</sup> - الزخرف: 38.

<sup>6</sup> - ينظر: الحجة في القراءات السبع ص:321، والمحزر الوجيز ج:5، ص:55، والبحر المحيط ج:8، ص:17، والدر المصون

ج:9، ص:589.

المفرد، وكلاهما بمعنى واحد، والعرب قد تفعل مثل هذا، كما يُقال: كَحَلْتُ عَيْنِي، يراد العينان<sup>(1)</sup>، "وهو ما يكفي واحده من اثنيه"<sup>(2)</sup>.

قال النحاس: "... وهو بمعنى ذلك أي حتى إذا جاءنا هو وقرينه والعرب تحذف مثل هذا، كما يُقال: كَحَلْتُ عَيْنِي، يراد العينان"<sup>(3)</sup>، بوضع المفرد موضع المثني، والمعنى هنا يحدده السياق؛ فالكافر والشيطان المقيض له كالواحد لأن كليهما يدعوان إلى فعل الشر معاً، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش حيث يرى أن الشيء إذا كان واحداً في الجسم كالرأس والظهر فيجوز أن تأتي به مفرداً، وهذا ما ينطبق تماماً على الكافر وقرينه في الآية السابقة، فهما كالثنيين في جسم واحد، لذا عبّر عنهما بالمفرد وأريد به الاثنين، والذي يدلّ على أنّ المفرد وُضع موضع المثني قراءة ابن محيصة ومن تبعه بإضافة ألف الاثنين: (جاءانا) أي: هو والقرين، ثم أتبعه بالفعل: (قال) رغم أن الضمير يعود على اثنين.

**توضيح واستنتاج:**

ذكرنا فيما سبق أنّ اللّغة العربية تمتاز بالمرونة في التعبير، وأنّ من بين الوسائل التي يلجأ إليها المتكلم في ذلك التبادل بين المفرد والمثني والجمع. ومن بين هذه الأنواع التعبيرية وضع المفرد موضع المثني وبالعكس وضع المثني موضع المفرد.

وهذا الذي أشار إليه الفراء بقوله: "ويجوز في الكلام أن تقول: انتني برأس شاتين، ورأس شاة. فإذا قلت: برأس شاة فإنما أردت رأسي هذا الجنس، وإذا قلت برأس شاتين فإنك تريد به الرأس من كل شاة"<sup>(4)</sup>. وقال الثعالبي: "من سنن العرب أن تقول رأيت عمرا وزيدا وسلّمت عليه، أي: عليهما"<sup>(5)</sup>. ويقال: رأيت بعيني، وسمعت بأذني، والرؤية إنّما تكون بالعينين، كما يكون السمع بالأذنين.

ففي هذه الأقوال إشارات إلى جواز التبادل بين المفرد والمثني في التعبير اللّغوي، وهي ظاهرة فاشية في كلام العرب شعره ونثره. قال الفرزدق<sup>(6)</sup>:

أَغْنِي بِكُنْهِي فِي نَزَارٍ وَمَقْبَلِي فَإِنِّي كَرِيمُ الْمَشْرِقَيْنِ وَشَاعِرُهُ

<sup>1</sup> - ينظر: وإعراب القرآن ج:4، ص:110.

<sup>2</sup> - معاني القرآن، الفراء ج:3، ص:33.

<sup>3</sup> - إعراب القرآن ج:4، ص:110.

<sup>4</sup> - معاني القرآن ج:1، ص:308.

<sup>5</sup> - فقه العربية وسر العربية، الثعالبي (أبو منصور عبد الملك بن محمد)، تح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط:2، ص:1420هـ، 2000م، ص:361.

<sup>6</sup> - ينظر: ديوان الفرزدق تح: إيليا الحاوي، ط:1، 1983م، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، بيروت، لبنان ج:1، ص:416.

ألا ترى أن الضمير في كلمة (شاعره) مفرد مع أنه عائد على اثنين، وكان الوجه أن يقول: شاعرهما<sup>(1)</sup>.

وكما ورد هذا النمط اللغوي بكثرة في الشعر، ورد أيضا في القرآن الكريم بصفة عامة والقراءات الأربعة الشاذة بصفة خاصة، فقد حققت هذه الأخيرة مثل هذه الظاهرة الصرفية، حيث أجازت من خلال قراءة: ابن محيصن والحسن والأعمش السابقة: (جاءنا، وجاءنا) التبادل بين المفرد والمثنى، حيث جعلت من الكافر وقرينه كالثيئين في جسم واحد؛ لأنهما يدعوان إلى فعل المنكرات معا، لذا عبّر عنهما بالمفرد وأريد به الاثنين، كما عبّر عنهما بالاثنتين وأريد بهما الواحد.

وهذا النوع من التعبير لغة فاشية في كلام العرب والوصول إليها يكون عن طريق السياق.

### 3- ظاهرة وضع الجمع موضع المفرد:

#### تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: (( وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا ))<sup>(3)</sup>، بإضافة ألف بعد الباء (مَثَابَاتٍ) على الجمع، فيكون بذلك قد وضع الجمع موضع المفرد، كأنه أوقع على الجزء اسم الكل، فالمثابة واحدة غير أنها تدل على المبالغة لكثرة من يثوب إلى البيت، لذلك عبّر عنها الأعمش بالجمع لاختصاصها بجميع الناس ويريد مكانا واحدا هو الموضع الذي يُثاب إليه.

قال الزمخشري: "وقرئ مثابات لأنه مثابة لكل من الناس لا يختص به واحد منهم سواء العاكف فيه والباد"<sup>(4)</sup>. والمعنى نفسه ذهب إليه أبو حيان وأضاف معنى آخر قال به مجاهد، وابن جبير. قال: "قال مجاهد، وابن جبير، معناه: يثوبون إليه من كل جانب أي: يحجونه في كل عام يتفرقون ثم يثوبون إليه"<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج:1، ص:434.

<sup>2</sup> - بها قرأ: طلحة. - مختصر في شواذ القراءات ص:17، وشواذ القراءات ص:74، والمحرر الوجيز ج:1، ص:207، ومعجم

القراءات ج:1، ص:189، ومعجم القراءات القرآنية ج:1، ص:111.

<sup>3</sup> - البقرة:125.

<sup>4</sup> - الكشف ج:1، ص:91.

<sup>5</sup> - البحر المحيط ج:1، ص:551.

وذهب القرطبي<sup>(1)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(2)</sup> مذهب الزمخشري وأبي حيان.  
 - ومثلها قراءة: الأعمش أيضا<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ))<sup>(4)</sup>، بحذف التاء (قال)، لكونه عبّر بلفظ الجمع (الملائكة) عن الواحد (جبريل وحده) عليه الصلاة والسلام، وهذا مسلك صرفي جائز في العربية.

قال الفراء: "والملائكة في هذا الموضع جبريل صلى الله عليه وسلم وحده. وذلك جائز في العربية: أن يخبر عن الواحد بمذهب الجمع كما تقول في الكلام: خرج فلان في السفن، وإنما خرج في سفينة واحدة، وخرج على البغال، وإنما ركب بغلا واحدا. وتقول: ممن سمعت هذا الخبر؟ فيقول: من الناس، وإنما سمعه من رجل واحد، كقولك: سمعته من الناس وأنت تقصد واحدا، ومثله في التعبير كثير"<sup>(5)</sup>.

ويرى الزجاج أن هذا التعبير جائز في اللغة العربية لأن الذي ناداها هو جبريل وحده، لأن معناه أتاه من هذا الجنس، كما تقول: ركب فلان في السفن وإنما ركب في سفينة واحدة<sup>(6)</sup>.

وقال القيسي: "إنّ الملائكة والملك واحد"<sup>(7)</sup>. ومن هذه التوجيهات قرّب رأي ابن عطية<sup>(8)</sup> والعكبري<sup>(9)</sup>، وأبو حيان<sup>(10)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(11)</sup>.

وذهب الشوكاني كذلك إلى أن المراد بالملائكة هنا هو جبريل عليه السلام، وأنّ من ذكرّ الفعل فلأنّه عبّر بلفظ الجمع عن الواحد وهو جائز في اللغة العربية<sup>(12)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: جامع البيان ج:2، ص:372.

<sup>2</sup> - ينظر: الدر المصون ج:2، ص:104.

<sup>3</sup> - بها قرأ: ابن عمر، وابن مسعود. - شواذ القراءات ص:112.

<sup>4</sup> - آل عمران:45.

<sup>5</sup> - معاني القرآن ج:1، ص:209.

<sup>6</sup> - ينظر: معاني القرآن وإعرابه ج:1، ص:405. وينظر: حجة القراءات ص:162.

<sup>7</sup> - الكشف عن وجوه القراءات وعللها ج:1، ص:342.

<sup>8</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج:1، ص:428.

<sup>9</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:316، والتبيان في إعراب القرآن ج:1، ص:256.

<sup>10</sup> - ينظر: البحر المحيط ج:2، ص:476.

<sup>11</sup> - ينظر: الدر المصون ج:3، ص:151.

<sup>12</sup> - ينظر: فتح القدير ج:1، ص:558.

- ومثلها قراءة: الأعمش وابن محيصن والحسن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا))<sup>(2)</sup>، بكسر الجيم: (جُذَاذًا) على الجمع، فوق المفرد مكان الجمع.

ذهب علماء اللغة في الاختلاف بين القراءتين أن ضم الجيم على المفرد وكسرها على الجمع. قال الفراء: "فمن قال (جُذَاذًا) فرجع الجيم فهو واحد مثل الحطام والرفات، ومن قال (جِذَاذًا) بالكسر فهو جمع كأنه جذيد وجذاذ مثل خفيف وخفاف"<sup>(3)</sup>. والتوجيه نفسه قال به الزجاج<sup>(4)</sup>.

وقال الطبري: "وأما من كسر الجيم، فإنه جمع لـ: ((جَذِيدٌ))، والجذيد هو فعيل، صُرف من مجذوذ إليه، مثل كَسِيرٍ، وهَشِيمٍ. والمجذوذة المكسورة قطعاً"<sup>(5)</sup>. وهذا الذي قال به اليزيدي فيما نقل عنه أبو حيان: "وقيل بالكسر: جمع جذيد ككريم وكرام"<sup>(6)</sup>. وقال أبو زنجلة: "بالكسر جمع لـ: (جَذِيدٌ)، و (جَذِيدٌ) معدول عن (مجذوذ) مثل قتيل ومقتول، ثم جمع الجذيد: جِذَاذًا كما جمع الخفيف خِفافًا، والكبير كِبَارًا، والصغير صِغَارًا. وكان قطرب يذهب إلى المصدر يقول: جذذته جِذَاذًا مثل ضرمته ضِرَامًا"<sup>(7)</sup>. في حين ذهب بعض اللغويين<sup>(8)</sup> إلى أن الضم والكسر لغتان بمعنى واحد.

نتوصل مما سبق ذكره أنه يجوز في الكلام أن يقع الجمع موقع المفرد لأجل معان نتوصل إليها من خلال السياق.

### توضيح واستنتاج:

قد ورد في كلام العرب الكثير من الاستعمالات التعبيرية المختلفة لدواعٍ معنوية تفهم من خلال السياق؛ منها وقع الجمع موقع المفرد، وهذه سنة من سنن العرب. قال السيوطي: "ومن سنن العرب ذكر الواحد والمراد الجمع... وذكر الجمع والمراد واحد أو اثنتان"<sup>(9)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: يحيى بن وثاب، والكسائي، وابن مقسم، وأبو حيوة، وحמיד. - البحر المحيط ج:، ص: والإتحاف ص: 393، وفتح القدير ج: 3، ص: 565، ومعجم القراءات ج: 6، ص: 32، ومعجم القراءات القرآنية ج: 4، ص: 140.

<sup>2</sup> - الأنبياء: 58.

<sup>3</sup> - معاني القرآن ج: 2، ص: 206.

<sup>4</sup> - ينظر: معاني القرآن وإعرابه ج: 3، ص: 395، 396.

<sup>5</sup> - جامع البيان ج: 16، ص: 294.

<sup>6</sup> - البحر المحيط ج: 6، ص: 301، وينظر: الحجة في القراءات السبع ص: 250، والدر المصون ج: 8، ص: 173.

<sup>7</sup> - حجة القراءات ص: 468.

<sup>8</sup> - ينظر: المحتسب ج: 2، ص: 108، والمحزر الوجيز ج: 4، ص: 86، والبحر المحيط ج: 6، ص: 301.

<sup>9</sup> - المزهر في علوم اللغة العربية ج: 1، ص: 333.

وقد تناول هذه الظاهرة الكثير من علماء اللغة وأعطوها تفسيرات مختلفة مرتبطة كلها بنظام الكلام العربي الذي يميل إلى المرونة والانتساع. ومن بين اللغويين الذين تنبّهوا لهذه الظاهرة سيبويه، فقد سأل أستاذه الخليل عنها بقوله: "وسألته عن قول بعض العرب: آتَيْكَ عُشْيَانَاتٍ وَمَغِيرِبَانَاتٍ، فقال: جعل ذلك الحين أجزاء؛ لأنه حينٌ كلّما تصوّبت فيه الشمس ذهبَ منه جزء، فقالوا: عُشْيَانَاتٍ، كأنّهم سمّوا كلَّ جزءٍ منه عشيةً. ومثل ذلك قولك المَفَارِقِ فِي مَفْرَقٍ، جعلوا المَفْرِقِ مواضع، ثم قالوا المَفَارِقِ كأنّهم سمّوا كلَّ موضعٍ مَفْرَقًا"<sup>(1)</sup>. وضرب ابن جنّي لذلك أمثلة من كلام العرب تمثل عنده وقع لفظ الجماعة موقع الواحد مسوغه الحمل على المعنى حيث قال: "...و عليه شابت مفارقة، وهو كثير العثامين"<sup>(2)</sup>. في حين عدّ ابن عصفور هذه الظاهرة من باب الضرورة ومثّل لها ببعض أبيات الشعر فقال: "وقد يوضع الجمع أيضا موضع المفرد في الضرورة نحو قوله"<sup>(3)</sup>:

يَطِيرُ الْغُلَامُ الْخِفُّ عَنْ صَهَوَاتِهِ وَيَلْوِي بِأَثْوَابِ الْعُنَيْفِ الْمُثَقَّلِ

أي: عن صهوته..."<sup>(4)</sup>. ثم قال معلقا على هذه الظاهرة: "ووجه ذلك أنّ العرب قد توقع على الجزء اسم الكل. ألا ترى أنّك لو لمست ناحية من الحجر أو من الصهوة أو من الجيد، لقلت لمست الحجر ولمست الصهوة ولمست الجيد"<sup>(5)</sup>. كما ربطها العكبري بالمعنى حيث قال في إحدى توجيهاته: "وهذا رجوع من لفظ الجمع إلى لفظ الواحد، كما يرجع من لفظ الواحد إلى لفظ الجمع، إذا كان المعنى واحدا"<sup>(6)</sup>.

كل هذه الأمثلة وغيرها تشير إلى شيوع هذه الظاهرة في كلام العرب، وقد جاءت به القراءات الأربعة الشاذة حيث أجازت من خلال قراءات ابن محيصن والحسن والأعمش السابقة: (قال الملائكة، ومثابات، وجذاذا) إلى وضع الجمع مكان المفرد لدواع لغوية تُفهم من خلال المعنى.

<sup>1</sup> - الكتاب ج:3، ص:484.

<sup>2</sup> - الخصائص ج:2، ص:422.

<sup>3</sup> - يقصد امرأ القيس. ومطلع البيت: يزلّ - ينظر ديوانه: ص:119.

<sup>4</sup> - المقرّب ج:2، ص:129.

<sup>5</sup> - ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي: (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ت:669هـ)، تح: السيّد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط:1، 1980م ص:256.

<sup>6</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:220.

## 4- ظاهرة وضع الجمع موضع المثنى:

## تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: (( رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ ))<sup>(2)</sup>، بالجمع: (مُسْلِمِينَ)، على وضع الجمع موضع المثنى.

وجّه علماء القراءات قراءة الجمع هنا على إجراء الجمع مجرى المثنى. قال الزمخشري: "وقرئ مسلمين على الجمع كأنهما أرادا أنفسهما وهاجر أو أجريا المثنى على حكم الجمع لأنها منه"<sup>(3)</sup>. أمّا أبو حيان فقد وجّها بقوله: "دعاء لهما وللموجود من أهلها كهاجر، وهذا أولى من جعل لفظ الجمع مرادا به المثنى"<sup>(4)</sup>. في حين نجد أنّ السمين الحلبي قد جمع بين الرأيين حيث قال: "وفي ذلك تأويلان. أحدهما: أنّهما أجريا المثنى مجرى الجمع، وبه استدل من يجعل المثنى جمعا. والثاني: أنّهما أرادا أنفسهما وأهلها كهاجر"<sup>(5)</sup>. إنّ التوجيهات السابقة تشير إلى وجود ظاهرة وقوع الجمع موقع المثنى، وهذا الذي أذهب إليه من خلال قراءة الحسن البصري، حيث عبّر بالجمع وأراد نفسه وابنه إسماعيل.

## توضيح واستنتاج:

من بين الظواهر الصرفية التي عرفها العرب كثيرا في كلامهم وقوع الجمع موقع المثنى، حيث يستعملون الجمع ويريدون به المثنى، نحو قولهم: رجل عظيم المناكب، ولا يكون له إلا منكبان، كما يقولون: امرأة ذات أورك ومام<sup>(6)</sup>، ولا يكون لها إلا مأكمة واحدة.

وقد عالج سيبويه هذه الظاهرة الصرفية وعقد لها بابا سماه: (باب ما لفظ به مما هو مثنى كما لفظ به بالجمع) وبين أنّ العرب قالت به، وذلك نحو: (ما أحسن رؤوسهما، وأحسن عواليها).

<sup>1</sup> - بها قرأ: ابن عباس، وعوف الأعرابي. - مختصر في شواذ القرآن ص: 17، وشواذ القراءات ص: 76، والإتحاف ص: 192، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 194، ومعجم القراءات القرآنية ج: 1، ص: 114.

<sup>2</sup> - البقرة: 128.

<sup>3</sup> - الكشف ج: 1، ص: 93.

<sup>4</sup> - البحر المحيط ج: 1، ص: 559.

<sup>5</sup> - الدر المصون ج: 2، ص: 115.

<sup>6</sup> - والمأكمة: العجيزة. - المزهر ج: 1، ص: 333.

كما جاء مثلها في القرآن، نحو قوله تعالى: ((إِنْ تَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمْ)) (1)(2). قال الخليل: "تظيره قولك: فعلنا وأنتما اثنان، فتكلم به كل كما تكلم به وأنتم ثلاثة. وقد قالت العرب في الشيين الذين كل واحد منهما اسم على حدة وليس واحد منهما بعض الشيء كما قالوا في ذا؛ لأنّ المثني جمع، فقالوا كما قالوا: فعلنا"<sup>(3)</sup>. نلاحظ أنّ الخليل وسيبويه والسيوطي قد ربطوا هذه الظاهرة في أمثلهما السابقة بتثنية آحاد ما في الجسد كالرأس والوجه، فتقول: ضربت رؤوس الرجلين، وحيّ الله وجوهكما، فجمعت وأنت تريد رأسين، ووجهين، وبين الواحد الذي ليس منهما بعض الشيء. لكنّ أقول أنه يجوز في غير ذلك، لأنّ المثني جمع يجوز وضع أحدهما مكان الآخر، وذلك بضم شيء إلى آخر<sup>(4)</sup>.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنه وردت فيها مثل هذه الظاهرة وذلك من خلال قراءة الحسن البصري السابقة: (مُسْلِمِينَ)، حيث عبّر القارئ بالجمع وأراد المثني (نفسه وابنه إسماعيل)، باستعمال الضمير المقدر: (نحن)؛ والضمير له معان عامة تُحدد اختلافاتها من خلال التداوليات، وبحسب سياق النص<sup>(5)</sup>؛ فإذا كان الضمير (نحن) تثنيّت أو جمعت، لأنّ تثنية ضمير المتكلم وجمعه ليس على منهاج تثنية وجمع الأسماء الظاهرة<sup>(6)</sup>، لأنّه يستوي في علامته الاثنان والجماعة، لذلك يجوز فيه إجراء المثني مجرى الجمع إذا سلم التعبير من الالتباس في المعنى.

<sup>1</sup> - التحريم: 4.

<sup>2</sup> - الكتاب ج: 3، ص: 621.

<sup>3</sup> - المرجع السابق نفسه ج: 3، ص: 622.

<sup>4</sup> - ينظر: المقتضب ج: 2، ص: 153.

<sup>5</sup> - ينظر: خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط: 1، 1427هـ، 2006م، ص: 35، 36.

<sup>6</sup> - شرح المفصل ج: 3، ص: 86.



**الفصل الرابع: ظواهر تخص التبادل بين صيغ المشتقات وصيغ الجموع:****المبحث الأول: ظواهر تخص التبادل بين صيغ المشتقات:****1- ظاهرة وضع المصدر موضع اسم الفاعل:****تمثلها:**

- قراءة: ابن محيصن والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَلَا تَرَالُ تَطَّلُعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ))<sup>(2)</sup>، بكسر الخاء وزيادة ياء مفتوحة قبل الألف وحذف الهمزة: (خَيَانَةٍ) على المصدر من الفعل خان، بمعنى خائنة.

قال العكبري: "يقرأ: (خيانة) بألف بعد الياء وهو مصدر أيضا مثل أمانة وسلامة. وقيل: هو اسم مصدر"<sup>(3)</sup>.

وبوقوع المصدر موقع اسم الفاعل في هذه القراءة، ووقوع اسم الفاعل موقع المصدر في قراءة العامة قال أكثر موجهي القراءات، ومثل هذا جائز في اللغة<sup>(4)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: ((وَأَلْقَوْهُ فِي غِيَابَةِ الْجُبِّ))<sup>(6)</sup>، بدون ألف وسكون الياء: (غَيْبَةٍ) على بناء: (فَعْلَةٌ) من غاب يغيب<sup>(7)</sup>، فيكون مصدرا بمعنى الغائب، أي: بوضع المصدر موضع اسم الفاعل.

قال العكبري: "ويقرأ بفتح الغين وإسكان الياء، أي: فيما غاب من الجب، فالمصدر هنا بمعنى الغائب، كالنجم بمعنى الناجم، والطلع بمعنى الطالع"<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 38، وشواذ القراءات ص: 152، والمحزر الوجيز ج: 2، ص: 170، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 209، والإتحاف ص: 251، والقراءات الشاذة ص: 532، ومعجم القراءات ج: 2، ص: 241، ومعجم القراءات القرآنية ج: 2، ص: 198.

<sup>2</sup> - المائة: 13.

<sup>3</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 433، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 427، وإملاء ما من به الرحمن ص: 218.

<sup>4</sup> - ينظر: معاني القرآن وإعرابه ج: 2، ص: 160، وإعراب القرآن ج: 2، ص: 11، والمحزر الوجيز ج: 2، ص: 170، والجامع لأحكام القرآن ج: 7، ص: 382، والبحر المحيط ج: 3، ص: 462، والدر المصون ج: 4، ص: 224، 225، والفتوحات الإلهية ج: 1، ص: 472.

<sup>5</sup> - بها قرأ: مجاهد، وهارون عن أبي عمرو. - مختصر في شواذ القرآن ص: 67، والمحتسب ج: 2، ص: 3، وشواذ القراءات ص: 241، والمحزر الوجيز ج: 3، ص: 222، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 264، والإتحاف ص: 329، والقراءات الشاذة ص: 542، ومعجم القراءات ج: 4، ص: 187.

<sup>6</sup> - يوسف: 10.

<sup>7</sup> - ينظر: المحتسب ج: 2، ص: 4، والجامع لأحكام القرآن ج: 11، ص: 263.

<sup>8</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 684.

وقال عبد الفتاح القاضي: "ويمكن توجيهه -على ما في كتب القراءات- بأنه مصدر أريد به اسم الفاعل والإضافة على معنى (من) أي الغائب من الجب"<sup>(1)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

ذهب جمهور اللغويين إلى جواز<sup>(2)</sup> وضع المشتقات موضع بعض؛ منها وقوع المصدر موقع اسم الفاعل، وهو كثير جدا<sup>(3)</sup> في كلام العرب. قال سيبويه: "ويقع على الفاعل، وذلك قولهم: يومٌ غمٌّ، ورجل نومٌ، إنما تريد النائم والغام"<sup>(4)</sup>. وقال المبرد: "ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسدّه فيكون حالا، لأنه ناب عن اسم الفاعل وأغنى غناه، وذلك قولهم: قتلتَه صبرا، إنما تأويله صابرا أو مصبرا وكذلك جنّته مشيا، لأنّ المعنى جنّته ماشيا"<sup>(5)</sup>. ونحو هذا قالت العرب: ماء غورٌ أي: غائر، ورجل عدلٌ أي: عادل، وأتيته ركضا أي: راكضا، ومفازة قفر أي: مقفرة، وبنو فلان لنا سلم أو هم علينا حرب أي: مسالمون أو: محاربون<sup>(6)</sup>.

ومن شواهد هذه الظاهرة الصرفية في القرآن على سبيل التمثيل لا الحصر قوله تعالى: ((قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا))<sup>(7)</sup>، أي: غائرا ذاهبا في الأرض<sup>(8)</sup>. وأمثلته في الشعر قول الشاعر<sup>(9)</sup>:

فَإِنْ تَرَفَّقِي يَا هِنْدُ فَالرَّفُقُ أَيْمَنُ      وَإِنْ تَخَرَّقِي يَا هِنْدُ فَالْخَرَقُ أَلْأَمُّ  
فَأَنْتِ طَلَّاقٌ وَالطَّلَّاقُ عَزِيمَةٌ      ثَلَاثًا وَمَنْ يَخَرَّقُ أَعْقُ وَأَظْلَمُ

فأتى بلفظ: (الطلاق) وهو مصدر على نية اسم الفاعل: (طالق).

1 - القراءات الشاذة ص: 542.

2 - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج: 3، ص: 172، ومعاني القرآن، الأخفش ج: 2، ص: 591، والكامل ص: 156، والمقتضب ج: 3، ص: 231، والأصول ج: 3، ص: 111، و أمالي ابن الشجري ج: 1، ص: 106، والتبيان في إعراب القرآن ج: 2، ص: 1233، وشرح المفصل ج: 6، ص: 50.

3 - ينظر: الكامل ص: 156، وشرح المفصل ج: 1، ص: 12.

4 - الكتاب ج: 4، ص: 43.

5 - المقتضب ج: 3، ص: 234.

6 - ينظر: الكامل ص: 156، والأصول في النحو ج: 3، ص: 111، وفقه اللغة وأسرار العربية ص: 367، وأمالي ابن الشجري ج: 1، ص: 106، وشرح المفصل ج: 6، ص: 50، وشرح الشافية ج: 1، ص: 176، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج: 1، ص: 431.

7 - الملك: 30.

8 - الكشاف ج: 6، ص: 139.

9 - شرح المفصل ج: 1، ص: 12.

ومثله بيت الخنساء الذي أورده سيبويه في كتابه<sup>(1)</sup>، حيث قالت:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرْتُ فَاِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ<sup>(2)</sup>.

أي: مقبلة مدبرة. قال سيبويه: "فجعلها الإقبال والإدبار، فجاز على سعة الكلام، كقولك: نهارك صائم وليك قائم"<sup>(3)</sup>. فهذه المصادر وغيرها يجوز أن يكونوا وضعوها موضع اسم الفاعل اتساعاً مثل قولك: ماء غور بمعنى غائر<sup>(4)</sup>.

فوضع المصدر موضع اسم الفاعل مسلك لغوي جائز في العربية على سعة الكلام<sup>(5)</sup>، وهذا الذي أوردته القراءات الأربعة الشاذة وأجازته على القياس من خلال قراءات الحسن وابن محيصن والأعمش السابقة: (خِيَانَةٌ - غَيْبَةٌ) حيث استعملوا هذه المصادر ويقصدون بها أسماء الفاعل.

## 2- ظاهرة وضع المصدر موضع اسم المفعول:

### تمثلها:

- قراءة: ابن محيصن بخلاف عنه<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: (( إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ ))<sup>(7)</sup>، بسكون الصاد: (حَصْبٌ).

ذهب علماء اللغة في تسكين الصاد في هذه القراءة على أنه مصدر وقع موقع المفعول. قال ابن جنّي: "إنما هو على إيقاع المصدر موقع اسم المفعول، كالخلق في معنى المخلوق والصيد في معنى المصيد"<sup>(8)</sup>. وقال الزمخشري: "قريء بسكون الصاد وصفا بالمصدر"<sup>(9)</sup>.

1 - الكتاب ج: 1، ص: 337.

2 - ينظر: ديوان الخنساء: (تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد السلمي ت: 26هـ)، تح: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط: 2، 1425هـ، 2004م، ص: 46، والمقتضب ج: 3، ص: 230، وأمالي ابن الشجري ج: 1، ص: 106، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج: 1، ص: 431.

3 - الكتاب ج: 1، ص: 337.

4 - ينظر: الكامل ص: 156، شرح المفصل ج: 3، ص: 50، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج: 1، ص: 431.

5 - ينظر: الكتاب ج: 1، ص: 337.

6 - قرأ بها: ابن السميع، وابن أبي عبيدة، ومحبوب، وأبو حاتم عن ابن كثير. - المفردة ص: 284، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 314، والإتحاف ص: 394، والقراءات الشاذة ص: 554، ومعجم القراءات ج: 6، ص: 60، ومعجم القراءات القرآنية ج: 4، ص: 152.

7 - الأنبياء: 98.

8 - المحتسب ج: 2، ص: 111.

9 - الكشف ج: 4، ص: 72.

وقال العكبري: "يقرأ بسكون الصاد، وهو مصدر حصبته إذا رميته، والمصدر بمعنى المفعول كالمفتوح"<sup>(1)</sup>. وبوضع المصدر موضع اسم المفعول قال معظم علماء اللغة والقراءات<sup>(2)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: (( كَانَهُمْ إِلَى نَصْبٍ يُوفِضُونَ ))<sup>(4)</sup>، بفتح النون والصاد للحسن، وفتح النون وتسكين الصاد للأعمش: (نَصَب)، بمعنى منصوب، فهو فَعَلٌ بمعنى مفعول.

قال الفراء: "قرأ الأعمش وعاصم: (إلى نَصَبٍ) إلى شيء منصوب يستبقون إليه"<sup>(5)</sup>. وقال السمين الحلبي: "وأما الثالثة - يقصد بفتحتين - ففَعَلٌ بمعنى مفعول، أي: منصوب كالقَبْضِ والنَّقْضِ"<sup>(6)</sup>. وقال البنّا: "فتح النون والصاد فَعَلٌ بمعنى مفعول"<sup>(7)</sup>.

وقال عبد الفتاح القاضي: "بفتح النون والصاد على زنة فَعَلٌ بفتحتين وهو بمعنى مفعول أي: منصوب"<sup>(8)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

رأينا فيما سبق أنّ علماء اللغة قد أجازوا وقوع المصدر موقع اسم الفاعل، وكذلك أجازوا استعمال المصدر ويقصدون به اسم المفعول، قال سيبويه: "وقد يجيء المصدر على المفعول، وذلك قولك: لبن حَلَبٍ، إنّما تريد محلوب، وكقولهم: الخَلْقُ إنّما يريدون المخلوق، ويقولون للدرهم: ضربُ الأمير، وإنّما يريدون مَضْرُوبُ الأمير"<sup>(9)</sup>.

<sup>1</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:118، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ج:2، ص:928، وإملاء ما من به الرحمن ص:432، والإتحاف ص:394.

<sup>2</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج:4، ص:101، والبحر المحيط ج:6، ص:315، والدر المصون ج:8، ص:207.

<sup>3</sup> - بها قرأ: عاصم. - معاني القرآن، الفراء ج:3، ص:186، والإتحاف ص:557، والقراءات الشاذة ص:572، ومعجم القراءات ج:10، ص:91، 92.

<sup>4</sup> - المعارج:43.

<sup>5</sup> - معاني القرآن ج:3، ص:186.

<sup>6</sup> - الدر المصون ج:10، ص:464.

<sup>7</sup> - الإتحاف ص:557.

<sup>8</sup> - القراءات الشاذة ص:572.

<sup>9</sup> - الكتاب ج:4، ص:43، وينظر: الأصول في النحو ج:3، ص:111.

ونحو هذا قالت العرب: هذا خلق الله أي: مَخْلُوقَه، وقتلته صبِراً أي: مُصْبِراً أو مصبوراً، وهذه دراهم وزنُ سَبْعَة، أي: موزونة، ورجل رَضِيَ أي: مَرْضِيٌّ<sup>(1)</sup>

ومن شواهد هذه الظاهرة الصرفية في القرآن على سبيل التمثيل لا الحصر قوله تعالى: ((أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ))<sup>(2)</sup>، أي: مصيداته مما يؤكل ومما لا يؤكل<sup>(3)</sup>. وأمثله في الحديث ما روته عائشة عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: ((من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رَدٌّ))، أي: مردود عليه<sup>(4)</sup>. وأمثله في الشعر قول أبو ذؤيب:

زَجَرَتْ لَهَا طَيْرَ السَّيْحِ، فَإِنْ تَكَنَّ هَوَاكَ الَّذِي تَهْوَى، يَصِيبُكَ اجْتِنَابُهَا

قال ابن منظور: "والهوى أيضا: المهوي"<sup>(5)</sup>.

فوضع المصدر موضع اسم المفعول مسلك لغوي جائز في العربية على سعة الكلام، وهذا الذي أوردته القراءات الأربعة الشاذة وأجازته على القياس من خلال قراءات الحسن وابن محيصن والأعمش السابقة: (حَصْبٌ - نَصَبٌ) حيث استعملوا هذه المصادر ويقصدون بها أسماء المفعول.

### 3- ظاهرة وضع اسم الفاعل موضع اسم المفعول:

#### تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: ((وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشآتُ))<sup>(7)</sup>، بكسر الشين: (الْمُنشآتُ)، حيث وقع اسم الفاعل موقع اسم المفعول.

يرى علماء اللغة أن كسر الشين في هذه القراءة اسم فاعل وقع موقع اسم المفعول، وقد بني على: (أنشأت) ليدل على أنها هي المنشئة، وقد نسب الفعل إليها على الاتساع. قال الفراء: " بكسر الشين، يجعلن اللاتي يُقْبَلن ويُدْبِرْنَ... وبفتح الشين يجعلونهن مفعولاً بهنَّ أُقْبَلِ بهنَّ وأدْبِرِ"<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: الكامل ص: 156، والمقتضب ج: 3، ص: 234، وفتح اللغة وأسرار العربية ص: 367، وأمالي ابن الشجري ج: 1، ص: 221، وشرح المفصل ج: 6، ص: 50.

<sup>2</sup> - المائة: 96.

<sup>3</sup> - الكشاف ج: 2، ص: 48.

<sup>4</sup> - لسان العرب ج: 3، ص: 173.

<sup>5</sup> - المصدر السابق ج: 15، ص: 373.

<sup>6</sup> - بها قرأ: حمزة، وعاصم، وزيد بن علي، وطلحة، وشعبة، ويحيى بن وثاب. - البحر المحيط ج: 8، ص: 191، وإيضاح الرموز وفتح الكونز ص: 411، والإتحاف ص: 527، ومعجم القراءات ج: 9، ص: 259، ومعجم القراءات القرآنية ج: 7، ص: 49.

<sup>7</sup> - الرحمن: 24.

<sup>8</sup> - معاني القرآن ج: 3، ص: 115.

وقال النحاس: "يجعلونها فاعلة"<sup>(1)</sup>.

وقال ابن عطية: " (المنشئات) بكسر الشين، أي: تنشئ هي السير إقبالا وإدبارا"<sup>(2)</sup>.  
وبهذه التوجيهات قال أكثر علماء اللّغة والقراءات<sup>(3)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

ذهب أكثر علماء اللّغة من الكوفيّين والبصريّين إلى جواز<sup>(4)</sup> وقوع اسم الفاعل موقع اسم المفعول. قال الفرّاء: "والعرب تقول: هذا ليل نائم، وسرّ كاتم، وماء دافق، فيجعلونه فاعلا، وهو مفعول في الأصل"<sup>(5)</sup>. وقال الثعالبي: "تقول العرب: سرّ كاتم، أي: مكتوم. ومكان عامر، أي: معمور"<sup>(6)</sup>. ونحو هذا قالت العرب: ماء دافق أي: مدفوق، وشاة شافع أي: مشفوعة، وناقاة حائص أي: محوصة، وعاقف أي: معقوفة الزجل، وراذع أي: مردّعة<sup>(7)</sup>. وهي سنة من سنن العرب في كلامها تلجأ إليها للتعبير عن معانٍ مقصودة، وتحقيق دلالات معينة. قال السيوطي: "ومن سنن العرب... أن تأتي بالمفعول بلفظ الفاعل؛ نحو: سرّ كاتم، أي مكتوم. وماء دافق، أي مدفوق. وعشية راضية، أي مرضي بها"<sup>(8)</sup>.  
ومن شواهد هذه الظاهرة الصرفية في القرآن على سبيل التمثيل لا الحصر قوله تعالى: ((يَخْرُجُ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ))<sup>(9)</sup>، أي بمعنى: مدفوق<sup>(10)</sup>. وأمثله في الشعر قول الحطيئة<sup>(11)</sup>:

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبَغِيَّتِهَا      وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

<sup>1</sup> - إعراب القرآن ج: 4، ص: 308.

<sup>2</sup> - المحرر الوجيز ج: 5، ص: 229.

<sup>3</sup> - ينظر: معاني القراءات ج: 3، ص: 46، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج: 2، ص: 301، والبحر المحيط ج: 8، ص: 191، والدر المصون ج: 10، ص: 167.

<sup>4</sup> - ينظر: معاني القرآن، الكسائي ص: 252، ومعاني القرآن، الفراء ج: 3، ص: 182، وإعراب القرآن، الأخفش ج: 2، ص: 591، وإعراب القرآن ج: 5، ص: 198، وفقه اللغة وأسرار العربية ص: 365، والخصائص ج: 1، ص: 152، والتبيان في إعراب القرآن ج: 2، ص: 1281.

<sup>5</sup> - معاني القرآن ج: 3، ص: 182.

<sup>6</sup> - فقه اللغة وأسرار العربية ص: 365.

<sup>7</sup> - المخصص ج: 16، ص: 128، والتبيان في إعراب القرآن ج: 2، ص: 1281.

<sup>8</sup> - المزهري في علوم اللغة العربية ج: 1، ص: 335، وينظر: المصدر نفسه ج: 2، ص: 89.

<sup>9</sup> - الطارق: 6.

<sup>10</sup> - الخصائص ج: 1، ص: 152.

<sup>11</sup> - ينظر: ديوان الحطيئة، تح: حمدو طمّاس، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط: 2، 1426هـ، 2005م، ص: 86، ومعاني القرآن، الفراء ج: 2، ص: 16، والمخصص ج: 15، ص: 70.

فقوله (الطاعم الكاسي) أي: المُطعم المكسوّ.

فوضع اسم الفاعل موضع اسم المفعول مسلك لغوي جائز في العربية على سعة الكلام، وهذا الذي أوردته القراءات الأربعة الشاذة وأجازته من خلال قراءة الأعمش السابقة: (المُنشآت) حيث استعمل اسم الفاعل ويقصد بمعناها اسم المفعول.

#### 4- ظاهرة وضع اسم الفاعل موضع الصفة المشبهة:

##### تمثلها:

- قراءة: ابن محيصة والحسن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((إِنَّكَ مَبِيتٌ وَإِنَّهُمْ مَبِيتُونَ))<sup>(2)</sup>، بألف بعد الميم وهمزة: (مَائِتٌ - مَائِتُونَ) اسما فاعلا وقع موقع الصفة المشبهة.

استحسن بعض<sup>(3)</sup> علماء اللغة والقراءات وقوع اسم الفاعل موقع الصفة المشبهة في هذه القراءة، وفرّقوا بينهما من حيث المعنى. قال الفرّاء: "والعرب تقول لمن لم يمّت: إنك مَيّت عن قليل ومائت. ولا يقولون للميت الذي قد مات، (هذا مائت) إنما يقال في الاستقبال، ولا يجاوز به الاستقبال. وكذلك يقال: (هذا سيّد قومه اليوم)، فإذا أخبرت أنه يكون سيّدهم عن قليل قلت: (هذا سائد قومه عن قليل وسيّد). وكذلك الطمع، تقول: (هو طامع فيما قبلك غدا). فإذا وصفته بالطمع قلت: (هو طمع). وكذلك الشريف تقول: (إنه لشريف قومه)، و(هو شارف عن قليل). وقال أبو جعفر: "وهي قراءة حسنة ومثل هذه الألف تُحذف في السواد. ومائت في المستقبل كثير في كلام العرب، ومثله: ما كان مريضا وإنه لمارض من هذا الطعام. وميّت جائز أيضا"<sup>(4)</sup>. وقال الزمخشري: "والفرق بين الميّت والمائت أنّ الميّت صفة لازمة كالسيّد. وأمّا المائت فصفة حادثة. تقول: زيد مائت غدا، كما تقول: سائد غدا، أي: سيموت وسيسود، وإذا قلت زيد ميّت، كما تقول: حيّ في نقيضه، فيما يرجع إلى اللزوم والثبوت"<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: عيسى، وابن أبي إسحاق، وابن الزبير، واليماني، وابن أبي غوث، وابن أبي عبلّة. - إعراب القرآن ج: 4، ص: 11، ومختصر في شواذ القرآن ص: 131، والجامع لأحكام القرآن ج: 18، ص: 275، والبحر المحيط ج: 7، ص: 408، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 375، والإتحاف ص: 481، وفتح القدير ج: 4، ص: 607، ومعجم القراءات ج: 8، ص: 156، 157، ومعجم القراءات القرآنية ج: 6، ص: 16.

<sup>2</sup> - الزمر: 30.

<sup>3</sup> - ينظر: فتح القدير ج: 4، ص: 607.

<sup>4</sup> - إعراب القرآن ج: 4، ص: 11، وينظر: الجامع لأحكام القرآن ج: 18، ص: 275.

<sup>5</sup> - الكشاف ج: 5، ص: 161، 162.

وقال العكبري: "يقرأ بألف فيهما، وهو فاعل من مات، ويراد سيموت ويموتون"<sup>(1)</sup>. ويرى أبو حيان<sup>(2)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(3)</sup> أنّ القراءة باسم الفاعل تُشعر بحدوث الصفة.

### توضيح واستنتاج:

يرى علماء اللغة أنّ اسم الفاعل هو الاسم المشتقّ من الفعل المضارع المتعدّي في الغالب للدلالة على الحدث، ويستعمل في الأزمنة الثلاثة، في حين يرون أنّ الصفة المشبّهة هي الاسم المشتقّ من الفعل اللازم للدلالة على الثبوت والّزوم، أي أنّها تدلّ على أنّ الصفة تثبت في صاحبها لا تتغيّر. لكن في بعض الأحيان قد تقع صيغة اسم الفاعل موقع الصفة المشبّهة دون التقيّد بهذه الشروط لسببٍ هو القصد المعنوي؛ فإذا قصدنا بالصفة معنى الحدوث أتينا بها على زنة اسم الفاعل. قال الزمخشري: "وهي (يعني الصفة المشبّهة) تدلّ على معنى ثابت فإنّ قصدت الحدوث قيل هو حاسن الآن أو غدا"<sup>(4)</sup>. فيقال في حسن: حاسن. فحسن هو الذي ثبت له الحسن مطلقاً، وحاسن: الذي يثبت له الآن أو غدا. في هذه الحالة يكون اسم الفاعل دال على الحدوث، وهو أثبت وأدوم من الفعل، ولكنه لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبّهة<sup>(5)</sup>.

وبالرّجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنّها حقّقت مثل هذه الظاهرة اللغوية وأجازت وقوع اسم الفاعل موقع الصفة المشبّهة من خلال قراءة ابن محيصر والحسن السابقة: (مَائِتٌ - مَائِتُونَ)، وهو (فاعل) وقع مكان (فَعِيل)<sup>(6)</sup> لأنّه أريد به التجدّد والحدوث<sup>(7)</sup>، أو الشعور بحدوث الصفة<sup>(8)</sup> لا الثبوت؛ ذلك لأنّ مائت ومائتون صفة حادثة الآن وغدا، المراد منه الدلالة على ثبوت حدوث الوصف المستفاد من دلالة اسم الفاعل

1 - إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:409.

2 - ينظر: البحر المحيط ج:7، ص:408.

3 - ينظر: الدر المصون ج:9، ص:426.

4 - المفصل في علم العربية ص:198، وشرح المفصل ج:6، ص:83.

5 - ينظر: شرح المفصل ج:6، ص:83، ومغني اللبيب ج:5، ص:397، ومعاني الأبنية في العربية، فاضل السامرائي، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط:2، 1428هـ، 2007م، ص:44، 43، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط:1، 1385هـ، 1965م، ص:259، والتوجيه اللغوي للقراءات القرآنية ص:223.

6 - ذهب الكوفيون إلى أنّ وزن مَيْت (فَعِيل)، في حين ذهب البصريون إلى أنّ وزنها (فُعِيل). - ينظر: الإنصاف ج:2، ص:299.

7 - ينظر: شذا العرف ص:125.

8 - ينظر: البحر المحيط ج:7، ص:408، والدر المصون ج:9، ص:426.



والذي يسميه النحاة بالحدوث<sup>(1)</sup>. وأما ميّت وميّتون صفة لازمة. ومثل هذا التعبير جائز كلّه في اللغة العربية على سعة الكلام.

### 5- ظاهرة وضع الصفة المشبهة موضع اسم الفاعل:

#### تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا))<sup>(3)</sup>، بدون ألف: (لَبِثِينَ) جمع مذكر سالم مفرده على زنة: (فَعِل) صفة مشبهة وقعت موقع اسم الفاعل للدلالة على المبالغة.

انقسم علماء اللغة والقراءات حول وقوع الصفة المشبهة موقع اسم الفاعل في هذه القراءة إلى فريقين؛ فريق أجازها واستحسنها، وفريق اعتبرها لحناً لا يجوز. قال الفراء: "والناس بعد يقرءون: (لابثين)، وهو أجود الوجهين لأنّ (لابثين) إذا كانت في موضع تقع فتنصب كانت بالألف، مثل: الطامع، والباخل عن قليل. واللّبت: البطيء، وهو جائز، كما يقال: رجل طمع وطماع. ولو قلت: هذا طمع فيما قبلك كان جائزاً"<sup>(4)</sup>. وقال أبو جعفر: "وقد اعترض في هذه القراءة فقيل: هي لحن لا يجوز: هو حذر زيدا... وقال قوم: هو لحن لأنه إنّما يقال: حذر، وكذا باب فعل لمن كان في خلقته الحذر، فأما اللّبت فليس من ذلك من شيء. قال أبو جعفر: أما الأول فغلط ولا يشبه هذا قولك: حذر زيدا؛ لأنّ أحقبا ظرف وما لا يتعدى يتعدى إلى الظرف، وأما الثاني فهو يلزم إلاّ أنه يجوز على بعد"<sup>(5)</sup>. وقال الزمخشري: "ولبت أقوى لأنّ اللّبت من وجد منه اللّبت ولا يقال لبت لمن شأنه اللّبت كالذي يجثم بالمكان لا يكاد ينفك منه"<sup>(6)</sup>. وقال أبو حيان: "وفاعل يدل على من وجد منه الفعل، وفعل على من شأنه ذلك كحاذر وحذر"<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج: 2، 232، الكشاف ج: 5، ص: 161، 162، وشرح المفصل ج: 6، ص: 77، ومعلني الأبنية العربية ص: 43.

<sup>2</sup> - بها قرأ: حمزة، والكسائي، وعقمة، ويحيى بن وثاب، وطلحة، وابن مسعود، وغيرهم. - إعراب القرآن ج: 5، ص: 129، والبحر المحيط ج: 8، ص: 405، ومعجم القراءات ج: 10، ص: 267، ومعجم القراءات القرآنية ج: 8، ص: 47.

<sup>3</sup> - النبأ: 23.

<sup>4</sup> - معاني القرآن ج: 3، ص: 228.

<sup>5</sup> - إعراب القرآن ج: 5، ص: 129.

<sup>6</sup> - الكشاف ج: 6، ص: 203، وينظر: الدر المصون ج: 10، ص: 655.

<sup>7</sup> - البحر المحيط ج: 8، ص: 405.

**توضيح واستنتاج:**

رأينا فيما سبق أنّ اسم الفاعل هو الاسم المشتقّ من الفعل المضارع المتعدّي في الغالب للدلالة على الحدث، وأنّ الصفة المشبّهة هي الاسم المشتقّ من الفعل اللازم للدلالة على الثبوت والّزوم. لكن في بعض الأحيان قد توضع صيغة الصفة المشبّهة موضع اسم الفاعل دون التقيّد بهذه الشروط لسبب هو القصد المعنوي؛ فإذا قصدنا بالصفة معنى الثبوت والّزوم أتينا بها على زنة الصفة المشبّهة مثل: مجيد ونبيه فهي تدلّ على ثباتها في صاحبها لا تتغيّر كأنّها خلقة<sup>(1)</sup>.

وقد أجاز بعض النحاة<sup>(2)</sup> وقوع الصفة المشبّهة موقع اسم الفاعل وإن كانت قليلة لإرادة المبالغة. قال سيبويه: "وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه، إذا كان على بناء فاعل، لأنّه لا يريد به ما أريد بفاعل من إيقاع الفعل، إلاّ أنّه يريد أن يحدث عن المبالغة. وما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعُول، وفَعَّال، ومفعال، وفَعِّل" <sup>(3)</sup>.

وتأتي الصفة المشبّهة على أبنية كثيرة<sup>(4)</sup>، ولعلّ من بين هذه الأبنية: (فَعِل). ولا يكون هذا البناء إلاّ فيما كان ماضيه على (فَعِل) من الأدواء الباطنة، ومن الذّعر والخوف، والفرح والقلق<sup>(5)</sup>، وما كان على هذه الأمثلة وما شابهها في المعنى.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنّها أجازت وضع الصفة المشبّهة من هذا البناء موضع اسم الفاعل من خلال قراءة الأعمش السابقة: (لَبِثِين)، وهي (فَعِل) وضع موضع (فاعل)، فكأنّ اللبث وهو طول الإقامة لازمة للكفّار وهم في نار جهنّم كالخلقة الملازمة للمخلوق مبالغة لهم في التزامهم النّار لا يكادون يفارقونها دهرًا لا نهاية له أراد الله سبحانه وتعالى، فيدل ذلك على السجّية والثبوت. والفرق بين معنى البناءين حسب ما ذهب إليه بعض أهل العربية أنّ لبث لمن شأنه اللبث كالذي يجثم بالمكان لا يكاد ينفك

<sup>1</sup> - ينظر: شرح الشافية ج:1، ص: 143، وشرح الكافية ج:3، ص: 431، وارتشاف الضرب ص:2348، ومغني اللبيب ج: 5، ص: 397، وجمع الهوامع ج:3، ص:63، وشذا العرف ص:123، ومعاني الأبنية في العربية ص: 56، 57، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص:275.

<sup>2</sup> - ينظر: الكتاب ج:1، ص: 110، والمنصف ج:1، ص: 240، 241، وأمالي ابن الشجري ج:2، ص:105، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج:8، ص:156.

<sup>3</sup> - الكتاب ج:1، ص: 110.

<sup>4</sup> - ينظر: شذا العرف ص:124، 125.

<sup>5</sup> - ينظر: شرح الشافية ج:1، ص:143، 144، ومعاني الأبنية العربية ص:69.

منه، واللابث لمن وجد منه اللبث، فلبث ولابث مثل: طمع وطامع، وأثم وأثم، وحذر وحاذر<sup>(1)</sup>. فوضع الصفة المشبهة موضع اسم الفاعل مسلك صرفي استعملته العرب في كلامها عندما تريد التعبير على الكثرة وشدة المبالغة في الشيء.

### المبحث الثاني: ظواهر تخص التبادل بين صيغ الجموع:

#### 1- ظاهرة وضع جمع السلامة المذكر موضع جمع تكسير:

##### تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: (( قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ أَبَائُكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا ))<sup>(3)</sup>، (أبيك)، على أنه جمع مذكر سالم حذف منه النون.

ذكر الكثير من اللغويين أنّ هذه القراءة في وجه من وجوها هي جمع سلامة حذف النون منه للإضافة، وهو جمع غريب، لأنّ جمع مذكر السالم إنّما يكون في الأعلام والصفات المشتقة الجارية على الفعل، كمسلمين ومسلمات. وفُسّر هذا الجمع على أنّ من باب التوسع في العربية، فقد قالوا: هؤلاء أبون أحرار. قال الخليل: إنّ ألحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت: أبون، وكذلك أخ تقول: أخون، لا تغيّر البناء، إلاّ أن تُحدث العرب شيئاً، كما تقول: دَمون<sup>(4)</sup>.

وقال ابن جنّي: "وطريق ذلك أن يكون أبيك جمع أب على الصحة، على قولك للجماعة: هؤلاء أبون أحرار، أي: آباء أحرار، وقد اتّسع ذلك عنهم"<sup>(5)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: (( وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ ))<sup>(7)</sup> بالواو أيضاً (الشياطين) مكان الياء.

<sup>1</sup> - ينظر: الحجة في القراءات السبع ص: 361، ومعاني القراءات ج: 3، ص: 117، والكشاف ج: 6، ص: 203، البحر المحيط ج: 8، ص: 405، والدر المصون ج: 10، ص: 655، وتاج العروس ج: 5، ص: 338.

<sup>2</sup> - بها قرأ: ابن عباس، وابن يعمر، وأبو رجا، وعاصم الجحدري. - المحتسب ج: 1، ص: 199، والمحزر الوجيز ج: 1، ص: 214، والبحر المحيط ج: 1، ص: 573، والإتحاف ص: 193، وفتح القدير ج: 1، ص: 278، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 199، ومعجم القراءات القرآنية ج: 1، ص: 118.

<sup>3</sup> - البقرة: 133.

<sup>4</sup> - الكتاب ج: 3، ص: 405.

<sup>5</sup> - المحتسب ج: 1، ص: 199.

<sup>6</sup> - بها قرأ: محمد بن السميع، وسعيد بن جبير: مختصر في شواذ القرآن ص: 109، والجامع لأحكام القرآن، ج: 16، ص: 81، ومعجم القراءات ج: 6، ص: 468.

<sup>7</sup> - الشعراء: 210.

زعم الفراء<sup>(1)</sup> والنحاس<sup>(2)</sup> أنّها غلط عند جميع النحويين، وأنّ القارئين اشتبه عليهما الأمر وظناً أنّها كـ: نون جمع المذكر السالم في: (مسلمون). وقيل أنّ هذه القراءة حُمّلت على ما نقله يونس بن حبيب أنه سُمع من العرب: بُسْتَانُ فلان حوله بَسَاتُونُ، وقول أحدهم: دخلتُ بساتينَ من ورائها بَسَاتُونُ، وهذا السماع يقوّي القراءتين السابقتين<sup>(3)</sup>

وقال الأخفش: "وقد قال ناس من العرب (الشياطون) لأنهم شبّهوا هذه (الياء) التي كانت في (شياطين)؛ إذا كانت بعدها (نون)، وكانت في جمع وقبلها كسرة ؛ ب: (ياء) الإعراب التي في الجمع، فلما صاروا إلى الرفع أدخلوا (الواو)"<sup>(4)</sup>

وقال ابن جني: "هذا مما يعرض مثله للفصيح؛ لتداخل الجمعين عليه، وتشابههما عنده ونحو منه قولهم: مسيل فيمن أخذه من السيل، وعليه المعنى، ثم قالوا فيه: مسلان وأمسلة... وعلى كل حال فـ: (الشياطون) غلط، لكن يشبهه"<sup>(5)</sup>.

ورأى الزمخشري<sup>(6)</sup> وأبو حيان<sup>(7)</sup> أنّ إلحاق إعراب جمع التكسير: (الشياطين) بإعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به في هذه القراءة إنما هو لتشابه آخره بآخر (يبيرين) و(فلسطين)، حيث قالوا (يبرون) و(فلسطين) فتم اختيار إجراء الإعراب على النون.

وقيل: إن كان اشتقاقه من شاط، يشيط شوطة، أي: هلك واحترق<sup>(8)</sup>، كان لقراءتهما وجه، هو أن الواحد (شياط) مصدر، وجمعه جمع التصحيح (الشيّاطون) وخففت الياء<sup>(9)</sup>. وذكر ابن مالك وغيره أن: (الشيّاطون) ملحق بجمع المذكر<sup>(10)</sup>.

1 - معاني الفراء: ج: 2، ص: 285.

2 - وإعراب النحاس: ج: 3، ص: 194.

3 - المحرر الوجيز: ج: 4، ص: 245، والبحر المحيط: ج: 7، ص: 43، والدر المصون: ج: 2، ص: 28.

4 - معاني القرآن: ج: 1، ص: 15.

5 - المحتسب: ج: 2، ص: 177.

6 - الكشاف: ج: 4، ص: 185.

7 - والبحر المحيط: ج: 7، ص: 43.

8 - ينظر: لسان العرب: ج: 13، ص: 238.

9 - ينظر: الكشاف والبحر المحيط المصدران السابقان، وإعراب القراءات الشواذ: ج: 1، ص: 191، والجامع لأحكام القرآن: ج: 16، ص: 82.

10 - همع الهوامع: ج: 1، ص: 157.

وقال السيوطي: "وقد يُقال شياطين، تشبيها لزيادتي التكسير فيه بزيادتي الجمع السالم فنقل من الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف."<sup>(1)</sup>  
 ولعل الرأى السديد ما ذهب إليه الألويسي بقوله: والذي أراه أنه متى رفع هذه القراءة إلى هؤلاء الأجلة لزم توجيهها فإنهم لا يقرءون إلا عن رواية كغيرهم من القراء"<sup>(2)</sup>  
**توضيح واستنتاج:**

اختلف علماء اللغة حول إلحاق جمع تكسير (أبائك) بجمع المذكر السالم؛ ففريق يقول بجوازه لسماحه عن العرب، نحو قولهم: هؤلاء أبون أحرار، وقول الشاعر زياد بن واصل السلمي<sup>(3)</sup>:

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَيْنَا بِالْأَبِينَا

حيث ألحق كلمة (الأبينَا) جمعا مصححا على قول أب، وأبون، وأبين. وفريق آخر يرى أنّ جمع (أب) جمع سلامة غريب، لأنّ الأصل فيه إلحاقه بالأعلام وبالصفات الجارية على فعلها كمسلمين<sup>(4)</sup>.

واختلفوا أيضا حول إلحاق (الشياطين) وهي جمع تكسير بجمع السلامة. ففريق غلطها، وفريق أجازها كونها مسموعة في لسان العرب. جاء في الخزانة: "... ويقولون هذه فلسطين يا فتى، ورأيت فلسطين يا فتى، وهذا القول الأجود. وكذلك يبرين ويبرون يا فتى. وكل ما أشبه هذا فهو بمنزلته"<sup>(5)</sup>.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنّها أجازت على السماع وضع جمع السلامة موضع جمع التكسير من خلال قراءة الحسن السابقة: (أبيك). فهي جمع سلامة حذف النون منه للإضافة، وهو جمع سلامة غريب وقع موقع جمع التكسير: (أبائك). غير أنّ علماء اللغة حاولوا دفع الغرابة عنه حيث فسّروه على أنّه من باب التوسع في العربية، وقد سُمع عن العرب. كما أجازت على السماع إلحاق جمع التكسير (الشياطين) بجمع السلامة من خلال قراءة الحسن والأعشى السابقة: (الشياطين)، غير أنّ إلحاق كلمة

<sup>1</sup> - همع الهوامع ج:1، ص:157.

<sup>2</sup> - روح المعاني ج:19، ص:133.

<sup>3</sup> - هو شاعر جاهلي من بني سليم. - ينظر: الكتاب ج:3، ص:406، والمقتضب ج:2، ص:172، والخصائص ج:1، ص:346، والمحتسب ج:1، ص:199، وأمالي ابن الشجري ج:2، ص:236، وشرح المفصل ج:3، ص:37، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج:4، ص:474.

<sup>4</sup> - خزانة الدب ولب لباب لسان العرب ج:4، ص:475.

<sup>5</sup> - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج:8، ص:67.

(شياطين) وهي جمع تكسير بجمع المذكر السالم شاذ ولا يقاس عليه وهذا ما ذهب إليه أكثر اللغويين، لكنه غير مرفوض لسماعه في الكلام العربي، والذي يؤكدّه هو ما نقله أبو حيان عن يونس بن حبيب ممّا سمعه في ذلك من العرب، ولأنّها نُقلت من قراءة لهم مكانة في العلم والنقل، وأنهم لم يقرأوا بذلك إلا وقد سمعوا في ذلك شيئاً.

## 2- ظاهرة وضع جمع السلامة المؤنث موضع جمع تكسير:

### تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((الْمَ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَةِ اللَّهِ))<sup>(2)</sup>، بزيادة ألف بعد العين وتاء: (نِعْمَات) على جمع السلامة المؤنث، حيث وقع هذا الجمع موقع جمع التّكسير الذي يكون على: (فِعْل) أي: (نِعَم)، وقد قرأت (نِعْمَه) على الجمع في موضع آخر<sup>(3)</sup>.

ذهب علماء اللغة إلى جواز وضع جمع المؤنث السالم: (نِعْمَات) على: (فِعَلَات) بكسر الفاء وتسكين العين موضع جمع التّكسير: (نِعَم) على (فِعْل) على قلة. قال الفراء: "... قلما تفعل العرب ذلك بفِعْلة: أن تجمع على التاء إنما يجمعونها على فِعْل؛ مثل: سِدْرَة وسِدْر، وخرقة وخرق"<sup>(4)</sup>.

ويرى الزجاج<sup>(5)</sup>، وابن جنّي<sup>(6)</sup>، والزمخشري<sup>(7)</sup>، وابن منظور<sup>(8)</sup> والعكبري<sup>(9)</sup> جواز جمع (نعمة) على ثلاث لغات، أحسنها وأجودها، ما كانت على: (فِعَلَات)، كسِدْرَة وسِدْرَات، بكسر الفاء وتسكين العين. والقول بجواز جمعها جمع سالم مؤنث عندهم يدفعني إلى القول بجواز جمعها أيضاً جمع تكسير على: (فِعْل).

<sup>1</sup> - بها قرأ: الأعرج، وابن يعمر. - مختصر في شواذ القرآن ص: 118، والبحر المحيط ج: 7، ص: 188، والدر المصون ج: 9، ص: 72، ومعجم القراءات ج: 7، ص: 208.

<sup>2</sup> - لقمان: 31.

<sup>3</sup> - سورة لقمان: 10. - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج: 2، ص: 329.

<sup>4</sup> - المصدر السابق نفسه ج: 2، ص: 329.

<sup>5</sup> - ينظر: معاني القرآن وإعرابه ج: 4، ص: 201.

<sup>6</sup> - ينظر: المحتسب ج: 2، ص: 214.

<sup>7</sup> - ينظر: الكشاف ج: 5، ص: 23.

<sup>8</sup> - لسان العرب ج: 12، ص: 580.

<sup>9</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 290.

**توضيح واستنتاج:**

ذهب علماء اللّغة<sup>(1)</sup> إلى أنّ جمع التكسير هو الاسم الذّال على أكثر من اثنين بتغيير بناء واحده لفظا أو تقديرا، وأنّ أكثرها يحتاج إلى السّماع، وأنّ جمع المؤنث السالم هو ما سلم بناء مفردة عند الجمع، ويصاغ بزيادة (ألف وتاء)، بلا تغيير في صورته.

وقد لاحظ النّحاة أنّه يجوز في بعض الحالات الصرفية التبادل بين جمع المؤنث السالم وجمع التكسير لدواعٍ لهجية يفرضها الواقع اللّغوي.

ومن بين الأبنية التي وقع فيها هذا التّبادل جمعُ: (فَعْلَة) للمفرد بكسر الفاء وإسكان العين. فقد أجمعوا على أنّ هذا البناء يكون مطّردا لكلّ جمع لاسم تامّ على بناء: (فَعْل) بكسر الفاء وفتح العين، وهو من جموع الكثرة، نحو قولك: كِسْرَة وكِسْر، وحِجّة وحِجَج، ونِعْمَة ونِعَم، وسِدْرَة وسِدْر<sup>(2)</sup>. إلّا أنّ الفرّاء ذهب إلى أنّ هذا البناء هو اسم جمع لأنّه رأى أنّه يجمع بالألف والتّاء نحو: عرفات وسدرات، غير أنّ العرب عدلت عن جمعه بالألف والتّاء هروبا من التّقل إلى الخفّة؛ لأنّه يلزمهم في الألف والتّاء كسر ثانيه إتباعا لأوّل وفي ذلك ثقل لتوالي الكسرات<sup>(3)</sup>، وذهب سيبويه<sup>(4)</sup>، وآخرون<sup>(5)</sup> إلى أنّ من أراد التخفيف من الجمع بالألف والتّاء فيما سبق ذكره من الأوزان سكّن الثاني.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنّها أجازت على قلة في جمع المفرد الذي على بناء: (فَعْلَة) أن يكون على (فَعْلَات)، وذلك من خلال قراءة الأعمش السابقة: (نِعْمَات) جمع مؤنث سالم نِعْمَة. وهذا المسلك الصرفيّ جائز في العربية مسوّغه في ذلك الهروب من اجتماع الأثقال.

<sup>1</sup> - ينظر: المفصل في علم العربية ص: 165، وشرح الكافية ج: 3، ص: 396، وشرح الشافية ج: 2، ص: 89، وشرح المفصل ج: 5، ص: 6، 7، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ص: 292.

<sup>2</sup> - ينظر: الكتاب ج: 3، ص: 580، 581، وإعراب القرآن ج: 4، ص: 41، وشرح الشافية ج: 2، ص: 103، وارتشاف الضرب ص: 428، وهمع الهوامع ج: 3، ص: 315، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص: 301-300.

<sup>3</sup> - ينظر: معاني القرآن ج: 2، ص: 329، 330، وهمع الهوامع ج: 3، ص: 315.

<sup>4</sup> - الكتاب ج: 3، ص: 581.

<sup>5</sup> - ينظر: المفصل في علم العربية ص: 167، وشرح المفصل ج: 5، ص: 30.

## 3- ظاهرة وضع جمع تكسير موضع جمع سلامة في الصفات:

تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ))<sup>(2)</sup>، بإبدال صيغة جمع المذكر السالم: (خَائِفِينَ)) على زنة فاعلين، إلى صيغة جمع التكسير: ((خِيفَاء)) على وزن فعلاء. وهو جمع خائف كجاهل وجهلاء، وعالم وعلماء. وهي من الصفات التي تجمع على (فعلاء) على غير قياس<sup>(3)</sup>، لذلك جمعت جمع التكسير، وأبدلت واوها ياء، إذ الأصل خوْف، وخوفهم: هو ما يلحقهم من الصغار والذل والجزية أو من أن يببطش بهم المؤمنون أو في المحاكمة وهي تتضمن الخوف أو ضربا موجعا، لأنّ النصارى لا يدخلون بيت المقدس إلا خائفين من الضرب أقوال<sup>(4)</sup>.

توضيح واستنتاج:

يذكر علماء اللغة<sup>(5)</sup> أنّ جمع المذكر السالم هو ما دلّ على اثنين فأكثر مع سلامة بناء مفردة، ويعرف بالجمع الذي جاء على هجائين: الواو والنون رفعا، والياء والنون نصبا وجرا. والذي يجمع هذا الجمع إما يكون جامدا أو مشتقا، ولكلّ منهما شروطه الخاصة به<sup>(6)</sup>. هذا هو القياس في لغة العرب، إلا أنه قد يعدل اللسان العربي عن هذا القياس الجمعي الشائع إلى أقيسة أخرى تدلّ على الجمع أيضا، كأنّ يقع موقعه جمع التكسير لأغراض يفرضها الواقع السياقي كإرادة التكثر والمبالغة مثلا، أو لمشابهة الصفات الأسماء لأنّ هذه الأخيرة أشدّ تمكّنا في التكسير<sup>(7)</sup>. وقد ذهب بعض العلماء إلى أنّ جمع التكسير لا يمتنع جمعه جمع سلامة في الأسماء والصفات<sup>(8)</sup>، في حين ذهب البعض الآخر إلى أنّ الغالب فيه أن يكون في الأسماء دون الصفات، غير أنّه يجوز على شذوذ وضعف جمع الصفات جمع تكسير. قال الرضي: "اعلم أنّ الأصل في الصفات ألاّ تكسر لمشابهتها الأفعال وعملها عملها فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل وهو الواو والنون...

1 - شواذ القراءات ص: 73.

2 - البقرة: 114.

3 - ينظر: الكتاب ج: 3، ص: 632، وينظر: شرح المفصل ج: 5، ص: 54، 55.

4 - ينظر: الكشاف ج: 1، ص: 88، والبحر المحيط ج: 1، ص: 528، والدر المصون ج: 2، ص: 79.

5 - ينظر: المفصل في علم العربية ص: 165، و شرح الكافية ج: 3، ص: 370، و شرح المفصل ج: 5، ص: 2.

6 - لمعرفة هذه الشروط ينظر: المفصل في علم العربية ص: 172، وشذا العرف ص: 150.

7 - ينظر: شرح الشافية ج: 2، ص: 119.

8 - ينظر: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ج: 1، ص: 204، 205.



ثم إنهم مع هذا كلّه كسّروا بعض الصّفات لكونها أسماءً كالجوامد وإنّ شابّهت الفعل<sup>(1)</sup>.  
وقال ابن يعيش: "اعلم أنّ تكسير الصّفة ضعيف والقياس جمعها بالواو والنون"<sup>(2)</sup>.  
قال الشاعر<sup>(3)</sup>:

وَجُوه النَّاسِ مَا عُمِّرَتْ بِيضٌ طَلِيقَاتٌ وَأَنْفُسُهُمْ فِرَاحٌ

حيث جمع: (فراح) جمع تكسير والأصل أن تجمع بالواو والنون: (فرحون).  
وقد ذكر علماء الصّرف أنّ من بين الصّفات التي جمعت جمع تكسير على غير قياس والأصل جمعها جمع سلامة ما كانت على (فاعل إذا كانت صفة) نحو كاتب وضارب، تقول: كاتبون وضاربون، وهذه تكون على تسعة أبنية؛ من بينها بناء: (فُعلاء) إذا شُبّه بـ(فَعِيل)، نحو: كريم تكسيره: كرماء<sup>(4)</sup>. قال سيبويه: "وقد يُكسّر على (فُعلاء)، شُبّه بفعيل من الصفات، كما شُبّه في فُعْل بفعول، وذلك: شاعر وشعراء، وجاهل وجهلاء، وعالم وعلماء، يقولها من لا يقول إلاّ عالم"<sup>(5)</sup>. تبرز هذه النصوص مسألة صرفية مفادها أنّ الأصل في جمع (فاعل) الوصف أن يُجمع جمع السلامة ولا يُكسّر، وأنّه سُمع تكسير (فاعل) الوصف على (فُعلاء)، مثل: شاعر: شعراء، جاهل جهلاء، وهو سماعي ليس بمطرّد فلا يُقاس عليه. وفسّرت هذا التّكسير بالحمل على المعنى في تكسير: (فَعِيل) الوصف على: (فُعلاء). قال ابن جنّي: "يدل على ذلك تكسيرهم لشاعر: شعراء لما كان فاعل هنا واقعا موقع (فَعِيل) كسّر تكسيره؛ ليكون ذلك أمارة ودليلا على إرادته، وأنّه مغنٍ عنه، وبديل منه"<sup>(6)</sup>. فجهة المعنى الجامعة بينهما أنّ كليهما يدلان في الغالب على سجية كالممدح والذّم.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنّها أوردت مثل هذا المسلك الصرفي حيث أجازت على غير قياس وقوع جمع التّكسير موقع جمع المذكر السالم في الصفات التي جاءت على (فاعل) من خلال قراءة الأعمش السابقة: (خُيَفَاء) على وزن: فُعلاء وهي جمع تكسير وقعت موقع (خائفين) وهي من الصفات جاءت على وزن (فاعلين)،

<sup>1</sup> - شرح الشافعية ج:2، ص: 116، 117، وينظر: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ج:1، ص:206.

<sup>2</sup> - شرح المفصل ج:5، ص:24.

<sup>3</sup> - ينظر المصدر السابق نفسه ج:5، ص:26.

<sup>4</sup> - ينظر: شرح الشافعية ج:2، ص:137، وهمع الهوامع ج:3، ص:320.

<sup>5</sup> - الكتاب ج:3، ص:632، وينظر: المقتضب ج:2، ص:223، والمحتسب ج:1، ص:252، وشرح الكافية ج:2، ص:157،

وشرح المفصل ج:5، ص:54، 55.

<sup>6</sup> - الخصائص ج:1، ص:381.

وهي جمع سلامة. وقد جاء تكسيره على هذا البناء لتشبيهه بتكسير: (فعليل): (بمعنى فاعل): (فُعلاء) صفة مذكر عاقل، أو لإرادة المبالغة والتكثير في الخوف باعتبار المعنى كون جمع السلامة هنا يدلّ على القلّة.

#### 4- ظاهرة وقوع جموع الكثرة موقع بعض:

أ: وقوع: (فُعُل) موقع: (فُعَال):

تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا))<sup>(2)</sup>، بحذف الألف بعد وضم الألف والنون: (أُنْثَا)، والإناث هنا معناها الأصنام.

قال الفراء: جمع الإناث، فيكون مثل الثمار والثمر<sup>(3)</sup>. وهذا ما ذهب إليه الطبري بقوله: "كأنه أراد جمع (الإناث) فجمعها (أُنْثَا) كما تُجمع (الثمار) (ثُمْرًا)"<sup>(4)</sup>. وقال ابن جنّي: "وأما (أُنْثَا) بتقديم النون على الثاء فينبغي أن يكون جمع أنيث، كقولهم: سيف أنيث الحديد"<sup>(5)</sup>. وقال القرطبي: "جمع أنيث، كغدير وغُدْر"<sup>(6)</sup>. وبقووع جمع (فُعُل) موقع (فُعَال) لما لها من نظائر في كلام العرب قال معظم علماء اللّغة والقراءات<sup>(7)</sup>.

- ومثلها قراءة: ابن محيصة واليزيدي<sup>(8)</sup> لقوله تعالى: ((وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ))<sup>(9)</sup>، بضم الراء والهاء وحذف الألف: (رُهْنٌ) على وزن: (فُعُل). ذهب علماء اللّغة في هذه القراءة مذهب سابقتها. قال الفراء: "فرهْن) على جمع الرهان كما قال (كُلُوا مِنْ ثَمْرِهِ) لجمع الثمار"<sup>(10)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: ابن عباس، وأبو حيوة، وعطاء، وابن عمر، ومعاذ، وعائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم. - المحرر الوجيز ج: 2، ص: 113، والجامع لأحكام القرآن ج: 7، ص: 134، والفتح القدير ج: 1، ص: 818، ومعجم القراءات ج: 2، ص: 157، ومعجم القراءات القرآنية ج: 2، ص: 163.

<sup>2</sup> - النساء: 117.

<sup>3</sup> - معاني القرآن ج: 1، ص: 289.

<sup>4</sup> - جامع البيان ج: 9، ص: 210، وينظر: المحرر الوجيز ج: 2، ص: 113.

<sup>5</sup> - المحتسب ج: 1، ص: 304.

<sup>6</sup> - الجامع لحكام القرآن ج: 9، ص: 113.

<sup>7</sup> - ينظر: الكشاف ج: 1، ص: 272، والمحرر الوجيز ج: 2، ص: 113، وإعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 409، والتبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 390، والبحر المحيط ج: 3، ص: 368، والدر المصون ج: 4، ص: 91، وفتح القدير ج: 1، ص: 818.

<sup>8</sup> - بها قرأ: ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عباس، وحسين، ومحيوب. - معجم القراءات ج: 1، ص: 424.

<sup>9</sup> - البقرة: 283.

<sup>10</sup> - معاني القرآن ج: 1، ص: 188.

أما الأَخْفَش فإنه لم يستحسنها، وعلل ذلك بقوله: "لأنَّ (فَعَلًا) لا يَجْمَعُ على (فُعَل)؛ إلا قليلا شاذًا. زعم أنهم يقولون: (سَقَفٌ وسُقُفٌ)"<sup>(1)</sup>. غير أن ابن عطية أجاز وقوع فُعَل موقع فعال في هذه القراءة بقوله: "قرهُنْ يجمع على بناءين من أبنية الجموع وهما فُعَل وفِعَال"<sup>(2)</sup>.

**ب: وقوع: (فَعَال) موقع: (فُعَل):**

**تمثلها:**

- قراءة: ابن محيصن واليزيدي<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرَى مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ))<sup>(4)</sup>، بكسر الجيم وفتح الدال وإضافة ألف بعدها: (جِدَارٍ) على الجمع لا على المفرد.

ذهب ابن جنِّي أن (جِدَار) في هذه القراءة يجوز أن يكون جمعا على بناء: (فَعَال) وقع موقع (فُعَل)، وذكر فيه توجيهها لطيفا حيث قال: "وفيه الصنعة، وهو: أن يكون (جِدَار) تكسير جدار أيضا، فتكون ألف جِدَار في الواحد، كألف كِتَابٍ وحِسَابٍ، وفي الجماعة كألف ظِرَافٍ وكِرَامٍ. ومثله مما كسّر من فِعَالٍ على فِعَالٍ قولهم: ناقة هِجَانٍ ونوق هِجَانٍ، ودرع دِلَاصٍ وأدرع دِلَاصٍ. ويدل على أن هجانا ليس لفظا واحدا يقع على الواحد فما فوقه كَجُنْبٍ وبابه - قولهم: هِجَانَانٍ، وهذا واضح. وإنما جاز تكسير فِعَالٍ على فِعَالٍ من حيث كانت فِعَالٍ أخت فَعِيلٍ. ألا ترى كل واحد منهما ثلاثيا وقبل لامه حرف لين؟ فكما كُسِّرَ فَعِيلٌ على فِعَالٍ كَشْرِيفٍ وشِرَافٍ، وكَرِيمٍ وكِرَامٍ - كذلك أيضا جاز تكسير فِعَالٍ على فِعَالٍ، وكما أن ألف جِدَارٍ في الواحد ليست ألف جِدَارٍ في الجمع - فكذلك كسرة الجيم فيه غير كسرته فيه، وفتحة الدال فيه غير فتحته فيه... فهذا الخلاف لفظا هو الذي سوّغ اعتقاد المتفقين لفظا مختلفين تقديرا ومعنى"<sup>(5)</sup>.

يبين ابن جنِّي في هذا التوجيه أن معنى الجمع الذي أدته القراءة ليس هو صيغة: (جِدَار) وإنما هو المشابهة فيما يقابلها من كلمات من جهة وما يؤول إليه نسق الآية من

<sup>1</sup> - معاني القرآن ج:1، ص:206، وينظر: الدر المصون ج:2، ص:678.

<sup>2</sup> - المحر الوجيز ج:1، ص:287، وينظر: البحر المحيط ج:2، ص:371.

<sup>3</sup> - بها قرأ: ابن عباس، ومجاهد، وأبو عمرو، وابن كثير. - إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص:419، والإتحاف ص:538،

ومعجم القراءات ج:9، ص:400، ومعجم القراءات القرآنية ج:7، ص:116.

<sup>4</sup> - الحشر: 14.

<sup>5</sup> - المحتسب ج:2، ص:369.

جهة أخرى. ومهما يكن من توجيه لهذه الآية فالذي أذهب إليه هو وقوع مثل هذه الصيغ في المفرد والجمع، وهذا غور في العربية بطين، وله نظائر كثيرة، وفيه صنعة لطيفة جال فيها اللغويون وصالوا<sup>(1)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

رأينا في ما سبق أنّ الجموع في العربية على نوعين: جمع السالم الصحيح، وجمع التكسير. فالسالم هو ما سلم بناء مفرده من التغيير عند الجمع سواء أكان مذكراً أم مؤنثاً، ودلّ على أكثر من اثنين بزيادة في آخره للدلالة على الجمع<sup>(2)</sup>. أمّا جمع التكسير فهو ما دلّ على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفرده، وينقسم إلى جمع القلة وهو ما وضع للعدد القليل دون العشرة، وجمع الكثرة وهو ما وضع للعدد الكثير وهو ما فوق العشرة<sup>(3)</sup>. ولجمع التكسير أوزان كثيرة، فقد يكون للكلمة الواحدة أكثر من جمع مثل: كافر فتكسيروها يأتي على: كفّار وكفّرة، وراكب يأتي على: ركّاب وركبان، وغيرها كثير. ويعود اختلاف أوزان جموع التكسير إلى الاختلاف اللّهجي أو إلى الضرورة، أو اختلاف الدلالة، أو يعود على الدلالة على القلة والكثرة<sup>(4)</sup>. فتعدّد الأوزان للكلمة الواحدة أدّى بالقراء إلى وضع الجموع موضع بعضها للأسباب السالفة الذكر؛ كأن يقع جمع القلة موقع جمع الكثرة، أو جمع الكثرة موقع جمع القلة، أو جموع الكثرة موقع بعضها، أو العكس وقوع جموع القلة موقع بعضها. ومن بين الأوزان التي يجوز وقوعها موقع بعض جموع الكثرة التي على: (فُعْلٌ و فِعَالٌ).

ذهب علماء اللّغة إلى أنّ ما كان من الأسماء والصفات على (فَعْلٌ) فإنّه يُكسّر قياساً في الكثرة على: (فِعَالٌ) و(فُعُولٌ)، وهو كثير في كلام العرب<sup>(5)</sup>، وعلى القليل على: (فُعْلٌ)، وإنّما أتى منه على لسان العرب أمثلة قليلة<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: الخصائص ج:2، ص:94، 95، والمحتسب ج:2، ص:369.

<sup>2</sup> - ينظر: المفصل في علم العربية ص:165، وشرح المفصل ج:5، ص:2، ومعاني الأبنية العربية ص:126، 127.

<sup>3</sup> - ينظر: المفصل في علم العربية ص:165، وشرح المفصل ج:5، ص:6، ومعاني الأبنية العربية ص:130.

<sup>4</sup> - ينظر: معاني الأبنية العربية ص:113-116.

<sup>5</sup> - ينظر: الكتاب ج:3، ص:567، والمقتضب ج:2، ص:195، والأصول ج:2، ص:433، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج:1، ص:322، وشرح المفصل ج:5، ص:15، والدر المصون ج:2، ص:680، وهمع الهوامع ج:3، ص:313.

<sup>6</sup> - ينظر: الحجة للقراء السبعة ج:2، ص:447، والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها ج:1، ص:322، 323.

وبالرجوع على القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها أوردت التبادل بين هذين البناءين وأجازته على قلة لتقاربهما في المعنى من خلال قراءات الحسن وابن محيصة واليزيدي السابقة والتي سأوضحها فيما يأتي:

أ: (أُنث) جمع كثرة على: (فُعَل) وقع موقع: (إِنَاث) جمع كثرة على: (فِعَال).

ب: (رُهْن) جمع كثرة على: (فُعَل)، وهو مسموع في حروف قليلة<sup>(1)</sup> وقع موقع: (رِهَان) جمع كثرة على: (فِعَال).

ج: (جِدَار) حيث وقع: (فُعَل) موقع (فِعَال) ووقع: (فِعَال) موقع (فُعَل). وقد تبادلت هذه الجموع فيما بينها لأنها توافقت في المعنى، أو اقتربت منه.

ج- وقوع: (فَـ) (عَلَى) موقع: (فُعَالِي):

تمثلها:

- قراءة: الحسن والأعمش<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تَفَادُوهُمْ))<sup>(3)</sup>، بفتح الهمزة وتسكين السين مع حذف الألف: (أَسْرَى) على وزن: (فَعَلَى) جمع أسير على: (فَعِيل).

قال الطبري إنَّ (أَسْرَى) هي جمع: "الأسير إذ كان على (فَعِيل) على مثال جمع أسماء ذوي العاهات التي يأتي واحدها على تقدير (فَعِيل)؛ إذ كان الأسير شبيه المعنى - في الأذى والمكروه الداخل به على الأسير - ببعض معاني العاهات، وألحق جمع المسمى به بجمع ما وصفنا، فقيل: أسير وأسرى، كما قيل مريض ومرضى، وكسير وكسرى، وجريح وجرحى"<sup>(4)</sup>.

وقال ابن عطية: "وأسير فعيل بمعنى مفعول، ولا يجمع بواو ونون وإنما يكسر على أسرى وأسارى، والأقيس فيه أسرى، لأنَّ فَعِيلًا بمعنى مفعول الأصل فيه أن يجمع على فَعَلَى، كقَتَلَى وجَرَحَى"<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: المزهري في علوم اللغة العربية ج:2، ص: 110.

<sup>2</sup> - بها قرأ: حمزة، وابن وثاب، وعيسى، وابن أبي إسحاق، والنخعي. - معجم القراءات ج:1، ص: 144، ومعجم القراءات القرآنية ج:1، ص: 82.

<sup>3</sup> - البقرة: 85.

<sup>4</sup> - جامع البيان ج:2، ص: 213.

<sup>5</sup> - المحرر الوجيز ج:1، ص: 175.

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى))<sup>(2)</sup>، بفتح السين وسكون الكاف: (سُكَرَى)، على وزن: (فَعْلَى)، وقرأها الأعمش أيضا<sup>(3)</sup>: (سُكَرَى) بضم السين.

أجاز علماء اللغة وقوع صيغة (فعلَى) بفتح الفاء وضمها مكان (فَعْلَى). قال سيبويه: "وقد قالوا رجل سُكران وقوم سُكرى، وذلك لأنهم جعلوه كالمرضى"<sup>(4)</sup>.

قال الفراء: "وهو وجه جيّد في العربية: "لأنه بمنزلة الهلكى والجرحى، وليس بمذهب النشوان والنشأوى. والعرب تذهب بفاعل وفعل وفعل إذا كان صاحبه كالمريض أو الصريع أو الجريح فيجمعونه على الفعلى فجعلوا الفعلى علامة لجمع كل ذي زمانة وضرر وهلاك. ولا يبالون أكان واحده فاعلا أم فعلا أم فعلا أم فعلا"<sup>(5)</sup>. وذهب ابن جنّي إلى أنّ (سُكَرَى) بفتح السين إنما تجيء كذلك إذا شُبّهت بعلة كمرضى، وجرحى، أو كانت صفة مفردة، مذكراها سُكران، كامرأة سُكرى<sup>(6)</sup>.

وقال الزمخشري: "وقرئ سُكَارَى بفتح السين، وسُكَرَى، على أن يكون جمعا نحو: هلكى وجوعى، لأنّ السُّكر علة تلحق العقل. أو مفردا بمعنى: وأنتم جماعة سُكرى، كقولك: امرأة سُكرى. وسُكَرَى بضم السين كحُبلى، على أن تكون صفة الجماعة"<sup>(7)</sup>. وذهب ابن عطية<sup>(8)</sup>، وأبو حيان<sup>(9)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(10)</sup> مذهب سيبويه، وابن جنّي، والزمخشري وردّوا كلامهم.

يتبين لنا مما سبق ذكره أنّ صيغة: (فَعْلَى) وهي جمع تكسير يمكن أن تتبادل مع صيغة: (فَعْلَى) بفتح السين وضمها على القياس.

1 - معجم القراءات ج: 2، ص: 78.

2 - النساء: 43.

3 - هنا وفي الحج: 2 - مختصر في شواذ القرآن ص: 33، والمحتسب ج: 2، ص: 115، والمحمر الوجيز ج: 2، ص: 56، والبحر المحيط ج: 3، ص: 266، ومعجم القراءات القرآنية ج: 2، ص: 136.

4 - الكتاب ج: 3، ص: 649، وينظر: إعراب القرآن ج: 3، ص: 86.

5 - معاني القرآن ج: 2، ص: 214، 215.

6 - ينظر: المحتسب ج: 1، ص: 291، والمصدر نفسه ج: 2، ص: 115.

7 - الكشاف ج: 1، ص: 247.

8 - ينظر: المحمر الوجيز ج: 2، ص: 56، 57.

9 - ينظر: البحر المحيط ج: 3، ص: 266.

10 - ينظر: الدر المصون ج: 3، ص: 688.

**توضيح واستنتاج:**

ذهب علماء اللّغة والقراءات<sup>(1)</sup> إلى أنّ القياس في ما كان واحده على: (فَعِيل) الوصف، إذا كان في معنى المفعول أن يكون جمعه على (فَعَلَى)، وقد خصّته العرب لما كان يحمل معنى المرض أو الصرع أو الجرح أو أي عاهة من العاهات، نحو قولك: مَرَضِي وَصَرَعي وَجَرَحِي. قال سيبويه: "وقال الخليل: إِنَّمَا قَالُوا: مَرَضِي وَهَلَكِي وَمَوْتِي وَجَرَبِي وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ يُبْتَلُونَ بِهِ، وَأُدْخِلُوا فِيهِ وَهَمَّ لَهُ كَارِهُونَ وَأُصِيبُوا بِهِ، فَلَمَّا كَانَ الْمَعْنَى مَعْنَى الْمَفْعُولِ كَسَّرُوهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى"<sup>(2)</sup>. وقال أبو زرعة: "و" أَنْ كُلَّ (فَعِيل) مِنْ نَعَوْتِ ذَوِي الْعَاهَاتِ إِذَا جُمِعَ فَإِنَّمَا يَجْمَعُ عَلَى (فَعَلَى) وَذَلِكَ كَجَمْعِهِمُ الْمَرِيضَ (مَرَضِي) وَالْجَرِيحَ (جَرَحِي)، وَالْقَتِيلَ (قَتَلِي) وَالصَّرِيحَ صَرَعي، وَكَذَلِكَ (أَسِيرٌ وَأَسْرِي)، لِأَنَّ قَد نَالَهُ الْمَكْرُوهَ وَالْأَذَى"<sup>(3)</sup>.

كما ذكر أهل اللّغة<sup>(4)</sup> أنّ العرب تذهب أيضا بـ(فاعل) و(فَعِيل) و(فَعَل) إذا كان صاحبه كمن به إصابة بالعاهة أو الآفة أو البلية أو المصيبة على (فَعَلَى)، فجعلوا (فَعَلَى) علامة لجمع كلّ ذي ضرر وهلاك، ولا يباليون أكان واحده فاعلا أم فَعِيلًا أم فَعَلًا. فقد قيل: رجل مَرِيضٌ وَقَوْمٌ مَرَضِي، وَرَجُلٌ هَالِكٌ وَقَوْمٌ هَلَكِي، وَرَجُلٌ زَمِنٌ<sup>(5)</sup> وَقَوْمٌ زَمْنِي، وَرَجُلٌ سَكْرَانٌ وَقَوْمٌ سَكْرِي، لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهَا مِنْ بَابِ الْأَدْوَاءِ وَالْأَمْرَاضِ<sup>(6)</sup>. يظهر لي مما سبق ذكره من توجيهات وتعليقات أنّ (أَسْرِي) القياس في تكسيورها أن تكون على: (فَعَلَى) لما كان واحده على (فَعِيل) على مثال أسماء ذوي العاهات، وقد تأتي على: (فَعَالِي). وأمّا: (سَكْرِي) فقد سُمِعَ تَكْسِيرُهَا عَلَى: (فَعَلَى) لما كان واحده (فاعل أو فَعِيل أو فَعَل) إذا كان صاحبه كالمريض أو ما يشابهه من ذوي العاهات، والقياس فيها بناؤها على: (فَعَالِي).

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب ج:3، ص:648، وجامع البيان ج:2، ص:213، وإعراب القرآن ج:1، ص:244، والمحرر الوجيز ج:175، وإعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:185، والتبيان في إعراب القرآن ج:1، ص:87، وشرح الشافية ج:2، ص:141، وشرح المفصل ج:5، ص:81، وهمع الهوامع ج:3، ص:320.

<sup>2</sup> - الكتاب ج:3، ص:648.

<sup>3</sup> - حجة القراءات ص:104.

<sup>4</sup> - ينظر: الكتاب ج:3، ص:649، ومعاني القرآن، الفراء ج:2، ص:214، 215، وإعراب النحاس ج:3، ص:86، وحجة القراءات ص:472، وشرح الشافية ج:2، ص:144، وهمع الهوامع ج:3، ص:320.

<sup>5</sup> - الزمن ذو الزمّانة وهي آفة تصيب الحيوانات. ورجل زمن: مبتلى بين الزمّانة. - لسان العرب ج:13، ص:199.

<sup>6</sup> - الكتاب ج:3، ص:649، وينظر: الحجة للقراء السبعة ج:5، ص:266، 267، وارتشاف الضرب ص:453، وشرح الشافية ج:2، ص:144، 145، وتاج العروس ج:10، ص:50.

وبالرجوع على القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها أجازت وضع (فَعَلَى) موضع (فُعَالَى) إذا كانت تدلّ على الأمراض والأدواء من خلال قراءات الحسن والأعمش السابقة: (أَسْرَى وسَكْرَى). فأسرى جاء على (فَعَلَى): جمع أسير على (فَعِيل) على القياس؛ لأنه بمعنى المأسور فهو واقع في الأسر ومبتلى به فقد ناله المكروه والأذى كمن أصابته عاهة<sup>(1)</sup>. قال الفراء: وذلك لأنّ أسيرا يشبهه (فَعِيل) وهو يشبه مريضا لأنّ به عيبا كما بالمريض، وهذا (فَعِيل) مثله، وقد قالوا في جماعة المريض: مرضى<sup>(2)</sup>.

وأما (سَكْرَى) فجاءت هي الأخرى على (فَعَلَى) على السماع؛ جمع لسكران<sup>(3)</sup>، أو ساكر<sup>(4)</sup>، أو سكر<sup>(5)</sup>، أو سكير<sup>(6)</sup>، ولأنّ معناها يدلّ على ذهاب العقل وهي آفة تصيب الإنسان السكير فهي كالهلكى والمرضى.

فالجمع: (أَسْرَى وسَكْرَى) على: (فَعَلَى) متقارب في المعنى مع الجمع (أَسَارَى وسُكَارَى) على: (فُعَالَى) لذلك وقع أحدهما موقع الآخر؛ لأنّ كلاهما يدلّ في معناه على من به آفة أو علة أو أُنْتَلَى بهما<sup>(7)</sup>.

## 5- ظاهرة وقوع جمع كثرة موقع جمع قلّة:

### تمثلها:

- قراءة: الحسن والأعمش<sup>(8)</sup> لقوله تعالى: ((وَقَالَ لِفِتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ))<sup>(9)</sup>، بألف بعد الياء ونون مكسورة بعدها: ( لِفِتْيَانِهِ ) جمع تكسير للكثرة على بناء: (فَعْلَان).

قال النحاس: "وهذا مخالف للسواد الأعظم لأنه في السواد لا ألف فيه ولا نون فلا يُترك السواد المجتمع عليه لهذا الإسناد المنقطع، وأيضا فإنّ فتية ههنا أشبه من فتیان لأنّ فتية عند العرب لأقلّ العدد والقليل بأن يجعلوا البضاعة في الرّحال أشبهه.

<sup>1</sup> - ينظر: جامع البيان ج:2، ص:213.

<sup>2</sup> - معاني القرآن ج:1، ص:135، 136.

<sup>3</sup> - ينظر: الكتاب ج:3، ص:649، و الحجة للقراء السبعة ج:5، ص:266، والمحتسب ج:1، ص:291، والمصدر نفسه ج:2، ص:115، وشرح الشافية ج:2، ص:144.

<sup>4</sup> - ينظر: حجة القراءات ص:472.

<sup>5</sup> - ينظر: الحجة للقراء السبعة ج:5، ص:267، وحجة القراءات ص:472.

<sup>6</sup> - ينظر: الكتاب ج:3، ص:647، وحجة القراءات ص:472.

<sup>7</sup> - ينظر: الكتاب ج:3، ص:647، وشرح المفصل ج:5، ص:65، ومعاني الأبنية العربية ص:140.

<sup>8</sup> - بها قرأ: حمزة، والكسائي، وخلف، وابن مسعود. - الإتحاف ص:333، ومعجم القراءات ج:4، ص:293.

<sup>9</sup> - يوسف:62.



والأصل في فتيّة أفعلة وإن كان قد صُغّر على لفظه<sup>(1)</sup>.

وقال الفارسي: "الفتية جمع فتى في العدد القليل، والفتيان في الكثير، فمثلُ فتى وفتية، أخ وإخوة، ووُلد ووِلدة، ونار ونيرة، وقاع وقِيعَة، ومثل الفتيان: بَرَق وبرقان، وخرَب وخربان، وجار وجيران وتاج وتيجان. وقد جاء فعلة في العدد القليل، فيما زادت عدته على ثلاثة أحرف، نحو: صبيّ وصبيّة، وغلام وغلّمة، وعليّ، وعلية<sup>(2)</sup>.  
 وذهب ابن عطية<sup>(3)</sup>، والزمخشري<sup>(4)</sup>، وأبو حيان<sup>(5)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(6)</sup> إلى أنّ: (فعلان) بناءٌ للكثرة، و:(فتية) على: (فعلّة) بناء للقلّة، وقد روعي المعنى في التبادل بين هذين البناءين، حيث جعل بناء الكثرة على مراعاة المأمورين، وبناء القلة على مراعاة المتناولين وهم الخدمة.

### 6- ظاهرة وقوع جمع قلة موقع جمع كثرة:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن البصري<sup>(7)</sup> لقوله تعالى: (( فَلَوْلَا أَلْقَى عَلَيْهِ أَسَاوِرَةً مِنْ ذَهَبٍ ))<sup>(8)</sup>، بسكون السين دون ألف بعدها: (أَسَوِرَةٌ) على بناء: (أفعلّة) جمع قلة، وبهذا يكون قد وقع جمع قلة موقع جمع كثرة: (أفاعلة).

أجاز علماء اللّغة والقراءات هذه القراءات من باب التبادل بين جموع التكسير القريبة المعنى. فقد استحسناها الفرّاء وجعلها صوابا وقال: "ومن قرأ: (أساورَة)، جعل واحدها إسوارا، ومن قرأ: (أَسَوِرَةٌ) فواحدها سوار، وقد تكون الأساورَة جمع أسورة كما يقال في جمع: الأسقية: أساقى، وفي جمع الأكرع: أكارع"<sup>(9)</sup>.

1 - إعراب القرآن ج:2، ص:334، وينظر: الجامع لأحكام القرآن ج:11، ص:394، 395.

2 - الحجة للقراء السبعة ج:4، ص:430.

3 - ينظر: المحرر الوجيز ج:3، ص:259.

4 - ينظر: الكشاف ج:3، ص:84.

5 - ينظر: البحر المحيط ج:5، ص:320.

6 - ينظر: الدر المصون ج:6، ص:517.

7 - بها قرأ: يعقوب، وقتادة، وأبو رجاء، والأعرج - معاني القرآن، الفرّاء ج:3، ص:35، وإعراب القرآن ج:4، ص:114،

والمحرر الوجيز ج:5، ص:59، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص:387، الإتحاف ص:496، ومعجم القراءات ج:8،

ص:385.

8 - الزخرف:53.

9 - معاني القرآن ج:3، ص:35.

وقال النحاس: "أساورة جمع إسوار. وحكى الكسائي: أسوار وسوار وسوار بمعنى واحد، وأساور وأساورة"<sup>(1)</sup>.

وذهب علماء آخرون كذلك إلى أن: (أساورة) جمع للأسورة، فأراد: أساور، على تعويض التاء من الياء، وأنّ (أساورة): (أفاعلة): جمع أساور، ويجوز أن يكون جمع أسورة، كأسقية أساقي، ودخلت الهاء كما دخلت في قشعم وقشاعمة. والهاء أو التاء في أقصى الجموع تأتي لتأكيد الجمعية مثل ملائكة وقشاعمة وصياقلة، وأنّ أسورة على أفعلة جمع قلّة<sup>(2)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

رأى علماء اللغة<sup>(3)</sup> أنه لما كانت الجموع غير متناهية الكثرة؛ تمّ اللجوء إلى التفريق بين جموع الكثرة وجموع القلّة بوضع أبنية خاصة بكل نوع من هذه الأنواع للتمييز بينهما.

ومن بين أبنية جموع القلّة<sup>(4)</sup> ما كان على: (فِعْلَةٌ) وهو بناء لم يطرد في شيء حتى جعله بعضهم اسم جمع لا جمع. ويكون هذا الجمع في نحو: فِتْيَةٌ، وَصِيبَةٌ، وَغِلْمَةٌ، وَإِخْوَةٌ<sup>(5)</sup>. وما كان على: (أَفْعَلَةٌ) فهو يطرد في الاسم المذكر الرباعي الذي قبل آخره حرف مدّ نحو قولك: طعام وأطعمة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة وغيرها، ونذر في غير الرباعي نحو قولك: خال وأخولة<sup>(6)</sup>.

ومن أبنية جموع الكثرة ما جاء على: (فِعْلَان) وهو مطّرد لكل اسم على فعل أو فَعَل أو فُعَال نحو: صُرْدٌ وصِردان، وَفَتَى وَفَتَيَان<sup>(7)</sup>. و ما جاء على: (أَفَاعِلَةٌ) وهي الجموع الدالة على الكثرة، وأصلها (أَفَاعِيل) لكن جعلت الهاء بدلا من الياء لزيادة التأكيد والجمعية<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup> - إعراب القرآن ج:4، ص:114.

<sup>2</sup> - ينظر: معاني القرآن، الأخفش ج:2، ص:515، والكشف ج:2، ص:59، والمحرم الوجيز ج:5، ص:59، والجامع لأحكام القرآن ج:19، ص:62، والبحر المحيط ج:8، ص:24، والدر المصون ج:9، ص:599.

<sup>3</sup> - ينظر: المفصل في علم العربية ص:165، وشرح المفصل ج:5، ص:10، 11، ج:3، ص:308-325.

<sup>4</sup> - اقتصر في جموع القلّة وجموع الكثرة فقط على الأبنية التي تبادلت فيما بينها في القراءات الأربعة الشاذة.

<sup>5</sup> - همع الهوامع ج:3، ص:311.

<sup>6</sup> - ينظر: شرح المفصل ج:5، ص:75، وهمع الهوامع ج:3، ص:310.

<sup>7</sup> - ينظر: الكتاب ج:3، ص:574، والمفصل في علم العربية ص:166، وشرح المفصل ج:5، ص:20، وهمع الهوامع ج:3، ص:321.

<sup>8</sup> - ينظر: شرح الشافية ج:2، ص:190.

وقد ذكر علماء اللّغة<sup>(1)</sup> من خلال قيامهم بجمع واستقراء أبنية جمع التكسير أنّ العرب تستعمل في كلامها اللفظ الموضوع للقلّة في موضع الكثرة، كما تستعمل اللفظ الموضوع للكثرة في موضع القلّة، وهي سنة من سنن كلاهم يبيّنون بها عن معانيهم، ويبرزون من خلالها على دلالات ألفاظهم.

وهذا المنحى اللّغوي في الكلام أوردته القراءات الأربعة الشاذة وأجازته اعتمادا على إرادة المعنى من خلال قراءات الحسن والأعمش السابقة، حيث استعملت في القراءة الأولى: (فَتَيَان) على بناء: (فِعْلَان) وهو جمع كثرة موضع (فِتْيَة) على بناء: (فِعْلَة) وهو جمع قلة. وبالمقابل وضعت (أَسْوَرَة) على بناء: (أَفْعَلَة) وهو جمع قلة موضع (أَسَاوَرَة) على بناء: (أَفَاعِلَة) وهو جمع كثرة.

<sup>1</sup> - ينظر: شرح المفصل ج:5، ص:11.

# الباب الرابع

## الظواهر النحوية في القراءات الأربعة الشاذة

الفصل الأول: ظواهر تخص المعرب والمبني من الأسماء:

الفصل الثاني: ظواهر تخص المعرب والمبني من الأفعال:

الفصل الثالث: ظواهر تخص الجملة الاسمية وما يتعلق بها:

الفصل الرابع: ظواهر تخص الجملة الفعلية وما يتعلق بها:

الفصل الخامس: ظواهر تخص شبه الجملة وما يتعلق بها:

**الفصل الأول: ظواهر تخص المعرب والمبني من الأسماء:**

**المبحث الأول: ظواهر تخص الإعراب بالحركات والحروف:**

**1- ظاهرة صرف ما لا ينصرف ومنع ما ينصرف:**

**أ- صرف ما لا ينصرف:**

**تمثلها:**

- قراءة: الحسن وابن محيصن والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَالِي ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا))<sup>(2)</sup>، بالتثوين والصرف في: (ثمود)، وبذلك يكون اسما للحي، أو الأب فلا يكون فيه علتان<sup>(3)</sup>.

يذهب النحاس إلى أن سائر القراء اختلفوا في (ثمود) فصرفوه في موضع ولم يصرفوه في موضع؛ لأنه يقال له الحي تارة والقبيلة تارة أخرى<sup>(4)</sup>.

غير أن الزمخشري يرى أن الصرف يعود باعتبار الأصل؛ لأنه اسم أبيهم الأكبر<sup>(5)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن وابن محيصن والأعمش<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: ((إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ

طَوًى))<sup>(7)</sup>، بكسر الطاء والتثوين (طَوًى) مصروفا.

أما من حيث كسر الطاء فهي لغة فيه قال الفراء: "إذا كسرت الطاء فوجه الكلام الإجراء"<sup>(8)</sup>.

قال الأصفهاني: قيل: هو اسم أرض فمنهم من يصرفه ومنهم من لا يصرفه، وقيل:

هو مصدر طويت، فيُصرف ويفتح أوله، ويكسر نحو ثنى وثنى، ومعناه: ناديته مرتين<sup>(9)</sup>.

<sup>1</sup> - وقرأ بها: يحي بن وثاب - إعراب القرآن ج:2، ص: 289، ومختصر في شواذ القرآن ص:50، وقال: (مجرى) عند الأعمش في كل القرآن، وشواذ القراءات ص:190، والإتحاف ص:285، والقراءات الشاذة ص:536.

<sup>2</sup> - الأعراف:73، وهود:61.

<sup>3</sup> - ينظر: الكتاب: ج:3، ص:252، والمقتضب ج:3، ص:354، وإعراب القرآن ج:2، ص:137، ومشكل إعراب القرآن، ج:2، ص:474، والمحمر الوجيز ج:2، ص:420، والبحر المحيط ج:3، ص:330، والقراءات الشاذة ص:536.

<sup>4</sup> - إعراب القرآن ج:2، ص:289.

<sup>5</sup> - الكشف ج:2، ص:115.

<sup>6</sup> - بها قرأ: عكرمة، وأبو حيوة، وابن أبي إسحاق، وأبو السمال: البحر المحيط ج:6، ص:217، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص:305، والإتحاف ص:382.

<sup>7</sup> - طه:12.

<sup>8</sup> - معاني القرآن ج:2، ص:175.

<sup>9</sup> - المفردات في غريب القرآن ج:2، ص:408.

وبذلك قال: القرطبي<sup>(1)</sup>، وأبو حيان<sup>(2)</sup> والشوكاني<sup>(3)</sup>.

وأما من حيث صرفه فباعتبار كونه علما على اسم مكان مخصوص به أو بتأويل المكان، والمكان مذكر، فتكون فيه العلمية فقط وهي وحدها غير كافية لمنع الصرف والتنوين. قال الفراء: "فالإجراء فيه أحب إليّ: إذ لم أجد في المعدول نظيرا"<sup>(4)</sup>.

وقال الزجاج: "وبكسر أوله بتنوين وبغير تنوين. فمن نونه فهو اسم للوادي، وهو مثل: مَعَى وَضَلَع، مصروف"<sup>(5)</sup>، والمعنى نفسه ذهب إليه أكثر اللغويين والمفسرين<sup>(6)</sup>. وقال العكبري: "ومن نون جعله نكرة أو مذكرا"<sup>(7)</sup>.

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(8)</sup> لقوله تعالى: ((وَلَا تَذَرْنَّ وِدًّا وَلَا سُوعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا))<sup>(9)</sup>، بتنوين (يَغُوثًا وَيَعُوقًا) مصروفا.

يرى سيبويه<sup>(10)</sup> والفراء<sup>(11)</sup> أنه من مبادئ جواز الصرف في الاسم كثرة التسمية به، أو نية التكرار فيه، وأن التنوين علامة للأخف، وتركه علامة لما يستقلون.

وقال الزمخشري: "ولعله قصد الازدواج فصرفهما لمصادفته أخواتها منصرفات ودًا وسواعا ونسرا"<sup>(12)</sup>.

أما ابن عطية فقد جعله وهما من القارئ<sup>(13)</sup>، فردّ عليه أبو حيان بقوله: "وليس ذلك بوهم، ولم ينفرد الأعمش بذلك بل وافقه الأشهب العقيلي على ذلك وتخريجه على أحد

<sup>1</sup> - الجامع لأحكام القرآن ج:14، ص:25.

<sup>2</sup> - البحر المحيط ج:6، ص:217.

<sup>3</sup> - فتح القدير ج:3، ص:358.

<sup>4</sup> - معاني الفراء ج:3، ص:233.

<sup>5</sup> - معاني القرآن وإعرابه ج:3، ص:351، 352، بتصرف.

<sup>6</sup> - يظر: - مشكل إعراب القرآن ج:2، ص:65، والكشاف ج:4، ص:28، والمحزر الوجيز ج:4، ص:39، زاد المسير في علم التفسير ج:5، ص:274، والإتحاف ص:382، والقراءات الشاذة ص:552، والقراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية ج:2، ص:39، ومعرض الإبريز من الكلام الوجيز عن القرآن العزيز، عبد الكريم محمد عبد الكريم الأسعد، دار المعارج الدولية للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط:1، 1419هـ، 1998م، ج:3، ص:408.

<sup>7</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:66.

<sup>8</sup> - الكشاف ج:6، ص:162، والمحزر الوجيز ج:5، ص:376.

<sup>9</sup> - نوح:23.

<sup>10</sup> - ينظر: الكتاب ج:1، ص:22.

<sup>11</sup> ينظر: معاني القرآن ج:3، ص:189.

<sup>12</sup> - الكشاف ج:6، ص:162.

<sup>13</sup> - المحزر الوجيز ج:5، ص:376.

الوجهين: أحدهما: أنه جاء على لغة من يصرف ما لا ينصرف عند عامة العرب وذلك لغة، وقد حكاها الكسائي وغيره. والثاني: أنه صرف لمناسبة ما قبله وما بعده من المنون إذ قبله (ودًا وسواعًا) وبعده (ونسرًا) كما قالوا في صرف (سلاسلا وقواريرا قواريرا)، وهي قراءة الأعمش في الأولى، وقراءة الحسن والأعمش في الثانية<sup>(1)</sup> لمن صرف ذلك للمناسبة.<sup>(2)</sup>

### ب- منع صرف ما ينصرف:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن والأعمش<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَّا سَأَلْتُمْ))<sup>(4)</sup>، بلا تنوين غير منصرف (مصر)، وعلى هذا يكون القارئ أراد مصر العلم المعروفة بعينها، وهي دار فرعون، وهذا ما ذهب إليه الكثير من علماء اللغة،<sup>(5)</sup> فمنع القارئ الصرف للعلمية والتأنيث.<sup>(6)</sup>

يرى الفراء أن المقصود بهذه القراءة مصر بلاد النيل فقال في معانيه مرجحاً ترك التنوين: "كتبت بالألف، وأسماء البلدان لا تنصرف خفت أو ثقلت، وأسماء النساء إذا خف منها شيء جرى) جرى معناه: المنصرف عند الكوفيين، وغير المنجري: غير المنصرف) إذا كان على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن مثل: دعدٍ وهندٍ وجُمَل. وإنما انصرفت إذا سمى بها النساء، لأنها تردد وتكثر بها التسمية فتخف لكثرتها، وأسماء البلدان لا تكاد تعود. فإن شئت جعلت الألف التي في (مصر) ألفاً يوقف عليها، فإذا وصلت لم تتون فيها كما كتبوا (سلاسلا) و(قواريرا) بالألف، وأكثر القراء على ترك الإجراء فيها. وإن شئت جعلت مصر غير المصر التي تعرف، يريد اهبطوا مصرًا من

<sup>1</sup> - ينظر: البحر المحيط ج:8، ص:387، وإيضاح الرموز ص: 434، والإتحاف ص:565.

<sup>2</sup> - البحر المحيط ج:8، ص:336.

<sup>3</sup> - وظلحة وأبان بن تغلب- مختصر في شواذ القرآن ص:14، والبحر المحيط ج:1، ص:396، وكتاب المصاحف، أبو داوود ص: 302، 303، والإتحاف: ص:180.

<sup>4</sup> - البقرة:61.

<sup>5</sup> - ينظر: الكتاب ج:3، ص:242، والمقتضب ج:3، ص:351، وتفسير الطبري ج:2، ص:22، والجامع لأحكام القرآن ج:2، ص: 153 .

<sup>6</sup> - ينظر: الأبريز ج:1، ص:56، والأعلام الممنوعة من الصرف في القرآن الكريم ، عبد العظيم فتحي خليل الشاعر، ط1، 1425هـ، 2004 م، مكتبة الآداب القاهرة، ص:103.

الأمصار، فإن الذي سألتهم لا يكون إلا في القرى والأمصار<sup>(1)</sup>. ثم أكد على أنّ الممنوع من الصرف هنا أحب إليه من غيرها لأنه ورد مثلها في سورة يوسف في قوله تعالى: ((ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَأَمْنِينَ))<sup>(2)</sup>، والمعنى قريب منه ذهب إليه الزجاج<sup>(3)</sup>، وابن عطية<sup>(4)</sup>. في حين يرى الأخفش أنّ التي في يوسف<sup>(5)</sup> يعني بها مصر بعينها والتي في البقرة يعني بها مصرا من الأمصار<sup>(6)</sup>، غير أنّ العكبري ذكر: أنّ كليهما يُقصد بهما البلدة بقوله: "أن من لم ينون أراد البلدة فلم يصرفه، ومثله قوله تعالى: ((اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرٍ))<sup>(7)</sup>(8).

وقال أبو حيان: "وأما من قرأ بغير تنوين فالمراد مصر العلم وهي دار فرعون"<sup>(9)</sup>.  
- ومثلها قراءة: الحسن<sup>(10)</sup> لقوله تعالى: ((فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا))<sup>(11)</sup>. بغير تنوين (ضَنْكِي)، على وزن (فعلِي)، على أن الألف ألف التانيث باعتبار تأويله بالوصف، أو أنه أجرى الوصل مجرى الوقف.<sup>(12)</sup>

قال الزمخشري: "الضنك مصدر يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث"<sup>(13)</sup>.  
وقال أبو حيان: "وقرأ الحسن: (ضنكى) بألف التانيث ولا تنوين وبالإمالة بناؤه صفة على فعلى من الضنك"<sup>(14)</sup>.

<sup>1</sup> - معاني القرآن ج:1، ص:42، 43.

<sup>2</sup> - يوسف: 99.

<sup>3</sup> - ينظر: ما ينصرف ولا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج، تح: هدى محمود قراعة، إصدار: محمد توفيق عويضة، القاهرة، ط: 1139 هـ، 1971م، ص:52، 53.

<sup>4</sup> - ينظر: المحرر الوجيز: ج:1، ص:154.

<sup>5</sup> - الآية:12. ينظر: المحرر الوجيز: ج:1، ص:154.

<sup>6</sup> - ينظر: معاني القرآن ج:1، ص:106.

<sup>7</sup> - يوسف:21.

<sup>8</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:168، 169، وينظر: التبيان في إعراب القرآن، ج:1، ص:39، وإملاء ما من به الرحمن ص:46.

<sup>9</sup> - البحر المحيط:ج:1، ص:397.

<sup>10</sup> - البحر المحيط ج:6، ص:266، والإتحاف ص:389.

<sup>11</sup> - طه:124.

<sup>12</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:95، والجامع لأحكام القرآن ج:14، ص:157، وروح المعاني ج:16، ص:276.

<sup>13</sup> - الكشف ج:4، ص:50، وينظر: فتح القدير ج:3، ص:536، وزاد المسير ج:5، ص:330.

<sup>14</sup> - البحر المحيط ج:6، ص:266.



وعلى هذا يكون الحسن اختار صيغة (فعلَى) التي تتوفر على علة منع الصرف وهي التأنيث (قال سيبويه: "وتقول: كل فَعَلَى أو فَعَلَى كانت ألفها لغير التأنيث انصرف، وإن كانت الألف للتأنيث لم ينصرف"<sup>(1)</sup>) باعتبار تأويلها بالوصف فقرأ بها<sup>(2)</sup>.

- ومثلها قراءة: ابن محيصة واليزيدي<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: (( وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ ))<sup>(4)</sup>، بفتح الهمزة من غير تنوين (سَبَأً)، وقرأها الأعمش<sup>(5)</sup> (سَبِأً) بكسر الهمزة ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث اسماً للقبيلة حملاً على المعنى، مثل ثمود، أو البقعة، أو المدينة، أو اسم امرأة<sup>(6)</sup>.

قال الشاعر في عدم صرف (سبأ):

مِنْ سَبَأٍ الْحَاضِرِينَ مَأْرِبَ إِذْ يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ الْعَرَمَا<sup>(7)</sup>.

لم يصرف (سبأ) على تأويله بمؤنث، وجعله اسماً للقبيلة.

وقد ذكر الفراء في منع (سبأ) من الصرف سببين: أولهما: أنّ العرب إذا سمت بالاسم المجهول تركوا إجراءه، أي: منعت الصرف إذا جهلوا ذلك الاسم؛ أو لم يكن من عاداتهم في التسمية.<sup>(8)</sup> ثانيهما: أنه إذا جَعَلْتَ (سبأ) اسماً للقبيلة، إن كان رجلاً، أو جعلته اسماً لما حوله إن كان جبلاً لم تُجْرَه أيضاً<sup>(9)</sup>.

1 - الكتاب ج:3، ص:205.

2 - يرى الكوفيون أنه تكفي واحدة لمنع الصرف على خلاف البصريين الذين يشترطون علتين. ينظر: المفصل في علوم العربية، الزمخشري ص:17.

3 - بها قرأ: البزي وأبو عمرو. إيضاح الرموز ص:338، والإتحاف ص:427.

4 - النمل:22.

5 - المحرر الوجيز ج:4، ص:255، والبحر المحيط ج:7، ص:63.

6 - ينظر: مشكل إعراب القرآن ج:2 ص:533، وإعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:236، وفتح القدير ج:4 ص:132، روح المعاني ج:19 ص:187، وأثر القراءات في علوم العربية ج:2، ص:43.

7 - من شواهد الكتاب ج:3، ص:253، وما ينصرف ولا ينصرف ص:59، والإنصاف ج:2، ص:65، 66.

8 - معاني القرآن ج:2، ص:254.

9 - المصدر السابق ج:2، ص:289.

- ومثلها قراءة: الحسن وابن محيصن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((مُتَكَيِّنَ عَلَى رَفْرِفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ))<sup>(2)</sup>، (رَفَارِفَ) و(عَبَاقِرِيٍّ) على أنهما جمعا تكسير على صيغة منتهى الجموع غير منصرفين أو أن (عباقرِيٍّ) منع لمجاورته ما لا ينصرف<sup>(3)</sup>.  
قال الفراء: "الرَّفَارِفُ قد يكون صوابا، وأما العباقرِيُّ فلا؛ لأن ألف الجمع لا يكون بعدها أربعة أحرف، ولا ثلاثة صحاح"<sup>(4)</sup>.

وقال ابن جني أنه رواه عن قطرب كذلك (عَبَاقِرِيٍّ) بكسر القاف غير مصروف غير أنه يرى أن: "ترك صرف (عباقرِيٍّ) شاذ في القياس، ولا يستنكر شذوذه في القياس مع استمراره في الاستعمال، كما جاء عن الجماعة: ((اسْتَحُوذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ))<sup>(5)</sup>(6) وهو شاذ في القياس مع استمراره في الاستعمال، وإذا كان جاء عنهم عنكبوت وعناكبيب، وتخربوت وتخاربيب كان (عباقرِيٍّ) أسهل منه."<sup>(7)</sup>

وقال الزمخشري: "و(عباقرِيٍّ) كمدائني نسبة إلى عباقرى في اسم البلد."<sup>(8)</sup>  
وقال أبو حيان: "قد يُقال: المانع له من الصرف (رفارف) شاكلة في (عباقرِيٍّ)، كما قد ينون ما لا ينصرف للمشكلة، كذلك يمنع من الصرف للمشكلة"<sup>(9)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن<sup>(10)</sup> لقوله تعالى: ((أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ))<sup>(11)</sup>، بفتح الدال (بَعَادٍ) غير منصرف بمعنى القبيلة.

<sup>1</sup> - بها قرأ: النبي - صلى الله عليه وسلم -، وعثمان، ونصر بن علي، والجحدري، وأبو الجلد، ومالك بن دينار، وأبو طعمة، وزهير الفرقي، وغيرهم - المحتسب ج: 2، ص: 356، والجامع لأحكام القرآن ج: 20، ص: 171، وإيضاح الرموز ص: 412، والإتحاف ص: 528.

<sup>2</sup> - الرحمن: 76.

<sup>3</sup> - الإتحاف ص: 528، والقراءات الشاذة ص: 569، والإبريز ج: 5، ص: 449.

<sup>4</sup> - معاني الفراء ج: 3، ص: 120.

<sup>5</sup> - المجادلة: 19.

<sup>6</sup> - قال ابن جني في الخصائص: واعلم أن الشيء إذا اطرده في الاستعمال وشذ في القياس، فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره. ألا ترى أنك إذا سمعت: ((استحوذ)) و((استصوب)) أدبتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما - الخصائص ج: 1، ص: 99.

<sup>7</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 356، 357. وبذلك قال العكبري - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 548.

<sup>8</sup> - الكشاف ج: 6، ص: 69. فالاسم إذا لحقته ياء النسب ك: (مدائني) صُرف معرفة كان أو نكرة. - ينظر: المقتضب ج: 3، ص: 345، وارتشاف الضرب ص: 854.

<sup>9</sup> - البحر المحيط ج: 8، ص: 198.

<sup>10</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 173، والكشاف ج: 6، ص: 230، والبحر المحيط ج: 8، ص: 464، والإتحاف ص: 583.

<sup>11</sup> - الفجر: 6.

قال العكبري: "لم يصرفه؛ لأنه أراد القبيلة"<sup>(1)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

وضع أهل النحو واللغة ضوابط للكلمات الممنوعة من الصرف<sup>(2)</sup>، وتلك التي يجوز صرفها، غير أنهم وجدوا في القراءات القرآنية بصفة عامة والشاذة بصفة خاصة كلمات مُنعت من الصرف وهي مصروفة، وأخرى مصروفة وهي ممنوعة من الصرف، رغم توفر الشروط فراحوا يبحثون عن العلل لهذه الظواهر، فذكروا لذلك أسبابا ترجع في معظمها إلى الاختلاف في التفسير والتأويل، وأسباب تعود إلى القارئ نفسه حيث يبحث في قراءته عن تأويل ما ذهب إليه، أو البحث عن صيغة توافق الشروط التي يجب توفرها لصحتها.

وإذا عدنا إلى القراءات الأربعة الشاذة ونظرنا إلى الكلمات التي وردت في القراءات السابقة وجدناها تدخل في هذا المنحى، حيث صرفوا: (ثمود، وطوى، ويغوث، ويعوق)، وهي ممنوعة من الصرف لتوفر الشروط، ومنعوا من الصرف: (مصر، وسبأ، وعاد)، وهي مصروفة، ووجدوا صيغا تتوفر على شروط المنع مثل: (ضنكى، ورفارف، وعباقرى)، غير أنه وبعد استقصاء آراء العلماء والمفسرين وجدناهم ذكروا لذلك تخريجات يمكننا أن نستنتج منها أحكاما تكون على النحو الآتي:

### 1- أنه يجوز صرف ما لا ينصرف:

- أ- إذا أريد باسم العلم اسم الحي، أو اسم المكان، أو اسم الأب.<sup>(3)</sup>
- ب- إذا كان على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف.<sup>(4)</sup>
- ج- إذا كان لكثرة التسمية وهروبا للأخف، أو بنية التنكير.

<sup>1</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:709.

<sup>2</sup> - يمنع الاسم من الصرف إذا وجد فيه علتان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقام العلتين، والعلل التسع: عدل، ووصف، وتأنيث، ومعرفة، وعجمة، ثم جمع، ثم تركيب، ووزن الفعل، وامت زيد في آخره ألف ونون. ينظر: المفصل في علوم العربية، ص: 17، وشرح المفصل ج:1، ص:59، وشرح ابن عقيل ج:3، ص:321، وهمع الهوامع ج:1، ص:87 وما بعدها.

<sup>3</sup> - ينظر: شرح الكافية ج:1، ص:139، 140.

<sup>4</sup> - يرى الأخفش أنّ من العرب من يصرف ما لا ينصرف إلاّ أفعل التفضيل، وهو مذهب الكوفيين أيضا، وأن: (بنو أسد) يصرفون مطلقا لأن الأصل في الأسماء الصرف- ينظر: همع الهوامع ج:1، ص:121، وشرح ابن عقيل ج:3، ص:339، والإتحاف ص:565، والقراءات وأثرها في علوم العربية ج:2، ص:48.

د- إذا كان للتناسب، حيث تتبّع الكلمة ما قبلها أو ما بعدها في الحركات، أو الضرورة.<sup>(1)</sup>  
 2- أنه يجوز منع ما ينصرف من الصرف:

أ- إذا أريد باسم الحي، أو البلد اسم القبيلة، أو البقعة، فيكون المنع للعلمية والتأنيث.

ب- إذا كان الاسم مجهولاً، أو لم يكن من عاداتهم في التسمية.

ج- إذا كان مستمراً في الاستعمال، أو مصوغاً بصيغة منتهى الجموع، أو لمجاورته ما لا ينصرف لقصد المشاكلة.

### 3- ظاهرة حذف التنوين:

تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ))<sup>(3)</sup>، (ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) بحذف التنوين والنصب، وذلك على حذف التنوين لالتقاء الساكنين.

أجاز الفراء هذا الحذف بقوله: "وتركه كثير جائز... فمن حذف النون ونصب قال: النية التنوين مع الجحد، ولكن أسقطت النون للساكن الذي لقيها وأعملت معناها، ومن خفض أضاف"<sup>(4)</sup>. الأصل فيها بالتنوين والنصب وبها قرأ اليزيدي: ((ذَائِقَةُ الْمَوْتِ))<sup>(5)</sup>

- ومثلها قراءة: الحسن البصري<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: ((قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ. اللَّهُ الصَّمَدُ))<sup>(7)</sup>، بحذف التنوين وهو علامة إعراب (أحد) لالتقاء الساكنين، فهذه قراءة سُمعت من القراء الفصحاء<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: أسرار النحو، ابن كمال الباشا(شمس الدين أحمد بن سليمان تـ: 940هـ)، تح: أحمد حسن حامد، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط: 2، 1422هـ، 2002م، ص: 84، وظاهرة التخفيف في النحو العربي ص: 266.

<sup>2</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 30، والكشاف ج: 1، ص: 218، والبحر المحيط ج: 3، ص: 139، والدر المصون ج: 3، ص: 520.

<sup>3</sup> - آل عمران: 185.

<sup>4</sup> - معاني القرآن ج: 2، ص: 202.

<sup>5</sup> - الكشاف ج: 1، ص: 218.

<sup>6</sup> - وبها قرأ: نصر بن عاصم، وأبو عمرو، وأبان بن عثمان، وزيد بن علي، وابن سيرين، وابن أبي إسحاق، وأبو السمال، ورويت عن عمر بن الخطاب، ويونس، ومحبوب، والأصمعي، واللؤلؤي، وعبيد، وهارون- البحر المحيط ج: 8، ص: 529، 530، والفتوحات الإلهية ج: 4، ص: 604، فتح القدير ج: 5، ص: 697.

<sup>7</sup> - الإخلاص: 1، 2.

<sup>8</sup> - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج: 1، ص: 432.

قال الفراء: "والذي قرأ: "أحدُ الله الصمدُ" بحذف النون من "أحد" يقول: النون نون الإعراب إذا استقبلتها الألف واللام حُذفت، وكذلك إذا استقبلها ساكن، فربما حُذفت، وليس بالوجه." (1)

ويرى الأخفش أن: "من العرب مَنْ لا ينون؛ يحذف لاجتماع الساكنين" (2). في حين يرى الزجاج (3)، والنحاس (4)، والزمخشري (5)، والعكبري (6)، وأبو حيان (7) إلى أن هذا الحذف سببه التقاء الساكنين، وهو موجود في كلام العرب، وأكثره في الشعر، واستدلوا في ذلك بالشرط الثاني من بيت أبي الأسود الدؤلي:

.....  
وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

والشاهد فيه: ذَاكِرِ اللَّهِ بحذف التنوين. وقد استشهد به سيبويه في حذف التنوين لالتقاء الساكنين اضطراراً (8).

### توضيح واستنتاج:

ذهب أهل اللغة القدامى إلى أن التنوين علم الخفة، وأن العرب يلحقونه بالخفيف من الكلمات، ويحذفونه من الكلمات الثقيلة، نظراً كونه يزيد الكلام ثقلاً. قال سيبويه: "قالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستقلون" (9).

وقال المبرد: "فالمختار والوجه في التنوين التحريك لالتقاء الساكنين؛ لأن الحذف إنما يكون في حروف المدّ واللين خاصة، وإنما جاز في التنوين لمضارعة إياها، وأنه يقع كثيراً بدلاً منها" (10). وذكر الزمخشري أن النون والتنوين هما الأصل وأن حذفها يكون تخفيفاً في حالة الإضافة اللفظية (11)

1 - المصدر السابق ج:3، ص:30.

2 - معاني القرآن ج:2، ص:589.

3 - ينظر: معاني القرآن وإعرابه ج:5، ص:377.

4 - ينظر: إعراب القرآن ج:5، ص:310.

5 - ينظر: الكشاف ج:6، ص:263، والمفصل في علم العربية ص:281، 282.

6 - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:758.

7 - ينظر: البحر المحيط ج:8، ص:529، وارتشاف الضرب ص:719.

8 - ينظر: الكتاب ج:1، ص:169. والبيت كاملاً: فَأَلْفَتْهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا.

9 - الكتاب ج:1، ص:22.

10 - المقتضب ج:2، ص:311، و ص:313.

11 - المفصل ص:281-283، وينظر: شرح المفصل ج:9، ص:35، 36.

وإذا عدنا إلى القراءات الأربعة الشاذة السابقة لوجدنا أنها عرفت هذه الظاهرة من خلال قراءة الأعمش، والحسن البصري السابقتين: (ذائقة الموت)، و(أحد) بدون تنوين وهي كلها من هذا القبيل، حيث أنّ قراءتهما جوزت على قلة في الاستعمال<sup>(1)</sup> حذف التنوين وهو علامة إعراب إذا استقبله ساكن أو (أل) التعريف لأنه يراه أخف، رغم أنّ هذا المسلك يخص الشعر أكثر اضطرارا.

#### 4- ظاهرة تناسي الإعراب وإهماله:

##### تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ))<sup>(3)</sup>، برفع (الجوار) على اعتباره مبتدأ مؤخرًا مرفوعًا على تناسي المحذوف وهي لغة شبيهة بلغة من لا ينتظر الحرف. ومنه قول الشاعر:

لَهَا ثَنَائِيَا أَرْبَعُ حِسَانٌ  
أَرْبَعُ فَكَلُّهَا ثَمَانٌ<sup>(4)</sup>.

الشاهد فيه (ثمان) برفع النون.

قال العكبري: "ووجهه أنه حذف الياء، وجعل الباقي كلمة تامة، كما يفعل في ترخيم النداء"<sup>(5)</sup>.

وقال أبو حيان: "كما قالوا في شاك، شاك"<sup>(6)</sup>. كما يرى السمين الحلبي أن بعض العرب يعرب (جوار) ونحوه بالحركات على الحرف الذي قبل الياء المحذوفة<sup>(7)</sup>. وقد يكون لها وجه آخر وهو أن تحذف ياء (الجواري) تخفيفًا، مع جعل المحذوف حكم المنسي، كما حذف من قولهم: ما باليت به بالة، وأصلها بالية من (بالى) كعافية من (عافى)، وتجري الإعراب على حركة الرّاء<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup> - يقتضي القياس في النقاء الساكنين أن تتخلص منه اللّغة بتحريك الصوت الأول.

<sup>2</sup> - بها قرأ: ابن مسعود، وعبد الوارث - مختصر في شواذ القرآن ص: 150، وشواذ القراءات ص: 458، وإيضاح الرموز ص: 411، والإتحاف ص: 527، والفتوحات الإلهية ج: 4، ص: 257، وفتح القدير ج: 5، ص: 178، والقراءات الشاذة ص: 568، ومعجم القراءات ج: 9، ص: 257، ومعجم القراءات القرآنية ج: 7، ص: 48.

<sup>3</sup> - الرحمن: 24.

<sup>4</sup> - ينظر: الكشاف ج: 6، ص: 63، والدر المصون ج: 10، ص: 166.

<sup>5</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 540.

<sup>6</sup> - البحر المحيط ج: 8، ص: 191.

<sup>7</sup> - ينظر: الدر المصون ج: 5، ص: 322، والمصدر نفسه ج: 10، ص: 166، 167.

<sup>8</sup> - ينظر: الجامع لأحكام القرآن ج: 18، ص: 113، والقراءات الشاذة ص: 568.

**توضيح واستنتاج:**

بعد عرض ملاحظات اللغويين في هذه الظاهرة نستنتج أنه يجوز في جمع التكسير الذي على صيغة منتهى الجموع حذف آخره، ونقل حركته إلى الحرف الذي قبله، وإجراء الإعراب عليه على نية نسيان المحذوف، أو تشبهاً بلغة من لا ينتظر، أو للتخفيف، وهذا الذي حققته القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة الحسن السابقة: (الجوار)، حيث رفع الراء تناسياً للحذف.

**5- ظاهرة إعراب جمع التكسير بالحروف على التوهم:****تمثلها:**

- قراءة: الحسن والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: (( وَمَا تَنْزَلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ ))<sup>(2)</sup> بالواو: (الشياطين) مكان الياء.

زعم الفراء<sup>(3)</sup> والنحاس<sup>(4)</sup> أنها غلط عند جميع النحويين، وأن القارئ اشتبه عليهما الأمر وظناً أنها كـ: نون جمع المذكر السالم في: (مسلمون). وقيل أن هذه القراءة حُمّلت على ما نقله يونس بن حبيب أنه سُمع من العرب: بُسْتَانُ فلان حوله بَسَاتُونُ، وقول أحدهم: دخلتُ بَسَاتِينَ من ورائها بَسَاتُونُ، وهذا السماع يقوّي القراءتين السابقتين<sup>(5)</sup> وقال الأخفش: "وقد قال ناس من العرب (الشياطين) لأنهم شبّهوا هذه (الياء) التي كانت في (شياطين)؛ إذا كانت بعدها (نون)، وكانت في جمع وقبلها كسرة ؛ بـ: (ياء) الإعراب التي في الجمع، فلما صاروا إلى الرفع أدخلوا (الواو)".<sup>(6)</sup>

وقال ابن جني: "هذا مما يعرض مثله للفصيح؛ لتداخل الجمعين عليه، وتشابههما عنده ونحو منه قولهم: مسيل فيمن أخذه من السيل، وعليه المعنى، ثم قالوا فيه: مسلان وأمسلة... وعلى كل حال فـ: (الشياطين) غلط، لكن يشبهه"<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: محمد بن السميع، وسعيد بن جبير: مختصر في شواذ القرآن ص: 109، والجامع لأحكام القرآن، ج: 16، ص: 81، ومعجم القراءات ج: 6، ص: 468.

<sup>2</sup> - الشعراء: 210

<sup>3</sup> - معاني القرآن ج: 2، ص: 285.

<sup>4</sup> - وإعراب القرآن ج: 3، ص: 194.

<sup>5</sup> - المحرر الوجيز ج: 4، ص: 245، والبحر المحيط ج: 7، ص: 43، والدر المصون ج: 2، ص: 28.

<sup>6</sup> - معاني القرآن ج: 1، ص: 15.

<sup>7</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 177.

ورأى الزمخشري<sup>(1)</sup> وأبو حيان<sup>(2)</sup> أنّ إلحاق إعراب جمع التكسير: (الشياطين) بإعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به في هذه القراءة إنما هو لتشابه آخره بآخر (بييرين) و(فلسطين)، حيث قالوا (بيرون) و(فلسطين) فتم اختيار إجراء الإعراب على النون.

وقيل: إن كان اشتقاقه من شاط، يشيط شوطة، أي: هلك واحترق<sup>(3)</sup>، كان لقراءتهما وجه، هو أن الواحد (شياطين) مصدر، وجمعه جمع التصحيح (الشيّاطون) وخففت الياء<sup>(4)</sup>.

وعدّ السلسلي هذه القراءة على جهة التوهم، فقال: "فأما من قرأ على من تنزل الشياطين فإنه شبه زيادتي التكسير في (الشياطين) بزيادتي الجمع السالم، فنقلها من إعراب الحركات إلى إعراب الحروف، وهو التشبيه البعيد الذي يقع نحوه منهم على جهة الوهم"<sup>(5)</sup>. وذكر ابن مالك وغيره أن: (الشياطين) ملحق بجمع المذكر<sup>(6)</sup>.

وقال السيوطي: "وقد يُقال شياطين، تشبيها لزيادتي التكسير فيه بزيادتي الجمع السالم فنقل من الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف"<sup>(7)</sup>.

ولعل الرأي السديد ما ذهب إليه الألويسي بقوله: والذي أراه أنه متى رفع هذه القراءة إلى هؤلاء الأجلة لزم توجيهها فإنهم لا يقرءون إلا عن رواية كغيرهم من القراء"<sup>(8)</sup>

### توضيح واستنتاج:

يرى علماء اللغة أنّ ما كان على بناء جمع السلامة فأعرابه إعراب الجمع. قال المبرد: "فإنه كل ما كان على بناء الجمع من الواحد فأعرابه كإعراب الجمع"<sup>(9)</sup>. وجاء في الخزانة: "ألا ترى أنّ عشرين ليس لها واحد من لفظها، فأعرابها كإعراب مسلمين، وواحدهم مسلم.

1 - الكشاف ج:4، ص:185.

2 - والبحر المحيط ج:7، ص:43.

3 - ينظر: لسان العرب ج:13، ص:238.

4 - ينظر: الكشاف ج:4، ص:185، والبحر المحيط ج:7، ص:43، وإعراب القراءات الشواذ: ج:1، ص:191، والجامع لأحكام القرآن ج:16، ص:82.

5 - شفاء العليل في إيضاح التسهيل، محمد بن عيسى السلسلي (ت:770هـ)، تح: عبد الله علي البركاتي، دار الأولى - دار الندوة، بيروت، لبنان، ط:1، 1406هـ، 1986، ج:1، ص:150.

6 - ينظر: همع الهوامع ج:1، ص:157.

7 - المصدر السابق ج:1، ص:157.

8 - روح المعاني ج:19، ص:133.

9 - الكامل في اللغة والأدب، المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت:285هـ) تح: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط:3، 1418هـ، 1997م، ص:634، وينظر: المقتضب ج:3، ص:332.



وكذلك جميع الإعراب ويقولون هذه فلسطين يا فتى، ورأيت فلسطين يا فتى، وهذا القول الأجود. وكذلك بيرين وبيرون يا فتى. وكل ما أشبه هذا فهو بمنزلته<sup>(1)</sup>. ويرى ابن جنّي أنّ إعراب (فلسطين) وأخواتها إعراب جمع السالم إنّما هو ضرب من التأويل<sup>(2)</sup>.

تشير هذه النصوص إلى جواز إلحاق بعض الجموع التي تشبه بناء جمع السلامة إعراب السلامة، وإن كان كذلك لك الخيار في إعرابها بالحروف أو بالحركات.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنّها أوردت مثل هذه الجموع التي ألحقت في إعرابها بجمع السلامة حيث أجازت على السماع من خلال قراءة الحسن والأعمش السابقة: (الشياطين) إلحاقها بجمع السلامة في إعرابها. غير أنّ إلحاق كلمة (شياطين) وهي جمع تكسير بجمع المذكر السالم من حيث إعرابه بالحروف شاذ ولا يقاس عليه وهذا ما ذهب إليه أكثر اللّغويين، غير أنّه يمكن دفع شبهة الغلط بما ذهب إليه أهل العلم بإرجاع ذلك إلى أن القارئ تشابه عنده هذا اللفظ بكلمة (بيرين وفلسطين)، أو أنّه توهم كأنّه جمع تصحيح نحو (الزيدون) وليس منه<sup>(3)</sup>، فاختر الإعراب على النون تارة، وبالحروف تارة أخرى، أو أنّه يمثّل عنده نمطا من أنماط الكلام العربي، والذي يؤكده هو ما نقله أبو حيان عن يونس بن حبيب مما سمعه من العرب، وأنها نقلت من قراءة لهم مكانة في العلم والنقل، وأنهم لم يقرأوا بذلك إلا وقد سمعوا في ذلك شيئا.

1 - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج:8، ص:67.

2 - ينظر: سر صناعة الإعراب ج:2، ص:627.

3 - المنصف ج:1، ص:311.

المبحث الثاني: ظواهر تخص الضمير (1):1- ظاهرة التعبير بالجمع في ضمير التكلم:تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(2)</sup> قوله تعالى: (( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا ))<sup>(3)</sup>، بإضافة واو بعد العين (رَاعُونَا) على الجمع للتوقير، حيث كانوا يخاطبون النبي - صلى الله عليه وسلم - كما تخاطب الجماعة تقديرا وإكبارا.<sup>(4)</sup>

2- ظاهرة إجراء ضمير العظمة للمفرد والجمع:تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: (( إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ ))<sup>(6)</sup>، بنون العظمة: (نؤخرهم)، فإلياء ضمير يعود على الله، وكذلك النون لکنه زيادة في التعظيم. وقد استعمل الحسن في هذه القراءة النون الدالة على هذه الصفة، والعرب تعبر عن الفرد عظيم القدر عندهم بضمير الجمع على إرادة التقدير والاحترام، إلا أنه لا عظيم إلا الله.

توضيح واستنتاج:

أجمع اللغويون على أن معاني الضمائر معان عامة تُحدد اختلافاتها من خلال التداوليات، وبحسب سياق النص<sup>(7)</sup>، ولعل من بينها ضمير التكلم، فإنك إذا تبيت أو جمعت المتكلم كان ضميره (نا) فيستوي في علامته المفرد والجماعة، لأن أفراد ضمير المتكلم وجمعه ليس على منهاج أفراد وجمع الأسماء الظاهرة<sup>(8)</sup>، ولذلك يجوز مخاطبة المتكلم المفرد بضمير الجمع توقيرا له، كما يجوز أيضا الخروج من (ياء) الضمير الدال على المعظم نفسه إلى نون المتكلمين للزيادة في التعظيم خاصة إذا كان المسند إليه واحد وهو الله تبارك وتعالى، وإذا سلم التعبير من الالتباس في المعنى.

<sup>1</sup> - يسميه البعض المضمّر، والبعض الآخر المكنّى. ينظر: همع الهوامع، السيوطي ج: 1، ص: 199.

<sup>2</sup> - وبها قرأ: زُرُّ بن حُبَيْش - مختصر في شواذ القرآن ص: 17، والجامع لأحكام القرآن، ج: 2، ص: 297، وشواذ القراءات ص: 32.

<sup>3</sup> - البقرة 104.

<sup>4</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج: 1، ص: 189، وإعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 195، والبحر المحيط ج: 1، ص: 508.

<sup>5</sup> - إيضاح الرموز ص: 276، والإتحاف ص: 343.

<sup>6</sup> - إبراهيم: 42.

<sup>7</sup> - ينظر: خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط: 1، 1427هـ، 2006م، ص: 35، 36.

<sup>8</sup> - شرح المفصل ج: 3، ص: 86.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها حققت مثل هذا التعبير اللغوي وأجازته من خلال قراءة الحسن والأعمش السابقتين: (رَاعُونََا - نُوْخْرَهُم)، حيث خوطب النبي -صلى الله عليه وسلم - في الأولى مخاطبة الجماعة توقيرا وتقديرا له. في حين اسند إلى الله ضمير الجماعة زيادة له في التعظيم، وهو الأعظم، ولا عظيم إلا الله.

### 3- ظاهرة التعبير بضمير المخاطب:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن البصري<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: (( مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ))<sup>(2)</sup>، بتاء مفتوحة: (تَنْسِهَا). قيل: هي خطاب للرسول - صلى الله عليه وسلم -، فأراد بذلك قوله: أو تنسها أنت يا محمد. من هنا يمكن القول أن هذه القراءة تحتل معنيين: إما أن تكون من النسيان ضد الذكر، أو المراد: لترك. والأقرب أن يكون المقصود هو نسيان المنسوخ، أو النسيان البشري الذي يتذكره الإنسان عن قرب.<sup>(3)</sup>

- ومثلها قراءة: الحسن أيضا<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: ((الْمَ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ))<sup>(5)</sup>، بالتاء: (تَعْلَمُوا) مكان الياء.

قال أبو حيان: "الظاهر أنه التفات فهو خطاب للمنافقين، ويحتمل أن يكون خطابا للمؤمنين، فيكون معنى الاستفهام التقرير، وإن كان خطابا للرسول فهو خطاب تعظيم والاستفهام فيه للتعجب، والتقدير: ألا تعجب من جهلهم في محادثة الله تعالى؟"<sup>(6)</sup>.

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(7)</sup> لقوله تعالى: ((بَلْ مَتَّعْتُ هَؤُلَاءَ وَآبَاءَهُمْ))<sup>(8)</sup>، بإبدال ضمير المتكلم (تاء - متعت) ب: ضمير المخاطب (متعت).

<sup>1</sup> - وبها قرأ: سعد بن أبي وقاس، ويحي بن يعمر - المحتسب ج: 1، ص: 188، والبحر المحيط ج: 1، ص: 513.

<sup>2</sup> - البقرة: 106.

<sup>3</sup> - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج: 1، ص: 64، 65، والمحتسب ج: 1، ص: 188، وإعراب القراءات الشواذ، ج: 1، ص: 198، والبحر المحيط ج: 1، ص: 513، والقراءات الشاذة، القاضي، ص: 523.

<sup>4</sup> - بها قرأ: الأعرج والمفضل، وابن هرمز - المحرر الوجيز ج: 3، ص: 54، والجامع لأحكام القرآن ج: 10، ص: 286، وشواذ القراءات ص: 102.

<sup>5</sup> - التوبة: 63.

<sup>6</sup> - البحر المحيط ج: 5، ص: 66.

<sup>7</sup> - وبها قرأ: قتادة - البحر المحيط ج: 8، ص: 13.

<sup>8</sup> - الزخرف: 29.

قال الزمخشري: "كان الله اعترض على ذاته في قوله: ((وَجَعَلْنَاهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ))<sup>(1)</sup>، فقال: بل متعتهم بما متعتهم به من طول العمر والسعة في الرزق حتى شغلهم ذلك عن التوحيد، وأراد بذلك الإطناب في تعبيرهم"<sup>(2)</sup>. والمعنى نفسه ذهب إليه ابن عطية<sup>(3)</sup>، وأبو حيان<sup>(4)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

يرى أهل اللغة أنه يندر تحقق التكلم والخطاب في آن واحد، حيث أن السياق الواحد لا يتصور أن يكون الشخص الواحد متكلمًا ومخاطبًا إلا تجوزا على خلاف الالتفات من الغائب إلى المخاطب<sup>(5)</sup>، ولا يكون ذلك إلا مع سلامة المعنى، وتحقق التركيب، وهذا ما نراه محققًا في القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءات الحسن والأعمش السابقة: (تَنَسَّهَا - تَعَلَّمُوا - مَتَّعْتَ)، حيث أجازت إبدال ضمير المتكلم: (نا)، أو: (ت: المضمومة)، أو: (ياء: الغائب) بضمير المخاطب: (ت: المفتوحة).

### 4- ظاهرة عود الضمير على اسم الموصول (مَنْ) بين الأفراد والجمع:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن البصري<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: ((وَلَمَّا أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لِيَقُولَنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ))<sup>(7)</sup>، بضم اللام (لِيَقُولَنَّ).

قال ابن جني: "أعاد الضمير على معنى (مَنْ) لا على لفظها الذي هو قراءة الجماعة؛ وذلك أن قول الله تعالى: ((وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ))<sup>(8)</sup>، لا يعنى به رجل واحد، لكن معناه أن هناك جماعة هذا وصف كل واحد منهم، فلما كان جمعا في المعنى أعيد الضمير على معناه دون لفظه... فضم اللام من لِيَقُولَنَّ ليعلم أن هذا حكم سار في جماعة،

1 - الزخرف: 28.

2 - الكشاف ج: 5، ص: 224.

3 - المحرر الوجيز ج: 5، ص: 52.

4 - البحر المحيط ج: 8، ص: 13، 14.

5 - ينظر: أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، 1418هـ، 1998م، ص: 104، 116.

6 - المحتسب ج: 1، ص: 294، والكشاف ج: 1، ص: 256، والجامع لأحكام القرآن ج: 6، ص: 456، وفتح القدير ج: 1،

ص: 775، وشواذ القراءات ص: 61.

7 - النساء: 73.

8 - النساء: 72.

ولا يُرى أنه واحد ولا أكثر منه، فاعرفه<sup>(1)</sup>، والمعنى نفسه ذهب إليه الزمخشري<sup>(2)</sup>، وابن عطية وزاد: "وَضُمَّ اللَّامُ لِتَدَلُّ عَلَى الْوَاوِ الْمَحذُوفَةِ"<sup>(3)</sup>.  
ومثل هذه التوجيهات قال بها أيضا العكبري<sup>(4)</sup>، والقرطبي<sup>(5)</sup>، وأبو حيان<sup>(6)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(7)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

يرى أهل اللغة أنّ الجملة الموصولة لا بدّ لها من عائد يعود منها إلى الموصول وهو ضمير ذلك الموصول ليربط الجملة به ويدل على تعلّقهما، ويرتبط بها نوعا وعددا<sup>(8)</sup>، ماعدا اسمي الموصول (من، و ما)، فإنّهما من المشترك الذي يجوز فيه أن يقع على الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد، حملا على اللفظ أو حملا على المعنى؛ وذلك لأنّهما من الألفاظ الموغلة في الإبهام<sup>(9)</sup>. قال سيبويه: هذا باب إجرائهم صلة مَنْ وخبره إذا عنيت اثنين كصلة اللذين، وإذا عنيت جميعا كصلة اللذين<sup>(10)</sup>. وقال الزمخشري: "وتوقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث ولفظهما مذكر والحمل عليه هو الكثير وقد يحمل على المعنى"<sup>(11)</sup>. ولهذا يمكنك أن تمثل للنصوص السابقة بقولك: مَنْ قام ابناي، وَمَنْ قام أبناي؛ مراعاة للفظ. كما تقول: مَنْ قاما ابناي، ومن قاموا أبناي؛ مراعاة للمعنى. وقال الفرزدق<sup>(12)</sup>:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونِي نَكُنْ مَثَلْ مَنْ يَا ذَنْبُ يُصْطَحِبَانِ

1 - المحتسب ج: 1، ص: 294.

2 - الكشاف ج: 1، ص: 256.

3 - المحرر الوجيز ج: 2، ص: 78.

4 - إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 395، وإملاء ما من به الرحمن ص: 193، والتبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 186.

5 - الجامع لأحكام القرآن ج: 6، ص: 456.

6 - البحر المحيط ج: 3، ص: 303.

7 - الدر المصون ج: 4، ص: 29.

8 - ينظر: شرح المفصل ج: 3، ص: 150، و همع الهوامع ج: 1، ص: 281.

9 - ينظر: الأصول ج: 2، ص: 358، وأمالي ابن الشجري ج: 2، ص: 40، وشرح التسهيل ج: 1، ص: 212، 213، وارتشاف

الضرب ص: 124-126، و همع الهوامع ج: 1، ص: 284.

10 - الكتاب ج: 2، ص: 415.

11 - المفصل في علم العربية ص: 128، وينظر: شرح المفصل ج: 4، ص: 13.

12 - ينظر: ديوان الفرزدق ص: 628.

حيث ثنى الشاعر الضمير في: (يصطحبان) العائد على (مَنْ) حملاً على المعنى؛ لأنها كناية عن اثنين الشاعر والذئب<sup>(1)</sup>.

وبالعودة إلى القراءات الأربعة الشاذة السابقة نجد أنها أجازت من خلال قراءة الحسن البصري: (لَيَقُولَنَّ) بضم اللام، عودَ الضمير فيها على معنى (مَنْ)، التي في قوله تعالى: ((وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ))، وليس على لفظها. وهذا النمط من التعبير جائز في اللغة العربية شائع في القرآن الكريم وقراءاته، وعلى ألسنة العرب.

### 5- ظاهرة عود الضمير على المذكور والمحذوف:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((كَأَنَّ لَمْ تُغْنِ بِالْأَمْسِ))<sup>(3)</sup>، بالياء مكان التاء (يُغْنِ)، أي: زرعها، لأنه المقصود دون سائر النبات.

قال الزمخشري: "على أن الضمير للمضاف المحذوف الذي هو الزرع"<sup>(4)</sup>، وبذلك قال ابن عطية<sup>(5)</sup>، وأبو حيان<sup>(6)</sup>، غير أنهما أعاده على اللفظ المذكور (الصيد) وهو أولى.

#### توضيح واستنتاج:

يرى أهل اللغة<sup>(7)</sup> أن الأصل في الضمير أن يعود على الجاري ذكره، لا على المحذوف. غير أنه يجوز عوده على ما لم يجر ذكره، ويتم تحديده من خلال السياق مع مراعاة صحة المعنى وسلامة التركيب. قال ابن جني: "قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة. وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه. وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"<sup>(8)</sup>. فالحذف مظهر من مظاهر بلاغة اللغة العربية، وقيام الدليل عليه واجب لأنه هو العلة على حذفه.

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب ج: 2، ص: 416، والمقتضب ج: 3، ص: 253، والخصائص ج: 2، ص: 422، وشرح المفصل ج: 4، ص: 13،

شرح التسهيل ج: 2، ص: 213.

<sup>2</sup> - بها قرأ: قتادة- إيضاح الرموز ص: 252، والإتحاف ص: 311، والقراءات الشاذة ص: 540.

<sup>3</sup> - يونس: 24.

<sup>4</sup> - الكشاف ج: 3، ص: 9.

<sup>5</sup> - المحرر الوجيز ج: 3، ص: 115.

<sup>6</sup> - البحر المحيط ج: 5، ص: 146.

<sup>7</sup> - ينظر: الخصائص ج: 2، ص: 360، وأمالي ابن الشجري ج: 1، ص: 89، وارتشاف الضرب ص: 941، 942.

<sup>8</sup> - الخصائص ج: 2، ص: 360.

قال ابن الشجري: إنَّ إضمار الغائب مستعمل في كلام العرب على أربعة أوجه... والرابع: إضمار غائب لا يعود على مذكور ولا معلوم، وهو الضمير المجهول الذي يلزمه التفسير، إمّا بالجملة، وإمّا بالمفرد المنصوب<sup>(1)</sup>. فكما أنَّ الضمير يعود على مذكور قبله، يعود كذلك لا على مذكور ولا معلوم، وإنما يحدّده المعنى بدليل لفظي أو معنوي. وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها أجازت عود الضمير على المذكور أو المحذوف من خلال قراءة الحسن السابقة: (يُغْنِ)، بعود الضمير على المذكور وهو الحصيد أو على المحذوف وهو الزرع لأنه المقصود دون سائر النباتات.

### 6- ظاهرة عود الضمير على الجماعة من حيث المعنى:

#### تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ))<sup>(3)</sup>، بإضافة الواو والنون إلى الفعل (يَأْتُونَ). والمعنى: يوم أن يأتي العباد، فحذف العباد وعوّض بضمير الجماعة (الواو والنون)<sup>(4)</sup>.

#### توضيح واستنتاج:

يرى أهل اللّغة أن الضمير يعود على صاحبه فيطابقه من حيث النوع والعدد حملاً على اللفظ لا على المعنى، غير أنه إذا عدنا إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها أجازت من خلال قراءة الأعمش السابقة: (يَأْتُونَ) عود الضمير على الجماعة وذلك حملاً على المعنى بشرط أن يأمن اللبس.

1 - أمالي ابن الشجري ج:1، ص:91.

2 - بها قرأ: عبد الله بن مسعود- المحرر الوجيز ج:3، ص:207، والبحر المحيط ج:5، ص:261.

3 - هود:105.

4 - ينظر: المراجع السابقة.

## 7- ظاهرة جعل ضمير المنصوب موضع المرفوع:

تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((إِيَّاكَ نَعْبُدُ))<sup>(2)</sup>، بالياء (يُعْبُدُ) على ما لم يسمَّ فاعله. يرى العكبري في هذه القراءة أنه: "لم يبق هذا الفعل ناصباً لـ: (إياك)، بل يجب أن يُقال: أنت تُعبد، لأن أنت ضمير مرفوع بـ: (تعبد) ويمكن أن يُقال: جعل ضمير المنصوب موضع المرفوع"<sup>(3)</sup>.

وقال أبو حيان: "وتوجيهها أن فيها استعارة والتفاتاً، فالاستعارة إحلال الضمير المنصوب موضع الضمير المرفوع فكأنه قال: أنت ثم التفت فأخبر عنه إخبار الغائب لما كان (إياك) هو الغائب من حيث المعنى فقال يعبد."<sup>(4)</sup>.

توضيح واستنتاج:

يرى أهل اللغة فيما سبق ذكره من توجيهات أن ضمائر النصب المنفصلة منصوبة بفعل مقدم، وقد تقدم عن عاملها يفرضه مقتضى النص. وإذا عدنا إلى القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة الحسن السابقة نجد أنه بنى الفعل (تعبد) إلى المجهول (يُعبد)، فيكون بذلك العامل في ضمير النصب المنفصل آخر غير المذكور، أو يكون على الالتفات، أو جعل الضمير المنصوب شذوذاً موضع المرفوع.

1 - مختصر في شواذ القرآن ص: 9، وشواذ القراءات ص: 16.

2 - الفاتحة: 5.

3 - إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 96، 97.

4 - البحر المحيط ج: 1، ص: 142.



## 8- ظاهرة إعراب ضمير الفصل:

## تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ))<sup>(2)</sup>، برفع (الحقُّ)، بجعل ضمير الفصل (هو) مبتدأ. قال سيبويه: "وقد جعل ناس كثير من العرب (هو) وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه... فمن ذلك أنه بلغنا أن روبة كان يقول: أظن زيداً هو خيرٌ منك".<sup>(3)</sup>

كان الكسائي يجيز ذلك مستدلاً بببيت شعري الذي يقول:

ليت الشباب هو الرجيع على الفتى والشيب كان هو البديء الأول.

فأجاز النصب في (ليت) بالعماد، والرفع في (كان) على الاسم<sup>(4)</sup>.

كما أجاز الفراء الرّفع والنّصب بقوله: "إن جعلت (هو) اسماً رفعت الحق بهو. وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة نصبت الحق. وكذلك فافعل في أخوات كان، وأظنّ وأخواتها"<sup>(5)</sup>، والمعنى نفسه ذهب إليه الأخفش وعزاها إلى بني تميم<sup>(6)</sup>.

وقال الطبري: "فُيرفع ما بعدها إن كان ما بعدها مضمراً أو ظاهراً في لغة بني تميم"<sup>(7)</sup>. ويرى الزجاج أن الرفع جائز في العربية مضيافاً: "ولا أعلم أحداً قرأ بها، ولا اختلاف بين النحويين في إجازتها ولكن القراءة سنة لا يقرأ فيها إلا بقراءة مروية"<sup>(8)</sup>.

والمعنى نفسه ذهب إليه ابن عطية<sup>(9)</sup>، والقرطبي<sup>(10)</sup>، وأبو حيان<sup>(11)</sup>. كما أجازها السمين<sup>(12)</sup> كونها تمثل لغة من لغات العرب وهي تميم، وأنه قرأ بها رجلان جليلان،

<sup>1</sup> - بها قرأ: وزيد بن علي مختصر في شواذ القرآن ص: 54، والكشاف ج: 2، ص: 165، والدر المصون ج: 5، ص: 596، والبحر المحيط ج: 4، ص: 482.

<sup>2</sup> - الأنفال: 32.

<sup>3</sup> - الكتاب ج: 2، ص: 392.

<sup>4</sup> - معاني القرآن ص: 153.

<sup>5</sup> - معاني القرآن ج: 1، ص: 409.

<sup>6</sup> - معاني القرآن ج: 1، ص: 348، وينظر: الدر المصون ج: 5، ص: 596.

<sup>7</sup> - جامع البيان ج: 11، ص: 146، 147.

<sup>8</sup> - معاني القرآن وإعرابه ج: 2، ص: 411.

<sup>9</sup> - المحرر الوجيز ج: 2، ص: 521.

<sup>10</sup> - الجامع لأحكام القرآن ج: 9، ص: 495.

<sup>11</sup> - البحر المحيط ج: 4، ص: 482.

<sup>12</sup> - الدر المصون ج: 5، ص: 596، 597، وينظر: ج: 4، ص: 518.

واستدل على ذلك ببيت لقيس بن ذريح حيث يقول:

تحنّ إلى ليلي وأنت تركتها      وكنتَ عليها بالملأ وأنتَ أقدراً<sup>(1)</sup>

حيث رفع (أقدراً) بجعل الضمير (أنت) له محل من الإعراب.

### توضيح واستنتاج:

يعتبر ضمير الفصل من أبرز الظواهر التي تناولها النحويون واستمدوا شواهده من القرآن الكريم وقراءاته، وقد اتفقوا حول اسميته كونه يأتي بين المبتدأ والخبر أو بين ما كان أصله مبتدأ وخبراً، ويأتي مطابقاً لما قبله في الإفراد والتثنية والجمع وفي التذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة، ويكون مرفوعاً الغرض منه التوكيد، أو الإشعار بتمام الاسم الذي قبله، وأنّ ما بعده يكون خبراً له، وليس صفة، ولا بدلاً، ولا غيرهما من التوابع، ويسميه البصريون فصلاً والكوفيون دعامة أو عمدة، غير أنهم اختلفوا في إعرابه، وتضاربت حوله الآراء؛ حيث ذهب البصريون ومنهم الخليل إلى أنه لا محل له من الإعراب. يقول ابن الأنباري في تعليقه لمذهب البصريين في هذه المسألة: "إنه لا موضع له من الإعراب، لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر، ولهذا سُمّي فصلاً، كما تدخل الكاف للخطاب في (ذلك)، و(تلك)، وتثنّى وتجمع، ولا حظ لها في الإعراب، و(ما) التي للتوكيد، ولا حظ لها من الإعراب... فكذلك ها هنا"<sup>(2)</sup> في حين ذهب الكوفيون ومنهم الكسائي والفرّاء خلاف ذلك<sup>(3)</sup>.

وإذا عدنا إلى القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة الأعمش السابقة: (الحقُّ) بالرفع، لوجدناها تؤكد على جانب من هذه الجوانب ألا وهو جواز إعمال ضمير الفصل على مذهب الكوفيين وعلى لغة التميميين، فيكون (هو) مبتدأ، و(الحق) خبره والجملة الاسمية خبر (كان).

<sup>1</sup> - البيت من شواهد سيبويه. ينظر: - الكتاب ج:2، ص:393، والمقتضب ج:4، ص:105، وشرح المفصل ج:3، ص:112، وكلهم اختلفوا في الشطر الأول من البيت.

<sup>2</sup> - الإنصاف ج:2، ص:227.

<sup>3</sup> - ينظر: الإنصاف ج:2، ص:227، وشرح المفصل ج:3، ص:109، 110، وارتشاف الضرب ص:958، وجمع الهوامع ج:1، ص:227، 228.

## 9- ظاهرة وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها:

تمثلها:

- قراءة: الحسن (1) لقوله تعالى: ((قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ)) (2)، بنصب (أطهر).

لم يُجز سيبويه والخليل هذه القراءة ووصفاها باللحن (3)، كما لم يجزها أبو عمرو بن العلاء فيما نقله ابن خالويه بقوله: "قال أبو عمرو بن العلاء من قرأهن أطهر بالفتح فقد تربح في لحنه" (4). ووصفها المبرد باللحن الفاحش (5). في حين جمع الزجاج بين المذهبين مما يدل على جواز المذهبين حيث قال في ذلك: "وليس يجيز أحد من البصريين وأصحابهم نصب أطهر، ويجيزها غيرهم. والذين يجيزونها يجعلون (هن) في هذا بمنزلتها في (كان) فإذا قالوا: هؤلاء بناتي أطهر لكم، أجازوا هنَّ أطهر لكم، كما يجيزون: كان زيدٌ هو أطهر من عمرو" (6)، وهو مذهب جمهور اللغويين. أما الكسائي فقد أجازها بجعل ضمير الفصل (هن) عمادا. (7)، كما ذهب الأخفش إلى جواز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبه (8).

وذهب ابن جني مذهباً آخر بجعل ضمير الفصل (هن) عمادا، و(أطهر) حالا منه عمل فيه اسم معنى اسم الإشارة (9). والمعنى نفسه قال به العكبري (10). وقال ابن عطية: "والمعنى إنما هو في قوله: (أطهر) وذلك قصد أن يخبر به فهي حال لا يستغنى عنها.... والوجه أن يقال: (هؤلاء بناتي) ابتداء وخبر و(هن) فصل و(أطهر) حال" (11).

1 - بها قرأ: سعيد بن جبير، ومحمد بن مروان، وعيسى الثقفي، وابن أبي إسحاق: المحتسب ج: 1، ص: 448، والمحرر الوجيز ج: 3، ص: 194، ومعجم القراءات ج: 4، ص: 110.

2 - هود: 78.

3 - ينظر: الكتاب ج: 2، ص: 397، وارتشاف الضرب، ص: 952.

4 - مختصر في شواذ القرآن ص: 65، وينظر: الكشاف ج: 3، ص: 48.

5 - ينظر: المقتضب ج: 4، ص: 105، 106.

6 - معاني القرآن وإعرابه ج: 3، ص: 67، 68.

7 - ينظر: معاني القرآن ص: 164، وإعراب القرآن، ج: 2، ص: 296.

8 - ينظر: همع الهوامع ج: 1، ص: 229.

9 - ينظر: المحتسب ج: 1، ص: 449.

10 - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 668.

11 - المحرر الوجيز ج: 3، ص: 194، بشيء من التصرف، وينظر: البحر المحيط ج: 5، ص: 247.

**توضيح واستنتاج:**

رأينا فيما سبق أنّ ضمير الفصل (هو) أو (هما) أو (هم) مختص بالوقوع بين جزأي جملة المبتدأ والخبر أو بين ما كان أصله مبتدأ وخبراً، أضف إلى ذلك أنه يشترط فيه أن يقع بين معرفتين، أو بين معرفة وما قاربها من النكرات نحو: خير منه، وما أشبهه مما لا تدخله الألف واللام<sup>(1)</sup>.

ولو عدنا إلى القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة الأعمش السابقة: (أظهر) بالنصب على الحال، لوجدناها أجازت على قلة وقوع ضمير الفصل (هنّ) بين الحال النكرة وصاحبها، وهي متقدمة في ذلك على عاملها المعنوي. وفي هذه المسألة خلاف بين النحاة<sup>(2)</sup>.

**10 - ظاهرة تثبيت ياء اسم الإشارة على الأصل:****تمثلها:**

- قراءة: ابن محيصة<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((هَذِهِ الشَّجَرَةَ))<sup>(4)</sup>، وقوله تعالى: ((مَنْ هَذِهِ الْقَرْيَةَ))<sup>(5)</sup>، وقوله تعالى: ((وَهَذِهِ النَّارُ))<sup>(7)</sup>، كلها بالياء (هَذِي) مكان الهاء على الأصل من حيث اللّغة؛ لأنّ الهاء في هذه بدل من الياء، ولذلك انكسر ما قبله، وليس في الكلام هاء تأنيث قبلها كسرة سواها، وذلك لأنّ أصلها الياء، بشرط أن يقع بعد اسم الإشارة لام تعريف<sup>(8)</sup>، وإلى ذلك ذهب ابن عطية<sup>(9)</sup>.  
قال العكبري: "بياء وهي على الأصل والهاء في هذه بدل من الياء، وذو خطاب المؤنث، ويقال (تي) أيضاً"<sup>(10)</sup>.

1 - ينظر: المقتضب ج:4، ص:103.

2 - ينظر: شرح المفصل ج:3، ص:110، وهمع الهوامع ج:1، ص:229، والدر المصون ج:6، ص:362، ومعجم القراءات ج:4، ص:111.

3 - شواذ القراءات ص:23، والبحر المحيط ج:1، ص:309، والإتحاف ص:176، وفتح القدير ج:1، ص:164.

4 - البقرة:35.

5 - النساء:75.

6 - النمل:91.

7 - الطور:14.

8 - ينظر: إعراب القرآن، النحاس ج:1، ص:214، والقراءات الشاذة ص:520.

9 - المحرر الوجيز ج:1، ص:127، وينظر: الجامع لأحكام القرآن ج:1، ص:453.

10 - إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:149، وينظر: التبيان في إعراب القرآن، ج:1، ص:31، وإملاء ما من به الرحمن ص:38.

وقال الدميّطي: "هي لغة في هذه"<sup>(1)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

يرى أهل اللغة فيما سبق ذكره من توجيهات أن اسم الإشارة (ذي) الدالة على المفردة المؤنثة فيها لغات منها: (هذه)، ولغة أخرى: (هذي) بدون هاء في آخرها وهو الأصل وهو ما جاءت به قراءات ابن محيصن السابقة، وهو من أهم قراء مكة وأعلمهم بالعربية، ورغم مخالفتها للمشهور فهي جائزة من حيث اللغة.

### المبحث الثالث: ظواهر تخص اسم الموصول:

#### 1- ظاهرة التبادل بين (التي) و(اللاتي):

##### تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((أَمْوَالُكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ<sup>(3)</sup>))، بإبدال: (التي) بـ: (اللاتي)، باعتبار الأموال وأنواعها، جمعا لما لا يُعقل.

قال الفراء: يقولون في: جمع الأموال وسائر الأشياء سوى النساء (التي) أكثر مما يقولون في (اللاتي).<sup>(4)</sup>

وقال العكبري: "يقراً: (اللاتي) على الجمع، لأن كل مال جنس كثير العدد فيُوصف بالتي من حيث هو جمع، فقيل: الأموال، قيل: اللاتي"<sup>(5)</sup>.

وقال أبو حيان: "اللاتي جمع في المعنى للتي، فكان قياسه ألا يصف إلا ما وصف مفردة بالتي، والمذكر لا يوصف بالتي سواء كان عاقلاً أو غير عاقل، فكان قياس جمعه ألا يوصف بجمع التي الذي هو اللاتي والوصف بالتي يجري مجرى الوصف بغيره"<sup>(6)</sup>.

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(7)</sup> لقوله تعالى: ((فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ))<sup>(8)</sup>، بالجمع المؤنث (آلهتهم اللاتي) فأتى باسم الموصول لجمع المؤنث بدل

1 - الإتحاف ص: 176.

2 - بها قرأ: إبراهيم النخعي-المحرر الوجيز ج: 2، ص: 10، والإتحاف ص: 237، وإيضاح الرموز ص: 198، وفتح القدير ج: 1، ص: 685، وزاد المسير ج: 2، ص: 13.

3 - النساء: 5.

4 - معاني القرآن ج: 1، ص: 257.

5 - إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 368.

6 - البحر المحيط ج: 3، ص: 177.

7 - بها قرأ: عبد الله- شواذ القراءات ص: 114.

8 - هود: 101.

المفرد<sup>(1)</sup>، لأنهم نزلوهم من كثرة عبادتهم لها منزلة العقلاء، أو مراعاة لجمع التكسير آلهة، إذ يجوز وصفه بالمؤنث المفرد أو بجمع المؤنث، والنحاة يجيزون ذلك.

### توضيح واستنتاج:

يرى أهل اللغة فيما سبق ذكره من توجيهات أن الأكثر في الكلام العرب والجاري على ألسنتهم هو استعمال اسم الموصول (التي) للمفرد العاقل و المفرد والجمع غير العاقل<sup>(2)</sup> كقولك: (الشجرة التي)، و(المعاش التي)، في حين تستعمل (اللاتي) لجمع العاقل فقط كقولك: (الأمهات اللاتي)، و(ربائبكم اللاتي)، غير أن القراءات الأربعة الشاذة أجازت ممن خلال قراءة الحسن والأعمش السابقتين: (أموالك اللاتي - آلهتكم اللاتي) استعمال اسم الموصول (اللاتي) على غير القياس لغير العقلاء مع جمع التكسير، أو مع كل مال جنس كثير العدد فيوصف بالجمع.

### 2- ظاهرة وقوع (ما) الموصولة مكان (لما) التي في معنى المجازة:

#### تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا))<sup>(4)</sup>، بكسر لام (لِما) وتخفيف الميم، على أنها جارة معللة متعلقة ب: (جعل)، و(ما) مصدرية، أي: جعلناهم أئمة هادين لصبيرهم، أو: جعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لصبيرهم، فتكون من باب إضافة المصدر لفاعله، وهي في موضع خفض، و(لِما) في معنى الظرف، أي: حين صبيرهم، وفي القراءتين معنى المجازة<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: روح المعاني ج:12، ص: 136، 137.

<sup>2</sup> - مشكل إعراب القرآن ج:1، ص: 188، وارتشاف الضرب ص: 1006.

<sup>3</sup> - بها قرأ: حمزة والكسائي، وابن مسعود وطلحة. المحرر الوجيز ج:4، ص: 365، والبحر المحيط ج: 7، ص: 200، وإيضاح الرموز ص: 354، والإتحاف ص: 450.

<sup>4</sup> - السجدة: 24.

<sup>5</sup> - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج:2، ص: 332، وإعراب القرآن ج:3، ص: 297، والمحرر الوجيز ج:4، ص: 365، والدر المصون ج:9، ص: 90، والإتحاف ص: 450، ومعرض الأبرار ج:4، ص: 487، ومعجم القراءات ج:7، ص: 236.

**توضيح واستنتاج:**

يرى علماء اللغة<sup>(1)</sup> أن (لَمَّا) تكون بمعنى الظرف، وتكون حرفاً جازماً تجزم الفعل المضارع وتنقل معناه إلى الماضي، وتكون بمعنى (إلا).

كما أنها تفيد المجازاة<sup>(2)</sup> في المعنى، وهذا ما بينته قراءة الجمهور وأصل الجزاء: "إن صبرتم جعلناكم أئمة، فلما صبروا صاروا أئمة"<sup>(3)</sup> ولَمَّا كانت كذلك أجازت القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة الأعمش السابقة: (لَمَّا) كسر لامها وتخفيف ميمها على أنها مصدرية، والمعنى حينئذ يكون: جعلناهم أئمة هادين لصبرهم.

**3- ظاهرة تعدد إعراب (ما) الموصولة لتعدد المعاني:****تمثلها:**

- قراءة: الحسن والأعمش<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: ((وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ))<sup>(5)</sup>، (لَمَّا آتَيْتُكُمْ) بكسر اللام وخفف الميم، وبه تكون (اللام) جارة متعلقة بـ: (أخذ) و(ما) بمعنى الذي الموصولة<sup>(6)</sup>، والعائد إليها الضمير المقدر في: (آتيناكموه) والصلة الجملة بعدها، والتقدير أخذنا ميثاق النبيين لتصدق ما آتيناكم، أو لشهادة ما آتيناكم<sup>(7)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(8)</sup> لقوله تعالى: ((آتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ))<sup>(9)</sup>، بتثوين (كُلُّ مَا).

<sup>1</sup> - ينظر: المحتسب ج: 1، ص: 261، وشرح المفصل ج: 8، ص: 110، وهمع الهوامع ج: 2، ص: 221، وأسرار النحو ص: 236.

<sup>2</sup> - قالها أبو علي الفارسي وأضاف: "إلا أن الفعل المتقدم أغنى عن الجواب" - الحجة للقراء السبعة ج: 5، ص: 464.

<sup>3</sup> - معاني القراءات ج: 2، ص: 275.

<sup>4</sup> - بها قرأ: حمزة - الإتحاف ص: 226، وإيضاح الرموز ص: 191.

<sup>5</sup> - آل عمران: 81.

<sup>6</sup> - الكتاب ج: 1، ص: 108.

<sup>7</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج: 1، ص: 464، وإعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 332، والبحر المحيط ج: 2، ص: 533.

<sup>8</sup> - وبها قرأ: ابن عباس وجعفر بن مجمل وسلام بن المنذر ومحمد بن علي - مختصر شواذ القرآن ص: 73، والبحر المحيط ج: 5، ص: 416، وإيضاح الرموز ص: 276، والإتحاف ص: 343، ومعجم القراءات ج: 4، ص: 492، 493.

<sup>9</sup> - إبراهيم: 34.

قال الفراء: "وكانهم ذهبوا إلى أنا لم نسأل الله عزّ وجلّ شمسا ولا قمرا ولا كثيرا من نعمه، فقال: وآتاكم من كلّ ما لم تسألوه فيكون (ما) جدا"<sup>(1)</sup>. والمعنى نفسه ذهب إليه كل من الأخفش<sup>(2)</sup>، والزمخشري<sup>(3)</sup>، والعكبري<sup>(4)</sup>، وأبي حيان<sup>(5)</sup>.

ورأى الزجاج أنها تحتل وجهين. الأول: أنها موصولة بمعنى الذي. والثاني: أنها نافية، والمعنى: أنه آتاكم كل ما لم تسألوه<sup>(6)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن وابن محيصن واليزيدي<sup>(7)</sup> لقوله تعالى: ((وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ))<sup>(8)</sup>، برفع (مودّة) بلا تنوين، على أنها خبر (إن)، و (ما) الموصولة، جاءت بمعنى (الذي) وعائدها الهاء المحذوفة، وهي المفعول الأول، و(أوثاننا) المفعول الثاني.

قال الزجاج: "ومن رفع فمن جهتين أحدهما أن تكون (ما) في معنى (الذي)، ويكون المعنى: إن ما اتخذتموه من دون الله أوثاننا مودّة بينكم، فيكون مودة خبر (إن)، ويكون برفع مودة على إضمار هي، كأنه قال: تلك مودة بينكم في الحياة الدنيا، أي: ألفتكم واجتماعكم على الأصنام مودّة بينكم في الحياة الدنيا"<sup>(9)</sup>، والمعنى نفسه ذهب إليه السمان الحلبي، وأضاف وجها ثالثا وهو أن تكون مصدرية<sup>(10)</sup>. وهذا ما قال به الزمخشري<sup>(11)</sup>.

1 - معاني القرآن ج:2، ص:78.

2 - ينظر: معاني القرآن ج:1، ص:408.

3 - ينظر: الكشاف ج:3، ص:121.

4 - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:736.

5 - ينظر: البحر المحيط ج:5، ص:416.

6 - معاني القرآن وإعرابه ج:3، ص:163.

7 - معجم القراءات ج:4، ص:493.

8 - العنكبوت:25.

9 - معاني القرآن وإعرابه ج:4، ص:167.

10 - الدر المصون ج:9، ص:17. وينظر: معجم القراءات ج:7، ص:102.

11 - الكشاف ج:3، ص:121.



**توضيح واستنتاج:**

يرى موجهو هذه القراءة أنه يجوز أن تأتي (ما) الموصلة التي بمعنى (الذي) بأكثر من وجه من وجوه الإعراب إذا أؤتمن اللبس، فتارة نافية، وتارة كافة، وأخرى مصدرية، وهذه الأوجه لغة مألوفة في كلام العرب أجازتها القراءات الأربعة الشاذة السابقة، وأكدت عليها.

**4- ظاهرة جمع (الذي) على التأويل:****تمثلها:**

- قراءة: ابن محيصة<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: (( ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا ))<sup>(2)</sup>، بزيادة الواو في الفعل الماضي (أحسنوا) وإبقاء (الذي) على الإفراد من حيث اللفظ لكن معناها الجمع من حيث التأويل<sup>(3)</sup>، لأنّ التقدير فيها: وآتينا الكتاب تفضلاً وإكمالاً على المحسنين من أهل ملته وإتماماً للنعمة عندهم. ولقد اتفق النحاة على صحة مثل هذه الظاهرة اللغوية حيث أشاروا إلى أنّ العرب قد ترجع من الواحد إلى الجمع من لفظ اسم الموصول إلى معناه ولا ترجع من معناه إلى لفظه<sup>(4)</sup>، والذي يؤكد إضافة ابن محيصة وهو من اللغويين المشهود لهم واو الجماعة إلى الفعل.

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: (( وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ))<sup>(6)</sup>، بإضافة واو الجماعة في الفعل الماضي (صدقوا)، وذلك لمراعاة من جاء بالوحي من عند الله تعالى وهو - جبريل عليه السلام - ومن جاء به للناس وهو الرسول - صلى الله عليه وسلم - ومن آمن به من المؤمنين أيضاً.

قال الفراء: "فهذا دليل أنّ (الذي) في تأويل جمع"<sup>(7)</sup>، وقال النحاس: هذه قراءة على التفسير.<sup>(8)</sup>

1 - مختصر في شواذ القرآن ص: 47.

2 - الأنعام: 154.

3 - المحرر الوجيز ج: 2، ص: 364، والبحر المحيط ج: 4، ص: 256.

4 - ينظر: ارتشاف الضرب ص: 1027.

5 - وبها قرأ: عبد الله بن مسعود، وأبي - القراءة الشاذة ص: 210.

6 - الزمر: 33.

7 - معاني القرآن ج: 2، ص: 419 ونسبها إلى ابن مسعود.

8 - إعراب القرآن ج: 4، ص: 12.

ويرى الزجاج أنّ (الَّذِي) ههنا مثل (الذين) في معنى واحد توحيديه وجمعه جائز لأنه غير معين لشخص بعينه، بل هو جنس عام يستوي فيه المفرد والجمع، ومثله كثير في الشعر. قال الشاعر:

إِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا مُمَّ خَالِدٍ (1)

حيث استعمل اسم الموصول المفرد (الذي) وأريد به الجمع (2)، وهناك من يرى أن أصلها (الذين) حذفت نونها للتخفيف (3).

### توضيح واستنتاج:

يرى اللغويون (4) أن اسم الموصول (الذي) يستعمل للمفرد غير أنه يجوز أن تفرد له لفظاً وأنت تريد به من حيث التفسير الجماعة إذا أريد به الجنس، فما كان كذلك كثر فيه وقوع (الذي) موقع (الذين) بمنزلة (من).

وإذا عدنا إلى القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءتي ابن محيصة والأعمش السابقتين: (أحسنوا - صدقوا) لوجدناها أجازت مثل هذا المسلك اللغوي، حيث أضاف واو الجماعة لدلالة (الذي) من حيث المعنى على الجمع.

### 5 - ظاهرة حذف عائد اسم الموصول (الذي):

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن والأعمش (5) لقوله تعالى: ((ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً)) (6)، برفع (أحسن) على أنه خبر لمبتدأ محذوف وهو العائد على الذي، وهو سائغ في الكلام على مذهب الكوفيين، وقد حكى سيبويه أن الخليل سمع من العرب رجلاً يقول: ما أنا بالذي قائل لك قبيحا (7)، في حين يرى البصريون أن الرفع في هذه

1 - البيت للشاعر الأشهب بن رميلة النهشلي. ينظر: المقتضب ج:4، ص:146.

2 - ينظر: معاني القرآن وإعرابه وهامشه - ج:4، ص:254، ومعجم القراءات ج:8، ص:159.

3 - ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش ج:3، ص:154.

4 - ينظر: معاني القرآن، الأخفش ج:2، ص:494، والمقتضب ج:3، ص:196، والدر المصون ج:9، ص:427.

5 - وبها قرأ: أبو عبد الرحمن السلمي، وأبو رزين، ويحيى بن عمر. زاد المسير ج:3، ص:154، والإتحاف ص:277، ومعجم القراءات ج:2، ص:587، 588.

6 - الأنعام:154.

7 - ينظر الكتاب ج:2، ص:108.

القراءة خطأ و ضعيف لأن حذف الخبر مع اسم الموصول (الذي) قبيح وجائز مع (أي)<sup>(1)</sup> وقد بين الطبري أن لهذه القراءة وجها من وجوه العربية، إلا أنه لا يستجيز القراءة بها لمخالفتها ما عليه الحجة<sup>(2)</sup>

### توضيح واستنتاج:

يرى النحويون<sup>(3)</sup> أن العائد في الجملة الموصولة هو الضمير الذي يعود على الموصول، ويربط بينه، وبين جملة الصلة، ويكون مذكورا في الجملة، وقد يكون مقدرًا، وقد يحذف العائد إذا أمن اللبس، ويتحقق أمن اللبس بألا يكون الجزء الباقي بعده صالحا للصلة خاصة في حال الرفع، وجملة الصلة اسمية والعائد فيها هو المبتدأ، ويكون الخبر مفردا لا جملة، أو شبه جملة من ظرف أو جار ومجرور، مثل: جاءني الذي هو يكتب، أو جاءني الذي هو في المكتبة، لأنه لو حذف لم يُدرَ أ حذف من الكلام شيء أم لا، لأن ما بعده يصلح أن يكون صلة، واشترط البصريون في ذلك أن تطول الصلة غير أن الكوفيين لم يشترطوا ذلك<sup>(4)</sup>.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها أجازت من خلال قراءة الحسن والأعمش السابقة: (أحسن) بالرفع، حذف عائد اسم الموصول (الذي) إذا كانت صلته جملة اسمية والخبر فيها مفردا شريطة إطالة الصلة عند البصريين، ودون شروط عند الكوفيين.

<sup>1</sup> - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج: 1، ص: ، ص: 365، والمحتسب، ج: 1، ص: 345، والمحزر الوجيز ج: 2، ص: 365، ومشكل إعراب القرآن ج: 2، ص: 459، والتبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 266، وروح المعاني ج: 8، ص: 59، وشرح الكافية ج: 3، ص: 27.

<sup>2</sup> - جامع البيان ج: 9، ص: 677.

<sup>3</sup> - ينظر: همع الهوامع ج: 1، ص: 294، ودليل السالك ج: 1، ص: 142، 143.

<sup>4</sup> - شرح المفصل ج: 3، ص: 152، وشرح الكافية ج: 3، ص: 26، 27، وشرح التسهيل ج: 1، ص: 207.

## 6- (أي) الموصولة المضافة المحذوف صدر صلتها بين الإعراب والبناء:

تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ لِلرَّحْمَنِ عِتْيًا))<sup>(2)</sup>، بنصب (أيهم).

أجاز الخليل وسيبويه في هذه القراءة نصب (أي) الموصولة المضافة التي حُذِفَ صدر صلتها.

قال سيبويه: "وهي لغة جيدة، نصبوها كما جرّوها حين قالوا: امرر على أيهم أفضل."<sup>(3)</sup>، والمعنى نفسه ذهب إليه الفراء.<sup>(4)</sup>

ويرى العكبري أن النصب يحتمل وجهين: أحدهما أن: (أي) مبنية على الفتح، لأنها لم توصل بصلتها، وهي في معنى: الذي هو أشدّ. وثانيهما أن: (أي) معربة منصوبة بـ: ننزع.<sup>(5)</sup>

وقال أبو حيان: "وهذه القراءة تدل على أن مذهب سيبويه أنه لا يُحْتَمَّ فيها البناء، إذا أُضِيفَتْ وحُذِفَ صدر صلتها، وقد نُقِلَ عنه تَحْتَمُّ البناء، وينبغي أن يكون فيه على مذهبه البناء والإعراب، قال أبو عمر الجرمي: خرجت من البصرة، فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدا يقول: (أضربن أيهم قائم) بالضم، بل بنصبها."<sup>(6)</sup>

توضيح واستنتاج:

يذهب أهل اللغة في (أي) من حيث بناؤها وإعرابها مذاهب، فمنهم من يعربها إذا كانت بمعنى (الذي) وحُذِفَ صدر صلتها، وكانت مضافة، وهو مذهب الكوفيين والخليل ويونس، وابن السراج، ومنهم من بينها وهم البصريون، وعامة متأخري النحاة وكل له دليله.<sup>(7)</sup>

1 - بها قرأ: معاذ الهراء-البحر المحيط ج:6، ص: 196 .

2 - مريم:69.

3 - الكتاب ج:2، ص:399.

4 - معاني القرآن ج:1، ص:47، وينظر:معاني القرآن وإعرابه، ج:3، ص:340.

5 - إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:55، وينظر: المحرر الوجيز ج:4، ص:26.

6 - البحر المحيط ج:6، ص:197، 196.

7 - لعرض هذه المذاهب ينظر: الكتاب ج:2، ص:398، والإنصاف ج:2، ص:231، 230، والأصول في النحو ج:2، ص:324، وشرح المفصل ج:3، ص:154-157، وارتشاف الضرب ص:1017، 1018، وهمع الهوامع ج:1، ص:295، وأي في

وإذا عدنا إلى القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة الأعمش السابقة: (أيهم) بالنصب، فإننا نجد من خلال توجيهات علماء اللغة لها أنها جوزت في (أي) مذهباً من المذاهب وهو إعرابها كما هو ظاهر عند طائفة من علماء الكوفة، كما جوزت بناءها على مذهب جمهور البصريين وذلك إذا أضيفت وحُذِفَ صدر صلتها.

### 7- ظاهرة فصل (ماذا) إلى جزئين:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن واليزيدي<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ))<sup>(2)</sup>، برفع (العفو)، وبهذا يكون قد فصلت (ماذا) إلى جزئين: (ما) استفهامية في موضع رفع على بالابتداء، و(ذا) موصولة بمعنى (الذي) وبهذا يكون المعنى على تقدير ما الذي ينفقون؟ الجواب: الذي ينفقونه العفو أي: الزائد عن نفقته ونفقة عياله<sup>(3)</sup>.

قال الزجاج: "ومن جعل (ما) اسماً و(إذا) خبرها وهي في المعنى الذي رد العفو عليه فرفع، كأنه قال: ما الذي ينفقون؟ فقال: العفو"<sup>(4)</sup>

وقال ابن عطية في قراءة الرفع: "هذا متركب على (ما)، فمن جعل (ما) ابتداء و(ذا) خبره بمعنى الذي وقدر الضمير في (ينفقونه) عائداً، قرأ (العفو) بالرفع، لتصح مناسبة الجمل... ومن جعل (ماذا) اسماً واحداً مفعولاً بـ (ينفقون)، قرأ (قل العفو) بالنصب بإضمار فعل، وصح له التناسب، ورفع (العفو) مع نصب (ما) جائز ضعيف، وكذلك نصبه مع رفعها"<sup>(5)</sup>. والمعنى نفسه ذهب إليه أكثر اللغويين<sup>(6)</sup>.

الدرس النحوي، حماد الثمالي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج:15، العدد:27، جمادى الثانية 1424هـ، ص:235، 236، 237.

<sup>1</sup> - إيضاح الرموز ص:177، والإتحاف ص:203، ومعجم القراءات ج:1، ص:302.

<sup>2</sup> - البقرة:219.

<sup>3</sup> - ينظر: معاني القرآن، الأخفش ج:1، 185، و جامع البيان ج:3، ص:696.

<sup>4</sup> - معاني القرآن وإعرابه ج:1، ص:293.

<sup>5</sup> - المحرر الوجيز ج:1، ص:295.

<sup>6</sup> - ينظر: إعراب القرآن ج:1، ص:309، ومشكل إعراب القرآن ج:1، ص:129، والتبيان في إعراب القرآن ج:1، ص:93، وإملاء ما من به الرحمن ص:100 والبحر المحيط ج:2، ص:168، 169، والدر المصون ج:2، ص:409.

**توضيح واستنتاج:**

يرى أهل اللغة أن (ماذا) لها وجهان أحدهما: أن تكون مركبة من اسم واحد على نحو (أنما، وحيثما) ونحوهما، وتكون في محل نصب بإضمار فعل<sup>(1)</sup>، وثانيهما: أن تكون مركبة من كلمتين وهما (ما) الاستفهامية في محل رفع مبتدأ، و(ذا) الموصولة، وتكون خبراً، كقول الشاعر<sup>(2)</sup>:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ      أَنْحَبُ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَّالٌ وَبَاطِلٌ<sup>(3)</sup>

أي: ما الذي يحاوله.

ولو عدنا إلى القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة الحسن واليزيدي السابقة: (ماذا...العفو)، لوجدناها أجازت الوجه الثاني وهو فصل (ماذا) إلى جزئين بجعل (ما) و(ذا) اسمين، (ما) استفهامية مبتدأ، و(ذا) بمعنى (الذي) خبره، وجملة ينفقون صلته، وعلى هذا يجاب للاسمية بالاسمية، والفعلية بالفعلية، فيكون (العفو) جواباً، وإعراب الجواب كإعراب السؤال، فيكون مرفوعاً خبراً لمبتدأ محذوف، والقراءتان متقاربتان، ولا يتم تحديد إحداها إلا من خلال سلامة التركيب، وأمن اللبس.

**المبحث الرابع: ظاهرة التعريف والتكبير:****1- ظاهرة تعريف المنكر:****تمثلها:**

- قراءة: الأعمش<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: ((وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلُوبِي وَرَبِّي))<sup>(5)</sup>، بلام التعريف (أحق هو).

قال ابن جني في هذه القراءة: "اعلم أن الأجناس تتساوى فائدتها معرفتهما ونكرتهما في نحو هذا، تقول: ثق بأمان من الله، وثق بالأمان من الله، وهذا حق، وهذا الحق، وهذا صدق وهذا الصدق. ومن قولهم: خرجت فإذا بالباب أسد، وإذا بالباب الأسد، المعنى واحد ووضع اللفظ مختلف، وسبب ذلك كون الموضع جنساً".<sup>(6)</sup>

<sup>1</sup> - ينظر: شرح المفصل ج:3، ص:149، 150، وج:4، ص:23، 24، وشرح ابن عقيل ج:1، ص:152.

<sup>2</sup> - البيت للبيد بن ربيعة العامري. - ينظر ديوانه، دار صادر بيروت لبنان، (د-ت)، ص:131.

<sup>3</sup> - شرح المفصل ج:3، ص:149

<sup>4</sup> - المحرر الوجيز ج:3، ص:125، والبحر المحيط ج:5، ص:167، والدر المصون ج:6، ص:220.

<sup>5</sup> - يونس:53.

<sup>6</sup> - المحتسب ج:1، ص:432، 433.

وقال الزمخشري: "وهو أخل في الاستهزاء لتضمنه معنى التعريض بأنه باطل وذلك أن اللام للجنس فكأنه قيل: أهو الحق لا الباطل".<sup>(1)</sup> فتعريف الحق هنا لأنه جنس والأجناس تتساوى فيها التعريف والتكثير.

- ومثلها قراءة: الحسن والأعشى<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ))<sup>(3)</sup>، بالألف واللام في: (للهمزة اللمزة)، وحذف (كل)، وقد عُرِّفت لدالاتها على العموم والشمول وهي أكثر أقوال العلماء، وقد يكون للمبالغة<sup>(4)</sup>.

## 2- ظاهرة تنكير المعرف:

### تمثلها:

قراءة: الحسن<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: ((اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ))<sup>(6)</sup>، بدون الألف واللام والتتوين في: (صراطا مستقيما).

قال ابن جني: "ينبغي أن يكون أراد- والله اعلم- التذلل لله سبحانه وتعالى، وإظهار الطاعة له، أي: قد رضينا منك يا ربنا بما يقال له: صراط مستقيم، ولسنا نريد المبالغة في قول من قرأ: الصراط المستقيم...وزاد في حسن التكثير هنا ما دخله من المعنى؛ وذلك أن تقديره: أدم هدايتك لنا؛ فإنك إن فعلت ذلك بنا فقد هديتنا إلى صراط مستقيم"<sup>(7)</sup>.  
وقال العكبري: "والوجه فيه على جهتين: أحدهما: أن الصراط جنس، وتعريف الجنس وتكثيره سواء، ألا ترى أنه لا فرق بين قولك: شربت العسل، وشربت عسلاً، وتزوجت النساء؛ وتزوجت نساء، إذا أرت بالألف واللام الجنس لا العهد... والجهة الثانية: أنه أراد النكرة في المعنى، ثم ينصرف إلى المعهود بقريئة"<sup>(8)</sup>.

1 - الكشاف ج:3، ص:16.

2 - بها قرأ ابن مسعود، والنخعي - شواذ القراءات ص:270، والمحمر الوجيز ج:5، ص:521، والجامع لأحكام القرآن ج:22، ص:469، ومعجم القراءات ج:10، ص:575.

3 - الهمزة:1.

4 - ينظر: الدر المصون ج:11، ص:105.

5 - المحمر الوجيز ج:1، ص:74، والبحر المحيط ج:1، ص:144، والإتحاف ص:164، ومعجم القراءات ج:1، ص:19.

6 - الفاتحة:6.

7 - المحتسب ج:1، ص:116، بتصرف.

8 - إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:97، 98.

**توضيح واستنتاج:**

يرى النحاة<sup>(1)</sup> أن الأصل في الأسماء التثنية والتعريف فرع عن التثنية، وأن ظاهرة التعريف والتثنية من أكثر الأبواب ذكرا بين الناس، ودورانا في كتب النحو، وقد تأخر ذكرهما بعد الإعراب والبناء، لأنه من تعرض لحددهما عجز عن الوصول إليهما، لشياعهما وكثرة دلالتهما حتى أصبح يتداولهما الناس في بعض الأحيان كاللفظ الواحد لدخول المعاني المختلفة، فجعلوا للنكرات مراتب كما أن للمعارف مراتب؛ فالمعارف بعضها أعرف من بعض، كما أن من النكرات ما هو أقرب إلى المعارف<sup>(2)</sup>.

وبالعودة إلى القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءتي الحسن والأعمش السابقتين وتوجيهاتهما لخلصنا إلى أنها قد استعملت التعريف بدل التثنية لدلالته على الجنس، أو لدلالته على العموم والشمول، أو على المبالغة، كما استعملت التثنية مكان التعريف لأن النكرة أشد تمكنا من المعرفة، وهو أصل الأسماء<sup>(3)</sup>، وكذلك لحسن دخول المعنى عليه إذ لا فرق بينهما، فكلاهما يفيدان التذلل لله سبحانه وتعالى، وإظهار الطاعة له.

<sup>1</sup> - ينظر: ارتشاف الضرب ص:907، وهمع الهوامع ج:1، ص:185، والأشباه والنظائر ج:2، ص:47.

<sup>2</sup> - ينظر: المقتضب ج:4، ص:280، 281، والأصول في النحو ج:1، ص:148، وشرح الكافية ج:3، ص:279.

<sup>3</sup> - ينظر: المقتضب ج:3، ص:350.



الفصل الثاني: ظواهر تخص المعرب والمبني من الأفعال:المبحث الأول: عامل النصب في المضارع:1- نصبه بـ: (أن) المضمر:تمثلها:

- قراءة: الحسن -بالوجه الثاني- والأعمش<sup>(1)</sup>: لقوله تعالى: ((وَلَا تَمَنَّوْا تَسْتَكْثِرُونَ))<sup>(2)</sup>، بنصب تستكثر بحذف (أن) والإبقاء على عملها. والتقدير: لا تمنن أن تستكثر أي: لأن تستكثر<sup>(3)</sup>.

قال ابن جني: "فتضمر (أن) لتكون مع الفعل المنصوب بها بدلا من المنّ في المعنى الذي دل عليه الفعل، ونظير اعتقاد المصدر مغروما عن الفعل في نحو هذا، قولهم: لَا تَشْتُمُهُ فَيَشْتُمَكَ، أي: لا يكن منك شتم له، ولا منه أن يشتمك. فكما ساغ هناك تقدير المصدر، فكذلك ساغ هنا تقديره أيضا"<sup>(4)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش واليزيدي<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: ((وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ))<sup>(6)</sup> بنصب راء (لا يأمركم) بأن المضمر. والتقدير: ولا له أن يأمركم<sup>(7)</sup>.

قال أبو علي الفارسي: "ومما يقوي النصب أنه قد جاء في السير فيما ذكر عن بعض شيوخنا أن اليهود قالوا للنبي - صلى الله عليه وسلم -: أتريد يا محمد أن نتخذك ربّا؟ فقال الله تعالى: ((مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ... وَلَا يَأْمُرُكُمْ))"<sup>(8)</sup>، فحذف (أن) وهو ينويها<sup>(9)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: عبد الله بن مسعود. المحتسب ج: 2، ص: 398، وإعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 640، والبحر المحيط ج: 8، ص: 364.

<sup>2</sup> - المنثر: 6.

<sup>3</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 640، وإملاء ما من به الرحمن ص: 568.

<sup>4</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 399.

<sup>5</sup> - بها قرأ: عاصم، وابن عامر، وحمزة، ويعقوب وخلف - إيضاح الرموز ص: 191، والإتحاف، ص: 226.

<sup>6</sup> - آل عمران: 80.

<sup>7</sup> - المحرر الوجيز، ج: 1، ص: 463.

<sup>8</sup> - الحجة للقراء السبعة، ج: 3، ص: 58.

<sup>9</sup> - معاني القراءات ج: 1، ص: 265.

- ومثلها قراءة: الحسن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((قُلْ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُنِي أَعْبُدُ))<sup>(2)</sup>. بنصب دال (أَعْبُدُ). وذلك بإضمار (أن).

ذهب الكسائي إلى أن التقدير (أن أعبد) ثم حذف (أن)<sup>(3)</sup>، وبذلك ذهب مكي القيسي<sup>(4)</sup>، والعكبري<sup>(5)</sup>، وأبو حيان<sup>(6)</sup>.

وذهب أبو العباس: إلى أنه إذا حذف (أن) بقي عملها، قال: لأن الإضمار لا يزيل العمل كما في (رب) وأكثر العوامل<sup>(7)</sup>.

## 2- نصبه بعد ثم:

### تمثلها:

- قراءة: الحسن البصري<sup>(8)</sup> (قوله تعالى: ((وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ))<sup>(9)</sup> بفتح كاف (يدركه)، على إضمار (أن)، ويسمى عند الكوفيين الصرف<sup>(10)</sup>.

قال ابن جني: "النصب على إضمار (أن) كقول الأعشى<sup>(11)</sup>:

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزُلُ الذَّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا

<sup>1</sup> - همع الهوامع ج: 2، ص: 323، ومعجم القراءات ج: 8، ص: 185.

<sup>2</sup> - الزمر: 64.

<sup>3</sup> - ينظر: معاني القرآن، ص: 223.

<sup>4</sup> - مشكل إعراب القرآن ج: 2، ص: 632.

<sup>5</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 413، والتبيان في إعراب القرآن، ج: 2، ص: 214، 215.

<sup>6</sup> - البحر المحيط ج: 7، ص: 421.

<sup>7</sup> - همع الهوامع ج: 2، ص: 323.

<sup>8</sup> - بها قرأ: الجراح، ونبیح. المحتسب ج: 1، ص: 299، والمحزر الوجيز ج: 2، ص: 261، والبحر المحيط ج: 3، ص: 351،

والفتوحات الإلهية ج: 1، ص: 418.

<sup>9</sup> - النساء: 100

<sup>10</sup> - الصرف، أن يجتمع فعلا ببعض حروف النسق، والحروف هي: الواو، أو ثم، أو الفاء، أو أو، وفي أوله ما لا يحسن إعادته مع

حرف النسق، فينصب الذي بعد العطف على الصرف، لأنه مصروف عن معنى الأول ولكن يكون مع جحد أو استفهام أو نهي

في أول الكلام، وذلك كقولهم: لا يسعني شيء ويضيق عنك لأن (لا) التي مع يسعني لا يحسن إعادتها مع قوله: ((ويضيق عنك))،

لذلك نصب- عند الكوفيين- ينظر: معاني القرآن، الفراء، ج: 1، ص: 235، 236، وجامع البيان ج: 7، ص: 247، وإعراب

القرآن ج: 1، ص: 409، والمحزر الوجيز ج: 1، ص: 515، والكشاف ج: 1، ص: 203، والبحر المحيط ج: 3، ص: 72.

<sup>11</sup> - هو لطفة بن العبد كما أورده سيوييه- ويرى أن نصب (يعصم) كان لا يضطرار الشعر- الكتاب ج: 3، ص: 40.

أراد: فأن يعصما وهذا ليس بالسهل، وإنما بابُه الشعر لا القرآن. والآية على كل حال أقوى من ذلك لتقدم الشرط قبل المعطوف، وليس بواجب، وهذا واضح<sup>(1)</sup>، والرأي نفسه ذهب إليه العبكري بقوله: "لم يعطفه على الشرط لفظا فعطفه عليه معنى، كما جاء في الواو والفاء".<sup>(2)</sup>

وقال أبو حيان: "أجرى ثم" مجرى الواو، والفاء فكما جاز نصب الفعل بعدهما بين الشرط وجوابه كذلك جاز في "ثم" وهذا مذهب الكوفيين واستدلوا بهذه القراءة".<sup>(3)</sup>

### توضيح واستنتاج:

يذهب جمهور اللّغويين ومنهم الخليل إلى أنّ الفعل لا ينتصب إلا بـ: (أن) ظاهرة أو مضمرة<sup>(4)</sup>، وإضمارها يكون في عدة مواضع منها بعد (كي)، وبعد العطف بـ: (ثم)، أو الواو، أو الفاء، أو ((أو))<sup>(5)</sup>.

وبالعودة إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها أجازت من خلال قراءة الحسن البصري السابقة: ( يدركه ) بالنصب، حذف: (أن) مع الإبقاء على عملها في غير تلك المواضع وهذا على مذهب الكوفيين<sup>(6)</sup>، كما أجازت على مذهبهم أيضا على قلة نصب - بعامل الصرف - الفعل المضارع المعطوف بـ: "ثم" إذا وقع بين الشرط وجوابه.

### 3- نصبه بلام التعليل لوقوع الفعل موقع المصدر:

#### تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(7)</sup> لقوله تعالى: (( فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ فَاقَامَهُ ))<sup>(8)</sup>، (يريد لينقض) حيث جاء باللام مكان (أن)، واللام هنا للتعليل والمعنى: للانقضاض وهو السقوط والهدم فوق الفعل موقع المصدر.

1 - المحتسب ج: 1، ص: 301.

2 - إعراب شواذ القراءات ج: 1، ص: 405، وإملاء ما من به الرحمن ص: 199.

3 - البحر المحيط، ج: 3، ص: 351.

4 - ينظر: المقتضب، ج: 2، ص: 6، وشرح ابن عقيل ج: 4، ص: 8، والأصول في النحو ج: 2، ص: 147، وأسرار النحو ص: 233.

5 - همع الهوامع ج: 2، ص: 321، 322.

6 - الإنصاف في مسائل الخلاف ج: 2، ص: 111.

7 - المحتسب، ج: 2، ص: 76، والمحزر الوجيز، ج: 3، ص: 534، والدر المصون ج: 7، ص: 533.

8 - الكهف: 77.

قال ابن جنبي: "إن شئت قلت: إن اللام زائدة، وإن شئت قلت: تقديره إرادته لكذا، كقولك: قيامه لكذا، وجلوسه لكذا، ثم وضع الفعل موضع مصدره، كما أنشد أبو زيد:

فَقَالُوا: مَا تَشَاءُ؟ فَقُلْتُ: أَلَّهُو  
إِلَى الْإِصْبَاحِ آثَرَ ذِي أَثِيرٍ

أي اللهُو، فوضع (ألهوا) موضع مصدره<sup>(1)</sup>، فأوقع الفعل موقع مصدره لدلالته عليه<sup>(2)</sup>. ويرى أبو حيان أنه منصوب بـ: (أن) المقدره بعد اللام<sup>(3)</sup>، وبذلك قال الألويسي<sup>(4)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

ذهب أهل اللغة<sup>(5)</sup> إلى أن المصدر يضم كثيرا في القرآن، وكلام العرب ويقع الفعل موقعه لدلالته عليه، فقالوا: يريد ليقوم، أي: قيامه لكذا، وليجلس، أي: جلوسه لكذا، وجئت لأكرمك، أي: لإكرامك وغيرها.

وإذا عدنا إلى القراءات الأربعة الشاذة لوجدناها قد جوزت هذه الظاهرة اللغوية من خلال قراءة الأعمش السابقة: (لِيُنْقَضَ)، حيث وقع الفعل (لينقض) موقع المصدر (الانقضاض).

### 4- ظواهر تخص لام كي:

#### أ- ظاهرة فتح لامها:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(6)</sup> قوله تعالى: ((لِيَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ))<sup>(7)</sup> - بفتح لام، (ليلا) مع تسكين الياء، وبهذا تكون الكلمة مكونة من (لام) الجر، و(أن) الناصبة، و(لا) التي زيدت للتوكيد. وأصله: (لأن + لا) ففتحت لام الجر لغة، وحذفت همزة اعتباطا، وأدغمت النون في اللام فاجتمعت الأمثال وتقل النطق بها فأبدلوا من النون الساكنة ياء<sup>(8)</sup>، وهذا المسلك النحوي

1 - المحتسب، ج:2، ص:77.

2 - شرح المفصل ج:2، ص:95.

3 - البحر المحيط ج:6، ص:143.

4 - ينظر: روح المعاني ج:16، ص:7،6.

5 - ينظر: المقتضب ج:2، ص:35، 36، وشرح المفصل ج:2، ص:94، والبحر المحيط ج:3، ص:133.

6 - مختصر في شواذ القرآن ص:152، والمحتسب، ج:2، ص:364.

7 - الحديد 29.

8 - البحر المحيط، ج:8، ص:227.

جائز في العربية، وذلك أنّ منهم من يفتح لام الجر مع الظاهر<sup>(1)</sup>، على لغة عكلا، وبني العنبر، والتميميين<sup>(2)</sup>.

### ب- ظاهرة إسكان لامها:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(3)</sup> قوله تعالى: ((وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ))<sup>(4)</sup> بتسكين لام (وَلِتَصْغَى، وليقترفوا).

قال ابن جني: "هذه اللام هي الجارة، أعني لام كي... إلا أن إسكان هذه اللام شاذ في الاستعمال على قوته في القياس؛ وذلك لأن الإسكان إنما كثر عنهم في لام الأمر وإنما اختاروا التحريك للام كي من حيث كانت لام كي نائبة في أكثر الأمر عن (أن)<sup>(5)</sup>.

وقال العكبري: "وهو ضعيف، لأن لام الأمر هي التي تسكن"<sup>(6)</sup>.

وقال أبو حيان: " قيل هي لام كي سُكنت شذوذا"<sup>(7)</sup>.

#### توضيح واستنتاج:

يرى موجهو قراءة الحسن أنه لم يُرد أن تكون اللام هنا لام الأمر، بل هي عنده لام (كي)، والدليل في ذلك بقاء الفعل (ولترضى) على حاله دون تغيير في بنيته، لأن القياس يقتضي حذف حرف العلة في آخره إذا دخلت عليه لام الأمر، غير أن جمهور اللغويين يرى أن (لام) الأمر هي التي تسكن على الأصل لا لام (كي) التي الأصل فيها التحريك بالكسر<sup>(8)</sup>، والذي تظهره القراءة السابقة أن فتح اللام التي يُنصب بعدها المضارع على أنّها لغة محكية وهي لغة تميم، وأن إسكانها شاذ في الاستعمال قوي في القياس.

<sup>1</sup> - المحتسب، ج: 2، ص: 365، وإعراب القراءات الشواذ، ج: 2، ص: 565.

<sup>2</sup> - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ج: 3، ص: 149، وارتشاف الضرب ص: 1855، وهمع الهوامع ج: 2، ص: 322.

<sup>3</sup> - إعراب النحاس: ج: 2، ص: 92، مختصر في شواذ القرآن: ص: 46، المحتسب: ج: 1، ص: 336، وزاد ابن شرف.

<sup>4</sup> - الأنعام: 113.

<sup>5</sup> - المحتسب: ج: 1، ص: 336.

<sup>6</sup> - إعراب القراءات الشواذ: ج: 1، ص: 510.

<sup>7</sup> - البحر المحيط: ج: 4، ص: 211.

<sup>8</sup> - ينظر: همع الهوامع ج: 2، ص: 322.

**المبحث الثاني: عامل الجزم في المضارع:****1- في جواب الدعاء:****تمثلها:**

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: (( قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا ))<sup>(2)</sup>، بجزم (تكن).

قال الفراء: "وما كان من نكرة قد وقع عليها أمر جاز في الفعل بعده الجزم والرفع"<sup>(3)</sup>. وقال النحاس: "وقراءة الأعمش على الجواب. والمعنى: يكون يوم نزولها يدا لنا"<sup>(4)</sup> وهي كذلك عند الزمخشري<sup>(5)</sup>، والعكبري<sup>(6)</sup>، وابن عطية<sup>(7)</sup>، وأبي حيان<sup>(8)</sup>.

**2- في جواب النهي:****تمثلها:**

- قراءة: الحسن في الوجه الأول<sup>(9)</sup> قوله تعالى: (( وَلَا تَمَنَّوْا تَسْتَكْثِرُوا ))<sup>(10)</sup> بجزم (تستكثرو).

أجاز الفراء قراءة الجزم بقوله: "ولو جزمه جازم على هذا المعنى كان صواباً"<sup>(11)</sup>. وقال الأخفش: "جزم لأنها جواب النهي"<sup>(12)</sup>. وهو رديء عند القرطبي<sup>(13)</sup>. أما ابن جني فيرى أن هذا الإسكان إما على أنه بدل من: (تمنن)، أو للتخفيف<sup>(14)</sup>، وذهب كل من الزمخشري<sup>(15)</sup>،

1 - بها قرأ ابن مسعود: إعراب النحاس: ج:2، ص:51، والبحر المحيط: ج:4، ص:60.

2 - المائدة:114.

3 - معاني القرآن ج:1، ص:325.

4 - إعراب النحاس:ج:2، ص:51.

5 - الكشاف:ج:2، ص:55.

6 - إعراب القراءات الشواذ:ج:1، ص:465.

7 - المحرر الوجيز:ج:2، ص:261.

8 - البحر المحيط:ج:4، ص:60.

9 - مختصر في شواذ القرآن: ص:164، والمحرر الوجيز ج: 5، ص: 393، والقراءات الشاذة ص: 572.

10 - المدثر:6.

11 - معاني الفراء:ج:2، ص:201.

12 - معاني القرآن ج:2، ص:555.

13 - الجامع لأحكام القرآن ج: 21، ص:369.

14 - المحتسب ج:2، ص: 398، 399.

15 - الكشاف ج:6، ص:176.

وابن عطية<sup>(1)</sup>، وأبو حيان<sup>(2)</sup> المذهب نفسه.

وسلك العكبري في الوجه الأول لقراءة الجزم مسلك ابن جنبي، أما الوجه الثاني فيرى: أن يكون جواب شرط محذوف أي: إن تمنن تستكثر<sup>(3)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

إذا تدبرنا القراءات الأربعة الشاذة السابقة وتوجيهاتها لوجدنا أنها أجازت حسب مذهب الكثير من اللغويين<sup>(4)</sup> جزم الفعل المضارع إذا وقع في جواب الدعاء، أو النهي، أو على صحة وقوعه بدلا، أو للتخفيف من توالي الحركات، أو على نية وجود شرط محذوف.

### 3- علامة جزم الفعل (يعيا):

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: ((وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ))<sup>(6)</sup> بكسر العين وسكون الياء: (يَعِي) على الحذف<sup>(7)</sup>.

قال ابن جنبي: "وهو مذهب ترغب عنه العرب، وهو إعلال عين الفعل وتصحيح لامه، ولم يأت هذا في الفعل إلا في بيت شاذ استشهد به الفراء. يقول الشاعر:

وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَةٌ تَمْشِي بِسُدَّةٍ بَيْتَهَا فَتَعِي

ولم يَعْيَ أجراه مجرى لم يبيع، فحذف العين لسكونها، وسكون الياء الثانية، ووزن (لم يَعْي) هو (لم يَقُل)، مثل لم يبيع<sup>(8)</sup>.

1 - المحرر الوجيز ج:5، ص:393.

2 - البحر المحيط ج:8، ص:364.

3 - إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:640، وإملاء ما من به الرحمن: ص:568.

4 - يقول المبرد: "واعلم أن الدعاء في منزلة الأمر والنهي في الجزم والحذف عند المخاطبة، وإنما قيل: دعاء وطلب للمعنى؛ تأمر من هو دونك، وتطلب إلى من أنت دونه" - المقتضب ج:2، ص:130.

5 - المحتسب ج:2، ص:318، والبحر المحيط ج:8، ص:67، وفتح القدير ج:5، ص:35، والإتحاف: ص:505، ومعجم القراءات ج:8، ص:514.

6 - الأحقاف: 33.

7 - المحرر الوجيز ج:5، ص:106.

8 - المحتسب ج:2، ص:18 بالتصرف في النص.

وقال العكبري: "وهي لغة ضعيفة"<sup>(1)</sup>. ويرى القرطبي أن هذه الصيغة قليلة وشاذة، ولم تعرف إلا في بعض الأسماء، نحو غاية وآية.<sup>(2)</sup>

وقال أبو حيان: "ووجهه أنه فتح عين الكلمة في الماضي، كما قالوا في: (بقي، بقا)، وهي لغة لطية، ولما بنى الماضي على (فَعَلَ) بالفتح بنى مضارعه على (يَفْعَلُ) بكسر العين فجاء (يعيي)، فلما دخل الجازم حذف الياء فبقي (يعي) بنقل حركة الياء إلى العين فسكنت الياء وبقي يعي"<sup>(3)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

إن الأصل في الفعل المعتل العين واللام بالياء هو تصحيح العين وإعلال اللام؛ لأنه لا تجمع علتان على حرف، فيلزمه حذف بعد حذف وإعلال، فتقول: عييت ويعيا. قال سيبويه: "اعلم أن الواو والياء لا تعلان واللام ياء أو واو و، لأنهم إذا فعلوا ذلك صاروا إلى ما يستقلون، وإلى الالتباس والإجحاف، وإنما اعتلنا للتخفيف"<sup>(4)</sup>.

ولو عدنا إلى القراءات الأربعة الشاذة لوجدناها أنها جوّرت من خلال قراءة الحسن السابقة: (يعي) بكسر الياء وتسكين العين فيها على خلاف الأصل؛ حيث علّت عين الفعل وصحت لامه فحذفت العين وبقيت اللام وهي حرف علة مع دخول الجازم، والقياس حذف اللام وفتح العين وهذا مذهب ترغّب عنه العرب إلا في النادر الشاذ. غير أنّ الذي ذهب إليه موجهو هذه القراءة يجمعون على أنّ الذي وقع في هذا الفعل هو إعلال بالحذف والنقل، وقد جاء على لغة طية وهو من: (عِي) بالكسر، حيث جعل الكسرة فتحة فصار: (عيا)، فلما بنى الماضي على (فَعَلَ) جاء مضارعه على (يَفْعَلُ) بالكس، فصار (يعيي) مثل: (يرمي) فلما دخل الجازم حذف الياء الثانية فصار: (لم يعي) بعين ساكنة، وياء مكسورة، ثم نقل حركة الياء إلى العين فصارت (يعي) بكسر العين وسكون الياء.

<sup>1</sup> - إعراب القراءات الشواذ: ج:2، ص:481.

<sup>2</sup> - تفسير القرطبي: ج:19، ص:232.

<sup>3</sup> - البحر المحيط: ج:8، ص:67، وينظر: روح المعاني ج:26، ص:33.

<sup>4</sup> - الكتاب ج:4، ص:376، و395، وينظر: المقتضب ج:1، ص:286، والقراءات الشاذة، القاضي ص:565.



## 4- ظاهرة إحلال (لَمَّا) الحازمة والرابطة محل (لَم):

## تمثلها:

- قراءة: الحسن البصري<sup>(1)</sup> قوله تعالى: ((الْمَ بَانَ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ))<sup>(2)</sup> بزيادة ميم مشددة وألف بعدها: (الْمَا).  
قال ابن جني: "أصل (لَمَّا) (لَم)، زيدت عليها ما، فصارت نفيًا لقوله: قد كان كذا، و(لَم) نَفْيٌ فَعَل. تقول: قام زيد، فيقول المجيب بالنفي: لم يقم. فإن قال: قد قام. قلت: لَمَّا يَاقُم، لَمَّا زاد في الإثبات "قد" زاد في النفي "ما" إلا أنهم لما ركبوا (لَم) مع (ما) حدث لها معنى ولفظ. أما المعنى فإنها صارت في بعض المواضع ظرفًا، فقالوا: لَمَّا قمت قام زيد، أي: وقت قيامك قام زيد. وأما اللفظ فلأنها جاز أن يقف عليها دون مجزومها، كقولك: جئت ولَمَّا، أي: ولَمَّا تجيء. ولو قلت: جئت ولم، لم يجز"<sup>(3)</sup>، ومن هنا تكون: (لَمَّا) متكونة من: (لَم+ما)، وكلامها للجزم والنفي إلا أن: (لَمَّا) تختلف عن (لَم) من حيث الدلالة لأن النفي بها متوقع الحصول، وهناك فروق أخرى ذكرها النحاة<sup>(4)</sup>.

## توضيح واستنتاج:

يذهب علماء النحو إلى أن الأداتين: (لَم) و(لَمَّا) تشتركان في الحرفية والنفي والجزم والقلب للمضي<sup>(5)</sup>، وتتحدد دلالتهما بحسب المعنى المقصود في الكلام، فهما عند سيبويه يصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه<sup>(6)</sup>، وهما عند المبرد يصرفان معنى المضارع إلى الماضي دون لفظه<sup>(7)</sup>. غير أنه إذا عدنا إلى القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة الحسن السابقة: (أَلَمَّا) لوجدناها قد أجازت استعمال: (لَمَّا) مكان: (لَم) للدلالة على نفي لما قد كان: (لَا) لنفي فَعَل، وهذا حسب المعنى المقصود من الآية.

<sup>1</sup> - بها قرأ: أبو السمال: مختصر في شواذ القرآن: ص: 153، والمحزر الوجيز: ج: 5، ص: 264، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي ج: 20، ص: 252، والبحر المحيط ج: 8، ص: 222، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 415، والإتحاف ص: 533، والفتوحات الإلهية ج: 4، ص: 290، وفتح القدير ج: 5، ص: 229، والقراءات الشاذة ص: 569.

<sup>2</sup> - الحديد: 16

<sup>3</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 363.

<sup>4</sup> -- ينظر: الجامع لأحكام القرآن ج: 20، ص: 252، والقراءات الشاذة: ص: 569.

<sup>5</sup> - ينظر: شرح المفصل ج: 8، ص: 109، وشرح ابن عقيل ج: 4، ص: 26، وارتشاف الضرب ص: 1859، وهمع الهوامع ج: 2، ص: 163.

<sup>6</sup> - ينظر: الكتاب ج: 4، ص: 223.

<sup>7</sup> - ينظر: المقتضب ج: 1، ص: 185.

5- ظواهر تخص لام الأمر:

أ- تسكين لام الأمر وكسرها بعد: (الفاء والواو وثم):

تمثلها:

- قراءة: الحسن البصري<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ))<sup>(2)</sup> بكسر لام الأمر (فليقضه). قال النحاس: "الحسن يكسر لام الأمر كانت مبتدأة أو كان قبلها شيء وهو الأصل"<sup>(3)</sup>، والمذهب نفسه ذهب إليه العكبري<sup>(4)</sup>. وقال أبو حيان "وكذلك قرأوا لام الأمر في جميع القرآن، وهو مشهور كلام العرب"<sup>(5)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن أيضا:<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: ((فَلْتَقِمْ طَائِفَةً مِنْهُمْ مَعَكَ))<sup>(7)</sup> بكسر لام: (فلتقم). وفعل ذلك مع كل لام أمر مسبوقه بالواو أو الفاء، وكلها مكسورة على الأصل.

قال النحاس: "والأصل فلتقم حذفت الكسرة لثقلها"<sup>(8)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن وابن محيصن<sup>(9)</sup> لقوله تعالى: ((وَلَنَحْمِلُ خَطَايَكُمْ))<sup>(10)</sup>، بكسر اللام: (لنحمل)، على أصل حركة الأمر<sup>(11)</sup>، وهذا لا خلاف فيه بين النحاة، وهو على لغة أهل الحجاز<sup>(12)</sup>، أما ما اختلفوا فيه فهو إسكان لام الأمر وكسرها مع (ثم).  
- ومثلها قراءة: ابن محيصن<sup>(13)</sup> لقوله تعالى: ((ثُمَّ لِيَقْطَعْ))<sup>(14)</sup>، بإسكان اللام.

<sup>1</sup> - بها قرأ: أبو عبد الرحمن السلمي، والزهرري وأبو حيوة، وعيسى التقي: إعراب النحاس: ج: 1، ص: 288، والبحر المحيط: ج: 2، ص: 48.

<sup>2</sup> - البقرة: 185.

<sup>3</sup> - إعراب القرآن للنحاس: ج: 1، ص: 288.

<sup>4</sup> - إعراب القراءات الشواذ: ج: 1، ص: 233.

<sup>5</sup> - البحر المحيط: ج: 2، ص: 48.

<sup>6</sup> - بها قرأ: يحيى، وابن أبي إسحاق، مختصر في شواذ القرآن: ص: 35، والبحر المحيط: ج: 3، ص: 354، والإتحاف: ص: 245، والقراءات الشاذة: ص: 531.

<sup>7</sup> - النساء: 102.

<sup>8</sup> - إعراب النحاس: ج: 1، ص: 485.

<sup>9</sup> - مختصر في شواذ القرآن: ص: 115، الإتحاف: ص: 439، وإيضاح الرموز: ص: 346.

<sup>10</sup> - العنكبوت: 12.

<sup>11</sup> - إعراب القراءات الشواذ: ج: 2، ص: 271، 272.

<sup>12</sup> - الفتوحات الإلهية: ج: 3، ص: 369.

<sup>13</sup> - المفردة، الأهوازي: ص: 286، ونسبت إلى أهل الكوفة النحاس: ج: 3، ص: 90، وتفسير القرطبي: ج: 14، ص: 336.

<sup>14</sup> - الحج: 15

قال النحاس: "وهذا بعيد في العربية ؛ لأن (ثم) ليست مثل الواو والفاء لأنها يوقف عليه وينفرد<sup>(1)</sup>.

- ومثلها قراءة: الأعمش: (2) لقوله تعالى: ((ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُفُؤا نَذْرَهُمْ وَيُطَوِّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ))<sup>(3)</sup>، بتسكين لامات (ليقضوا)، و(ليؤفوا)، و(ليطوفوا) بعد حروف العطف الثلاثة للتخفيف واطراد ذلك في كلام العرب، وهو جائز، وغير خاص بالشعر فقط.. في حين كسرهن الحسن البصري على الأصل<sup>(4)</sup>، وكسر اليزيدي أيضا لام (ثم ليقطع)، و(ثم ليقضوا)<sup>(5)</sup>.

قال ابن جني: "هذا لعمرى الأصل في لام الأمر: أن تكون مكسورة، إلا أنهم أقرّوا إسكانها تخفيفا<sup>(6)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

عند تتبعي لتوجيه علماء اللغة في القراءات السابقة والخاصة بأحكام لام الأمر من حيث كسرها وتسكينها بعد (الواو والفاء وثم) تبين لي:

أ- أن الذي لا خلاف فيه بين النحاة هو جواز كسر أو تسكين لام الأمر إذا وقعت بعد (الواو)، أو (الفاء)، وربما ذكروا في ذلك شروطا، قال الخليل: "ولام الأمر مكسورة أبدا إذا كانت في الابتداء. فإن تقدمها واو أو فاء كانت ساكنة، وربما كُسرت مع الواو والفاء"<sup>(7)</sup>.

ب- أن كسر لام الأمر أو تسكينها بعد (ثم) مثل القراءات السابقة (ثم ليقضوا)، و(ثم ليقطع)، فيه اختلاف بين من أيد واحتج بها، ومن عارض وأنكر، فقد أجاز الفراء ذلك بقوله: "وقد كسر بعضهم (ثم ليقضوا)، وذلك لأن الوقوف على (ثم) يحسن ولا يحسن في الفاء ولا الواو، وهو وجه، إلا أن أكثر القراء على تسكين اللام في (ثم)<sup>(8)</sup>.

1 - إعراب النحاس: ج: 3، ص: 90.

2 - بها قرأ: أهل المدينة وعاصم. معاني الفراء: ج: 2، ص: 224.

3 - الحج: 29.

4 - معاني الفراء: ج: 2، ص: 224، وينظر: الاقتراح: ج: 1، ص: 432.

5 - الإتحاف: ص: 397.

6 - المحتسب: ج: 2، ص: 33.

7 - الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي تح: فخر الدين قباوة، ط: 1، 1405هـ، 1985م، مؤسسة الرسالة، بيروت ص: 250.

8 - معاني الفراء: ج: 2، ص: 242.

كما أجاز ابن خالويه الإسكان والكسر بقوله: "فالحجة لمن كسر أنه أتى باللام على أصل ما وجب لها قبل دخول الحرف عليها والحجة لمن أسكن أنه أراد التخفيف لتقل الكسر وكل من كلام العرب<sup>(1)</sup>، وأنكرها المبرد ووصفها باللحن معللاً ذلك بقوله: "فإن الإسكان في لام: (فَلْيَنْظُرْ) جيد وفي لام: (لِيَقْطَعْ) لحن؛ لأن (ثم) منفصلة من الكلمة"<sup>(2)</sup>، كما ضعف ابن يعيش قراءة التسكين في: (ثم لِيَقْضُوا تَفْتَهُمْ... ثم لِيَقْطَعْ) بقوله: "وذلك ضعيف عند أصحابنا لأن (ثم) على ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليه فلو أسكنت ما بعده لكنت إذا وقفت عليه تبتدئي بساكن وذلك لا يجوز"<sup>(3)</sup>

في حين أنكرها النحاس حيث منع تسكين اللام مع (ثم) لأنه يوقف عليها، ولا يجوز أن يُبتدأ، وجوازه على بعد<sup>(4)</sup>.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها أجازت قاعدة القراءة بتسكين لام الأمر أو كسرها بعد حروف العطف الثلاث، فقراءة الكسر على الأصل، والتسكين للتخفيف.

**ب- كسرها مع جعلها لام (كي) الناصبة على المعنى:**

#### تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: ((وَلْيَحْكُمْ أَهْلَ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ))<sup>(6)</sup> بكسر لام الأمر ونصب الميم في كلمة: (يَحْكُمْ) حيث جعل الفعل للاستقبال، واللام لام كي الناصبة - وهي قاعدة كوفية<sup>(7)</sup>، بإضمار (إن) بعدها، والمعنى: لأن يحكم<sup>(8)</sup>.

يرى الطبري أن معنى هذه القراءة: وأتيناها الإنجيل فيه هدى ونوراً مصداقاً لما بين يديه من التوراة، وكي يَحْكُمْ أَهْلُهُ بما فيه من حكم الله.

1 - الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (الحسين بن أحمد أبو عبد الله ت: 307هـ) تح: عبد العال سالم مكرم، ط: 4، 1401هـ، دار الشروق بيروت ص: 252، 253.

2 - المقتضب ج: 2، ص: 132.

3 - شرح المفصل ج: 9، ص: 24.

4 - ينظر: إعراب النحاس ج: 3، ص: 90، وص: 96.

5 - بها قرأ: حمزة. - إعراب النحاس ج: 2، ص: 23، والإتحاف: ص: 253، وفتح القدير ج: 2، ص: 67.

6 - المائة: 47.

7 - ينظر: الإنصاف ج: 2، ص: 123.

8 - ينظر: معاني القرآن وإعرابه ج: 2، ص: 180، وإعراب القرآن ج: 2، ص: 23، وإعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 440، والجامع لأحكام القرآن ج: 8، ص: 34، وإيضاح الرموز ص: 211، والإتحاف ص: 253، وفتح القدير ج: 2، ص: 47، ومعجم القراءات ج: 2، ص: 283.

ثم قال: "والذي يترأى في ذلك أنهما قراءتان مشهورتان متقاربتان المعنى (يقصد: قراءة الجمهور وقراءة حمزة والأعمش)، فبأي ذلك قرأ قارئ فمصيب فيه الصواب".<sup>(1)</sup>  
 وقال الزجاج: "وقرئت وَلِيحْكَمْ بكسر اللام وفتح الميم على معنى: ولأن يحكم".<sup>(2)</sup>  
 وبهذا قال النحاس أيضا وزاد: "وإذا كانت لام كي ففي الكلام حذف أي: وَلِيحْكَمْ أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه أنزلناه عليهم".<sup>(3)</sup> والمعنى نفسه ذهب إليه كذلك ابن عطية<sup>(4)</sup>.  
 وقال العكبري: "ويقرأ بكسر اللام وفتح الميم على أنها لام كي؛ أي: وقفينا ليؤمنوا وليحكم"<sup>(5)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

يرى علماء اللغة والقراءات<sup>(6)</sup> أن (لام) الأمر الأصل فيها الكسر، وأن الفعل بعدها يكون مجزوما للتفريق بينها وبين لام (كي) من حيث العمل، إلا أن القراءات الأربعة الشاذة أجازت من خلال قراءة الأعمش السابقة: (لِيحْكَمْ) كسرهما مع جعلها لام (كي) الناصبة للمضارع بعدها على التأويل وذلك بإضمار (أن) شريطة أن يتجلى المقصد ويسلم المعنى من اللبس.

<sup>1</sup> - جامع البيان ج:8، ص:484.

<sup>2</sup> - معاني القرآن وإعرابه ج:2، ص:180.

<sup>3</sup> - إعراب القرآن ج:2، ص:23.

<sup>4</sup> - المحرر الوجيز ج:2، ص:199.

<sup>5</sup> - التبيان في إعراب القرآن ج:1، ص:440.

<sup>6</sup> - ينظر: معاني القرآن، الفراء، ج:1، ص:285، وإعراب القرآن ج:1، ص:288، وشرح الكافية ج:4، ص:84، وإعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:287، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ج:3، ص:217.

## ج- دخولها على فعل المخاطب:

## تمثلها:

- قراءة: الحسن والأعمش<sup>(1)</sup> في قوله تعالى: ((فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا فَهُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ))<sup>(2)</sup>، بالتاء موضع الياء: (فَلتَفْرَحُوا)، وهذا إنما يؤمر به الغائب، ولا يكون ذلك للشاهد، فلا تكاد تقول: لتذهب أنت<sup>(3)</sup>، وهي لغة قليلة لأنها خرجت عن الأصل، وأن الأمر باللام إنما يكثر في الغائب<sup>(4)</sup>، ولقد أكد الأخفش على أنها لغة إلا أنها رديئة حيث قال: "وهي لغة للعرب رديئة لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا يُقَدَّرُ فيه على (إفعل)، يقولون: (ليقل زيداً) لأنك لا تقدر على (إفعل)، ولا تدخل (اللام) إذا كَلَّمْتَ الرجلَ فقلت: قل ولم تحتج إلى اللام<sup>(5)</sup>."

## توضيح واستنتاج:

يرى النحاة مع اختلافهم في ظاهرة بناء فعل الأمر وإعرابه<sup>(6)</sup> أن العربية لا تستعمل الأمر باللام للحاضر إلا فيما لم يسم فاعله كقولك: لتعن بحاجتي، ولتضرب يا زيد<sup>(7)</sup>. فقد عاب الكسائي دخول لام الأمر على المخاطب وحجته في ذلك كونه قليلاً في كلام العرب<sup>(8)</sup>. غير أن الفراء يرى بجواز دخولها للحاضر لأنه البناء الذي خلق للأمر، حيث قال: "وهو البناء الذي خلق للأمر، إذا واجهت به أو لم تواجه؛ إلا أن العرب حذف اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصة في كلامهم فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل. وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف. فلما حذف التاء ذهب باللام، وأحدثت الألف في قولك: اضرب وافرح

<sup>1</sup> - بها قرأ النبي - صلى الله عليه وسلم-، وعثمان بن عفان، وأبي بن كعب- رضي الله عنهما- المحتسب ج:1، ص:433، والبحر المحيط ج:5، ص:170، والإتحاف ص:315، 316.

<sup>2</sup> - يونس: 58.

<sup>3</sup> - الجمل في النحو، الخليل ص:250.

<sup>4</sup> - ينظر: الحجة للقراء السبعة ج:4، ص:283، والمحتسب ج:1، ص:433، والمحزر الوجيز ج:3، ص:126، وإعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:647، والإتحاف ص:316.

<sup>5</sup> - معاني القرآن، الأخفش ج:1، ص:375.

<sup>6</sup> - ذهب البصريون إلى أن فعل الأمر مبني على السكون، في حين ذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم- ينظر هذه المسألة الخلافية: الأوصاف ج:2، ص:82، وأثر القراءات في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة علي جراح الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، (د-ت) ص:60، 61.

<sup>7</sup> - ينظر: المفصل في علوم العربية ص:221، وشرح المفصل ج:7، ص:61، والدر المصون ج:6، ص:225.

<sup>8</sup> - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج:1، ص:470.

لأن الضاد ساكنة فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن، فأدخلوا ألفاً خفيفة يقع بها الابتداء كما قال: (اداركوا). (وَأَتَقَلْتُمْ)<sup>(1)</sup>. وهذا ما أكدّه الرضي بقوله: " ويجوز على قلة إدخال لام الأمر على المضارع المخاطب لتفيد التاء: الخطاب واللام: الغيبة، فيكون اللفظ بمجموع الأمرين نصاً على كون بعضهم حاضراً، وبعضهم غائباً"<sup>(2)</sup>. لذلك لا ينبغي ألا ينكر مثل هذا التعبير اللغوي، ويجب حمله على السماع، وهو في الشعر أكثر، وقد ورد مثله في القرآن الكريم في قوله تعالى: ((وَلَنَحْمِلُ خَطَايَاكُمْ))<sup>(3)</sup>. وفي قول النبي - صلى الله عليه وسلم - "وَلَتَتَرَّهَ وُلُوفُ بَشُوكَةِ" أي: زرّه. وقال أيضاً: (لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ)، يريد به خذوا مصافكم. وفي كلام العرب في بيت شعري أورده الكوفيون وهو مجهول القائل<sup>(4)</sup>:

لَتَقُمْ أَنْتَ يَا بَنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَتَقْضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ

أي: قم.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها حققت هذا المسلك النحوي، وأجازته من خلال قراءة الحسن والأعمش السابقة: (فَلْتَفْرَحُوا) من القليل الذي لا تبنى عليه القاعدة دخول لام الأمر على فعل المخاطب، ورغم أنها لغة قليلة لخروجها عن الأصل إلا أنها من مألوف اللغة لورودها في القرآن وفي كلام العرب.

## 6- ظاهرة دخول (لا) الناهية على فعل المتكلم:

تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: (( وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ ))<sup>(6)</sup>، بجزم الميم ( لَا نَكْتُمُ )، حيث نهى نفسه بإدخال (لا) الناهية على فعل المتكلم وهذا قليل في كلام العرب، وقد جاء به قول الشاعر:

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نَعُدُّ لها أبدا ما دام فيها الجراضم<sup>(7)</sup>

1 - معاني القرآن ج:1، ص:469.

2 - شرح الكافية ج:4، ص:84.

3 - العنكبوت:12.

4 - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج:1، ص:470، والإنصاف ج:2، ص:82، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج:9، ص:14.

5 - وبها قرأ: الشعبي: المحرر الوجيز ج:2، ص:253، والبحر المحيط ج:4، ص:48، ومعجم القراءات ج:2، ص:355.

6 - المائدة:106.

7 - والبيت للوليد بن عقبة، وقال: عني به معاوية- رضي الله عنه-. والجراضم: بضم الجيم وبالضاد المعجمة الأكل الواسع البطن، ويخص الحيوان أو الإنسان. ينظر: لسان العرب ج:12، ص:97.

والشاهد في البيت هو: جزم فعل المتكلم: (نعد) على النهي وهو قليل.

### توضيح واستنتاج:

جاءت (لا) في هذا المسلك حرفاً من الحروف المشبهة بلام الأمر؛ فكما تأمر باللام وتنتظر وقوع الفعل، فكذلك تنهي بـ: (لا) وتنتظر عدم وقوعه، وأن (لا) التي للطلب تشمل النهي والدعاء، والأكثر أن يكون المنهي فيها فعل الغائب والمخاطب وقد أشار إلى هذه المسألة الكثير من النحاة<sup>(1)</sup>، غير أن قراءة الحسن السابقة خالفت القاعدة وجوّزت على قلة<sup>(2)</sup> دخول (لا) الناهية على فعل المتكلم.

### 7- إعراب المضارع الواقع في جواب بشرط ماضٍ:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّهَا نُوفًا إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ))<sup>(4)</sup>، بيائين الأولى مكان النون وإثبات الثانية في آخر الفعل غير مجزوم (يُوفِّي).  
قال الزمخشري: "ثبت الياء؛ لأن الشرط وقع ماضياً"<sup>(5)</sup>. وقال أبو حيان: "فاحتمل أن يكون مجزوماً بحذف الحركة المقدرة على لغة من قال: ألم يأتيك، وهي لغة لبعض العرب، واحتمل أن يكون مرفوعاً، كما ارتفع في قول الشاعر:

وَإِنْ شَلَّ رَيْعَانُ الْجَمِيعِ مَخَافَةً      نَقُولُ جِهَارًا وَيَلَكُمُ لَا تُنْفَرُوا<sup>(6)</sup>

والشاهد فيه: الشرط في قوله: (وإن شل) جاء ماضياً والجواب (يقول) مضارعاً مرفوعاً وقال الألويسي على نحو من هذا وأضاف: "أو على ما سمع في كلام العرب إذا كان الشرط ماضياً من عدم جزم الجزاء، وإما لأن الأداة لما لم تعمل في الشرط القريب ضعفت عن العمل في لفظ الجزاء البعيد"<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب ج: 3، ص: 8، والمقتضب ج: 2، ص: 132، والأصول في النحو ج: 2، ص: 157، وارتشاف الضرب ص: 1858، وهمع الهوامع ج: 2، ص: 445.

<sup>2</sup> - ينظر: مغني اللبيب من كتب الأعراب ج: 3، ص: 320، 321، والدر المصون ج: 4، ص: 468.

<sup>3</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 64، والكشاف ج: 3، ص: 33.

<sup>4</sup> - هود: 15.

<sup>5</sup> - الكشاف ج: 3، ص: 33.

<sup>6</sup> - البيت لزهير بن أبي سلمى ينظر ديوانه، تحقيق: علي حسن فاعور، ط: 1، 1408هـ، 1988م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ص: 57، والبحر المحيط ج: 5، ص: 210.

<sup>7</sup> - روح المعاني ج: 12 ص: 23.



**توضيح واستنتاج:**

يرى اللغويون<sup>(1)</sup> أنه إذا كان الشرط والجزاء جملتين فعليتين ففيه عدة أوجه، أحدها: أن يكونا ماضيين نحو قولك: إن قام زيد قام عمرو، وثانيهما: أن يكونا مضارعين نحو قولك: إن يقيم زيد يقيم عمرو، والثالث: أن يكون الأول ماضيا والثاني مضارعا وفيه يجوز وجهان من الإعراب أحدها جزم الجواب نحو قولك: إن قام زيد يقيم عمرو، والثاني رفعه نحو قولك: إن قام زيد يقوم عمرو. وهذا الوجه الذي حققته القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة الحسن السابقة: (يُوفِّي) حيث أجازت في الفعل المضارع إذا جاء جوابا لشرط ماضٍ وجهين أحدهما: الجزم بحذف الحركة المقدرة على لغة بعض العرب. وثانيهما: الإعراب وبذلك يكون مرفوعا بعلة ضعف الأداة لبعدها عن لفظ الجزاء.

**8- ظاهرة جزم المضارع المعطوف على جواب الشرط المقترن بالفاء على الموضع:****تمثلها:**

- قراءة: الحسن والأعمش<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((وَإِنْ تَخَفُوا وَتَوْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ))<sup>(3)</sup>، بالجزم في (يكفر)، وقراءة الأعمش<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: ((وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ))<sup>(5)</sup>، بجزم (يذرهم) على أن كل فعل معطوف على موضع (الفاء) وهو الجزم؛ لأن موضعها يجزم إذا كان جوابها في المجازاة، إذ جعل كلاما متصلا بعضه ببعض غير منقطع عما قبله، وهو صواب وصحيح في اللغة<sup>(6)</sup>. وبهذا يكون معنى القراءة الأولى: يكن خيرا لكم. والقراءة الثانية يكون: من يضلل الله يذره في طغيانه عامها، أي: متحيرا<sup>(7)</sup>

<sup>1</sup> - ينظر: شرح ابن عقيل ج:4، ص:33، 34، 35، والتطور النحوي للغة العربية، براجستراسر ص:198.

<sup>2</sup> - إعراب القرآن ج:1، ص:339، والبحر المحيط ج:2، ص:338، وإيضاح الرموز ص:173، والقراءات الشاذة ص:527.

<sup>3</sup> - البقرة:271.

<sup>4</sup> - بها قرأ ابن مصرف وأبو عمرو - البحر المحيط ج:4، ص:431.

<sup>5</sup> - الأعراف:186.

<sup>6</sup> - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج:1، ص:87، ومعاني القرآن، الأخفش ج:1، ص:203، وإملاء ما من به الرحمن ص:122، والتبيان في إعراب القرآن ج:1، ص:222، والبحر المحيط ج:2، ص:339.

<sup>7</sup> - معاني القراءات ج:1، ص:230، والمصدر نفسه ج:1، ص:431.

**توضيح واستنتاج:**

يرى اللغويون أنّ جواب الشرط أو ما يعرف بالنتيجة المحققة لتحقق الشرط يشترط فيه أن يكون للمستقبل ويكون على ضربين؛ إما أن يقع فعلاً وإما أن تدخله الفاء. يقول سيبويه: "واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء؛ أما الجواب بالفعل فقولك: إن تأتني آتكَ، وإن تضرب تضرب، ونحو ذلك، أما الجواب بالفاء فقولك: إن تأتني فأنا صاحبك"<sup>(1)</sup>. وإذا عدنا إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها تعبر عن مسألة لغوية أخرى تتمثل في الحالة الإعرابية التي يكون عليها المضارع المعطوف على جملة جواب الشرط المقترنة بالفاء، حيث أجازت من خلال قراءة الحسن والأعمش السابقة: (يكفر) و(يدرهم) جزم الفعلين على الموضع؛ شريطة أن تكون الفاء الرابطة للمجازاة وحسب ما يحتمله السياق، وذلك لأنّه حُمِلَ الفعل على موضع الكلام، ولأنّ هذا الكلام في موضع يكون جواباً، لأنّ أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره.

**المبحث الثالث: ظواهر تخص تسكين حركة المضارع والماضي:****1- ظاهرة تسكين (الواو)، أو (الياء) من المضارع المنصوب الأصل:****تمثلها:**

- قراءة: الحسن<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((وَأَنْ يَغْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النَّكَاحِ))<sup>(3)</sup>، بتسكين واو (أَنْ يَغْفُوا).

قال ابن جنّي: "سكون الواو من المضارع في موضع النصب قليل، وسكون الياء فيه أكثر. وأصل السكون في هذا إنما هو للألف؛ لأنها لا تحرك أبداً، وهي ساكنة في الأحوال كلها، ثم شبّهت الواو في ذلك بالياء، فقال الأخطل<sup>(4)</sup>:

إِذَا شِئْتَ أَنْ تَلْهُوَ بِبَعْضِ حَدِيثِهَا رَفَعْنَ وَأَنْزَلْنَ الْقَطِينِ الْمُؤَلَّدَا  
فعلى ذلك ينبغي أن تحمل قراءة الحسن<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب ج: 3، ص: 63، وينظر: المصدر نفسه ج: 3، ص: 91، والمقتضب ج: 2، ص: 48، والأصول في النحو ج: 2، ص: 158.

<sup>2</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 22، وروح المعاني ج: 2، ص: 154.

<sup>3</sup> - البقرة: 237.

<sup>4</sup> - ينظر: ديوانه ص: 73.

<sup>5</sup> - المحتسب ج: 1، ص: 217، 218، بتصرف، وينظر: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ج: 8، ص: 347.

وقال ابن عطية: "والذي عندي أنه استنقل الفتحة على واو متطرفة قبلها متحرك لقلّة مجيئها في كلام العرب، وقد قال الخليل رحمه الله: لم يجيء في الكلام واو مفتوحة متطرفة قبلها فتحة إلا في قولهم: (عَفْوَةٌ) وهو ولد الحمار، وكذلك الحركة ما كانت قبل الواو المفتوحة فإنها ثقيلة"<sup>(1)</sup>.

وقد ذهب الزمخشري<sup>(2)</sup> والعكبري<sup>(3)</sup> إلى أن التسكين تشبيها للواو بالألف لأنها من حروف المدّ.

وقد ردّد أبو حيان كلام ابن عطية وأضاف: "وتسكين الواو أو الياء عند أصحابنا ضرورة"<sup>(4)</sup>.

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: ((وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ))<sup>(6)</sup>، بنون العظمة وتسكين الياء (نُقْضَى) المبني للمجهول المنصوب بـ: (أن) وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الياء منع من ظهورها التعذر.

وتسكين ياء المضارع المنصوب هنا استنقالاتا للحركة على حرف العلة وإن كانت خفيفة، أو على لغة من لا يرى فتح الياء بحال إذا انكسر ما قبلها، وحلت طرفا.<sup>(7)</sup>

<sup>1</sup> - المحرر الوجيز ج:1، ص:321.

<sup>2</sup> - الكشاف ج:1، ص:139.

<sup>3</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:255، 256.

<sup>4</sup> - البحر المحيط ج:2، ص:246.

<sup>5</sup> - الإتحاف ص:389، ومعجم القراءات ج:5، ص:501.

<sup>6</sup> - طه:114.

<sup>7</sup> - ينظر: البحر المحيط ج:6، ص:262، والدر المصون ج:8، ص:111.

## 2- ظاهرة تسكين حركة المضارع المرفوع:

## تمثلها:

- قراءة: ابن محيصن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((الَّذِي يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ))<sup>(2)</sup>، بإسكان نون (يَلْعَنُهُمْ، وَيَلْعَنُهُمْ)، إذ وجد في تتابع الحركات ثقلا ففر إلى الإسكان هروبا من ثقلها، وميل القارئ إلى السكون يمثل مظهرا من مظاهر اللغة العربية حتى ولو كان يمس الحركة الإعرابية، وهم في نظرهم أن مثل هذه الكلمات معربة بحركة محذوفة للتخفيف، وهي لغة أسد وتميم.<sup>(3)</sup>

- ومثلها قراءة: ابن محيصن والأعمش<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: ((يَعِدُّهُمْ وَيَمْنِيهِمْ وَمَا يَعِدُّهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا))<sup>(5)</sup>، بتسكين الدال في كليهما: (يَعِدُّهُمْ - مَا يَعِدُّهُمْ)، فرارا من الكسر والضم، ولتقل توالي الحركات.<sup>(6)</sup>

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(7)</sup> لقوله تعالى: ((وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ))<sup>(8)</sup>، بالياء وإسكان المرفوع (يَذَرُهُمْ)، تخفيفا، لأن فيه خروجا من الفتح إلى الضم.<sup>(9)</sup>

## توضيح واستنتاج:

لاشك أن الفتحة من الحركات التي يميل إليها المتكلم العربي لخفتها على اللسان سواء أكانت حركة إعراب أم بناء، غير أنها يمكن أن تكون مستقلة<sup>(10)</sup>، لذلك نجد أن العرب قد سکنوا المنصوب، والمرفوع طلبا للأخف لأن التسكين هو حذف للحركة، غير أن

1 - المفردة ص: 211، وإيضاح الرموز ص: 173.

2 - البقرة: 159.

3 - ينظر: الحجة في القراءات السبع ص: 77، والخصائص ج: 1، ص: 59، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ص: 383.

4 - مختصر في شواذ القرآن ص: 35، والمحتسب ج: 1، ص: 304، وإيضاح الرموز ص: 205، والإتحاف ص: 245، والقراءات الشاذة ص: 531.

5 - النساء: 119، 120.

6 - المحتسب ج: 1، ص: 403، والتبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 195، وإعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 410، والبحر المحيط ج: 3، ص: 370.

7 - المحتسب ج: 1، ص: 336، والبحر المحيط ج: 4، ص: 206، وإيضاح الرموز ص: 224، والإتحاف ص: 271.

8 - الأنعام: 110.

9 - إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 508.

10 - ينظر: الخصائص ج: 2، ص: 291.

اللغويين يرون أنّ إسكان المتحرك هو اضطرار للشاعر ليستقيم له وزن الشعر<sup>(1)</sup>، أما القرآن فليس للقارئ اضطرار لأنّ الله عز وجل أمرنا بترتيبه وتبيينه<sup>(2)</sup>، إلاّ أنهم أجازوا في بعض الحالات إسكان حركة المضارع المرفوع، أو (واو) أو (ياء) المضارع المتحرك بالنصب إذا شبهتها بالألف<sup>(3)</sup> لعلّة التخفيف، أو للضرورة، أو على لغة من لغات العرب.

ولو عدنا إلى القراءات الأربعة الشاذة السابقة وتوجيهاتها لوجدناها أنها جوّرت إسكان هذه الواو على قلة، والياء على كثرة إذا كانتا في موضع نصب.

### 3- ظاهرة تسكين ياء الماضي المبني على الفتح:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: ((وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرَّبَّاءِ))<sup>(5)</sup>، بتسكين الياء لـ:

#### (مَا بَقِيَ).

قال ابن عطية: "وهذا كما قال جرير:

هُوَ الْخَلِيفَةُ فَارْضَوْا مَا رَضِيَ لَكُمْ مَاضِي الْعَزِيمَةِ مَا فِي حُكْمِهِ جَنَفُ

ووجهها أنه شبه الياء بالألف، فكما لا تصل الحركة إلى الألف فكذلك لم تصل هنا إلى الياء، وفي هذا نظر<sup>(6)</sup>. والشاهد في البيت تسكين ياء (رَضِيَ) وهو كثير في الشعر. وكذلك ذهب القرطبي غير أنه أضاف: "من هذه اللغة: أُحِبُّ أَنْ أَدْعُوكَ، وَأَسْتَهِي أَنْ أَقْضِيكَ، بِإِسْكَانِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ"<sup>(7)</sup>.

ولعل ما يؤكد تشبيهه الياء بالألف هو ما قرأه الحسن بوجه آخر ((مَا بَقِيَ) بالألف مكان الياء، وهي لغة طيء، وبعض العرب<sup>(8)</sup>).

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب ج: 4، ص: 203، 204.

<sup>2</sup> - معاني القراءات ج: 2، ص: 301.

<sup>3</sup> - ينظر الخصائص ج: 1، ص: 306، 307.

<sup>4</sup> - المحتسب ج: 1، ص: 278، وإيضاح الرموز ص: 184، والإتحاف ص: 212.

<sup>5</sup> - البقرة: 278.

<sup>6</sup> - المحرر الوجيز ج: 1، ص: 375.

<sup>7</sup> - الجامع لأحكام القرآن ج: 4، ص: 413.

<sup>8</sup> - البحر المحيط ج: 2، ص: 351.

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِي))<sup>(2)</sup>،  
و قوله تعالى: ((فَنَسِيَّ وَلَمْ<sup>(3)</sup>))، بتسكين الياء (فَنَسِيَّ)<sup>(4)</sup>.

قال ابن جني: "وهو عند أبي العباس من أحسن الضرورات، حتى إنه لو جاء به في  
النثر لكان قياساً"<sup>(5)</sup>.

ويرى ابن عطية<sup>(6)</sup> أن الإسكان هنا وجهه الخفة، وكذلك ذهب العكبري<sup>(7)</sup>، وأبو  
حيان<sup>(8)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

إن اللغة العربية كبقية اللغات تحكمها أنظمة وقوانين خاصة، ولعل من بين أهم هذه  
القوانين الجنوح إلى المستخف والعدول عن المستقل<sup>(9)</sup>، وهي طبيعة خاصة مال إليها  
العرب كلما استنقلوا ما رأوا أنه ثقيلًا على ألسنتهم، فقد تخلصوا من الضمة والكسرة حين  
تقع في موقع تظهر فيه قوتها فيختارون الفتحة أو السكون لخفتها.

والمتتبع للقراءات السابقة يجد أنها تجسد لنا على السماع والقياس هذه الظاهرة اللغوية  
وتجيزها حيث سكن الحسن ياء: (ما بقي)، كما سكن الأعمش ياء: (فَنَسِيَّ)، وكلها طلبا  
للتخفيف، أو على بعض العرب منها طيء التي اشتهرت بقلب الياء الساكنة المكسور قبلها  
ألفا في بعض الأفعال الثلاثية مخالفة للقاعدة العامة سواء الكسرة والياء أصليتين أو  
عارضتين للبناء للمجهول، وعلى ذلك فهي مشهورة في الفعل الثلاثي الماضي المكسور  
العين، قليلة في غيره.

<sup>1</sup> - شواذ القراءات ص: 311، والبحر المحيط ج: 6، ص: 250، والجامع لأحكام القرآن ج: 14، ص: 145، ومعجم القراءات  
ج: 5، ص: 481.

<sup>2</sup> - طه: 88.

<sup>3</sup> - طه: 115.

<sup>4</sup> - شواذ القراءات ص: 314.

<sup>5</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 104.

<sup>6</sup> - المحرر الوجيز ج: 4، ص: 66.

<sup>7</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 85.

<sup>8</sup> - البحر المحيط ج: 6، ص: 250.

<sup>9</sup> - الخصائص ج: 1، ص: 161، 162.

الفصل الثالث: ظواهر تخص الجملة الاسمية وما تعلق بها:المبحث الأول: ظواهر تخص المبتدأ:1- ظاهرة الابتداء بالنكرة لوجود مسوغ:تمثلها:

- قراءة: الحسن وابن محيصن واليزيدي<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ))<sup>(2)</sup>، بالرفع والتنوين في: (رفث- فسوق)، وزاد الحسن<sup>(3)</sup> رفع (جدال). ووجه هذه القراءات هو أن: (لا) مُلغاة، وما بعدها رفع بالابتداء وسوغ الابتداء بالنكرة تَقَدُّمُ النفي عليها، و(في الحج) خبر المبتدأ الثالث، وحُذِفَ خبر الأول والثاني لدلالة الثالث عليهما، وهذا الوجه هو أظهر الوجوه<sup>(4)</sup>، أو هو خبر الثلاثة، أو هو خبر الأول وحُذِفَ في الثاني والثالث.

- ومثلها قراءة: ابن محيصن والأعمش<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: ((وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً))<sup>(6)</sup>، برفع (وصية) على جواز الابتداء بالنكرة لأنها عامة، والعموم من المخصصات.

قال الأخفش: "كأنه: لأزواجهم وصية"<sup>(7)</sup>. وقال ابن عطية: "ويحسن الابتداء بالنكرة من حيث هو موضع تخصيص كما حسن أن يرتفع (سلام عليكم)"<sup>(8)</sup>. ويرى أبو حيان أنها نكرة موصوفة في المعنى، والتقدير وصية منهم أو من الله، وخبر هذا المبتدأ هو قولهم (لأزواجهم)<sup>(9)</sup>.

<sup>1</sup>- وبها قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، ومجاهد: معجم القراءات ج:1، ص: 272.

<sup>2</sup>- البقرة: 197.

<sup>3</sup>- الإتحاف ص: 201.

<sup>4</sup>- ينظر: التبيان في إعراب القرآن ج:1، ص: 86، والبحر المحيط ج:2، ص: 96، والدر المصون ج:2، ص: 323.

<sup>5</sup>- بها قرأ: حمزة والكسائي وخلف- إيضاح الرموز ص: 179، والإتحاف ص: 205.

<sup>6</sup>- البقرة: 240.

<sup>7</sup>- معاني القرآن ج:1، ص: 192.

<sup>8</sup>- المحرر الوجيز ج:1، ص: 325.

<sup>9</sup>- البحر المحيط ج:2، ص: 254، وينظر: إملاء ما من به الرحمن ص: 108، ومعجم القراءات ج:1، ص: 337.

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((فَإِنْ خِفْتُمْ فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ))<sup>(2)</sup>، برفع (وَاحِدَةً).

أجاز الكسائي الرفع في: (واحدة)، على تقدير: فواحدة تُقْنَعُ<sup>(3)</sup>، كما أجازها الفراء بقوله: "ولو قال: فواحدة، بالرفع كان كما قال: ((فَإِنْ لَمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ أَمْرَاتَانِ))"<sup>(4)</sup>، كان صواباً على قولك: فواحدة مقنعة، فواحدة رضا"<sup>(5)</sup>.

والجواز نفسه ذهب إليه ابن عطية بقوله: "وتقدير الخبر: فواحدة كافية، أو ما أشبهه"<sup>(6)</sup>، فكلهم قدروا على أن: (واحدة) مبتدأ خبره مضمرة، ومسوخ الابتداء بالنكرة اعتماداً على (فاء) الجزاء.

وقيل أنها رفعت على الخبر والمبتدأ مضمرة، تقديره: فالمقنعة واحدة، أو فحسبكم واحدة، أو فالمنكوحة واحدة<sup>(7)</sup>، وقيل الرفع على الفاعلية لفعل محذوف، تقديره: فكفت واحدة.

### توضيح واستنتاج:

يتفق النحاة<sup>(8)</sup> على أنه من حق المبتدأ ألا يكون إلا معرفة أو شبيهاً بها وهو عند المتكلم معلوم، والخبر نكرة وهو عنده مجهول، كما يتفقون على أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة إلا في ضرورة الشعر أو في ضعف من الكلام أو لوجود بعض المسوغات؛ وذلك حتى يبتعد المتكلم عن مواطن اللبس في اللغة، ولأن الإخبار عن شيء ما من دون أن يُعرف أو يُخصص لدى السامع لا يجدي نفعاً، ولما كان الاسم النكرة المراد الإخبار عنه لم يعرف لدى السامع كان هناك ما يدفع إلى تخصيصه بإحدى المسوغات التي تخصص

<sup>1</sup>- بها قرأ: الجحدري، وأبو جعفر، وابن هرمز، وحميد- المحرر الوجيز ج:2، ص:7، والبحر المحيط ج:3، ص:172، وزاد

المسير في علم التفسير، ابن الجوزي (عبد الرحمن بن علي بن محمد)، ط3، 1404هـ، المكتبة الإسلامية، بيروت، ج:2، ص:9

<sup>2</sup>- النساء:3.

<sup>3</sup>- معاني القرآن، ص:110.

<sup>4</sup>- البقرة:282.

<sup>5</sup>- معاني القرآن ج:1، ص:255.

<sup>6</sup>- المحرر الوجيز ج:2، ص:7، وينظر المعنى نفسه: الجامع لأحكام القرآن ج:6، ص:37.

<sup>7</sup>- ينظر: الكشاف، الزمخشري ج:1، ص:227، وإعراب القراءات الشواذ، العكبري ج:1، ص:366، وإملاء ما من به الرحمن،

العكبري ص:173.

<sup>8</sup>- ينظر: الكتاب ج:1، ص:48، والمقتضب ج:4، ص:127، 128، وارتشاف الضرب ص:1099، 1100، 1101، وشرح

المفصل ج:1، ص:86، 85، وشرح الكافية ج:1، ص:231، وشرح ابن عقيل ج:1، ص:215.



بها النكرة. وقد حاول النحاة المتأخرون حصر هذه المسوغات فأكثرُوا فيها حتى بلغت الثلاثين أو يزيد<sup>(1)</sup>.

ولعل من بين جوازات الابتداء بالنكرة كما بينته القراءات الأربعة الشاذة السابقة كونها مسبوقه بنفي، أو عامة والعموم من المخصّصات<sup>(2)</sup>، أو كانت موصوفة بمعنى، أو بعد الفاء التي للجزاء، وهذا كلّه مقارب من المعرفة.

## 2- ظاهرة اختيار الرفع على الابتداء:

### تمثلها:

- قراءة: ابن محيص<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ))<sup>(4)</sup>، بضم فاء (خوف)، وبلا تنوين حيث وقع. والوجه فيها أنه رفع على الابتداء، وأهمل (لا)، وحذف التنوين للتخفيف، وكثرة الاستعمال، أو لأنه على نية الألف واللام، والتقدير: فلا خوف عليهم، أو على تقدير الإضافة: أي: فلا خوف شيء عليهم. وزاد أبو حيان: ويكون مثل ما حكى الأَخفش عن العرب (سلامٌ عليكم) بغير التنوين، يريدون: السلامُ عليكم<sup>(5)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: ((وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ))<sup>(7)</sup>، برفع (والعمرة) على أنها مبتدأ و(لله) خبر والجملة استئناف، وبهذا يكون الفصل بين حكم الحج والعمرة.

أجاز الفراء هذه القراءة بقوله: "قلو قرأ قارئ ((والعمرة لله)) فرفع العمرة لأن المعتمر إذا أتى البيت فطاف به وبين الصفا والمروة حلّ من عمرته، والحج يأتي فيه عرفات وجميع المناسك وذلك قوله ((وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ)) يقول: أتموا العمرة إلى البيت في الحج إلى أقصى مناسكه"<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup>- ينظر: شرح الكافية ج:1، ص:232، وشرح ابن عقيل ج:1، ص:227.

<sup>2</sup>- ينظر: همع الهوامع ج:1، ص:327.

<sup>3</sup>- مفردة ابن محيصن ص:207، والمحمر الوجيز ج:1، ص:132، وإيضاح الرموز ص:161، والبحر المحيط ج:1، ص:322، والإتحاف ص:176.

<sup>4</sup>- البقرة:38.

<sup>5</sup>- ينظر: المحمر الوجيز ج:1، ص:132، وإعراب شواذ القراءات ج:1، ص:108، 109، والبحر المحيط ج:1، ص:323.

<sup>6</sup>- إيضاح الرموز ص:176، والإتحاف ص:201.

<sup>7</sup>- البقرة:196.

<sup>8</sup>- معاني القرآن ج:1، ص:117.

وقال الطبري: "قالوا: وإذا لم يكن له وجه مفهوم فالصواب من القراءة في (العمرة) بالرفع على أنها من أعمال البر لله فتكون مرفوعة بخبرها الذي بعدها، وهو قوله: ((الله))<sup>(1)</sup>، لذلك نجد أن الحسن قد مال إلى الرأي الذي يرى أن العمرة تطوع، ومن الطاعات المستحبة للتقرب بها إلى الله سبحانه وتعالى فقطعها عن الأمر بالرفع، وهذا هو رأي أكثر اللغويين<sup>(2)</sup>.

- ومثلها قراءة: اليزيدي<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ))<sup>(4)</sup>، برفع (كله) على أنه مبتدأ، و(الله) خبر، وهو جائز، والمعنى: الأمر كله لله، أي: النصر وما يُلقى في القلوب من الرعب لله، أي: كل ذلك لله<sup>(5)</sup>.

وقراءة الرفع هنا جائزة عند الطبري من حيث المعنى أو العربية حيث قال: "... من غير أن تكون القراءة الأخرى (يقصد قراءة الرفع) خطأ في معنى أو عربية، ولو كانت القراءة بالرفع مستفيضة في ذلك مستفيضة في القراءة، لكانت سواءً عندي القراءة بأي ذلك قُرئ؛ لاتفاق معاني ذلك بأي وجهيه قُرئ"<sup>(6)</sup>. و(كل) و(بعض) من الألفاظ التي يصلح الابتداء بها وهي كثيرة في كلام العرب<sup>(7)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن البصري أيضا<sup>(8)</sup> لقوله تعالى: ((وَقِيلَهُ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ))<sup>(9)</sup>، برفع لام (قيله).

<sup>1</sup> - جامع البيان ج:3، ص: 337.

<sup>2</sup> - ينظر: إعراب القرآن ج:1، ص: 293، والكشاف ج:1، ص: 116، و الجامع لأحكام القرآن ج: 2، ص: 369، والبحر المحيط ج:2، ص: 72، والقراءات الشاذة ص: 525.

<sup>3</sup> - بها قرأ أبو عمرو ويعقوب، وسهل وعيسى وابن أبي ليلى - الإتحاف ص: 230، و معجم القراءات ج:1، ص: 603.

<sup>4</sup> - آل عمران: 154.

<sup>5</sup> - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج:3، ص: 10، ومعاني القرآن وإعراجه ج:1، ص: 480، و معاني القراءات ج:1، ص: 277، والمحرم الوجيز ج:1، ص: 528، و الجامع لأحكام القرآن ج:5، ص: 370، 371، والدر المصون ج:3، ص: 449.

<sup>6</sup> - جامع البيان ج:6، ص: 168.

<sup>7</sup> - ينظر: المصدر السابق، والبحر المحيط ج:3، ص: 96.

<sup>8</sup> - وبها قرأ: أبو قلابة، وقتادة، والأعرج، ومجاهد، ومسلم بن جندب: مختصر في شواذ القرآن ص: 137، والبحر المحيط ج:8، ص: 30، والدر المصون ج:9، ص: 612، و معجم القراءات ج:1، ص: 412.

<sup>9</sup> - الزخرف: 88.

أجاز الفراء الرفع في هذه الكلمة على الابتداء بقوله: "الرفع جائز كما نقول: ونداؤه هذه الكلمة: يا رب"<sup>(1)</sup>، وكذلك عدّه الزجاج بقوله: "والرفع على معنى (وقيله) هذا القول، أي: (وقيله) قوله ((يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ))"<sup>(2)</sup>، والنحاس بقوله: "والرفع بالابتداء"<sup>(3)</sup>. والمعنى نفسه قال به ابن عطية<sup>(4)</sup>.

وذهب الزمخشري إلى أنه مبتدأ خبره محذوف وأصله القسم؛ كأنه قال: أيمن الله وأمانة الله ويمين الله ولعمرك، وجوابه: (إن هؤلاء قوم لا يؤمنون)، كأنه قيل: وقيله يا رب قسمي<sup>(5)</sup>.

وقال العكبري: "وبالرفع على الابتداء والخبر (يا رب)، أي: وقيله النداء بالتوحيد والشكوى من كفرهم"<sup>(6)</sup>، وبذلك وجهه أبو حيان الأندلسي<sup>(7)</sup>، ويرى السمين الحلبي أنه مرفوع بالابتداء وجملة (يارب) إلى آخرها هي الخبر، أو أنه مبتدأ لخبر محذوف تقديره: وقيله كيت وكيت مسموع أو مُتَقَبَّل<sup>(8)</sup>.

- ومثلها قراءة: ابن محيصن والأعمش<sup>(9)</sup> لقوله تعالى: ((عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ))<sup>(10)</sup>، بالتاء مع ضمها (عَالِيَهُمْ)، وبدون تاء (عَالِيَهُمْ) وتسكين الياء، وهي حجة على قراءة الرفع غير أنها سُكِنَت للتخفيف، وكلها جاءت على اعتبار أنها مبتدأ خبرها (ثيابٌ سندسٍ)<sup>(11)</sup>.

<sup>1</sup>- معاني القرآن ج:3، ص:38.

<sup>2</sup>- معاني القرآن وإعرابه ج:4، ص:421.

<sup>3</sup>- إعراب القرآن ج:4، ص:123.

<sup>4</sup>- ينظر: المحرر الوجيز ج:5، ص:67.

<sup>5</sup>- الكشاف ج:5، ص:234.

<sup>6</sup>- إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:457.

<sup>7</sup>- البحر المحيط ج:8، ص:30.

<sup>8</sup>- الدر المصون ج:9، ص:612.

<sup>9</sup>- وبها قرأ: حمزة، وابن مسعود، وطلحة، وأبو جعفر، وشيبة، وابن عباس، والأعرج. - إعراب القرآن ج:5، ص:103،

والمحرر الوجيز ج:5، ص:413، وشواذ القراءات ص:496، والجامع لأحكام القرآن ج:21، ص:481، 482، والبحر المحيط ج:8، ص:391.

<sup>10</sup>- الإنسان:21.

<sup>11</sup>- ينظر: الحجة للقراء السبعة ج:6، ص:355، والكشاف ج:6، ص:193، وإعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:658، وإملاء ما من به الرحمن ص:573.

**توضيح واستنتاج:**

يُقصد بهذه الظاهرة تلك الألفاظ التي يذكر بشأنها النحاة أنها تحمل علامات الرفع وهي في حقيقتها غير ذلك إلا أن القراء بالشاذ الأربعة يؤثرون الرفع فيها خلافا لما هي عليه قراءات الجمهور والتي تكون فيها إما منصوبة أو مجرورة.

والقراءات الأربعة الشاذة السابقة تبرز جواز هذه الظاهرة في الاسم النكرة الذي يأتي بعد (لا) النافية المهيمة بعد حذف التنوين على نية الألف واللام لعدم وجود مسوغ من مسوغات الابتداء بالنكرة، أو بعد الاسم المعرفة الذي تسبقه الواو التي للاستئناف، أو يأتي في أول الكلام ككلمة (كل) وما شابهها من ألفاظ التوكيد المعنوي التي يصلح الابتداء بها، كقولك: إن الأمر بَعْضُهُ لله، ومثل هذا التعبير كثير في كلام العرب، شريطة مراعاة المعنى المقصود من الآيات.

**3- ظاهرة حذف المبتدأ:****تمثلها:**

- **قراءة: الحسن لبصري، وابن محيصن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُّعْرِضُونَ))<sup>(2)</sup>، برفع (الحق)، على أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: (هو الحق)، أو: (هذا الحق)، والمعنى: أن إعراضهم بسبب الجهل هو الحق لا الباطل، وعلى هذا تكون القراءة بالوقف على قوله تعالى: ((لا يعلمون) ثم يُستأنف: (الحق)، ويوقف عليه، ثم يستأنف: (فهم لا يعلمون)<sup>(3)</sup>.**

- **ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: ((جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ))<sup>(5)</sup> برفع (جَنَّاتٍ) على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي، أو تلك).**

<sup>1</sup>- مختصر في شواذ القرآن ص: 94، والمحتسب ج: 2، ص: 105، وإعراب القرآن، النحاس ج: 3، ص: 68، والمحزر الوجيز ج: 4، ص: 78، والبحر المحيط ج: 6، ص: 284، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي ج: 14، ص: 191، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 312، والإتحاف ص: 391.

<sup>2</sup>- الأنبياء: 24.

<sup>3</sup>- ينظر: المحتسب ج: 2، ص: 105، وإعراب القرآن ج: 3، ص: 68، والكشاف ج: 4، ص: 58، والمحزر الوجيز ج: 4، ص: 78، وإملاء ما من به الرحمن ص: 428، والجامع لأحكام القرآن ج: 14، ص: 191، والإتحاف ص: 391.

<sup>4</sup>- بها قرأ: أبو حيوة، وعيسى بن عمر، وأبو عمرو. - مختصر في شواذ القرآن ص: 85، والمحزر الوجيز ج: 4، ص: 23، والبحر المحيط ج: 6، ص: 190، والدر المصون ج: 7، ص: 611، ومعجم القراءات ج: 5، ص: 377.

<sup>5</sup>- مريم: 61.

أجاز الزجاج الرفع في هذه القراءة بقوله: "الرفع على معنى هي جنات عدن"<sup>(1)</sup>. ويرى معظم موجهي هذه القراءة على أنها خبر لمبتدأ مضمرة على تقدير (تلك جنات)<sup>(2)</sup>

**توضيح واستنتاج:**

يعد الحذف في الكلام من السمات البارزة في أسلوب اللغة لعربية، وفيه يستطيع المتكلم أن يتخلص من عنصر من عناصر الجملة الاسمية دون أن يؤثر في المعنى بل يرى الكثير من الباحثين أن ذلك يزيد في المعنى قوة، ووضوحاً بل هو من خاصية لغوية تمتاز بها اللغة العربية دون سائر اللغات، وهو مظهر من مظاهر شجاعته، وقد أكد هذا القول ما ذهب إليه ابن جني في باب في شجاعة العربية بقوله: "اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف"<sup>(3)</sup>، غير أن علماء العربية وضعوا ضوابط وقيوداً تضبط هذا الحذف منها انتفاء اللبس من الكلام<sup>(4)</sup>، والقرآن مليء بهذه الظاهرة، إذ تمثل بالنسبة له عموداً من أعمدة الإعجاز اللغوي.

وبالرجوع على القراءات الأربعة الشاذة نجد أن حذف ركن من أركان الجملة الاسمية سمة بارزة فيها حيث أجازته وحققته من خلال قراءات الحسن وابن محيصن والأعمش السابقة، فقد ظهر حذف ركن من أركان الجملة الاسمية في هذه القراءات وهو المبتدأ والمقدر بـ: (هو - هي) أو (تلك). وقد لجأت اللغة إلى هذا الأسلوب للتخلص منه لدلالة السياق عليه، فالكلام لا لبس عليه والمعنى لا خلل فيه.

#### 4- ظاهرة حذف عائد المبتدأ المنصوب من جملة الخبر:

##### تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(5)</sup> في قوله تعالى: ((فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ))<sup>(6)</sup>، بالرفع في: (الحق) الأولى والثانية، أما الأولى: فهي مبتدأ خبرها محذوف تقديره (أنا)، وأما الثانية: فهي مبتدأ خبرها الجملة الفعلية محذوفة العائد.

<sup>1</sup>- معاني القرآن وإعرابه ج:3، ص:336.

<sup>2</sup>- ينظر: المحرر الوجيز ج:4، ص:23، وإعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:52، والدر المصون ج:7، ص:611.

<sup>3</sup>- الخصائص ج:2، ص:360.

<sup>4</sup>- ينظر الكتاب ج:2، ص:129، 130، وارتشاف الضرب ص:1086.

<sup>5</sup>- بها قرأ: ابن عباس، ومجاهد - مختصر في شواذ القرآن ص:131، والبحر المحيط ج:7، ص:393، ومعجم القراءات ج:8، ص:127.

<sup>6</sup>- ص:84.

يرى الفراء أن الرفع في الأولى على أنه خبر والمبتدأ مضمّر، والتقدير: فهو الحق<sup>(1)</sup>، ويرى الزجاج أن الرفع يكون على معنى: فأنا الحق، أو الحق مني<sup>(2)</sup>، والمعنى نفسه ذهب إليه النحاس<sup>(3)</sup>.

في حين يرى ابن عطية<sup>(4)</sup> وأبو حيان<sup>(5)</sup> أن الرفع فيهما على إضمار الخبر والمعنى: فالحق أنا.

وذهب العكبري في تأويل الرفع في (أقول) الأول والثاني بقوله: "يقراً برفع الأول على تقدير: فأنا، فحذف المبتدأ، وأما رفعه الثاني فعلى أنه مبتدأ و(أقول) خبره، والراجح محذوف، أي: أقوله، كقولك: زيد ضربته، وهو ضعيف في القياس"<sup>(6)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

يتفق جمهور النحاة<sup>(7)</sup> على أن الخبر جملة إذا لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بد لها من رابط يعود على المبتدأ فيطابقه في النوع والجنس والعدد، غير أن الاختلاف بينهم يكمن في جواز حذفه وعدمه، فهناك من يوجب ذكره، وهناك من يرى حذفه<sup>(8)</sup>.

وإذا عدنا إلى القراءات الأربعة الشاذة لوجدنا أنها أجازت من خلال قراءة الأعمش السابقة: (الحق) بالرفع على قلة حذف عائد المبتدأ المنصوب بفعل متصرف تام من جملة الخبر إذا أمن اللبس.

<sup>1</sup>- معاني القرآن ج:2، ص:412.

<sup>2</sup>- معاني القرآن وإعرابه ج:4، ص:342.

<sup>3</sup>- إعراب القرآن ج:3، ص:474.

<sup>4</sup>- ينظر: المحرر الوجيز ج:4، ص:516.

<sup>5</sup>- ينظر: البحر المحيط ج:7، ص:393.

<sup>6</sup>- إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:401، 402.

<sup>7</sup>- ينظر: المقتضب ج:2، ص:295، والأصول في النحو ج:1، ص:64، وشرح ابن عقيل ج:1، ص:203، وهمع الهوامع ج:1، ص:316.

<sup>8</sup>- ينظر هذه المسألة: الإنصاف ج:1، ص:64، 66، والمقتضب ج:2، ص:62، ج:4، ص:119، وشرح ابن عقيل ج:1، ص:207، 208، وهمع الهوامع ج:1، ص:316، 317.

المبحث الثاني: ظواهر تخص الخير:1- ظاهرة تعدد الخير من غير عاطف:تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((قَالَتَ يَا وَيْلَتَا أَلَدُّ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا))<sup>(2)</sup>، برفع: (شيخ). وقد ذكرت فيه في عدة أوجه: أحدها: أن (شيخ)، و(بعلي) خبر واحد لـ: (هذا)، نحو قولك: هذا عبدُ الله منطلقٌ، أو هذا حلوٌ حامضٌ، أو هذا أخضرٌ أحمرٌ، وقد أجازَه الخليل، وسيبويه<sup>(3)</sup>، والأخفش<sup>(4)</sup>، وكلهم استدلوا بواحد من الأمثلة السابقة.

وقد قال سيبويه: "سمعنا ممن يروي هذا الشعر من العرب يرفعه:

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي      مُقِيطٌ مُصِيفٌ مُشْتَى<sup>(5)</sup>.

والشاهد في هذا البيت: رفع الكلمات: (مقِيطٌ، مصِيفٌ، مُشْتَى) على تعدد الخبر.

ثانيها: أن (شيخ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو شيخ، وبهذا تكون الجملة الاسمية: (هو شيخ)، خبر ثانٍ لـ: (هذا).

ويرى النحاس أن الرفع على أنه خبر المبتدأ، أو خبر بعد خبر، أو خبر مبتدأ محذوف.<sup>(6)</sup>

وذهب أكثر موجهي القراءات<sup>(7)</sup> المذهب نفسه في واحد من الوجهين من هذه القراءة، أو في كليهما، فكلا الوجهين من باب تعدد الخبر سواء أكان مفرداً أم جملة.

<sup>1</sup> - قرأ بها: عبد الله بن مسعود - مختصر في شواذ القرآن، ص: 65، والمحتسب ج: 1، ص: 447.

<sup>2</sup> - هود: 72.

<sup>3</sup> - الكتاب ج: 2، ص: 83، وينظر: الأصول في النحو ج: 1، ص: 65.

<sup>4</sup> - معاني القرآن ج: 1، ص: 385، وينظر: المقتضب ج: 4، ص: 308.

<sup>5</sup> - البت: كساء من وبر وصوف. مقِيط: يكفيني لقبطي. مصِيف: يكفيني في الصيف. مشتى: يكفيني للشتاء. الكتاب ج: 2، ص: 84، وينظر: الإنصاف ج: 2، ص: 242، 243.

<sup>6</sup> - إعراب القرآن ج: 2، ص: 294.

<sup>7</sup> - ينظر: المحتسب ج: 1، ص: 447، والكشاف ج: 3، ص: 47، والمحزر الوجيز ج: 3، ص: 191، وإعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 667، وإملاء ما من به الرحمن ص: 338، والإتحاف ص: 324، وفتح القدير ج: 2، ص: 511، والقراءات الشاذة ص: 542.

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: (( ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ ))<sup>(2)</sup>، برفع لام (قَوْلَ الْحَقِّ)، غير أن الحسن بضم القاف (قَوْلُ)، والقول، والقول واحد. والرفع باعتباره خبراً ثانياً لاسم الإشارة (ذلك)، ففيه تعدد الخبر.<sup>(3)</sup>

### توضيح واستنتاج:

يتفق جمهور النحاة<sup>(4)</sup> على جواز تعدد الخبر مفرداً أو جملة لمبتدأ واحد وهذا يحدده السياق كالنوعت سواء أكان هذا التعدد في اللفظ والمعنى أم في اللفظ فقط، وسواء اقترن بعاطف أم لا نحو قولك: هذا حلو حامض، أو هذا حلو وحامض.

ولو عدنا إلى القراءات الأربعة الشاذة السابقة وتوجيهاتها لاستنتجنا أنه إذا كان المبتدأ اسم إشارة ووليه اسمان مرفوعان، جاز لك في إعرابهما خبراً متعدداً دون عاطف، ويكون في ذلك على وجهين حسب زعم الخليل ومن جاء بعده من العلماء: أولهما: خبراً متعدداً مفرداً لاسم الإشارة. وثانيهما: خبراً متعدداً جملة (مبتدأ وخبر) له.

### 2- ظاهرة حذف الخبر مفرداً وشبه جملة: تمثلها:

- قراءة: الحسن والأعمش<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: (( وَجَنَاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ ))<sup>(6)</sup>، برفع (جنات). أجاز النحاس هذه القراءة وأولها على حذف الخبر وتقديره: ولهم جنات<sup>(7)</sup>، وبذلك قال مكي القيسي<sup>(8)</sup>، والزمخشري غير أنه قدر المحذوف بقوله: وثم جنات<sup>(9)</sup>. وقدره ابن عطية: ولكم جنات<sup>(10)</sup>. وقدره العكبري: ومن الكرم جنات<sup>(11)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: ابن مسعود، ويحيى، وطلحة - مختصر في شواذ القرآن ص: 88، وشواذ القراءة ص: 148، والجامع لأحكام القرآن ج: 13، ص: 450.

<sup>2</sup> - مريم: 34.

<sup>3</sup> - ينظر: الكشاف ج: 4، ص: 8، وإعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 51، وإملاء ما من به الرحمن ص: 410، والإتحاف ص: 378.

<sup>4</sup> - ينظر: الأصول في النحو ج: 1، ص: 65، وشرح الكافية ج: 1، ص: 263، وشرح ابن عقيل ج: 1، ص: 257، وشرح المفصل ج: 1، ص: 99، وهمع الهوامع ج: 1، ص: 346.

<sup>5</sup> - وبها قرأ: محمد بن أبي ليلي: مختصر في شواذ القرآن ص: 45، والإتحاف ص: 270.

<sup>6</sup> - الأنعام: 99.

<sup>7</sup> - إعراب القرآن ج: 2، ص: 86.

<sup>8</sup> - مشكل إعراب القرآن ج: 1، ص: 264.

<sup>9</sup> - الكشاف ج: 2، ص: 80.

<sup>10</sup> - المحرر الوجيز ج: 2، ص: 328.

<sup>11</sup> - التبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 255، وإملاء ما من به الرحمن ص: 262، وينظر: البحر المحيط ج: 4، ص: 193، 194.



- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً))<sup>(2)</sup>، بالتخفيف (أَمَّنْ)، على حذف الخبر.

قال ابن جني: "مَنْ) هنا خبر بمنزلة الذي، وليست باستفهام كقراءة الجماعة (أَمْ مَنْ خَلَقَ)، فكأنه قال: الذي خلق السماوات والأرض... خير أم ما تشركون؟، ثم حذف الخبر الذي هو خير أم ما تشركون؛ لدلالة ما قبله عليه، وهو قوله تعالى: ((اللَّهُ خَيْرٌ أَمْ مَا تُشْرِكُونَ))<sup>(3)</sup> وما يحذف خبره لدلالة ما هناك عليه أكثر من أن يحصى"<sup>(4)</sup>. والمعنى نفسه ذهب إليه ابن عطية<sup>(5)</sup> وأبو حيان<sup>(6)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

يتفق النحاة على أن العلاقة بين المبتدأ والخبر تشبه علاقة الفعل بالفاعل بحيث لا يمكن أن يستغني التركيب عن أحدهما، ولا يجد المتكلم منه بداً<sup>(7)</sup>، غير أنهم أجازوا في كثير من المواضع إسقاط أحد الأطراف مع تقديره حسب ما يدل عليه السياق. والقراءة الشاذة السابقة: (وجنات) أجازت رفع الاسم بعد الواو على حذف الخبر وهو شبه جملة من جهة. كما أجازت القراءة الأخرى: (أَمَّنْ) بالتخفيف حذفه أيضاً مفرداً لدلالة ما قبله عليه، وهو كثير في الكلام.

<sup>1</sup>- مختصر في شواذ القرآن ص: 111، وشواذ القراءات ص: 361.

<sup>2</sup>- النمل: 60.

<sup>3</sup>- النمل: 59.

<sup>4</sup>- المحتسب ج: 2، ص: 186.

<sup>5</sup>- ينظر: المحرر الوجيز ج: 4، ص: 266.

<sup>6</sup>- ينظر: البحر المحيط ج: 7، ص: 84.

<sup>7</sup>- ينظر: لكتاب ج: 1، ص: 23، والمقتضب ج: 4، ص: 126، والأصول في النحو ج: 1، ص: 58، وشرح المفصل ج: 1، ص: 83.

## 3- حذف الخبر بعد واو الاستئناف إذا دل عليه دليل:

## تمثلها:

- قراءة: الحسن البصري، والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: (( وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ))<sup>(2)</sup>، برفع (أرجلكم)، على أساس أنها مبتدأ خبره محذوف. قال ابن خالويه: "على تقدير: وأرجلكم مسحها إلى الكعبين"<sup>(3)</sup>. ويرى ابن جني أن رفع (وأرجلكم) بالابتداء والخبر محذوف، والتقدير: وأرجلكم واجبٌ غسلها، أو مغسولة، والخبر هذا له دليله عليه، ثم بين أن الرفع أقوى معنى؛ وذلك لأنه يستأنف فيرفعه على الابتداء فيصير صاحب الجملة<sup>(4)</sup>.

- ومثلها قراءة: ابن محيصن<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: (( وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ))<sup>(6)</sup>، برفع (والشمس والقمر) على الابتداء والخبر محذوف، تقديره: مجعولان، أو محسوبان.<sup>(7)</sup>

- ومثلها قراءة: الحسن البصري<sup>(8)</sup> لقوله تعالى: (( وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ ))<sup>(9)</sup>، برفع (وحسن) ويقفان على (زلفى)، ويبتدئان (وحسن مآب)، وهو مبتدأ خبره محذوف تقديره: وحسن مآب له.<sup>(10)</sup>

<sup>1</sup> - مختصر شواذ القرآن، ابن خالويه ص: 37، والمحزر الوجيز ج: 2، ص: 163، والجامع لأحكام القرآن ج: 7، ص: 342، والإتحاف ص: 251.

<sup>2</sup> - المائدة: 6.

<sup>3</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 38.

<sup>4</sup> - المحتسب ج: 1، ص: 315- وينظر: الكشاف ج: 2، ص: 16، وإعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 430، وإملاء ما من به الرحمن ص: 216، والإتحاف ص: 251.

<sup>5</sup> - شواذ القراءات ص: 173، والإتحاف ص: 270، والقراءات الشاذة ص: 534.

<sup>6</sup> - الأنعام: 96.

<sup>7</sup> - ينظر: الكشاف ج: 2، ص: 80، والبحر المحيط ج: 4، ص: 191، والإتحاف ص: 270، والدر المصون ج: 5، ص: 63.

<sup>8</sup> - بها قرأ: ابن أبي عبيدة. - البحر المحيط ج: 7، ص: 382.

<sup>9</sup> - ص: 40.

<sup>10</sup> - البحر المحيط ج: 7، ص: 382.

**توضيح واستنتاج:**

يتفق النحاة<sup>(1)</sup> على أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة لا تحصل الفائدة إلا بمجموعهما إلا أنه يجوز الاستغناء عن أحدهما لوجود قرينة أو توفر شروط من شروط الحذف، ولعل من بين الشروط التي يجوز فيها حذف الخبر: إذا دلّ عليه دليل سواء أكان ملحوظاً وذلك بعد السؤال<sup>(2)</sup> نحو قولك: مَنْ المنطلق؟ فيقال: عمرو، أم غير ملحوظ ويدرك من خلال دلالة السياق مثل قوله تعالى: ((أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا))<sup>(3)</sup> فالخبر محذوف والتقدير: وظلها كذلك، والذي حسن حذفه هو اتصالها بالجملة التي قبله.

ولو عدنا إلى القراءات الشاذة السابقة لاستنتجنا أنه يجوز حذف خبر المبتدأ الواقع بعد واو الاستئناف، إذا دل عليه دليل، ولعل التقديرات التي ذهب إليها موجهو هذه القراءات تؤكد على دليلها عليها، كما أنها تشير إلى وجود مثل هذه الظاهرة اللغوية في العربية.

**4- ما يحتمل حذف أحد ركني الإسناد:****تمثلها:**

- قراءة: الحسن وابن محيصن<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: ((بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ))<sup>(5)</sup>، برفع (الحق).

قال النحاس: "معناه: هو الحق، أو هذا الحق"<sup>(6)</sup>، وكذلك قدره ابن جني<sup>(7)</sup>، وابن عطية<sup>(8)</sup>، ويرى العكبري أنه على تقدير حذف المبتدأ<sup>(9)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب ج: 1، ص: 141، وج: 2، ص: 129، 130، وشرح المفصل ج: 1، ص: 95-98، وشرح الكافية ج: 1، ص: 272 وما بعدها، وجمع الهوامع ج: 1، ص: 334 وما بعدها.

<sup>2</sup> - ينظر: الأصول في النحو ج: 1، ص: 69، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك ج: 1، ص: 186.

<sup>3</sup> - الرعد: 35.

<sup>4</sup> - وبها قرأ: حميد، مختصر في شواذ القرآن، ص: 94، والمحتسب ج: 2، ص: 105، والمحزر الوجيز ج: 4، ص: 78، والبحر المحيط ج: 6، ص: 284.

<sup>5</sup> - الأنبياء: 24.

<sup>6</sup> - إعراب القرآن ج: 3، ص: 68.

<sup>7</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 105.

<sup>8</sup> - المحزر الوجيز ج: 4، ص: 78.

<sup>9</sup> - إملاء ما من به الرحمن ص: 428.

وذهب أبو حيان على أن رفع (الحق) يحتمل وجهين: أحدهما: أنه مبتدأ والخبر محذوف، وثانيهما: أنه خبر والمبتدأ محذوف<sup>(1)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

تساعل النحاة حول إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ، وكونه خبراً فأيهما أولى؟ ذهب الفريق الأول: إلى أن الأولى كون المحذوف المبتدأ؛ ذلك لأن الخبر محط الفائدة. أما الفريق الثاني: فيرى أن الأولى كونه الخبر؛ لأن التجوز في آخر الجملة أسهل<sup>(2)</sup>. وذهب فريق ثالث إلى الخيار فإن شئت حذف المبتدأ وإن شئت الخبر، مثل قوله تعالى: ((فَصَبْرٌ جَمِيلٌ))<sup>(3)</sup>، فصبر: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فأمرى، أو هو: مبتدأ لخبر محذوف تقديره: أجمل<sup>(4)</sup>. وقراءة الحسن وابن محيصن السابقة تجيز حذف أحد ركني الجملة الاسمية على الخيار خاصة إذا علم المحذوف منهما.

### المبحث الثالث: ظواهر تخص النواسخ:

#### 1- ظاهرة مجيء اسم (كان) وخبرها على العكس:

#### تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: ((وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً))<sup>(6)</sup>، بنصب (صلاتهم)، خبر (كان) مقدم، ورفع (مكأً وتصديَةً) اسمها مؤخر<sup>(7)</sup>. أجاز سيبويه مثل هذا التعبير رغم شذوذه وبعده لمخالفته القاعدة؛ لأنه جعل اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة<sup>(8)</sup>. أمّا ابن خالويه فقد أجازها على بُعد في القراءات القرآنية على الاتساع وفي الشعر على الضرورة حيث قال: "فالوجه في العربية إذا اجتمع في اسم كان وخبرها معرفة ونكرة: أن ترفع المعرفة، وتنصب النكرة، لأنّ المعرفة أولى بالاسم، والنكرة أولى بالفعل، والوجه الآخر في العربية اتساعاً على بُعد أو لضرورة شاعر"<sup>(9)</sup>.

<sup>1</sup>- البحر المحيط ج:6، ص:284.

<sup>2</sup>- همع الهوامع ج:1، ص:334، 335.

<sup>3</sup>- يوسف:18.

<sup>4</sup>- شرح المفصل ج:1، ص:95.

<sup>5</sup>- إعراب القرآن ج:2، ص:186، والمحزر الوجيز ج:2، ص:523، وإعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:593.

<sup>6</sup>- الأنفال:35.

<sup>7</sup>- ينظر: الكشاف ج:2، ص:166.

<sup>8</sup>- الكتاب ج:1، ص:50، وينظر: إعراب القرآن ج:2، ص:186.

<sup>9</sup>- الحجة في القراءات السبع ص:171.

كما أجازها آخرون ووجهوها على أن: المكاء والصلاة مصدران، والمصدر جنس؛ ومعرفة الجنس قريبة من نكرته، ونكرته قريبة من معرفته فهما سواء<sup>(1)</sup>. غير أن بعض اللغويين ذهبوا إلى منع ذلك في القرآن الكريم وقالوا: لا يجوز ذلك إلا في الشعر<sup>(2)</sup> واستدلوا ببيت لحسان بن ثابت<sup>(3)</sup> يقول فيه:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ      يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

حيث جعل اسم كان (عسل) نكرة وخبرها (مزاجها) معرفة، هذا في الشعر وهو جائز. قال المبرد: "واعلم أن الشعراء يضطرون، فيجعلون الاسم نكرة، والخبر معرفة. وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد"<sup>(4)</sup>. لكن ما أراه هو أن هذه الظاهرة لا تخص الشعر فقط بل حتى القرآن الكريم وقراءاته وذلك حسب المعنى الصرفي للكلمة المستعملة وهذا ما أكده ابن جني بقوله: "أنه إنما جاز ذلك من حيث كان عسل وماء هما جنسين، فكأنه قال: يكون مزاجها العسل والماء، فبهذا تسهل هذه القراءة، ولا يكون من القبح واللحن الذي ذهب إليه الأعمش على ما ظن"<sup>(5)</sup>. وفي هذا تكون معرفة الجنس قريبة من نكرته قال العكبري: "ومعرفة الجنس قريبة من نكرته، ونكرته قريبة من معرفته؛ ألا ترى أنه لا فرق بين خرجت فإذا الأسد، أو فإذا أسد، ويقوي ذلك أن الكلام قد دخله النفي والإثبات، وقد يحسن في ذلك ما لا يحسن في الإثبات المحض"<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> ينظر: إملاء ما من به الرحمن ص: 302، والبحر المحيط ج: 4، ص: 486.

<sup>2</sup> ينظر: المقتضب ج: 4، ص: 92، والأصول في النحو ج: 1، ص: 83، والجمل في النحو، الزجاجي: (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت: 340هـ) تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 1، 1404هـ، 1984م، ص: 46، وشرح التسهيل ج: 1، ص: 356، وشرح المفصل ج: 7، ص: 91، 92، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب ج: 5، ص: 370.

<sup>3</sup> ينظر: شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تح: عبد الرحمن البرقوقي، المطبعة الرحمانية، مصر، ط: 1347هـ، 1929م، ص: 3، وهو من شواهد القتضب ج: 4، ص: 92، وخزان الأدب ولب لباب لسان العرب ج: 9، ص: 224، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب ج: 5، ص: 371.

<sup>4</sup> المقتضب ج: 4، ص: 91، وينظر: الأصول في النحو ج: 1، ص: 83.

<sup>5</sup> المحتسب ج: 1، ص: 395.

<sup>6</sup> التبيان في إعراب القرآن ج: 2، ص: 623.

- ومثلها قراءة: الحسن البصري<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا))<sup>(2)</sup>، برفع (قَوْلُهُمْ)، على أنه اسم (كان)، وخبرها المصدر المؤول (أن قالوا).

أجاز الزجاج قراءة الرفع بجعل (أن قالوا) خبر كان، غير أنه يرى أن الأكثر في الكلام هو أن يكون اسمها<sup>(3)</sup>.

قال العكبري: "يقرأ بالرفع، على العكس"<sup>(4)</sup>، ومعناه أن يجعل المصدر المؤول: (أن قالوا) خبرا لـ: كان، و(قَوْلُهُمْ) اسمها.

وقال أبو حيان: "والوجهان فصيحان، وإن كان الأول - يقصد نصب اللام - أكثر."<sup>(5)</sup>  
ومثلها قراءة: الحسن وابن محيصن<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: (( فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا ))<sup>(7)</sup>، بضم تاء (عَاقِبَتُهُمَا)، على أنها اسم (كان) وخبرها (أن) وما في حيزها على العكس.

قال الزجاج: "فكان عَاقِبَتُهُمَا على اسم كان ويكون خبر كان أنهما في النار على معنى فكان عَاقِبَتُهُمَا كونهما في النار والنصب أحسن."<sup>(8)</sup>

### توضيح واستنتاج:

تُجمع كتب النح<sup>(9)</sup> على أن الأجود أن يجيء اسم كان معرفة وخبرها نكرة، وهذا هو الأصل كما جاء في لغة عامة العرب، غير أنه يجوز في الكلام شعرا كان أو نثرا أن يكون بالعكس مضطرا أو مختارا وهو من القلب الذي يشجع على الإلباس، وهذا ما نستنتجه من توجيه قراءة الأعمش السابقة حيث جوزت<sup>(10)</sup> جعل اسم كان (مكأء وتصديئة)

<sup>1</sup> - بها قرأ حماد بن سلمة عن ابن كثير - مختصر في شواذ القرآن ص: 29، وإعراب القرآن ج: 1، ص: 411، وإيضاح الرموز ص: 194، والإتحاف ص: 229، والقراءات الشاذة ص: 529.

<sup>2</sup> - آل عمران: 147.

<sup>3</sup> - معاني القرآن وإعرابه ج: 1، ص: 477.

<sup>4</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 350، وينظر: إملاء ما من به الرحمن ص: 147، والتبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 153.

<sup>5</sup> - البحر المحيط ج: 3، ص: 81، وينظر: الجامع لأحكام القرآن ج: 5، ص: 354، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 590.

<sup>6</sup> - شواذ القراءات ص: 469، ومعجم القراءات ج: 9، ص: 403.

<sup>7</sup> - الحشر: 17.

<sup>8</sup> - معاني القرآن وإعرابه ج: 5، ص: 149، وينظر: إملاء ما من به الرحمن ص: 555، والبحر المحيط ج: 8، ص: 248، والدر المصون ج: 10، ص: 291.

<sup>9</sup> - ينظر: الأصول في النحو ج: 1، ص: 83، وشرح التسهيل ج: 1، ص: 356، 357، والمفصل في علوم العربية ص: 226،

227، وشرح المفصل ج: 7، ص: 91، وهمع الهوامع ج: 1، ص: 378.

<sup>10</sup> - ينظر: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ج: 9، ص: 281، 282.

نكرة، وخبرها (صلاتهم) معرفة، والذي يجيز هذه الظاهرة اللغوية أكثر كونها مع النفي وهذا ما ذهب إليه ابن جني بقوله: "وأيضاً فإنه يجوز مع النفي من جعل اسم كان وأخواتها نكرة ما لا يجوز مع الإيجاب... فكذا هذه القراءة لما دخلها النفي قوي وحسن جعل اسم كان نكرة"<sup>(1)</sup>. في حين تبرز قراءة الحسن ظاهرة أخرى لها علاقة بسابقتها تتمثل في جواز جعل المصدر المؤول: (أن قالوا) خبراً لكان على العكس، والأكثر في الكلام أن يكون اسمها؛ ذلك لأن المصدر المؤول أقوى في التعريف<sup>(2)</sup> من الاسم المضاف إلى معرفة، فالأولى أن يكون اسماً لكان لا خبراً.

## 2- (كان) بين الإلغاء والنقصان والتّمام:

### تمثلها:

- قراءة: اليزيدي<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ))<sup>(4)</sup>، برفع (كبيرة).

قال الزمخشري: "ووجهها أن تكون (كان) زائدة، كما في قوله: وجيران لنا كانوا كرام"<sup>(5)</sup> والأصل: وإن هي لكبيرة، كقولك: إن زيداً لمنطلق"<sup>(6)</sup>.

فالشاهد في البيت هو: (كانوا كرام) على أن: (كان) زائدة، وقد ألغاهما الخليل<sup>(7)</sup>. فكما كانت (كان) في البيت زائدة فكذلك هي في الآية.

وقد أعطى العكبري قراءة الرفع تخريجين أحدهما: أنه جعله فاعل (كان)، وجعل كان تامة، واللام زائدة. وثانيهما: أنه ألغى (كان)، وإن مخففة من الثقيلة فكأنه قال: وإنها لكبيرة.<sup>(8)</sup>

<sup>1</sup>- المحتسب ج: 1، ص: 395.

<sup>2</sup>- ينظر: همع الهوامع ج: 1، ص: 377.

<sup>3</sup>- مختصر ابن خالويه ص: 17، والكشاف ج: 1، ص: 99، والإتحاف ص: 194.

<sup>4</sup>- البقرة: 143.

<sup>5</sup>- شطر من بيت الفرزدق. والبيت كاملاً هو: فكيف إذا رأيت ديار قومي وجيران لنا كانوا كرام

وهي قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك وقيل: سليمان بن عبد الملك، ينظر: شرح ديوان الفرزدق، تح: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت، لبنان، ط: 1، 1983م، ج: 2، ص: 529.

<sup>6</sup>- الكشاف ج: 1، ص: 99.

<sup>7</sup>- ينظر: الكتاب ج: 2، ص: 153.

<sup>8</sup>- إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 212، 213.

وجاء من بعد أبو حيان وضعف تخريج الآية والبيت الشعري، وحجته أن (كان) الزائدة لا عمل لها، وهنا قد اتصل بها الضمير فعملت فيه، ولذلك استكن فيها، ثم قال: "والذي ينبغي أن تحمل القراءة عليه أن تكون (لكبيرة) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: لهي كبيرة، ويكون لام الفرق دخلت على جملة في التقدير تلك الجملة لكانت، وهذا التوجيه ضعيف أيضا، وهو توجيه شذوذ"<sup>(1)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

ذكر النحاة<sup>(2)</sup> أن: (كان) تنقسم إلى ثلاثة أقسام؛ ناقصة وهذا هو الأصل فيها، وتامة حيث تكفي بالمرفوع وتدل على الحدث والزمان، وزائدة في الكلام نثره وشعره للتأكيد؛ إذ يُلغى عملها وتهمل، فلا تحتاج إلى خبر منصوب وبالتالي يمكن حذفها دون أن يؤثر هذا الحذف على بناء الجملة النحوي.

فهذه الأقسام الثلاثة هي المقصودة بقراءة اليزيدي السابقة إذ بعد الاستئناس بما ذهب إليه موجهو القراءة خلصت إلى أنه يجوز في (كان) الواقعة بين (إن) واسم مرفوع دخلت عليه اللام ثلاثة أوجه:

- أن تكون زائدة وملغاة<sup>(3)</sup>.
- أن تكون تامة، واللام زائدة، والمرفوع بعدها فاعل لها.
- أن تكون ناقصة، والمرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف، واللام الفارقة في التقدير، وكلها أوجه اختلف النحاة حولها إلا أنها حسنة مقبولة لم تخرج عن أصول القواعد العربية.

<sup>1</sup> - البحر المحيط ج:1، ص:599، وينظر: الدر المصون ج:2، ص:156.

<sup>2</sup> - ينظر: الأصول في النحو ج:1، ص:91، 92، وشرح المفصل ج:7، ص:97.

<sup>3</sup> - يقر النحاة أن (كان) تزداد قياسا في أسلوب التعجب بين (ما) والفعل نحو: (ما كان أحسن زيدا)، وسماعا بين المبتدأ والخبر نحو: (زيد كان قائمًا) والصفة والموصوف نحو: (مررتُ برجلٍ كان قائمًا)، والصلة والموصول نحو: (جاء الذي كان أكرمته). - ينظر: المقتضب ج:4، ص:116، 117، وشرح المفصل ج:7، ص:150، وشرح الكافية ج:4، ص:191، وشرح ابن عقيل ج:1، ص:288، 289، وهمع الهوامع ج:1، ص:380، 381.



3- ظاهرة حمل اسم (كان) وخبرها على المعنى:تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا))<sup>(2)</sup>، بإبدال الظرف (عند) اسماً منصوباً (عبداً)، وزيادة لام (الله)، وبهذا يكون (عبداً) خبراً لـ: (كان)، و(وجيهاً) صفة له، واسمها ضمير مستتر يعود على (موسى)<sup>(3)</sup>، كما قرأها (عبدٌ) بالرفع<sup>(4)</sup>، فجعله مرفوعاً بـ: كان على أنه اسمها ووجيهاً خبرها وهي قراءة معناها مناسب ولكن رسمها مخالف لسواد المصاحف العثمانية فهي تفسيرية.

توضيح واستنتاج:

يرى أهل اللغة من خلال التوجيهات السابقة أن اسم كان وخبرها يتحددان بحسب السياق، وإذا عدنا إلى القراءة السابقة لوجدناها أجازت تحديد هذه العناصر بحسب المعنى المقصود.

4- تخفيف نون (لكن) المثقلة:تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: ((لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا))<sup>(6)</sup>، بتخفيف نون (لكن)، وزيادة الضمير (أنا)، فتصبح القراءة على نحو: ((لكن أنا هو الله ربي)). قال الكسائي: "فيه تقديم وتأخير تقديره: لكن الله هو ربي أنا، فحذفت الهمزة من (أنا) طلباً للخفة لكثرة الاستعمال، وأدغمت إحدى النونين في الأخرى"<sup>(7)</sup>، وعلى هذا تكون قراءة الحسن ومن تبعه على الأصل، وبه قال الفراء<sup>(8)</sup>، والنحاس<sup>(9)</sup>، والأزهري<sup>(10)</sup>،

<sup>1</sup>- بها قرأ: ابن مسعود وأبو حيوة- الدر المصون ج:9، ص:145، ومعجم القراءات ج:7، ص:321.

<sup>2</sup>- الأحزاب:69.

<sup>3</sup>- ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:318، والبحر المحيط ج:7، ص:243.

<sup>4</sup>- ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص:121، والكشاف ج:5، ص:56، وفتح القدير ج:4، ص:406.

<sup>5</sup>- بها قرأ: ابن مسعود، وأبي- مختصر في شواذ القرآن ص:83، المحرر الوجيز ج:3، ص:517، وإيضاح الرموز ص:294، والإتحاف ص:366.

<sup>6</sup>- الكهف:38.

<sup>7</sup>- معاني القرآن ص:186.

<sup>8</sup>- معاني القرآن ج:2، ص:144.

<sup>9</sup>- إعراب القرآن ج:2، ص:456،457.

<sup>10</sup>- معاني القراءات ج:2، ص:110.

وابن جني<sup>(1)</sup>، والعكبري<sup>(2)</sup>، وعلى هذا يكون: (أنا) مبتدأ، و(هو) ضمير الشأن و(الله) مبتدأ، و(ربي) خبره، والجملة خبر(أنا)، والعائد على (أنا) الياء في ((ربي)).  
 وقرأها الأعمش أيضا بتخفيف النون لكن بدون الضمير(أنا)<sup>(3)</sup>، ف: (هو) ضمير الشأن، والجملة بعده خبر عنه، مثل قولك: لكن زيد قائم<sup>(4)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

تذكر كتب النحو<sup>(5)</sup> أن (لكنّ) هي من باب نواسخ الابتداء؛ فهي واحدة من أخوات (إنّ) الناصبة، حيث أنها تعمل عمل الفعل لشبهها له؛ فكان من حقها أن تعمل النصب والرفع فيما بعدها، كما تشير الدراسات النحوية إلى أن هذه الحروف إذا خُفّت بطل عملها.

يقول سيبويه في شرحه لبعض الأمثلة اللغوية: "فالنصب أجود؛ لأنه لو أراد إضمارا لخفف، ولجعل المضمّر مبتدأ كقولك: مَا أَنْتَ صَالِحًا وَلَكِنْ طَالِحٌ"<sup>(6)</sup>.

ويرى الفراء<sup>(7)</sup> أن للعرب في (لكن) لغتين، تشديد النون وتخفيفها، وأن من شدّدها نصب بها الأسماء، ومن خفّف نونها وأسكنها أهملها ولم يُعملها لا في الأسماء ولا في الأفعال.

ومن خلال قراءتي الحسن والأعمش وتوجيهاتهما نخلص إلى أنه إذا خففت نون: (لكن) زال اختصاصها وأهمل عملها لزوال موجب أعمالها، وهو اختصاصها بالاسم ودخولها على الفعل والاسم، ويبقى معناها بعد ذلك الاستدراك، ويرفع الاسم بعدها على الابتداء باتفاق جمهور النحاة<sup>(8)</sup> على خلاف يونس والأخفش فإنهما يجيزان أعمالها على قياس (إنّ، وأنّ، كأنّ).

<sup>1</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 75.

<sup>2</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 17، 18.

<sup>3</sup> - المحرر الوجيز ج: 3، ص: 517.

<sup>4</sup> - ينظر: المحتسب ج: 2، ص: 75، وإعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 18، والبحر المحيط ج: 6، ص: 122.

<sup>5</sup> - ينظر: الكتاب ج: 2، ص: 131، والمقتضب ج: 1، ص: 189، والأصول في النحو ج: 1، ص: 244، وشرح المفصل ج: 8،

ص: 80، وهمع الهوامع ج: 1، ص: 426.

<sup>6</sup> - الكتاب ج: 2، ص: 137.

<sup>7</sup> - معاني القرآن ج: 1، ص: 464.

<sup>8</sup> - ينظر: شرح المفصل ج: 8، ص: 81، وهمع الهوامع ج: 1، ص: 457.

## 5- ظاهرة إعمال (لا) النافية وإهمالها:

## تمثلها:

- قراءة: الحسن وابن محيصن والبيزدي<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ))<sup>(2)</sup>، بالرفع والتنوين في: (رَفْثٌ - فُسُوقٌ-)، و(جِدَالَ) عند الحسن فقط. أجاز الفراء هذه القراءة بقوله: "وكل ذلك جائز، فمن نصب أتبع آخر الكلام أوله، ومن رفع بعضا ونصب بعضا فلأن التبرئة فيها وجهان: الرفع بالنون، والنصب بحذف النون"<sup>(3)</sup>.

وقال ابن عطية: "و(لا) بمعنى ليس في قراءة الرفع وخبرها محذوف"<sup>(4)</sup>، والمعنى قريب منه ذهب إليه الزمخشري<sup>(5)</sup>، وكذلك العكبري في كلمة (جدال)<sup>(6)</sup>، والقرطبي وزاد: "وقال أبو عمرو بن العلاء الرفع بمعنى: فلا يكون رفث ولا فسوق، أي: شيء يُخرج من الحج، ثم ابتدأ النفي فقال: ولا جدال"<sup>(7)</sup>.

وقال أبو حيان: "أما من رفع الثلاثة فإنه جعل (لا) غير عاملة، ورفع ما بعدها بالابتداء، والخبر عن الجميع هو قوله: ((في الحج)) ويجوز أن يكون خبرا عن المبتدأ الأول، وحذف خبر الثاني والثالث للدلالة، ويجوز أن يكون خبرا عن الثالث، وحذف خبر الأول والثاني للدلالة، ولا يجوز أن يكون خبرا عن الثاني، وقيل: يجوز أن تكون: (لا) عاملة عمل ليس، فيكون ((في الحج)) في موضع نصب، وهذا الوجه جزم به ابن عطية وهو ضعيف، لأن إعمال (لا) عمل ليس قليل جدا"<sup>(8)</sup>.

- ومثلها قراءة: ابن محيصن<sup>(9)</sup> لقوله تعالى: ((فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ))<sup>(10)</sup>، بضم فاء (خوفُ)، وبلا تنوين حيث وقع.

<sup>1</sup>- إيضاح الرموز ص: 161، والإتحاف ص: 176، معجم القراءات ج: 1، ص: 271.

<sup>2</sup>- البقرة: 197.

<sup>3</sup>- معاني القرآن ج: 1، ص: 120.

<sup>4</sup>- المحرر الوجيز ج: 1، ص: 272.

<sup>5</sup>- ينظر: الكشاف ج: 1، ص: 119.

<sup>6</sup>- ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 239.

<sup>7</sup>- الجامع لأحكام القرآن ج: 3، ص: 325، وينظر: إعراب القرآن ج: 1، ص: 295.

<sup>8</sup>- البحر المحيط ج: 2، ص: 96.

<sup>9</sup>- مفردة ابن محيصن ص: 207، المحرر الوجيز ج: 1، ص: 132، وإيضاح الرموز ص: 161، والبحر المحيط ج: 1، ص: 322،

والإتحاف ص: 176.

<sup>10</sup>- البقرة: 38.

والوجه فيها أنه رفع على الابتداء، وأهمل (لا)، أو شبَّهها في عملها بـ: (ليس)، وحذف التنوين للتخفيف، وكثرة الاستعمال، أو لأنه على نية الألف واللام، والتقدير: فلا الخوف عليهم، أو على تقدير الإضافة: أي: فلا خوف شيء عليهم<sup>(1)</sup>، وزاد أبو حيان: ويكون مثل ما حكى الأخفش عن العرب (سلامٌ عليكم) بغير التنوين، يريدون: السلامُ عليكم<sup>(2)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

ذهب أهل اللغة في إعمال (لا) وإهمالها مذاهب، منهم من يعملها بشروط، ومنهم من يعملها دون شروط، ومنهم من لا يعملها إطلاقاً<sup>(3)</sup>.

فقد ذهب سيبويه وطائفة من البصريين إلى جواز إعمالها، وذهب الأخفش والمبرد إلى منع إعمالها، ولم يصرح النحاة بأن إعمال (لا) عمل ليس لغة تخص قبيلة بعينها سوى ما ذكر عند بعضهم: أن أهل الحجاز يعملونها دون طيء، وأن تميماً يهملونها<sup>(4)</sup>.

وإذا عدنا إلى القراءات الشاذة السابقة وتوجيهاتها لوجدنا أنها جوزت رفع الاسم بعد (لا) النافية على الابتداء، أو على إعمال (لا) في النكرة<sup>(5)</sup> إعمال (ليس) وهو قليل في كلام العرب، ويجوز على قلة أن يحذف التنوين للتخفيف لكثرة الاستعمال، أو لإرادة الألف واللام.

<sup>1</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج: 1، ص: 132، وإعراب شواذ القراءات ج: 1، ص: 108، 109.

<sup>2</sup> - البحر المحيط ج: 1، ص: 323، وارتشاف الضرب ص: 1822.

<sup>3</sup> - ينظر: المقتضب ج: 4، ص: 357، 358، 359، 360، وشرح التسهيل ج: 2، ص: 53 وما بعدها، وشرح الكافية ج: 2،

ص: 156 وما بعدها، وهمع الهوامع ج: 1، ص: 397، وشرح ابن عقيل ج: 1، ص: 313-316.

<sup>4</sup> - همع الهوامع، ج: 1، ص: 398، 399، وشرح ابن عقيل ج: 1، ص: 312.

<sup>5</sup> - من بين شروط عمل (لا) عمل ليس أن يكون المعمولان نكرتين، قال سيبويه: "واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبداً" - الكتاب ج: 2، ص: 296، وينظر: ارتشاف الضرب ص: 1295.

الفصل الرابع: ظواهر تخص الجملة الفعلية وما يتعلق بها:المبحث الأول: ظواهر تخص الحذف والزيادة<sup>(1)</sup> في عناصر الجملة الفعلية:

## 1- حذف العامل:

## أ: عامل الفاعل:

## تمثلها:

- قراءة: الحسن البصري<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ))<sup>(3)</sup>، ببناء الفعل (زَيْنَ) للمفعول، ورفع (قَتَلَ) على النيابة، ورفع (شركاؤهم) على الفاعلية.

قال الفراء: "يرفع (الشركاء) بفعل ينيويه، كأنه قال: زَيْنَهُ لَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ"<sup>(4)</sup>.

وقال النحاس: "رفع بإضمار فعل لأن زَيْنَ يدل على ذلك. أي: زينه شركاؤهم

ويجوز على هذا: ضَرِبَ زَيْدٌ عَمْرُوً، بمعنى: ضربه عمروً وأنشد سيبويه:

لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةِ الشَّاهِدِ فِيهِ: رفع (ضارعٌ) بإضمار فعل دل عليه ما قبله: تقديره: ليبيك يزيد، كأنه قال: ليبيك ضارعٌ. وقال سيبويه<sup>(5)</sup>: رفع الشركاء على مثل ما رفع عليه ضارع"<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - اختلف النحاة في استعمال مصطلحي الإضمار والحذف فانقسموا إلى فريقين: يرى الفريق الأول -منهم سيبويه ومن جاء بعده كابن جني، وأبي حيان - أنه لا فرق بينهما من حيث الوظيفة، ويستعملون كلا منهما بمعنى الآخر. قال سيبويه على سبيل المثال وهو كثير في كتابه -وهو يستعمل المصطلحين معا-: "وإنما يقبح حذف الفعل وإضماره بعد حروف الاستفهام لمضارعها حروف الجزاء- الكتاب: ج:1، ص: 144. وقال ابن جني: "هو عندنا على إضمار القول فيه... وقد كثر حذف القول عنهم"- المحتسب: ج:2، ص: 170. وقال أبو حيان: "وهو موجود في اصطلاح النحويين أعني أن يُسمى الحذف إضمارا- البحر المحيط: ج:1، ص: 643.

أما الفريق الثاني فيرى: أن هناك فرقا بينهما حيث أن: الإضمار هو ترك الشيء مع بقاء أثره والحذف أعم منه أي: سواء أبقى أثره أم لا، هذا بالنظر إلى العمل، أما إذا نُظِرَ إليه من حيث بقية عناصر الكلام فإنه إذا سقط اللفظ بعد أن سبق ذكره فهو حذف، وإن سقط ولم يسبق له ذكر فهو إضمار مع وجود دلائل من القرائن. كما جعل بعضهم مجال التفريق بينهما النية، فما تُرِكَ ذكره من اللفظ وهو مراد بالنية إضمار، وما ترك ذكره في اللفظ والنية حذف- ينظر: معاني القرآن، الفراء ج:1، ص: 357. وقد أثرت أن أميل إلى ما مال إليه أكثر النحاة وهو استعمال المصطلحين بمعنى واحد لما لهما من تقارب في الوظيفة خاصة إذا تعلق الأمر بالقرآن وقراءاته.

<sup>2</sup> - بها قرأ: أبو عبد الرحمن السلمي - إعراب القرآن ج:2، ص: 97، والجامع لأحكام القرآن ج:9، ص: 40.

<sup>3</sup> - الأنعام: 137.

<sup>4</sup> - معاني القرآن ج: 1، ص: 357.

<sup>5</sup> - الكتاب ج:1، ص: 288، 290.

<sup>6</sup> - إعراب القرآن ج:2، ص: 98.

والمعنى ذاته ذهب إليه ابن جني<sup>(1)</sup>، والزمخشري<sup>(2)</sup>، والعكبري<sup>(3)</sup>، والقرطبي<sup>(4)</sup>، وأبو حيان<sup>(5)</sup>.

### ب- عامل المفعول:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: ((فَنَصِّفُ مَا فَرَضْتُمْ))<sup>(7)</sup>، بنصب الفاء (فَنَصِّفُ)، لغة لبعض العرب<sup>(8)</sup>.

قال النحاس: "ويجوز النصب في غير القرآن، أي: فأدّوا نصفَ ما فرضتم"<sup>(9)</sup>. ويرى ابن عطية<sup>(10)</sup>، وأبو حيان<sup>(11)</sup> أن: المعنى: فادفعوا نصف، بحذف عامل المفعول. - ومثلها قراءة: الحسن أيضا<sup>(12)</sup> لقوله تعالى: ((مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ نَفَسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا))<sup>(13)</sup> بنصب (فَسَادًا)، على أنه مفعول به لفعل مضمر يفسره أول الكلام و يمكن تقديره: أو أتى فسادا أو فعل أو أتى وغيرها من الأفعال التي تحتل هذا المعنى<sup>(14)</sup>، وقد حُذِفَ العامل لدلالة السياق عليه.

<sup>1</sup>- ينظر: المحتسب ج:1، ص:339.

<sup>2</sup>- ينظر: الكشاف ج:2، ص:89.

<sup>3</sup>- ينظر: إملاء ما من به الرحمن ص:269.

<sup>4</sup>- ينظر: الجامع لأحكام القرآن ج:9، ص:40.

<sup>5</sup>- البحر المحيط ج:4، ص:231.

<sup>6</sup>- بها قرأ: ابن مقسم - شواذ القراءات ص:94.

<sup>7</sup>- البقرة: 237.

<sup>8</sup>- ينظر: الجامع لأحكام القرآن ج:4، ص:168.

<sup>9</sup>- إعراب القرآن، 1 ج:، ص:319.

<sup>10</sup>- المحرر الوجيز ج:1، ص:320.

<sup>11</sup>- البحر المحيط ج:2، ص:244.

<sup>12</sup>- مختصر في شواذ القرآن ص:38. وقال: كان عطف مصدر على مصدر: من قتل نفسا ظلما أو فسادا.

<sup>13</sup>- المائدة: 32.

<sup>14</sup>- ينظر المحرر الوجيز ج:2، ص:182، إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:437، 438.

قال ابن جني: "ينبغي أن يكون ذلك على فعل محذوف يدل عليه أول الكلام في قوله تعالى: ((مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ))، وذلك أن قتل النفس بغير النفس من أعظم الفساد، فكأنه قال: أو أتى فسادا، أو ركب فسادا، أو أحدث فسادا، وحذف الفعل الناصب لدلالة الكلام عليه وإبقاء عمله ناطقا به ودليلا عليه مع ما يدل من غيره عليه- أكثر من أن يؤتى بشيء منه مع وضوح الحال به"<sup>(1)</sup>. والمعنى نفسه ذهب إليه أكثر اللغويين<sup>(2)</sup>.

- ومثلها قراءة: ابن محيصن<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ))<sup>(4)</sup>، بنصب (حُسْنٍ) ، وعلى هذا يكون معطوفا على (طوبى) المنصوبة بفعل مضمر تقدير (جعل)<sup>(5)</sup>.

- ومن ذلك قراءة: الحسن في أحد الوجوه<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: ((وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشَّمَالِ))<sup>(7)</sup>، بإبدال النون تاء مفتوحة، مع فتح القاف، والباء أيضا، وضم اللام (تَقَلَّبُهُمْ).

قال ابن جني: "هذا منصوب بفعل دل عليه ما قبله من قوله تعالى: ((وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ))<sup>(8)</sup>، وقوله: ((وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ))<sup>(9)</sup>، فهذه أحوال مشاهدة، فكذلك ((نُقَلِّبُهُمْ)) داخل في معناه، فكأنه قال: وترى أو تشاهد تقلبهم ذات اليمين وذات الشمال"<sup>(10)</sup>. والتوجيه نفسه ذهب إليه الزمخشري<sup>(11)</sup>، والعكبري<sup>(12)</sup>، وابن عطية<sup>(13)</sup>، وأبو حيان<sup>(14)</sup>، وهذان الأخيران اعتمدا على ما ذهب إليه ابن جني.

<sup>1</sup>- المحتسب ج: 1، ص: 317.

<sup>2</sup>- ينظر: التبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 214، والجامع لأحكام القرآن ج: 7، ص: 429، والفتوحات الإلهية ج: 1، ص: 485، والقراءات الشاذة ص: 532.

<sup>3</sup>- مختصر في شواذ القرآن ص: 71، وإيضاح الرموز ص: 273، والإتحاف ص: 339، والقراءات الشاذة ص: 545.

<sup>4</sup>- الرعد: 29.

<sup>5</sup>- ينظر: مشكل إعراب القرآن ج: 1، ص: 398، والتبيان في إعراب القرآن ج: 2، ص: 64، والإتحاف ص: 339، والقراءات

الشاذة ص: 545.

<sup>6</sup>- مختصر في شواذ القرآن، ص: 82، وشواذ القراءات ص: 286، ومعجم القراءات ج: 5، ص: 171.

<sup>7</sup>- الكهف: 18.

<sup>8</sup>- الآية السابقة نفسها.

<sup>9</sup>- الكهف: 17.

<sup>10</sup>- المحتسب ج: 2، ص: 71.

<sup>11</sup>- ينظر الكشاف ج: 3، ص: 200.

<sup>12</sup>- ينظر: إملاء ما من به الرحمن ص: 396.

<sup>13</sup>- ينظر: المحرر الوجيز ج: 3، ص: 504.

<sup>14</sup>- ينظر: البحر المحيط ج: 6، ص: 105.

ومثلها قراءة: الحسن<sup>(1)</sup> أيضا: قوله تعالى: ((يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى))<sup>(2)</sup>، بضم النون وكسر الطاء (نُبْطِشُ).

قال ابن جني: "فهذا من بَطَشَ هو، وأبطشته أنا. ثم قال: وأما انتصاب "البطشة" فبفعل آخر غير هذا الظاهر، إلا أن هذا دل عليه، فكأنه قال: يوم نَبْطِشُ من نَبْطِشُهُ، فَيُبْطِشُ البطشة الكبرى، فيجرى نحو من قولهم: أعلمت زيدا عمرا العلم اليقين إعلاما، فأعلما منصوب بأعلمت. وأما العلم اليقين فمنصوب بما دل عليه أعلمت، وهو عِلْمَ العلم اليقين... ذلك أن تتصب البطشة الكبرى على أنها مفعول به، فكأنه قال: نُقَوِّي البطشة الكبرى عليهم"<sup>(3)</sup>، والمعنى أقرب منه ذهب إليه العكبري<sup>(4)</sup>، وأبو حيان<sup>(5)</sup>.

ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: ((وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ))<sup>(7)</sup>، بفتح الدال والتتوين، وبدونه (ثَمُودًا، ثَمُودَ)، على فعل محذوف تقديره: وأما ثمود فهدينا، فسره قوله تعالى: فهديناهم، لأن هذا الأخير استوفى مفعوله<sup>(8)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

أقصد بحذف العامل في هذه الدراسة الفعل حيث يشير الكثير من النحاة إلى جواز إضمار عامل الفاعل أو نائب الفاعل، أو المفعول إذا دل عليه دليل، وأمن اللبس<sup>(9)</sup>، وأنتك ترى أن حذفه أحسن من ذكره، وترك إضماره في النفس أولى وأأنس من النطق به<sup>(10)</sup>، أضف إلى ذلك فهو مسلك لغوي اعتاد عليه العرب فوجب علينا إتباعه والأخذ به لما له من أثر بلاغي في التعبير، وسحر جمالي في النفس، وخفة في النطق بالكلام، وقد أكد

<sup>1</sup> - بها قرأ: أبو رجاء والأشهب، وطلحة بن مصرف - مختصر في شواذ القرآن ص: 138، لكن ذكرها بالياء بدل النون، والمحتسب ج: 2، ص: 308، والمحمر الوجيز ج: 5، ص: 70.

<sup>2</sup> - الدخان: 16.

<sup>3</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 308، 309.

<sup>4</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 462.

<sup>5</sup> - ينظر: البحر المحيط ج: 8، ص: 35.

<sup>6</sup> - معجم القراءات ج: 8، ص: 272، 273.

<sup>7</sup> - فصلت: 17.

<sup>8</sup> - ينظر: مشكل إعراب القرآن، ج: 2، ص: 641، والتبيان في إعراب القرآن ج: 2، ص: 221، وإعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 428، وفتح القدير ج: 4، ص: 511، والقراءات الشاذة ص: 563.

<sup>9</sup> - ينظر: الخصائص ج: 2، ص: 379، وشرح ابن عقيل ج: 2، ص: 86، وارتشاف الضرب من لسان العرب، ص: 1322، وجمع الهوامع ج: 1، ص: 514، 515.

<sup>10</sup> - دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمد التتجي، ط: 1، 1995، دار الكتاب العربي، بيروت، ص: 127.



سببويه على ذلك حيث قال: "... ولكنك تُضمّر بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتُظهر ما أظهرُوا، وتجرى هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ومما هو في الكلام على ما أجرُوا... فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسر"<sup>(1)</sup>.

ولعل من النتائج المتوصل إليها في هذه المسألة ميل الكثير من النحاة إلى توهم فعل محذوف لتبرير المنصوب أو المرفوع بحسب السياق، وهذا المسلك اللغوي تبيحه العربية مألوف فيها جار على الألسنة، وأنّ إضمار ركن من أركان الجملة أوضح منه في المعنى على ذكره، بل هو من شجاعة اللغة العربية<sup>(2)</sup>.

وبعودتنا إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها أجازت من خلال قراءات الحسن وابن محيصن والأعمش السابقة إضمار عامل الفاعل أو المفعول شريطة أن يكون معلوماً بقرينة لفظية أو معنوية أو إعرابية تدل عليه منها: الحمل على المعنى أو الاعتماد على الأحوال المشاهدة، أو يدل عليه الفعل الذي قبله، كما يجوز حذفه على الاشتغال أو التفسير، أو إضماره على لغة من لغات العرب.

## 2- حذف المعمول:

### أ- حذف الفاعل:<sup>(3)</sup>

#### تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: ((وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ  
الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا))<sup>(5)</sup>، بالياء في: (بُؤْتِهِ) الأولى والثانية، وذلك على إضمار الفاعل  
لدلالة الكلام عليه.

<sup>1</sup> - الكتاب ج: 1، ص: 265، 266.

<sup>2</sup> - الخصائص ج: 2، ص: 362، وينظر: شرح المفصل ج: 2، ص: 31، 32، وهمع الهوامع ج: 2، ص: 12، 13.

<sup>3</sup> - يرى المبرد وأكثر البصريين أنه لا يجوز حذف الفاعل لعلاقته بالفعل فهما متلازمان كالشيء الواحد، -ينظر: المقترض ج: 4، ص: 50، وهمع الهوامع ج: 1، ص: 511. في حين يرى البعض الآخر ومنهم الكسائي أنه يجوز إذا دل عليه السياق - ينظر: دليل السالك ج: 1، ص: 318، 319، وهمع الهوامع ج: 1، ص: 512.

<sup>4</sup> - شواذ القراءات ص: 121، والمحتسب ج: 1، ص: 268، والمحزر الوجيز ج: 1، ص: 518، والبحر المحيط ج: 3، ص: 76،

ومعجم القراءات ج: 1، ص: 582.

<sup>5</sup> - آل عمران: 145.

قال ابن جنبي: "وجهه على إضمار الفاعل لدلالة الحال عليه، أي: يؤته الله، يدل على ذلك قراءة الجماعة: ((نُوتِهَ))، بالنون<sup>(1)</sup>، والمعنى نفسه ذهب إليه أبو حيان<sup>(2)</sup> - ومثلها قراءة: ابن محيصن<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((لِيَجْزِيَ الَّذِينَ ظَلَمُوا))<sup>(4)</sup>، بالنون مكان الياء (لنجزِي)، على إضمار الفاعل.

قال بعض النحويين<sup>(5)</sup> أن اللام متعلقة بما في المعنى من تقدير، أي: أن الله تعالى خلق هذا العالم والملكوت ليجازي المحسن، والمسيء، والذي يدل على ذلك قوله تعالى: ((وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ)).

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: ((سَبَّحْتَ نَارًا))<sup>(7)</sup>، بالبناء للمجهول (سَبَّحْتَ)، والفاعل مضمَر يعود إما على الله سبحانه وتعالى أو على الملائكة، وهذا ما يلائم الكافر أبا لهب.

### توضيح واستنتاج:

ظاهرة إضمار الفاعل إذا تقرر في النفس، أو دل عليه دليل فاشية في كلام العرب منها أنهم يقولون: إذا كان غداً فأتني<sup>(8)</sup>، أي: إذا كان ما نحن عليه من البلاء في غد فأتني، فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه وصار تفسير الحال كتقديم الظاهر<sup>(9)</sup>، ومثله حكاية أيضاً: من كذب كان شراً له، أي: كان الكذب شراً له. وعليه قول الشاعر:

وَمُجَوِّفَاتٍ قَدْ عَلَا أَلْوَانَهَا      أسار جرد والسفِيءُ إلى خلاف.  
أي: قد علا التجويف ألوانها<sup>(10)</sup>.

<sup>1</sup>- المحتسب ج: 1، ص: 268.

<sup>2</sup>- ينظر: البحر المحيط ج: 3، ص: 76.

<sup>3</sup>- إيضاح الرموز ص: 407، والإتحاف ص: 522.

<sup>4</sup>- النجم: 31.

<sup>5</sup>- ينظر: الكشف ج: 6، ص: 50، والمحزر الوجيز ج: 5، ص: 203، وإعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 524، والبحر المحيط ج: 8، ص: 162.

<sup>6</sup>- بها قرأ: ابن أبي عبيدة، وابن أبي إسحاق، وابن كثير، وابن مسعود، - مختصر في شواذ القرآن ص: 182، والمحزر الوجيز ج: 5، ص: 535، وشواذ القراءات ص: 526، والجامع لأحكام القرآن ج: 22، ص: 550، والبحر المحيط ج: 8، ص: 527.

<sup>7</sup>- المسد: 3.

<sup>8</sup>- الكتاب ج: 1، ص: 224، وينظر: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ج: 10، ص: 479.

<sup>9</sup>- شرح المفصل ج: 1، ص: 80.

<sup>10</sup>- المحتسب ج: 1، ص: 268، 269.

وفي القراءات الأربعة الشاذة السابقة ما يؤكد على جواز إضمار الفاعل ويكون لأمرين: أحدهما: كونه قد جرى له ذكر فيكون إضماره لدلالة الكلام، وثانيهما: كونه لم يجر له ذكر، وفي هذه الحالة يُضمر لدلالة الحال عليه وقد يلجأ المتكلم في كثير من الأحيان إلى مثل هذه الظاهرة استخفافاً شريطة حسن ذكر المحذوف، وجودة تفسيره، ومعرفة المخاطب له.

### ب- ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه:

#### تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا))<sup>(2)</sup>، بزيادة همزة الوصل، والنون بعد اللام، وضم الخاء وكسر السين (لَا نَخْسِفُ بِنَا).

قال ابن جني: "بنا) من هذه القراءة مرفوعة الموضع؛ لإقامتها مقام الفاعل، فهو كقولك: انقُطِعَ بالرجل، وانجُذِبَ إلى ما يريد، وأنقيدَ له إلى هواه. وانفعل- وإن لم يتعدَّ إلى مفعول به- فإنه يتعدى إلى حرف الجر، فيقام حرف الجر مقام الفاعل، كقولك: سيرَ بزيد، وإن شئت أضمرت المصدر؛ لدلالة فعله عليه، فكأنه قال: لانخسف الانخساف بنا، ف: (بنا) على هذا منصوبة الموضع، لقيام غيرها وهو المصدر مقام الفاعل، ولا يكون للفعل الواحد فاعلان، قائمان مقامه، إلا على وجه الاشتراك.<sup>(3)</sup>

وقال ابن عطية: "كأنه فعل مضارع أريد به أن الأرض كانت تبتلعه"<sup>(4)</sup>.

ووجه أبو حيان هذه القراءة توجيه ابن جني بقوله: "كأنه فعل مطاوع والمقام مقام الفاعل هو (بنا)، ويجوز أن يكون المصدر أي: لانخسف الانخساف، ومطاوع الفعل لا يتعدى إلى مفعول به، فلذلك بني إما ل: (بنا)، وإما للمصدر"<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - وبها قرأ: ابن مسعود وطلحة بن مصرف - المحتسب ج: 2، ص: 200، والمحزر الوجيز ج: 4، ص: 302، وشواذ القراءات ج: 370، والجامع لأحكام القرآن ج: 17، ص: 327.

<sup>2</sup> - القصص: 82.

<sup>3</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 201.

<sup>4</sup> - المحزر الوجيز ج: 4، ص: 302.

<sup>5</sup> - البحر المحيط ج: 7، ص: 131.

- ومثلها قراءة: ابن محيصن<sup>(1)</sup> نقوله تعالى: ((كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ))<sup>(2)</sup>، بفتح الحاء: (يُوحَى) على البناء للمفعول.

اتفق علماء اللغة والقراءات على جواز البناء للمفعول في هذه القراءة، لكنهم اختلفوا حول القائم مقام الفاعل. قال أبو زرعة: "ويجوز أن يكون الجار والمجرور يقومان مقام الفاعل. وقوله: ((الله العزيز الحكيم)) مبيّن للفاعل"<sup>(3)</sup>. وقال القرطبي: "فيكون الجار والمجرور في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل، ويجوز أن يكون اسم ما لم يسمّ مضمرًا؛ أي: يُوحَىٰ إِلَيْكَ الْقُرْآنَ الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ هَذِهِ السُّورَةُ، ويكون اسم الله مرفوعًا بإضمار فعل، التقدير: يوحى الله إليك"<sup>(4)</sup>.

وقال السمين الحلبي: "وفي القائم مقام الفاعل ثلاثة أوجه: أحدهما: ضمير مستتر يعود على (كذلك) لأنه مبتدأ، والتقدير: مثل ذلك الإيحاء يُوحَىٰ هو إليك. فمثل ذلك مبتدأ، ويوحَىٰ هو إليك خبره. والثاني: أن القائم مقام الفاعل (إليك)، والكاف منصوب المحلّ على الوجهين المتقدمين. الثالث: أن القائم مقامه الجملة من قوله: (الله العزيز) أي: يُوحَىٰ إِلَيْكَ هَذَا اللَّفْظُ. وأصول البصريين لا تساعد عليه؛ لأنّ الجملة لا تكون فاعلة ولا قائمة مقامه"<sup>(5)</sup>. وقال الشوكاني: "والقائم مقام الفاعل: ضمير مستتر يعود على كذلك، والتقدير: مثل ذلك الإيحاء يوحى هو إليك، أو القائم مقام الفاعل: إليك، أو الجملة المذكورة، أي: يوحى إليك هذا اللفظ أو القرآن أو مصدر يوحى"<sup>(6)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

يرى النحاة أنه لا بدّ لكلّ فعل من أن يُسند إلى فاعل أو إلى ما يقوم مقامه. ولما كان المبني للمعلوم يُسند إلى فاعله، فلا بدّ للمبني للمجهول بعد غياب الفاعل من أن يقام مقامه ما يُسند إليه الفعل "لئلا يبقى الفعل حديثاً عن غير محدث عنه"<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: ابن كثير ومجاهد. - المفردة ص: 326، والجامع لأحكام القرآن ج: 18، ص: 436، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 383، والإتحاف ص: 391، وفتح القدير ج: 4، ص: 688، ومعجم القراءات ج: 8، ص: 308، ومعجم القراءات ج: 6، ص: 83.

<sup>2</sup> - الشورى: 3.

<sup>3</sup> - حجة القراءات ص: 639.

<sup>4</sup> - الجامع لأحكام القرآن ج: 18، ص: 436.

<sup>5</sup> - الدر المصون ج: 9، ص: 539.

<sup>6</sup> - فتح القدير ج: 4، ص: 688.

<sup>7</sup> - أسرار العربية ص: 88.

ولمّا كان الأمر كذلك اتفق النحاة على أنّ ما ينوب عن الفاعل إذا كان فعله متعدياً واحداً من هذه الأربعة: إمّا المفعول به، وإمّا المصدر، وإمّا الجار والمجرور، وإمّا الظرف. وإذا كان الفعل لازماً هل يجوز بناؤه للمجهول، ومن ينوب عن الفاعل في هذه الحال؟. أقول أنّ في هذه المسألة خلافاً بين البصريين والكوفيين<sup>(1)</sup>، فهناك من يجيز ذلك شريطة اتّصاله بالجار والمجرور أو المصدر أو الظرف لبنائه عليه، وهناك من لم يجزه البتّة. وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة السابقة نجد أنّها حققت مثل هذا المسلك النحوي من خلال:

- قراءة الأعمش: (لَا تُخَسِفُ بِنَاً)، حيث أجازت بناءه إلى المجهول رغم أنّه فعل مطاوع، والمطاوع لا يكون متعدياً البتّة<sup>(2)</sup> لكنه يتعدّى بحرف الجرّ. وفي هذه الحالة يجوز لك الخيار في ما ينوب مناب الفاعل المحذوف بين شيئين: إمّا الجار والمجرور (بِنَاً)، وإمّا المصدر المحذوف (الانخساف) لدلالة فعله عليه على مذهب سيبويه<sup>(3)</sup>. قال ابن الأنباري: "فإن قيل: فإن اجتمع ظرف الزمان، وظرف المكان، والمصدر، والجار والمجرور، فأيهما يقام مقام الفاعل؟ قيل: أنت مخير فيها كلّها، أيها شئت أقمته مقام الفاعل"<sup>(4)</sup>.

- وقراءة ابن محيصن: (يُوحِي)، حيث بُني الفعل إلى المجهول، وهنا جاز لك في القائم مقام الفاعل ثلاثة أوجه: الضمير المستتر العائد على: (كذلك)، أو الجار والمجرور: (إليك)، أو الجملة: (الله العزيز) وهذه على غير أصول البصريين<sup>(5)</sup>، لأنّهم لا يجيزون أن تكون الجملة فاعلاً ولا أن تقوم مقامه، في حين أجازها البعض إذا كانت محكية<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: المقتضب ج: 4، ص: 51، وأسرار العربية ص: 93، والارتشاف ص: 1325، وجمع الهوامع ج: 1، ص: 520، والنحو الوافي ج: 2، ص: 111.

<sup>2</sup> - شرح المفصل ج: 7، ص: 159.

<sup>3</sup> - ينظر: شرح التسهيل ج: 2، ص: 127.

<sup>4</sup> - أسرار العربية ص: 95، وينظر: النحو الوافي ج: 2، ص: 119.

<sup>5</sup> - ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 1، 1375هـ، 1955م ج: 1، ص: 185، والنحو الوافي ج: 2، ص: 113.

<sup>6</sup> - ينظر: الارتشاف ص: 1328، وهامش النحو الوافي ج: 2، ص: 113.

## ج- ما ينوب عنه إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين:

تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَحَمَلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ))<sup>(2)</sup>، بتشديد الميم (حُمَلَتْ).

تحمل هذه القراءة معنيين: التكثر، ويجوز أن يكون نقل الفعل وتعديته إلى مفعولين فَيُحْتَمَلُ أن يكون الأول هو القائم مقام الفاعل، والثاني محذوف تقديره: رِيحٌ، أو ملائكةً، أو قدرةً، ويحتمل أن يكون الأول هو المحذوف، وهو أحد هذه المذكورات، والثاني هو القائم مقام الفاعل.

قال ابن جني: "قال ابن مجاهد: وما أدري ما هذا؟. قال أبو الفتح: هذا الذي تبشع على ابن مجاهد حتى أنكره من هذه القراءة صحيح، وواضح؛ وذلك أنه أسند الفعل إلى المفعول الثاني، حتى كأنه في الأصل: وحمَلْنَا قدرتْنَا، أو ملكا من ملائكتنا، أو نحو ذلك الأرض، ثم أسند الفعل إلى المفعول الثاني، فبني له، فقيل: فَحَمَلَتِ الْأَرْضُ. ولو جئنا بالمفعول الأول لأسندت الفعل إليه، فقلت: وَحَمَلَتِ قدرتْنَا الأرض... ورحم الله ابن مجاهد! فلقد كان كبيراً في موضعه، مُسَلِّماً فيما لم يمهر به."<sup>(3)</sup>

وقال أبو حيان: "يجوز أن يكون (الأرض والجبال) المفعول الأول أقيم مقام الفاعل والثاني محذوف، أي: ريحا تفتتها، أو ملائكة، أو قدرة، ويجوز أن يكون الثاني أقيم مقام الفاعل والأول محذوف وهو واحد من الثلاثة المقدره"<sup>(4)</sup>، والمعنى قريب منه ذهب إليه ابن عطية<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 161.

<sup>2</sup> - الحاقة: 14.

<sup>3</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 387، 388.

<sup>4</sup> - البحر المحيط ج: 8، ص: 317.

<sup>5</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج: 5، ص: 359.

**توضيح واستنتاج:**

رأينا فيما سبق أن الذي ينوب مناب الفاعل المحذوف عند بنائه للمجهول هو واحد من هذه الأربعة: المفعول به والجر والمجرور، والظرف، والمصدر. لكن إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين فمن يقوم مقام الفاعل المحذوف؟ اختلف النحاة<sup>(1)</sup> حول هذه المسألة فمنهم من أجاز أن يكون الأول هو القائم مقامه، ومنهم من أجاز أن يكون الثاني القائم مقامه إذا أومن اللبس، وألا يكون جملة ولا ظرفا، ومنهم من يرى وهم الكوفيون أنه إذا كانا معرفتين جاز أن يكون الأول كما جاز أن يكون الثاني<sup>(2)</sup>.

ولو عدنا إلى القراءات الأربعة الشاذة لوجدنا أنها أجازت على مذهب الكوفيين من خلال قراءة الأعمش السابقة: (حُمِلَتْ) بتشديد الميم، في الفعل المتعدّي إلى مفعولين إذا بُني للمفعول وجهين؛ إن شئت أقت الأول مقام الفاعل وحذفت الثاني، وإن شئت حذفت الأول وأقت الثاني مقامه.

**3- حذف نائب الفاعل لدلالة المقام عليه:****تمثلها:**

- قراءة: ابن محيصة<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((وَمُهَيَّمْنَا عَلَيْهِ))<sup>(4)</sup>، بفتح الميم الثانية (مُهَيَّمْنَا) على أنه اسم مفعول، والمعنى: هُوَمِنَ عَلَيْهِ أَي: القرآن، من التحريف، والتغيير، وهذا على إضمار نائب الفاعل لدلالة المقام عليه، وهو يعود إما: على الله سبحانه وتعالى باعتباره هو من هَيَمَنَ عَلَى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، أو على الرسول - صلى الله عليه وسلم، باعتباره هو مُؤْتَمَنٌ عَلَيْهِ<sup>(5)</sup>، وهذا التعبير عربي صحيح<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب ج: 1، ص: 41، والأصول في النحو ج: 1، ص: 77، شرح التسهيل ج: 2، ص: 129، والمفصل في علم العربية ص: 223، وارتشاف الضرب ص: 1328، 1329، وشرح ابن عقيل ج: 2، ص: 124.

<sup>2</sup> - ينظر: شرح التسهيل ج: 2، ص: 129، وارتشاف الضرب ص: 1328، 1329.

<sup>3</sup> - بها قرأ: مجاهد - مختصر في شواذ القرآن ص: 39، وشواذ القراءات ص: 155، والإتحاف ص: 254، والقراءات الشاذة ص: 532، ومعجم القراءات ج: 2، ص: 285.

<sup>4</sup> - المائدة: 48.

<sup>5</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج: 2، ص: 200، والجامع لأحكام القرآن ج: 8، ص: 37، والبحر المحيط ج: 3، ص: 513، و الدر المصون ج: 4، ص: 290.

<sup>6</sup> - ينظر: إعراب الزجاج ج: 2، ص: 179.

**توضيح واستنتاج:**

الأصل في بناء الجملة الفعلية أن تتألف من ركنين أساسيين هما: الفعل والفاعل إذا كان الفعل لازماً، والفعل والفاعل والمفعول إذا كان الفعل متعدياً، ولكن لمقتضيات معنوية أو لفظية يمكن بناء الجملة الفعلية من الفعل ونائب الفاعل، أو كما يسميه البعض بـ: مفعول ما لم يُسم فاعله<sup>(1)</sup>، وهو اسم مرفوع يحلّ محلّ الفاعل عند بناء الفعل للمجهول ماضياً كان أو مضارعاً، وسمي كذلك لأنّه حلّ محلّ الفاعل وصار ينوب عنه ويقيم مقامه ويأخذ حكمه في الرفع وصار عمدة في الكلام، وقلت يأخذ حكمه لأنّه كان في الأصل مفعولاً به<sup>(2)</sup> وهذا متفق فيه بين النحاة، لكن الذي اختلفوا فيه هو حذف نائب الفاعل وهو من الأشياء القليلة إذا قيست بحذف الفاعل، فقد منعه بعضهم جرياً على عدم جواز حذف الفاعل، في حين أجازوه البعض إذا دلّ عليه دليل وقراءة ابن محيصة السابقة دليل على هذا الجواز.

**4- حذف المفعول اختصاراً:****تمثلها:**

- قراءة: الحسن<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ))<sup>(4)</sup>، بكسر التاء

وفتح الياء ( أن يوتي).

قال ابن جني: "قال ابن مجاهد: وعلى هذا ينبغي أن يكون أن يوتي أحداً. قال ابن جني: لا وجه لإنكار ابن مجاهد رفع أحد مع قوله: ((يوتي)) مسمّى الفاعل، وذلك أن معناه: أن يوتي أحداً مثل ما أوتيتم، كقولك: أن يحسن أحد مثل ما أحسن إليكم، أي: أن يحسن أحداً إلى أحد مثل ما أحسن إليكم، فتحذف المفعول ويكون معناه ومفاده أن نعمة الله سبحانه لا تقاس بها نعمة."<sup>(5)</sup>

<sup>1</sup>- ينظر: شرح الكافية ج: 1، ص: 215.

<sup>2</sup>- ينظر: المقتضب ج: 4، ص: 50.

<sup>3</sup>- المحتسب ج: 1، ص: 260، والجامع لأحكام القرآن، ج: 5، ص: 174.

<sup>4</sup>- آل عمران: 73.

<sup>5</sup>- المحتسب ج: 1، ص: 260.



وقال ابن عطية: "وأظهر ما في القراءة أن يكون الخطاب من محمد - عليه السلام - لأمته، والمفعول محذوف تقديره: إن يؤتي أحدًا أحدًا<sup>(1)</sup>. والمعنى نفسه ذهب إليه القرطبي<sup>(2)</sup>، وأبو حيان منقولاً عن ابن عطية<sup>(3)</sup>.

- ومثلها قراءة: ابن محيصن<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: ((أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ))<sup>(5)</sup>، بضم الياء وكسر التاء وجزم العين (يُرْتَعْ)، جعله فعلاً رباعياً مفعوله محذوف، والمعنى: يُرْتَعْ مَطِيئَةً أو ماشيته.

قال ابن جني في توجيه هذه القراءة<sup>(6)</sup>: ((وأما يُرْتَعْ وَيَلْعَبْ، فمجزومان لأنهما جوابان: أحدهما معطوف على صاحبه، وهو على حذف المفعول، أي: يُرْتَعْ مَطِيئَةً، فحذف المفعول))<sup>(7)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(8)</sup> لقوله تعالى: (( قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ))<sup>(9)</sup>، بفتح اللام: (خَلَقَهُ)، على أساس أنه فعل ماضٍ والمفعول الثاني محذوف للعلم به. والتقدير: أعطى كل شيء مخلوق له، ما يلائمه، و يحتاج إليه ويصلحه في أمر معاشه ومعاده<sup>(10)</sup>.

<sup>1</sup>- المحرر الوجيز ج:1، ص:457.

<sup>2</sup>- الجامع لأحكام القرآن ج: 5، ص:174.

<sup>3</sup>- البحر المحيط ج:2، ص:521.

<sup>4</sup>- إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص:265، والإتحاف ص:329، والقراءات الشاذة ص:543.

<sup>5</sup>- يوسف:12.

<sup>6</sup>- نسبها إلى أبي رجاء.

<sup>7</sup>- المحتسب ج:2، ص:4. وينظر المعنى نفسه: الكشاف ج:3، ص:65، والجامع لأحكام القرآن ج:11، ص:274، والبحر

المحيط ج:5، ص:286.

<sup>8</sup>- بها قرأ: ابن مسعود، وأبو نهيك، وابن أبي إسحاق، وسلام. - البحر المحيط ج: 6، ص:232، ومعجم القراءات ج:5،

ص:440، ومعجم القراءات القرآنية ج:4، ص:84.

<sup>9</sup>- طه:50.

<sup>10</sup>- ينظر: الكشاف ج: 4، ص:35، والمحرر الوجيز ج:4، ص:47، والبحر المحيط ج:6، ص:232، إملاء ما من به الرحمن

ص:418، والقراءات الشاذة ص:552،553.

- ومثلها قراءة: الأعمش - بخلاف - (1) لقوله تعالى: ((فَإِمَّا تَنْفَقْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مِّنْ خَلْفِهِمْ)) (2)، بكسر ميم (من) وخفض فاء (خلفهم) جعلها حرف جر والاسم بعدها مجرور بها، ومفعول (فشرّد) محذوف تقديره: ناسا، أو قوما، أي: فشرّد ناسا من خلفهم، أو قوما من خلفهم. (3)

قال الزمخشري: "ومعناها فافعل التشريد من ورائهم لأنه إذا شرد الذين وراءهم فقد فعل التشريد في الورا وأوقعه فيه" (4).

وقال أبو حيان: "ومفعول (فشرّد) محذوف. أي: ناسا من خلفهم" (5).

- ومنها قراءة: ابن محيصة واليزيدي (6) لقوله تعالى: ((تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ)) (7)، بضم التاء وكسر الباء (تنبت)، فيكون الفعل لازما، أو متعديا، والمفعول محذوفا أي: زيتونة، والجار والمجرور حالا من المفعول المحذوف وهذا هو الأرجح. (8)

### توضيح واستنتاج:

يرى اللغويون (9) أنّ الأصل في المفعول أن يكون مذكورا لكن يجوز حذفه وإن كان الفعل يقتضيه، وهو كثير في كلام العرب، وأن الحذف فيه من أعرب الكلام وأعذبه، وأن اللطائف كأنها فيه أكثر وما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر (10). ويكون الحذف في المفعول إما اختصارا وإما اقتصارا (11).

<sup>1</sup> - بها قرأ: أبو حيوة-المحرر الوجيز ج:2، ص:543، والبحر المحيط ج:4، ص:504، والفتوحات الإلهية ج:2، ص:252.

<sup>2</sup> - الأنفال:57.

<sup>3</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:599.

<sup>4</sup> - الكشاف ج:2، ص:173.

<sup>5</sup> - البحر المحيط ج:4، ص:504.

<sup>6</sup> - بها قرأ: ابن كثير وأبو عمرو ورويس - إيضاح الرموز ص:321، والإتحاف ص:403.

<sup>7</sup> - المؤمنون:20.

<sup>8</sup> - ينظر: الحجة للقراء السبعة الفارسي ج:5، ص:292، و ج:المحتسب ج:2، ص:132، والمحرر الوجيز ج:4، ص:140،

والجامع لأحكام القرآن ج:15، ص:28، والبحر المحيط ج:6، ص:371، ومعرض الأبريز ج:3، ص:734.

<sup>9</sup> - ينظر: المحتسب ج:2، ص:4- والخصائص ج:2، ص:372، وشرح ابن عقيل ج:2، ص:155، وشرح المفصل ج:2،

ص:39.

<sup>10</sup> - دلائل الإعجاز، الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد)، تح: محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت،

ط:1، 1995م، ص:127.

<sup>11</sup> - يقصد بالاختصار الحذف لدليل، وبالاقتنصار الحذف لغير دليل. - ينظر: شرح الكافية ج:1، ص:343، ومغني اللبيب ج:6،

ص:355، وهمع الهوامع ج:1، ص:10.

ولوعدنا إلى القراءات الأربعة الشاذة السابقة لوجدنا أنّها من هذا القبيل حيث أجازت حذف المفعول اختصاراً للعلم به، أو لدليل عليه يفسره المعنى.

### 5- حذف المفعولين لدليل:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: (( وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً ))<sup>(2)</sup>، بكسر الراء (يورث)، مخففاً ومشدداً (يورث)<sup>(3)</sup>، بالبناء للفاعل، والفعل على هذا الأساس متعدد لمفعولين محذوفين، أو يكون على حذف أحد المفعولين<sup>(4)</sup>. والتقدير: وإن كان رجل يورث أهله ماله. وهذا على اعتبار أن المقصود بالكلالة: الميت.

قال ابن جني: "وكلاهما منقول من ورث، فهذا من أورث، وهذا من ورث. فورث وأورثته كوغر صدره وأوغرته، وورث وورثته كورم وورمته. وفي كلتا القراءتين هناك المفعولان محذوفان، كأنه قال: يورث وارثه ماله أو يورث وارثه ماله"<sup>(5)</sup>، وفي هذا الاتجاه ذهب الزمخشري<sup>(6)</sup>، وابن عطية<sup>(7)</sup>.

#### توضيح واستنتاج:

رأينا في ظاهرة حذف المفعول أنّ العرب لا تحذف شيئاً من الكلام إلا عن دليل أو قرينة، وبذلك يكون ثمة بديل لا يتأتى إلا عن طريق المعنى أو التأويل يفهم من السياق، وكذلك الحال في حذف المفعولين أو أحدهما فقد يجوز باتفاق الجمهور حذفهما لدليل<sup>(8)</sup>. و بالعودة إلى قراءة الحسن والأعمش السابقة نجد أنّها قد جوّزت حسب توجيهات علماء اللغة لها حذفهما اختصاراً لدلالة المقام عليه، أو للعلم به.

<sup>1</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 31، والمحتسب ج: 1، ص: 282.

<sup>2</sup> - النساء: 12.

<sup>3</sup> - البحر المحيط ج: 3، ص: 197.

<sup>4</sup> - ينظر: إملاء ما من به الرحمن، العكبري ص: 177- والبحر المحيط ج: 3 ص: 197.

<sup>5</sup> - المحتسب ج: 1، ص: 282، 283.

<sup>6</sup> - الكشف ج: 1، ص: 234.

<sup>7</sup> - المحرر الوجيز ج: 2، ص: 19.

<sup>8</sup> - ينظر: الخصائص ج: 2، ص: 372، وهمع الهوامع ج: 1، ص: 488.

## 6- حذف جواب الشرط:

## تمثلها:

- قراءة: الحسن والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: (( قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ إِنَّنِ لَنُذَكِّرْتُمْ ))<sup>(2)</sup>، بهمزة واحدة وياء ساكنة ونون مفتوحة في: (أَيْنَ) و (ذَكَرْتُمْ) بالتخفيف والتشديد، فتكون (أَيْنَ) شرطية جوابها محذوف للدلالة عليه، وهذا الأسلوب النحوي استعملته العرب في كلامها. قال سيبويه "وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: ((حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا))<sup>(3)</sup>، أين جوابها... فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر [الجواب] في كلامهم، لعلم المخبر لأي شيء وُضع هذا الكلام"<sup>(4)</sup>.

وقال الفراء: "وإنما تفعله العرب في كل موضع يعرف فيه معنى الجواب ألا ترى أنك تقول للرجل: إن استطعت أن تتصدق، إن رأيت أن تقوم معنا، بترك الجواب لمعرفتك بمعرفته به"<sup>(5)</sup>.

وفي هذا يرى ابن جني أن (أَيْنَ) هنا شرطية، جوابها محذوف لدلالة (طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ) عليه. و المعنى: أين وُجِدْتُمْ وُجِدَ شَوْكُمْ مَعَكُمْ.<sup>(6)</sup>

ويرى أبو حيان أن (أَيْنَ) أداة شرط حُذِفَ جزاؤه للدلالة عليه، وتقديره: أين ذُكِرْتُمْ صحبكم طَائِرُكُمْ، ويدل عليه (طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ)، وقد جوز الكوفيون وبعض البصريين في هذه المسألة تقديم الجزاء على الشرط، و الجواب طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ. وكان أصله: أين ذُكِرْتُمْ فطَائِرُكُمْ مَعَكُمْ، فلما قدم الجواب حذف الفاء<sup>(7)</sup>.

## توضيح واستنتاج:

تتكون الجملة الشرطية من ثلاثة عناصر أساسية هي الأداة والفعل والجواب، والأصل فيها ذكر جميع عناصرها، غير أن كتب النحو أشارت إلى إمكانية الاستغناء عن بعضها متى دل عليها دليل لدواعي الإيجاز والاختصار، ولعل من بين العناصر التي كثر

<sup>1</sup> - بها قرأ: أبو جعفر، وعيسى بن عمر، وقتادة. مختصر في شواذ القرآن ص: 125، وإعراب القرآن ج: 3، ص: 388، والمحتسب ج: 2، ص: 251، والجامع لأحكام القرآن ج: 17، ص: 427.

<sup>2</sup> - يس: 19.

<sup>3</sup> - الزمر: 73.

<sup>4</sup> - الكتاب ج: 3، ص: 103.

<sup>5</sup> - معاني القرآن، ج: 1، ص 331، 332.

<sup>6</sup> - ينظر: المحتسب ج: 2، ص: 251، و المعنى نفسه ينظر: في إعراب القرآن، النحاس ج: 3، ص: 388.

<sup>7</sup> - ينظر: البحر المحيط ج: 7، ص: 314.

في كلام العرب الحذف فيها جواب الشرط إذا تقدم ما يدل عليه (1). ولعل قراءة الحسن والأعمش السابقة من الشواهد التي تشير إلى جواز هذا الحذف على مذهب الجمهور.

### 7- حذف نون الرفع إذا اجتمعت مع نون الوقاية:

#### تمثلها:

قراءة: ابن محيصن (2) في الوجه الثاني (قرأها كذلك لكن بتشديد النون): لقوله تعالى: ((إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ)) (3)، بكسر النون وتخفيفها مع الياء: (يُعْجِزُونِي)، فيكون بذلك قد حذف النون الأولى وأبقى على الثانية.

يرى الزجاج أن الاختيار فتح النون، وأجاز كسرها على أن المعنى: لا يعجزونني بنونين حذفت الأولى للنقل (4)، في حين ذهب أبو حيان إلى جوازها على الاضطرار، ونقل عن المبرد حذف النون الثانية مما يعني أنه يجوز حذف إحدى النونين (5).

#### توضيح واستنتاج:

تناولت كتب النحو ظاهرة اجتماع نون الفعل مع نون الوقاية (6)، وذكرت أن للعرب فيها ثلاث لغات:

الأولى: إبقاء النونين على حالهما وقد ورد مثل ذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى: ((لِمَ تُوَدُّونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ)) (7). والثانية: إدغام الأولى في الثانية نحو قوله تعالى: ((قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ)) (8). والثالثة: حذف أحدهما مثل قوله تعالى: ((فَبِمَ تَشْتُرُونَ)) (9)، فالأصل فيها (تبشرونني) وفي النون هنا وجهان أحدهما: هي نون الوقاية ونون الرفع محذوفة لتقل المتلین، والثاني هي نون الرفع ونون الوقاية محذوفة (10). وقد جاء في الشعر حذف إحدى النونين.

<sup>1</sup> - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ج: 2، ص: 168، والأصول في النحو ج: 2، ص: 162.

<sup>2</sup> - شواذ القراءة ص: 207، وإيضاح الرموز ص: 243 والقراءات الشاذة ص: 538، ومعجم القراءات ج: 3، ص: 319.

<sup>3</sup> - الأنفال: 59.

<sup>4</sup> - ينظر: معاني القرآن وإعرابه ج: 2، ص: 422.

<sup>5</sup> - ينظر: البحر المحيط ج: 4، ص: 506، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج: 4، ص: 106.

<sup>6</sup> - نون الفعل هي النون التي تلحق الفعل نحو: تفعلون - تعجزون، تحاجون - ونون الوقاية هي النون التي يسميها بعض النحويين (نون العماد)، وهي التي تلحق بياء المتكلم نحو: - أكرمني، وأكرمانني، - ينظر: مغني اللبيب ج: 4، ص: 286.

<sup>7</sup> - الصف: 5.

<sup>8</sup> - الزمر: 64.

<sup>9</sup> - الحجر: 54.

<sup>10</sup> - التبيان في إعراب القرآن ج: 2، ص: 76.

قال الشاعر (1):

أَبَالْمَوْتِ الَّذِي لَأَبْدُ أَنِّي      مُلَاقٍ لَأَبَاكَ تُخَوِّفِينِي

فوجه الشاهد في الفعل (تخوِّفِينِي) هو حذف إحدى النونين لأن أصله (تخوِّفِينِي). فاللغتان الأولى والثانية لا خلاف فيها، غير أن الخلاف بين النحاة وقع في اللغة الثالثة حول أيهما حذفت نون الرفع أم نون الوقاية، فقيل نون الرفع وهو مذهب سيبويه وهو الأرجح (2)، وقيل نون الوقاية (3) وهو مذهب الأخفش ومن تبعه (4). ولو عدنا إلى قراءة ابن محيصة السابقة بإثبات نون (تعجزوني) لاستنتجنا أنها جوزت على الأرجح والأفصح والأقوى في القياس على مذهب سيبويه والزجاج حذف نون الرفع إذا اجتمعت مع نون الوقاية تخفيفاً لكرهه اجتماع المثليين، وصونا ووقاية للفعل من الكسر.

### 8- حذف تمييز فاعل (ساء):

**تمثلها:**

- قراءة: الحسن والأعمش (5) لقوله تعالى: ((سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا)) (6)، برفع (مثل)، وإضافته، فجعله النحاس مرفوعاً بالفعل: (ساء) (7). ولقد استعملت ساء هنا بمعنى: بئس وتعمل عملها (8)، أو أجراها مجرى (بئس) في قوله تعالى: ((بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ)) (9). قال أبو حيان: "والأحسن بالرفع أن يكتفي به، ويجعل من باب التعجب، أي: ما أسوأ مثل القوم!".

1- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج:4، ص:105.

2- ينظر: الكتاب ج:3، ص:519، 520، وينظر: شرح التسهيل ج:1، ص:140.

3- ينظر: شرح المفصل ج:3، ص:90، وشرح الكافية ج:2، ص:450، ومغني اللبيب ج:4، ص:288.

4- الدر المصون ج:5، ص:16، وينظر نفسه ج:4، ص:626.

5- بها قرأ: عاصم الجحدري، وعيسى بن عمر. مختصر في شواذ القرآن ص:53، والجامع لأحكام القرآن ج:9، ص:389.

6- البحر المحيط ج:4، ص:424، ومعجم القراءات ج:3، ص:220.

7- الأعراف:177.

8- إعراب القرآن ج:2، ص:164.

9- المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني ج:1، ص:334، والمفصل في علم العربية ص:235، وهمع الهوامع ج:3، ص:29.

5- الجمعة.

ويجوز أن يكون (كبئس) على حذف التمييز على مذهب من يجيزه<sup>(1)</sup>، والتقدير: ساء مثلُ القوم، أو على أن يكون المخصوص (الذين كذبوا)، على حذف مضاف، أي: بئس مثلُ القوم مثلُ الذين كذبوا، ليكون (الذين) مرفوعاً إذ قام مقام (مثلُ) المحذوف لا مجروراً صفةً للقوم على تقدير حذف التمييز<sup>(2)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

يذكر النحاة<sup>(3)</sup> أن (ساء) من أفعال الذم التي تلحق (بئس) من حيث الاستعمال، فلا يكون فاعلها إلا ما يكون فاعلاً لـ: (بئس)، وهو المحلّى بالألف واللام، والمضاف إلى ما فيه (أل)، والمضمر المفسر بنكرة بعده نحو قوله تعالى: ((سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا))، ويذكر بعدها المخصوص بالذم كمخصوص: (بئس)، والتناوب بين (ساء) و(بئس) في الاستعمال كثير في القرآن، وفي كلام العرب، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ((بِسَ الشَّرَابِ وَسَاتٍ مُرْتَفَقًا))<sup>(4)</sup>. وقد تحتوي جملة (ساء) التي تستعمل استعمال (بئس) على الفاعل إذا كان اسماً ظاهراً والتمييز نحو قولك: ساءت الفتاة فتاةً كاسيةً عاريةً، ويجوز حذف تمييز فاعلها على مذهب من يجيز ذلك<sup>(5)</sup>.

وبعودتنا إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها قد جوّزت من خلال قراءة الحسن والأعمش السابقة: (مثلُ) بالرفع، حذف تمييز فاعل (ساء) التي تُستعمل استعمال (بئس)، على مذهب من يجيز ذلك.

<sup>1</sup> - جاء في هامش المقتضب "وذهب الأخفش والمبرد إلى جواز إلحاقه بباب (نعم وبئس) فيجعل فاعله كفاعلهما، وذلك لم يدخله معنى التعجب وإلى جواز إلحاقه بفعل التعجب، فلا يجرى مجرى نعم وبئس في الفاعل ولا في بقية أحكامهما، بل يكون فاعله ما يكون مفعولاً لفعل التعجب - المقتضب ج: 2، ص: 148.

<sup>2</sup> - البحر المحيط ج: 4، ص: 424، وينظر: إملاء ما من به الرحمن ص: 296، والدر المصون ج: 5، ص: 519.

<sup>3</sup> - ينظر: شرح التسهيل ج: 3، ص: 20، 210، وشرح المفصل ج: 7، ص: 137، 138، وشرح الكافية ج: 4، ص: 255.

<sup>4</sup> - الكهف: 29.

<sup>5</sup> - شرح الكافية ج: 4، ص: 249.

## 9- ظاهرة زيادة (لا) في المضارع المنصوب اتّساعاً:

## تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا))<sup>(2)</sup>، بفتح التاء: (تَقْسِطُوا)، من قسط إذا جار، وتكون (لا) زائدة لتوكيد الفعل وتحقيقه. والمعنى: إن خفتم أن تقسطوا في اليتامى، أي: تجوروا<sup>(3)</sup>، فزيادتها في هذا المقام مرتبط بالمعنى.

قال ابن جني: "وزيادة (لا) قد شاعت عنهم واتسعت"<sup>(4)</sup>، وقد استدل ابن جني على شيوع مثل هذه القراءة وصحتها بما جاء في القرآن الكريم في سورة الحديد في قوله تعالى: ((لِنَلَّا يَعْلَمَ))<sup>(5)</sup>، فيمن ذهب إلى زيادة (لا)، ومعناه: وما يشعركم أنه إذا جاءت يؤمنون، وبما جاء في شعر العرب من خلال قول الراجز:

وَمَا أَلَوْمُ الْبَيْضِ أَلَّا تَسْخَرَا إِذَا رَأَيْنَ الشَّمْطَ الْفَقَنْدَرَا<sup>(6)</sup>

أي: أن تسخرا.<sup>(7)</sup>

والقول بزياد (لا) للتأكيد في هذه القراءة ذهب إليها ابن عطية<sup>(8)</sup>، وأبو حيان<sup>(9)</sup>، والقرطبي<sup>(10)</sup>.

## توضيح واستنتاج:

ذكرت كتب اللغة والنحو<sup>(11)</sup> أن زيادة الحروف قد شاعت واتسعت في كلام العرب وإن كانت على غير قياس، وأن زيادتها لغو<sup>(12)</sup> لإرادة التوكيد بها، وقد سميت زائدة رغم إفادتها المعنى ذلك لأن الكلمة تختل بدونها، ومن بين هذه الحروف التي تُزاد للتوكيد: (لا)،

1 - المحتسب: ج: 1، ص: 279.

2 - النساء: 3.

3 - التبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 166، وفتح القدير ج: 1، ص: 677.

4 - المحتسب ج: 1، ص: 279.

5 - الحديد: 29.

6 - الشمط: الشيب يخالطه سواد-: تاج العروس: ج: 19، ص: 421، - والفقندر: الشديد الرأس والصغيره-: المصدر السابق: ج: 13، ص: 463.

7 - المحتسب: ج: 1، ص: 280.

8 - المحرر الوجيز: ج: 2، ص: 6.

9 - البحر المحيط: ج: 3، ص: 170.

10 - الجامع لأحكام القرآن: ج: 6، ص: 25-، وينظر: معرض الإبريز ج: 1، ص: 353.

11 - ينظر: الخصائص ج: 2، ص: 284، والمحتسب ج: 1، ص: 279، وأسرار النحو ص: 295.

12 - استعمل سيوييه مصطلح (اللغو) في زيادة الحروف وهو لا يقصد به ذهاب المعنى وإنما ذهاب الإعراب، فقد قال: "وهي لغو في إنها لم تحدث إذا جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من الفعل، وهي توكيد للكلام" - الكتاب ج: 4، ص: 221، 222.



وهذا ما ذهب إليه موجهو قراءة الأعمش السابقة حيث أجازت على غير قياس أن تأتي (لا) بعد (أن) الناصبة للفعل زائدة للتوكيد.

### المبحث الثاني: ظواهر تخص تعدية الفعل ولزومه:

#### 1- ظاهرة تعدية الفعل اللازم بنفسه:

##### تمثلها:

- قراءة: الحسن البصري والأعمش<sup>(1)</sup> قوله تعالى: ((فَلَمَّا أَسْلَمًا وَتَلَّ لِلْجَبِينِ))<sup>(2)</sup>، بتثديد اللام وبدون همز ((سَلَمًا))، كما قرأها الحسن كذلك لكن بدون ألف (سَلَم) على الإفراد.

وأصل الفعل (سَلَم) من التسليم، كما تقول: سَلَمَ هذا لفلان إذا خلص له فإنه سلم من أن ينازع فيه، أو كما تقول: إذا أصابتك مصيبة فسَلِّم أمرَك الله، أي فارض به<sup>(3)</sup>.

وهذه القراءة تعدى فيها الفعل إلى مفعول واحد: أي سَلَّمَ الذبيح نفسه وإبراهيم ابنه،<sup>(4)</sup> وبهذا يكون إسماعيل عليه السلام قد أطاع أمر الله وهو خاضعا، مستسلما لحكمه، واضعا وجهه على الأرض، مفوضا جميع الأمور إليه تعالى، وقراءته هذه قريبة من معنى قراءة الجمهور إلا أن الفعل فيها لازما اكتفى بالفاعل وهو ألف الاثنين.

##### توضيح واستنتاج:

للفعل في الدراسات النحوية تقسيمات متنوعة؛ من حيث الإعراب والبناء، ومن حيث زمن الماضي والحاضر، ومن حيث اللزوم والتعدّي، هذا النوع الأخير الذي تبرزه هذه الظاهرة. فاللازم هو الذي يلزم فاعله ولا يتعداه إلى سواه، غير أن من العرب من يستعمل بعض هذه الأفعال متعدية دون معونة مستأنسين في ذلك بتنوع دلالة هذا الفعل وتأويله، وهذا ما نستخلصه من قراءة الحسن والأعمش السابقة حيث أبدلا الفعل: (أسلم) وهو غير متعدّ سواء بنفسه أو بواسطة بفعل آخر وهو: (سَلَّمَ) المتعدي بنفسه، ولزوم الأول وتعدية الثاني مرتبط أساسا بالمعنى المقصود في هذه الآية الكريمة.

<sup>1</sup> - بها قرأ علي بن أبي طالب، ابن مسعود وابن عباس، وحמיד، ومجاهد والضحاك، والثوري - مختصر في شواذ القرآن ص: 128، والمحتسب ج: 2، ص: 268، 269، وإيضاح الرموز ص: 370، والإتحاف ص: 474، ومعجم القراءات ج: 8، ص: 47.

<sup>2</sup> - الصافات: 103.

<sup>3</sup> - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج: 2، ص: 390، والمحرم الوجيز ج: 4، ص: 481، وإعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 382، وغريب القرآن في لغات العرب ص: 83.

<sup>4</sup> - ينظر: المحتسب ج: 2، ص: 269، والبحر المحيط ج: 7، ص: 355، والجامع لأحكام القرآن ج: 18، ص: 68.

## 2- ظاهرة تعدية الفعل بنزع الخافض:

## تمثلها:

- قراءة: الحسن (1) لقوله تعالى: ((فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ))<sup>(2)</sup>، بإضافة الهاء إلى الفعل فيصبح (يعفونه)، فالفعل (يعفو) يتعدى بحرف الجر، فنقول: عفوت عنك، غير أن الحسن بقراءته هذه جعله متعديا بحذف حرف الجر، والأصل: يعفون عنه. قال أبو حيان: "الهاء ضمير النصف، والأصل يعفون عنه. أي: عن النصف فلا يأخذونه"<sup>(3)</sup>.
- ومثلها قراءة: ابن محيصن<sup>(4)</sup> قوله تعالى: ((وَهَبَ لِي عَلَى الْكَبِيرِ إِسْمَاعِيلَ))<sup>(5)</sup>، بنون مكان اللام في: (وهبني)، وعلى هذا يكون (وهب) متعديا لمفعولين بنفسه عل خلاف الغالب إذ الغالب تعديه للأول باللام.
- ومثلها قراءة: الحسن<sup>(6)</sup> قوله تعالى: ((مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ))<sup>(7)</sup>، بفتح اللام (مخلصين).

- قال العكبري: "ونصب (الدين) بفعل محذوف، أي: أخلصوا له الدين"<sup>(8)</sup>.  
وقال أبو حيان: "وانتصب (الدين) إما على المصدر من (ليعبدوا) أي: ليدينوا الله، وإما على إسقاط (في)، أي: (في الدين)"<sup>(9)</sup>.

## توضيح واستنتاج:

- ذهب النحاة<sup>(10)</sup> في حديثهم عن الفعل المتعدي إلى أنه على ضربين: فعل يصل بنفسه إلى المفعول به، نحو: ضربت زيدا، وفعل ضعف عن تجاوز الفاعل إلى المفعول فاحتاج إلى ما يستعين به على تناوله والوصول إليه وذلك نحو: مررت بزيد، إلا أن من العرب

<sup>1</sup>- البحر المحيط ج:2، ص: 245، ومعجم القراءات ج:1، ص:333.

<sup>2</sup>- البقرة:237.

<sup>3</sup>- البحر المحيط ج:2، ص:245.

<sup>4</sup>- إيضاح الرموز ص:276، والإتحاف ص:343، والقراءات الشاذة ص:546.

<sup>5</sup>- إبراهيم:39.

<sup>6</sup>- مختصر في شواذ القرآن، ص:177، وشواذ القراءات ص:519، وإيضاح الرموز ص:443، والإتحاف ص:593، والقراءات الشاذة، ص:575.

<sup>7</sup>- البينة:5.

<sup>8</sup>- إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:732.

<sup>9</sup>- البحر المحيط ج:8، ص:495، وينظر:القراءات الشاذة ص:575.

<sup>10</sup>- المقتضب ج:2، ص:341، والأصول في النحو ج:1، ص:180، وشرح التسهيل ج:2، ص:149، وشرح المفصل ج:8، ص:50، 51، وينظر: نفسه ج:7، ص:63، 64، وشرح الكافية ج:3، ص:136.

من يحذفون هذه الحروف في بعض الاستعمال تخفيفاً في بعض كلامهم فيصل الفعل بنفسه فيعمل، رغم افتقاره إليه، لكن بشرط أمن اللبس، وبدليل يدل على المحذوف، وقد ورد مثل هذا النوع في القرآن الكريم وكلام العرب شعرهم ونثرهم بصور متعددة، حيث حُذِفَ حرف الجر وبقي عمله تارة، وحذف وانتصب الاسم بعده تارة أخرى، والصورة الثانية هي التي تهمننا في هذا المقام. ولعل من أمثلته الواردة في القرآن الكريم قوله تعالى: ((وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا))<sup>(1)</sup>، فالشاهد فيه هو: نصب (قومه) بنزع حرف الجر (من)؛ لأن الأصل فيه: اختار من قومته، ومن كلام العرب قول رؤبة بن العجاج<sup>(2)</sup>:

أَبِيْتُ مِنْ هَمِّي إِلَيْكَ سَاهِرًا      فَوَ الَّذِي يَطَّلِعُ السَّرَائِرَا

فالشاهد في البيت هو نصب (السرائر) بعد حذف حرف الجر (على)، لأن الأصل هو تعدية الفعل بحرف الجر فيكون: يطلع على السرائر.

و لو عدنا إلى القراءات الشاذة السابقة وتوجيهاتها النحوية لاستنتجنا أنها أبرزت لنا في الفعل المتعدي ظاهرتين لغويتين: تتمثل الأولى في: تعدية الفعل بنفسه لمفعولين على خلاف الغالب إذ الغالب تعديه للأول باللام، والأخرى تعديته بواسطة حرف الجر مع إسقاطه.

### 3- ظاهرة تعدية الفعل: (أرأيت) لكاف الخطاب:

#### تمثلها:

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(3)</sup> قوله تعالى: ((أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْدينِ))<sup>(4)</sup>، بتاء مضمومة مع زيادة كاف الخطاب ((أَرَأَيْتُكَ)). ومعناها أرأيت نفسك الذي يكذب بالجزاء. أجاز الفراء هذه القراءة<sup>(5)</sup> وجعل الكاف صلة والمعنى في وجودها أو حذفها واحد.

<sup>1</sup> - الأعراف: 155.

<sup>2</sup> - ينظر: ديوان رؤبة ص: 53.

<sup>3</sup> - شواذ القراءات ص: 524.

<sup>4</sup> - الماعون: 1.

<sup>5</sup> - نسب الفراء هذه القراءة إلى ابن مسعود فقط - معاني القرآن ج: 3، ص: 294، وينظر: فتح الباري ج: 8، ص: 615.

والمعنى نفسه ذهب إليه الطبري<sup>(1)</sup>، والنحاس<sup>(2)</sup>، إلا أن بعض المفسرين<sup>(3)</sup> لم يجزها لأنهم نفوا أن يكون لها في العربية نظير لأن القارئ بها جمع فيها بين علامتي خطاب؛ التاء والكاف، والتاء اسم بخلاف الكاف، فهي عند البصريين حرف يفيد الخطاب، لكن الذي أراه أن الأعمش حمل هذه القراءة على قوله تعالى: ((قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ))<sup>(4)</sup>، وقوله جل شأنه: وقوله جل شأنه: ((أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ))<sup>(5)</sup> والفعل في قراءته متعد لمفعولين لأنها من أفعال القلوب لها اسمان: الأول (الكاف) المفعول الأول والثاني (الذي) المفعول الثاني، وقيل إنها بمعنى: أخبرني فتعدى الفعل إلى اثنين الثاني محذوف أي: من هو فذلك الذي يدع اليتيم<sup>(6)</sup>.

وجاء في لسان العرب: "قال الفراء: العرب لها في رأيت لغتان ومعنيان: أحدهما أن يسأل الرجل الرجل رأيت زيدا بعينك؟ فهذه مهموزة، فإذا أوقعتها على الرجل منه قلت رأيتك على غير هذه الحال يريد هل رأيت نفسك على غير هذه الحالة"<sup>(7)</sup>، فالرؤية بالعين تتعدى إلى مفعول واحد، وإن وقع بعدها منصوبان فالأول مفعولاً، والثاني حالاً، والقلبية تتعدى إلى مفعولين<sup>(8)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

ذكر النحاة أن: (أرأيت) كثيرة الدوران في القرآن وكلام العرب<sup>(9)</sup>، وأن الكاف الداخلة فيها هو حرف للخطاب، وليس اسماً، وبالتالي فإن وجوده كعدمه والمعنى يبقى واحداً، ولا تكون مفعولاً به، لأنك لو قلت بذلك لجعلت للفعل (أرأيتك) ثلاث مفعولات، فقولك: رأيتك زيدا ما صنع معناه: رأيت نفسك زيدا ما صنع، والكاف هو المخاطب، وهذا محال في المعنى متناقض في الإعراب<sup>(10)</sup>.

<sup>1</sup> - جامع البيان ج: 24، ص: 658.

<sup>2</sup> - إعراب القرآن ج: 5، ص: 295.

<sup>3</sup> - ينظر: البرهان في علوم القرآن ج: 4، ص: 151.

<sup>4</sup> - الأنعام: 40.

<sup>5</sup> - الإسراء: 62.

<sup>6</sup> - ينظر: فتح القدير ج: 5 ص: 673.

<sup>7</sup> - لسان العرب ج: 14 ص: 294.

<sup>8</sup> - البرهان في علوم القرآن ج: 4، ص: 149.

<sup>9</sup> - ارتشاف الضرب ص: 2120.

<sup>10</sup> - مشكل إعراب القرآن ج: 1، ص: 266.

وإذا عدنا إلى قراءة الأعمش ومن وافقه وتدبرنا معانيها لوجدنا أنها أجازت على مذهب أبي علي<sup>(1)</sup> أن يكون الفعل: (أرأيتك) هنا تضمن معنى ما يتعدى إلى مفعولين أو أنه من: (رأى) القلبية التي يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى، وعليه نستنتج أنه يجوز على قول الكسائي كما حكاه الزجاج<sup>(2)</sup> أن يكون كاف الخطاب اسما في موضع نصب مفعول به.

#### 4- تعدي الفعل (اتخذ) للواحد والاثنين تأويلا:

##### تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ لَنَ أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ))<sup>(4)</sup>، بضم النون وفتح الخاء (نَتَّخِذَ)، على البناء للمجهول، على أنه كلام الأصنام، وعيسى، وعزير، وَمَنْ عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ.

أجاز الفراء هذه القراءة على ضعف<sup>(5)</sup>، في حين خطأها أكثر النحاة<sup>(6)</sup>.

أما ابن جني فقد وجه هذه القراءة بقوله: "(من أولياء) في موضع الحال، أي: ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك أولياء، ودخلت (من) زائدة لمكان النفي، مثل: أعطيته درهما، وما أعطيته من درهم، وهذا في المفعول، و(من أولياء) في قراءة الجماعة في موضع المفعول به"<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup>- ارتشاف الضرب ص: 2122.

<sup>2</sup>- معجم القراءات ج: 10، ص: 606.

<sup>3</sup>- بها قرأ: زيد بن ثابت، وأبو الدرداء، وأبو جعفر، ومجاهد بخلاف، ونصر بن علقمة، ومكحول، وزيد بن علي، وأبو رجاء، وحفص بن حميد، وأبو عبد الله محمد بن علي - المحتسب ج: 2، ص: 162، والمحمر الوجيز ج: 4، ص: 204، وإيضاح الرموز ص: 331، ومعجم القراءات ج: 6، ص: 331.

<sup>4</sup>- الفرقان: 18.

<sup>5</sup>- معاني الفراء ج: 2، ص: 264.

<sup>6</sup>- ينظر: معاني القرآن وإعرابه ج: 4، ص: 60، وإملاء ما من به الرحمن ص: 457.

<sup>7</sup>- المحتسب ج: 2، ص: 163.

وقال الزمخشري: "وهذا الفعل أعني اتَّخَذَ يتعدَّى إلى مفعول واحد كقولك: اتَّخَذَ وليًا وإلى مفعولين كقولك: اتَّخَذَ فلانا وليًا... فالقراءة الأولى من المتعدِّي إلى واحد وهو من (مِنْ أولياء)، والأصل: أن نَتَّخَذَ أولياءَ فزيدت (مِنْ) لتأكيد معنى النفي، والثانية من المتعدِّي إلى مفعولين، فالأول ما بني له الفعل، والثاني (مِنْ أولياء) و(مِنْ) للتبعيض، أي: لا نَتَّخَذُ بعض أولياء"<sup>(1)</sup>.

وقال أبو حيان: "و(اتَّخَذَ) مما يتعدَّى تارة لواحد كقوله: ((أَمْ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِّنَ الْأَرْضِ))<sup>(2)</sup>، وعليه قراءة الجمهور، وتارة إلى اثنين كقوله: ((أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ))<sup>(3)</sup>، ففيل هذه القراءة منه، فالأول: الضمير في (نَتَّخَذُ) والثاني: (مِنْ أولياء) ومن للتبعيض؛ أي: لا يَتَّخَذُ بعض أولياء"<sup>(4)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

ينقسم الفعل المتعدي بحسب ما بعده من مفعولات إلى عدة أقسام؛ منها ما يتعدى إلى مفعول واحد وهو كثير في اللغة العربية، وما يتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهو ظن وأخواتها، وما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، وما يتعدى إلى أكثر من ذلك. ومن بين الأفعال التي تنتمي إلى زمرة (ظن وأخواتها) الفعل (اتَّخَذَ) وهو ضربان، ضرب يتعدَّى إلى المفعول الواحد، وضرب يتعدَّى إلى المفعولين، ويتم تحديد الضرب حسب السياق والتأويل، وهذا ما بينته قراءة الحسن البصري السابقة حيث أنه بنى الفعل: (نَتَّخَذُ) للمجهول فاحتمل بذلك وجهين؛ أحدهما أنه متعدِّ إلى مفعول واحد، وثانيهما أنه متعدِّ إلى مفعولين وقد حددهما المعنى، وبهذا تكون هذه القراءة قد أجازت تعدية الفعل المتعدي للواحد إلى مفعولين حسب دلالته في السياق والتأويل.

<sup>1</sup> - الكشاف ج: 4، ص: 143.

<sup>2</sup> - الأنبياء: 21.

<sup>3</sup> - الجاثية: 23.

<sup>4</sup> - البحر المحيط ج: 6، ص: 448، وينظر: الدر المصون ج: 8، ص: 465.

المبحث الثالث: ظواهر تخص النداء وأحواله:1- ظاهرة حذف أداة النداء:تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ))<sup>(2)</sup>، بفتح الكاف (مَالِك) على أنه منادى مضاف حُذفت منه الأداة.

أجاز الأخفش<sup>(3)</sup>، والزجاج<sup>(4)</sup>، والنحاس<sup>(5)</sup>، والعكبري<sup>(6)</sup> النصب في هذه القراءة على النداء. والتقدير: يا مالك يوم الدين.

- ومثلها قراءة: الحسن<sup>(7)</sup> لقوله تعالى: ((وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَنْزِلْ))<sup>(8)</sup>، برفع (أَنْزِرُ) على أنه منادى مفرد حُذفت منه حرف النداء. والتقدير: يا أَنْزِرُ.

حسن الفراء هذه القراءة بقوله: "وقد قرأ بعضهم لِأَبِيهِ أَنْزِرَ بالرفع على النداء (يا) وهو وجه حسن"<sup>(9)</sup>. وقال الأخفش: "وقد رُفِعت على النداء"<sup>(10)</sup>، فالذي أراه من خلال هذه التوجيهات وغيرها<sup>(11)</sup> أن كل اللغويين أجمعوا على أن الرفع: على أنه منادى مفرد حذفت منه الأداة.

- ومثلها قراءة: ابن محيصن<sup>(12)</sup> لقوله تعالى: ((قَالَ رَبِّ ارْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ))<sup>(13)</sup>، برفع الباء (رَبُّ) على النداء المضاف حُذفت منه حرف النداء.

<sup>1</sup> - بها قرأ: ابن السميع، وعثمان بن أبي سليمان، وعبد الملك قاضي الهند، - البحر المحيط ج: 1، ص: 134.

<sup>2</sup> - الفاتحة: 4.

<sup>3</sup> - ينظر: معاني القرآن ج: 1، ص: 13.

<sup>4</sup> - ينظر: معاني القرآن وإعرابه ج: 1، ص: 47.

<sup>5</sup> - ينظر: إعراب القرآن ج: 1، ص: 172.

<sup>6</sup> - ينظر: إملاء ما من به الرحمن ص: 12- وإعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 92.

<sup>7</sup> - بها قرأ: يعقوب، وأبي، وابن عباس، ومجاهد، والضحاك، وابن يزيد المدني، ورويت عن سليمان التيمي. المحتسب ج: 1، ص: 331، وإيضاح الرموز ص: 220، الإتحاف ص: 266، والبحر المحيط ج: 4، ص: 169.

<sup>8</sup> - الأنعام: 74.

<sup>9</sup> - معاني القرآن، ج: 1، ص: 340.

<sup>10</sup> - معاني القرآن ج: 1، ص: 304.

<sup>11</sup> - ينظر: جامع البيان ج: 11، ص: 467، ومعاني القراءات ج: 1، ص: 364، والمحتسب ج: 1، ص: 332، وإعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 489، وإملاء ما من به الرحمن ص: 255، والمحزر الوجيز ج: 2، ص: 310، والبحر المحيط ج: 4، ص: 169، والجامع لأحكام القرآن، ج: 8، ص: 435.

<sup>12</sup> - الإتحاف ص: 290، ومعجم القراءات ج: 3، ص: 150.

<sup>13</sup> - الأعراف: 143.

**توضيح واستنتاج:**

يرى علماء النحو أن الغرض الأساس للنداء هو دعوة المنادى ليقبل عليك، وتكون الدعوة بأحرف نداء معينة ذكرها النحاة<sup>(1)</sup>، ويرون أن هذه الحروف نائبة عن فعل تحمل معناه، وهو: (أدعو)، أو (أنادي) ونحوهما، وذلك لكثرة الاستعمال، أو من أجل الاختصار والتخفيف. وقيل من حق هذه الحروف ذكرها في اللفظ حتى لا يؤدي حذفها إلى التباس في حذف الفعل وما ناب عنه معاً<sup>(2)</sup>، غير أن العرب حذفوا في كلامهم حرف النداء تارة<sup>(3)</sup> ومنعوه أخرى<sup>(4)</sup>، والذي أراه في الظاهرة التي وردت في قراءات الأعمش، والحسن، وابن محيصن أنها جوّزت حذف حرف النداء خاصة إذا تعلق الأمر بـ: (ياء)<sup>(5)</sup> في النداء المضاف كقراءة الأعمش وابن محيصن، وفي المفرد القريب أو العلم كقراءة الحسن، وكلها تبقى المنادى على حكمه في الإعراب.

**2- ظاهرة حذف المنادى:****تمثلها:**

- قراءة: الحسن والأعمش<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: ((أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ))<sup>(7)</sup>، بجعل (ألا)، مخففة (ألا)، على حذف المنادى، والاكتفاء بدلالة (يا) عليه والتقدير: ألا يا اسجدوا، وقد سقطت ألف (يا) وهمزت الوصل خطأ وهو جار عند الصحابة - رضوان الله عليهم -<sup>(8)</sup>. قال الكسائي: "ما كنت أسمع الأشياخ يقرؤونها إلا بالتخفيف على نية الأمر"<sup>(9)</sup>.

<sup>1</sup> - عدها بعض النحاة خمسة، وبعضهم ستة، وهي: (يا-هيا-أي-أ- أي-وا)، منها ما يستعمل للقريب، ومنها ما يستعمل للبعيد، ومنها ما يستعمل للقريب والبعيد وذلك لدواع وأغراض بلاغية- ينظر: الكتاب ج:2، ص:229، والمقتضب ج:4، ص:223، وشرح المفصل ج:8، ص:118.

<sup>2</sup> - ينظر: المقتضب ج:4، ص:258، 259، وشرح المفصل ج:2، ص:15، وشرح الكافية ج:1، ص:346.

<sup>3</sup> - قال سيبويه: "إن شئت حذفتهن كلهن استغناء"- الكتاب ج:2، ص:230.

<sup>4</sup> - يُمنع على الأشهر حذف حرف النداء في المواضع الآتية: - إذا كان المنادى اسم الله تعالى. - ما فيه (أل)، لأن نداءه لا يتم إلا بواسطة. - إذا كان النداء مضمراً مثل: (يا أيك). - إذا كان المنادى بعيداً. - إذا كان المنادى مستغنياً به. - إذا كان المنادى مندوباً. - ينظر: شرح الكافية ج:1، ص:426، 427، وهمع الهوامع ج:2، ص:33.

<sup>5</sup> - لأنها أكثر الحروف استعمالاً وحذفاً دون سواها من أحرف النداء - ينظر: الكتاب ج:2، ص:230، وشرح المفصل ج:2، ص:15.

<sup>6</sup> - به قرأ أبو جعفر، والكسائي، ورويس عن يعقوب- معجم القراءات ج:6، ص:504.

<sup>7</sup> - النمل:25.

<sup>8</sup> - ينظر: معاني القرآن الأخص ج:2، ص:465، وجامع البيان ج:18، ص:41، والدر المصون ج:8، ص:598.

<sup>9</sup> - معاني القرآن ص:207.



أجاز الفراء قراءة التخفيف هنا على حذف المنادى حيث يقول: "على معنى ألا يا هؤلاء اسجدوا فيضمر هؤلاء، ويكتفي منها بقوله (يا) قال: وسمعت بعض العرب يقول: ألا يا ارحمانا، ألا يا تصدقا علينا قال: يعينني وزميلي"<sup>(1)</sup>. وهذا ما ذهب إليه ابن الأنباري حيث جعله من باب حذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه<sup>(2)</sup>. والمعنى قريب منه ذهب إليه ابن عطية<sup>(3)</sup>.

في حين نفى الأخفش<sup>(4)</sup>، وابن جني<sup>(5)</sup> أن تكون القراءة من باب حذف المنادى وإبقاء الأداة للدلالة عليه، وإنما (يا) هذه زائدة للتببيه، وذهب أبو حيان إلى أن المنادى عنده لا يجوز حذفه، لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء، وحذف متعلقه وهو المنادى، فكان إخلالا كبيرا<sup>(6)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

اختلف النحاة في مسألة جواز حذف المنادى أو منعه برأي الأغلبية. فقد ذهب ابن مالك<sup>(7)</sup>، وابن يعيش<sup>(8)</sup>، وابن جني<sup>(9)</sup>، وأبو حيان<sup>(10)</sup> إلى منع حذفه، إلا إذا وقع بعد حرف النداء جملة، أو أن يدل على المدعو، غير أنهم يرون أن العرب أجازت حذفه والتزمت إبقاء (يا) دليلا عليه، وكون ما بعده أمرا، لأنهما داعيان إلى توكيد الأمور والمدعو، فاستعمل النداء قبلهما كثيرا حتى صار الموضع منبها على المنادى إذا حذف وبقيت (يا) فحسن حذفه، وقد استشهدوا لهذا النمط اللغوي بقول العرب: (ألا يا ارحمنا)، وقول الشاعر ذي الرمة:

أَلَا يَا اسْمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى      وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرِّ عَائِكَ الْقَطْرِ<sup>(11)</sup>

1 - معاني القرآن ج:2، ص:290.

2 - البيان في غريب وإعراب القرآن ج:2، ص:221.

3 - المحرر الوجيز ج:4، ص:256.

4 - معاني القرآن ج:2، ص:465.

5 - الخصائص ج:2، ص:376.

6 - ينظر: البحر المحيط ج:7، ص:66، وارتشاف الضرب من لسان العرب ص:2181.

7 - ينظر: شرح التسهيل ج:3، ص:388، 389، وهمع الهوامع ج:2، ص:34، 35.

8 - ينظر: شرح المفصل ج:2، ص:24.

9 - ينظر: الخصائص ج:2، ص:375.

10 - ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ص:2181.

11 - ينظر: ديوانه ص:102.

ف: (ألا) استفتاحية، و(يا) حرف نداء، و(اسلمي) فعل أمر، والمنادى محذوف، وقراءة الحسن والأعمش شبيهة بذلك غير أنها جاءت بعد الأمر، وهي تدعونا إلى أن نخلص إلى جواز حذف المنادى سماعا إذا كان بعده أمر، وكانت (يا) دليلا عليه مع مراعاة المعنى.

### 3- ظاهرة إعراب المنادى المضاف لياء المتكلم:

#### تمثلها:

- قراءة: ابن محيصن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: (( وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ ))<sup>(2)</sup>، وقوله تعالى: (( يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ ))<sup>(3)</sup>، بضم ميم (يا قوم) حيث وقع في القرآن الكريم، على احتمال أنه نداء مفرد غير مضاف. قال سيبويه مؤكدا هذه الظاهرة اللغوية: "وبعض العرب يقول: يَا رَبُّ اغْفِرْ لِي، وَيَا قَوْمٌ لَا تَفْعَلُوا"<sup>(4)</sup>.

وقال النحاس: "وإن شئت قلت: يا قومُ بمعنى يا أيها القوم"<sup>(5)</sup>. وقال أبو حيان: "وهذا الضم هو على معنى الإضافة... وهي إحدى اللغات الخمس الجائزة في المنادى المضاف لآلى ياء المتكلم"<sup>(6)</sup>، واللغات: هي: يا قوم، يا قومي، يا قومي، يا قوما، يا قوم، يا قوم<sup>(7)</sup> - و قراءة الحسن والأعمش<sup>(8)</sup> (ابن أمّ لا تأخذ بلحيتي ولا برأسِي))<sup>(9)</sup>، بكسر ميم (ابن أمّ) على الأصل بعد حذف ياء المتكلم. قال سيبويه: "وقالوا: يابن أمّ ويا ابن عمّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد، لأن هذا أكثر في كلامهم من يا ابن أبي ويا غلام غلامي. وقد قالوا أيضا: يا بن أمّ ويا ابن عمّ، كأنهم جعلوا الأول والآخر اسما، ثم أضافوا إلى الياء، كقولك: يا أحد عشر أقبلاوا. وإن شئت قلت: حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم"<sup>(10)</sup>.

1 - شواذ القراءات ص: 62، والمحرر الوجيز: ج: 2، ص: 173، وإيضاح الرموز ص: 161.

2 - البقرة: 54.

3 - المائدة: 21.

4 - الكتاب ج: 2، ص: 209.

5 - إعراب القرآن ج: 1، ص: 226.

6 - البحر المحيط ج: 3، ص: 469، وينظر: نفسه ج: 1، ص: 365.

7 - ينظر: إملاء ما من به الرحمن ص: 44.

8 - قرأ: بها ابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف - إيضاح الرموز ص: 236، و الإتحاف ص: 290.

9 - الأعراف: 150.

10 - الكتاب ج: 2، ص: 214.

وقال الفرّاء: "كثر في كلامهم فحذفت منه الياء، ولا يكادون يحذفون الياء إلا من الاسم المنادى يضيفه المنادى إلى نفسه إلا قولهم: يا بن عمّ ويا بن أمّ، وذلك أنه يكثر استعمالهما في كلامهم"<sup>(1)</sup>، والمعنى نفسه ذهب إليه الأخفش<sup>(2)</sup>، والمبرد<sup>(3)</sup>.

وقال الزجاج: "...وإن شئت ابن أمّ بالكسر...ومن قال ابن أمّ بالكسر فإنه أضافه إلى نفسه بعد أن جعله اسماً واحداً"<sup>(4)</sup>، والمعنى نفسه ذهب إليه الأزهري<sup>(5)</sup>. وقال أبو حيان: "وأجود اللغات الاجتزاء بالكسرة عن ياء الإضافة"<sup>(6)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن<sup>(7)</sup> لقوله تعالى: ((يَا وَيْلَتَى أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ))<sup>(8)</sup>، بكسر التاء، وبياء الإضافة (يَا وَيْلَتَى)، وكذلك: (يَا أَسْفَى)<sup>(9)</sup>، و (يَا حَسْرَتِي)<sup>(10)</sup><sup>(11)</sup> بدلا من الألف على الأصل، وإنما قرئت عند الجمهور بالألف للتخفيف<sup>(12)</sup>.

قال النحاس: "والأول أفصح لأن حذف الياء في النداء أكثر"<sup>(13)</sup>. وقال ابن خالويه "يجعلها ياء الإضافة إلى النفس"<sup>(14)</sup>

في حين يرى ابن جني أن الأصل هو الياء وأبدلت الياء ألفا هربا إلى خفة الألف من ثقل الياء<sup>(15)</sup>. وذهب العكبري<sup>(16)</sup>، وابن عطية<sup>(17)</sup>، وأبو حيان<sup>(18)</sup> مذهب ابن خالويه.

1 - معاني القرآن ج:1، ص:393.

2 - معاني القرآن ج:1، ص:338.

3 - المقتضب ج:4، ص:251.

4 - معاني القرآن وإعرابه ج:2، ص:378.

5 - معاني القراءات ج:1، ص:425.

6 - البحر المحيط ج:4، ص:394.

7 - بها قرأ: ابن أبي إسحاق: مختصر في شواذ القرآن ص:38، والإتحاف ص:252.

8 - المائدة:31.

9 - يوسف:85.

10 - الزمر:52.

11 - شواذ القراءات ص:153، و مختصر في شواذ القرآن ص:38، والإتحاف ص:482.

12 - ينظر: المقتضب ج:4، ص:252.

13 - إعراب القرآن ج:2، ص:17.

14 - مختصر في شواذ القرآن ص:38.

15 - المحتسب ج:2، ص:285.

16 - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:436.

17 - ينظر: المحرر الوجيز ج:2، ص:181.

18 - ينظر: البحر المحيط ج:3، ص:481.

**توضيح واستنتاج:**

يرى جمهور النحاة<sup>(1)</sup> أن المنادى المضاف يقع منصوباً في الكلام، وإذا أُضيف إلى ضمير المتكلم فلا تظهر عليه حركة النصب وذلك بسبب الضمير، حيث تلتقي الفتحة مع الكسرة فيصعب نطقهما معاً، فلماذا تحافظ اللغة على الكسر لتبقي صورة الضمير قائمة، وفي هذا المنادى المضاف إلى ياء المتكلم لغات مختلفة أفصحها الاجتزاء بالكسرة عن الياء<sup>(2)</sup>، وهي لغة القرآن وأضعفها: ضم الميم، وذلك لأجل اللبس بخلاف: (يا رب)، لأنه لا لبس فيه مع الضم، وذلك أنك إذا قلت: (يا رب) بالضم علم أنه رب لك، كما يعلم ذلك مع الكسر بخلاف (يا قوم) لأنه يحتمل أن يراد به نداء مفرد غير مضاف إليك أيها المتكلم. وإذا عدنا إلى القراءات الشاذة السابقة وتفحصنا المنادى المضاف إلى ياء المتكلم فيها لخلصنا إلى أنها أجازت فيه اللغات الآتية:

- حذف ياء الإضافة وضم آخر المضاف على معنى الإضافة.
- حذف ياء الإضافة في الاسم الموصوف بـ: (ابن) وكسر آخر الاسم للدلالة على أنه اجتزأ بالكسر عن الياء وجعله اسماً واحداً.
- إثبات ياء الإضافة على الأصل.

**4- ظاهرة إبقاء حركة المنادى المرخم على لغة من ينتظر:****تمثلها:**

- قراءة: الأعمش<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ))<sup>(4)</sup>، (يَا مَالِكُ) بحذف الكاف وكسر اللام على سبيل الترخيم على لغة من ينتظر الحرف.
- يرى سيبويه أن الترخيم في الأسماء: حارث، ومالك، وعامر جائز وهو كثير الاستعمال في الشعر<sup>(5)</sup>. ويجيز الزجاج هذه القراءة غير أنه يكرهها لمخالفتها المصحف، وأن أكثرها فاش في الشعر<sup>(6)</sup>

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب ج: 2، ص: 182، والأصول في النحو ج: 1، ص: 340، وجمع الهوامع ج: 2، ص: 28.

<sup>2</sup> - ينظر: شرح المفصل ج: 2، ص: 11، وشرح الكافية ج: 1، ص: 392.

<sup>3</sup> - بها قرأ: ابن مسعود، وعلي، ويحيى بن وثاب - المحرر الوجيز ج: 5، ص: 64، وشواذ القراءات ص: 429، والبحر المحيط

ج: 8، ص: 27، وفتح القدير ج: 4، ص: 465، والدر المصون ج: 9، ص: 607.

<sup>4</sup> - الزخرف: 77.

<sup>5</sup> - الكتاب ج: 2، ص: 251، 253.

<sup>6</sup> - ينظر: معاني القرآن وإعرابه ج: 4، ص: 420.

قال أبو جعفر: "هذا على الترخيم، والعرب ترخم مالكا وعامرا كثيرا إلا أن هذا مخالف للسواد، وفيه لغتان يقال: يَا مَالِ أَقْبَلُ هذا أفصح اللغتين... ومن العرب من يقول: يَا مَالِ أَقْبَلُ"<sup>(1)</sup>.

قال ابن جني: "هذا المذهب المؤلف في الترخيم، إلا أن فيه في هذا الموضع سرا جديدا؛ وذلك أنهم -لعظم ما هم عليه- ضعفت قواهم، وذلت أنفسهم، وصغر كلامهم، فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة عليه، ووقوفا دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله، القادر على التصرف في منطقه"<sup>(2)</sup>، والمعنى نفسه ذهب إليه الزمخشري<sup>(3)</sup> وابن حجر العسقلاني<sup>(4)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

يُجمع اللغويون<sup>(5)</sup> على أن المنادى المرخم يحذف منه الحرف الأخير، غير أن الخلاف بينهم يتمثل في حكم آخر المرخم بعد الحذف، وكيفية إبقاء الحركة على ما قبل الأخير، هل تبقى على حالها على لغة من ينتظر، أو على لغة تركه؟ وعلى هذا يكون في المنادى المرخم لغتان: الانتظار وهو نية المحذوف وفيه تترك ما بقي من الحذف على ما هو عليه من حركات وسكنات، وترك الانتظار وهو عدم نيته وفيه يُعامل الآخر بما يُعامل به لو كان هو آخر الكلمة وضعا فتبنيه على الضم، ويُعامل معاملة الاسم التام، والأول أكثر استعمالا وأقواهما في النحو<sup>(6)</sup>. وترخيم المنادى على لغة الانتظار فاشية في القرآن، وفي كلام العرب شعره ونثره. وقراءة الأعمش: (يامال) بكسر اللام دون تغيير في حركات الكلمة وسكناتها تمثل هذا المسلك اللغوي وتجزئه، وهو الأفصح.

<sup>1</sup> - إعراب القرآن ج:4، ص:121.

<sup>2</sup> - المحتسب ج:2، ص:304.

<sup>3</sup> - الكشاف ج:5، ص:232.

<sup>4</sup> - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج:8، ص:442.

<sup>5</sup> - ينظر: شرح التسهيل ج:3، ص:425، وشرح المفصل ج:2، ص:22، والأصول ج:1، ص:359. وشرح الكافية ج:1،

ص:406، وارتشاف الضرب من لسان العرب ص:2229، وشرح ابن عقيل ج:3، ص:293.

<sup>6</sup> - همع الهوامع: ج:2، ص:67، وينظر: الجامع لأحكام القرآن ج:19، ص:84، 85.

المبحث الرابع: ظواهر تخص ظرفي الزمان والمكان:1- ظاهرة اختيار النصب على الظرفية:تمثلها:

- قراءة: الحسن والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى))<sup>(2)</sup>، بنصب (يوم) على الظرفية.

أجاز الفراء قراءة النصب إلا أنه لم يحدد إعرابها بقوله: "فلو نصبت كان صواباً."<sup>(3)</sup> وذهب الزجاج إلى أن النصب على الظرف والمعنى: واقع في يوم الزينة<sup>(4)</sup>. وكذلك قاله النحاس<sup>(5)</sup>، وابن جني، وقال: "كقولك: قيامك يوم الجمعة... أي: إنجاز موعداً إياكم في ذلك اليوم"<sup>(6)</sup>، فوجه النصب هنا: أن: (موعدكم) مصدر ميمي مُراد به الحدث، و(يوم) ظرفه.

وقال ابن عطية: "بالنصب على الظرف، والخبر مقدر"<sup>(7)</sup>.

في حين يرى الزمخشري أنه يُجعل (الموعد) في هذه القراءة مصدراً بمعنى: الوعد، ويقدر مضاف محذوف<sup>(8)</sup>، والمعنى نفسه ذهب إليه أبو حيان<sup>(9)</sup>.

ويرى العكبري أن الموعد مصدر والظرف خبر عنه، أي: موعدكم واقع يوم الزينة، وهو مصدر في معنى المفعول<sup>(10)</sup>.

وكان رأي الدمياطي، والسمين الحلبي، وعبد الفتاح القاضي في هذه المسألة قريب من هذه التوجيهات<sup>(11)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: عيسى التقي، المحتسب ج: 2، ص: 97، والمحمر الوجيز ج: 4، ص: 49، وشواذ القراءات ص: 308، ومعجم القراءات ج: 5، ص: 446.

<sup>2</sup> - طه: 59.

<sup>3</sup> - معاني القرآن ج: 2، ص: 203.

<sup>4</sup> - معاني القرآن وإعرابه ج: 3، ص: 360.

<sup>5</sup> - إعراب القرآن ج: 3، ص: 42.

<sup>6</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 97.

<sup>7</sup> - المحرر الوجيز ج: 4، ص: 49.

<sup>8</sup> - ينظر: الكشاف ج: 4، ص: 37.

<sup>9</sup> - والبحر المحيط ج: 6، ص: 236.

<sup>10</sup> - إملأ ما من به الرحمن ص: 419.

<sup>11</sup> - ينظر: الإتحاف ص: 384، والدر المصون ج: 8، ص: 59، والقراءات الشاذة ص: 553.

- ومثلها قراءة: الحسن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبِضَتُهُ))<sup>(2)</sup>، بنصب (قبضته).

أجاز الفراء النصب فيه على تقدير حذف الخافض بقوله: "ولو نصبها ناصب، كما تقول: شهرَ رمضانَ انسلاخَ شعبان، أي: هذا في انسلاخ هذا"<sup>(3)</sup>. ف: (قبضته) حسب هذا الرأي: ظرف مكان وهو لا ينتصب على الظرفية إلا إذا كان مبهمًا، فهو هنا شبيه بالمبهم، ولا بد من تقدير محذوف، والتقدير: والأرض جميعا في قبضته، وهو مذهب الكوفيين.<sup>(4)</sup> في حين يرى الزجاج والنحاس ومكي أنها خطأ عند البصريين، حيث لا يجوز قولهم: زيدٌ قبضتَكَ، ولا المالُ قبضتَكَ، أي: في قبضتِكَ.<sup>(5)</sup> والوجه عند الزمخشري<sup>(6)</sup> أنه نصب على الظرف، أجرى ذلك المؤقت مجرى المبهم<sup>(7)</sup>.

غير أن العكبري ضعفها بقوله: "وهو ضعيف لأن هذا الظرف محدود، فهو كقولك: زيد الدار"<sup>(8)</sup>

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(9)</sup> قوله تعالى: (( سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ))<sup>(10)</sup>، بالنصب في (محياهم، ومماتهم)، بجعلهما ظرفين، أي: سواء في محيَاهم وفي مماتهم. قال الفراء: "ولو نصبت: المحيا والممات، كان وجهها تريد أن تجعلهم سواء في محيَاهم ومماتهم"<sup>(11)</sup>، أي: منصوب على الوقت.

<sup>1</sup> - مختصر في شواذ القرآن: ص: 132، وإيضاح الرموز ص: 376، ومعجم القراءات ج: 8، ص: 187.

<sup>2</sup> - الزمر: 67.

<sup>3</sup> - معاني القرآن ج: 2، ص: 425.

<sup>4</sup> - ينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 413، 414، والبحر المحيط ج: 7، ص: 422، والإتحاف ص: 483، والقراءات الشاذة، ص: 562.

<sup>5</sup> - ينظر: معاني القرآن وإعراجه ج: 4، ص: 362، وإعراب القرآن، ج: 4، ص: 22، ومشكل إعراب القرآن ج: 2، ص: 261.

<sup>6</sup> - الكشف ج: 5، ص: 171.

<sup>7</sup> - الظرف المبهم: ما لا يختص بوجه ك: (حين، ومدة، ووقت، وزمن)، وما يختص بوجه دون وجه ك: (نهار، وصباح، ومساء، وغداة، وعشية. ينظر: همع الهوامع ج: 2، ص: 170.

<sup>8</sup> - التبيان في إعراب القرآن ج: 2، ص: 216، وإملاء ما من به الرحمن ص: 512.

<sup>9</sup> - بها قرأ: حمزة والكسائي - مختصر في شواذ القرآن ص: 139، وشواذ القراءات ص: 434، ومعجم القراءات ج: 8، ص: 461.

<sup>10</sup> - الجاثية: 21.

<sup>11</sup> - معاني القرآن ج: 3، ص: 47.

وقال الزجاج: "ونصب محياهم ومماتهم، فهو عند قوم من النحويين سواء في محياهم وفي مماتهم، ويذهب به مذهب الأوقات"<sup>(1)</sup>. ومثل ذلك قاله النحاس.<sup>(2)</sup>

وقال الزمخشري: "جعل محياهم ومماتهم ظرفين كمقدّم الحاجّ، وخفوقَ النجم، أي: سواء في محياهم وفي مماتهم"<sup>(3)</sup>، والمعنى نفسه ذهب إليه ابن عطية<sup>(4)</sup>، والعكبري<sup>(5)</sup> وبذلك قال أبو حيان غير أنه أعاب على الزمخشري تمثيله لأنه يكون على حذف مضاف أي: وقتَ خفوق النجم، واسم الزمان واسم المكان لا تحتاج إلى حذف مضاف<sup>(6)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

يجمع النحاة<sup>(7)</sup> على أن الظرف هو كل اسم من أسماء الزمان والمكان يُراد به معنى (في)، وأن حكمه النصب، والعامل فيه الفعل، نحو: جلستُ أمامَ الدار، أو ما قام مقامه كاسم الفاعل نحو: عمرو منطلقُ الساعة، أو مفعول نحو: سيارتكُ مركوبةٌ غدًا كيلو مترين، أو مصدر نحو: انطلاقي خلفك أعجيني. كما قسم النحاة<sup>(8)</sup> ظرفي الزمان والمكان إلى متصرف وهو ما استعمل ظرفًا وغيرَ ظرفٍ كـ(يوم، ومكان)، إذ يمكن أن يكون واحد منهما فاعلاً أو مبتدأ، أو خبراً فترفعه، كما يمكن أن يكون ظرفاً فتصبه على الظرفية، وغير متصرف وهو ما يلزم النصب على الظرفية، أو يُجرّ بـ(من)، والرفع فيه محال<sup>(9)</sup>، كما يجوز أن تقع بعض المصادر ظرفاً، ولعل القراءات الشاذة السابقة جوّزت مثل هذه الأساليب اللغوية والتي يمكن استخلاصها فيما يلي:

<sup>1</sup> - معاني القرآن وإعرابه ج:4، ص:433.

<sup>2</sup> - ينظر: إعراب القرآن ج:4، ص:146.

<sup>3</sup> - الكشاف ج:5، ص:247. 43، وهذا ما ذهب إليه سيبويه والمبرد من تقدير حذف المضاف. ينظر: الكتاب ج:1، ص:222، 223، والمقتضب ج:4، ص:343.

<sup>4</sup> - المحرر الوجيز ج:5، ص:85.

<sup>5</sup> - وإعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:470.

<sup>6</sup> - البحر المحيط ج:8، ص:48.

<sup>7</sup> - ينظر: المقتضب ج:4، ص:328، والأصول في النحو ج:1، ص:190، وشرح المفصل ج:2، ص:41،40، وشرح الكافية ج:1، ص:487، والمقرّب، ج:1، ص:144، 145، وارتشاف الضرب من لسان العرب ص:1389، وشرح ابن عقيل ج:2، ص:191، 192، وهمع الهوامع ج:2، ص:102.

<sup>8</sup> - ينظر: الكتاب ج:1، ص:84،85، والمقتضب ج:4، ص:351، وج:4، ص:353، وشرح ابن عقيل ج:2، ص:198، 199، وهمع الهوامع ج:2، ص:103، 104.

<sup>9</sup> - ينظر: المقتضب ج:4، ص:353.



- يجوز في ظرف الزمان (يوم الزينة) المتصرف الواقع خبراً نصبه على الظرفية الزمانية.

- يجوز وقوع المصدر (قبضة) ظرفاً ونصبه على الظرفية على مذهب الكوفيين، ومنعه على مذهب البصريين، لأنه عندهم ظرف محدود.

- يجوز وقوع المصدرين الميمين (محيا وممات) ظرفاً مع نصبهما على الظرفية الزمانية أو المكانية.

## 2- ظاهرة إعراب الظرف المكرر عند اجتماعه مع الوصف:

### تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا))<sup>(2)</sup>، برفع (خالدان).

أجاز الفراء الرفع في هذه القراءة بقوله: "ولا أشتهى الرفع، وإن كان يجوز، وذلك أن الصفة قد عادت على النار مرتين، والمعنى للخلود، فإذا رأيت الفعل بين صفتين قد عادت إحداها على موضع الأخرى نصبت الفعل، فهذا من ذلك، ومثله في الكلام قولك: مررت برجل على بابه متحملاً به"<sup>(3)</sup>. وقد استدل بما ذهب إليه في هذه المسألة اللغوية بقول الشاعر:

وَالزَّعْفَرَانُ عَلَى تَرَائِبِهَا شَرِقًا بِهِ اللَّبَّاتُ وَالنَّحْرُ

حيث يرى أن: "الترائب هي اللَّبَّات هاهنا، فعادت الصفة باسمها الذي وقعت عليه أولاً، فإذا اختلف الصفتان: جاز الرفع والنصب على حسن. من ذلك قولك: عبد الله في الدار راغب فيك. ألا ترى أن (في) التي في الدار مخالفة (لفي) التي تكون في الرغبة والحجة ما يعرف به النصب من الرفع. ألا ترى الصفة الآخرة تتقدم قبل الأولى، إلا أنك تقول: هذا أخوك في يده درهم قابضاً عليه، فلو قلت: هذا أخوك قابضاً عليه في يده درهم (لم يَجْزُ)، وأنت تقول: هذا رجل في يده درهم قائمٌ إلى زيد.

<sup>1</sup> - بها قرأ: ابن مسعود، مختصر في شواذ القرآن: ص: 155، والمحزر الوجيز ج: 5، ص: 290، وشواذ القراءات ص: 470، ومعجم القراءات ج: 9، ص: 403.

<sup>2</sup> - الحشر: 17.

<sup>3</sup> - معاني القرآن ج: 3، ص: 146.

ألا ترى أنك تقول: هذا رجل قائمٌ إلى زيد في يده درهمٌ، فهذا يدل على المنصوب إذا امتنع تقديم الآخر، ويدل على الرفع إذا سهل تقديم الآخر.<sup>(1)</sup>

وقال الأخفش: "ولو كان في الكلام ((أنهما في النار))، لكان الرفع في ((خالدين)) جائزاً"<sup>(2)</sup>.

كما أجازها الزجاج على أنها خبر (أن) غير أنه يرى أنها مخالفة للمصحف<sup>(3)</sup>، وقال الطبري: "ولو كان في الكلام لكان الرفع أجود"<sup>(4)</sup>، والمعنى نفسه ذهب إليه الزمخشري<sup>(5)</sup>، والعكبري<sup>(6)</sup>، والدمياطي<sup>(7)</sup>، مع جعل شبه الجملة: (في النار) لغوا. في حين يرى ابن عطية<sup>(8)</sup>، والقرطبي<sup>(9)</sup>، وأبو حيان<sup>(10)</sup> أن الظرف ملغى، وذلك جائز عند سيبويه على التأكيد خلافاً للكوفيين.

### توضيح واستنتاج:

ذهب النحاة<sup>(11)</sup> فيما يجوز من وجوه الإعراب في الظرف المكرر إذا اجتمع مع الصفة الصالحة للخبرية مذاهب، أما الكوفيون فيرون وجوب النصب في الصفة إذا كان الظرف مكرراً، أما إذا لم يكن مكرراً فأنت مخير، إن شئت نصبت وإن شئت رفعت. في حين يرى البصريون بجواز الوجهين سواء تكرر أم لم يتكرر. وهناك مذهب ثالث ذهب إليه سيبويه وهو جواز الإلغاء في الظرف المؤكد حيث قال: "فإن أردت أن تلغي فيها قلت فيها زيد قائم فيها، كأنه قال: زيد قائم فيها فيها، فيصير بمنزلة قولك: زيد راغب فيك"<sup>(12)</sup>. وقراءة الأعمش برفع: (خالدان) تجيز فيما ذهب إليه أكثر موجهيها الإلغاء على مذهب سيبويه - خلافاً للكوفيين - وهو عربي جيد كثير.

<sup>1</sup> - المصدر السابق نفسه ج:3، ص:147.

<sup>2</sup> - معاني الأخفش ج:2، ص:539.

<sup>3</sup> - إعراب الزجاج ج:5، ص:149.

<sup>4</sup> - جامع البيان ج:22، ص:545.

<sup>5</sup> - الكشاف ج:6، ص:100.

<sup>6</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:576، وإملاء ما من به الرحمن ص:555.

<sup>7</sup> - الإتشاف ص:538.

<sup>8</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج:5، ص:290.

<sup>9</sup> - الجامع لأحكام القرآن ج:20، ص:386.

<sup>10</sup> - والبحر المحيط ج:8، ص:248.

<sup>11</sup> - ينظر: المقتضب ج:4، ص:317، 318، والإنصاف ج:1، ص:224، 225، وهمع الهوامع ج:2، ص:241، 242.

<sup>12</sup> - الكتاب ج:2، ص:125، وينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج:9، ص:273.

## 3- ظاهرة اكتساب الظرف البناء بالإضافة:

## تمثلها:

- قراءة: ابن محيصن والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ))<sup>(2)</sup>، بنصب (يَوْمٌ) على البناء على الفتح، وفي النصب هذا ذهب اللغويون والمفسرون مذاهب متباينة. قال الفراء: "ولو نصب لكان جائزا على جهتين: إحداهما: أن العرب إذا أضافت اليوم والليلة إلى فعل أو يفعل، أو كلمة مجملة لا خفض فيها نصبوا اليوم في موضع الخفض والرفع، فهذا وجه. والآخر: أن تجعل هذا في معنى: فعل مجمل من (لا يَنْطِقُونَ وعيدَ الله وثوابه)، فكأنك قلت: هذا الشأن في يوم لا ينطقون. والوجه الأول أجود، والرفع أكثر في كلام العرب"<sup>(3)</sup>. و أجاز الأخفش النصب وأوله على قولهم: ((هذا الخبر يوم لا ينطقون))، كما جعل الإضافة على تقدير المصدر، أي: هذا يوم لا نطق<sup>(4)</sup>.

ويرى ابن عطية<sup>(5)</sup> أن النصب في هذه القراءة هي فتحة بناء سببها إضافتها إلى غير متمكن. ونقل أبو حيان كلام عيسى بن عمر في هذه المسألة حيث نسبها لبعض العرب فقال: "وهي لغة سفلى مضر، يعني بناءهم (يوم) مع (لا) على الفتح لأنهم جعلوا (لا) مع (يوم) كالاسم الواحد<sup>(6)</sup>.

ففي فتحة ميم (يوم) يجوز فيه الأوجه الآتية<sup>(7)</sup>:

- أنه مبني اللفظ عند الكوفيين لإضافته إلى الفعل مرفوع في المعنى.
- أنه في موضع نصب على الظرف والإشارة ليس للـ: (يوم)، وإنما لما تقدم من الوعيد كأنه قيل: هذا العذاب المذكور كائنٌ يَوْمَ لَا يَنْطِقُونَ.
- أنَّ الفتحة فتحة إعراب، وهو مذهب البصريين لأنهم لا يجيزون في الظرف المضاف إلى جملة فعلها فعل مضارع مثبت أو منفي، فهو عندهم يُبنى إذا أُضيف إلى مبني وهو خبر الابتداء على كل حال.

<sup>1</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 167، وإيضاح الرموز ص: 435، ومعجم القراءات ج: 10، ص: 251.

<sup>2</sup> - المرسلات: 35.

<sup>3</sup> - معاني القرآن ج: 3، ص: 225، 226.

<sup>4</sup> - معاني القرآن ج: 2، ص: 563.

<sup>5</sup> - المحرر الوجيز ج: 5، ص: 420.

<sup>6</sup> - البحر المحيط ج: 8، ص: 399.

<sup>7</sup> - ينظر: مشكل إعراب القرآن ج: 2، ص: 793، والتبيان في إعراب القرآن ج: 2، ص: 279، والدر المصون ج: 10، ص: 643.

**توضيح واستنتاج:**

ذكر علماء اللغة<sup>(1)</sup> أن بعض العرب تجيز إضافة اليوم واللييلة وجميع المواقيت إلى (فعل، ويفعل، وإلى الاسم المخبر عنه) كقولهم: ((أَتَيْتَكَ يَوْمَ مَاتَ فُلَانٌ، وَأَتَيْتَكَ يَوْمَ يَاقِدُ فُلَانٌ))، لأنهم يريدون: أَتَيْتَكَ إِذْ قَدِمْتُ، وَإِذَا يَاقِدُ، فَإِذَا لَا تَطْلُبَانِ الْاسْمَ، وَإِنَّمَا تَطْلُبَانِ الْفِعْلَ، فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمُ وَاللَّيْلَةُ وَجَمِيعُ الْمَوَاقِيتِ فِي مَعْنَاهُمَا أَضِيفَا إِلَى (فعل، ويفعل) وإلى الاسم المخبر عنه. والأزمان المبهمة التي لا تدل على وقت بعينه كـ(اليوم) المضافة للجملة يجوز فيها الإعراب والبناء<sup>(2)</sup>، فتارة يكون البناء أرجح إذا كان الفعل مبنياً، وتارة يكون الإعراب أرجح إذا كان الفعل معرباً، غير أن قراءة ابن محيصة والأعمش الشاذة السابقة تبرز ترجيحاً ثالثاً يتمثل في: جواز اكتساب الظرف المبهم المضاف إلى جملة فعلية فعلها معرب البناء على مذهب الكوفيين وبعض البصريين، أو على لغة بعض العرب ويعوز ذلك السماع.

**المبحث الخامس: ظواهر تخص الاستثناء:****1- ظاهرة الإتياع في الاستثناء التام الموجب:****تمثلها:**

- قراءة: الأعمش<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ))<sup>(4)</sup>، برفع (قليل)، وهذه مسألة اختلف فيها النحاة.

قال سيبويه "هذا باب لا يكون فيه المستثنى فيه إلا نصباً، وذلك قولك: أتاني القوم إلا أباك، ومررت بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه قبله ولم يكن صفة... وإنما منع الأب أن يكون بدلاً من القوم أنك لو قلت أتاني إلا أبوك كان محالاً"<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب ج:3، ص:119، ومعاني القرآن، الفراء ج:3، ص:226، والإنصاف ج:1، ص:249،250، وشرح المفصل ج:3، ص:15،16، وشرح الكافية ج:3، ص:181، وشرح التسهيل ج:3، ص:255، والبحر المحيط ج:8، ص:399، وجمع الهوامع ج:2، ص:171،172، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج:3، ص:408،407.

<sup>2</sup> - ينظر: المقرب، ج:1، ص:290، شرح المفصل ج:4، ص:91، وارتشاف الضرب من لسان العرب ص:1828.

<sup>3</sup> - بها قرأ: عبد الله، وأبي، مختصر في شواذ القرآن: ص:22، وشواذ القراءات ص:96، والبحر المحيط ج:2، ص:275، ومعجم القراءات ج:1، ص:352.

<sup>4</sup> - البقرة:249.

<sup>5</sup> - الكتاب ج:2، ص:330،331.

وقال الفرّاء: "والوجه في (إلا) أن ينصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فيه، فإذا كان ما قبل (إلا) فيه جحد جعلت ما بعدها تابعا لما قبلها معرفة كان أو نكرة. فأما المعرفة فقولك: ما ذهب الناس إلا زيّد. وأما النكرة فقولك: ما فيها أحد إلا غلامك، لم يأت هذا عن العرب إلا باتباع ما بعد إلا ما قبلها"<sup>(1)</sup>.

وقال الزمخشري: "وهذا من ميلهم مع المعنى، والإعراض عن اللفظ جانبا وهو باب جليل من علم العربية، فلما كان معنى فشرّبوا منه في معنى فلم يُطيعوه حُملاً عليه كأنه قيل فلم يُطيعوه إلا قليلاً منهم، ونحوه قول الفرزدق"<sup>(2)</sup>:

وَعَصُ زَمَانٍ يَا بَنَ مَرَّوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفًا<sup>(3)</sup>

والشاهد فيه هو رفع: (مُجَلَّفٌ) على الاستئناف، فكأنه قال: أو مُجَلَّفٌ كذلك، وبذلك يكون قد حُمّل على المعنى، لأن معنى: لم يدع من المال إلا مسحتا (بالنصب)، تقديره: لم يدع من المال إلا مسحتاً (بالرفع)، فحمل (مُجَلَّفٌ) بعده على ذلك<sup>(4)</sup>.

وقال أبو حيان: "فيظهر أن ارتفاعه على أنه بدل من جهة المعنى، وما ذهب إليه الزمخشري يدل على أنه لم يحفظ الإتيان بعد (الموجب) فلذلك تأوّل، ونقول: إذا تقدم الموجب جاز في الذي بعد (إلا) وجهان: أحدهما: النصب على الاستثناء، وهو الأفصح. والآخر: على أن يكون ما بعد (إلا) تابعا لإعراب المستثنى منه"<sup>(5)</sup>.

فرفع (قليل) في هذه الآية نظر إليه من حيث الموجب في اللفظ المنفي في المعنى<sup>(6)</sup>، والتقدير: فلم يطيعوه إلا قليلاً منهم<sup>(7)</sup>، والرفع هنا على البدلية من الواو، ويكون الكلام هنا من باب التام المنفي الذي يكثر فيه الإتيان، أو يكون مرفوعا على لغة من لغات العرب.

<sup>1</sup> - معاني القرآن ج: 1، ص: 166، و: ج: 2، ص: 298، 299.

<sup>2</sup> - ينظر: شرح ديوان الفرزدق ج: 2، ص: 117. ورد في شرح الديوان: (مجرّف) بدلا من (مُجَلَّفٌ): ومعناه: المستأصل والبائت.

<sup>3</sup> - الكشاف ج: 1، ص: 143، وينظر: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ج: 5، ص: 149.

<sup>4</sup> - خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ج: 5، ص: 146.

<sup>5</sup> - البحر المحيط ج: 2، ص: 275، 276.

<sup>6</sup> - قال ابن هشام: "على أن الكلام موجب، ولكن فيه رائحة غير الإيجاب" - مغني اللبيب ج: 3، ص: 462.

<sup>7</sup> - ينظر: شرح التسهيل ج: 2، ص: 281، وشرح الكافية ج: 2، ص: 95، والدر المصون ج: 2، ص: 528.

**توضيح واستنتاج:**

يرى النحويون<sup>(1)</sup> أن حرف الاستثناء الأول هو: (إلا)، وأن الاستثناء صرف اللفظ عن عمومته بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول، وحقيقته تخصيص صفة عامة، وأنه على نوعين: الأول: ما أعرب فيه المستثنى حسب موقعه في الكلام وفي هذا تكون (إلا) مهملة، ويكون فيه الاسم بمنزلة قبل أن تلحق (إلا)، وهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك كقولك: ما أتاني إلا زيد، وما لقيت إلا زيدا. وأما الثاني وهو المقصود في هذه المسألة: فما كان فيه المستثنى منصوبا دائما حسب اتفاق جمهور النحاة<sup>(2)</sup>، ولا يجوز فيه إتباع المستثنى للمستثنى منه، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره فعمل فيه ما قبله، كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهما، ولا يكون هذا إلا في كلام تام مثبت.

غير أن قراءة الأعمش السابقة برفع (إلا قليل) حسب توجيهات علماء اللغة لها جوّزت على قلّة في الاستثناء التام الموجب إتباع المستثنى المستثنى منه فيكون بدلا منه على فحوى المعنى، أو على نية المتكلم، وهذا الأسلوب مطابق للغة بعض القبائل العربية<sup>(3)</sup> التي تجعل الكلام التام الموجب والتام غير الموجب متماثلين في الحكم، والأفصح النصب على الاستثناء.

**2- ظاهرة نصب (غير) مطلقا إذا كانت بمعنى (إلا):****تمثلها:**

- قراءة: ابن محيصن<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: ((يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ))<sup>(5)</sup>، بنصب (غَيْرَهُ) على الاستثناء، أي: ما لكم إله إلا إياه.

أجاز الفراء نصب (غير) ونسبها لبعض العرب حيث قال: "وبعض بني أسد وقضاعة إذا كانت (غير) في معنى (إلا) نصبوها، تمّ الكلام قبلها أو لم يتم.

<sup>1</sup> ينظر: الكتاب ج: 2، ص: 310، وص: 330، 331، والكامل ص: 613، والأصول في النحو ج: 1، ص: 281، 282، وشرح التسهيل ج: 2، ص: 264، وشرح المفصل ج: 2، ص: 75، 76، والمقرب ج: 1، ص: 166.

<sup>2</sup> ينظر: الكتاب ج: 2، ص: 330، 331، والمقتضب ج: 4، ص: 395.

<sup>3</sup> ينظر: شرح الكافية ج: 2، ص: 91، 92، والمقرب ج: 1، ص: 167، 168، وارتشاف الضرب من لسان العرب ص: 1507، 1508، وهمع الهوامع ج: 2، ص: 192، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج: 3، ص: 318.

<sup>4</sup> المفردة ص: 237، وإيضاح الرموز ص: 231، والإتحاف ص: 285، ومعجم القراءات ج: 3، ص: 83.

<sup>5</sup> الأعراف: 59.

فيقولون: ما جاءني غيرك، وما أتاني أحد غيرك. قال: و أنشدني المفضل:  
لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ هَتَفَتْ  
حَمَامَةٌ فِي سُحُوقِ ذَاتِ أَوْقَالَ (1).  
فهذا نصب وله الفعل والكلام ناقص (2).

وقال سيبويه: "وكل موضع جاز فيه الاستثناء بـ: (إلا) جاز بـ: (غير)، وجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلا). ولو جاز أن تقول: أتاني القومُ زيدا، تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لما كان (إلا) نصبا" (3).

وقال الزجاج: "وأجاز بعضهم النصب في (غير) وهو جائز في غير القرآن، على النصب على الاستثناء و على الحال من النكرة، ولا يجوز في القرآن لأنه لم يقرأ به، وأجاز الفراء ما جاءني غيرك بنصب (غير) ، وهذا خطأ بين ، إنما أنشد الخليل وسيبويه بيتا أجازا فيه نصب (غير) فاستشهد هو بذلك البيت واستهواه اللفظ في قولهما إن الموضع موضع رفع، وإنما أضيفت (غير) في البيت إلى شيء غير متمكن فبنيت على الفتح كما يبنى (يوم) إذا أضيف إلى إذ على الفتح. (4)

وقال النحاس: "ويجوز النصب على الاستثناء وليس بكثير غير أن الكسائي والفراء أجازا نصب (غير) في كل موضع يحسن فيه (إلا) في موضعها تم الكلام أو لم يتم. (5)  
وقال الزمخشري: "والنصب على الاستثناء بمعنى: ما لكم من إلهٍ إلا إِيَّاهُ، كقولك: ما في الدار ما أحدٍ إلا زيدا أو غيرَ زيدٍ" (6).

ويرى أبو حيان أن (غير) إذا جاءت بمعنى (إلا) فلغة بعض بني أسد وقضاعة نصبها تم الكلام قبله أو لم يتم، وما بعدها يكون مجرورا بها وحكم (غير) حكم الاسم

<sup>1</sup> - استشهد به سيبويه ونسبه للكناني، - الكتاب ج: 2، ص: 329، وأبو البركات بن الأنباري ولم ينسبه - الإنصاف ج: 1،

ص: 248- والزمخشري ونسبه لقيس بن رفاعة- المفصل ص: 109.

وهو من قصيدة لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري. وهو في وصف ناقته. وسحوق يريد شجرة سحوقا أي طويلة. وأوقال جمع وقل وهو المقل أي الدوم إذا ببس. يريد أن الناقة كانت تشرب فلما سمعت صوت حمامة نفرت وكفت عن الشرب. يريد أنها يخامرها فزع من حدة نفسها. وذلك محمود فيها- ينظر: خزنة الأدب ولب لباب العرب ج: 3، ص: 406، وج: 6، ص: 552، 553.

<sup>2</sup> - معاني القرآن وهامشه ج: 1، ص: 382، 383.

<sup>3</sup> - الكتاب ج: 2، ص: 343، وينظر: المقتضب ج: 4، ص: 422.

<sup>4</sup> - معاني القرآن وإعرابه، ج: 2، ص: 349.

<sup>5</sup> - إعراب القرآن ج: 2، ص: 134، وينظر: الجامع لأحكام القرآن ج: 9، ص: 260.

<sup>6</sup> - الكشاف ج: 2، ص: 112، وينظر: الدر المصون ج: 5، ص: 354.

الذي بعد (إلا) فترفع نحو: ما قام غيرُ زيدٍ، وتُنصب نحو: ما جاءني غيرُ زيدٍ على الإتياع للاسِم الذي قبلها والنصب أرجح<sup>(1)</sup>، في حين نسبها ابن خالويه لتميم<sup>(2)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

يرى النحاة<sup>(3)</sup> أن (غير) تُعامل معاملة الاسم الواقع بعد (إلا) من وجوب النصب وجواز النصب أو الإتياع على البدلية، أما وجوب النصب فعلى لغة الحجازيين، وأما جواز نصبها أو الأتياع على البدلية فعلى لغة التميميين إذا كان الاستثناء منقطعا أي مما يمكن تسلط العامل فيه على المستثنى نحو قولك: ما في الدار أحد غيرَ حمار، ووجوب النصب عند جمهور النحاة إذا كان متصلا أو منقطعا ولا يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى نحو قولك: قام القوم غيرَ زيدٍ، كما أنها تُعرب حسب موقعها في الجملة في الاستثناء المفرغ والاسم بعدها دائما مجرورا بإضافته إليها.

ولو عدنا إلى قراءة ابن محيصن في نصب: (غير) لاستنتجنا أنها جوزت فيها على لغة أسد وقضاعة نصبها مطلقا في أسلوب الاستثناء سواء أكان تاما أم غير تام.

### المبحث السادس: ظواهر تخص الحال:

#### 1- ظاهرة مجيء الحال معرفة:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن البصري<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: ((لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذْلَ))<sup>(5)</sup>، بنون العظمة وكسر الراء (لنُخْرِجَنَّ)، ونصب: (الأعزَّ والأذلَّ)، أي: لنُخْرِجَنَّ الأعزَّ الأذلَّ، ومعناه: لنُخْرِجَنَّ الأعزَّ في نفسه ذليلا، فانتصب الثاني على خلاف ما تجري به الحال، وهو على غير المعهود لأن فيه الألف واللام، والأصل فيه التثكير، وهو جائز عند أهل

<sup>1</sup> - ارتشاف الضرب من لسان العرب من لسان العرب، ص: 1542، وينظر: همع الهوامع ج: 2، ص: 206، وأسرار النحو ص: 147.

<sup>2</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 50.

<sup>3</sup> - ينظر: الإنصاف ج: 1، ص: 246، 247، وشرح التسهيل ج: 2، ص: 314، 313، 312، وشرح المفصل ج: 2، ص: 87، 88، وشرح الكافية ج: 2، ص: 126، والمقرب ج: 1، ص: 172، وشرح ابن عقيل ج: 2، ص: 225، 226، وهمع الهوامع ج: 2، ص: 206، ومغني اللبيب ج: 2، ص: 458، 459، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج: 3، ص: 407، 408.

<sup>4</sup> - بها قرأ: ابن أبي عبله، - مختصر في شواذ القرآن ص: 157، وإيضاح الرموز ص: 423، والإتحاف ص: 543، ومعجم القراءات ج: 9، ص: 475.

<sup>5</sup> - المنافقون: 8.



اللغة<sup>(1)</sup>، خاصة عند الكوفيين وقياس قولهم جواز هذا، لأن الحال إذا كانت في معنى الشرط جاز أن تكون معرفة بـ: (أل)، وذهب يونس إلى أنه حال بنفسه، وهو معرفة، وحكى: أن العرب تقول: قام زيدٌ أخاك، وهذا زيدٌ سيّد الناس<sup>(2)</sup>، ومررت به المسكين، وحكى سيبويه: أدخلوا الأول فالأول، وهي أشياء شاذة لا يجوز أن يُحمل القرآن عليه<sup>(3)</sup> ويرى ابن عطية<sup>(4)</sup>، والعكبري<sup>(5)</sup>، والقرطبي<sup>(6)</sup>، وأبو حيان<sup>(7)</sup> أن (الأذل) نُصبت على الحال، غير أن العكبري، وأبو حيان يريان أن النصب بصورة المعرفة متأول بزيادة (أل) زائدة، وهو عليه أكثر البصريين-، أو يكون مفعول حال محذوفة، أي: مشبها الأذل، كما يجوز أن تكون نعنا للأعر<sup>(7)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

يجمع النحاة<sup>(8)</sup> على أن الحال هي فضلة، متضمنة ما فيه معنى (في)، دالة على هيئة الفاعل أو المفعول لفظاً أو معنى، أو صفته عند وقوع الفعل. ومذهب الجمهور<sup>(9)</sup> اشتراط تنكير الحال لأنها زيادة في الخبر والإفادة، ولأنّ التنكير أصل وذلك لازم؛ لأنّ غالب الحال كونها مشتقة وصاحبها معرفة فلزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعنا إذا كان صاحبها منصوباً وحمل غيره عليه.

وقد تجيء الحال معرفة بالألف واللام على مذهب يونس والكوفيّين والبغداديين<sup>(10)</sup> وهذا ما أجازته قراءة الحسن البصري السابقة غير أنّه يحكم عليها بالشذوذ، أو على تأويلها بنكرة بزيادتها (أل).

<sup>1</sup> - ينظر الكتاب ج 1، ص: 397، ومعاني القرآن، الفراء ج: 4، ص: 436، 435، والمقتضب ج: 3، ص: 271.

<sup>2</sup> - ارتشاف الضرب من لسان العرب ص: 1565.

<sup>3</sup> - الكتاب ج: 1، ص: 398، وينظر: معاني إعراب القرآن ج: 4، ص: 435، 436.

<sup>4</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج: 5، ص: 315.

<sup>5</sup> - ينظر: إملاء ما من به الرحمن ص: 558، وإعراب شواذ القراءات ج: 2، ص: 590.

<sup>6</sup> - ينظر: الجامع لأحكام القرآن ج: 6، ص: 510.

<sup>7</sup> - ينظر: البحر المحيط ج: 8، ص: 270. وينظر المعنى نفسه: الإتحاف ص: 543، والقراءات الشاذة ص: 571، 570.

<sup>8</sup> - ينظر: المقتضب ج: 4، ص: 299، والأصول في النحو ج: 1، ص: 213، وشرح المفصل ج: 2، ص: 55، وشرح التسهيل

ج: 2، ص: 321، وشرح الكافية ج: 2، ص: 7، وشرح ابن عقيل ج: 2، ص: 242، وهمع الهوامع ج: 2، ص: 223.

<sup>9</sup> - ينظر: الكتاب ج: 1، ص: 44، 45، والأصول ج: 1، ص: 214، وشرح ابن عقيل ج: 2، ص: 248، وشرح الكافية ج: 2،

ص: 15.

<sup>10</sup> - ارتشاف الضرب ص: 1562، وهمع الهوامع ج: 2، ص: 230، وينظر: المقتضب ج: 3، ص: 271.

## 2- ظاهرة مجيء الفعل الماضي حالاً:

تمثلها:

- قراءة: الحسن البصري<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ))<sup>(2)</sup>، بإبدال الفعل باسم منصوبٍ منونٍ (حَصِرَةً) على أنه حال مفرد عوض جملة، وهذا هو الأصل في الجمل التي لها محل من الإعراب حيث تؤل بمفرد، فهذه القراءة تجيز وقوع الفعل الماضي حالاً حسب مذهب الكوفيين وأبي الحسن الأخفش من البصريين، على خلاف البصريين الذين لا يجيزونه إلا إذا كانت معه (قد) في اللفظ أو في المعنى، أو كان وصفاً لمحذوف<sup>(3)</sup>. وقد أكدت توجيهات اللغويين الخلاف الواقع حول مسألة وقوع الفعل الماضي حالاً؛ فقد قال الفراء من الكوفيين: "كأنه لم يعرف الوجه في: أصبح عبد الله قاماً أو أقبل أخذ شاة، كأنه يريد: فقد أخذ شاة. وإذا كان الأوّل لم يمض لم يجز الثاني بقدر ولا بغير قد، مثل قولك: كاد قام، ولا أراد قام؛ لأنّ الإرادة شيء يكون ولا يكون الفعل، ولذلك كان محالاً قولك: عسى قام لأن عسى وإن كان لفظها على فعل فإنها لمستقبل، فلا يجوز عسى قد قام، ولا عسى قام، ولا كاد قد قام، ولا كاد قام لأن ما بعدهما لا يكون ماضياً فإن جئت ببيكون مع عسى وكاد صلح ذلك فقلت: عسى أن يكون قد ذهب كما قال الله: ((قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ))<sup>(4)</sup>"<sup>(5)</sup>.

وقال الأخفش من البصريين: "ف: (حَصِرَةً) اسم؛ نَصَبْتَهُ على الحال"<sup>(6)</sup>.

وقال الطبري: "وهي صحيحة في العربية، فصيحة، غير أنها غير جائزة القراءة بها عندي بها لشذوذها؛ وخروجها من قراءة قرأة أهل الإسلام"<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: يعقوب وقتادة- إعراب القرآن ج: 1، ص: 479، ومختصر في شواذ القرآن ص: 34، البحر المحيط ج: 3، ص: 330، والإتحاف ص: 244، ومعجم القراءات ج: 2، ص: 124.

<sup>2</sup> - النساء: 90.

<sup>3</sup> - ينظر: جامع البيان ج: 7، ص: 295، 296، ومعاني القرآن وإعراجه ج: 2، ص: 89، والإنصاف ج: 1، ص: 219، ومعاني القراءات ج: 1، ص: 314، والكشاف ج: 1، ص: 263، والبحر المحيط ج: 3، ص: 330، وارتشاف الضرب من لسان العرب ص: 1604، وهمع الهوامع ج: 2، ص: 249، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج: 3، ص: 254، 255، ومعرض الإبريز ج: 1، ص: 414.

<sup>4</sup> - النمل: 72.

<sup>5</sup> - معاني القرآن ج: 1، ص: 24، 25.

<sup>6</sup> - معاني القرآن ج: 1، ص: 263.

<sup>7</sup> - جامع البيان عن تأويل آي القرآن ج: 7، ص: 296.

وقال أبو منصور الأزهري: "من قرأ: (حَصْرَةً صَدُورَهُمْ) نصبه على الحال من الأسماء التي في الواو من قوله: ((أَوْ جَاءُوكُمْ))<sup>(1)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

تُقسم الحال باعتبار لفظها إلى مفردة وجملة وشبه جملة، أما المفردة فهي ما ليست جملة ولا شبه جملة، وأما شبه الجملة فهي ما كانت ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وأما الجملة وهي ما تكونت من مسند ومسند إليه اسمية كانت أم فعلية. وحكم الجملة الفعلية محل الدراسة أن يكون فعلها مضارعاً، ويجوز أن يأتي ماضياً وهو محل خلاف بين النحاة<sup>(2)</sup>، حيث يرى البعض ومنهم البصريون أنه لا يجوز أن يكون الفعل الماضي حالاً إلا إذا كان مسبوقة بـ(قد) ظاهرة أو مقدره<sup>(3)</sup>، في حين يرى الكوفيون وأبو الحسن الأخفش أنه يجوز أن يكون الفعل الماضي حالاً دون شروط، وهذا ما أشارت إليه توجيهات قراءة الحسن السابقة، فرغم مجيئها مفردة إلا أنها أجازت وقوع الفعل الماضي حالاً دون (قد).

### 3- ظاهرة جواز اختلاف العامل في الحال وصاحبها:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: ((مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ))<sup>(5)</sup>، بنصب (أشداء) و(رحماء) على الحال، وقد تم تخريجها على المدح، أو التعظيم، أو على الوصف، أو على المفعول به الثاني<sup>(6)</sup>.

يرى النحاس أن النصب في قراءة الحسن هي على الحال<sup>(7)</sup>.

وقال ابن جني: "ثم نصب (أشداء) و(رحماء) على الحال، أي: هم معه على هذه الحال، فتجعله حالاً من الضمير في (معه) لأمرين: أحدهما: قربه منه، والآخر: ليكون العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، ولو جعلته حالاً من (الذين) كان العامل

<sup>1</sup>- معاني القراءات، الأزهري ج: 1، ص: 314.

<sup>2</sup>- ينظر: المقتضب ج: 4، ص: 120، 122، 123، 124، شرح المفصل ج: 2، ص: 67، ومشكل إعراب القرآن ج: 2، ص: 272، وشرح الكافية ج: 2، ص: 45.

<sup>3</sup>- الأصول في النحو ج: 1، ص: 216.

<sup>4</sup>- مختصر في شواذ القرآن ص: 142، المحتسب، ابن جني ج: 2، ص: 325، والجامع لأحكام القرآن ج: 19، ص: 341، وشواذ القراءات ص: 443، والبحر المحيط ج: 8، ص: 100، وإيضاح الرموز ص: 398، وفتح القدير ج: 5، ص: 55.

<sup>5</sup>- الفتح: 29.

<sup>6</sup>- ينظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري ج: 2، ص: 498.

<sup>7</sup>- ينظر: إعراب القرآن ج: 4، ص: 205.

في الحال غير العامل في صاحبها، وإن كان ذلك جائزا كقوله تعالى: ((وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا))<sup>(1)</sup> إلا أن الأول أوجه<sup>(2)</sup>.

وقد ذهب ابن عطية<sup>(3)</sup>، والعكبري<sup>(4)</sup>، والقرطبي<sup>(5)</sup> مذهب ابن جني في تخريج النصب على أنه حال.

أما من حيث العامل فقد وافقه أبو حيان، إذ يرى أن العامل فيهما هو العامل في (معه)<sup>(6)</sup>، والمعنى نفسه ذهب إليه أكثر اللغويين<sup>(7)</sup>، في حين ذهب صاحب كتاب معرض الإبريز<sup>(8)</sup> إلى أنهما حالان من واو الجماعة للفعل (استقروا) الذي تعلق بهما الظرف (معه)، والعامل فيهما وصاحبهما الفعل المضمر (استقر).

### توضيح واستنتاج:

يتفق النحاة في كون عامل الحال وصاحبها هو الحدث الذي تأتي الحال لبيان هيئة مشتركة فيه، وليس من الضروري أن يكون هذا الحدث ممثلا على شكل فعل وهو الأصل بل قد يتعداه إلى ما يشبه الفعل من الأسماء، غير أن المختلف فيه هو هل يجب أن يكون عامل الحال هو نفسه عامل صاحب الحال أم لا يجب؟ ذهب طائفة<sup>(9)</sup> منهم سيبويه أنه لا يجب أن يكون عامل الحال هو نفسه عامل صاحب الحال، في حين ترى طائفة<sup>(10)</sup> أخرى أنه لا بد أن يكون عامل الحال هو نفسه عامل صاحب الحال، ولو عدنا إلى القراءات الشاذة السابقة وآراء العلماء فيها لوجدنا أنها أجازت في عامل الحال وصاحبها ثلاثة أوجه:

1- أن تكون (أشداء ورحماء) حالين من الضمير في الظرف (معه) لوقوعه صلة، والعامل فيهما هو العامل في صاحبهما.

<sup>1</sup>- البقرة: 91.

<sup>2</sup>- المحتسب ج: 2، ص: 325، بتصرف.

<sup>3</sup>- ينظر: المحرر الوجيز ج: 5، ص: 141.

<sup>4</sup>- ينظر: إملاء ما من به الرحمن ص: 535.

<sup>5</sup>- ينظر: الجامع لأحكام القرآن ج: 19، ص: 341.

<sup>6</sup>- ينظر: البحر المحيط ج: 8، ص: 100.

<sup>7</sup>- ينظر: الإتحاف ص: 510، والدر المصون ج: 9، ص: 720، والقراءات الشاذة ص: 566.

<sup>8</sup>- معرض الإبريز ج: 5، ص: 287.

<sup>9</sup>- ينظر: مغني اللبيب ج: 6، ص: 571، وشرح الكافية ج: 1، ص: 280.

<sup>10</sup>- ينظر: ارتشاف الضرب ص: 1600.

2- أن تكون: (أشداء ورحماء) حالين من واو الجماعة التي هي فاعل للفعل: (استقروا)، أي: الذين استقروا معه، والعامل فيهما و في صاحبهما الفعل المضمر<sup>(1)</sup> (استقر). ففي هاتين الحالتين وجب اتحاد العامل في الحال وصاحبها وهو مذهب سيبويه<sup>(2)</sup>، و اختيار أكثر اللغويين<sup>(3)</sup>

3- أن تكون (أشداء ورحماء) حالين من (الذين) وفي هذا يكون العامل فيهما غير العامل في صاحبهما وهو جائز في عرف اللغويين منهم الأخفش<sup>(4)</sup>.

فهذه الأوجه تدفعنا إلى استنتاج ظاهرة لغوية تتمثل في: أن الأصل في عامل الحال العامل في صاحبها وهو واجب الاتحاد، في حين يجوز أن يخالف ذلك بحيث لا يكون العامل في الحال هو نفسه العامل في صاحبها.

#### 4- ظاهرة تعدد الحال من ذي حال واحد:

##### تمثلها:

- قراءة: الحسن البصري واليزيدي<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: ((خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ))<sup>(6)</sup>، بنصب (خافضة رافعة)، على الحال من الضمير في (كاذبة)، أو من الفاعل (الواقعة)، ومعناه: وقعت خافضة لقوم إلى النار رافعة لآخرين إلى الجنة، فهي من باب تعدد الحال<sup>(7)</sup>.

أجاز الفراء قراءة النصب على الحال بعد مجيء جواب (إذا) في الواقعة دون غيرها حيث قال: "ولو قرأ قارئ: خافضة رافعة يريد إذا وقعت وقعت خافضة لقوم، رافعة لآخرين، ولكنه يقبح لأن العرب لا تقول: إذا أتيتني زائراً حتى يقولوا: إذا أتيتني فأنتي زائراً، أو أتيتني زائراً، ولكنه حسن في الواقعة لأن النصب قبله آية يحسن عليها السكوت، فحسن الضمير في المستأنف"<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup>- أجاز اللغويون إضمار عامل الحال لحضور معناه. - ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ص: 1598.

<sup>2</sup>- ينظر: شرح الكافية ج: 2، ص: 23.

<sup>3</sup>- ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ص: 1600.

<sup>4</sup>- ينظر: شرح الكافية ج: 2، ص: 23.

<sup>5</sup>- قرأ بها أيضاً: التقفي، وأبو حيوة، أبو عمرو الدوري، وزيد بن علي، وابن أبي عبيدة، وابن مقسم، والزعفراني، مختصر في شواذ القرآن، ص: 151، والمحتسب ج: 2، ص: 358، والمحمر الوجيز، ابن عطية ج: 5، ص: 239، وشواذ القراءات ص: 461، وإيضاح الرموز، ص: 413، والإتحاف ص: 529، ومعجم القراءات ج: 9، ص: 289.

<sup>6</sup>- الواقعة: 3.

<sup>7</sup>- ينظر: الكشاف ج: 6، ص: 70، وإعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 549، وإملاء ما من به الرحمن ص: 549، والإتحاف ص: 529، والدر المصون ج: 10، ص: 193، والقراءات الشاذة، القاضي، ص: 569.

<sup>8</sup>- معاني القرآن ج: 3، ص: 121.

كما أجازها الزجاج على وجهين أحدها حال من اللفظ (الواقعة)، وثانيهما حال على إضمار (تقع)<sup>(1)</sup>، غير أن النحاس عدها قبيحة شاذة متروكة<sup>(2)</sup>.

أما ابن خالويه فقد حسن قراءة النصب بقوله: "له وجه حسن بالنصب. وقال: قال الكسائي: لولا أن اليزيدي سبقني إليه لقرأت: خافضة رافعةً فيهما"<sup>(3)</sup>.

كما أجازها ابن جني ووجهها على أنها تعدد الأحوال بقوله: "هذا منصوب على الحال، وقوله: ((لَيْسَ لَوْقَعْتَهَا كَاذِبَةً))"<sup>(4)</sup>، حينئذ حال أخرى قبلها، أي: إذا وقعت الواقعة، صادقة الواقعة، خافضةً، رافعةً، فهذه ثلاثة أحوال"<sup>(5)</sup>. وجاء أبو حيان من بعد وأجازها مردداً توجيه ابن خالويه، وابن جني، وابن عطية<sup>(6)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

يجوز أن تعدد الحال<sup>(7)</sup> كما يتعدد الخبر والصفة سواء أكان صاحب الحال واحداً أم متعدداً، والحال المتعددة قد تكون من نوع واحد أو أكثر، كأن تأتي اسماً مفرداً، أو شبه جملة، أو جملة، وقد تكون مختلفة الأنواع، غير أن المختلف فيه هو هل يجوز أن تتعدد الأحوال لذي حال واحد أم لا يجوز؟ فالجمهور على الجواز<sup>(8)</sup> سواء أكانت الحال متضادة أم غير متضادة، ومنع بعضهم ذلك<sup>(9)</sup>. ولو عدنا إلى قراءة الحسن واليزيدي لاستنتجنا أنها جوزت على مذهب تعدد الأحوال وصاحبها واحد.

<sup>1</sup> - معاني القرآن وإعرابه، الزجاج ج: 5، ص: 107.

<sup>2</sup> - ينظر: إعراب القرآن ج: 4، ص: 322.

<sup>3</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 151.

<sup>4</sup> - الواقعة: 2.

<sup>5</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 358.

<sup>6</sup> - البحر المحيط ج: 8، ص: 203، 204.

<sup>7</sup> - شرح المفصل ج: 2، ص: 56.

<sup>8</sup> - شرح الكافية ج: 2، ص: 12.

<sup>9</sup> - ينظر: المقتضب ج: 4، ص: 169، وشرح المفصل ج: 2، ص: 56.

الفصل الخامس: ظواهر تخص شبه الجملة وما يلحق بها:المبحث الأول: ظواهر تخص الحروف:1- ظاهرة إقامة الحروف بعضها من بعض:تمثلها:

- قراءة: ابن محيصة<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ))<sup>(2)</sup>، وما كان مثله في القرآن الكريم من القسم بالتاء بإبدال التاء بباءً (بِاللَّهِ)، وهو كثير في القسم، ذلك أن (التاء) ليست أصلاً في أحرف القسم كالباء، وإنما هي مبدلة عن الواو<sup>(3)</sup>، فلما رأى ابن محيصة وهو لغوي ذلك أبدل (التاء) في الآية بباءً لأنها هي الأصل<sup>(4)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن البصري<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: ((قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ))<sup>(6)</sup>، بخفض القاف فيهما (الحقّ والحقّ).

أجاز الفراء الخفض في الأولى على القسم حذف منه حرف الجر منهما واحتج في ذلك على عادة العرب في حذف الواو من القسم لكثرة الاستعمال حيث قال: "والعرب تلقى الواو من القسم ويخفضونه سمعناهم يقولون: اللّٰه لتفعلن"<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - وافقه معاذ بن جبل - مختصر في شواذ القرآن ص: 69، ومفردة ابن محيصة ص: 255، وإيضاح الرموز ص: 268، والإتحاف ص: 333، و معجم القراءات ج: 4، ص: 310.

<sup>2</sup> - يوسف: 73.

<sup>3</sup> - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج: 2، ص: 51.

<sup>4</sup> - ينظر: همع الهوامع ج: 2، ص: 391.

<sup>5</sup> - المحرر الوجيز ج: 4، ص: 516.

<sup>6</sup> - ص: 84.

<sup>7</sup> - قال سيبويه: "ومن العرب من يقول: الله لأفعلن، وذلك أنه أراد حرف الجر، وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه... وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين، من قولهم: لاه أبوك" - الكتاب ج: 3، ص: 498، غير أن المبرد لم يجز مثل هذا الكلام بقوله: "وليس هذا بجيد في القياس، ولا معروف في اللغة، ولا جائز عند كثير من النحويين، لأن حرف الجر لا يُحذف، ويعمل إلا بعوض". - المقتضب ج: 2، ص: 334، وقال ابن السراج: "يعرض في القسم شيئان: ... والثاني: ما يعرض في القسم، وهو حذف حرف الجر بغير تعويض اعلم أن هذا يجيء على ضربين: فربما حذفوا حرف الجر وأعملوا الفعل في المقسم فنصبوه، وربما حذفوا حرف الجر وأعملوا حرف الجر في الاسم مضمراً". - الأصول في النحو ج: 1، ص: 431، في حين يرى ابن جني أن ذلك شاذ لا يقاس عليه لشدة امتزاج حرف الجر بمجروره. - ينظر: سر صناعة الإعراب ج: 1، ص: 132.

فيقول المجيب: الله لأفعلن. لأن المعنى مستعمل والمستعمل يجوز فيه الحذف، كما يقول القائل للرجل: كيف أصبحت؟ فيقول: خير يريد بخير، فلما كثرت في الكلام حذفت<sup>(1)</sup>. في حين أجاز ابن خالويه الخفض في الثانية بقوله: "جعله قسما والصواب أن يخفض الثانية لأن القسم يكون بالواو ولا يكون بالفاء<sup>(2)</sup>". ويرى الزمخشري<sup>(3)</sup>، والعكبري<sup>(4)</sup>، والقرطبي<sup>(5)</sup>، وأبو حيان<sup>(6)</sup> أن: الأول مقسم به قد أضمر حرف قسمه، أو أن: الفاء بمعنى الباء التي للقسم وجوابه (لأملأن)، وأما الثانية فعلى تكرر القسم بحرفه، أو العطف عليه.

### توضيح واستنتاج:

تناول علماء العربية ظاهرة تناوب الحروف، ووقوع بعضها من بعض بالشرح والتحليل فاختلّفوا فيها؛ فمنهم من يجيز ذلك وهو مذهب الكوفيين، دون شرط أو قيد، ومنهم من لا يجيزه وهو مذهب أكثر البصريين<sup>(7)</sup>، وفريق ثالث توسط بين المذهبين حيث يرى أنه يجوز ذلك إذا تقارب المعنى<sup>(8)</sup>، في حين أبطل بعض المحدثين<sup>(9)</sup> مذهب الكوفيين والبصريين لعدم استحكام أدلتهم، وأن هذه المسألة تندرج ضمن بحث دلالات الألفاظ على وجه من الوجوه التي رسمها السلف. ولعلّ من بين الحروف الأكثر تناوبا فيما بينها حروف القسم لكثرة دورانها على الألسنة في هذا الأسلوب، ومن بين هذه الحروف التي تتبادل فيما بينها كما بينه علماء اللغة أن تأتي كثيرا: (الباء مكان التاء) خاصة إذا كانت ملتصقة باسم الجلالة (الله)، وتأتي شذوذا: (الفاء) بمعنى (الباء أو الواو) للقسم فتعمل الجر في المظهر بعدها، أو على إضمار حرف القسم بعد (الفاء).

<sup>1</sup> - معاني القرآن ج: 2، ص: 413.

<sup>2</sup> - نسب القراءة إلى عيسى بن عمر. - مختصر في شواذ القرآن ص: 131.

<sup>3</sup> - الكشف ج: 5، ص: 151.

<sup>4</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج: 2، ص: 402.

<sup>5</sup> - الجامع لأحكام القرآن ج: 18، ص: 241، 242.

<sup>6</sup> - البحر المحيط ج: 7، ص: 393.

<sup>7</sup> - ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، البطلبوسي (أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد، ت: 521هـ)، تح: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط: 1996، ج: 2، ص: 262، وهمع الهوامع ج: 2، ص: 378.

<sup>8</sup> - ينظر: الأصول في النحو ج: 1، ص: 414، والخصائص ج: 2، ص: 308، والمخصص ج: 14، ص: 66، وضرائر الشعر ص: 233، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج: 10، ص: 134.

<sup>9</sup> - ينظر: تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم، محمد حسن عواد، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط: 2، 1982م ص: 158.



وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءتي ابن محيصة والحسن السابقتين: **(بِاللَّهِ، وَالْحَقِّ وَالْحَقِّ)** نجد أنها حققت ظاهرة تناوب الحروف بعضها عن بعض لفظاً أو معنى، حيث أجازت أن تأتي الفاء بمعنى الباء أو الواو وتعمل الجر فيما بعدها.

### المبحث الثاني: ظواهر تخص الخفض:

#### 1- ظاهرة الخفض على الجوار:

##### تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: **((ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ))**<sup>(2)</sup>، بـ خفض (المتين) حملاً على الجوار.

قال ابن جني في قراءة الأعمش ومن هذا حذوه: "أن يكون أراد الرفع وصفا للرزاق، إلا أنه جاء على لفظ القوة لجوارها إياه، على قولهم: هذا جحرٌ ضبٌّ خرب، وعلى أن هذا في النكرة على ما فيه أسهل منه في المعرفة، وذلك أن النكرة أشد حاجة إلى الصفة، فبقدر قوة حاجتها إليه تشبّثت بالأقرب إليها، فيجوز: هذا جحرٌ ضبٌّ خربٍ لقوة حاجة النكرة إلى الصفة، فأما المعرفة، فنقل حاجتها إلى الصفة، فبقدر ذلك لا يسوغ التشبّث بما يقرب منها لاستغنائها غالب الأمر عنها"<sup>(3)</sup>.

ولعل من جواز جر النعت على الجوار في كلام العرب قول الحيطنة<sup>(4)</sup>:

وَإِيَّاكُمْ وَحِيَّةَ بَطْنٍ وَادٍ هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بَسِيٌّ

حيث جرّ (هموز) لمجاورته (بطن واد) وكان حقه النصب؛ لأنه نعت ل: (حية).

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(5)</sup> لقوله تعالى: **((ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ))**<sup>(6)</sup>، بـ خفض

**(المجيد)** لمجاورته لفظ **(العرش)** المجرور<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 338، والبحر المحيط ج: 8، ص: 141، والجامع لأحكام القرآن ج: 19، ص: 508.

<sup>2</sup> - الذاريات: 58.

<sup>3</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 339.

<sup>4</sup> - ينظر: دوانه ص: 139.

<sup>5</sup> - بها قرأ حمزة، والكسائي، وعمرو بن عبيد - المحرر الوجيز ج: 5، ص: 463.

<sup>6</sup> - البروج: 15.

<sup>7</sup> - ينظر: الجمل في النحو، الخليل بن أحمد ص: 177.

فالجر في هذه الكلمات يعود أساساً كما ذهب إليه الكثير من الدارسين القدامى إلى مجاورتها للاسم المجرور؛ يقول سيبويه: "وقد حملهم الجوار على أن جرّوا: هذا جرّ صبّ خرب<sup>(1)</sup>، ونحوه"<sup>(2)</sup>.

وذهب النحاس في قراءة الحسن والأعمش إلى أن القراءة بالخفض جائزة، ولكنها على غير الجوار على أن يكون التقدير: إن بطش ربك ((المجيد)) نعت<sup>(3)</sup>، وكذلك ذهب أبو منصور الأزهري<sup>(4)</sup>، والقرطبي<sup>(5)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

تعددت مذاهب النحاة حول ظاهرة خفض على الجوار<sup>(6)</sup> من حيث وجودها في الدراسات النحوية، والقرآن الكريم وقراءاته، فمنهم من أجازها، ومنهم من رفضها على اختلاف في التقدير<sup>(7)</sup>، ومنهم من أجازها بشروط كالخليل<sup>(8)</sup> وبدون شروط كسيبويه وجمهور نحاة البصرة والكوفة، حيث أثبتوا الجر بالمجاورة للمجرور في النعت والتوكيد وعطف النسق<sup>(9)</sup>.

والعربية ضمت شواهد فصيحة من قراءات قرآنية وشواهد شعرية ونثرية وجهها علماء العربية على الجوار خاصة ما تعلق بالنعت؛ ذلك لأن الاسم في باب النعت تابع لما قبله من دون واسطة، فهو أشد مجاورة له بخلاف العطف والبدل؛ فالعطف قد فصل بين

<sup>1</sup> - قال سيبويه: "قالوجه الرفع، وهو كلام العرب وأصحبهم. وهو القياس، لأن الخرب نعت الجُحر والجدر رفع، ولكن بعض العرب يجرّه" - الكتاب ج: 1، ص: 436. وفي أصله أقوال: الأول: هَذَا جُحْرٌ صَبَّبَ خَرِبَ الْجُحْرِ مِنْهُ، ك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ مِنْهُ، ثُمَّ حُدْفَ الضَّمِيرَ لِلْعَلْمِ بِهِ، ثُمَّ أَضْمَرَ الْجَحْرُ فَصَارَ: (خَرِبٌ). الثاني: خَرِبَ جُحْرُهُ، نحو: حَسَنٌ وَجْهُهُ. ثُمَّ نَقَلَ الضَّمِيرَ فَصَارَ: خَرِبَ الْجُحْرُ، ثُمَّ حُدْفَ. - همع الهوامع ج: 2، ص: 441.

<sup>2</sup> - الكتاب ج: 1، ص: 67.

<sup>3</sup> - إعراب القرآن ج: 5، ص: 195.

<sup>4</sup> - معاني القراءات ج: 3، ص: 136.

<sup>5</sup> - الجامع لأحكام القرآن ج: 22، ص: 197.

<sup>6</sup> - تسمى هذه الظاهرة عند النحاة: الجر على الجوار أو المجاورة، أو الخفض على الجوار، أو الحمل على الجوار، أو الخفض على التوهم - ينظر: ارتشاف الضرب ص: 1912، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج: 3، ص: 251.

<sup>7</sup> - ينظر: ارتشاف الضرب ص: 1913، 1914، وخزانة الأدب لب لباب لسان العرب ج: 5، ص: 91، 92، وظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم، فهمي حسن النمر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ط: 1985، ص: 11، 12، و ص: 59 وما بعدها.

<sup>8</sup> - اشترط الخليل أن يتوافق المضاف مع المضاف إليه في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع - ينظر: الكتاب ج: 1، ص: 437، وشرح الكافية ج: 2، ص: 328.

<sup>9</sup> - ينظر: المقتضب ج: 4، ص: 73، والتبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 60، وهمع الهوامع ج: 2، ص: 440، 441.

الاسمين حرف العطف، وجاز إظهار العامل في بعض المواضع فبعدت المجاورة. أما البديل فلأنه معمول لعامل آخر غير العامل الأول؛ ولذلك يجوز إظهاره إذا كان حرف جرّ بإجماع، فبعدت مراعاة المجاورة<sup>(1)</sup>.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة السابقة حسب آراء العلماء فيها نجد أنّها تُثبِتُ: أنه يجوز في القرآن خفض ما حقه الرّقع على الجوار أو على النعت، فهي تقويّ هذا المذهب وتدعو إلى الأخذ به؛ لأنّ فيه فسحةً للمتحدّث وتوسّع في اللّغة، بل هو أسلوب من أساليب اللّغة العربيّة الفصيحة.

## 2- الخفض على الجوار، أو القسم:

### تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ))<sup>(3)</sup>، بـخـفـض (ورسوله). ذهب العلماء في توجيه هذه القراءة مذاهب.

المذهب الأول: الخفض على الجوار. قال الزمخشري "الجر على الجوار، وقيل على القسم"<sup>(4)</sup>.

وقال أبو حيان: "وخرجت على العطف على الجوار، كما أنهم نعتوا، وأكدوا على الجوار، وقيل هي واو القسم"<sup>(5)</sup>.

وقال الشوكاني: "بالجر على أن الواو للقسم، وهي قراءة ضعيفة جدا إذ لا معنى للقسم برسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ها هنا مع ما ثبت من النهي عن الحلف بغير الله، وقيل إنه مجرور على الجوار"<sup>(6)</sup>.

والمذهب الثاني: الخفض على القسم. قال العكبري: "وعطفه على (المشركين) كفر، وإنما حُمِلَ على القسم"<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: همع الهوامع ج:2، ص:241.

<sup>2</sup> - شواذ القراءات ص:209، وتفسير القرطبي ج:10، ص:107، والبحر المحيط ج:5، ص:8، وفتح القدير ج:2، ص:478.

<sup>3</sup> - التوبة:3.

<sup>4</sup> - الكشاف ج:2، ص:181.

<sup>5</sup> - البحر المحيط ج:5، ص:8.

<sup>6</sup> - فتح القدير ج:2، ص:478.

<sup>7</sup> - إعراب شواذ القراءات ج:1، ص:607، وإملاء ما من به الرحمن ص:307، والتبيان في إعراب القرآن ج:2، ص:11.

وقال: القرطبي: "بالخفض على القسم! أي: وحقّ رسوله"<sup>(1)</sup>.

وذكر السمين الوجهين مع إنكاره حمله على الجوار لما فيه بعد عن الدين<sup>(2)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

رأينا في التعقيب السابق مسألة الجر على الجوار ورأي النحاة فيها، غير أنّ قراءة الحسن في جر: (ورسوله)<sup>(3)</sup>، وحسب توجيهات علماء اللّغة لها تجعلنا نقف عند ظاهرة لغوية يجوز فيها على الشذوذ جر الاسم بعد الواو على الجوار فيكون من باب العطف وهو مذهب من المذاهب اللّغوية له أدلته في القرآن<sup>(4)</sup>، وكلام العرب<sup>(5)</sup> أو بجعله واوا للقسم.

### 3- ظاهرة رفع الجار والمجرور الاسم بعده على المبتدأ:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن والأعمش<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: ((وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ))<sup>(7)</sup>، بجعل اسم الموصول (مَنْ) حرف جر (مِنْ) وكسر دال (عنده)، وذلك بجعل (علم الكتاب) مبتدأ مؤخرًا و(من عنده) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم للاهتمام بأمره، و الضمير عائد إلى الله - سبحانه وتعالى - ولا يحتمل غير ذلك، والمعنى: ومن فضله ولطفه علم الكتاب<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup>- الجامع لأحكام القرآن ج:10، ص:107.

<sup>2</sup>- ينظر: الدر المصون ج:6، ص:8، 9.

<sup>3</sup>- قال الباحثون في هذه الكسرة أنها كانت سببا في ظهور النحو العربي.

<sup>4</sup>- قرأ: ابن كثير وأبو عمرو، وحمزة، وأبو بكر عن عاصم قوله تعالى: (( فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ))- المائدة:06- بخفض (أرجلكم) وذلك على الجوار مع أن حقه النصب لأنه معطوف على (وجوهكم) المنصوبة- ينظر: النشر في القراءات العشر ج:2، ص:191، والبحر المحيط ج:3، ص:452، وهمع الهوامع ج:2، ص:441.

<sup>5</sup>- قال زهير بن أبي سلمى: لعبَ الرِّياحُ بها وغيَّرَها      بعُدِّي سوا في المورِ والقطرِ.

فجرَ (القطر) على الجوار - ينظر: ديوانه، شرح علي حسن فاغور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1408هـ، 1988م، ص:54.

<sup>6</sup>- المحتسب ج:2، ص:31، والبحر المحيط ج:5، ص:391.

<sup>7</sup>- الرعد:43.

<sup>8</sup>- ينظر: المحتسب ج:2، ص:31، 32، والمحزر الوجيز ج:3، ص:320، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج:2، ص:65، وإعراب القراءات الشواذ، ج:1، ص:730.

وقال أبو حيان: "إن الظرف والجار والمجرور إذا وقعا صلتين أو حالين أو خبرين إما في الأصل وإما في الناسخ أو تقدمهما أداة نفي أو استفهام جاز فيما بعدهما من الاسم الظاهر أن يرتفع على الفاعل وهو الأجود، وجاز أن يكون ذلك المرفوع مبتدأ، والظرف أو الجار والمجرور في موضع رفع خبره"<sup>(1)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

يتفق النحاة حول المقصود بشبه الجملة، فهي في عرفهم: الظرف والجار والمجرور، وشبه الجملة لا تفيد معنى بنفسها، إذ لا بد أن تسبق بأفعال أو أسماء يؤدي جميعها معنى مفيداً، ولذلك جعلوا لها متعلقاً يفصح عن معاني هذه التراكيب، فهذا المتعلق ضروري لكل شبه جملة، وقد أكد ابن جني ذلك بقوله: "أنه ليس في الكلام حرف جر غير زائد، وأعني بالزائد ما دخوله كخروجه، نحو: لست بزيد، وما في الدار من أحد إلا وهو متعلق بالفعل في اللفظ أو المعنى: أما في اللفظ فقولك: انصرفت عن زيد، وذهبت إلى بكر، وأما في المعنى فهو المتعلق المقدر نحو: المال لزيد، تقديره: المال الخاص حاصل أو كائن"<sup>(2)</sup>، فتلمس المتعلق بشبه الجملة أمر ضروري لاستقامة الكلام ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق تحسس المعنى النحوي، وحسن توجيه القراءة، وهذا لا خلاف فيه في أكثر الأحيان، غير أن المختلف فيه يكمن في الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور من حيث إعرابه؛ فإن كان الجار والمجرور أو الظرف معتمدين على نفي أو استفهام، أو موصوف، أو موصول فالجواز فيه كونه مبتدأ، كما يجوز فيه كونه فاعلاً على مذهب البصريين<sup>(3)</sup>، وإذا لم يكونا معتمدين على ما سبق ذكره من شروط كقراءة الحسن والأعمش: (من عنده علم الكتاب) فالواجب أن يكون (علم الكتاب) مبتدأ مؤخرًا، أو يجوز أن يكون مبتدأ أو فاعلاً على مذهب الأخفش في أحد قوليه، والكوفيين، والمبرد، والجار والمجرور (من عنده) في كليهما خبراً مقدماً<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - البحر المحيط ج:5، ص:391، وينظر: ارتشاف الضرب ص:1122.

<sup>2</sup> - سر صناعة الإعراب ج:1، ص:125.

<sup>3</sup> - ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب ج:5، ص:316، 317.

<sup>4</sup> - ينظر: المقتضب ج:4، ص:302، والإنصاف ج:1، ص:61، 62، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب ج:5، ص:319، وجمع الهوامع ج:3، ص:90.

المبحث الثالث: ظواهر تخص الإضافة<sup>(1)</sup>.1- ظاهرة إضافة الشيء إلى نفسه:تمثلها:

- قراءة: الحسن بن أبي الحسن<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ))<sup>(3)</sup>، بفتح ظاء (المحتظر). أجاز الفراء ذلك بقوله: "هو من إضافة الشيء إلى نفسه"<sup>(4)</sup>.

وقال النحاس: "تقديره كهشيم الشيء الذي قد أحتظر"<sup>(5)</sup>.

وقال الزجاج: "ومن قرأ (المحتظر) بفتح الظاء فهو اسم للحظيرة. المعنى: كهشيم المكان الذي يُحتظر فيه الهشيم"<sup>(6)</sup>.

وقال ابن جني: "المحتظر هنا مصدر، أي: كهشيم الاحتظار، والاحتظار أن يُجعل حظيرة. وإن شئت جعلت (المحتظر) هنا هو الشجر، أي: كهشيم الشجر المتخذة منها الحظيرة"<sup>(7)</sup>.

وقال ابن عطية: "ومعناه الموضع الذي احتظر فهو (مفعل) من الحظر، أو الشيء الذي احتظر به... وقال قوم: هو الهشيم نفسه وهو (مفتعل)، وهو كمسجد الجامع وشبهه"<sup>(8)</sup>. والتوجيه نفسه ذهب إليه العكبري<sup>(9)</sup>، وأبو حيان<sup>(10)</sup>، والدمياطي<sup>(11)</sup>.

<sup>1</sup>- وتسمى المجرورات. ينظر: الكتاب ج:1، ص:420،421 (باب الجر)، والمقتضب ج:4، ص:143،144، وهمع الهوامع ج:2، ص:411.

<sup>2</sup>- بها قرأ: أبو رجاء- مختصر في شواذ القرآن ص: 149، والمحزر الوجيز ج:5، ص:218، والمحتسب ج: 2، ص:350، وإيضاح الرموز ص:409، والإتحاف ص:525.

<sup>3</sup>- القمر:31.

<sup>4</sup>- معاني القرآن ج: 3، ص:108، 109.

<sup>5</sup>- إعراب القرآن ج:4، ص:296.

<sup>6</sup>- إعراب الزجاج ج:5، ص:90.

<sup>7</sup>- المحتسب ج: 2، ص:350.

<sup>8</sup>- المحزر الوجيز ج:5، ص:218، 219.

<sup>9</sup>- إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:533.

<sup>10</sup>- البحر المحيط ج:4، ص:324.

<sup>11</sup>- الإتحاف ص:525.

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(1)</sup> نقوله تعالى: (( وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ))<sup>(2)</sup>، بغير تنوين وجر (طعام)، بإضافة الفدية إلى الطعام، وهي إضافة الشيء إلى جنسه، لأنّ الفدية اسم للقدر الواجب، والطعام يعم الفدية وغيرها<sup>(3)</sup>.  
وتقدير الكلام يكون: وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين، وإضافة الفدية إلى الطعام إضافة تبيين لطعام المساكين، "لأنّ طعام المساكين يكون فدية وغير فدية"<sup>(4)</sup> كالصدقة.

### توضيح واستنتاج:

يُقصد بإضافة الشيء إلى نفسه أن يكون المذكور في العبارة مضافاً إلى ما بعده، ويكون المذكور بعده هذا هو نفسه الشيء السابق في المعنى أو صفته أو قريب منه مثل قراءة الحسن والأعمش السابقتين.

اختلف النحاة<sup>(5)</sup> حول هذه الظاهرة اللغوية، فقد أنكر جمهور البصريين إضافة الشيء إلى نفسه، لأن الغرض من الإضافة هو تعريف المضاف بالمضاف إليه أو تخصيصه به، والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص، فلا بد أن يكون غيره في المعنى. قال النحاس عند توجيهه لمثل هذه الظاهرة اللغوية: "إضافة الشيء إلى نفسه محال لأنه إنما يضاف الشيء إلى غيره ليعرف به"<sup>(6)</sup>. في حين أجازه الكوفيون وبه قال الزمخشري<sup>(7)</sup> بشرط اختلاف لفظي المضاف والمضاف إليه<sup>(8)</sup>، وإلى هذا ذهب الفراء إمام الكوفيين حيث قال: "يضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه، كما اختلف الحق واليقين،

<sup>1</sup> - شواذ القراءات ص: 83، ومعجم القراءات ج: 1، ص: 252.

<sup>2</sup> - البقرة: 184.

<sup>3</sup> - البحر المحيط ج: 2، ص: 44.

<sup>4</sup> - إملاء ما من به الرحمن ص: 88.

<sup>5</sup> - ينظر: الكامل ج: 1، ص: 445، والأصول في النحو ج: 2، ص: 8، والإنصاف في مسائل الخلاف ج: 2، ص: 11، 12، وشرح التسهيل ج: 3، ص: 239، وشرح المفصل ج: 2، ص: 9، وارتشاف الضرب ص: 1806، وشرح الكافية ج: 2، ص: 243، 244، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن صالح الفوزان، ط: 1999، م، دار المسلم للنشر والتوزيع، ج: 2، ص: 44، 45، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ج: 1، ص: 118.

<sup>6</sup> - إعراب القرآن ج: 2، ص: 347.

<sup>7</sup> - ينظر: المفصل ص: 78، 79.

<sup>8</sup> - ينظر: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ج: 11، ص: 172.

والدار والآخرة، واليوم والخميس. فإذا اتفقا لم تقل العرب: هذا حق الحق، ولا يقين اليقين؛ لأنهم يتوهمون إذا اختلفا في اللفظ أنهما مختلفان في المعنى.<sup>(1)</sup>

وبعدتنا إلى القراءتين السابقتين نستنتج أنها أجازت إضافة الشيء إلى نفسه حسب مذهب الكوفيين، أو بتأويل<sup>(2)</sup> ما يوافق معناه ليساير القاعدة حسب مذهب البصريين.

## 2- ظاهرة اكتساب المضاف التانيث من المضاف إليه:

### تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ))<sup>(4)</sup>، بالتاء الفوقية مكان الياء التحتية (تَلْتَقِطُهُ)، حيث أضاف (بعض) إلى (السيارة)، فاكْتَسَب المضاف التانيث لأنه أُضِيفَ إلى مؤنث هو منه، كما نقول: ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ، فجعل بذلك البعض من حيث المعنى سيارة، ولو لم يكن منه لم يؤنثه<sup>(5)</sup>.

قال الفراء: "وذلك أنه ذهب إلى السيارة والعرب إذا أضافت المذكر إلى المؤنث وهو فعل له، أو هو بعض له، قالوا فيه بالتانيث والتذكير... ألا ترى أنه لو قال: تلتقطه السيارة لجاز، وكفى من بعض، ولا يجوز أن يقول: قد ضَرَبْتُي غَلامُ جَارِيَتِكَ، لأنك لو ألقيت الغلام لم تدلّ الجارية على معناه"<sup>(6)</sup>.

وقال الزجاج: "وأجاز ذلك جميع النحويين، وزعموا أن ذلك إنما جاز لأن بعض السيارة سيارة، فكأنه قال تلتقطه سيارة بعض السيارة"<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - معاني القرآن ج:1، ص:330، 331، وينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج:4، ص:359.

<sup>2</sup> - شرح الكافية ج:2، ص:238.

<sup>3</sup> - بها قرأ ابن كثير، ومجاهد، وقتادة، وأبو رجاء - مختصر في شواذ القرآن ص:67، وشواذ القراءات ص:236، وإيضاح الرموز ص:264، والإتحاف ص:329، وفتح القدير ج:3، ص:11، ومعجم القراءات ج:4، ص:188.

<sup>4</sup> - يوسف:10.

<sup>5</sup> - الكتاب ج:1، ص:51، وينظر: الخصائص ج:2، ص:415.

<sup>6</sup> - معاني القرآن ج:2، ص:36.

<sup>7</sup> - معاني القرآن وإعرابه ج:3، ص:94.



وزهد النحاس<sup>(1)</sup>، والزمخشري<sup>(2)</sup>، وابن عطية<sup>(3)</sup>، والعكبري<sup>(4)</sup>، أن التأنيث محمول على المعنى، وهو مذهب الكثير من الباحثين اللغويين<sup>(5)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

يذهب أهل اللغة<sup>(6)</sup> إلى أن كل جزء من جزئي الإضافة يؤثر في الآخر، فالأول مؤثر في الثاني الجرّ، والثاني مؤثر في الأول الاختصاص إن كان الثاني نكرة، والتعريف إن كان معرفة، كما يؤثر المضاف إليه في المضاف فيكسبه التذكير والتأنيث وهو المقصود من هذه الظاهرة، إلا أن هذا التأثير لا يكون إلا بشرط<sup>(7)</sup> أن يكون المضاف صالحاً للحذف، ويحل محله المضاف إليه دون أن يتغير المعنى، أو يكون المضاف كل المضاف إليه أو وصفاً في المعنى له، أو بعضه أو كبعضه.

ومما جاء في كلام العرب أين اكتسب فيه المضاف التأنيث من المضاف إليه لأنه وصف في المعنى له ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: فلان لغوب جاءتُه كِتَابِي فاحتقرها! فقلت له أنقول: جاءتُه كِتَابِي! فقال نعم، أليس بصحيفة؟<sup>(8)</sup>، فأنت الفعل (جاءته) لأنه جعل لفظ (كتابي) وهو مذكر مؤنثاً من حيث المعنى لأنه (صحيفة).

ومما جاء مثله في كلام العرب في النثر أين كان المضاف بعضاً من المضاف إليه أو كبعضه ما قاله سيبويه: "وسمنا من العرب من يقول ممن يوثق به: اجتمعت أهلُ اليمامة، لأنه يقول في كلامه: اجتمعت اليمامة، فأنت الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة، فتترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام"<sup>(9)</sup>.

<sup>1</sup> - إعراب القرآن ج:2، ص:316.

<sup>2</sup> - الكشف ج:3، ص:65.

<sup>3</sup> - المحرر الوجيز ج:3، ص:222، 223.

<sup>4</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج:1، ص:685.

<sup>5</sup> - ينظر: تاج العروس ج:12، ص:119، وفتح القدير ج:3، ص:12، والإتحاف ص:329، والقراءات الشاذة ص:542، 543.

<sup>6</sup> - ينظر: الكامل ج:2، ص:668، وارتشاف الضرب ص:735، وهمع الهوامع ج:2، ص:421، وشرح المفصل ج:3، ص:25،

26، وشرح الكافية ج:2، ص:215، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك ج:2، ص:41.

<sup>7</sup> - شرح التسهيل ج:3، ص:237، 238، وشرح ابن عقيل ج:3، ص:49، ومغني اللبيب ج:5، ص:648.

<sup>8</sup> - الخصائص ج:2، ص:416.

<sup>9</sup> - الكتاب ج:1، ص:53، وينظر: الأشباه والنظائر ج:2، ص:116، 117.

وقد جاء مثل ذلك في الشعر أيضا، قال جرير<sup>(1)</sup>:

لَمَّا أَتَى خَبْرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ

حيث أنت الفعل (تواضعت) لاكتساب المضاف (سور) التأنيث من (المدينة)، لأنه بعض منه.

ومثل هذا ما أكدته القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة الحسن السابقة: (تَلْتَقِطُهُ) بالتاء، حيث جوّزت على القياس أن يكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه إذا كان بعضا منه، أو محمولا على معناه.

### 3- ظاهرة إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله مع حذف النون أو التنوين:

#### تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ))<sup>(3)</sup>، بحذف التنوين من اسم الفاعل (مُضَارٍّ)، وإضافته إلى مفعوله (وَصِيَّةً). و(وصية) مصدر مؤكد، أي: يوصيكم الله بذلك وصية، فتكون قراءة الحسن من إضافة اسم الفاعل للمصدر (وصية) على التجوز في اللفظ لصحة المعنى، أو المجاز والانتساع، لأن المضارة لا تقع بالوصية، ولكن بالورثة فجعل الضرر الواقع عليهم كأنه واقع على الوصية نفسها للمبالغة. وأصله: غير مضارٍّ في وصية من الله. وهذا نظير قولهم: يا سارقَ الليلة! حيث أضاف الوصف (سارقا) إلى الظرف (الليلة) بعد حذف حرف الجر (في)، فيكون التقدير: يا سارقاً في الليلة<sup>(4)</sup>.

وقد زعم بعض أهل اللغة أن هذا لحن؛ لأن إضافة اسم الفاعل إلى المصدر غير جائز<sup>(5)</sup> في مثل هذه القراءة وإنما هو مضاف إلى محذوف، فمنهم من يذهب إلى أنه مضاف إلى الظرف، والتقدير يكون: غير مضارٍّ من جهة الوصية، أو عند الجهة كقولك: فلان شجاع حربٍ وكريمٌ مسألة، أي: شجاعٌ عند الحرب وكريمٌ عند المسألة<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: ديوان جرير: ص: 270، والخصائص ج: 2، ص: 418، وشرح التسهيل ج: 3، ص: 237، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج: 4، ص: 218.

<sup>2</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 32، وشواذ القراءات ص: 131، والمحتسب ج: 1، ص: 283، وإيضاح الرموز ص: 199، والإتحاف ص: 238، ومعجم القراءات ج: 2، ص: 33.

<sup>3</sup> - النساء: 12.

<sup>4</sup> - ينظر: الكتاب ج: 1، ص: 176، والمحزر الوجيز ج: 2، ص: 20، والبحر المحيط ج: 3، ص: 199، والدر المصون ج: 3، ص: 613.

<sup>5</sup> - الجامع لأحكام القرآن ج: 6، ص: 134.

<sup>6</sup> - المحتسب ج: 1، ص: 283.

ومنهم من يرى أنه من باب إضافة الصفة إلى الزمان، والتقدير: غير مضارٍ وقت وصيةٍ مثل قولهم: هو فارسٌ زمانه<sup>(1)</sup>، والذي أراه هو جواز قراءة الإضافة عند أكثر اللغويين إلا أن الخلاف بينهم يكمن في نوع هذه الإضافة كما بينتها التوجيهات السابقة، أما قراءة الحسن فقد أجازت ظاهرة لغوية أخرى تكمن في إضافة اسم الفاعل إلى المصدر على المجاز والاتساع.

- ومثلها قراءة: الأعمش<sup>(2)</sup> لقوله تعالى: ((وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامِ))<sup>(3)</sup>، بحذف النون والإضافة (آمِي الْبَيْتِ) دون أن يتغير شيء من المعنى، فهو مثل معنى قوله تعالى: ((غَيْرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ))<sup>(4)</sup>، وهي ك: (الضاربي زيدٍ)، وعلة ذلك الاستخفاف.

قال سيبويه: "واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيء، وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم، فصار عمله في الجر"<sup>(5)</sup>. وقد ورد مثل هذا التعبير في كلام العرب فقد قال الزبرقان بن بدر وهو من شواهد سيبويه<sup>(6)</sup>

مُسْتَحْقَبِي حَلَقَ الْمَادِيَّ يَحْفَرُهُ بِالْمَشْرِفِيِّ وَغَابَ فَوْقَهُ حَصْدٌ<sup>(7)</sup>.

والشاهد فيه: حذف نون اسم الفاعل (مستحقبين) وإضافته لمفعوله (حلق المادي) كما حذف الأعمش في قراءته.

وقال العكبري: "يقرأ بإسقاط النون والإضافة، والإثبات أقوى؛ لأنه حال وتكثيره بالكلية أولى"<sup>(8)</sup>، وكذلك ذهب القرطبي<sup>(9)</sup>، وقاله أبو حيان<sup>(10)</sup>.

<sup>1</sup>- إملأ ما من به الرحمن ص: 177، وينظر: الدر المصون ج: 3، ص: 613.

<sup>2</sup>- بها قرأ: ابن مسعود - مختصر في شواذ القرآن ص: 37، وشواذ القراءات ص: 149، والإتحاف ص: 250، ومعجم القراءات ج: 2، ص: 217.

<sup>3</sup>- المائدة: 2.

<sup>4</sup>- المائدة: 1.

<sup>5</sup>- الكتاب ج: 1، ص: 165، 166.

<sup>6</sup>- المصدر السابق ج: 1، ص: 167.

<sup>7</sup>- استحقبوا الحلق: وضعوه في حقائبهم، وهي مآخير الرحال، والمراد لبسهم للدروع، كأنه استحقاب، والحلق: جمع حلقة، والمآذي: الدروع الصافية الحديد. يحفره: يرفعه. المشرفي السيف المنسوب إلى المشارف، وهي قرى بالشام. والغاب الرماح. والحصد: الصلب، الشديد المحكم.

<sup>8</sup>- إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 425.

<sup>9</sup>- الجامع لأحكام البيان ج: 7، ص: 261.

<sup>10</sup>- البحر المحيط ج: 3، ص: 435.

- ومثلها قراءة: الحسن (1) لقوله تعالى: ((وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَّنْ فِي الْقُبُورِ)) (2)، بالإضافة من غير تنون (مُسْمِعٌ مَّنْ).

قال النحاس: "تحذف التنوين تخفيفاً، أي: هم بمنزلة أهل القبور في أنهم لا ينتفعون بما يسمعون ولا يقبلونه" (3).

وقال العكبري: "يقرأ بالإضافة من غير تنوين، وهو في معنى المنون" (4)، والمعنى قريب منه ذهب إليه القرطبي (5)، وأبو حيان (6).

### توضيح واستنتاج:

يُعتبر اسم الفاعل من أكثر الأبنية الصرفية إثارة للنقاش عند إضافته وسوف لن أتطرق في هذه المسألة إلى هذا الخلاف لأن كتب النحو فصلت فيه، وإنما سأركز على ظاهرة إضافة اسم الفاعل الدال على الحال والاستقبال المجرد من (أل) والمستوفي شروط الإعمال إلى مفعوله عند حذف النون، أو التنوين. هل يكسبه ذلك معنى جديداً أم لا؟ ذهب النحاة (7) إلى جواز حذف النون أو التنوين منه وإضافته إلى مفعوله، ولا يكون الاسم حينذاك إلا نكرة؛ لأن حذفهما كان استخفافاً، والمعنى هو نفسه عند ثبات النون أو التنوين، وأن الإضافة لفظية ليست محضة. هذا ما اتفق حوله علماء اللغة، غير أن المختلف فيه هو أيهما أحسن العمل أو الإضافة. فقد ذهب سيبويه إلى أن العمل أحسن لأن التنوين هو الأصل (8)، أما الكسائي فيرى أنهما سواء (9)، في حين ذهب السيوطي إلى أن الجر أولى، وقد برّر ذلك بكون أن الأصل في الأسماء إذ تعلق أحدهما بالآخر بالإضافة، وأن العمل إنما يكون بجهة الشبه للمضارع والحمل على الأصل أولى (10).

<sup>1</sup>- بها قرأ: الأشهب، وعيسى الثقفي، وعمرو بن ميمون - إعراب القرآن ج:3، ص:370، والمحزر الوجيز ج:4، ص:436، والجامع لأحكام القرآن ج:17، ص:371، والبحر المحيط ج:7، ص:295، ومعجم القراءات ج:7، ص:428.

<sup>2</sup>- فاطر:22.

<sup>3</sup>- إعراب القرآن ج:3، ص:370.

<sup>4</sup>- إعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:348.

<sup>5</sup>- الجامع لأحكام القرآن ج:17، ص:371.

<sup>6</sup>- البحر المحيط ج:7، ص:295.

<sup>7</sup>- ينظر: المقتضب ج:4، ص:149، وشرح المفصل ج:2، ص:122، وشرح ابن عقيل ج:3، ص:118، 119، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج:8، ص:173.

<sup>8</sup>- الكتاب ج:1، ص:168.

<sup>9</sup>- همع الهوامع ج:3، ص:56.

<sup>10</sup>- المصدر السابق نفسه.

والذي أميل إليه من هذه الآراء ما ذهب إليه الكسائي ذلك لأن إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله بالشروط التي سبق ذكرها لا تغير في المعنى شيئاً ولا تكسبه شيئاً جديداً. وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة الأعمش: (أَمِّي الْبَيْتِ)، وقراءتي الحسن: (مُضَارٌّ وَصِيَّةٍ)، و(مَسْمَعٍ مِّنْ) وتوجيهاتها أقول أنها أجازت حذف النون أو التثوين من اسم الفاعل المستوفي شروط الأعمال مع إضافته إلى مفعوله على القياس استخفافاً، وأن هذه الظاهرة اللغوية كثيرة في كلام العرب، والقرآن الكريم وقراءاته.

#### 4- ظاهرة إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول:

##### تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ))<sup>(2)</sup>، بحذف التثوين، وحرف الجر (على)، وبالإضافة: (حَسْرَةَ الْعِبَادِ)، أي من إضافة المصدر إلى فاعله، ومعناه: يا تحسيرهم، أو إضافته إلى مفعوله، ومعناه: أتحسّر على العباد.

أكد الزجاج على جواز هذه القراءة لكنه أنكرها لمخالفتها المصحف<sup>(3)</sup>.

ويرى ابن جني أن في هذه القراءة ضربين من التأويل: "أن شئت كان (العباد) فاعلين في المعنى؛ أي: كأن العباد إذا شاهدوا العذاب تحسروا. وإن شئت كان (العباد) مفعولين في المعنى، أي: يتحسّر عليهم من يعنيه أمرهم ويهمّه ما يمسّهم، وهذا ظاهر"<sup>(4)</sup>.

وقال العكبري: "فيجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى الفاعل، وأن يكون مضافاً إلى المفعول"<sup>(5)</sup>.

فإضافة المصدر في هذه القراءة: (حسرة) إما أن تكون إلى: الفاعل: أي: يتحسرون، كأن العباد إذا شاهدوا العذاب تحسروا، أو إلى المفعول: أتحسّر عليهم، إن كان التحسر من غيرهم عليهم. والمعنى واحد في العربية، وهذا ما ذهب إليه أكثر اللغويين<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - بها قرأ: ابن عباس والضحاك وعلي بن حسين ومجاهد وأبي - مختصر في شواذ القرآن ص: 125، والمحتسب ج: 2، ص: 253، وإيضاح الرموز ص: 365، والإتحاف ص: 466، ومعجم القراءات ج: 7، ص: 478.

<sup>2</sup> - يس: 30.

<sup>3</sup> - معاني القرآن وإعرابه ج: 4، ص: 284.

<sup>4</sup> - المحتسب ج: 2، ص: 256، 257.

<sup>5</sup> - إعراب شواذ القراءات ج: 2، ص: 361، وينظر: إملاء ما من به الرحمن ص: 498.

<sup>6</sup> - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج: 2، ص: 375، والكشاف ج: 5، ص: 94، والمحزر الوجيز ج: 4، ص: 452، والبحر المحيط ج: 7، ص: 318.

**توضيح واستنتاج:**

لم يمنع أهل اللغة أن يقع المصدر مضافاً إلى الفاعل وهو أقوى في نفوسهم<sup>(1)</sup>، أو إلى المفعول. وقد أكد سيبويه على ذلك بقوله: وإن شئت حذف التتوين كما حذف في الفاعل، وكان المعنى على حاله، إلا أنك تجرّ الذي يلي المصدر، فاعلاً كان أو مفعولاً، لأنّه اسم قد كفت عنه التتوين، كما فعلت ذلك بفاعل، ويصير المجرور بدلاً من التتوين معاقباً له<sup>(2)</sup>، وإلى هذا ذهب كلٌّ من المبرّد<sup>(3)</sup> وابن السراج<sup>(4)</sup>.

وإذا عدنا إلى القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة الحسن السابقة: (حَسْرَةَ العبادِ) وتوجيهاتها لوجدنا أنها جوّزت ظاهرة إضافة المصدر إلى الفاعل المرفوع محلاً أو المفعول المنصوب محلاً<sup>(5)</sup>، ويتمّ تحديد أحدهما بحسب ما يقتضيه المعنى.

**5- ظاهرة حمل المضاف على معنى (من) الموصولة:****تمثلها:**

- قراءة: الحسن<sup>(6)</sup> لقوله تعالى: ((إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ))<sup>(7)</sup>، بضم لام (صَالٍ)، كما رُويت عنه (صَالُو) بالواو<sup>(8)</sup>.

قال الفراء: "وقد يكون أن تجعل (صال) جمعاً كما تقول: من الرجال من هو إخوانك، تذهب بهو إلى الاسم المجهول، وتخرج فعله على الجمع"<sup>(9)</sup>.

وقال الزجاج: "ولقراءة الحسن وجهان، أحدهما: أن يكون أراد صالون الجحيم فحذفت النون بالإضافة وحذفت الواو لسكونها وسكون اللام من الجحيم، ويذهب بـ: (مَنْ) مذهب الجنس، أي: بالجنس الذين هم صالو الجحيم"<sup>(10)</sup>.

<sup>1</sup>- ينظر: الخصائص ج: 2، ص: 406.

<sup>2</sup>- الكتاب ج: 1، ص: 190.

<sup>3</sup>- ينظر: المقتضب ج: 1، ص: 151، 152.

<sup>4</sup>- ينظر: الأصول في النحو ج: 1، ص: 138.

<sup>5</sup>- الأصل أن يُضاف المصدر للفاعل أو للمفعول، على خلاف اسم الفاعل الذي لا يُضاف إلا للمفعول - ينظر هامش: المقتضب ج: 1، ص: 151، 152.

<sup>6</sup>- بها قرأ: ابن أبي عبيدة - مختصر في شواذ القرآن ص: 129، وشواذ القراءات ص: 407، والمحتسب ج: 2، ص: 274، ومعجم القراءات ج: 8، ص: 65.

<sup>7</sup>- الصافات: 163.

<sup>8</sup>- الإتحاف ص: 475.

<sup>9</sup>- معاني القرآن ج: 2، ص: 394.

<sup>10</sup>- معاني القرآن وإعراجه ج: 4، ص: 315.

وكذا ذكره النحاس عن علي بن سليمان<sup>(1)</sup>، وابن جني عن قطرب، حيث ذهب فيه إلى أنه أراد جمع (صالٍ) أي صالون؛ فحذف النون للإضافة وبقي الواو في (صالو) فحذفها من اللفظ لالتقاء الساكنين، وحُمِلَ على معنى (من) لأنه جمع<sup>(2)</sup>، وقال به القيسي وزاد: "وتكون (من) للجماعة وأتى بلفظ (هو) مُوحِّداً رداً على لفظ (من) وذلك كله حسن"<sup>(3)</sup>. وبهذه المعاني كلها قال بها الزمخشري<sup>(4)</sup>، وابن عطية<sup>(5)</sup>، وأبو حيان<sup>(6)</sup>.

فالتوجيهات السابقة تُظهر أنّ الوجه في هذه القراءة: أنه اسم فاعل، أصله: صالون على الجمع من: صلي النار، يصلّيها، أي: دخلها، وثوى فيها<sup>(7)</sup>، حُمِلَ على معنى (من) الموصولة، وحذفت النون للإضافة، والواو لالتقاء الساكنين.

### توضيح واستنتاج:

تناول النحاة ظاهرة الحمل على اللفظ والمعنى في القرآن الكريم وتوصلوا إلى أنّ الحمل على اللفظ أقوى وأكثر وأولى منه على المعنى<sup>(8)</sup>، وهذا لا ينفي الحمل على المعنى بل يجوز ذلك بعد مراعاة اللفظ. قال ابن جني: "واعلم أنّ العرب إذا حملت على المعنى لا تكذب تراجع اللفظ"<sup>(9)</sup>.

و إذا عدنا إلى القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة الحسن السابقة: (صالٌ) لوجدنا أنّها أجازت على قلة حمل المضاف على معنى (مَنْ) الموصولة إذا وقع بعدها مع مراعاة اللفظ.

<sup>1</sup> - إعراب القرآن ج:3، ص:446.

<sup>2</sup> - المحتسب ج:2، ص:274.

<sup>3</sup> - مشكل إعراب القرآن ج: 2 ص:244.

<sup>4</sup> - الكشف ج:5، ص:128.

<sup>5</sup> - المحرر الوجيز ج:4، ص:489.

<sup>6</sup> - البحر المحيط ج:7، ص:362.

<sup>7</sup> - تاج العروس ج:38، ص:435، والمفردات في غريب القرآن ج:2، ص:373.

<sup>8</sup> - ينظر: الخصائص ج:3، ص:314، وشرح الكافية ج:3، ص:57.

<sup>9</sup> - الخصائص ج:2، ص:420.

## 6- ظاهرة الفصل بين المتضايقين بالظرف أو الجار والمجرور:

## تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ))<sup>(2)</sup>، بحذف نون (ضَارِّي بِهِ).

قال ابن جني: "هذا من أبعد الشاذ، أعني حذف النون هنا. وأمثلة ما يقال فيه: أن يكون أراد: وما هم بضارِّي أحدٍ، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر."<sup>(3)</sup>، ثم قال في موضع آخر: "فهذا ونظائره يؤكد أن المعاني تتلعب بالألفاظ تارة كذا وأخرى كذا."<sup>(4)</sup> ويرى الزمخشري أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف بجعل الجار جزءاً من المجرور."<sup>(5)</sup>، والمعنى نفسه ذهب إليه ابن عطية<sup>(6)</sup>، وقال به العكبري<sup>(7)</sup>.

وقال أبو حيان أنه: "حذفها لأجل الإضافة وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور الذي هو به. ثم قال: وهذا ليس بجيد لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه يشبه الجملة من ضرائر الشعر، وأما جعل حرف الجر جزءاً من المجرور فهذا ليس بشيء أيضاً؛ لأنه يؤثر فيه، وجزء الشيء لا يؤثر في الشيء، والأجود أنه حذف للتخفيف وله نظير في نظم العرب ونثرها."<sup>(8)</sup>

## توضيح واستنتاج:

تعتبر ظاهرة الفصل بين المتضايقين بالظرف والجار والمجرور من المسائل الخلافية بين المدرستين الكوفية، والبصرية، فقد ذهب الكوفيون ومن حذا حذوهم كأبي حيان في توجيهه لقراءة الأعمش السابقة إلى أنه يجوز الفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور، وقد عللوا ذلك بأن اللسان العربي قد اشتمل على الكثير من هذه الأساليب، واستدلوا في ذلك ببعض الأبيات الشعرية منها ما هو معروف بالنسب ومنها ما هو مجهول

<sup>1</sup> - المحتسب ج: 1، ص: 187، والمحزر الوجيز ج: 1، ص: 188، والكشاف ج: 1، ص: 85، والبحر المحيط ج: 1، ص: 501.

<sup>2</sup> - البقرة: 102.

<sup>3</sup> - المحتسب ج: 1، ص: 187.

<sup>4</sup> - المصدر السابق ج: 2، ص: 256.

<sup>5</sup> - الكشاف ج: 1، ص: 85.

<sup>6</sup> - المحزر الوجيز ج: 1، ص: 188.

<sup>7</sup> - إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 194.

<sup>8</sup> - البحر المحيط ج: 1، ص: 501.



النسب، ولعل من بين الأبيات التي احتجوا بها في الفصل بين المتضايقين بالمفعول وليس بالظرف، ولا بالجار والمجرور قول الشاعر:

فَزَجَّجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ      زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

حيث فصل بين المضاف (زَجَّ)، والمضاف إليه (أبي مَزَادَةَ) بالمفعول (الْقُلُوصَ)، وليس بظرف ولا حرف جر (1).

في حين أجازته البصريون ومن هذا حذوهم كابن جني، وابن عطية، والزمخشري، والعكبري معللين ذلك بقولهم: إنّ الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد فلذلك لا يجوز الفصل بينهما إلا بالظرف أو الجار والمجرور (2). وقد استشهدوا (3) لذلك ببيتين من الشعر: الأول لذي الرمة في قوله (4):

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا      أَوْ آخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ

حيث فصل الشاعر بين المتضايقين (أَصْوَاتُ أَوْ آخِرِ الْمَيْسِ) بالجار والمجرور (مَنْ إِيغَالِهِنَّ) (بِنَا).

والثاني لأبي حية النميري في وصف رسم دار حيث يقوله:

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا      يَهُودِيٌّ يَقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

حيث فصل للضرورة بين المضاف (بِكَفٍّ) والمضاف إليه (يَهُودِيٌّ) بالظرف (يَوْمًا).

ولو عدنا إلى القراءات الأربعة الشاذة من خلال قراءة الأعمش السابقة: (بِضَارِي بِهِ) لوجدنا أنها أجازت على غير قياس وعلى مذهب الكوفيين حذف النون من اسم الفاعل الدال على الجمع لغير إضافة ويلزم من هذا الحذف أن يكون على نية الإضافة والفصل بين المتضايقين بغير الظرف أو الجار والمجرور، أو يكون الجار جزءا من المجرور فلا يضرّ الفصل به على مذهب البصريين وهو أولى (5)، كما يجوز أن يكون الحذف للتخفيف وللنحاة في ذلك دلائل وحجج يمكن العودة إليها من خلال كتبهم.

<sup>1</sup> - الإنصاف ج: 2، ص: 3، وينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج: 4، ص: 416.

<sup>2</sup> - ينظر: الإنصاف ج: 2، ص: 6، والخصائص ج: 2، ص: 390، وهمع الهوامع ج: 2، ص: 432، ودليل السالك، الفوزان ج: 2، ص: 82.

<sup>3</sup> - ينظر: الكتاب ج: 1، ص: 178، 179، والأصول في النحو ج: 2، ص: 227، وشرح المفصل ج: 1، ص: 103، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج: 4، ص: 413.

<sup>4</sup> - ينظر: ديوان ذو الرمة ص: 42.

<sup>5</sup> - الدر المصون ج: 2، ص: 42.

## 7- ظاهرة الإضافة لياء المتكلم معها بياء مثلها:

## تمثلها:

- قراءة: الأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَمَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ))<sup>(2)</sup>، بكسر الياء الثانية: (مُصْرِخِيَّ)، كأنها قُدِّرَت الزيادة على الياءين كما أنها زيدت الياء في الهاء (بهي) وذلك على الأصل في التقاء الساكنين، فالأصل فيها: (بمصرخين لي) ، فأضيف وحذفت نون الجمع للإضافة، فالتقت ياء الجمع الساكنة وياء المتكلم والأصل فيها السكون فكسرت لالتقاء الساكنين وأدغمت. إلا أن النحويين واللغويين كثر كلامهم وطال حول كسر هذه الياء ما بين مخطئ، ومجيز لها.<sup>(3)</sup>

فقد وصفها الفراء بأنها من وهم القراء، وأنها خروج على الأصل، لأن الأصل فيها الفتح إذا كانت ساكنة أو سكن ما قبلها، لكنه أجازها فيما بعد على وجه ضعيف<sup>(4)</sup>.

وقال الأخفش: ما سمعت هذا الكسر من أحد من العرب ولا من أحد من النحويين<sup>(5)</sup> ويرى الزجاج أن هذه القراءة: رديئة مردولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكره بعض النحويين، وذلك أن ياء الإضافة إذا لم يكن قبلها ساكن حركت إلى الفتح، تقول: هذا غلامي قد جاء، وذلك أن الاسم المضممر لما كان على حرف واحد وقد مُنِع الإعراب، حُرِّكَ بأخف الحركات، كما تقول: هو قائم، بفتح الواو، وتقول: أنا قمت، فتفتح النون. ويجوز إسكان الياء لثقل الياء التي قبلها كسرة، فإذا كان قبل الياء ساكن حُرِّكَت إلى الفتح لا غير، لأن أصلها أن تُحَرِّكَ ولا ساكن قبلها، وإذا كان قبلها ساكن صارت حركتها لازمة لالتقاء الساكنين.<sup>(6)</sup>

ومهما كان رد هؤلاء النحاة، فأروهم هي الأخرى فاسدة لأن القراءة متواترة عن السلف والخلف، وقرأ بها حمزة وهو أحد السبعة المشهورين، ولا يجوز أن توصف بالخطأ أو القبح أو الرداءة، حيث ذهب النحاس إلى أنه صار في هذا إجماعاً، ولا يجوز

<sup>1</sup>- بها قرأ: حمزة، ويحيى بن وثاب- معاني الفراء ج:2، ص:75، وإعراب القرآن، النحاس ج:2، ص:368.

<sup>2</sup>- إبراهيم:22.

<sup>3</sup>- ينظر: ارتشاف الضرب ص:1847.

<sup>4</sup>- معاني القرآن ج:2، ص:75، 76، وينظر: معاني القراءات ج:2، ص:62، 63.

<sup>5</sup>- معاني الأخفش ج:2، ص:407.

<sup>6</sup>- معاني القرآن وإعرابه ج:3، ص:159.

أن يحمل كتاب الله على شذوذ<sup>(1)</sup>. وقد أقرها أبو علي الفارسي لاستفاضة ذلك في السماع والقياس<sup>(2)</sup>، وأجازها ابن الجزري حيث يرى أن هذه اللغة باقية شائعة ذائعة في أفواه أكثر الناس إلى اليوم يقولون: ما فيّ أفعال كذا ويطلقونها في كل آيات الإضافة المدغم فيها<sup>(3)</sup>، فلما أُدغمت هذه الياء في التي قبلها قويت فأشبهت الحروف الصحاح فاحتملت الكسر<sup>(4)</sup>.

كما رأى ابن يعيش أنها ليست في البعد من القياس بالمكان الذي تعزى إليه، وعلل ذلك بقوله: "وذلك أن الإسكان في ياء النفس لما كثر صار كالأصل فلما تقدمها ساكن حركوها بالكسرة لالتقاء الساكنين ليدلوا بذلك أن الحركة لالتقاء الساكنين لا للبناء فلم يراعوا أصل حرف اللين فاعرفه"<sup>(5)</sup>.

وهذا أبو حيان<sup>(6)</sup> والألوسي<sup>(7)</sup> يذكران أنه نقل جماعة من العلماء أنها لغة قليلة الاستعمال، ونص قطرب على أنها لغة في يربوع فإنهم يكسرون ياء المتكلم إذا كان قبلها ياء أخرى ويصلونها بها كـ: (عليه ولديه) وقد يكتفون بالكسرة، وذلك لغة أهل الموصل وكثير من الناس اليوم وقد حسنها أبو عمرو وهو إمام لغة ونحو وقراءة وعربي صحيح. ويؤكد السيوطي على صحة هذه المسألة حيث يرى أن الياء المدغمة قد تكسر في جمع أو في غيره<sup>(8)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

كانت ظاهرة كسر ياء المتكلم الساكن ما قبلها محل نقاش واسع بين أهل العربية، فقد عدّها الأخفش من اللحن لعدم ورودها في كلام العرب، وعدم ذكرها عند أهل النحو، وضعفها الزجاج والنحاس، فهم يرون أنه إذا أضيفت ياء المتكلم وما قبلها ساكن حُرّكت إلى الفتح لا غير، و بذلك قال سيبويه إمام النحاة: "اعلم أنّ الياء التي هي علامة المجرور

<sup>1</sup> - ينظر: إعراب القرآن ج:2، ص:368، 369.

<sup>2</sup> - ينظر: الحجة للقراء السبعة ج:5، ص:29، 30.

<sup>3</sup> - النشر في القراءات العشر ج:2، ص:224.

<sup>4</sup> - الدر المصون ج:7، ص:95.

<sup>5</sup> - شرح المفصل ج:3، ص:36.

<sup>6</sup> - البحر المحيط ج:5، ص:409.

<sup>7</sup> - روح المعاني، محمود الألوسي، أبو الفضل، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ج:13، ص:210.

<sup>8</sup> - ينظر: همع الهوامع ج:2، ص:436، وينظر: مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرها وإعرابها، عبد العزيز بن علي

الحربي، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط:1، 1424هـ، 2003م، ج:2، ص:316.

إذا جاءت بعد ياء لم تكسرهما وصارت ياءين مدغمة إحداهما في الأخرى، وذلك قولك: قاضي، وهؤلاء جوارِيٌّ؛ وسكنت في هذا لأنَّ الياء تصير فيه مع هذه الياء كما تصير فيه الياء في الجر؛ لأن هذه الياء تكسر ما تلي<sup>(1)</sup>، غير أن بعضهم<sup>(2)</sup> أجاز كسرهما إذا كان قبلها ياء أخرى ويصلونها بها في جمع أو في غيره، أو لالتقاء الساكنين وذلك على لغة بني اليربوع إحدى فروع تميم أو غيرها، وهذا ما مثلته لنا على قلة في القياس قراءة الأعمش السابقة: (مصرخي) بكسر الياء رغم مخالفتها في إحدى وجوهها الأصل.

#### 8- ظاهرة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

##### تمثلها:

- قراءة الحسن<sup>(3)</sup> لقوله تعالى: ((فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّارُ وَالْحِجَارَةُ))<sup>(4)</sup>، بضم الواو (وَقُودُهَا). فالوقود بفتح الواو: الحطب، والوقود بضمها: المصدر<sup>(5)</sup>.

قال ابن جني: "هذا عندنا على حذف المضاف أي: ذو وقودها، أو أصحاب وقودها الناس؛ وذلك أن الوقود بالضم هو المصدر، والمصدر ليس بالناس. وقد جاء عنهم الوقود بالفتح في المصدر، ومثله: أولعت به ولوعا وهو حسن القبول منك، كله شاذ، والباب هو الضم"<sup>(6)</sup>. وبذلك قال ابن عطية<sup>(7)</sup>.

وقال العكبري: "ويكون في الكلام حذف مضاف تقديره: توقدها احتراق الناس، أو تلهب الناس، أو ذو وقودها الناس"<sup>(8)</sup>.

وقال أبو حيان: "وقراءة الضم هو المصدر على حذف مضاف أي: ذو وقودها"<sup>(9)</sup>.

<sup>1</sup>- الكتاب ج: 3، ص: 414.

<sup>2</sup>- ينظر: شرح الكافية ج: 2، ص: 265، وإعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 734، وارتشاف الضرب ص: 1848، وهمع

الهوامع ج: 2، ص: 436، وهداية السالك، الفوزان ج: 2، ص: 90، 91.

<sup>3</sup>- وبها قرأ: مجاهد وطلحة بن مصرف، وعيسى الهمداني، وأبو حيوة -المحتسب ج: 1، ص: 144، المحرر الوجيز ج: 1، ص: 107،

<sup>4</sup>- البقرة: 24.

<sup>5</sup>- ينظر: معاني القرآن، الكسائي ص: 64، ومعاني القرآن، الأخفش ج: 1، ص: 57.

<sup>6</sup>- المحتسب ج: 1، ص: 144.

<sup>7</sup>- ينظر: المحرر الوجيز ج: 1، ص: 107، والمصدر نفسه ج: 1، ص: 405.

<sup>8</sup>- التبيان في إعراب القرآن ج: 1، ص: 41، وينظر: إعراب القراءات الشواذ ج: 1، ص: 137، وإملاء ما من به الرحمن ص: 32.

<sup>9</sup>- البحر المحيط ج: 1، ص: 249.

كل التوجيهات السابقة تؤكد على أن قراءة الضم هي من باب حذف المضاف وإقامة المضاف عليه مقامه.

- ومثلها قراءة: الحسن البصري أيضاً<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذْلَ))<sup>(2)</sup>، بنون العظمة وكسر الراء: (لَنُخْرِجَنَّ)، ونصب: (الْأَعَزَّ وَالْأَذْلَ). أي: لَنُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ الْأَذْلَ.

فقد يكون انتصب (الأذل) في هذه القراءة على تقدير مضاف محذوف أي: مثل إخراج الأذل، و (مثل) لا يتعرف بالإضافة، لتوغله في الإبهام، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقام، فانتصب انتصابه. والمعنى: لنخرجن الأعزَّ في نفسه مثل إخراج الأذل، أو يكون على تقدير مضاف محذوف مفعولاً مطلقاً مبيناً للنوع أي: خروج الأذل، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه<sup>(3)</sup>.

- ومثلها قراءة: الحسن والأعمش<sup>(4)</sup> قوله تعالى: ((وَدَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ))<sup>(5)</sup>، بضم الراء في (رُكُوبُهُمْ).

أجاز الفراء قراءة الضم وعدّه وجهاً من وجوه العربية بقوله: "ولو قرأ قارئ: فمنها رُكُوبُهُمْ كما تقول: منها أكلهم وشربهم ورُكُوبُهُمْ كان وجهاً"<sup>(6)</sup>. فالرُكُوب بالفتح هو الدابة، والرُكُوب بالضم هو الفعل<sup>(7)</sup>.

وحمل ابن جني قراءة الضم على معنى حذف المضاف بقوله: "الكلام محمول على حذف المضاف مقدماً أو مؤخراً، فإن شئت كان التقدير فيها: ذو رُكُوبُهُمْ، وإن شئت كان التقدير: فمن منافعها أو من أعراضها رُكُوبُهُمْ، فالحذفان متساويان وذلك إن قدرته على أنه فمن منافعها رُكُوبُهُمْ فأنما حذف من الخبر؛ لأن تقديره: فرُكُوبُهُمْ منها، فهو - وإن كان مقدماً في اللفظ - مؤخر في المعنى.

<sup>1</sup> - بها قرأ: ابن أبي عبيدة، - مختصر شواذ القرآن ص: 157، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: 423، والإتحاف ص: 543، ومعجم القراءات ج: 9، ص: 475.

<sup>2</sup> - المنافقون: 8.

<sup>3</sup> - ينظر معاني القرآن، الفراء ج: 3، ص: 106، والكشاف ج: 6، ص: 118، والقراءات الشاذة ص: 570، 571.

<sup>4</sup> - مختصر في شواذ القرآن ص: 126، والمحتسب ج: 2، ص: 262، والمحزر الوجيز ج: 4، ص: 463، والجامع لأحكام القرآن ج: 17، ص: 486.

<sup>5</sup> - يس: 72.

<sup>6</sup> - معاني القرآن ج: 2، ص: 381.

<sup>7</sup> - ينظر معاني القرآن، الأخفش ج: 2، ص: 489.

وإن قدرته على معنى فمنها ذو رُكوبهم فحسن أيضا، وإن كان مقدما في المعنى فإنه مؤخر في اللفظ"<sup>(1)</sup>. وبهذا التوجيه قال أكثر المفسرين واللغويين<sup>(2)</sup>.

### توضيح واستنتاج:

يرى اللغويون أن اللغة العربية قائمة على المجاز، وحذف المضاف كثير فيها، وهو من باب التوسع<sup>(3)</sup> والاختصار، وقد أجازته جمهور النحاة من خلال توجيهاتهم لكثير مما ورد في القرآن وكلام العرب<sup>(4)</sup>. فهذا ابن جني يرى في حذف المضاف أنه مُشاع ومُطرد وأنه موجود بكثرة في القرآن الكريم حتى بلغ حوالي ألف موضع<sup>(5)</sup>. غير أن بعض النحاة يربطه بأمن اللبس، فقد قال ابن يعيش: "اعلم أن المضاف قد حُذف كثيرا من الكلام وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يشكل وإنما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصارا وإذا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعراب إعرابه"<sup>(6)</sup>. وقد أكد ذلك ابن عصفور بقوله: "ويجوز حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه في الإعراب وغيره إذا كان الكلام مُشعرا بحذفه، فإن لم يكن الكلام مشعرا بذلك لم يجز الحذف إلا في ضرورة"<sup>(7)</sup>.

وبرجوعنا إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها أجازت من خلال قراءات الحسن والأعمش السابقة حذف المضاف لدليل وإقامة المضاف إليه مقامه، مع أمن اللبس، والاستشعار بحذفه؛ لأن اللغة قائمة على الوضوح والإبانة، ومثل هذا التعبير جار على مألوف اللغة، ويعوزه السماع والقياس.

<sup>1</sup> - المحتسب ج:2، ص:262، 263، بتصرف.

<sup>2</sup> - ينظر: الكشف ج:5، ص:102، وإعراب القراءات الشواذ ج:2، ص:373، والبحر المحيط ج:7، ص:331، وروح المعاني ج:23، ص:51، والإتحاف ص:469، والقراءات الشاذة ص:561.

<sup>3</sup> - جاء في كتب النحو أن كل صنوف التغيير في أصل التركيب من حذف، وزيادة، وتقديم وتأخير، وحمل على المعنى، هي اتساع نحوي. فسيبويه يرى أن ما يأتي على خلاف الأصل قيل فيه: هو على سعة الكلام، أو لاتساعهم فيه - ينظر: كتاب سيبويه: ج:1، ص:211 و 222 و 230 و 336. ويقول ابن جني: "وكيف تصرف الحال فالإتساع فاش في جميع أجناس شجاعة العربية". - الخصائص ج:2، ص:447.

<sup>4</sup> - ينظر: المقتضب ج:3، ص:230، ومعاني القرآن وإعرابه ج:1، ص:175، 176، وشرح الكافية ج:2، ص:254، وجمع الهوامع ج:2، ص:428، 429.

<sup>5</sup> - الخصائص ج:1، ص:192، 193.

<sup>6</sup> - شرح المفصل ج:3، ص:23، وينظر: المفصل في علوم العربية ص:90.

<sup>7</sup> - المقرب ج:1، ص:214.

ظاهرة إضافة العدد (ثلاثة) إلى مفرد مجرور:تمثلها:

- قراءة: الحسن<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: (( وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ))<sup>(2)</sup>، بفتح القاف، وسكون الراء، وواو خفيفة: (ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ)، ووجهه أنه أضاف العدد إلى اسم الجنس، إذ اسم الجنس يُطلق على الواحد وعلى الجمع حسب ما تريد من المعنى، ودلّ العدد على أنه لا يُراد به الواحد<sup>(3)</sup>.

توضيح واستنتاج:

ترى اللغة أنه لا يجوز إضافة العدد (ثلاثة) إلى المفرد، وأنه لم يأت إضافتها إلى مفرد إلا إلى مائة. قال ابن عصفور: "ألا ترى أنه لا يجوز: ثلاث صحراء، ولم يأت إضافة العدد إلى مفرد إلا مائة، في قولهم: ثلاث مائة... وكان القياس: ثلاث مئين، وأومئآت، كما جاء في قول الفرزدق:

ثَلَاثُ مِئِينَ لِلْمَلُوكِ وَفِي بَيْهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ"<sup>(4)</sup>.

غير أن بعض العلماء يرى<sup>(5)</sup> أنه يُحسن إضافة العدد (ثلاثة) إلى اسم الجمع أو اسم الجنس، وهو جائز في الكلام والشعر، وهو مثل قولك: هذا حب رمان والحب ليس برمان وإنما جنس منه.

وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها أوردت مثل هذا المسلك اللغوي من خلال قراءة الحسن السابقة: (ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ)، حيث أجازت على قلة مجيء تمييز العدد ما بين الثلاثة إلى العشرة مفردا مجرورا.

<sup>1</sup>- المحرر الوجيز ج:1، ص: 304، والبحر المحيط ج:2، ص: 197.

<sup>2</sup>- البقرة:228.

<sup>3</sup>- ينظر: أمالي ابن الشجري ج:2، ص: 210، والبحر المحيط ج:2، ص: 198.

<sup>4</sup>- أمالي ابن الشجري ج:2، ص: 210، وينظر: شرح المفصل ج:6، ص: 21، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج:7، ص: 370.

<sup>5</sup>- ينظر: الكتاب ج: 3، ص: 569، 570، والمقتضب ج:2، ص: 156، 157، وهمع الهوامع ج: 2، ص: 271، وشرح الكافية ج:1، ص: 301، والأصول في النحو ج:2، ص: 9.

ظاهرة إضافة العدد (مائة) إلى الجمع على الأصل:

تمثله:

- قراءة: الحسن والأعمش<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ((وَمَكَثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا))<sup>(2)</sup>، بإضافة (مائة) إلى (سنين). بوضع السنين موضع السنة، وهذا ما ذكره الكسائي بقوله: "العرب تقول: أقمت عنده مائة سنة، ومائة سنين"<sup>(3)</sup>.

وقد ذكر الفراء وجهاً لهذه القراءة من كلام العرب، حيث أنهم يضعون الجمع موضع المفرد<sup>(4)</sup>. والمعنى نفسه ذهب إليه ابن عطية<sup>(5)</sup>، وأبو حيان<sup>(6)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(7)</sup>.  
فقراءة حذف التنوين جاءت على القياس في تمييز المائة في مجيئه مجروراً بالإضافة، والقياس إضافته إلى المفرد، وإنما أتى به مجموعاً على الأصل - وهو قليل الاستعمال - لأن المعنى المراد به الجمع فحمل عليه<sup>(8)</sup>.

توضيح واستنتاج:

يرى علماء اللغة أنّ البصريين منعوا إضافة مائة إلى الجمع<sup>(9)</sup>، لكنه يجوز ذلك على الأصل<sup>(10)</sup>، أو بوضع المجمع موضع المفرد<sup>(11)</sup>.  
وبالرجوع إلى القراءات الأربعة الشاذة نجد أنها أجازت من خلال قراءة الحسن والأعمش السابقة: (مِائَةً سِنِينَ) بدون تنوين وإضافة، على السعة إضافة (مائة) إلى الجمع - وهو على الأصل والقاعدة - مع وضعه موضع المفرد.

<sup>1</sup> - بها قرأ: حمزة، والكسائي، وطلحة، ويحيى، وابن أبي ليلى، وخلف، وابن سعدان، وابن عيسى الأصبهاني، وابن جبير الأنطاكي. - البحر المحيط ج: 6، ص: 112، ومعجم القراءات ج: 5، ص: 187.

<sup>2</sup> - الكهف: 25.

<sup>3</sup> - معاني القرآن ص: 186.

<sup>4</sup> - معاني القرآن ج: 2، ص: 138.

<sup>5</sup> - ينظر: المحرر الوجيز ج: 3، ص: 510.

<sup>6</sup> - ينظر: البحر المحيط ج: 6، ص: 112.

<sup>7</sup> - ينظر: الدر المصون ج: 7، ص: 470.

<sup>8</sup> - ينظر: إملاء ما من به الرحمن، العكبري ص: 397، وهمع الهوامع ج: 2، ص: 272، وأثر القراءات في الدراسات النحوية ص: 87.

<sup>9</sup> - ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة (د-ت)، القسم الأول، الجزء الأول ص: 22.

<sup>10</sup> - ينظر: إملاء ما من به الرحمن، العكبري ص: 397، وهمع الهوامع ج: 2، ص: 272، وأثر القراءات في الدراسات النحوية ص: 87.

<sup>11</sup> - ينظر: معاني القرآن، الفراء ج: 2، ص: 138.



## الخاتمة:

خلص البحث من خلال الباب التمهيدي إلى النتائج الآتية:

- القرآن هو اللفظ الدالّ على البعض وعلى الكلّ المنزّل من ربّ العالمين، بتكليف الروح الأمين، ليثبتته في صدر خير المرسلين، بلغة عربية فصيحة، المحفوظ من قبل الله تعالى، المنقول إلينا بالتواتر المتلوّ بقراءاته المختلفة بشروطها الصحيحة بما لا يفسد مبناه ولا يبعد معناه.

- الأحرف السبعة هي -فيما خلصت إليه- هي تلك الوجوه اللغوية بظواهرها. الصوتية والصرفية والنحوية من حيث اختلافها في التنوع والتغاير النطقي، لا التناقض والتضاد اللفظي، وأنّ الاختلاف حاصل في الألفاظ

- تعتبر القراءات القرآنية بصفة عامة والشاذة بصفة خاصة من حيث تعريفها، وأنواعها، وشروطها، وعلاقتها بالقرآن الكريم من المواضيع الهامة التي شغلت بال الدارسين اللغويين القدامى والمحدثين بجميع أصنافهم، صوتا وبنية وتركيبا ودلالة.

- القراءات القرآنية هي ذلك المنهج الذي اتبعه القارئ في التلقي والأداء، أو طريقة نطق وتأدية ألفاظ القرآن بوجوه قرائية مختلفة؛ من حيث صوتها، وصرفها، ونحوها.

- القرآن والقراءات من حيث المصطلح حقيقتان متغايرتان.

- ساعدت القراءات القرآنية العربَ على النطق بما يوافق سليقتهم اللغوية تشريفا لهم.

- إنّ جمع القرآن الكريم وتوثيقه، ووضع الضابط القرائي له ولقراءاته له الدور الكبير في الحفاظ على سلامته من التحريف والتزييف.

- تعتبر القراءات الشاذة حجة في اللّغة بجميع مستوياتها، وهي مجال رحب لمن يريد البحث في الصوت والصرف والنحو.

- إنّ القراءات الأربعة الشاذة الزائدة على العشرة ورواياتها المختلفة هي مصدر أساسي للدراسة الحديثة حول خصائص اللهجات العربية وتنوعها واختلاف أسنتها، بل هي أغنى مآثورات التراث بالمادة اللغوية.

- إنّ هذه القراءات المعروفة اليوم بشهرة شذوذها والمصنّفة ضمن القراءات الأربعة الزائدة على العشرة هي لأربعة من التابعين، وتابعي التابعين كانوا من المتضلعين في شتى علوم العربية، فالحسن البصري كان بحرا في العربية، وعالما كبيرا، وابن محيصة المكي من كبار علماء القراءات، والأعمش الكوفي كان يُلقب بالمصحف،

واليزيدي البصري كان عالما في اللّغة والنحو والشعر، وهم من الطبقات التي قبلت خياراتها.

- أقرّ علماء اللّغة والنحو والتفسير بجواز القراءة لواحد أو أكثر من هؤلاء الأربعة لمكانتهم في اللّغة والإقراء والحديث.

أما نتائج الباب الثاني الخاص بالدراسة الصوتية فتمثّل في:

- ظاهرة اختيار الحركات في القراءات الأربعة الشاذة في بناء الكلمة سواء أكان في فائها أم في عينها ظاهرة لغوية هدفها التخفيف ومرجعها اختلاف اللهجات أو اللّغات.

- مالت القراءات الأربعة الشاذة إلى ظاهرة الإتياع وهي ضرب من ضروب التأثير الصوتي بالحركات القصيرة بين الحروف المتجاورة بعضها ببعض في الكلمة الواحدة والجنوح إليه سبه الفرار إلى التخفيف.

- ذكر العلماء أن إشباع الحركات واجترائها ظاهرة لغوية تخص الشعر للاضطراب دون القرآن. لكن خالص البحث إلى أنه يجوز في القرآن وهذا ما حققته القراءات الأربعة الشاذة.

- أجازت القراءات الأربعة الشاذة كسر حروف المضارعة ميلا إلى الانسجام الصوتي، وعلى نهج ما تميل إليه القبائل البدوية من سرعة الأداء عند التكلم.

- مالت القراءات الأربعة الشاذة إلى الإمالة حتى ولو كان على حساب الحركة الإعرابية بهدف السهولة في النطق، وتحقيق الانسجام والتجانس الصوتي.

- حققت القراءات الأربعة الشاذة ظاهرة الإشمام وأجازته على لغة قيس، وعقيل ومن جاورهم، وعامة بني أسد.

- أجازت القراءات الأربعة الشاذة تسكين المتحرك طلبا للتخفيف لاستثقالهم توالي الصائت، حتى لو كان هذا الصائت ذا وظيفة إعرابية.

- أجازت القراءات الأربعة الشاذة تحريك الساكن في بعض الكلمات ك: (عشرة) لكثرة الاستعمال، أو يرجع إلى الانحرافات والتخليطات التي لحقت ألفاظ العدد في بعض عادات بعض القبائل اللّغوية.

- أجازت القراءات الأربعة الشاذة تحقيق الهمزة في بعض الحالات سيرا على نهج تميم، وقيس، وأسد وما جاورها. في حين خففتها في حالات أخرى سيرا على نهج الحجازيين.

- زاوجت القراءات الأربعة الشاذة بين الإدغام وفكّه، وكلّ ذلك سببه التخفيف في النطق. كما أجازت الإبدال بين الحروف للتقارب الصوتي، أو لقرب المعاني. وحققت القلب المكاني للأسباب نفسها.

أما نتائج الباب الثالث الخاص بالدراسة الصرفية فتمثّل في:

أجازت القراءات الأربعة الشاذة بناء الاسم، والمصدر على السماع، أو على غير قياس، أو على القليل ما يلي:

- مجيء الاسم من الثلاثي المجردّ على بناءٍ متروكٍ لأسباب صوتية: (فَعْل)، لكنه قليل غير مطرد لم يأت إلا في كلمة: (حَيْك).

- مجيء الاسم من الثلاثي المزيد على بناء شاذ: (فُعَال)، في كلمة: (قُثَائِها) تشبيهاً له ببناء النواصب على لغة تميم وبعض أسد.

- مجيء الصفة من الثلاثي المزيد على بناء: (الْفَيْعَال) مثل: (الْقِيَام).

- مجيء الاسم من الثلاثي المزيد على بناءٍ معدود: (مَفْعَل-ة) مثل: (ميسرة).

- مجيئه من الثلاثي المزيد على بناء قليل: (فُعْلان)، مثل: (رُضْوَان).

- مجيئه من الثلاثي المزيد على بناء عزيز: (فَعِيل)، مثل: (دَرِّي).

- مجيء المصدر من الثلاثي على لغة، على بناء: (فَعْل)، مثل: (حَوْب، مَكْت).

وعلى: (فَعْل)، مثل: (حَجّ). وعلى بناءين: (الفَعْل والفَعْل)، مثل: (الْقَوْل والقَالَ).

- مجيئه من الثلاثي المتعدّي على بناء: (فُعُول)، مثل: (رُكُوبهم، نُصُوحا).

- مجيئه من الثلاثي على بناء: (فُعَلَى) على غير قياس، مثل: (حُسْنَى).

أجازت على السماع القراءات الأربعة الشاذة في صيغ الفعل ما يلي:

- التناوب بين أزمنة الفعل، وهي سنة من سنن العرب، وهو كثير في كلامهم شعره ونثره باعتراف نحاة البصرة والكوفة والبلاغيين، بل هو كثير في القرآن الكريم وقراءاته.

- التبادل بين اللواصق واللواحق التصريفية لأغراض دلالية.

- التبادل بين صور الأفعال للأسباب نفسها السابقة.

كما أجازت على السماع في صيغ الجنس والعدد ما يلي:

- تأنيث الفعل إذا أضيف إلى فاعله المذكر إلى مؤنث.

- تأنيث الفعل الذي فاعله ضمير يعود على جمع تكسير.

- إلحاق علامة التّأنيث للفعل المحصور بـ: (إلّا).
  - تذكير المؤنّث لوجود الحائل.
  - تذكير الفعل للتعبير بلفظ الجماعة عن الواحد.
  - تذكير المؤنّث على معنى الجمع.
  - تذكير الفعل مطابقة لمرجع الضمير الغائب حملا على المعنى.
  - التبادل بين المفرد والمثنى والجمع إذا أجازته السياق وأمن اللبس.
- كما أجازت القراءات الأربعة الشاذة على السماع، أو القياس في صيغ المشتقات والجموع ما يلي:
- التبادل بين المصدر واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة.
  - وضع جمع السلامة المذكر، والمؤنّث موضع جمع تكسير.
  - وضع جمع تكسير موضع جمع سلامة في الصّقات.
  - وقوع جمع الكثرة موقع بعض، ووقوع جمع الكثرة موقع جمع القلة، وجمع القلة موقع جمع الكثرة.
- أما نتائج الباب الرابع الخاص بالدراسة النحوية فتتمثل في:
- أجازت القراءات الأربعة الشاذة على السماع أو القياس ما يلي:
  - صرف الممنوع من الصرف ومنع المصروف لوجود علة لذلك.
  - حذف التنوين على قلة في الاستعمال وهو علامة إعراب إذا استقبله ساكن أو (أل) التعريف للتخفيف، رغم أنّ هذا المسلك يخص الشعر أكثر اضطرارا.
  - حذف آخر جمع التكسير الذي على صيغة منتهى الجموع، ونقل حركته إلى الحرف الذي قبله، وإجراء الإعراب عليه على نية نسيان المحذوف.
  - إعراب جمع التكسير بالحروف على التوهم.
  - إجراء الضمائر على غير معانيها العامة مناسبة لما تفرضه التداوليات، وبحسب سياق النص.
  - التبادل بين الأسماء الموصولة وبنائها على خلاف الجاري على لسان العرب في كلامها.

- استعمال التّعريف بدل التّكثير لدلالته على الجنس، أو لدلالته على العموم والشمول، أو على المبالغة، كما استعملت التّكثير مكان التعريف لأن النكرة أشد تمكنا من المعرفة، وهو أصل الأسماء.
- نصب المضارع بـ: (أن) بعد حذفها والإبقاء على عملها على مذهب الكوفيين، كما أجازت على مذهبهم أيضا على قلة نصب المعطوف بـ: "ثم" إذا وقع بين الشرط وجوابه - بعامل الصرف-.
- فتح لام: (كي) التي يُنصب بعدها المضارع على أنها لغة محكية وهي لغة تميم، وتسكينها على الشذوذ في الاستعمال والقوة في القياس.
- أجازت على مذهب الكثير من اللّغويين جزم الفعل المضارع إذا وقع في جواب الدعاء، أو النهي، أو على صحة وقوعه بدلا، أو للتخفيف من توالي الحركات، أو على نية وجود شرط.
- أجازت كسر ياء: (يَعِي) وتسكين العين فيها على خلاف الأصل؛ حيث علّت عين الفعل وصحت لامه فحذفت العين وبقيت اللام وهي حرف علة مع دخول الجازم، والقياس حذف اللام وفتح العين وهذا مذهب ترغّب عنه العرب إلا في النادر الشاذ.
- أجازت استعمال: (لما) مكان: (لم) للدلالة على نفي لما قد كان: (لا) لنفي فعل، وهذا حسب المعنى المقصود منها في السياق القرآني.
- أجازت قاعدة تسكين لام الأمر أو كسرها بعد حروف العطف الثلاث: (الفاء والواو وثم)، فقراءة الكسر على الأصل، والتسكين للتخفيف.
- أجازت من القليل الذي لا تبني عليه القاعدة دخول لام الأمر على فعل المخاطب، ورغم أنها لغة قليلة لخروجها عن الأصل إلا أنها من مألوف اللّغة لورودها في القرآن وفي كلام العرب.
- جوزت على قلة دخول (لا) الناهية على فعل المتكلم.
- أجازت في الفعل المضارع إذا جاء جوابا لشرط ماض وجهين أحدهما: الجزم بحذف الحركة المقدرة على لغة بعض العرب. وثانيهما: الإعراب وبذلك يكون مرفوعا بعلّة ضعف الأداة لبعدها عن لفظ الجزاء.
- أجازت جزم الفعلين على الموضع؛ شريطة أن تكون الفاء الرابطة للمجازاة وحسب ما يحتمله السياق، وذلك إذا حُمّل الفعل على موضع الكلام، وإذا كان هذا الكلام في

- موضع يكون جوابا، لأنَّ أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره.
- جوّرت إسكان واو المضارع على قلّة، والياء على كثرة إذا كانتا في موضع نصب.
  - أجازت تسكين ياء الماضي المبني على الفتح على لغة طيء التي اشتهرت بقلب الياء الساكنة المكسور قبلها ألفا في بعض الأفعال الثلاثية الماضية المكسورة العين سواء أكانت الكسرة والياء أصليتين أم عارضيتين.
  - جوزت الابتداء بالنكرة إذا كانت مسبوقه بنفي أو عامة، أو موصوفة بمعنى، أو بعد الفاء التي للجزاء.
  - أجازت على الخيار إعراب الاسمان المرفوعان ولم يكن بينهما عاطف خبرا متعددا إذا وليا اسم إشارة، وقع بعد مبتدأ.
  - أجازت على كثرة حذف الخبر مفردا أو شبه جملة لدلالة ما قبله عليه. كما أجازت حذفه بعد واو الاستئناف إذا دل عليه دليل.
  - أجازت جعل المصدر المؤول: (أن قالوا) خبرا لكان على العكس، والأكثر في الكلام أن يكون اسمها؛ ذلك لأن المصدر المؤول أقوى في التعريف من الاسم المضاف إلى معرفة، فالأولى أن يكون اسما لكان لا خبرا.
  - أجازت تخفيف نون: (لكن) و إزالة اختصاصها وإهمال عملها لزوال موجب إعمالها، وهو اختصاصها بالاسم ودخولها على الفعل والاسم، ويبقى معناها بعد ذلك الاستدراك، ويرفع الاسم بعدها على الابتداء باتفاق جمهور النحاة على خلاف يونس والأخفش فإنهما يجيزان إعمالها على قياس (إن، وأن، كأن).
  - جوزت رفع الاسم بعد: (لا) النافية على الابتداء، أو على إعمالها في النكرة إعمال (ليس) وهو قليل في كلام العرب، ويجوز على قلّة أن يحذف التنوين للتخفيف لكثرة الاستعمال، أو لإرادة الألف واللام.
  - كما أجازت حذف في أحد عناصر الجملة الفعلية إذا دعت الضرورة السياقية ذلك.
  - أجازت على مذهب الكوفيين في الفعل المتعدّي إلى الفعل المتعدّي على مفعولين إذا بُني للمفعول وجهين؛ إقامة الأوّل مقام الفاعل وحذفت الثاني، أو حذف الأوّل وإقامة الثاني مقامه.

- أجازت تعدية الفعل اللازم بنفسه أو بواسطة، كم أجازت لزوم الفعل المتعدّي إذا أمن اللبس.
- جواز حذف المنادى سماعا إذا كان بعده أمر، وكانت (يا) دليلا عليه مع مراعاة المعنى.
- أجازت في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ثلاث لغات: - حذف ياء الإضافة وضم آخر المضاف على معنى الإضافة. - حذف ياء الإضافة في الاسم الموصوف بـ:(ابن) وكسر آخر الاسم للدلالة على أنه اجترأ بالكسر عن الياء وجعله اسما واحدا. - إثبات ياء الإضافة على الأصل.
- أجازت في: ظرف الزمان:(يوم الزينة) المتصرف الواقع خيرا نصبه على الظرفية الزمانية. كما أجازت وقوع المصدر(قبضة) ظرفا ونصبه على الظرفية على مذهب الكوفيين، ومنعه على مذهب البصريين، لأنه عندهم ظرف محدود. وأجازت أيضا وقوع المصدرين الميمين(محيا وممات) ظرفا مع نصبهما على الظرفية الزمانية أو المكانية.
- جوزت على قلة في الاستثناء التام الموجب إتباع المستثنى المستثنى منه فيكون بدلا منه على فحوى المعنى، أو على نية المتكلم، وهذا الأسلوب مطابق للغة بعض القبائل العربية التي تجعل الكلام التام الموجب والتام غير الموجب متماثلين في الحكم، والأفصح النصب على الاستثناء.
- جوزت في (غير) إذا كانت بمعنى (إلا) على لغة أسد وقضاعة نصبها مطلقا في أسلوب الاستثناء سواء أكان تاما أم غير تام.
- أجازت على مذهب الكوفيين وأبي الحسن الأخفش وقوع الفعل الماضي حالا دون (قد).
- أجازت في عامل الحال ألا يكون هو نفسه العامل في صاحبها؛ لأن الأصل في عامل الحال هو نفسه العامل في صاحبها وهو واجب الاتّحاد.
- جوزت على مذهب الجمهور تعدد الأحوال وصاحبها واحد.
- أجازت تناوب الحروف بعضها عن بعض لفظا أو معنى، كما أجازت أن تأتي الفاء بمعنى الباء أو الواو وتعمل الجر فيما بعدها.

- جوزت في القرآن خفض ما حقه الرفع على الجوار أو على النعت، لما فيه من فسحة للمتحدث وتوسع في اللغة، وهو أسلوب من أساليب اللغة العربية الفصيحة.
- أجازت رفع الجار والمجرور الاسم بعده على المبتدأ.
- أجازت إضافة الشيء إلى نفسه حسب مذهب الكوفيين، أو بتأويل ما يوافق معناه ليساير القاعدة حسب مذهب البصريين.
- جوزت على القياس أن يكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه إذا كان بعضا منه، أو محمولا على معناه.
- أجازت حذف النون أو التنوين من اسم الفاعل المستوفي شروط الأعمال مع إضافته إلى مفعوله على القياس استخفافا، وأن هذه الظاهرة اللغوية كثيرة في كلام العرب، والقرآن الكريم وقراءاته.
- جوزت إضافة المصدر إلى الفاعل المرفوع محلا أو المفعول المنصوب محلا، ويتمّ تحديد أحدهما بحسب ما يقتضيه المعنى.
- أجازت على قلة حمل المضاف على معنى (من) الموصولة إذا وقع بعدها مع مراعاة اللفظ.
- أجازت على غير قياس وعلى مذهب الكوفيّين حذف النون من اسم الفاعل الدال على الجمع لغير إضافة ويلزم من هذا الحذف أن يكون على نية الإضافة والفصل بين المتضايين بغير الظرف أو الجار والمجرور.
- أجازت على السماع والقياس حذف المضاف لدليل وإقامة المضاف إليه مقامه، مع أمن اللبس، والاستشعار بحذفه.
- أجازت على قلة مجيء تمييز العدد ما بين الثلاثة إلى العشرة مفردا مجرورا، وإضافة (مائة) إلى الجمع - وهو على الأصل والقاعدة - مع وضعه موضع المفرد.



## فهرس المصادر و المراجع

- القرآن الكريم.

-الألف-

1. إبراز المعاني من حرز الأمانى فى القراءات السبع، أبو شامة: (عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم ت: 665هـ) تح: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، بيروت.
2. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع الصقلي (ت: 515هـ)، تح: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1999م.
3. أبنية الصرف فى كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط: 1، 1385هـ، 1965م.
4. إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر، البنّا (شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغنى الدميطي ت: 1117هـ) تح: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 3، 1427هـ، 2006م.
5. أثر القراءات القرآنية فى الفهم اللغوي، محمد مسعود علي حسن عيسى، دار السلام، القاهرة، ط: 1، 1430هـ، 2009م.
6. أثر القراءات فى الأصوات والنحو العربي-أبو عمرو بن العلاء-، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 1، 1408هـ، 1987م.
7. أثر القراءات فى الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة علي جراح الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، (د-ت).
8. أحسن الأثر فى تاريخ القراء الأربعة عشر، محمود الحصري، مطابع شركة الشرمي، العباسية، مصر (د-ت).
9. اختصاص القرآن بعوده إلى الرحمن الرحيم، السعدي (أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل)، تح: عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط: 1، 1989م. -
10. أدب الكاتب، ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم، ت: 276هـ)، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت (د-ت).

11. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:1، 1418هـ، 1998م.
12. أساس البلاغة، الزمخشري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط:1، 1419هـ، 1998م.
13. أسرار أسرار العربية، ابن الأنباري:(أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، ت:577هـ-)، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا(د-ت).
14. أسرار النحو، ابن كمال باشا:(شمس الدين أحمد بن سليمان ت:940هـ-)، تح: أحمد حسن حامد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط:2، 1422هـ، 2002م.
15. أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، ط:1418هـ، 1998م.
16. إعجاز القراءات القرآنية: دراسة في تاريخ القراءات واتجاه القراء، صبري الأشوح، مكتب وهيبة، القاهرة، ط:1419، 1هـ، 1998م.
17. إعراب القراءات الشوانذ، العكبري: (أبو البقاء ت:616هـ-)، تح: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط:1، 1417هـ، 1996م.
18. إعراب القرآن، النحاس:(أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ت:338هـ-)، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط:3، 1409هـ، 1988م.
19. إكمال الإعلام بتثليث الكلام، ابن مالك، برواية: محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل الحنبلي، تح: سعد بن حمدان الغامدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية،(د-ت).
20. الإتقان في علوم القرآن، السيوطي:(جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر ت:911هـ-)، تح: مركز الدراسات القرآنية مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية (د-ت).
21. الأحرف السبعة للقرآن، أبو عمرو الداني(ت:444هـ-)، تح: عبد المهيمن طحّان، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية ط:1، 1418هـ، 1997.

22. الأحراف القرآنية السبعة، عبد الرحمان بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر، الرياض، ط:1، 1411هـ، 1991م.
23. الإختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، دار الجيل بيروت ، الدار السودانية للكتب، ط:1، 1408هـ، 1988م.
24. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،(د-ت).
25. الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مطبعة نهضة مصر(د-ت).
26. الأصول في النحو، ابن السراج: (أبو بكر محمد بن سهل ت:316 هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان(د-ت).
27. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط:15، 2002م.
28. الاقتراح في أصول النحو وجدله، السيوطي، تح: محمود يوسف فجال، دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، ط:2، 1423هـ، 2002م.
29. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، البطلوسي: (أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد، ت:521هـ)، تح: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط:1996.
30. الأمالي الشجرية، ابن الشجري:(هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت:542هـ) تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:1، 1413هـ، 1992م.
31. الإمامة والتفخيم في القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري، عبد العزيز علي سفر، سلسلة التراث العربي، الكويت ط:1، 1422هـ، 2001م.
32. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، العكبري، تح: الناشر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1414هـ، 1993م.
33. إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي: (الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط:1، 1406هـ، 1986م.

34. **الإتصاف في مسائل الخلاف**، ابن الأنباري: (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد تـ: 577هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د-ت).
35. **إهداء الديباجة في شرح سنن ابن ماجة**، صفاء الضوي أحمد العدوي، دار اليقين، (د-ت).
36. **إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز الجامع للقراءات الأربعة عشر**، القباقبي: (محمد بن خليل بن أبي بكر شمس الدين بن عبد الله، تـ: 849هـ) تح: عياش فرحات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995م.
- الباء-
37. **البحر المحيط**، أبو حيان الأندلسي: (محمد بن يوسف تـ: 745هـ)، تح: أحمد عادل عبد الوجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1413هـ، 1993م.
38. **البداية والنهاية**، ابن كثير، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط: 1، 1408هـ، 1998م.
39. **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة**، عبد الفتاح قاضي، دار السلام، القاهرة، ط: 1، 1424هـ، 2004م.
40. **البرهان في علوم القرآن**، الزركشي: (الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله تـ: 794هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة التراث، القاهرة، ط: 3، 1404هـ، 1984م.
41. **البيان في غريب إعراب القرآن**، أبو البركات بن الأنباري (تـ: 577هـ)، تح: طه عبد الحميد طه، ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1400هـ، 1980م.
42. **البيان والتبيين**، الجاحظ: (أبو عثمان عمرو بن بحر) تح: فوزي عطو، دار صعب، بيروت، لبنان ط: 1. 1968م.

## -التاء-

43. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي: (محمد مرتضى الحسيني) ، تح: عبد الكريم العزباوي، التراث العربي، الكويت، 1403هـ، 1983م.
44. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تح: ضاحي عبد الباقي، مطبعة الكويت ط: 1422، 1هـ، 2001م.
45. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تح: عبد الستار أحمد فراج، التراث العربي، الكويت، 1385هـ، 1965م.
46. تاريخ مدينة السلام، أبو بكر الخطيب البغدادي، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط: 1، 1422هـ، 2001م.
47. التبيان في آداب حملة القرآن، النووي: (أبو زكريا يحيى بن شرف الدين) ، الوكالة العامة للتوزيع، دمشق، سوريا، ط: 1، 1403هـ، 1983م.
48. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري (ت: 616 هـ) ، تح: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العلمية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1976م.
49. التطور النحوي للغة العربية، براجشتراسر، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 4، 1423هـ، 2003م.
50. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، المباركفوري (أبو العلى محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم)، تح: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (د-ت).
51. التعبير الزمني عند النحاة العرب، عبد الله بوخلخال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987.
52. التعريفات، الجرجاني (علي محمد بن علي، ت: 816هـ)، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 1، 1405هـ.
53. التفسير اللغوي الاجتماعي للقراءات القرآنية، هادي نهر، عالم الكتب الحديث، إربد، ودارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، ط: 1، 1429هـ، 2008م.
54. التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية، طه صالح أمين آغا، دار المعرفة، بيروت، لبنان ط: 1، 1428هـ، 2007م.

55. تفسير البيضاوي، البيضاوي، تح: عبد القادر عرفات العشا حسونة، دار الفكر، بيروت، ط:1، 1416هـ، 1996م.
56. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير: (عماد الدين أبو الفداء إسماعيل)، تح: مصطفى السيد محمد، ومحمد السيد رشاد، ومحمد فضل العجاوي، وعلي أحمد عبد الباقي، وحسن عباس قطب، مؤسسة قرطبة، ومكتبة أولاد الشيخ للتراث، الجيزة، مصر، ط:1، 1421هـ، 2000م.
57. تفسير الكشاف، الزمخشري، تح: محمد مرسي عامر، دار المصحف، القاهرة، ط:2، 1397هـ، 1977م، (د-ت).
58. تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم، محمد حسن عواد، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط:2، 1982م.
59. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي: (جمال الدين أبو الحجاج يوسف، ت:742هـ)، تح: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:2، 1405هـ، 1985م.
60. توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرا وإعرابا، عبد العزيز بن علي الحربي دار ابن حزم للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط:1، 1424هـ، 2003م.
- الجيم-
61. - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري: (أبو جعفر محمد بن جرير ت:310هـ) تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط:1، 1422هـ، 2001م.
62. جامع الصحيح المختصر (الجزء الخاص في التفسير): البخاري: (محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي)، تح: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير اليمامة بيروت، ط:3، 1407هـ، 1987م.
63. الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، (أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة)، تح: إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط:2، 1395هـ، 1975م.

64. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: (عبد الله بن محمد ت: 671هـ)، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 1، 1427 هـ، 2006م.
65. جزء فيه قراءات النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن عدي بن صهبان، تح: حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط: 1، 1988م.
66. الجمع الصوتي الأول للقرآن، السعيد لبيب، دار المعارف، ط: 2، 1978م.
67. الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 1، 1405 هـ، 1985م.
68. الجمل في النحو، الزجاجي: (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت: 340هـ) تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 1، 1404 هـ، 1984م.
69. الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، عبد البديع النيرماني، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سوريا، ط: 1، 1427 هـ، 2006م.
- الحاء-
70. الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط: 2، 1399 هـ، 1979م.
71. الحجة للقراء السبعة، الفارسي: (أبو علي الحسن بن عبد الغفار ت: 377هـ)، تح: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، بيروت، ط: 1، 1404 هـ، 1984م.
72. حجة القراءات، ابن زنجلة: (أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد ت: )، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 5، 1418 هـ، 1997م.
- الخاء-
73. خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي: (عبد القادر بن عمر ت: 1093هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 4، 1418 هـ، 1997م.
74. الخصائص، ابن جنّي، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، (د-ت).

75. خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط:1، 1427هـ، 2006م.

-الذال-

76. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي: (أحمد بن يوسف ت:756 هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، (د-ت).

77. الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم قدور الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط:2، 1428هـ، 2007م.

78. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة (د-ت).

79. دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط:2، 1427هـ، 2006م.

80. دلائل الإعجاز، الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد)، تح: محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط:1، 1995م.

81. ديوان زياد الأعجم، تح: يوسف حسين بكار، دار المسيرة، بيروت، لبنان، ط:1، 1403هـ، 1983م.

82. ديوان أبي النجم العجلي، تح: محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، ط:1427هـ، 2006م،

83. ديوان الحطيئة، تح: حمدو طمّاس، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط:2، 1426هـ، 2005م.

84. ديوان الخنساء: (تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد السلمي ت:26هـ)، تح: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط:2، 1425هـ، 2004م.

85. ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح علي حسن فاغور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1408هـ، 1988م

86. ديوان الطرماح تح: عزة حسين، طباعة دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، (د-ت).

87. ديوان امرئ القيس، تح: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:5، 1425هـ، 2004م.



88. ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1406هـ، 1986م
89. ديوان ذي الرمة، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1415هـ، 1995م.
90. ديوان رؤبة بن العجاج، تح: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت(د-ت).
91. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر بيروت، لبنان، (د-ت).
- الراء-
92. رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم دوافعها ودفعها، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط:4، 1419هـ، 1999م.
93. رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة، شعبان محمد إسماعيل، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط:2، 2001م.
94. روح المعاني، محمود الألوسي، أبو الفضل، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د-ت).
- الزاي-
95. زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي بيروت، ط:3، 1404هـ.
- السين-
96. سر صناعة الإعراب، ابن جني، تح: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط:2، 1413هـ، 1993م.
97. سير أعلام النبلاء، الذهبي: (الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان) تح: شعيب الأرنؤوط و محمد نعيم العرقوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط:1، 1405هـ، 1984م.
- الشين-
98. شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي(ت: 1315هـ) تح: محمد بن عبد المعطي دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع الرياض السعودية (د-ت).

99. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: (بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري، ت:769هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط:20، 1400هـ، 1980م.
100. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط:1، 1375هـ، 1955م.
101. شرح التسهيل، ابن مالك: (جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي ت:672هـ)، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد البدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط:1، 1410هـ، 1990م.
102. شرح السنة، البغوي: (الحسين بن مسعود)، تح: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط:2، 1403 هـ، 1983م.
103. شرح الكافية، الرضي، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط:2، 1996م.
104. شرح المعلقات السبع الزوزني، مكتبة المعارف، بيروت لبنان، 1408هـ، 1988م.
105. شرح المفصل، ابن يعيش: (ابن علي بن يعيش ت:643هـ)، تح: مشيخة الأزهر، الطباعة المنيرية، مصر (د-ت).
106. شرح ديوان الفرزدق، ضبط وشرح: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت، لبنان، ط:1، 1983م.
107. شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، ضبط وشرح: عبد الرحمن البرقوقي، المطبعة الرحمانية، مصر، ط:1347هـ، 1929م.
108. شرح ديوان حسان بن ثابت، عبد الرحمن البرقوقي، المطبعة الرحمانية، مصر، 1347هـ، 1929م.
109. شرح شافية ابن الحاجب، الاسترأبادي: (الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن، ت:686هـ)، تح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1402هـ، 1982م.

110. شرح كتاب سيبويه، السيرافي: (أبو سعيد) (ت: 368هـ)، تح: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط: 1986م.

111. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، محمد بن عيسى السلسلي (ت: 770هـ)، تح: عبد الله علي البركاتي، دار الأولى - دار الندوة، بيروت، لبنان، ط: 1، 1406هـ، 1986.

112. شواند القراءات، الكرمانلي (أبو عبد الله محمد بن أبي نصر ت: 535هـ) تح: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، لبنان، (د-ت).

-الصاد-

113. الصاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس: (أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، ت: 395هـ)، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1418هـ، 1997م.

114. صحيح مسلم بشرح النووي (محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف)، مكتبة الإيمان، المنصورة، القاهرة (د-ت).

115. ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي: (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ت: 669هـ)، تح: السيّد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط: 1، 1980م.

-الطاء-

116. طبقات الحفاظ، السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: 1، 1403هـ، 1983م.

-الظاء-

117. ظاهرة التخفيف في النحو العربي، أحمد عفيفي، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط: 1، 1417هـ، 1996م.

118. ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم، فهمي حسن النمر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ط: 1985.

119. الظواهر اللغوية في أدب الكاتب، مجدي إبراهيم محمد إبراهيم، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ط: 1، 1421هـ، 2000م.

120. الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري، صاحب أبو جناح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط:1، 1419هـ، 1999م.

-العين-

121. العبر في خبر من غير، الذهبي، تح: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط:1، 1405هـ، 1985م.

122. العصر العباسي الأول، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط:4.

123. علم القراءات نشأته، أطواره، أثره في العلوم الشرعية، نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل، مكتبة التوبة، الرياض السعودية، ط:1، 1421هـ، 2000م.

124. علم اللغة، وافي عبد الواحد، نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر، ط:10، 2005م.

125. علوم القرآن من خلال مقدمات التفاسير، محمد صفاء شيخ إبراهيم حقي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط:1، 1435 هـ 2004 م.

126. عون المعبود على شرح سنن أبي داود، أبو الطيب أبادي: (محمد شمس الحق العظيم)، تح: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط:2، 1388هـ، 1968م.

-الغين-

127. غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، تح: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1427هـ، 2006م.

128. غريب القرآن الكريم في لغات العرب، أبو حيان الأندلسي، تح: حمدي الشيخ، دار القبليتين للنشر والتوزيع، الرياض، دار اليقين للنشر والتوزيع، مصر، ط:1، 1426هـ، 2005م.

-الفاء-

129. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تح: عبد القادر شيبه الحمد، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، ط:1، 1421هـ، 2001م.

130. الفتح الرباني لترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني، أحمد عبد الرحمن البنا، دار إحياء التراث العربي، ط:1، (د-ت).

131. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني: (محمد بن علي بن محمد ت: 1250هـ-)، تح: عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ط:2، 1415هـ، 1994م.
132. الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، سليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة (د-ت).
133. فجر الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط:1، 1975م، فصول في فقه اللغة، رمضان عيد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:6، 1420هـ، 1999م.
134. فضائل القرآن، أحمد بن شعيب النسائي، تح: فاروق حمادة، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، ط:2، 1992م.
135. فقه اللغة وأسرار العربية، الثعالبي: (أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل ت:430هـ) تح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط:2، 1420هـ، 2000م.
136. في علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق، السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، السعودية، ط:1، 1405هـ، 1985م.
137. في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط:3، 1965م، ص:148، واللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، طبعة جديدة، 1983.
- القاف-
138. القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، محمد أحمد الصغير، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط:1، 1419هـ، 1999م.
139. القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح قاضي، دار السلام، القاهرة، ط:1، 1424هـ، 2006م.
140. القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر، سمير الشريف ستيتية، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن (د-ت).
141. القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت، لبنان، ط:3، 1405هـ، 1985م.

142. القراءات القرآنية تاريخها، ثبوتها وحجيتها، عبد الحلیم بن محمد قابة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط:1، 1999م.
143. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، شاهين عبد الصبور، مكتبة الخانجي، القاهرة (د.ت).
144. القراءات القرآنية وما يتعلق بها، عباس فضل حسن، دار النفائس، الأردن، ط:1، 1428هـ، 2008م.
145. القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام لشرعية، محمد الحبش، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط:1، 1419م، 1999م.
146. القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن، دار الجيل، بيروت، ط:1، 1418هـ، 1998م.
147. القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

-الكاف-

148. الكامل في اللغة والأدب، المبرد:(أبو العباس محمد بن يزيد ت:285هـ) تح: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط:3، 1418هـ، 1997م. ديوان الأعشى وهامشه، تح: محمد محمد حسين ص:115.
149. كتاب الإدغام الكبير، الداني:(أبو عمرو عثمان بن سعيد ت:444هـ)، تح: عبد الرحمن حسن العارف، عالم الكتب، القاهرة، ط:1، 1424هـ، 2003م.
150. كتاب الإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري بن الباذش: (ت:540هـ)، تح: عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط:1، 1403هـ، الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تح: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط:2.
151. كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد: (أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي البغدادي ت:324هـ)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط:2، 1400هـ.
152. كتاب الطبقات الكبير، ابن سعد(محمد بن منيع الزهري ت:230هـ) تح:علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:1، 1421هـ، 2001م.

153. **كتاب المصاحف، السجستاني:** (أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث) ، تح: محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط:2، 1423هـ، 2002م.
154. **كتاب غريب القرآن، السجستاني، تح:** محمد أديب عبد الواحد جمران، دار قتيبة، دمشق، سورية ط:1، 1416هـ، 1995 م.
155. **الكتاب، سيويه:** (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت:180هـ-)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:5، 1430هـ، 2009م.
156. **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، القيسي:** (أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ت:437) تح: محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ط:1394هـ، 1974م.
157. **الكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن، المطيعي محمد بخيت،** القاهرة، ط: 1323هـ.
- اللام-
158. **لسان العرب، ابن منظور ( أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري ت:711هـ-)، تح:** عبد الرحمان محمد قاسم النجدي، ، دار صادر، بيروت، ط:1، 1971م.
159. **اللّسانيات وآفاق الدرس اللغوي، أحمد محمد قدور، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط:1، 2001م.**
160. **اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط:5، 1427هـ، 2006م.**
161. **اللّهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1420هـ، 1999م.**
162. **لهجة قبيلة تميم وأثرها في الجزيرة العربية، غالب فاضل المطلبي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط:1، 1427هـ، 2007م.**
163. **ليس في كلام العرب، ابن خالويه: (الحسين بن أحمد ت:370هـ) تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط:3، 1399هـ، 1979م.**

-الميم-

164. ما ينصرف ولا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج، تح: هدى محمود قراة، إصدار: محمد توفيق عويضة، القاهرة، 1139 هـ، 1971م.
165. مباحث في علوم القرآن، للدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت ط: 22، 1999 .
166. مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تح: عبد السلام هارون، وزارة الإرشاد والإنباء، الكويت، 1962م.
167. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني: (أبو الفتح عثمان ت: 396هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1419هـ، 1998م.
168. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية: (أبو محمد عبد الحق بن غالب، ت: 546هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1422هـ، 2001م.
169. المحكم في نقط المصاحف، الداني: (عثمان بن سعيد أبو عمرو)، تح: عزة حسن، دار الفكر، دمشق، ط: 2، 1407هـ.
170. المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيدة: (أبو الحسن علي بن إسماعيل)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1421هـ، 2000م.
171. المحيط في أصوات العربية ونحوها و صرفها، محمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط: 3.
172. مختار الصحاح، حمد بن أبي بكر الرازي، تح: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، (طبعة جديدة) 1995م.
173. مختصر الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، اختصار وتعليق: صلاح الدين أرقه دان، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط: 2، 1407هـ، 1987م.
174. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه: (أبو عبد الله الحسين بن احمد بن خالويه بن حمدان ت: 370هـ)، عالم الكتب، بيروت، لبنان (د-ت).
175. المخصص، ابن سيده: (أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي ت: 458هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د-ت).



176. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:3، 1417هـ، 1997م
177. المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد محمد أبو شهبه، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط:3، 1407هـ، 1987م.
178. المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة: (شهاب الدين عبد الرحمان بن إسماعيل بن إبراهيم)، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1424هـ، 2003م.
179. المزهري في علوم اللغة العربية، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أحمد جاد المولى بك، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط:3(د-ت).
180. المستطرف في كل فن مستظرف، شهاب الدين محمد بن أحمد أبي الفتح الأبيهي، تح: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:2، 1986م.
181. مشكل إعراب القرآن، القيسي: (مكي بن أبي طالب ت:437هـ)، تح: ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، سوريا، 1394هـ، 1974م.
182. المصباح المضي في كتاب النبي العربي، ابن حديدة الأنصاري، دائرة المعارف العثمانية، الهند، 1396هـ.
183. معاني الأبنية في العربية، فاضل السامرائي، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط:2، 1428هـ، 2007م.
184. معاني القراءات، الأزهري: (أبو منصور محمد بن أحمد ت:370هـ)، تح: عيد مصطفى درويش، وعود بن حمد القوزي، من نوادر المخطوطات، جامعة الأزهر، القاهرة، ط:1، 1412هـ، 1991م.
185. معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: (أبو إسحاق إبراهيم بن السري ت:311هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط:1، 1804هـ، 1988م،
186. معاني القرآن، الأخفش: (أبو الحسن سعيد بن مسعدة ت:215هـ)، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:1، 1411هـ، 1990م.
187. معاني القرآن، الفراء: (أبو زكريا يحيى بن زياد ت:207هـ)، تح: عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط:3، 140هـ، 1983م.

188. معاني القرآن، الكسائي: (علي بن حمزة تـ: 189هـ)، تح: عيسى شحاتة عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م.
189. معاني النحو، فاضل صالح السمرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة ، ط: 2، 1423هـ، 2003.
190. معجم البلدان، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، تح: مركز جمعة الماجد، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت، دمشق، ط: 1، 1413هـ.
191. معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي تـ 170هـ، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1424هـ، 2003م.
192. معجم القبائل العربية القديمة والحديثة، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 8، 1418هـ، 1997م.
193. معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، القاهرة، ط: 1، 1422هـ، 2002م.
194. معجم القراءات القرآنية، احمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت، ط: 2، 1408هـ، 1988م.
195. معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به، عبد العلي المسؤول، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط: 1، 1428هـ، 2007م.
196. معرض الإبريز من الكلام الوجيز عن القرآن العزيز، عبد الكريم محمد عبد الكريم الأسعد، دار المعارج الدولية للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1419هـ، 1998م.
197. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي: (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان تـ: 748هـ)، تح: طيار آلتى قولاج، سلسلة عيون التراث الإسلامي، استانبول، 1416هـ، 1995م.
198. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، سلسلة التراث العربي، الكويت، السلسلة التراثية، الكويت، ط: 1، 1421هـ، 2000م.
199. المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، تح: مكتب البحوث والدراسات بكتبة نزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز، مصر، (د-ت).

200. مفردة ابن محيىن المكى، أبو على الحسن بن على بن إبراهيم الأهوازى، تح: عمر يوسف عبد الغنى حمدان، دار ابن كثر للنشر، عمان، الأردن، والمكتب الإسلامى، بيروت، لبنان، ط:1، 1428هـ، 2007م.
201. المفصل فى علوم العربىة، الزمخشرى، المكتبة العصرىة، صىدا، بيروت، لبنان، ط:1، 1427هـ، 2006م.
202. المقتضب فى لهجات العرب، محمد رىاض كرىم، التركى للكمبىوتر وطباعة الأوفىست، طنطا، مصر، ط: 1417هـ، 1996م.
203. المقتضب، المبرد: (أبو العباس محمد بن ىزىد ت:285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظمىة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامىة، القاهرة، 1415هـ، 1994م.
204. مقدمتان فى القرآن: مقدمة كتاب المبانى، ومقدمة ابن عطىة، تصحىح ونشر آرثر جىفرى، مكتبة الخانجى، القاهرة.
205. المقرب، ابن عصفور: (أبو الحسن على بن مؤمن بن محمد بن على ت:669هـ)، تح: أحمد عبد الستار الجوارى، عبد الله الجبورى، مطبعة العانى، بغداد، ط:1، 1392هـ، 1972م.
206. الممتع الكبرى فى التصرف، ابن عصفور الإشبلى: على بن مؤمن بن محمد بن محمد النحوى الحضرمى، ت:669هـ)، تح: فخر الدىن قباوة، ، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط:1، 1996م.
207. من أصول اللهجات العربىة فى السودان، عابدىن عبد المجىد، دار المعرفة الجامعىة، الإسكندرىة، مصر 1989م.
208. مناهل العرفان فى علوم القرآن، محمد عبد العظىم الزرقانى، تح: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ط:1، 1996م.
209. منجد المقرئىن ومرشد الطالبىن، ابن الجزرى، دار الكتب العلمىة، بيروت، لبنان، 1400 هـ، 1980م.
210. المنصف، ابن جنى:(أبو الفتح عثمان ت:392هـ)، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمىن، وزارة المعارف العمومىة، إدارة إحىاء التراث القدىم، القاهرة، ط:1، 1372هـ، 1954م.

211. منظومة المقصور والممدود، ابن جابر الأندلسي، تح: علي حسين البواب، مكتبة الثقافة الدينية، مصر (د-ت).

-النون-

212. نتائج الفكر في النحو، السهيلي: (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ت: 581هـ) تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1412هـ، 1992م.

213. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط: 3.

214. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: (الإمام الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي ت: 833هـ) تح: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 3، 1427هـ، 2006م.

215. النهاية في غريب الأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية بيروت، 1399هـ، 1979م.

216. همع الهوامع، السيوطي: (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت: 911هـ)، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1418هـ، 1998م.

-الواو-

217. الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح عبد الغني القاضي، مكتبة السوادى للتوزيع، جدة، السعودية، ط: 5، 1420هـ، 1999م.

218. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان: (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ت: 681هـ) تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان (د-ت).

219. وفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، تح: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط: 1، 1408هـ، 1988م.

**الرسائل العلمية والمجلات:**

التنوع الكمي للحركات، سمير شريف استيتية، مجلة جامعة الملك سعود، م:9، الآداب، سنة:1417هـ، 1997م.

الروضة في القراءات الإحدى عشر، أبو علي الحسن بن محمد بن إبراهيم المالكي البغدادي، دراسة وتحقيق: نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه، السنة الجامعية 1415هـ.

كتاب المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصة واختيار خلف واليزيدي، أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد البغدادي، دراسة وتحقيق: عبد العزيز بن ناصر السبر، رسالة دكتوراه، بكلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، السنة الجامعية 1404هـ، 1405هـ.

## فهرس الموضوعات:

- الإهداء.

المقدمة.....أ-ي

### الباب الأول:

دراسة تمهيدية في القرآن وقراءاته:.....1-80

الفصل الأول: التعريف بالقرآن الكريم.....2-20

- المبحث الأول: تعريف القرآن لغة واصطلاحاً:.....4-8

- المبحث الثاني: جمع القرآن الكريم وتوثيقه:.....8-20

الفصل الثاني: حقيقة الأحرف السبعة بين المناقشة والتحليل:.....20-35

- المبحث الأول: حقيقة الحرف السبعة:.....20-33

- المبحث الثاني: الأحرف السبعة والمصاحف العثمانية:.....33-35

الفصل الثالث: نشوء القراءات القرآنية مراحلها وفوائدها:.....35-61

- المبحث الأول: تعريف القراءات القرآنية لغة واصطلاحاً:.....37-43

- المبحث الثاني: الضابط القرائي للقراءة المقبولة والقراءة المردودة:.....44-46

- المبحث الثالث: القراءات الشاذة وما يتعلق بها:.....47-56

- المبحث الرابع: أثر القراءات الشاذة في اللغة والتفسير:.....57-61

الفصل الرابع: القراءات الأربعة الشاذة وأصحابها:.....61-81

- المبحث الأول: حياة الحسن البصري:.....63-67

- المبحث الثاني: حياة ابن محيصة المكي:.....67-69

- المبحث الثالث: حياة الأعمش الكوفي:.....70-76

- المبحث الرابع: حياة يزيد البصري:.....76-81

### الباب الثاني:

الظواهر الصوتية في القراءات الأربعة الشاذة:.....81-241

الفصل الأول: ظواهر تخص الإبدال الحركي:.....82-107

- المبحث الأول: ظاهرة اختيار الفتحة بدلاً من أختيها الكسرة والضمة:.....82-91

- المبحث الثاني: ظاهرة اختيار الكسرة بدلاً من أختها الفتحة:.....92-98

- المبحث الثالث: ظاهرة اختيار الكسرة بدلاً من أختها الضمة:.....98-103

- المبحث الرابع: ظاهرة اختيار الضمة بدلا من أختها الكسرة: 104-107.....
- الفصل الثاني: ظواهر تخص الانحراف الحركي: 108-152.....
- المبحث الأول: ظاهرة الإتياع: 108-118.....
- المبحث الثاني: ظاهرة إشباع الحركات القصيرة ومطلها: 119-125.....
- المبحث الثالث: ظاهرة قصر الحركات الطويلة واجتزائها: 126-131.....
- المبحث الرابع: ظاهرة كسر حرف المضارعة: 132-137.....
- المبحث الخامس: ظواهر تخص الإمالة: 138-149.....
- المبحث السادس: ظاهرة الإشمام: 150-152.....
- الفصل الثالث: ظواهر تخص تسكين المتحرك وتحريك الساكن: 153-173.....
- المبحث الأول: ظواهر تخص تسكين المتحرك: 153-165.....
- المبحث الثاني: ظواهر تخص تحريك الساكن: 165-173.....
- الفصل الرابع: ظواهر تخص تغيير أحوال الهمزة: 174-212.....
- المبحث الأول: ظواهر تخص تخفيف الهمزة: 174-199.....
- المبحث الثاني: ظواهر تخص همز غير المهموز: 200-212.....
- الفصل الخامس: ظواهر تخص علاقات الحروف: 213-241.....
- المبحث الأول: ظواهر تخص الإدغام وفكّه: 213-228.....
- المبحث الثاني: ظواهر تخص الإبدال الحرفي: 229-237.....
- المبحث الثالث: ظواهر تخص القلب المكاني: 238-241.....
- الباب الثالث:

- الظواهر الصرفية في القراءات الأربعة الشاذة: 243-346.....
- الفصل الأول: ظواهر تخص أبنية الأسماء وما يتعلق بها: 243-262.....
- المبحث الأول: ظواهر تخص أبنية الاسم: 243-254.....
- المبحث الثاني: ظواهر تخص أبنية المصادر: 255-262.....
- الفصل الثاني: ظواهر تخص صيغ الفعل وما يتعلق به: 263-293.....
- المبحث الأول: ظواهر تخص التناوب بين أزمنة الفعل: 263-267.....
- المبحث الثاني: ظواهر تخص التبادل بين اللواصق التصريفية: 268-280.....
- المبحث الثالث: ظواهر تخص تغيير صورة الفعل: 280-293.....

- 319-294.....: الفصل الثالث: ظواهر تخص التبادل بين صيغ الجنس والعدد:
- 300-294.....: - المبحث الأول: ظواهر تخص تأنيث المذكر:
- 309-300.....: - المبحث الثاني: ظواهر تخص تذكر المؤنث:
- 319-309....: - المبحث الثالث: ظواهر تخص التبادل بين المفرد والمثنى والجمع:
- 346-320.....: الفصل الرابع: ظواهر تخص التبادل بين صيغ المشتقات وصيغ الجموع:
- 330-320.....: - المبحث الأول: ظواهر تخص التبادل بين صيغ المشتقات:
- 346-330.....: - المبحث الثاني: ظواهر تخص التبادل بين صيغ الجموع:
- الباب الرابع:
- 503-347.....: الظواهر النحوية في القراءات الأربعة الشاذة:
- 383-348.....: الفصل الأول: ظواهر تخص المعرب والمبني من الأسماء:
- 360-348.....: - المبحث الأول: ظواهر تخص الإعراب بالحركات والحروف:
- 372-361.....: - المبحث الثاني: ظواهر تخص الضمير:
- 381-372.....: - المبحث الثالث: ظواهر تخص اسم الموصول:
- 383-381.....: - المبحث الرابع: ظاهرة التعريف والتكثير:
- 405-384.....: الفصل الثاني: ظواهر تخص المعرب والمبني من الأفعال:
- 388-384.....: - المبحث الأول: عامل النصب في المضارع:
- 401-389.....: - المبحث الثاني: عامل الجزم في المضارع:
- 405-401.....: - المبحث الثالث: ظواهر تخص تسكين حركة لمضارع والماضي:
- 427-406.....: الفصل الثالث: ظواهر تخص الجملة الاسمية وما يتعلق بها:
- 413-406.....: - المبحث الأول: ظواهر تخص المبتدأ:
- 419-414.....: - المبحث الثاني: ظواهر تخص الخبر:
- 427-419.....: - المبحث الثالث: ظواهر تخص النواسخ:
- 477-428.....: الفصل الرابع: ظواهر تخص الجملة الفعلية وما يتعلق بها:
- 447-428.....: - المبحث الأول: ظواهر تخص الحذف والزيادة في عناصر الجملة الفعلية:
- 453-448.....: - المبحث الثاني: ظواهر تخص تعدية الفعل ولزومه:
- 460-454.....: - المبحث الثالث: ظواهر تخص النداء وأحواله:
- 467-461.....: - المبحث الرابع: ظواهر تخص ظرفي الزمان والمكان:



- 471-467.....المبحد الخامس: ظواهر تخص الاستثناء:
- 477-471.....المبحد السادس: ظواهر تخص الحال:
- 503-478.....الفصل الخامس: ظواهر تخص شبه الجملة وما يتعلق بها:
- 480-478.....المبحد الأول: ظواهر تخص الحروف:
- 484-480.....المبحد الثاني: ظواهر تخص الخفض:
- 503-485.....المبحد الثالث: ظواهر تخص الإضافة:
- 511-504.....الخاتمة:
- 532- 512.....فهرس المصادر والمراجع:
- 536- 533.....فهرس الموضوعات: